



الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك

كلية القانون والسياسة

قسم العلوم السياسية

الطبيعة السياسية والاجتماعية للميلشيات في العالم العربي الجنجويد والبيشمركة كحالتين للدراسة

Political and social nature of the militia in the Arab world The
Janjaweed and the peshmerga, Case Studies

رسالة مقدمة إلى المجلس العلمي لكلية القانون والسياسة في الأكاديمية
العربية لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

إعداد

نوال موسي إبراهيم آل يوسف

المشرف

الأستاذ الدكتور/ السيد عليوة حسن

الدانمارك – كوبنهاغن

أيلول/ سبتمبر – ٢٠٠٩ م

توصية المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة قد أنجزت تحت إشرافي في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك كلية القانون والسياسة - قسم العلوم السياسية. وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية.

التوقيع :

المشرف : ا.د. السيد عليوه حسن.

توصية القسم

بناءً على التوصيات أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

رئيس قسم العلوم السياسية

د

التاريخ: / / ٢٠٠٩ م.

التفويض

إنني الطالبة نوال موسى إبراهيم آل يوسف أفوض الأكاديمية العربية
المفتوحة في الدانمارك بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو
الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

الاسم: نوال موسى إبراهيم آل يوسف

التاريخ: / / ٢٠٠٩ م.

قرار لجنة المناقشة

نشهد إننا أعضاء لجنة المناقشة بأنه قد اطلعنا على الرسالة الموسومة (الطبيعة السياسية والاجتماعية للمليشيات في العالم العربي: الجنجويد والبيشمركة كحالتين للدراسة) وقد جرت مناقشة الطالبة (نوال موسي إبراهيم آل يوسف) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية.

وأجيزت بتاريخ:...../...../ ٢٠٠٩.

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب العلمي	الاسم	الصفة في اللجنة	التوقيع
.....
.....
.....
.....

مصادقة مجلس الكلية

صدقت من قبل مجلس الكلية " كلية السياسة والقانون " في الأكاديمية العربية
المفتوحة في الدانمارك.

التوقيع :

الاسم :

عميد كلية السياسة والقانون

الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.

التاريخ :

الاهـــــــــــــــــاء

إلى كل من منحني الفرصة والثقة والدعم للانجاز والتعلم والرقى أهدي هذا الجهد
إلى كل محبي السلام والعدل والتواقين للحرية والعدالة وبناء الديمقراطيات و أنسنة العالم
أهدي هذا الجهد.

إلى روح المرحوم والدي الحبيب موسى وإلى والدتي الرعوم أهدى هذا الجهد لكل من آمن بمواهبي وقدراتي العلمية وساندني مادياً وعلمياً ومعنوياً في ظل ظروف القاهرة وظروف الحرمان من العمل ومصادر الدخل أهدى هذا الجهد

لوطني الأول السعودية ووطني الثاني العراق

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير والعرفان إلى جميع من مدّ لي يد العون والمساندة لإنجاز هذا البحث، وخص بالذكر الأستاذ الموقر الدكتور وليد ناجي الحياي رئيس الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك على إتاحتها الفرصة لي لتكملة دراستي وإنجاز هذه الأطروحة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل الدكتور السيد عليوه أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان ورئيس أكاديمية القرار للتعليم المدني بالقاهرة الذي أشرف على الرسالة بعد وصولي إلى القاهرة على إثر قبول الأكاديمية مشكورة إشرافه الخارجي عليها وخصص جزء من وقته لتدقيق فصول البحث وتقديم ما يلزم من الملاحظات القيمة التي ساهمت في تذليل الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد الرسالة وإغناء جوانب هامة منها، وقد كان لنمطه في التوجيه دون فرض الرأي الأثر الطيب في نفسي كباحثة.

كذلك أتقدم بشكري الجزيل إلى الأستاذ الدكتور سويم العزي رئيس قسم العلوم السياسية بالأكاديمية المشرف الأول على الرسالة لتفضله بمنح الفرصة للأستاذ الدكتور السيد عليوه بالإشراف على إثر تنازله لطفاً وكرماً عن الإشراف على الرسالة نظراً لوفرة المراجع العلمية في مصر وعلى مساندته الدائمة لي في الفترات السابقة للدراسة والفترة الأولية من الإشراف على الرسالة. كما أشكر أيضاً الأستاذ الدكتور الفاضل لطفي حاتم عميد كلية القانون والسياسية على حسن تعاونه المستمر والإيجابي مع طلبة وطالبات قسم القانون والعلوم السياسية وتسهيل مهمة إرسال المعلومات البحثية والدراسات لتنمية المهارات البحثية لدى الطلبة وغيرها فقد كان حقاً خير معين لي وللجميع.

كما أنني أتوجه بفائق الشكر والتقدير للدكتور عبد الوهاب حميد رشيد الذي عرفني على الأكاديمية في بداية تأسيسها كونه واحد من المؤسسين الأوائل للأكاديمية ورئيس قسم الاقتصاد سابقاً، وساهم في حصولي على المنحة الدراسية وذلك نظراً لإيمانه الكبير بما أمتلك من مواهب علمية وكتابية كما ساعدني في الحصول على بعض المراجع العلمية التي أفادنتي فيما يتعلق بالفصل الخاص بالبيشمرقة.

وأنتقدم أيضاً بالشكر والامتنان للسيد نوري العلي على ما قدمه من مساعدة طوال فترة الدراسة الخاصة على " البالتوك " وتقديمه لبعض الأفكار الثمينة التي ساعدتني في رصد جوانب من الظاهرة البحثية التي تناولتها بالدراسة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بوافر الامتنان والشكر للباحث في العلوم السياسية الأستاذ أحمد جلال الذي قام بتدقيق البحث لغوياً وتقديم التوصيات المفيدة بصفته مساعد باحث للأستاذ الدكتور السيد عليوه بأكاديمية القرار للتعليم المدني.

كما لا يفوتني أن أتقدم بوافر العرفان لشخصية رفضت التصريح أو التلميح باسمها ساهمت في دفع جزاء من مصاريف الدراسة في الأكاديمية والتدريب على تطوير مهاراتي البحثية وفترة المعيشة في مصر، وكذلك رجل الأعمال السعودي " جواد أبو كنان " حيث كان عوناً لي في دفع جزاء آخر من هذه المصاريف المالية أثناء تواجدي في مصر. كما أشكر زوج أختي المهندس الكيميائي الأستاذ قيس الشيخ لمساهمته في جزاء آخر من مصاريف الدراسة، وأشكر أيضاً أختي الممرضة " غنية موسى اليوسف " لمساهمتها أيضاً في جزاء من المصاريف الخاصة بالدراسة نظراً لظروف البطالة التي لازلت أمر بها.

وفي الختام، يستحق زوجي العزيز عبد الكريم حسن المطوع كل التقدير والامتنان والشكر على سماحه لي بالسفر وتحمله لفترة غيابي عن المنزل وما وفره لي من مال بغية أن أحقق هدفي بنيل الدرجة العلمية التي أتوق إليها. وكذلك أخي " غالب موسى اليوسف " وحرمة وسائر أخواتي ولا أنسى تشجيع والدتي الحبيبة زهراء حسن السيهاتي، ولا يفوتني أيضاً أن أشكر ممثل الأكاديمية السابق في الأردن الدكتور سمير العبادي ،على توفيره الجو الملائم هناك أثناء فترة تواجدي لأداء الامتحانات المنهجية .وسائر أساتذتي في قسم القانون والسياسة الذين تعلمت على يدهم.

الباحثة

نوال موسى إبراهيم آل يوسف

سبتمبر ٢٠٠٩

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإطار العام للدراسة.....	١
مقدمة الدراسة.....	٢
أولاً: أهمية الدراسة.....	٣
ثانياً: دوافع الاختيار.....	٤
ثالثاً: أهداف الدراسة.....	٥
رابعاً: مشكلة الدراسة.....	٥
خامساً: فرضيات الدراسة.....	٦
سادساً: المصطلحات المستخدمة في الدراسة.....	٧
سابعاً: تقسيم الدراسة.....	٧
الفصل الأول	
ظاهرة المليشيات المسلحة في العالم العربي	
المبحث الأول: مفهوم المليشيات في العلوم الاجتماعية.....	١٢
المبحث الثاني: الجذور التاريخية والاجتماعية لنشأة المليشيات في العالم العربي.....	٥٥
المبحث الثالث: الأسباب المؤدية إلى وجود وبقاء عنف المليشيات في العالم العربي.....	٦٠
الفصل الثاني	
مليشيات البيشمركة في العراق	
المبحث الأول: التكوين القبلي والطبقي للبيشمركة.....	٧٩
المبحث الثاني: الثقافة السياسية والأيدلوجية العقائدية للبيشمركة.....	١٤٩
المبحث الثالث: موقف البيشمركة من النظم الحاكمة والمجتمع الدولي.....	١٦٣
الفصل الثالث	
مليشيات الجنجويد في السودان	
المبحث الأول: رؤية تحليلية لطبيعة الصراع في السودان.....	١٨٦
المبحث الثاني: التكوين الطبقي والقبلي والثقافة السياسية للجنجويد.....	٢٥٠
المبحث الثالث: موقف الجنجويد من النظم الحاكمة والمجتمع الدولي.....	٢٧٣

الفصل الرابع

مستقبل ظاهرة الميليشيات العربية

٢٨٢	المبحث الأول: مقارنة بين البيشمركة والجنجويد.....
٢٩٧	المبحث الثاني: مستقبل الميليشيات العربية وحركات التحرر الوطني.....
٣٤٦	المبحث الثالث: الإرهاب الدولي ومستقبل الميليشيات.....
٣٦٤	خاتمة الدراسة وتوصياتها.....
٣٧٧	قائمة المراجع والمصادر.....

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة

أصبحت الميليشيات أحد أهم العناصر المؤثرة في النظم السياسية العربية بعدما أصبح لها دور كبير في تحديد السياسة الداخلية للدولة وتحديد التفاعلات التي تتم بين الدولة والفاعلين داخلها - كالقوى السياسية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني - وذلك بفعل ثورة تكنولوجيا المعلومات والتي أتبعها ثورة في مجال الاتصالات كل ذلك في إطار ما يسمى بظاهرة العولمة، الأمر الذي حدا بضرورة البحث بشكل منهجي أكاديمي في موضوع الميليشيات في العالم العربي بعد أن أصبح لها دور في الحياة السياسية المعاصرة، من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة.

ونظراً لأن موضوع الميليشيات يشكل المحور الأساسي للسياسة الخارجية بين الشرق والغرب وبالتحديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط في الواقع الراهن أو المعاصر كان من الطبيعي أن نهتم بدراساتها في هذه المرحلة التاريخية المهمة من عمر البشرية حيث يدور الحديث حول علاقة هذه الميليشيات بالإرهاب الدولي، ومدى مساهمتها في خلق الأجواء الدولية المتوترة وعلاقتها بالأحزاب السياسية. وخصوصاً بعد التهديدات التي تعرض لها الأفراد العاديين في البلاد المحررة والتي ساهمت في خلق حالة من الدموية تمنع تحقيق السلام.

ومنذ هجمات ١١ أيلول - سبتمبر ٢٠٠١ أصبح موضوع انتشار الميليشيات الدولية المسلحة خصوصاً في أعقاب انتشار ظاهرة الإرهاب في العراق على إثر انتشار الميليشيات التي تبعت ذلك جراء ارتكابها لجرائم إنسانية مما جعلها تمثل الهاجس الأساسي الذي يحرك سياسة الولايات المتحدة، سواء على الصعيد الدبلوماسي أو الصعيد الأمني، ويمكن اعتبار تأسيس الميليشيات وامتلاكها الأسلحة والأموال وخصوصاً النووية والبيولوجية، من قبل جماعات إرهابية أو دول "مارقة" أو قوى معادية للولايات المتحدة تشكل أكبر تهديد للأمن القومي الأمريكي وبالتالي للأمن والاستقرار الدوليين.

وثمة حاجة ملحة لمواجهة موضوع انتشار الميليشيات في الشرق الأوسط وما تملكه من أسلحة الدمار الإنسان والبيئة، إضافة إلى تقويضها للأمن القومي والدولي من خلال الأخذ بعين الاعتبار العاملين التاليين:

- **العامل الأول:** هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الميليشيات بأسلحتها المدمرة في الصراعات الدولية، حيث لم يعد امتلاك السلاح في يد الدول ذات السيادة فقط، بل أن الميليشيات أصبحت تمتلك مختلف أنواع السلاح والرجال المدربين على استخدامه، وتتشأ معسكرات داخل الدول وخارجها. وذلك كتعويض عن نقص في القوة والمشاركة السياسية تجاه النظام الإقليمي الذي تعيش به، والمتوافق مع طموحاتها للعب دوراً أكبر أو لتقليد دور الكبار في صنع سياسات خارجية مستقلة، وإذا كان لا بد من ترتيب اهتمامات هذه الميليشيات، لامتلاك القوة والسلاح والرجال، فإن القوة والسلاح يحتلان المرتبة الأولى، يتبعه صناعة الرجال

وتدريبهم وبعده المال والسلطة والنزعة إلى العنف المسلح لتهديد الأمن كضمانة للبقاء وتحقيق عنصر القوة.

• **العامل الثاني:** يتمثل في صعوبة لا...بل واستحالة تطبيق النظام الأمني الدولي على أثر انتشار الميليشيات الدولية المسلحة والعابرة للقارات، عبر اتفاقيات بين الدول الكبرى، وثمة تهديدات جديدة لا يمكن ضبطها سواء من خلال اعتماد برامج سرية من بعض الدول التي تكافح خطر الإرهاب الدولي، كما أن هناك خطراً متنامياً لإمكانية امتلاك السلاح النووي والبيولوجي من قبل هذه الميليشيات ذات المجموعات الإرهابية لا تخضع لأية رقابة، وذلك قياساً على هجوميين تم تنفيذ الأول في اليابان من قبل مجموعة إرهابية باستعمال السلاح البيولوجي، والثاني رسائل مُحملة بالجمرة الخبيثة أرسلت في البريد الأمريكي لعدد من الأشخاص بينهم عددًا من المسؤولين، وذلك في أعقاب هجمات نيويورك وواشنطن عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

إن مصدر تهديد الجماعات الإرهابية الأصولية كتنظيم القاعدة، الذي يرأسه أسامة بن لادن، والذي ينتشر في أكثر من ٦٠ دولة، وفق التقارير والمعلومات، التي تتناقلها وسائل الإعلام عن مصادر أمريكية؛ لدليل على أهمية بحث مثل هذه المشكلة، التي باتت تُشكل الخطر الحقيقي، الذي يهدد أمن العالم اليوم، على اعتبار أن الحرب القادمة، أو التي بدأت ملامحها، بعد أحداث ١١ من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، هي الحرب بين المجتمع الدولي والميليشيات المسلحة للجماعات الإرهابية.

أولاً: أهمية الدراسة:

تتناقش هذه الدراسة " الطبيعة السياسية والاجتماعية للميليشيات " وتُسلط الضوء على الميليشيات في العالم العربي الشرق الأوسطي.

وترجع أهمية هذه الدراسة لعدد من الاعتبارات أهمها:

أولاً: العولمة وميولها المتناقضة خاصة في مجال تفكك الدول الوطنية.

ثانياً: إسقاط الأنظمة الاستبدادية عبر التداخلات الخارجية بهدف نشر الديمقراطية.

ثالثاً: التفريق بين الإرهاب والمقاومة وحركات التحرر الوطني في العالم العربي المعاصر.

هذه المحاور الثلاثة المهمة تُشكل لنا مداخل أساسية لدراسة بنية الميليشيات المسلحة وعلاقتها بالدولة والمجتمع الدولي.

ثانيًا: دوافع الاختبار :

بجانب الدوافع الأكاديمية لنيل الدرجة العلمية، ثمة دوافع ذاتية وأخرى فكرية دفعت الباحثة لدراسة الميليشيات وبنيتها وسلوكياتها واختيار الموضوع؛ ليكون عنواناً الرسالة، يمكن الإشارة إلى بعض هذه الدوافع والأسباب على النحو التالي:

١ - **الرغبة في البحث والكتابة:** عن موضوع سياسي يفيد الباحث والقارئ في الوقت الراهن، الذي اختلفت فيه كل المُعطيات السياسية على المستويين الشرق أوسطي والعالمي؛ لدرجة أن الأنظمة الإسلامية والعربية والعالمية، وحتى الأمم المتحدة، أصبحت تقر ما تفرضه أمريكا من مقدرة على اختراق الدول ذات السيادة، وفرض ما يطلق عليه بالنظام العالمي الأمني الجديد، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال فرض الأنظمة الديمقراطية، كسبيل لمواجهة الميليشيات والتنظيمات السرية التي تستخدم العنف في مواجهتها للعالم.

٢ - **حاجة مكتبة وزارت الخارجية:** على مستوى الدول الإسلامية والدول العربية، ودول العالم إلى مثل هذه الدراسات المتخصصة في بنية وسلوكيات الميليشيات، والدور الذي تمارسه تجاه النظم الدولية الشرق أوسطية وأمريكا والعالم؛ للتعرف على العقلية التي يفكر بها مؤسسي هذه الكيانات وقيادتها، ومن ثم كيفية التعامل مع مختلف هذه الكيانات الغربية والتعامل معها.

٣ - **رغبة الباحثة:** الذي يعد بلدها من قبل واضعي السياسة الأمريكية والدارسين فيها هو مصدر التفريخ للعنف المسلح الذي تحول مع الأيام إلى كيان يمثل ميليشيات عسكرية منظمة، ومعروفة دوافعهم السياسية في ذلك.

٤ - **عندما بحثت الباحثة في المكتبات السعودية والسورية وغيرها لم تجد أي مرجع يتناول الميليشيات في العالم العربي ولا حتى الغربي؛ ولهذا ازداد حماسها لكتابة البحث حول هذا الموضوع خاصة وأن الأوضاع المتوترة في الشرق الأوسط مؤتية؛ لذلك في ظل الرغبة في تفكيك هذه الميليشيات.**

٥ - **رغبة الباحثة في تحصيل مهارات البحث العلمي وتأليف الكتب وصياغة الأبحاث العلمية في مجال السياسة، والاجتماع، والإعلام.**

ثالثاً: أهداف الدراسة:

أما بالنسبة للأهداف التي تسعى إليها الدراسة فهي على النحو التالي:

١. تحديد أسباب وجود الميليشيات في كلا من العراق والسودان وغيرها ومصادر تمويلها.
٢. التوصل إلى بعض المقترحات التي تساعد الدول في تفكيك بنية الميليشيات وحلها ودمجها في المجتمع المدني.
٣. التعرف على الأساليب التي تتبعها الميليشيات في توجيه عناصرها ،ومصادر تمويلها ورفع كفاءتها في الميدان وقدرتها على استقطاب الشباب.
٤. تحديد مفهوم الميليشيات والتوصل إلى صياغة مفاهيم ومصطلحات جديدة تُعرّف الميليشيات.

رابعاً: مشكلة الدراسة:

تعد الميليشيات أكثر الموضوعات السياسية و الاجتماعية اهتماماً واحتياجاً للالتفات إليها خاصة في ظل الظروف التاريخية المعاصرة والمواتية التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط في عصر عولمة الإرهاب وتداول الميليشيات وتمويلها من أجل زعزعة الأمن والاستقرار في الدول التي تحويها، إضافة إلى التأثير على استقرار المجتمع والأمن الدوليين وذلك لأن الميليشيات المسلحة اليوم باتت تشكل خطراً كبيراً على سيادة الدول خصوصاً إذا ما علمنا أن بعض الدول التي تقوم على أراضيها هذه الميليشيات قد تحولت بفعل الفوضى الأمنية والسياسية، والتدخل الأجنبي إلى مليشيات إرهابية، أو تابعة للأحزاب السياسية التي تعمل ضمن نطاق الطائفية وتمزيق الوحدة الوطنية .كما إن هذه الميليشيات تعمل في الغالب لصالح أطراف دولية خارجية ترغب في التوسع في دول الجوار، وتعمل بموجب تفكيك السيادة الوطنية وتقليل الولاءات للوطن والسلطة الحاكمة، في مقابل تفعيل الولاء للمذهب والولاء للميليشيا الدولية.

وقد نتج عن وجود هذه الميليشيات الكثير من المآسي في البلاد العربية وغير العربية التي نشأت فيها بفعل وجود الاستعمار، أو ما يسمى بالاحتلال اليوم، أو تحت مسمى أو غطاء المقاومة الشرعية للمحتل ولاسيما في العراق، وفلسطين حيث نشأت معارك ضارية راح ضحيتها الضعفاء من النساء والشيوخ والأطفال والشباب، ولأسباب مختلفة راح الشباب وحتى النساء والشيوخ ينضمون إلى هذه الجماعات ومن أهم هذه الأسباب هي الفقر والبطالة والجهل وتمزق الجدار الأمني للدولة ووجود المحتل وضعف سيطرة الدولة على الأمن؛ لكن هذه الأسباب تختلف بحسب مكان وجود الميليشيات.

وتُعد الميليشيات المسلحة الطائفية وغير الطائفية، والجماعات التي تديرها والصراعات الدائرة حول شرعية وجودها هي التحدي الرئيس الذي يُهدد الأمن المحلي والدولي في معظم أنحاء العالم.

كما أصبحت هذه الميليشيات المهددة الأول لانتهاكات حقوق الإنسان، منذ بداية الحرب على العراق والحرب على الإرهاب الدولي، حيث يفر من العراق يوميًا حوالي ٣% من سكانها إلى الدول المجاورة هربًا من جحيم ونيران الميليشيات المسلحة المجهولة الهوية والتمويل، والمليشيات المعلنة.

جلبت الميليشيات المختلفة في كل من العراق وفلسطين تحديدًا الخراب للبلدين، بينما اتخذت ميليشيات حزب الله في لبنان الطابع المختلف حيث أصبح لها أدوار أخرى إضافة إلى جانب دورها في إحداث الصراع الدائر بين لبنان وإسرائيل، دورا اجتماعيا وثقافيا وأيديولوجيا ودينيا، هذه الميليشيات ساهمت في تأجيج الصراع الطائفي في المنطقة، الذي من شأنه أن يهدد استقرار البلاد المجاورة لها والأمن الدولي، ومن أكثر الصراعات المهددة لأمن الشرق الأوسط، في هذا القرن، هي تلك القضايا الطائفية والعرقية الإقليمية في الشرق الأوسط.

" كلما سعت الدول العربية لتشدّد الرقابة على شعوبها ومنعهم من المشاركة السياسية والاجتماعية وسعت إلى تجميد أدوارهم الدينية والدعوية وتجميد أموالهم وتبرعاتهم حول العالم؛ حرصاً على مصالحها العامة والخاصة، قامت الكيانات المسلحة (المليشيات)، باستخدام مهادنتها عن طريق سياستها الخارجية؛ لتفتيت هذا التكاتف بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية راعية فكرة محاربة الإرهاب، وتفتيت الميليشيات العسكرية المسلحة حول العالم؛ لما تشكله من خطر على أمنها القومي بغرض:

- ١- تحجيم دور الميليشيات الموجودة في الشرق الأوسط وتفكيكها.
- ٢- تحقيق الأمن القومي الأمريكي، وتحقيق الأمن على المستوى الدولي.
- ٣- حماية الأنظمة الدكتاتورية في الشرق الأوسط، وتقويض دعوة أمريكا للتحوّل نحو الديمقراطية خشية بروز قوى وأحزاب تتحوّل إلى الضد الأمريكي كما حصل مع حماس.
- ٤- دمج الميليشيات المسلحة في مؤسسات المجتمع المدني، وتحويلها إلى أحزاب سياسية بغية التخفيف من وطأة خطرهما على الواقع المحلي والعالمي والأمريكي.

خامساً: فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

١. **الفرضية الأولى:** يوجد علاقة ارتباطية بين ظهور الميليشيات المسلحة في الدول العربية وبين طبيعة الأنظمة السياسية العربية الحاكمة.
٢. **الفرضية الثانية:** ثمة علاقة طردية بين غياب الديمقراطية وبين نمو حركة الميليشيات المسلحة في العالم العربي.

٣. **الفرضية الثالثة:** أن قيام الولايات المتحدة بشن الحرب على الإرهاب فى منطقة الشرق الأوسط لا يرجع إلى تنامى عدد الميليشيات المسلحة فى العالم العربى.

سادساً: المصطلحات المستخدمة فى الدراسة:

المليشيات: التعريف النظري:

هي جماعة من الأفراد تربطهم علاقة الدين، واللغة أحياناً، يعيشون في مناطق متفرقة من العالم، ويتفاعلون ويتواصلون مع بعضهم بوسائل اتصال متعددة الوسائط عبر العالم وهدفهم حمل السلاح ومهاجمة الأبرياء، كما أن لهم أدواراً اجتماعية وسياسية وجهادية يمارسونها فيما بينهم مثل: دور أمير التنظيم، أو القائد، أو الجماعة الجهادية، ولهم ثقافتهم المشتركة وأفكارهم وفلسفتهم الخاصة القائمة على العنف والاحتراب وتكفير الآخر.

أما عن التعريف الإجرائي:

هي الجماعة التي تنتمي لها الميليشيات، وتربطها بأفرادها وقيادتها علاقة الولاء والدين والفكر والهدف المشترك، ولا تعيش معهم في نطاق جغرافي أو دولي واحد، أو وحدة سكنية واحدة.

سابعاً: تقسيم الدراسة:

قامت الباحثة بتنفيذ هذه الدراسة وفقاً لأهدافها وفرضياتها بمناقشة مشكلتها من خلال مقدمة وأربعة فصول، وكل فصل يشمل ثلاثة مباحث، وخلاصة وخاتمة ومصادر.

ففي المقدمة تم فيها عرض أساسيات الدراسة، من خلال توضيح أهميتها، وأهدافها، ولماذا تم اختيارها، والفكرة التي يراد الدفاع عنها، وبعض الصعوبات التي واجهت الباحثة في أثناء كتابة الدراسة كمدخل للدراسة؟

وتشمل الفصول:

* **الفصل الأول:** خصص للتعريف بظاهرة الميليشيات في العالم العربي، كمفهوم، مقارنة في الأوضاع السياسية التي قادت إلى ظهورها، والجذور التاريخية والاجتماعية لنشأتها وكذلك الأسباب المباشرة المؤدية إلى وجودها، والفرق بينها وبين حركات التحرر والمقاومة ضد الاحتلال.

*** من خلال ثلاثة مباحث:**

* **يتضمن المبحث الأول:** مفهوم الميليشيات العربية في العلوم الاجتماعية ويعالج هذا المبحث مفهوم ظاهرة الميليشيات العربية، والفرق بينها وبين حركات التحرر الوطني، إضافة إلى مقارنة

الأوضاع السياسية التي قادت إلى ظهورها والأوضاع السياسية التي قادت إلى ظهور حركات التحرر الوطني اليمن والجزائر نموذجًا.

ويتناول المبحث الثاني: الجذور التاريخية والاجتماعية لنشوء إرهاب الميليشيات والجماعات المسلحة وحركات التحرر الوطني في العالم العربي.

ويتناول المبحث الثالث: الأسباب المؤدية إلى وجود وبقاء عنف الميليشيات في العالم العربي. وفي هذا المبحث تمت معالجة الأسباب التي أدت إلى وجود وبقاء عنف الميليشيات في عالمنا العربي. ومقارنة تحليلية في السلوك العنيف الصادر عن إرهاب الميليشيات والجماعات الإرهابية وحركات التحرر الوطني والمقاومة والعوامل التي ساهمت في نموها وتطورها في العالم العربي.

*** الفصل الثاني:** يتناول ميليشيات البيشمركة في العراق.

*** ويتضمن ثلاث مباحث:**

*** تناول المبحث الأول:** التكوين القبلي والطبقي للبيشمركة، وتضمن التعريف بالبيشمركة، ونشأتها وتطورها في الشمال العراقي من خلال لمحة تعريفية، وقد تم التطرق في المبحث الثاني، إلى الثقافة السياسية والأيدلوجية العقائدية لقوات البيشمركة بنوعيهما، من خلال البنية الثقافية والأيدلوجية للبيشمركة وأهدافها، والمبادئ العامة التي ارتكزت عليها في تحقيق أهدافها، والتحليل الأيديولوجي لفكر البشمركة، وفي المبحث الثالث، تناولت الأطروحة موقف قوات البيشمركة المسلحة من النظم الحاكمة في العراق وموقفها من المجتمع الدولي.

*** الفصل الثالث:** تناول بالدراسة ميليشيات الجنجويد المسلحة في السودان، من خلال رصد كامل لطبيعة الحكم في السودان وطبيعة القوى السياسية وتفاعلاتها وصراعها مع السلطة والصراع داخل النظام السوداني ومع دول الجوار كمدخل للدخول للمباحث الخاصة بالفصل.

*** ومن ثم ضم الفصل ثلاث مباحث:**

*** ففي المبحث الأول:** تناولت التكوين القبلي والطبقي لميليشيات الجنجويد في السودان من خلال التعريف بمفهوم الجنجاويد.

وتناول المبحث الثاني: الثقافة السياسية والأيدلوجية العقائدية لهذه الميليشيات، **وعالج المبحث الثالث،** موقف الجنجاويد من النظم الحاكمة والمجتمع الدولي.

*** الفصل الرابع:** تم فيه تناول مستقبل ظاهرة الميليشيات العربية، وحركات التحرر الوطني، والإرهاب الدولي ومستقبل الميليشيات.

*** من خلال ثلاثة مباحث:**

*** وتضمن المبحث الأول:** مقارنة بين البشركة والجنجويد، واستعراض أوجه التشابه والاختلاف، والسمات المشتركة بين المليشيات العربية.

*** وتناول المبحث الثاني:** مستقبل المليشيات العربية وحركات التحرر الوطني، من خلال التعريف بمفهوم حركات التحرر الوطني، والفرق بين حركات التحرر والمتقاربات، والعلاقة بين المليشيات وحركات التحرر الوطني، والمدلولات الجديدة لحركات التحرر الوطني.

*** وتناول المبحث الثالث:** الإرهاب الدولي ومستقبل المليشيات، ورصد النظرة الأمريكية للإرهاب العربي، والرؤية المستقبلية للمليشيات والإرهاب الدولي.

*** واختتم البحث:** بالاستنتاجات والسيناريوهات المتوقعة لهذه الظاهرة مستقبلاً والتي تم التوصل إليها من خلال الدراسة.

الفصل الأول

ظاهرة الميليشيات المسلحة في العالم العربي

الفصل الأول

ظاهرة المليشيات في العالم العربي

تشمل ظاهرة المليشيات في الوطن العربي ثلاث مجالات وسنتحدث هنا عن مفهوم المليشيات مقارنة في الأوضاع السياسية التي قادت إلى ظهورها، والجذور التاريخية والاجتماعية لنشأتها وكذلك الأسباب المباشرة المؤدية إلى وجودها، وذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية:

* المبحث الأول: مفهوم المليشيات في العلوم الاجتماعية.

* المبحث الثاني: الجذور التاريخية والاجتماعية لنشأة المليشيات في العالم العربي.

* المبحث الثالث: الأسباب المؤدية إلى وجود وبقاء عنف المليشيات في العالم العربي.

المبحث الأول

مفهوم المليشيات في العلوم الاجتماعية

نعالج في هذا المبحث مفهوم المليشيات في العالم العربي، مع توضيح الفرق بينها وبين حركات التحرر الوطني ومقارنة الأوضاع السياسية التي قادت إلى ظهورها.

أولاً: التعريف بالمليشيات:

١- ما المقصود بالمليشيات؟

لم يكن مصطلح المليشيات مُتداولاً في أي حقبة من تاريخ الأمة العربية كما هو في الحقبة الآنية، وبخاصة في وسائل الإعلام العربية والعالمية، وعلى الرغم من أن المليشيات المُعاصرة في عالمنا العربي أصبحت خطراً يُهدد الكيانات المستقرة (الدول المستقلة)، ويهدد أمن العالم وسلامته في نظر ممارسي السياسة والإعلام إلا أنه حتى اليوم لا يوجد تعريف محدد متفق عليه، أو يُجمع عليه الباحثون لتعريف ظاهرة المليشيات على الرغم من أهمية هذا التعريف كأساس لتحديد معالم الظاهرة.

لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على تعريف جامع مانع لهذه الظاهرة ليكون نواة للباحثين و الدارسين في هذا المجال على حد سواء من خلال الوقوف على إرهاصات هذه الحركات.

والمليشيات أو فعل المليشيات ليس مجرد عمليات مفاجأة يمكن أن تقوم بها مجموعات المسلحة بشكل فوضوي في الوقت الآني. إنما هي نمط من أنماط استخدام القوة في الصراع السياسي المعاصر والقديم فيما بين الدول المستعمرة والمُستعمر سابقاً، وفيما بين المجتمع الدولي، والأنظمة الحاكمة، والمليشيات الجهادية المسلحة العابرة للحدود، وهو استخدام قد تُمارسه الجماعات المنشأة للمليشيات، أو الجماعات السياسية من أجل التأثير على حرية القرار السياسي للحكومات والدول وربما الأفراد.

وثمة العديد من الصعوبات المفاهيمية التي تحيط بالمفهوم، والتي تجعل من الصعب الوصول إلى تحديد مجرد للكلمة، دون إدخال عناصر خارجية، تتمثل في مجموعة الآراء

المتباينة حول مدى شرعية التنظيمات التي تمارس فعل العنف ونشاطاته عبرها، وبطبيعية الحال فإن هذه الصعوبة في التعريف للمصطلح ستنتج عنه صعوبة أخرى ملازمة له وهي توافق الدول في النسق الدولي العام التوصل إلى اتفاقيات دولية بهذا الخصوص، كما هو معلوم فإن التوازنات الدولية تتصل بشكل وثيق بسياسة المصالح المشتركة أو كما يطلق عليها بعض المحللون السياسيون المصالح المتقاطعة و نظراً لاختلاف مصالح الدول ومحاولة كل دولة فرض وجهة الهيمنة على المستوى الإقليمي والدولي، وبخاصة في عالمنا العربي، حيث يكون الاتفاق بين الدول أمر بالغ الصعوبة لدول تحاول كل منها الهيمنة على الأخرى بفرض أيديولوجيتها الخاصة لممارسة دور سياسي بارز على المستويين الإقليمي والدولي على حد سواء، لذا تحاول كل من هذه الدول ألا تلصق بها تهمة وجود ثمة قواعد ميليشاوية على أراضيها، سواء كانت تلك القواعد مُعلنة وتُمارس أعمالها بعلم ومساندة هذه الدول، أو خفية تتمثل في الخلايا النائمة التي تعمل بالخفاء في الدول العربية ولا توجه سلاحاً نحو دولها الأم.

* من هنا كان ثمة سمات متقاطعة بين صور العنف الذي تحدثه الميليشيات بصور العنف التي تصدر عن الإرهاب، وهنا يُصبح الفرق بين العنف الصادر عن الميليشيات والإرهاب غير واضح المعالم. بل إن ذلك جعل ثمة اختلاط بين مفهوم الإرهاب ومفهوم الميليشيات، كظاهرتين لهما دور متباين ومتنامي في الصراع السياسي الدولي والإقليمي غير التقليدي، والتي تمثل بدورها أحد أنماط العنف السياسي بالكثير من أشكال العنف الأخرى، مثل الميليشيات المشروعة والميليشيات غير المشروعة، أو الإرهاب المشروع والإرهاب غير المشروع، والمقاومة المشروعة وغير المشروعة، وحركات التحرر الوطني المشروعة وغير المشروعة.

ويمكن القول إن جوهر الخلاف حول تعريف مصطلح الميليشيات مرتبط بتلك الرؤى المتباينة حد التصادم لما يمكن اعتباره نشاطاً يستوجب الإدانة، وما يمكن اعتباره كفاحاً مسلحاً مشروعاً يستحق الدعم والتأييد، وبالتالي فإن الميليشيات كمصطلح عسكري من الممكن أن يتحول إلى مصطلح اجتماعي — أو (مصطلح عسكري اجتماعي) — ينتج عن سلسلة من الأزمات الاجتماعية والسلوكية المتراكمة عبر الزمن لقادة هذه الجماعات، أو التنظيمات، والإرهاب كمصطلح اجتماعي يعتبر من الظواهر المعقدة والتي من الممكن أن تصبح ملازمة للحياة البشرية بشكل دائم.

لكننا يمكن أن نرى المستقبل بصورة مغايرة ذلك في حالة ضمان تحقيق العدالة، ومكافحة الفقر، والبطالة، والمرض، والجهل داخل كل المجتمعات الإنسانية في النسق الدولي العام هذا من شأنه تقليل المساحة المتاحة لعنف الميليشيات والإرهاب بشكل كبير، كما أن المجتمع

الدولي والحكومات الوطنية سيصبحان أكثر قدرة على مواجهة الميليشيات و الإرهاب ومكافحتهم واستئصالهم ، مما يدفعنا للجزم بأنه ليس هناك بديل للمجتمع الدولي و الحكومات الوطنية عن لعب الدور المنوط بهما لمعالجة جذرية للخلفيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية والعقائدية (الدينية) وغيرها التي بنت عليها هذه الحركات قواعدها.

ثمة محاولات لا بأس بها، لكنها ليست كثيرة لتعريف الميليشيات، وغالبها هو مجرد اجتهادات فردية سعى كتاب وليس باحثين متخصصين، أو أكاديميين مُتمرسين في البحث العلمي إلى الوصول من خلالها إلى تحديد تعريف دقيق جامع شامل ومُتعمق لمفهوم أو مصطلح الميليشيات مما ينبهنا لضرورة الانفتاح على المستجدات الحديثة في دراسة هذه الظاهرة التي تعيد لها اعتبارها فلم تعد الميليشيات شاهداً على مرحلة إنسانية مضت تأخذ من فترات الاستعمار أرض خصبة لوجودها ونموها، بل ظاهرة متجددة في حياة الأمم تتخذ في كل حقبة زمنية الشكل الذي يناسبها في الظهور والتنامي مما يدفعنا إلى حث أنفسنا والباحثين في هذا المجال على استخلاص تعريف لمصطلح ومفهوم الميليشيات في عصرنا الراهن.

وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد أنفسنا مُجبرين على تقديم مثل هذه الأطروحات في تعريف مفهوم ومصطلح الميليشيات، للتأكيد على وجودها، ونتعاهد على منهج جديد في الوصول إلى تعريف هذه الظاهرة من خلال البناء على الهدم أو التوافق مع الأطروحات السابقة لهذه الظاهرة ، هذا إضافة إلى محاولة تنفيذ أسباب ضعف الأطروحات التي لا تتوافق معها وأسباب اتفاقنا مع تلك التي سنأخذها بعين الاعتبار.

٢- تعريف الميليشيات:

إن وجود الميليشيات ومنذ بدء نشأتها قائم على فكرة الاستقلال للوصول للحكم، بدءاً من محاولة الأفراد في قيادة المجموعات المسلحة للوصول إلى نيل الحقوق وانتزاعها بقوة السلاح، ومن ثمّ بسط سيطرتها على كافة المجموعات المواجهة لها في ذات المنطقة، واخضاعها لسيطرة الميليشيات القوية التي تسعى لبناء الدولة الديمقراطية، أو غير الديمقراطية مستخدمة في ذلك المجموعات الصغيرة الفوضوية التي تتوافق معها في الأفكار والطموحات وتتفق معها في الأهداف والغايات.

إن هذه الميليشيات التي نشأت لغرض مُواجهة المستعمر في معظم البلاد العربية لم تتلاش كلياً، مع بناء الدول القطرية، وانتهاء مرحلة الاستعمار وحصولها على الاستقلال، كما أن

التطور والتراكم العلمي والفكري والمعرفي والتقدم التكنولوجي والصناعي والتقني في العالم كله، لم يستطع إنهاء هذه الظاهرة كلياً، حيث إنها تجلت بوضوح في العصر الراهن في صورة مليشيات عابرة للقارات ذات قيادة دولية موحدة وقيادات فرعية.

مستفيدة من التطور الهائل والسريع، الذي انبثق عن وجود شبكة الاتصالات العالمية والانفتاح العلمي التقني والعالمي، وتحول المجتمع الدولي برمته، إلى قرية كونية صغيرة سريعة الانفتاح والاندماج والتواصل والاتصال، وزحفه نحو هيمنة العولمة بكل أشكالها وأبعادها، مما ساعد قيادات هذه المليشيات وأفرادها على الابتكار، وصناعة الأسلحة والمتفجرات الخاصة بها عن طريق شبكة المعلومات العالمية، ومعرفتها التامة بكيفية ولوجها، والاستفادة القصوى منها بحسب طاقتها المتاحة، دون الحاجة إلى الانتقال من الحيز الجغرافي، أو حتى الانتقال وفق البعد الزماني.

من الملاحظ أن هذه المليشيات لا تواجه المستعمر فحسب كما خطط لها في السابق، بل إن أهدافها تغيرت؛ لتواجه المجتمع الدولي والهيمنة الدولية على صناعة القرار السياسي برمته، وفي الوقت ذاته تواجه الأنظمة العربية القائمة حالياً، بصورة لا تتفق معها قيادات وأفراد المليشيات المعاصرة، فمن منظور هذه الجماعات السلطة الرسمية في مجتمعاتنا العربية لا ترقى للممارسة السياسية الإسلامية المنوطة بها حيث إنها لا تمارس أحكام الشريعة في تطبيق الحكم مما لا يمكنها من حل مشاكل العرب المزمدة، كقضية فلسطين، وقضايا التنمية والاقتصاد، واستفادة الشعوب العربية برمتها من ثروات العالم العربي، هنا يتولد الصدام الديمقراطي الغربية وتعميم الديمقراطية الإسلامية التي تتمثل في نظام الخلافة الأموية.

إن وجود هذه المليشيات لا يعني حتماً أن القائمين عليها سيحققون العدالة، في الحكم حين يغيرون الأنظمة الحالية، التي لا تحقق لشعوبها العدالة، وإلا فكيف يمكن لنا تفسير محاولتها؛ لقتل الأبرياء في البلاد التي تضم فروعاً لها مثل الجزائر، وبلاد الرافدين، والسعودية ومصر وغيرها، حيث يكون في بعض هذه البلدان القتل على الهوية أو المذهب أو على حسب الوطن، أليست هذه المحاولة هي تحويل الحكم من أنظمة غير ديمقراطية مستبدة ودكتاتورية، إلى أنظمة تحكمها مليشيات فوضوية قائمة على الطائفية والتطرف ونبد الآخر؟!

وبالتالي النكوص إلى مرحلة الاستبداد والدكتاتورية وتقويض الديمقراطية.

إن ثمة تساؤلات تثور الآن وبقوة هي:

لماذا ظهرت هذه المليشيات وما مبررات وجودها؟!

وهل ستخدم المجتمعات الإنسانية في عالمنا العربي؟!

ولماذا يسعى هؤلاء إلى تأسيسها؟!

وهل العرب هم من أنشئوا هذه المليشيات؟!

وهل هي حكرًا على المجتمعات الإسلامية دون غيرها؟!

أم أنها رهينة لظروف يعيشها الناس في عالمنا العربي؟!

أم أنها وليدة تداخل العاملين معا؟!

وللإجابة على هذه التساؤلات لابد من التركيز على نشأة المليشيات، وحركات التحرر الوطني باعتبارها مرحلة تحول مهمة في نشأة الكثير من الدول، وتطور مهم في العلوم السياسية وتطور الفكر الإنساني والأيدلوجي، حيث إنه يُمثل هذه المليشيات.

ماذا يعني مصطلح أو مفهوم أو تعريف المليشيات؟

إن هذا المصطلح يُعد من مفردات اللغة الفرنسية (malice) أو اللاتينية (militia) وهو موغل في القدم، كما أن أصل كلمة المليشيات مُشتقة من مصطلح militia اللاتيني miles أو milites، بمعنى "جندي، رجل مسلح، أو رجل محارب لقاء ثمن، وتعني في الأصل وفقًا لما جاء بمعجم Quicherat et Daveluy اللاتيني - الفرنسي ١٩٣٢ Paris (خدمة عسكرية، حملة مقاتلة، عملية عسكرية، حرب مرتزقة)^(١)، ثم إن علم السياسة عرّف مصطلح المليشيات بأنه "تنظيم عسكري غير نظامي يُنفذ أعماله بصورة حرب العصابات (أي الإغارة) ضد قوات عدوة تفوقه عددًا وعدة، "ومن الملاحظ هنا أن تعريف علم السياسة للمليشيات يُصنف حركات التحرر الوطنية العربية وقوى المقاومة المسلحة جميعها ضمن قائمة المليشيات المسلحة الإرهابية غير الشرعية أو غير القانونية^(١).

وقد استعمل هذا المصطلح في الأدبيات السياسية لوصف الأنظمة الاستبدادية التي تكتم أفواه الأحرار وتقوم بتضييق المعارضة، وقد ذهب البعض إلى الاعتقاد بأن استعمال هذا

(١) أ.د. الجميل، سيار، المشروع العراقي: أجندة بلا ألية ميليشيات أوليغارشية، موقع إيلاف، تاريخ ٢١ تموز

- يوليو ٢٠٠٨. موقع /www.sayyaraljamil.com.

(١) أحمد كاظم احمد، نبذة تاريخية عن المليشيا في العراق، جريدة شمس العراق على الشبكة المعلومات الدولية.

المفهوم باللغة الفرنسية، إنما كان من مخرجات الحرب العالمية الثانية، واستعملته حكومة فيشي الفرنسية في الأربعينيات بعد التعاون الذي عقد بين حكومة فيشي الفرنسية والغستابو الألماني، وكان يستهدف اصطلياد مناضلي المقاومة الفرنسية، الذين تم التخلص منهم وفقاً لحالتين:

الأولى قتل المقاومين، وفي الثانية تسليمهم للمحتل.

وكانت تسمى بمليشيات الرداء الأسود، نسبة لزيها الأسود المميز الذي ترتديه، وكنقد سياسي لحكومة فيشي العميلة، واللافت للنظر أنه كان يُعرف بأنه (تنظيم سياسي عسكري مرعب ومقيت).

وقد ذهب البعض الآخر إلى الاعتقاد بأن المصطلح أو المفهوم ظهر في منتصف الخمسينيات عبر الأدبيات الغربية لوصف المقاومة الشعبية التي تكونها الشعوب الواقعة تحت الاحتلال^(٢)، ولكن هذا الاعتقاد يتعارض مع واقع استعمال المفهوم؛ وذلك لأنه قد سبق استعماله قبل هذه الفترة، وذلك وفقاً للتعريف الذي عرضته الانسكلوبيديا البريطانية للمليشيات، فقد أشارت إلى أن ظاهرة المليشيات وجدت قبل (٣٣٦ ق.م)، حين كان يحكم مقدونيا الملك فيليب الثاني و(اعتبرتها منظمة عسكرية أفرادها من المدنيين الذين يتلقون التدريب العسكري المحدود، كي يتم استدعاؤهم في حالات الطوارئ لحماية الأمن الداخلي)^(٣).

ونلاحظ هنا الفارق بين المصطلحين:

ففي حين يرى المعجم الفرنسي اللاتيني أن المليشيات هي عبارة عن خدمة عسكرية يقوم بها مرتزقة عبر حملة عسكرية مقاتلة.

يرى علماء السياسة بأن المليشيات ما هي إلا تنظيمًا عسكريًا ينشأ بصورة غير نظامية ينهض على فعل الإغارة في صورة حرب عصابات لمواجهة قوات العدو التي تفوقها عدداً وعدة.

وهنا يكمن التناقض بين المصطلحين حيث إن التعريف الأول يؤكد على نظامية المليشيات، والتعريف الثاني يناقض فكرة نظامية المليشيات، ويؤكد على فكرة بناء المليشيات

(٢) خالد، رنا، المليشيات المسلحة.. المرض الملتئم، جريدة البيان الإماراتية، ٢٨ رجب ١٤٢٨ - ١١ أغسطس ٢٠٠٧م.

(٣) الكاش، علي، الدور التخريبي الإيراني في العراق، الجزء الخامس / 2008- Tuesday 24-06 موقع الكاتب على الشبكة العالمية للمعلومات الانترنت.

بصورة غير نظامية أي فوضوية على شكل عصابات بمعنى مجموعات صغيرة لا تملك العتاد والعدة وهذا التعريف يؤكد على أن جميع حركات التحرر الوطني، وحركات المقاومة في العالم العربي والتي بدأت في صورة عصابات أو مجموعات صغيرة تتدرج تحت مسمى المليشيات المسلحة غير النظامية أو القانونية.

ولكن في الواقع يتضح من هذا التناقض في تعريف المفهوم حيث إن كلا المفهومين يعتبرونه مفهوماً عسكرياً. وإن كان ثمة فارق بين الاثنين في نظامية أو عدم نظامية المليشيات كما أن علم السياسة يجانب حقيقة مؤكدة وهي حق الشعوب الواقعة تحت هيمنة الاحتلال الأجنبي في الدفاع عن نفسها كما أفرت به الأمم المتحدة وكما هو معروف، فإن الأمم المتحدة قد دعمت فكرة الكفاح المسلح كما هو الحال مع أندونيسيا والجزائر، وحديثاً الكويت، أو ساعدت في تحقيق تطلعات وطنية للشعوب الطامحة للوصول لتقرير مصيرها كما هو الحال مع ناميبيا^(١).

ولكن في الوقت ذاته نرى أن المليشيات كتنظيم مثلها مثل أي تنظيمات أخرى قد تنشأ بصورة نظامية أو غير نظامية وقد تُمارس عمل مشروعاً، ويقره المجتمع الدولي كما هو حال مليشيات حركات التحرر الوطني أو المقاومة التي عرفتها البلدان، التي كانت واقعة تحت الاحتلال الأجنبي، وتستمد شرعيتها من مجلس الأمن الدولي أو العكس كما هو الحال مع مليشيات الجناويد في السودان ومليشيات تنظيم القاعدة الدولية والمليشيات الموجودة في الصومال وغيرها.

ويتفق هنا هذا التعريف الذي تسوقه موسوعة أخرى غير معلومة المصدر مع تعريف المعجم اللاتيني – الفرنسي في تأكيد نقطة نظامية المليشيات، ويرى أن المليشيات تعني التنظيم المسلح شبه الرسمي أو الخاص المدفوع الثمن؛ لكنه يختلف معه في اعتبارها تنظيمات مسلحة شبه رسمية، وليست رسمية، ويتفق معها كون أفرادها هم عبارة عن جنود مرتزقة يتقاضون ثمن عملهم من قبل الدولة المستأجرة لهم، إلا أن شكل التنظيم في الأول نظامي رسمي ترعاه الدولة وتؤسسه وتموله، وفي الأخير نظامي لكنه شبه رسمي وتموله الدولة المؤسسة له.

ولا يختلف هذا الفهم كثيراً عما ذهب إليه آخرون في اعتبارهم للمليشيات أنها (قوى عسكرية أوليغارية مرتزقة مختلفة عن الجيوش النظامية الخاصة بالمؤسسات العسكرية الرسمية

(١) د.شكري.محمد عزيز، الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى

١٩٩١ إعادة طبع حزيران /يونيو ١٩٩٢، ص ١٧٦.

لدولة ما، لانتفاء أي صلة لها بقوانين البلاد العامة وقواعدها النظامية ومؤسساتها الرسمية، وبالرغم من ذلك فإن الدولة التي تحتاج إلى هذا النوع من الميليشيات تضطر إلى الاعتراف بجيش الميليشيات حين ما ترغب في الاستفادة منه بصورة رسمية وذلك من خلال تعميم أعمالها شبه الرسمية لصالح نظامها كدولة وليس العكس^(١)

في حين ترى الموسوعة الثقافية السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية مفهوم الميليشيات (The militia)، بأنها "إطار عسكري منضبط منبثق عن الأحزاب والمنظمات السياسية"، وتعدّها نوعاً من القوات العسكرية، مؤكدة على أن الصفة العسكرية للميليشيات ليست في الشكل فحسب، بل هي في التركيب أيضاً؛ وذلك لأنها تتركز على قاعدة من مجموعات صغيرة جداً تتجمع بشكل هرمي لتأليف وحدات أكثر حجماً^(٢).

وهذا يدل على أنها تتفق مع المعجم الفرنسي اللاتيني وعلم السياسة في تعريفها للمفهوم باعتباره مفهوماً عسكرياً، إلا أن وصفه بالانضباط يدل على أن ثمة اتفاق آخر بين المعجم الفرنسي والموسوعة الثقافية في نظامية هذه الميليشيات وقانونية بعضها؛ ولكنها تنفي في الوقت ذاته مسؤولية الدولة في تأسيس الميليشيات، وتؤكد فكرة أو فرضية ارتباط نشأة أو تأسيس الميليشيات بالأحزاب والمنظمات السياسية وليست الدول، وتفيد بأن الميليشيات تعتمد في تكوينها أو تركيبها على المجموعات الصغيرة الحجم، ثم تتطور إلى وحدات أكبر حجماً بشكل هرمي تدريجي.

وهذا هو الملاحظ من الهياكل التنظيمية للميليشيات المعاصرة في عالمنا العربي تبدأ بمجموعة صغيرة جداً، ومن ثم تتطور إلى مجموعة أكبر فأكثر حجماً.

وتؤكد الموسوعة الثقافية السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية على أن نظام الميليشيات بدأت تاريخياً كوسيلة لحفظ النظام في اجتماعات الأحزاب وحماية الخطباء والمؤيدين، ثم تطورت فأصبحت أساساً لبناء بعض الأحزاب، وتؤكد على أن ثمة من ادعى أن الميليشيات ما هي إلا اكتشاف نازي؛ وذلك لأنها تخدم العقائد الفاشية؛ ولأنها تقوم على تنظيم الأقليات، ومنحها وسائل العمل العنيف كأداة للبرجوازية والطبقات الوسطى لسد الطريق على الطبقات الشعبية.

(١) أ.د. الجميل، سيار، المصدر السابق نفسه.

(٢) مبيض عامر رشيد، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية: مصطلحات ومفاهيم، دار القلم العربي بحلب، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م/ ص ١٢٦٦.

موضحة إلى أن الأحزاب التي أنشأت الميليشيات أو تلك التي تعتمد كـ أسلوب في عملها تستفيد كثيراً من نظام الخلايا، كما هو الحال مع التنظيمات الشيوعية التي أنشأت تنظيمات عسكرية مستقلة، قبل وصولها إلى الحكم، أو أثناء مقاومتها للاحتلال الأجنبي^(١) وهذا يتفق مع ما ورد في اللغة الفرنسية على اعتبار أن الميليشيات ظاهرة لا ترتبط فقط بالتنظيمات الإرهابية الميليشاوية المعاصرة أو السابقة، بل إنها ارتبطت في الأساس بالحكومات الاستبدادية الفاشية – واعتبارها تنهض على تنظيم الأقليات، باعتقادنا أن هذا يُشير إلى أنها تتكون من مجموعات صغيرة؛ ولكننا لا نرى أنها يمكن أن تستخدم كأداة للعنف بيد البرجوازيين والطبقات الوسطى ضد الطبقات الشعبية، إذ نرى أنه من غير المقبول أنها تؤسس لوجود الميليشيات؛ لأن الميليشيات تنشأ الطبقات الشعبية، بغية التحرر من العنصرية والاستعمار ورغبة في تحقيق الاستقلال أو الانفصال الذاتي وليس العكس. ثم إن هذا يتناقض مع فكرة أن الميليشيات تنظيمات تبدأ صغيرة ثم تتطور تدريجياً؛ لتصبح مجموعات أكبر لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف الأمر الذي يجعلها ترقى عن كونها ترتبط بفكرة تنظيم الأقلية.

في حين يرى أصحاب هذا الرأي أن الميليشيات هي عبارة عن (تنظيمات شبه عسكرية تتكون من عناصر غير متجانسة وعياً وعمراً وفكراً، وتأخذ شكل الجماعات المسلحة ذات الصبغة شبه النظامية التي لها زى موحد ولا تحترف أو تمتهن القتال كلياً؛ لكنها رغم ذلك فهي ليست مدنية، وهي عبارة عن مجاميع مهيأة بصورة ما، يتم إعدادها وتدريبها على استخدام الأسلحة التقليدية؛ لغرض مساعدة قياداتها لتحقيق أهدافها السياسية أو الدينية – وتأخذ صورة التنظيمات الشعبية، ويمكن أن تنبعث كمشروع للتحرير الوطني، أو في مرحلة مقاومة نظام استبدادي، أو مواجهة تطهير عرقي أو أثني من حيث التأسيس^(٢)، وهذا التعريف لا يختلف كثيراً عن سابقه، إلا في أنه يؤكد على أن الميليشيات كتنظيم شبه عسكري، هو شبيه بالوحدات العسكرية النظامية ذات الزى الموحد؛ ولكنه ينفي صفة التجانس بين أفرادها، ويؤكد فرضية وجود جيشاً من المرتزقة في عالمنا العربي، مُدرباً حسب طلب قيادات معينة لتحقيق غايات معينة سياسية أو دينية، يمكن استخدامها كنواة لتأسيس تنظيمات المقاومة الشعبية، ونرى أنه

(١) مبيض عامر، رشيد، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٦٦

(٢) الميليشيات أعاصير مؤقتة، جريدة الصباح العراقية موقع على النت، التاريخ: Friday, March 25

<http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=4833>

في حال الاستغناء عن خدماتها، يمكن أن تتحول إلى مليشيات متصارعة مع الدول المنشأة لها أو كمليشيات منشقة عن قياداتها وغيرها.

ومنهم من اعتبر مفهوم المليشيات مُصطلحاً عسكرياً سياسياً كونياً بوصفه (قوة محلية غير متفرغة تحل محل الجيش النظامي، وتتألف ممن لهم خبرة عسكرية وحربية، تتدخل في حالة حدوث الأزمات الحربية؛ لترجيح كفة أحد طرفي النزاع، ولا تخضع قراراتها لنصرة وإعانة فكر أو مبدأ أو لرفع مظلمة)، وثمة من اعتبرها قوة عسكرية استثنائية وشبه نظامية بتجهيز عسكري بسيط ضمن مرحلة معينة منسوبيها مدنيون عادة كقاعدة أو جنود سابقين) ومنهم من قال: إنها (قوات وطنية خاصة أفرادها لا يعملون بالجندية، بل هم متطوعون بها)^(١).

ولكن هذه التعريفات الثلاثة الآنف الذكر وهي تحاول تعريف مفهوم المليشيات على أنها قوة عسكرية؛ ولكنها تارة تصفها بالوطنية، وتارة تصفها بالمحلية، وتارة أخرى تصفها بالاستثنائية كتأكيد على حتمية وجودها، ومكونها الأساسي، هم أفراد غير عسكريين، كما هو الحال مع التعريفات الأخرى، وتتم بصورة نظامية، ويمكن أن يكون جنودها من الأفراد السابقين في الجيش.

بيد أن الانسكلوبيديا الأمريكية عرفت المليشيات بوصفها (جيوش تتميز بالصبغة أو الصفة الشعبية التي تتلقى التدريبات العسكرية الأولية وتُستهض للأغراض الدفاعية)^(٢)، الأمر الذي يؤكد ارتباط استخدام الظاهرة بأبن وجود المستعمرات البريطانية سابقاً). وهذا يؤكد أحقية الشعوب في مقاومة المستعمر وتأسيس المليشيات الشعبية للدفاع عن نفسها واسترجاع أراضيها.

ومنهم من شخصها بكونها (جماعات مُسلحة ليس لها علاقة بالحكومة، ولا تُمثل حركة مقاومة، ومشروعها بعيداً عن الوطنية)، وثمة من صنفها أنها مجرد قوة عسكرية غير خاضعة لسلطة القوات المسلحة أو قوات الشرطة وعدها: (كل قوة عسكرية أو شبه عسكرية ليست

(١) أحمد كاظم، أحمد، (نبذة تاريخية عن المليشيا في العراق)، جريدة شمس العراق، على الشبكة المعلومات الدولية، (نبذة تاريخية عن المليشيا في العراق).

(٢) الكاش، علي، صناعة واحتضان المليشيات الطائفية، موقع الكاتب. على الشبكة العالمية للمعلومات الانترنت.

جزءاً من القوات المسلحة أو قوات الشرطة الوطنية^(٣)، واعتبرها آخر: (كل جماعة مسلحة أو تنظيم مسلح لا يخضع لسلطة رئيس الوزراء)^(٤)، وهذه التعريفات جميعها كما نرى تصف الظاهرة باعتبارها قوة عسكرية أو تنظيمًا مسلحًا ينشأ خارج سلطة الدولة الرسمية، ويقوم بأعمال عسكرية عنيفة خارجة عن أعمال المقاومة وشبيهة بإرهاب المليشيات والعصابات، وتتفي صفة الشعبية عنها، وهي هنا تتناقض مع ما جاء في الانسكلوبيديا الأمريكية، التي رأت بأن المليشيات مكون تنظيمي يؤسسه الشعب ويستخدم ويدرب لأغراض الدفاع.

بينما الموسوعة العربية قد عرفت المليشيات باعتبارها اصطلاحاً يتم إطلاقه على الجنود الذين ينتظمون في صفوف التدريب العسكري، ولكن لا يمتنعون الجندية وفق قواعد مؤقتة^(٥)، كما هو الحال مع جيوش المتطوعين في العسكرية في الدول العربية الذين يستدعون عند الطوارئ، وكما هو الحال مع جيوش بعض الشعوب القديمة التي كانت تتألف من المتطوعين الذين يتم استدعاؤهم في حالة حدوث

الحرب لحمل السلاح، ومن ثم يرجعون لممارسة مهنتهم الاعتيادية المدنية^(٦).

ومنهم من قال إن الميليشيات: "تعني وجود السلاح في أيدي أشخاص لا يرتدون البدل الرسمية للقوات المسلحة التابعة للدولة، فالدولة وحدها، ممثلة في وزارة الدفاع وغيرها، هي التي لها الحق في امتلاك السلاح واستخدامه"^(٧)

وعُرفت الميليشيات "بأنها مجموعات مسلحة، ومنظمة ومدربة ومدعومة، تمتلك هيكله خاصة بها تهدف إلى تحقيق مصلحة حزبية معينة، خاضعة لسلطة مركزية. ووفقاً لهذا السياق يمكن تعريفها على اعتبارها الذراع العسكري لفئة سياسية أو دينية تخوض صراعاً أياً كان دافعه"^(٨).

وهذا التعريف يؤكد مسؤولية الأحزاب السياسية والدينية عن نشأة الميليشيات بهدف تحقيق التوازن في الصراع الذي تقوده فيما بينها وبين السلطة الحاكمة والأحزاب الأخرى ومن أجل فرض هيمنتها على كافة مفاصل المجتمع والدولة المركزية، كما هو حاصل في الميليشيات

(٣) أحمد كاظم، أحمد، المصدر السابق نفسه.

(٤) الدكتور الوكيل، لطيف، مقال، المليشيات ضد الإرهاب، موقع شبكة العراق الأخضر، تاريخ النشر.

(٥) الكاش، علي، المصدر السابق نفسه.

(٦) أحمد، كاظم، أحمد، المصدر السابق نفسه.

(٧) خالد، رنا، المصدر السابق نفسه.

الحزبية في العراق، بعد الاستعمار الأنجلو أمريكي، ولكن تبقى العراق حالة استثنائية كونها لم تكن دولة مستعمرة بالمعنى المعروف سابقاً، بل دولة واقعة تحت الحكم الاستبدادي وبه تنظيمات للمليشيات سابقة لوجود الاستعمار الجديد نشأت كرد فعل لتعسف السلطة الجمهورية الحاكمة القائمة على التمييز بين مواطنها.

ووجدت إشارة لمفهوم المليشيات في معاهدة جنيف الثالثة بحق أسرى الحرب لعام ١٩٤٩، ولكن بأسلوب تلمحي مقتضب حيث وجدت كلمة المليشيات ضمن هذه المعاهدة بهذا الشكل: "المليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة، الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمهم، حتى لو كان هذا الإقليم محتلاً، على أن تتوفر الشروط التالية في هذه المليشيات أو الوحدات المتطوعة، بما فيها حركات المقاومة المنظمة المذكورة:

١- أن يقودها شخص مسئول عن مرؤوسيه.

٢- أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد.

٣- أن تحمل الأسلحة علناً.

٤- أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها"^(١).

آخرون اعتبروا المليشيات مرادفاً للخطاب العسكري أو المكون السياسي لأي طائفة: فقالوا:

بأن (المليشيات هي المرادف العسكري للخطاب أو البرنامج السياسي لأي مكون سياسي أو طائفي أو عرقي، وعدوها نتيجة حتمية للتعدد الموجود في مكونات أي مجتمع إنساني)^(٢)، وهذا يؤكد على فكرة مفادها أن المليشيات تنشأ بهدف أيديولوجي عقائدي، ويمكن أن تنشأ كافة مكونات المجتمع كما في حالة العراق وفلسطين والسودان، حيث توجد مليشيات سنية وشيعية، وعرقية كردية كما هو الحال في العراق، وعرقية كما هو الحال في السودان، وسنية كما هو الحال في فلسطين، وشيعية سنية كما هو الحال في لبنان، ممثلة بحزب الله، وأحزاب الطوائف الأخرى المتضامنة معه في المقاومة الصادرة عن تنظيم المليشيات التابع لها.

(١) أحمد، كاظم، أحمد، المصدر السابق نفسه.

(٢) خالد، رنا، المصدر السابق نفسه.

وعُرفت الميليشيات بأنها تلك الجماعات المُسلحة التي تتشكل بفعل أيديولوجيات دينية أو سياسية أو عرقية أو طائفية، وهي ذات أهداف متشعبة ومتغيرة بحسب أهواء وانتماءات القيادات التي تحركها^(٣).

وهذا التعريف كما هو ملاحظ يتفق مع سابقه في أن الميليشيات تنشأ مرتكزة على المكون الأيديولوجي، عرقي كان أو طائفي أو سياسي أو ديني، ووفقاً لأهداف قادتها؛ ولكنها في الوقت ذاته ربما تمارس أعمال إرهابية في سبيل تحقيق مصالحها الخاصة.

ووفقاً للكاتب راسم المروان فالميليشيات تعني: (مجموعة مُسلحة خارجة عن إرادة الحكومة) وتُشير إلى وجود مجموعة من الأفراد المؤثرين في الواقع، يحملون السلاح ويمتهنون عملاً عسكرياً؛ لكنه لا يتوافق مع متطلبات السلطة أو الحكومة الشرعية في الدولة^(٤).

ووفقاً لهذا التعريف فإن الميليشيات تُعد عملاً عسكرياً غير قانونياً خارج عن إرادة السلطة الشرعية مكونة من مجموعات مسلحة؛ لكنها ذات تأثير على الحكومة وقراراتها كما هو الحال في ميليشيات البشمركة وميليشيات منظمة بدر وغيرها في العراق.

بينما اعتبر المصدر التالي الميليشيات المسلحة بأنها (أجنحة عسكرية تدافع عن تنظيمات وتكتلات قومية أو طائفية، أو أثنية، أو فئوية مضطهدة، أو عصابات قتل وإرهاب منظم مختلفة الأهداف، يظهر تأثيرها في المجتمع عندما تعم الفوضى، وينفلت زمام الأمن في المنعطفات الحادة، وينعدم دور الدولة في حماية الوطن والمواطن، وتشتبك أسباب مختلفة في ظهورها، وتأثيرها في الحياة العامة، فأحياناً تلجأ بعض الدول إلى تجييش الشعب وعسكرته، عندما تتعرض أوطانها إلى غزو خارجي، فتحول الشعب برمته إلى ميليشيات مسلحة، تساعد الجيش النظامي على صد العدوان)، كما هو الحال مع الميليشيات التي أوجدتها بعض الدول الرأسمالية الكبرى لحماية مصالحها، وبغية الحد من تأثير استثناء الحركات الثورية، وتتصب مهمتها في تصفية المناضلين جسدياً^(١).

بينما عدت الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) الميليشيات المسلحة:

(٣) أحمد، كاظم، أحمد، المصدر السابق نفسه.

(٤) أحمد، كاظم، أحمد، المصدر السابق نفسه.

(١) الكاش، علي، المصدر السابق نفسه.

بأنها (تنظيم شبه عسكري يتكون من المواطنين المتطوعين)^(٢).

وهذا يتفق مع الكثير مما جاء في التعريفات السابقة، إلا أنه يُشير إلى أنها تنظيم شبه عسكري وليس تنظيمًا رسميًا يتم تأسيسه وقيادته، من قبل المواطنين المتطوعين، ويمكن أن تؤسسه قيادات حكومية ويوضع تحت أمره الحكومة، ويمكن أن تؤسسه قيادات غير حكومية ويوضع تحت أمرتها.

ونخلص إلى القول إن محاولة هؤلاء في وضعهم تعريفات خاصة لمصطلح الميليشيات عبر كتاباتهم لا تتعدى كونها كلمات لا ترقى إلى حد المصطلح، أو المفهوم العسكري أو السياسي الذي يمنح تعريفًا دقيقًا وعميقًا لمصطلح الميليشيات في عالمنا العربي المعاصر، فمنهم من وصف الظاهرة بكونها مكونًا عسكريًا محليًا، تنشئه الشعوب لغرض التحرير ونيل الاستقلال، ومنهم من وصفه بأنه مكون حزبي عسكري فوضوي غير مشروع؛ ولكنه مؤثر في السلطة الحاكمة وقراراتها، ومنهم من اعتبرها مكونًا رسميًا وحمل الدول مسؤولية إنشائها لأغراض الدفاع في حالات الطوارئ، ومنهم من اعتبرها مكونًا غير رسميًا، تكونه الجماعات والتنظيمات المعارضة بقية السيطرة على الحكم وانتزاعه بالقوة. ومنهم من قال إنه مكون طبيعي أيولوجي ينشأ وفقًا لتعدد المجتمع الإنساني، وتتنوع مكوناته، وتتنوع دوافع وأهداف منشئيه وأغراضهم، ومنهم من عده مكونًا شعبيًا خالصًا ينشأ لدافع تقرير المصير والتخلص من الاستعمار، ومنهم من رأى أنه مكون إرهابي عنيف يهدف إلى زعزعة استقرار الدول القائمة والمجتمع الدولي، وجميع هذه التعريفات تتشابه في صياغتها له، وتتفق على أن الميليشيات تنظيم عسكري مسلح قد تنشئه الدول، وقد تنشئه المجموعات، وقد تنشئه الأحزاب وتُسخره لأهدافها.

ولقد أصبحت أخبار الميليشيات المسلحة في عالمنا العربي جزءًا من الحياة اليومية العالمية في عهدنا الراهن، إذ لم تعد المشكلة التي نتناولها بالدراسة في بحثنا هذا ظاهرة قاصرة على منطقة عربية، أو عالمية دون غيرها، وإنما هي مشكلة دولية خطورتها تتركز في احتلالها لدور مهم ومؤثر في الصراع السياسي في المجتمع الدولي العام؛ وذلك لأنها أصبحت إحدى الوسائل الفعالة التي يلجأ إليها أحد الأطراف في الصراع؛ لتحقيق غايات وأهداف هذا الطرف أو ذاك، من قادة الميليشيات حول العالم وبخاصة في عالمنا الشرق أوسطي، وفي أغلب

(٢) أنظر الموسوعة الحرة ويكيبيديا، على الرابط التالي: <http://ar.wikipedia.org/wiki>.

الأحيان يمكن اعتبارها السبيل الشرعي المتاح لبعض قادة هذه الجماعات للتعبير عن مواقفها، والإعلان أو الإفصاح عن قضاياها، وأنها بقيادات متخفية، وغير معروفة على المستوى العربي والعالمي، مثل تنظيم القاعدة لأسامة بن لادن، بغية ألا تعرف نواياها ومقاصدها وهويتها الخاصة، إضافة إلى ذلك من أجل التمويه عن مصادرها التمويلية ومواردها البشرية على الرغم من اعتبار تنظيم القاعدة الدولي مليشيات جهادية دولية متعددة الجنسيات وعابرة للقارات تستهدف الاستحواذ على العالم بكوادرها باستخدام لغة العنف المسلحة.

(والمليشيات بذلك لا تقع ضمن القانون العام لأي بلد في العالم، سواء ولدت هذه المليشيات على أيدي قوى سياسية أو اجتماعية، أو انبثقت عن أنظمة رسمية حزبية، كالتى عرفت دول المنظومة الاشتراكية الثورية قبل خمسين سنة، فهي لا تقع في نشاطاتها ضمن القواعد النظامية، أو ضمن مؤسسات الدولة الرسمية، إذ قد تعترف بها الدولة رسمياً للاستفادة من أنشطتها الميليشيوية شبه الرسمية في المجتمع لصالح النظام والدولة وليس العكس)^(١).

وعلى الرغم من كل ما قيل حول المليشيات في عالمنا العربي المعاصر، فإن المليشيات التي يراها البعض كأقليات سابقاً، أضحت اليوم — عولمية بموارد بشرية عابرة للقارات، وموارد تمويل أممية، باتت تمثل نمطاً منفرداً للمليشيات الدولية، خاصة عندما تنفذ جرائمها في المسرح الدولي، وعندما اعتبرت مليشيات تنظيم القاعدة هي العدو العالمي المشترك، الذي أصبح من واجب المجتمع الدولي وأعضاؤه الدوليين — برمتهم مكافحته وإعلان الحرب المعلنة عليه، أو بعبارة أكثر دقة يمكنني القول: بأن المليشيات هي العدو الدولي المشترك للبشرية في المجتمع الدولي العام، ويتحتم على العالم هنا مواجهته أي كان مقر تواجده بأسلحة وجنود دولية، تُشارك فيها كل الدول المستهدفة بأسلحة المليشيات وأقلياتها في شكل مجموعات متخفية أو معلنة حول العالم في الوقت الراهن.

وينظر بعض الكتّاب إلى أن المليشيات كما كانت في السابق (أقلية تنهض للعمل بدافع تحرير الأرض المحتلة، وعلى أنها البديل العصري لحركات التحرر الوطني التي ظهرت من أجل تحرير بلدان العالم الثالث من براثن الاحتلال الأجنبي آن ذاك)^(١).

إلا أننا نجد أن المقارنة بين المليشيات المعاصرة والمليشيات في العصور الماضية، أو القرن الماضي، أو المقاومة التي كانت تصدر عن حركات التحرر الوطني هو أمر عار عن

(١) د. الجميل، سيار، المرجع السابق نفسه.

(١) مبيض عامر، رشيد، المصدر السابق نفسه، ص ٣٧.

الصحة، فأدوات ومساحة العنف المستخدم من قبل الميليشيات المسلحة في عالمنا المعاصر، وحتى الفئات المستهدفة في مسرح عملياتها الدولية، كما نرى أنه ينتمي إلى نوع جديد أو مستحدث، ولم يكتشف عنف الميليشيات الآنية بالصورة الحالية، في عصر الدول المحتلة، بل إن ذلك الصراع السياسي كان مُختلفاً، وكذلك العنف الصادر عن ميليشيات الأقليات الموجودة آن ذاك، سواء الميليشيات النازية أو غيرها؛ وذلك لأن تلك الميليشيات إضافة إلى حركات التحرر الوطني، اختفت عن الوجود، وتلاشت في الشكل الجديد للدولة، وكان هدفها معروفاً ومنصباً على مقاومة المحتل، وبناء الدولة الوطنية، بينما الميليشيات المعاصرة على العكس من ذلك.

صحيح أن التاريخ يذكر أن ثمة نشاطات قامت بها حركة الاستقلال الوطني المقدونية ضد الاحتلال التركي عام ١٨٩٠، في بداية القرن العشرين، وكان لها بعض بقايا داخل بلغاريا، وبعض أجزاء يوغسلافيا حتى عام ١٩٣٠، إضافة إلى حركة تحرير إقليم ألباسك الأسبانية التي بدأت ما قبل الحرب العالمية الأولى^(٢). إلا أن العالم شهد في الستينيات حركة غير مسبوقة في التاريخ للتحرر الوطني، والتي زالت على أثرها الإمبراطوريات الاستعمارية بشكلها القديم، وتغيرت موازين القوى في العالم كما تغير إيقاع الحياة وشكل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وعاش الإنسان لأول مرة في تاريخ البشرية، تحت ظل الرعب النووي، الذي يهدد كوكب الأرض مرات ومرات.

وهنا يمكن القول إن مشكلة أو ظاهرة الميليشيات الجهادية العابرة للقارات ظاهرة أو مشكلة تحمل سمات مختلفة تماماً عن تلك الظاهرة التي كانت معروفة لدى البشرية سابقاً؛ ذلك أن وقودها أو مواردها البشرية هم من الشباب واليا فعين المهووسين بالحدور العين والجنة والمدفوعين نحو الانتحار، وقتل الغير بدوافع دينية مُعلنة ومعروفة، ودوافع سياسية خفية لقيادة الميليشيات، على عكس الحركات التحررية الوطنية وميليشيات الأقليات، فقد تكون من الشباب وكبار السن ومن مختلف الأعمار، "وأن أول حركة شبابية ظهرت في العالم هي حركة الشباب العالمي وكانت في فرنسا في العام ١٩٦٨، وكانت في شكل ثورة غير مفهومة الأسباب وامتدت عدواها في توافق ذهني إلى أغلب دول العالم^(١).

(١) مبيّض عامر، رشيد، المصدر السابق نفسه.

(٢) مبيّض عامر، رشيد، المصدر السابق نفسه.

وهنا تصبح الميليشيات العابرة للقارات بمأمن، حيث إن كثيرًا من الدول قد لا تسمح باستباحة أراضيها من أجل محاربة مكامن الميليشيات المختبئة داخلها، سواء كانت هذه الميليشيات مكونة بموارد بشرية من الدولة ذاتها، أو من موارد بشرية من دول مختلفة، وسواء كان تمويلها من داخل الدولة الحاضنة للميليشيات وكوادرها، أو من خارج الدولة مشروعة أم غير مشروعة.

من هنا يصبح تعريف مفهوم الميليشيات مشكلة بالغة الصعوبة، إذ أنه ومع وجود هذا الكم من التعريفات التي ضمها بحثنا هذا، نجد أنه من الصعب التوصل إلى تحديد تعريف مجرد للميليشيات وخصوصًا في عالمنا العربي، الذي تهيمن عليه الميليشيات، والتي يتزرع الجهاديون بانتهاجها هذا السلوك العنيف لمقاومة المحتل، بل والتصدي للأنظمة التي يرى هؤلاء القادة الجهاديون التابعين والمسيطرين على إدارة هذه الميليشيات في العالم اليوم أنها أنظمة فاسدة ودكتاتورية، سواء كانت في العالم الإسلامي، أو في الولايات المتحدة وأوروبا وغيرها.

ولهذا تأتي أهمية تحليل وشرح عناصر خارجية، يمكن أن تتضمن تلك الآراء المتباينة التي ترصد أو تكشف عن مدى شرعية وجود مثل هذه الميليشيات من عدمها ونشاطاتها ومواردها واستهدافها للدول، وللموارد البشرية والدولية على حد سواء، من أجل تحليل صعوبة التوصل إلى الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية التي قد تنشأ نتيجة لاختلاف مصالح الدول وفرض كل منها وجهة النظر الخاصة بها. من منطلق اختلاف صور العنف السياسي الصادر عن هذه الميليشيات، والذي قد يؤدي إلى اختلاف مفهوم الميليشيات عن مفهوم حركات التحرر الوطنية، وميليشيات الأقليات سابقًا، ومفهوم المقاومة الشعبية في الدول المحتلة، وجرائم الإرهاب الدولية.

وعلى اعتبار أن شكل العنف الميليشيات الجهادية العابرة للقارات اليوم، يأخذ الصورة المفاجأة في التنفيذ والفئة المستهدفة، والمكان المستهدف والزمان والبلد المستهدف ويظهر في شكل أعمال التخريب والنسف والتفجير، وتدمير الأبنية والمنشآت الحيوية وغير الحيوية، وقتل الجاني في نظرهم وغير الجاني في آن واحد، كما حدث في السعودية وغيرها، ليصبح التمييز فيما بين فعل وسلوك المقاومة من أجل التحرير مختلفًا عن الأفعال الصادرة عن الميليشيات، ويصبح أقرب إلى الإرهاب منه إلى المقاومة المشروعة، في حال دراستنا الدقيقة للمسببات والدوافع والأهداف والسلوكيات الصادرة عنها لغرض كسب وجه سياسي دولي أو أممي.

ووفقًا لما سبق نجد أن العنف الميليشيات الذي يستهدف الأنظمة القائمة في المجتمع الدولي العام، هو وسيلة من الوسائل التي يلجأ إليها قادة هذه الميليشيات، يتضمن بعض خصائص

الإرهاب الدولي ويمكن اعتباره ظاهرة إرهاب سياسي، لكونهما ظاهرتان تشتركان في بعض الوجوه المماثلة للفعل والسلوك الإرهابي العنيف، على الرغم من أن الإرهاب قد يُوجه نحو خصوم سياسيين بعينهم، ويتم تصنيفهم لصالح دولة أو حزب أو جماعة إرهابية بعينها أو لصالح مجموعة دول مشتركة.

وإذا كان عنف الميليشيات يستهدف تحقيق أهدافاً معينة، وهو ما يفرق الميليشيات عن الإرهاب، والمقاومة، وحركات التحرر الوطني، ومليشيات الأقليات سابقاً، مما قد يختلط به من أشكال وصور العنف الأخرى للأصناف التي أشرنا إليها آنفاً؛ فإنه من جانب آخر، يُشكل خطورة كبيرة بتأثيره على الأمن القومي للدول في النسق الدولي العام، وذلك على اعتباره يهدف إلى مكاسب ذات غايات مختلفة، تهدد سلطة الدول القومية وبقاؤها وبقاء سلطاتها القائمة، وتهدد بقاء أو استمرارية الحكام الحاليين في عروشهم.

كما أنه في الوقت ذاته يُهدد الأمن والسلم الدوليين، باعتبار عنف الميليشيات موجه لكل الدول، في المجتمع الدولي دون استثناء، وهذا هو الخطر الأكبر الذي تواجهه الأنظمة الدولية والقومية معاً، حيث إن هذه الميليشيات الجهادية العابرة للقارات اليوم، لا تسعى إلى تحقيق مكاسب مالية محدودة، بل إنها تسعى إلى تغيير الإدارة السياسية للدول القومية، وتغيير النظم الاجتماعية لكل المجتمعات الإنسانية في الدول القومية، والدول القائمة في النسق الدولي العام برمتها بشباب عابرين للقارات، وتمويل مالي عابر للقارات وقواعد ميلشافية عابرة للقارات، مماثلة للقواعد الأمريكية العابرة للقارات، وقواعد جنود التحالف الدولي وحلف الناتو؛ ولهذا يصبح خطرهما مُضاعفاً وأكثر بشاعة وسوءاً من الإرهاب الدولي، كونها تستخدم موارد مالية تمويلية دولية، وشخصيات وقيادات وموارده البشرية دولية متعددة الجنسيات، وربما الديانات والمذاهب؛ لتحقيق أهدافها الكبرى في السيطرة أو الهيمنة الكلية على العالم المعاصر.

والوصول إلى تعريف أو مفهوم محدد للمليشيات الجهادية المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات، هي قضية مستحدثة لا تزال في طور اعتبارها مشكلة، وعلاجها من وجهة نظرنا، تتمثل في محاربة كل المظاهر الخارجية التي تركز عليها قيادات هذه الميليشيات، مثل: حماية أذهان الشباب في العالم من غزو أفكار الميليشيات الجهادية، محاصرة قيادات هذه الميليشيات في أماكن تواجدها حول العالم، التدقيق في التمويلات الدولية المالية غير معروفة وجهة الاستقلال، التوعية الدولية بخطر هذا النوع من الميليشيات على سلامة أمن الدول والشعوب عبر وسائل الإعلام المختلفة، وعبر رجال الدين الواسطيين، من مختلف الديانات، وعبر رجال الثقافة والسياسية من مختلف التوجهات والمذاهب والأديان، الكشف عن هوية رجال وقيادات

المليشيات وتعريف شعوب العالم بخطرهم وأهدافهم وتجريمهم ومعاقبتهم بالإعدام حين تتوفر أدلة الإدانة الدولية لهم وفقاً لجرائم وقانون المليشيات المعاصرة.

* وأخيراً نخلص إلى القول:

إن المليشيات الجهادية المسلحة المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات وغيرها من أنواع المليشيات المتعددة الأهداف والدوافع في المنطقة العربية لا تهدد بخطرها أمن الدول القومية، ودول العالم قاطبة فحسب بل أنها تهدد السلم والأمن الدوليين وخطرها يندرج في تهديدها لأسس الحياة برمتها، وإزالة الحضارة الإنسانية الموجودة على كوكب الأرض، تحقيقاً لأهدافهم المزعومة بالعنف الدولي المسلح، وعدم رغبتهم في الخضوع للمجتمع الدولي والانخراط في العمليات السياسية السلمية في دولهم.

إلا أننا نرى أنها بالرغم من ذلك إلا أنها يمكن أن تنشأ كنواة لتحقيق الأمن والسلم الدوليين وبناء دول ديمقراطية قائمة على التعددية وذلك إذا ما انتهج مؤسسيها نهج المقاومة المدنية السلمية لتحقيق غرض التداول السلمي للسلطة والتمكين من ممارسة التعددية الحزبية والمذهبية بدلاً من التهديد بقوة العنف لإزالة السلطة السابقة الدكتاتورية وإحلال سلطة المليشيات المسلحة محلها.

٣- تفسير ونقد ظاهرة المليشيات في العالم العربي:

بعد أن تناولنا المقصود بالمليشيات، وتعريف مفهوم المليشيات، سنتناول في هذا المحور المظاهر التي تفسر فهم ظاهرة المليشيات، ودوافع تكوينها في العالم العربي، وذلك من خلال بعض المداخل ونقدها، وقد يبدو أنه من المفيد جداً أن نستعرض أهم الآراء أو المداخل التي ساهمت في تفسير ظاهرة المليشيات وفهمها وفق ما يلي:

أولاً: المدخل السياسي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن القصور في أداء الحكومات أو الأنظمة السياسية وإساءة تعاملها مع المعارضين لها، هو الدافع الأساسي لتشكيل تلك المليشيات، التي تلجأ إلى تأسيسها قوى المعارضة للنظام السياسي القائم في أي دولة أو أفراد المقاومة، كما أنها قد تنشأ بدافع الكراهية للحكومة والرغبة الملحة في الانتقام والتأثر منها، كما هو الحال مع الميليشيات

الكردية والشيعية التي تشكلت ضد النظام العراقي السابق، ومليشيات نمور التأميل ومليشيات الجيش الإيرلندي الجمهوري..الخ.^(١) وعلاوة على ما تلحقه المليشيات من أخطار قد تنتج عن تعامل الحكومات مع القوى المعارضة ضدها، إذ أنها لا تتحول إلى مجرد مليشيات، تُمارس القتل غرضاً للانتقام فقط، بل إن المليشيات التي لا يجري التعامل معها في إطار الشرعية السياسية، قد لا تتوانى في الإفراط الفعلي والدائم في استخدام عنفها الإرهابي، وليس التهديد باستخدامه فقط للقتل والإقصاء، عندما تجد أن أمنها ومصالحها وحقوقها معرضة للخطر، الذي — ربما — يؤدي بها إلى الزوال، أو إيقاع خسائر مادية وبشرية كبيرة نتيجة زوال أو إسقاط تلك الحكومات والأنظمة السياسية العدو الذي كانت تحاربه، كما تجلى هذا المظهر بعد حرب تحرير العراق أو احتلاله من قبل القوات متعددة الجنسيات بقيادة أمريكا وحليفتها بريطانيا ووفقاً لتجارب مشابهة في بلدان أخرى.

ووفقاً لاعتقادنا المتواضع، ليس بالضرورة أن يكون سوء أداء الحكومات الدكتاتورية والأنظمة السياسية الاستبدادية، وإرهابها رفضها لوجود المعارضة ومطالبها، هو الدافع الرئيس لبناء ونمو المليشيات المسلحة في عالمنا العربي، وإنما عن طريق الحوار من خلال البيانات، أو من خلال طرف ثالث خارجي أو داخلي في السلطة السياسية، ونرى أن المقاومة التي تنشأ عن المعارضة للسلطة السياسية، على الرغم من أنها تلمس عدم تقبلها من قبل السلطة السياسية الحاكمة إلا أنها قد لا تشكل مليشيات تُحارب السلطة، أو تتحى نحو خيار ممارسة العنف المسلح ضدها، وهذا ما يجعلنا نؤكد بخطأ اعتبار هذا الدافع الوحيد لنشأة هذه المليشيات في عالمنا العربي، إذ أن ثمة خياراً آخر قد تختاره المعارضة، وهو خيار المقاومة المدنية السلمية البعيدة عن العنف والمرتبطة بالمواطنين وبالمجتمع، والتي تنهض على فكرة سلب السلطة المستبدة والظالمة قدرتها على إخضاع المجتمع. وتترك خيار العنف الذي يركز على العمل العسكري وحرب العصابات والقتل والإرهاب، ونقصد هنا بالمقاومة المدنية بأنها السلوك اللاعنفي الذي يتضمن سلسلة من الإجراءات المستمرة والدعوية التي يتم تنسيقها ضد قوة أو سلطة معينة^(١)، إضافة إلى إمكانية وجود دوافع وأهداف أخرى تسعى قيادات هذه المليشيات لتحقيقها من إنشاؤها، حيث إنها تنشأ من أجل الاضطلاع بمهام أخرى متباينة كتحرير البلاد من الاحتلال أو مؤازرة الحكومة في حالات الطوارئ، ومع ذلك فإنها يمكن أن تقف ضد الحكومة،

(١) خالد، رنا، المصدر السابق نفسه.

(٢) الجمري، منصور، مداخلات في الفكر والسياسية نحو تأصيل إسلامي للنهج التعددي، شركة دار الوسط للنشر والتوزيع المنامة مملكة البحرين الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص ٧٩.

وتعاضد الاحتلال أو أنها قد تنشأ بدافع عرقي أنثي، الهدف منها تصفية الخصوم العرقية والأثنية.

ثانيًا: المدخل القانوني:

إن أصحاب هذا الاتجاه يفسرون ظاهرة الميليشيات، باعتبارها تنشأ كرد فعل حتمي لاضمحلال قوة القانون، إذ أن انعدام الأسس القانونية في التعامل مع المواطنين داخل البلد أو على المستويين الإقليمي و الدولي، يولد بشكل طبيعي نمو الميليشيات، وفي ظل غياب القانون، تتحول تدريجيًا إلى قوى مسلحة خارجة عن القانون^(٢).

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن تجاوز الأنظمة السياسية للقانون وتهميشه سببًا في نشوء الميليشيات التي تتحول؛ لتصبح عنصر لإشاعة الفوضى، وتتساوى في هذا الدول الحامية للقانون الدولي مع الأنظمة الصغرى في تغييبها لسلطة القانون الدولي، في تعاملها مع الدول الأخرى في النسق الدولي، فاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية للفييتو، يعد تحديًا صارخًا لقانون الشرعية الدولية، وتهديدها باستخدام القوة ضد الدول الراضية للامتناع لسياسيتها المهيمنة على العالم، هو الممهد لنمو الميليشيات أو المنظمات التي تنتهج العنف الإرهابي المسلح.

ونتفق مع أصحاب هذا الاتجاه الذي يرمي إلى ربط ظاهرة نشأة الميليشيات بغياب وتجاوز سلطة القانون سواء داخل الدولة الوطنية أو القطرية في عالمنا العربي، أو على مستوى القطب الأوحى في العالم الولايات المتحدة الأمريكية، والدول المالكة لحق الفييتو في مجلس الأمن، فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط والعالم العربي والإسلامي؛ وذلك لأن هذه السياسة التي تتبعها الأنظمة العربية والإسلامية بشأن قضايا العالم العربي والإسلامي، وبخاصة فيما يتعلق بشأن القضية الفلسطينية المستعصية على الحل لا تروق للأغلبية الساحقة من أبناء الشعوب العربية والإسلامية، وترى فيها نوعًا من الاستسلام والتخاذل والتنازل عن الحقوق العربية المشروعة، وبالتالي هي تسعى إلى الانتقام من هذه التنظيمات الدولية القائمة في النسق الدولي العام، باعتبارها رافضًا للجهاد المسلح ضد المعتدين الصهاينة، والممانعين لنيل هذه الحقوق والمتمثلين في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، والتي يحق لها استخدام حق النقض الفييتو ودول الاتحاد الأوروبي، والسياسات التي

(٢) خالد، رنا، المصدر السابق نفسه.

تنتهجها تجاه قضايا العالم العربي والإسلامي المستعصية على الحل، مما يُوفر للمؤسسين لهذه الميليشيات المسلحة في عالمنا العربي وهم في الوقت ذاته قادتها الذريعة التي تسوق لهم شرعية تأسيسهم وتشكيلهم لهذه الميليشيات بدواعي التماثل والتساوي في الخروج على القانون الدولي العام، الذي لا تحترمه هذه الدول الكبرى، وتسايروهم فيه دولهم أو حكوماتهم الأمم.

ولكننا في ذات الوقت لا نجزم بأن تجاوز أو تجاهل سلطة القانون الدولي من قبل هذه الدول والأنظمة المهيمنة على صناعة القرار الدولي المحلي والعالمي، هو الدافع الوحيد أو العامل الوحيد والأبرز في نشأة الميليشيات المسلحة في عالمنا العربي، خاصة إذا ما علمنا أنها عابرة للقارات ومن الممكن أن تتحى مناحٍ أخرى، فتتجاوز سلطة القانون الدولي والمحلي كمليشيا مسلحة لا تمتلك الشرعية من قبل دولتها أو دول العالم، فتوجه أسلحتها للمدنيين العزل والمباني السكنية، أو الفندقية.

وفي هذه الحالة نجد أن الميليشيات المسلحة تساوت في تهيش وتجاوز سلطة القانون، وبالتالي لا يمكن اعتبار هذا المدخل المؤكد الوحيد؛ لنشأة وتطور الميليشيا واستشراؤها في عالمنا العربي والإسلامي المعاصر.

ومن جانب آخر أن ثمة دافع أو مبرر قانوني شرعي لوجود الميليشيا المسلحة، في البلاد الواقعة تحت الاحتلال، بهدف نيل التحرر، وتقرير المصير، ومناهضة المحتل، وبناء الدولة المحررة، وذلك وفقا لمبادئ الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي الذي كفل للشعوب الراضحة تحت الاحتلال، حق تكوين هذا النوع من الميليشيات المسلحة لاسترداد الأرض وطرد المحتل، ولكن شريطة عدم الاعتداء على المدنيين العزل وإبقاء المواجهة داخل أسوار الأرض المحتلة.

ثالثاً: المدخل السيكولوجي النفسي:

أولاً: تفسير ظاهرة الميليشيات:

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى تفسير ظاهرة الميليشيات، باعتبارها نتيجة وليست سبباً، بمعنى: أنها تحدث نتيجة لجملة من حالات الإهمال والضغط والإقصاء والإبادة والفقر والبطالة، التي تسلط على جماعة معينة أو أقلية دينية أو سياسية أو ربما يخضع لها مجتمع بأكمله.

وتؤدي بالتالي إلى تجمع أفراد هذه الأقلية في مجموعات تحركها زعامات تجيد الضغط على مشاعر تلك الأقليات والتحكم فيها ودفعها إلى استخدام العنف المسلح وسيلة للتعبير عن نفسها، خاصة مع تفاقم الشعور بالعزلة عن المجتمع والعداء والكراهية للسلطة والقانون

والنظام، على اعتبارها أدوات لإقصاء تلك الأقليات، ويؤكد أصحاب المدخل السيكولوجي النفسي على أن معظم تلك الميليشيات تستخدم الرعب في الترويح عن نفسها ولنفسها؛ وذلك لكي تمنح لنفسها القوة والنفوذ في المجتمع الذي عاشت منبوذة ومهمشة فيه، ويرون أن الشعور بالاضطهاد هو الدافع الأساسي وراء تكوين وتبلور تلك الجماعات^(١).

ولكن يمكن القول هنا: إن اعتبار تفسير ظاهرة الميليشيات، من قبل أصحاب المدخل السيكولوجي النفسي على أنها نتيجة حتمية لحالات الفقر والضعف والإقصاء والإبادة والفقر والبطالة وكنتيجة عكسية للشعور بالاضطهاد، لا يمكن اعتبارها دافع أساس لانخراط الناس فرادى وجماعات في ميلشيات مسلحة تقودها جماعات إرهابية، تنشر الرعب في المجتمع لنيل النفوذ والسلطة والزعامة للخروج من طائفة التهميش والاضطهاد والفقر، إذ أن كثيراً من الأقليات تعيش هذه الأوضاع المشابهة ولكنها لا تتخبط ضمن هذه التنظيمات، وخاصة في ظل وجود الاستقرار في الدولة، ولا يمكن هنا الجزم بأن العامل السيكولوجي النفسي، هو العامل الوحيد إلى جانب حالات الإهمال التي يمكن أن تكون وراء فكرة إنشاء الجماعات والتنظيمات الميلشايوية في العالم العربي، على الرغم من أهمية العامل النفسي، إلا أن العامل الأيدلوجي العقائدي والعامل الثقافي والاجتماعي والبيئة، والمجال الجغرافي باعتبارها نتائج وليست أسباباً يمكن أن تتسبب مشتركة مع المدخلين السابقين في نشأة ونمو واستشراء الميلشيات في العالم العربي والإسلامي المعاصر.

وبوسعنا القول إن وجهات النظر الثلاث للمداخل الثلاثة التي تعرضت الدراسة لها باعتبارها مُفسرة لنمو ظاهرة الميلشيات العربية، قد تكون قاربت الصواب في تفسيرها لنمو الظاهرة، ولكن قد يبرز هنا انعكاس آخر، لم توضحه هذه الاتجاهات مجتمعة، أو منفردة في تفسيرها لبعض نتائج ومسببات نشأة وتكون الميلشيات المسلحة، في عصرنا الراهن نظراً؛ لأنها لم تستطع أن تعطي إجابات عن تفسير أزمة الميلشيات في عالمنا العربي، وسواء تلك التي أفرزتها الحرب على العراق، أو التي نشأت على إثر تفكك الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، ومساعدة أمريكا لطالبان، والتعاون بين طالبان وابن لادن، في تأسيس ميلشيات تنظيم القاعدة الدولي وجعل قاعدته في أفغانستان؟

(١) خالد، رنا، المصدر السابق نفسه.

وهل كانت مليشيات تنظيم القاعدة المكافأة التي حصل عليها المعاضدان من الولايات المتحدة الأمريكية نظير مساعدتهما لها في حربها ضد السوفيت؟! وما الذي يجعل هذه التنظيمات تنقلب على مؤسسيها ومموليها من الدول الكبرى والصغرى؟! وهل دعمها وتمويلها من قبل هذه الدول ومشاركتها في القتال سبب في انتهاجها سلوك العنف ضد الحكومات المحلية القائمة، وضد المجتمع الدولي وسياسات أمريكا وإسرائيل والغرب ضد الشرق المسلم؟! وهل الأيديولوجية الدينية والسياسية والثقافية سبباً وراء بقاء ونشأة واستمرارية المليشيات في العالم العربي؟!؟

ثانياً: الفرق بين المليشيات المسلحة وحركات التحرر والمقاومة:

تنتهج التفسيرات الغالبة في تحليلها وتشخيصها لظاهرة حركات التحرر الوطني والمقاومة القول: إن حركات التحرر الوطني في الوطن العربي، ظهرت نتيجة لوجود الاستعمار في كثير من بلدان العالم الثالث، حينما كانت بلدان العالم الثالث محتلة، وغير موحدة وترى أن بروز ظاهرة حركات التحرر الوطني والمقاومة في العالم العربي هو تطور ونتيجة طبيعية نشأت كردة فعل لوجود الاستعمار الغربي في معظم البلاد العربية هؤلاء المنظرون لظهور حركات التحرر الوطني رأوا أنه من الضرورة أن ينظر لهذه الحركات التي ظهرت لغرض مواجهة الاستعمار ونيل الاستقلال من أجل التحرر، ومن ثم بناء الدولة الموحدة، أو الدولة الوطنية، في إطارها الطبيعي، باعتبارها امتداداً طبيعياً لرغبة الشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار في الاستقلال وتقرير المصير وبناء دولتهم المستقلة.

ومن الملاحظ أن هذه الحركات التي ظهرت في كل من مصر، والجزائر، وتونس، والسودان، وفلسطين والعراق وليبيا والشام وغيرها، كانت ذات طابع قومي وطني تستهدف الخلاص من المستعمر بالدرجة الأولى، وتكوين الدولة المستقلة ذات السيادة التي يحكمها القانون، ويعترف بها المجتمع الدولي آن ذاك.

ويرى آخرون حركات التحرر الوطني المذكورة أنفاً جميعها على مدى التاريخ تحولت بعد نيل الاستقلال إلى شكل جديد، وهو النظام السياسي في شكل الدولة الوطنية (دول مستقلة تحولت مع الزمن إلى دول ديمقراطية)، فيما عدا حركة التحرير الوطني الفلسطينية (منظمة التحرير الوطني الفلسطينية)، التي لم تتحول حتى الآن إلى دولة مستقلة؛ لكنها تلاشت بموت

الرئيس ياسر عرفات، وتفتت بغياب مسئوليتها عن الساحة السياسية الفلسطينية الحالية، إذ لم يعد لها أي دور يذكر في الساحة العربية والفلسطينية في وقتنا الحالي، حيث إن القوى الفلسطينية الحالية ولاسيما بعد استشهاد الشيخ ياسين الأب الروحي لحماس، ودخول حماس المعترك السياسي والمتمثل في الانتخابات وفوزها فيها تحولت من حركات تحرر وطنية مقاومة شعبياً، إلى مجرد عصابات، توجه أسلحتها نحو صدور الفلسطينيين للزحف على كراسي الحكم، وخاصة بعدما تحولت فتنح وحماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية بسبب الانقسامات وغياب القيادات الفلسطينية الفاعلة والمؤثرة في الداخل الفلسطيني، إلى مجرد مليشيات وعصابات مسلحة، توجه سلاحها للعدو لغرض مصالحها الخاصة فقط، دون أن تنظر إلى مصالح الشعب الفلسطيني.

وثمة حركات كان يطلق عليها بحركات التحرر الوطني، وهي حركات حديثة النشأة قياساً إلى حركات التحرر الوطني التي ناضلت ضد الاستعمار، حتى نالت الاستقلال، وخلافاً للحركات الإسلامية المعروفة في العالم العربي مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، والحركات التي برزت في عهد جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده التي ظهرت في (١٨٤٦-١٩٠٥).

هذه الحركات لبست الثوب الإسلامي وظهرت بمظهر المدافع الأكثر شراسة عن الدين، والمناضل من أجل إكساب الشعوب العربية والإسلامية حريتها في الدين والعقيدة والرأي، والديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحاً لكل الدكتاتوريات في العالم الإسلامي، بل إن هذه الحركات التي تتبنى فكرة الإصلاح والتغيير ومحاربة الدكتاتوريات، وفناء إسرائيل والمطالبة بحقوق الإنسان، وتنمية الشعوب واستقلال موارد البلاد الإسلامية، في صالح الشعوب الإسلامية المحرومة والمستضعفة، أخذت منحى عولمي فتحوّلت من الداخل العربي الإسلامي؛ لتصبح حركات عالمية إسلامية لتحرير الإنسان من العبودية واستغلال الدكتاتوريات وانتهاكات القوى العظمى وهيمنتها على الاقتصاد العالمي، وسيطرتها على صناعة القرار السياسي في المجتمع الدولي العام^(١).

ومن الملاحظ أنها قد انحرفت عن أهدافها الحقيقية وتسترت بستار المليشيات المسلحة، والعصابات العنيفة التي تدار بواسطة قيادات ظلامية تفترض العالم ساحة حرب لمسرح

(١) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، ص ٢٣.

عملياتها مستخدمة العنف المسلح وسيلتها الوحيدة للخلاص من العدو العالمي الذي تحاربه حتى لو استهدف عنفها صدر الإسلام ومعتقيه من الفقراء والضعفاء في مواطن الاستهداف الشرسة^(١) وهنا تكمن خطورة وكارثية هذه الحركات المتحولة في العالم الثالث حيث إنها أصبحت بقيادات مسلحة حول العالم وكمثال لها حركة تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وحركة تنظيم القاعدة في أرض الجزيرة العربية، وحركة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب (الجزائر مثلاً)، وحركة تنظيم القاعدة في الكويت، وحركة تنظيم القاعدة في لبنان وفلسطين.

ونرى أن الفرق فيما بين حركات التحرر الوطني التي ناضلت ضد الاستعمار والمليشيات المسلحة، هو أن المليشيات عبارة عن مجموعات صغيرة، تنشأ لهدف محاربة المستعمر، كحركات التحرر الوطني من النوع الأول، إلا أنها أي المليشيات قد تتحول إلى عصابات مسلحة تحارب الدولة الوطنية، وتحارب حركات التحرر الوطني كونها مكونة من أفراد مرتزقة في الغالب.

كما أن حركات التحرر الوطني كانت تأخذ شكل المقاومة الوطنية الموحدة الهدف والاتجاه والتي تشكل كل البشر الموجودين في المستعمرة من الوطنيين الراضين؛ لأي شكل من أشكال الاحتلال وخاصة احتلال الأرض والثروات، ونعتقد أن حركات التحرر الوطني التي اتخذت منحى المقاومة، كانت معترف بها من قبل المجتمع الدولي، والدول العربية والإسلامية وقوادها معروفين للعدو والعالم وهي حركات منظمة إدارياً، ولها موارد مالية معروفة، كما أنها تتلقى الدعم المالي من جهات معروفة عالمياً ومنها: منظمة التحرير الوطني الفلسطينية، ومنظمة التحرير الوطني في الجزائر، ومنظمة التحرير الوطني في العراق.

ويتفق معنا محللون آخرون في أن حركات التحرر الوطنية، كانت تتلقى المساعدات والدعم بشكليه المادي والمعنوي، إضافة إلى الدعم بالسلاح والحشود البشرية، والمساندة الإعلامية العلنية ليس من الدول فقط، بل إنها أيضاً تلقت الدعم من الشعوب المؤمنة بحقها في النضال والمقاومة للمستعمر والمنظمات الدولية والإقليمية والأحزاب الأممية والوطنية طيلة فترة نضالها وكفاحها، وقد دعم الرئيس جمال عبد الناصر الذي دخل بجيشه اليمن تأييداً للثورة اليمنية، كما دعم حركات التحرر العربية التي نالت استقلالها فيما بعد مثل الجزائر^(١).

(١) اسماعيل، محمد عبدالعزيز، الإرهاب والإرهابيون، مطابع الحسيني الحديثة، الاحساء، ص ١٩٠-١٩١.

(١) أبو عاصي، تحسين يحيى، هل سقط فكر الحركة القومية العربية؟ شبكة المعلومات الدولية، موقع

صحيفة المتقف، Sunday, 10 August 2008K، على الرابط التالي <http://almothaqaf.com>

ومع ذلك فإن المليشيات المسلحة التي نشأت قديماً وحركات التحرر الوطني النضالية ضد المستعمر انتهت بالاندماج في الدولة الوطنية، على خلاف حركات التحرر العابرة للقارات، أو المليشيات العابرة للقارات.

وننتقد كما ينتقد آخرون المبررات التي تصوغها حركات التحرر الحديثة التي تطلق على نفسها وصف ومسمى الجهادية العالمية المسلمة^(٢) ومنها استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، السيطرة على ثروات المنطقة العربية، التلاعب بالاقتصاد العالمي، مصادرة القرار السياسي العربي المسلم واحتلال العراق من أجل التحرير، زيادة نسب الفقر والبطالة، وتحرير النساء العربيات المسلمات وانفتاحهن إضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، والحالة السياسية والشعبية المتدهورة، وغياب الإصلاح والديمقراطية، التطرف والاحتقان المذهبي والحرب المذهبية الكلامية والكتابية بين الشيعة والسنة وتدويلها لشرعنة ما تقوم به من إرهاب عبر مليشياتها المسلحة العابرة للقارات والتي تواجه اليوم الدول الوطنية والمجتمع الدولي برمته متخفية في الجبال وأزقة المدن والقرى، والخلايا النائمة.

ولكننا نرى بالمقابل أن قيادات هذه الحركات قد نجحت في تحقيق أهدافها، معتبرة أن أقصر الطرق؛ لتحقيق مبتغياتها في السيطرة على العالم، هو في تجنيد الشعوب العربية (الشباب العربي والإسلامي المستضعف، وكافة أطياف العالم من متدينين وعلمانيين ولبيراليين ومسيحيين وغيرهم)، وتجييشهم في شكل مشروع مقاومة عابر للقارات من خلال تنظيم القاعدة الدولي المقاوم، وكما نلاحظ أن غالبية حركات التحرر الوطنية، تمكنت من الحصول على أهدافها، وأصبحت دولاً مستقلة وأعضاء في الأمم المتحدة. وأن الذي لا يزال يكافح حتى اليوم ما هي إلا عبارة عن عصابات أو جماعات أو مليشيات مسلحة، تستهدف النظم القائمة؛ لتحقيق هيمنتها على الشعوب لصالح فئات ضيقة.

ويرى البعض أن جميع منظمات التحرير الوطني، تمتاز باختلافها عن المليشيات في كونها ممثلًا دوليًا يفوق فاعلية بعضها عشرات الدول، وحتى تلك الدول الفاعلة منها، كما قادتنا المعلومات البحثية أن حركات التحرير الوطنية تتمتع بالشخصية الدولية، وتأتي بالمركز الثاني

(٢) د. شعبان، عبد الحسين، الإسلام والإرهاب الدولي: ثلاثية الثلاثاء الدامي الدين القانون السياسة، ص ١٢٥

مباشرة بعد الدول، وذلك من منطلق اعتبارها مرشحة عن الشعوب المناهضة للاستعمار؛ لأن تصبح دولاً في أية لحظة^(١).

وهذا ما حصل بالفعل فإن جميع حركات التحرير الوطني التي عرفها التاريخ السياسي للدول غير المستقلة والتي ظهرت في صورة حركات تحرير وطني في العالم المعاصر، قد انتهت واستقلت جميع شعوب الأرض، وأن كان ذلك بصفة شكلية فيما عدا حركة التحرير الفلسطيني التي انتهت في نظرنا بانتهاء ياسر عرفات، من دون أن تحقق هدفها بالاستقلال، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وظهور حركة حماس وتمزق وانقسام الأحزاب الفلسطينية، وموت زعيم حماس، واحتلال حماس للسلطة الفلسطينية وتوجيهها السلاح نحو الفصائل المعارضة، التي لا تزال حتى اليوم غير مستقلة.

وعلى الرغم من شرعية حركة حماس في السلطة إلا أن العامل الوحيد أو اللاعب الوحيد في الدائرة السياسية اليوم للسلطة هي (وزارة الخارجية الفلسطينية فقط).

ويرى بعض هؤلاء المحللين أن الأزمة أعمق من هذا؛ وذلك لأنها تكمن في البنية الداخلية الفكرية والتنظيمية لهذه الحركات أو التنظيمات المليشوية المشابهة في الأصل لحركات التحرر الوطني والمقاومة الشرعية؛ لكونها مليشيات ذات طبيعة احتجاجية، تنشأ في جو الحقد والكراهية، كما أنها تنتشر في هذا الجو؛ لتجسد تناقضات كثيرة، وخاصة حينما نجدها تظهر الاعتداد بالإسلام وتدعي أن الإسلام هو الحل، وهي تمتلك الحل لكل المشكلات والقضايا التي يعاني منها عالمنا العربي، وأنه وهي التنظيم والنظام المتفوقين على كافة منافسيهم، ولكنها في ذات الوقت تغلل أعمالها الإرهابية بتجسيدها للخوف من ضياع الإسلام بسبب الآخر وفزعها منه.

مما يجعل هذه الجماعات تدعي محاربتها ليس للغرب فقط بل للحدثاء أيضاً^(٢)، فنجدها تحارب تعليم المرأة في أفغانستان مثلاً، وترفض كل أشكال الإصلاح الداخلي للدول القائمة، على الرغم من أنها تتمثل بعض جوانب هذه الحدثاء، ليس في ممارستها لبعض جوانب هذه الحدثاء في سلوكها، وفي فكرها ولكن في استخدامها لكافة التقنيات الحديثة في صراعها مع دولها المحلية والغرب وأمريكا، ويبدو هذا جلياً في ممارساتها، ووفقاً لما يقوله أصحاب هذا الاتجاه، أن هذه الحركات والتنظيمات الإرهابية للمليشيات قد جسدت بصورة عملية إفلاس

(١) أبو عاصي، تحسين يحيى، المصدر السابق نفسه.

(٢) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، المصدر السابق نفسه، ص ٢٩-٣٠.

الاتجاه الذي تمثله وتروج له، وأثبتت ضحالة الفكر الذي نهض عليه هذا الاتجاه، وغياب البرامج والحلول المعاصرة لمشكلات وقضايا البشر، وهي وفقاً لهذا لا تخرج عن كونها جماعات جديدة تلجأ إلى الكهوف والجبال هرباً من عالم الحداثة والتغيير الذي تعدّه بكامله رجساً من عمل الشيطان الغربي والأمريكي والمخدوم بالأنظمة العربية العميلة والفاصلة. وذلك لأنها تتعلق بهدف صعب التحقق ويعد تناقضاً.

إذ أن هذه التنظيمات تجعل هدفها إقامة الدولة الإسلامية الفاضلة، وفي ذات الوقت تعارض نفسها فتري أن الدولة الفاضلة لا تقوم إلا حينما يتوفر المجتمع الفاضل!^(١)

ونرى أنه في حال نشأت حركات تحرر وطني من الضرورة بمكان، أن تكون مهمتها منصبة على تغيير الحكومات القائمة حالياً، في حال كانت هذه الحكومات دكتاتورية ومتلاعبة بمقدرات الشعوب، ومنتهكة لحقوق الشعوب كبشر وللحريات والكرامات الآدمية للشعوب، ولكن هذا شريطة أن يتم الكفاح المسلح ضد هذه الدكتاتوريات برغبة ذاتية من الشعوب المضطهدة، وهذا النوع من الحركات حينما ينشأ، سيجد له ما يبرره، وما يمنحه الغطاء القانوني والشخصية القانوني الدولية التي ذكرناها آنفاً من قبل الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة والتي تضم جميع ممثلي حكومات العالم.

ونخلص إلى أن جميع حركات التحرر الوطني ساهمت بانتقال بلدان العالم الثالث من مرحلة الكفاح ضد الاستعمار إلى مرحلة تأكيد الاستقلال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي من خلال مقاومتها لكل أشكال الاستعمار الأجنبي وخلال مسيرة تحرير الأوطان واستكمال تحقيق استقلالها. "وذلك خلال الفترة من عام ١٩٢٢ - ١٩٥٤، مروراً بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي غيرت شكل الحياة في البلدان العربية التي ضمت حركات التحرر الوطني"^(٢).

وكان لحركات التحرر الوطني دور كبير في تحقيق استقلال الكثير من الدول العربية والأفريقية والإسلامية في عقدي الخمسينيات والستينيات؛ ولأسيما ضمن الإطار العام للتحرك السياسي، أن ذاك وخاصة ذلك الذي صاغه الرئيس جمال عبد الناصر، وهذا بدوره تزامن مع إقامة النظام الدولي الأكثر أمناً وسلاماً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبناء التنظيم الدولي

^(١) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، المصدر السابق نفسه.

^(٢) صوحل، صالح، محمد صالح، الإدارة البريطانية في عدن والمحميات الغربية ١٩٣٧-١٩٦٧، مكتبة مدبولي بالقاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، ص ١٦٥.

بظهور منظمة الأمم المتحدة ومنظومة الوكالات الدولية المرتبطة بها. "ونشر الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب ودعم حركات التحرر الوطني" (٣).

ويمكن الفرق برأينا فيما بين الميليشيات المسلحة وحركات التحرر الوطني في أن الميليشيات عبارة عن جماعات مسلحة، تنشأ لغرض مواجهة المستعمر، ولكنها تتحرف نحو أهداف تدميرية أخرى للجماعات والأحزاب السياسية المماثلة لها، وتتكون عادة من أفراد منبوذين في الغالب، يكونون عصابات منفردة بقيادة غير معروفة على الأرجح، أو تكون معروفة؛ لكنها متخفية في مناطق الصراع، وليس لها مصادر تمويل معروفة وعلى الأرجح، بل تكون مصادر تمويلها مشبوهة، وغير مؤيدة من قبل الحكومات والشعوب بصورة كبيرة، وهي أي الميليشيات كانت قديماً عبارة عن أقلية لا تتلقى الدعم من الحكومات والمنظمات الدولية، وليس لها أي سند شرعي، أو قانوني لوجودها، كما أن نشاطها موجه نحو النظم (الدولة الوطنية القطرية القائمة)، وليس ضد المحتلين أو المستعمرين، على العكس من حركات التحرر الوطني التي نشأت من أجل هدف الاستقلال ونيل الحرية، ومحاربة المستعمر، ومن ثمّ بناء الدولة الوطنية، كما كان لها أنصار ومؤيدين شعبيين، ولها تنظيم معروفاً وإدارات للتنظيم معروفة، وموارد مالية مدعومة، من قبل الشعوب والحكومات والمنظمات الإنسانية، إضافة إلى أنها مدعومة من المجتمع الدولي ممثلاً في عصبة الأمم سابقاً ومنظمة الأمم المتحدة مجلس الأمن بعد الحرب العالمية الثانية، وكان ثمة مبررات لوجودها ولنضالها المسلح، وبسبب مقاومتها الشرسة للمحتل استطاعت التفاوض معه؛ ولكنها لم تطرح المقاومة جانباً، وحققت هدفها من الوجود وهو نيل الاستقلال وبناء الدولة الوطنية بعد التحرير، وتلاشت في الدولة الوطنية بعد نيل الاستقلال وانخرطت في مشروع النهضة والتحديث لبلدانها المستقلة (١).

وعلى العكس من الميليشيات التي ترفض الذوبان والاندماج في الدولة الوطنية وتمارس الإرهاب والعنف لفرض سيطرتها على الحكومات القائمة ولا مبررات قوية لوجودها، بل نشأت نتيجة لغياب الفهم الصحيح للإسلام ومفهوم الجهادية، مستندة على صغار السن من أبناء الأمة الإسلامية، وغير الإسلامية مستغلة جهلهم بالكثير من تعاليم الدين الإسلامي وضعف

(٣) لواء دكتور. عز الدين أحمد، جلال، الإرهاب.. والعنف السياسي، طبعة الأولى، مارس ١٩٨٦، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ص ٧٤-٧٨.

(١) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مصدر سابق.

مواردهم الاقتصادية، ونقص مهاراتهم العلمية والعملية وغياب دورهم الاجتماعي والسياسي في دولهم الوطنية.

ونعتقد أن العنف هو ظاهرة دولية مشتركة بين أفعال الميليشيات المسلحة الدولية وبين الأنشطة التي تمارسها حركات التحرر الوطني وحركات التحرر من الاحتلال الأجنبي ومناهضة العنصرية مع اختلاف أهداف كل منها من استخدام العنف المسلح وجهة توجيهه، واختلاف الوسائل والنتائج والمبررات التي أوجدته. والميليشيات المسلحة في عصرنا الحديث برأينا ظهرت في المجتمع الدولي بأكمله وسلاح الميليشيات يحمله ويشارك في توجيهه أشخاص دوليين، من جنسيات مختلفة عابرة للقارات، كما سبق وأشرنا، ونتائجه ضحايا من دول وأديان من توجهات مختلفة، ومناطق تنفيذ جرائم الميليشيات المعاصرة أقاليم مختلفة، أو دولة واحدة، أو مجموعة من الدول كما هو الحال مع ما تقوم به الميليشيات المسلحة الموجودة في العراق، وما حدث في لبنان بفعل ميليشيات القاعدة في لبنان، وما يحدث من ميليشيات القاعدة في الجزائر والسعودية واليمن والأردن.

ثالثاً: مقارنة في الأوضاع السياسية التي قادت إلى ظهور حركات التحرر: اليمن والجزائر نموذجاً.

أولاً: الأوضاع السياسية الداخلية والدولية التي واكبت ظهور حركات التحرر الوطني في اليمن:

نشأت حركات التحرر الوطني في العالم العربي نتيجة تضافر عوامل متنوعة ومتداخلة، وتكاد تكون معقدة نوعاً ما، لا سيما على المستويين الداخلي والخارجي، فيما يتعلق باليمن والجزائر، وسائر الدول العربية والإفريقية، التي كانت ترزح تحت نير الاستعمار.

وفيما يلي وصف للأوضاع الداخلية والخارجية التي تسببت في ظهور حركات التحرر الوطني في الوطن العربي بالتركيز على اليمن والجزائر:

١ - ملامح الأوضاع الداخلية لليمن:

نشأت حركات التحرر الوطني في اليمن نتيجة عدة عوامل متنوعة ومتداخلة ومعقدة والتي منها ما يلي:

* سيطرة النزعة القبلية الانعزالية:

يرى المراقبون أن الأوضاع القبلية التي كانت تعيشها بلاد اليمن، كانت أحد أهم الأسباب في نشأة حركات التحرر الوطني، وذلك من منطلق وجود الحروب التي أنتجت الصراعات ضد الطامحين من الأئمة، وضد القبائل المتمردة والشخصيات الطامحة للاستقلال بمناطقها^(١).

هذا التناحر على السلطة بشطري اليمن الشمالي والجنوبي، تطلب الحصول على الأموال الكثيرة للإنفاق على القبائل المقاتلة ضد الخصوم، من جهة ومن جهة أخرى، فإن الحروب القبلية القديمة وعادة الأخذ بالتأثر التي ظلت فترة طويلة ولا زالت قائمة ساهمت أيضا في تأجيج اليمن وحدة الصراع بين القبائل في الشطرين، كما كان للجهل والامية المتفشية بين أفراد القبائل اليمنية وقلة المتعلمين فيها أحد أسباب سيطرة قادة هذه القبائل على الأفراد في توجيه مصالح القبيلة ومصالح رئيسها المباشر، حيث إن هذا الاتجاه هو الاتجاه المسيطر في تصرفات أفرادها.

كما لعب رفض تقبل القبيلة للقيادة أو التوجيه من مجموعات من خارجها دوراً في هيمنة رؤساء هذه القبائل على صناعة القرار السياسي، والاجتماعي، بل حتى الديني فيها، ساعد على هذا كون القطاع القبلي بوجه عام في اليمن، كان يعيش في حالة بؤس وشقاء، ويعيش أغلبهم على الكفاف، وهم خليط من البدو والفلاحين وجزء من الحضر، كما أن طريقتهم في العيش كانت بدائية، وكانوا يعيشون في شبه عزلة عن العالم الخارجي والحضارة الحديثة، التي رافقت تلك الفترة، هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي جعل القبائل اليمنية والغالبية الساحقة من أفرادها في شطري اليمن لديهم القابلية والاستعداد لحمل السلاح (البندقية)، واستعمالها في الحروب وقطع الطرق التي يرى المؤرخون.

إنها ربما تكون هي السبب في الحروب القبلية المتتالية، حيث إن هذه الظاهرة التي تعتمد على الأخذ بالتأثر، كانت موجودة في المحمية البريطانية، وساهمت في تقسيم القبائل اليمنية إلى قسمين قسم يقطن المناطق الساحلية وقسم يقطن المناطق الداخلية الجبلية^(١).

(١) الشعبي، محمد، علي، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، دار الأمم للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية المنقحة، ١٩٧٢، ص ١٢٥-١٣٥.

ويرى المحللون أن الأوضاع الداخلية لليمن التي عاشها الريف والمشايع في ظل وجود الإمارات المجزأة والمقسمة والتي كانت تعيش أوضاع اجتماعية متخلفة وبدائية، في عهد الاستعمار وفقدانها إلى الأمان الاجتماعي، ومشاريع الرعاية الاجتماعية، وجمعيات التكافل الاجتماعي، ووقوعها في عصر الاستبداد والطغيان والقهر ومعاناتها من شتى أنواع الحرمان والتخلف والجهل والأمية، جعلها كيان معزول اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا وحضاريًا؛ ليس بفعل الاستعمار الأجنبي فحسب، وإنما لوجود وسيطرة الحكم القبلي الاستبدادي، والحكم الإمامي الشبه استعماري، وحالة التمزق التي عاشها اليمنيون مما جعلهم بعيدين عن المعطيات الحضارية المعاصرة.

وكانت هذه الحكومة الأممية المتعسفة والاستبدادية كما يرى المحللون إضافة إلى الاستعمار بكل أنواعه في اليمن المقسم والمتناحر كسبب في نشأة حركات التحرر الوطني في اليمن القبلي، فإن هذا الحكم الذي تميز بأنه ذو طبيعة استبدادية فردية مطلقة والذي يبرر تصرفاته بالدين تارة وبالنسب تارة أخرى، لم تكن الأئمة فيه تعترف بما يعرف اليوم هيكل حكومة ومؤسسات حكم حيث كانوا الأئمة يستعبدون الناس ويعتبرونهم رعايا مسخرون في خدمتهم كحكام مسلمين، كما أنهم اعتبروا الخارج عن الإمام خارجاً عن طاعة الله^(١).

وكانت هذه الحكومة الدينية في اليمن حكومة تعسفية تفرض الضرائب على المواطنين بواسطة الجباة الذين تطلقهم لهذا الغرض؛ ولهذه الأسباب نرى أن المستعمر البريطاني عمل على استرضاء أفراد القبائل اليمنية، لصالحها في محمياتها وخارجها، وكنفد لهذا الوضع نجد أنه صحيح أن أوضاع التخلف والفقر والانقسام التي كان اليمن يعيشها بجزأيه في ظل الاحتلال بإمكانه أن يحدث حالة الصراع بين القادة المحليين من رجال دين ورؤساء قبائل، إلا أننا نرى أن رغبة اليمنيين في التخلص من الاستعمار، وبناء دولتهم المستقلة والاستيلاء على السلطة، هي دوافعهم الأهم وطموحهم الأكبر نحو الحرية، على اعتبار وجود حركات تحررية في المنطقة التي أوجدت كما هو معلوم الرغبة لدى اليمنيين في المقاومة للأئمة وللنهر والفقر وللاستعمار على حد سواء، بالرغم من كل تلك الأوضاع السائدة في اليمن سواء على المستوى الاجتماعي أو على المستوى الاقتصادي أو على المستوى السياسي المحلي لليمن وما جاورها من دويلات.

(١) صوحل، صالح، محمد صالح، الإدارة البريطانية في عدن والمحميات الغربية ١٩٣٧-١٩٦٧، مرجع سابق، ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) د. الشعيبي، عبدالعزيز، موقع الجزيرة نت، على الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/Portal>

ونرى أن العامل أو المتغير الاجتماعي الداخلي المتمثل في وجود البؤس والجهل والفقر، ووجود السلطة الدينية المستبدة؛ ليس هو العامل والمتغير الداخلي الوحيد الذي ساهم في نشأة حركات التحرر والمقاومة في شطري اليمن الجنوبي والشمالي، الواقع تحت إمرة الأئمة، وسلطة المحتل البريطاني وقبله المحتل العثماني التركي، كما نرى أن المدارس القليلة المتواجدة، ومدارس الكتاب والمدارس التي وجدت في جنوب اليمن المحتل، وتأثيراتها في مناطق جنوب الشمال، بالإضافة إلى البعثات العسكرية المحدودة، هي التي أوجدت نواة المقاومة، ونجاح حركات التحرر الوطني في مصر، وإمدادها للمقاومين اليمنيين بالسلاح ووجود اليمنيين في مصر^(١)، تضافرت مع بعضها البعض لتنتج حركات التحرير الوطني والمقاومة في اليمن، وتطالب بجلاء المستعمر وبالتغيير والإصلاح، كما ساهم في ظهورها وتقويتها صعوبة المواصلات بين أجزاء اليمن المختلفة، ووجود السلاسل الجبلية ومعرفة المقاومين اليمنيين بطرقها.

٢- الأوضاع الخارجية الدولية:

ثمة تداخل بين المؤثرات والعوامل الخارجية والداخلية، ومرحلة صراع أوجدت النواة الحقيقية لظهور حركات التحرر الوطني في اليمن، على المستوى السياسي الدولي، وجعلت جميع القوى التحريرية الوطنية اليمنية، تشارك فيها ضد الاستعمار الأوربي لغرض نيل التحرير والاستقلال، تتمثل في الآتي حسب ما نراه ويراه المحللون والمؤرخون.

يرى المحللون أن حدة الصراع بين بريطانيا وإيطاليا، وفرنسا والدولة العثمانية في تركيا والسياسة الاستعمارية التي اتبعتها هذه الدول المستعمرة؛ لتوسيع إمبراطورياتها وإحكام سيطرتها على الموارد النفطية، والمعابر المائية الدولية التي تمر عبر عدن اليمنية ذات الموقع الاستراتيجي، وبوادر اندلاع الحرب العالمية الأولى، والتحالف بين الألمان والعثمانيين؛ لجعل اليمن قاعدة لشن الحرب على البريطانيين في عدن تمهيداً لنقل المعركة معهم إلى شرق أفريقيا، ومواكبتها كلها مع متغيرات دولية أتت بأوضاع مختلفة جذرياً عن السابق في سياسة الاتحاد السوفيتي، ومن ثم العلاقات السوفيتية الأمريكية وانعكاساتها على الأوضاع في أقاليم العالم المختلفة، وكان لهذا كله تأثيره على اليمن بشطريها و تضافر هذه العوامل يمثل النواة الحقيقية لتشكل حركات التحرر الوطني في اليمن. يربط المحللون بين انهيار الخلافة الإسلامية العثمانية

(١) صوحل، صالح، محمد صالح، الإدارة البريطانية في عدن والمحميات الغربية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢

عام ١٩٢٤، وبين نشأة الكثير من حركات المقاومة الإسلامية، ويعدونه الحدث الدولي الأبرز في نشأتها ذلك أن نشأتها سبب في قيام الدول الوطنية على إثر الاستقلال والتحرر من المستعمر^(١).

بينما يرى فريق آخر من المحليين أن الحرب العالمية الأولى، وما آلت إليه من نتائج أدت إلى وقوع المزيد من الدول العربية والإسلامية تحت سلطة الاستعمار الغربي المباشر، وما نتج عنها من دخول القيم الغربية محل القيم الإسلامية، كانت سبب في ظهور حركات التحرر الوطني، في معظم البلاد العربية الواقعة تحت إمرة الاستعمار الغربي بما فيها اليمن^(٢).

ويؤيد فريق ثالث فكرة مقولة: إن الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من تسويات دولية هدفت إلى إذلال ألمانيا، ومن ثم ظهور النازية كرد فعل وطني متطرف، على محاولة الإذلال الواقعة على ألمانيا من جانب الحلفاء المنتصرين، وقيام ثم سقوط عصبة الأمم، والكساد العالمي الذي أصاب اقتصاد العالم في ١٩٢٩ - ١٩٣٣، كانت من ضمن أهم الأسباب الدافعة لنشأة حركات التحرر الوطني والمقاومة العربية^(٣).

بينما يرى فريق رابع أن الاهتمام البريطاني بالمنطقة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، وبأمن منطقة الجزيرة العربية ومنطقة الخليج؛ لاحتوائها على منابع النفط لدعم الاقتصاد الغربي، وازدياد أهمية عدن بعد الحرب العالمية الثانية، كمركز للتجارة والتصدير والترانزيت، وازدياد أهمية اليمن، وعدن عسكرياً وتجارياً^(٤)، إضافة إلى مواجهة بريطانيا تيار القومية العربي النامي، بوصفه خطراً يهدد المصالح الغربية^(٥)، ودفاع بريطانيا عن محمياتها في اليمن ضد الغزو الخارجي^(٦)، وربط الاستعمار البريطاني هذه المنطقة بإستراتيجيته الحربية العالمية^(٧)، تسخير إمكانيات عدن العسكرية؛ لحماية دول الخليج العربي، ومصادر النفط فيها؛ لارتباطه

(١) عبدالفتاح، فتحي، تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، ابن خلدون ١٩٧٩م، بيروت، ص ٣٧.

(٢) ١٤ أكتوبر المجيد.. ثورة وطن وشعب وهوية، جريدة الوطن اليمنية، الثلاثاء ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨.

(٣) د. الشعيبي، عبدالعزيز، موقع الجزيرة نت، على الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/Portal>

(٤) الشعيبي، محمد، علي، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، مرجع سيق نكره، ص ١٠٦-١٠٥.

(٥) الريحاني، أمين، ملوك العرب، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٢٤م-ص ٣٣٩.

(٦) الشعيبي، محمد، علي، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، مرجع سيق نكره، ص ١٥١.

(٧) المصري، أحمد عطية، النجم الأحمر فوق اليمن، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣.

بمصالحتها الاقتصادية، وارتباط السياسة البريطانية بشرقي السويس ومعاهدات الحماية لحلفائها وتقديمها المساعدات العسكرية للدول الحليفة^(٦).

وظهور أهمية بترول الخليج العربي وأهميته الإستراتيجية والتجارية بالنسبة لبريطانيا وحلفائها. ووجود الحلف الأطلنطي للدفاع الجماعي عن العالم الغربي وحماية حرية العالم جميعها، ساهمت في نشأة حركات التحرر الوطني في اليمن المحتل.

ويرى آخرون أن موقع عدن الاستراتيجي (عسكرياً وسياسياً واقتصادياً) بين أربع قارات هي: أوروبا وأفريقيا وآسيا وأستراليا ومينائها الطبيعي الممتاز، والذي كان وراء احتلال بريطانيا له في يناير سنة ١٨٣٩، وأهميته في تزويد السفن بالوقود بالإضافة إلى كونه محطة توقف للسفن الحربية والتجارية البريطانية سبب في جعل البريطانيين يهتمون بها، ويحتلونها وسبباً في رغبة اليمنيين استرجاعها منهم، جعلهم يشكلون نواة لتحريرها شارك فيها الشعب اليمني بكافة طوائفه^(٧).

ويرى البعض أن التطلع البريطاني للبحر الأحمر الذي بدت بوادره في الظهور في القرن السادس عشر أبان الصراع البريطاني البرتغالي الهولندي، وقيام بريطانيا بتأسيس العلاقات التجارية مع الهند وبروز أهمية عدن اليمنية البحرية والتجارية في سنة ١٦٠٠، جعل الملكة البريطانية إليزابيث الأولى تفتح امتياز لشركة الهند الشرقية البريطانية يخولهم إقامة مشروعات تجارية في عدن والبحر الأحمر لكن الأتراك تمكنوا من القضاء عليهم.

ويرى البعض أن خروج العثمانيين من اليمن عام ١٦٣٠، وعدم استطاعة الإمام الزيدي المتوكل ملء الفراغ الذي خلفه الأتراك هو الذي أوقع اليمن في مشاكل الانقسام الداخلي وضعف على أثرها حكم الإمامة في صنعاء، واستمر هذا الضعف مدة طويلة من الزمن^(٨)، وشكل هذا الخروج نواة تشكيل حركات التحرر الوطني فيها. كما كان للنزاع الفرنسي البريطاني دوراً في احتلال اليمن أبان الحملة الفرنسية على مصر في عام ١٧٩٨م، نظراً لاهتمامهم بسواحل البحر الأحمر، وتمهيداً للمواصلات البريطانية مع الهند، وسبباً في ظهور ثورة القبائل اليمنية التي ساندت البريطانيين في العام ١٧٩٩، وظهور ما يسمى بالتفافس

(٦) أنظر اللجنة التنظيمية للجبهة القومية: كيف نفهم تجربة اليمن الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت، ص ٢٢.

(٧) الشيعي، محمد، علي، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية المصدر السابق نفسه.

(٨) حماد، مجدي، ثورة يوليو ١٩٥٢م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م،

الدولي للمنطقة^(٢)، بينما يرى فريق خامس في وجود النفوذ البريطاني القوى في مصر سواء في ظل صيغة الحماية من ١٩١٤ - ١٩٢٢، أو في ظل صيغة الاستقلال الشكلي أو المنقوص منذ ١٩٢٢. والعداء بين مصر وبريطانيا كان سبباً في مؤازرة المصريين لليمنيين الذين كونوا نواة حركات التحرير الوطني في اليمن، وكذلك في الجزائر وسائر البلاد العربية المحتلة، وأمدوها بالسلاح والدعم المالي، وبالجنود والخطط العسكرية، والتدريب للمقاومين.

كما ربطوا بين استمرار الاحتلال العسكري البريطاني لمصر، وبخاصة في منطقة القناة، واستقلال مصر الشكلي، والتحالف القائم بين الاستعمار وقوى الاستغلال في داخل مصر والوجود البريطاني المباشر والقوى في فلسطين والسياسات التي اتبعت في تمكين حركة الهجرة اليهودية إليها، ومن ثم تمكين اليهود من بناء مؤسسات الدولة قبل الإعلان عنها بالإضافة إلى سياسات بريطانيا والولايات المتحدة ومواقفها من مسألة تقسيم فلسطين في ١٩٤٧، ثم الاعتراف بدولة إسرائيل فور قيامها في ١٩٤٨، وما حدث في حرب فلسطين وأثنائها، كل ذلك لعب دوراً مهماً في الإعداد للثورة وربما التعجيل بقيامها وتشكل حركات التحرر الوطني ومؤازرتها من قبل مصر.

ويرى آخرون أن الأمر الذي مهد إلى قيام حركات التحرر والمقاومة الوطنية بصورة كبيرة في اليمن، هو وجود الاحتلال البريطاني في نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر، حيث تمكن الاستعمار البريطاني، من وضع أقدامه على أرض الجنوب عام ١٨٣٩، ثم وصول القوات العثمانية إلى الشمال عام ١٨٤٨، ولا دخل للانقسامات والفقر والجهل وقلة الموارد وضعف بنية الاقتصاد اليمني، والسياسة البدائية في الحكم القائم على الاستبداد الديني والقبلي والحروب والتفكك القبلي في نشأتها^(١).

بينما يرى محللون آخرون أن حركات التحرر الوطني، بدأت في العالم العربي بظهور حركات الإصلاح الديني التي بدأت بجمال الدين الأفغاني، والتي تعد نواة لبناء حركات التحرر العربية ضد الاستعمار الحديث في العالم الإسلامي. وذلك على أثر اصطدام حركة الإخوان

(٢) الحبشي محمد، عمر، اليمن الجنوبية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منذ ١٩٣٧، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٨، ص ١٨.

(١) د. الشعيبي، عبدالعزيز، مصدر سيق نكره.

المسلمين في مصر وسوريا بحركة الضباط الأحرار وإقصائها عن الحياة السياسية في الخمسينيات، وكانت كرد فعل انعكاسي للحالة النفسية والاجتماعية للجماعات التي أسستها^(٢).

ويرى آخرون أن ظهور طبقات وفئات اجتماعية متعلمة أفرزها الاستعمار وبخاصة من الذين تعلموا في مصر وعادوا؛ ليعيشوا في عدن والحضر، والذين يقطنون عدن والمحميات البريطانية، تعبر عن اتجاه التطور نحو الرأسمالية الناشئة، ووجود طبقة البرجوازية والعمالية، دفعت بالاتجاه القائل بسعي هؤلاء إلى نيل الاستقلال، والمشاركة في بناء حركات التحرر الوطني وقيادتها أو الانخراط في صفوفها كمقاومين بالرغم من تمتعهم بالرفاهية والتعليم الذي أوجده المستعمر البريطاني لهم في عدن والمحميات الأخرى^(٣).

٣ — ملامح الأوضاع الداخلية للجزائر:

نشأت حركات التحرر الوطني في الجزائر نتيجة عدة عوامل متنوعة ومتداخلة ومعقدة، حيث يرى محللون أن غياب الدولة العصرية والمنظمة، وتأخر الوعي الوطني، وضعف التنظيم والتسلح لدى المقاومين الجزائريين، بالإضافة إلى التشتت والصراعات الداخلية والفكر الإقطاعي والقبلي كانت كلها عوامل حاسمة في نشأة الكثير من حركات التحرر الوطني في الجزائر، على الرغم من فشل بعض هذه الانتفاضات في القضاء على الوجود الاستعماري في بدايات تكوينها^(١).

وكان الجزائر يعاني من النقتيل والتشريد والحصار والهيمنة الخارجية، ولكنه مع ذلك كان يسعى لتحقيق استقلاله وتحقيق أهدافه الدينية والسياسية والاقتصادية؛ ولتحقيقه لهذا الغرض

(٢) انظر: حنفي، حسن، أثر الإمام الشهيد سيد قطب على الحركات الدينية المعاصرة: الدين والثورة في مصر ١٩٥٢-١٩٨١، الجزء الخامس: الحركات المعاصرة، ص ١٦٧-٣٠٠.

(٣) حسني كامل محمود، محمد، بريطانيا في عدن والخليج وإستراتيجية شرق السويس، ١٩٥٦-١٩٧١، ص ٢٣٠.

(١) جبران، سالم، كارثة التخلف الاقتصادي: الأساس للتطرف الديني، شفاف الشرق الأوسط، موقع الكتروني على الرابط التالي: www.middleeasttransparent.com، تاريخ النشر ٧، ديسمبر ٢٠٠٦.

المصيري عمد لتأسيس حركات التحرر الوطني المتنوعة^(٢)، بينما ربط فريق آخر نشأة حركات التحرر الوطني المتنوعة في الجزائر بالعامل الاقتصادي والظروف الاقتصادية السيئة، التي كانت تعيشها الجزائر، قبل العام ١٩٥٤، أثناء فترة الاحتلال والتي تمثلت بسوء التغذية والبطالة التي عانى منها أغلبية الشعب الجزائري قبل ١٩٥٤، على إثر استثناء حالة النهب المنظم وإرهاقه بالضرائب الكثيرة والغرامات المالية المختلفة، وسلب أراضي الصالحة للزراعة، وطرده إلى المناطق القاحلة والمجاعة التي تعرضت لها الجزائر هذا التحول الاقتصادي الخطير جعل الجزائر التي تعد من أكبر الدول إنتاجاً للحبوب في حوض البحر الأبيض المتوسط، تتعرض لأخطر وأكبر هذه المجاعات وهي التي عاشها الشعب الجزائري في الفترة ما بين ١٨٦٦م - ١٨٦٩م^(٣).

كما أن الاستعمار الفرنسي سعى إلى تفكيك وحدة الجزائر الاجتماعية والاقتصادية، فعمل على سن مجموعة من القوانين؛ لتحقيق هذا الغرض، كما هو الحال مع (المرسوم المشيخي - السيناتوس كونسولت) لسنة ١٨٦٣م، الذي هدف إلى الاعتراف بالملكية الفردية للأراضي بالنسبة للجزائريين، وكذلك القانون الخاص بمنح الجنسية الفرنسية للجزائريين الصادر في جويلية ١٨٦٥م والذي نص على اعتبار كل الجزائريين رعايا فرنسيين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية، وعلى كل من يرغب في الحصول على المواطنة الفرنسية، أن يتخلى عن أحواله الشخصية الإسلامية، ويصبح خاضعاً للقانون المدني الفرنسي، وإصدار قانون الأهالي بعد إخماد ثورة المقراني سنة ١٨٧١م. وقانون التجنيد الإجباري الصادر سنة ١٩١٢م يهدف إلى إقحام الجزائريين في حروب وسياسة فرنسا الاستعمارية، مما دفع هذا بالعديد من الجزائريين، إلى مغادرة وطنهم، والهجرة إلى الخارج وتأسيس بعضهم لحركات المقاومة والتحرر الوطني^(١).

(٢) أنظر: عاشور، مصطفى، الجزائر.. تضحيات ومجازر، في ذكرى الاتفاق الجزائري الفرنسي: ١٢ شوال ١٣٨١هـ)، الموقع الإلكتروني، إسلام أون لاين نت، على الرابط التالي:

www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid

(٣) أنظر: المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤.

(١) فرسخ، عوني، ثورة الجزائر والمقاومة الفلسطينية: التماثل والتمايز (١ من ٣)، موقع التجديد العربي، تاريخ المساهمة: -٢٠٠٢-١١-٠٦، على الرابط التالي :

في حين يرى آخرون أن وجود الاستعمار منذ ١٨٣٠، والسياسة التي انتهجتها فرنسا في الجزائر، والتي عمدت فيها على محو الشخصية الجزائرية، وإخضاع البلاد بالقوة، ساهم في انبثاق حركات التحرر الوطني الجزائرية، ومشاركة الفصائل جميعها^(٢)، بينما ربط فريق آخر نشأة حركات التحرر الوطني في الجزائر، بالعامل الاجتماعي مبررين وجهة نظرهم هذه باستشراء الأوضاع الاجتماعية السيئة، التي كان يعاني منها الشعب، والتي حمست الحركة الوطنية لمقاومة المحتل على أثر زيادة حدة كراهيتهم للفرنسيين؛ لأنهم اعتبروهم السبب في هذه الوضعية السيئة التي يعيشونها^(٣).

بينما يرى البعض الآخر أن العامل أو المتغير الديني كان سبباً مباشراً في نشأة هذه الحركات المقاومة في الجزائر، والمتمثل في الصراع الديني القديم بين المسيحية والإسلام، وسعي الاحتلال إلى الرفع من شعبية الملك شارل العاشر المنحلة، والسطو على خيرات الجزائر، والتهرب من دفع الديون. وجملة هذه الأسباب، هي التي دفعت الجزائريون لإعلان الثورة وإنشاء الخلايا السرية وغير السرية لمواجهة المستعمر الفرنسي^(٤).

٢ - ملامح الأوضاع الخارجية الدولية:

١ - الوضع الخارجي المحلي والدولي:

الأوضاع والظروف والأسباب الدولية السياسية التي قادت لقيام حركات التحرر الوطني في الجزائر، ثمة عوامل دولية متعددة ساهمت في نشوب ثورة التحرير الوطنية في

<http://www.arabrenewal.net/index.php>
<http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=161>

^(٢) الهشماوي، مصطفى، جنور نوفمبر ٥٤، المقاومة السياسية، مجلة أول نوفمبر، العدد ١٤٨، ١٩٩٦، ص ٦

^(٣) بو عزيز، يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين - الجزء الثاني - ثورات القرن العشرين، الطبعة الثانية، منشورات المتحف الوطني، ١١٣، ١١٤.

^(٤) هلال، عمار، الحركة الوطنية بين العمل السياسي والعمل الثوري ١٩٤٧ - ١٩٥٤، ظروف ميلاد المنظمة الخاصة السرية، مجلة أول نوفمبر، العدد ١٩٩٧، ١٥٣، ١٥٤، ص ٤١.

الجزائر والتي نهضت بها حركات التحرر الوطني وساهمت في بروزها بشكل لافت ويمكن تحديدها بما يلي:

أ - على المستوى المحلي الداخلي:

الظروف الداخلية التي ساعدت على قيام الثورة في الجزائر وساهمت في ظهور حركات التحرر الوطني:

* ساهمت حالة العقم التي كان يعاني منها النضال السياسي الجزائري في فشل معظم الحركات السياسية في تحقيق طموحات الشعب بالوسائل السلمية، مما جعل من اللجوء إلى خيار العمل المسلح ضرورة قصوى.

* بروز أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وذلك في العام ١٩٥٣، مما أدى إلى وجود الانقسام الحزبي، الذي تبعه انشقاق أنصار المنظمة السرية عن الحزب وتأسيسها لما كان يعرف بـ"اللجنة الثورية للوحدة والعمل" هذه الأخيرة اختارت السلوك العنيف في مواجهتها للاستعمار الفرنسي وشرعت في الكفاح المسلح ضده، مما جعل كافة الأحزاب الجزائرية بما فيها الحركة الانتصارية ترضخ لخيار مقاومتها.

* فقدان الجزائر للسيادة الوطنية باحتلالها من قبل فرنسا منذ العام ١٨٣٠.

* سياسات المستعمر الفرنسي التعسفية تجاه الشعب الجزائري.

* نهب ثروات الجزائر واستغلالها لصالح المستعمر الفرنسي.

* الضغوط التي مارستها الجزائر على فرنسا لإخضاعها لمطالبها لمشاركتها في الحرب تحت راية الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

* ارتكاب فرنسا لمجزرة ٨ مايو ١٩٤٥، ضد الشعب الجزائري والتي أسفرت عن ٤٥ ألف قتيل. ويرى المحللون أن هذه المجزرة البشعة، كانت الدافع الأهم والأبرز، وراء نشأة ومزاولة حركات التحرر الوطني لنشاطاتها المسلحة، كما أنها ساهمت في زيادة الوعي الوطني بأهمية استرجاع الحقوق، ووضحت الرؤى أمام الشعب الجزائري، بأن الاستقلال لا يتم إلا بالثورة واستخدام السلاح عوضاً عن الطرق السلمية ومساومة المحتلين، ومن هنا انبثقت ثورة نوفمبر الجزائرية التي قادتها حركات التحرر الوطني في العام ١٩٥٤م.

* التجربة والخبرة العسكرية التي حصل عليها المقاومون الجزائريون من جراء مشاركتهم في الحرب العالمية الثانية، وحرب الهند الصينية.

ب — على المستوى الإقليمي العربي:

الظروف والأوضاع السياسية الدولية الإقليمية في المنطقة العربية التي رافقت ظهور وبروز دور حركات التحرر الوطني الجزائرية تتمثل في الآتي^(١):

* استثناء حركات التحرر الوطني في الدول النامية والعالم الواقعة تحت أمرة الاستعمار، بُعد الحرب العالمية الثانية، ووصول العديد من الدول لنيل الاستقلال مما حمس الجزائريين للقيام بالثورة طلباً للاستقلال.

* بداية الكفاح المسلح والانتفاضات الثورية في تونس والمغرب الأقصى على أثر تحقيق الثورة المصرية عام ١٩٥٢م الانتصار على المستعمر، ودعمه للكثير من حركات التحرر الوطني في المغرب العربي واليمن والبلاد الأفريقية.

* حصول بعض الدول العربية على الاستقلال.

* الهزيمة التي تعرضت لها فرنسا في الهند الصينية.

ج — على المستوى الدولي والفرنسي:

الظروف والأوضاع الدولية العالمية والفرنسية التي ساهمت في ظهور حركات التحرر الوطني واعتمادها نهج الثورة المسلحة في الجزائر تتمثل فيما يلي^(٢):

(١) أنظر: د. حمادة البخاري، فلسفة الثورة الجزائرية: مخبر الأبعاد القيمية للتحويلات الفكرية والسياسية في

الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص ٥٥.

(٢) خليفة، محمد، الاستعمار وتفتيت الشعوب، شبكة الإعلام العربية، شبكة الاخبار العربية محيط على

الرابط التالي: http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=175764&pg=1

* فقدان فرنسا لمكانتها الدولية نتيجة لحالة الضعف التي ألّمت بها وبقواتها العسكرية، وهزيمتها في الحرب الفيتنامية عام ١٩٥٤، مما عزز في نفوس المقاومين الجزائريين الثقة في مقاومة المحتل والانتصار عليه بكبح جماح الخوف من قوة المستعمر وسلاحه، ومن ثم مواجهته بحركات التحرر الوطني المسلحة.

* إعلان فرنسا هدفها من احتلال الجزائر وهو رغبتها في تأديب العثمانيين وتحريرها من سيطرتهم

* الحرب الباردة هي الشكل الجديد للصراع بين المعسكر الشرقي والغربي التي تسيدت الوضع العالمي آنذاك وسمحت بدورها بالتحرك على المستوى الدبلوماسي وتدويل القضية الجزائرية.

ونخلص إلى القول: إن تضافر هذه العوامل ساهم بشكل كبير في نمو حركات التحرر الوطني المتنوعة في الجزائر والتي اعتبرها المراقبون آن ذاك بداية حقيقية؛ لاندلاع الثورة الجزائرية التي أنهت عصر المساومات مع المحتل الفرنسي وأذنت بعصر المواجهة والكفاح المسلح، وأجبرت فيما بعد الفرنسيين على الرضوخ للغة التفاوض الدبلوماسية مع أصحاب الأرض وانتهت بنيل الجزائر الاستقلال

المبحث الثاني

الجزور التاريخية والاجتماعية لنشوء إرهاب الميليشيات في العالم العربي

أولاً: الجزور التاريخية لحركات التحرر الوطني:

يذهب البعض في تفسيره لظهور حركات التحرر الوطني في العالم العربي فيقول إنها جاءت كنتيجة للثورة الفرنسية التي أسهمت بالقضاء على النظام الإقطاعي والملكي القديم، وإدخال الإصلاحات الجذرية في المجتمع في العالم، وتبنيه من قبل القوميين العرب وذلك نتيجة لاصطباغ الفكر القومي بالصبغة الثورية، وتعبيره عن طموحات الشعوب للتخلص من النظام الإقطاعي الذي استمر ١٣٠٠ عام^(١) في حين يرى آخر أن الانتعاش الاقتصادي الذي أحدثته الثورة الفرنسية هو أحد مسببات ظهور حركات التحرر الوطني ليس فقط في العالم العربي وإنما على مستوى العالم لدورها في تفكيك العلاقات الاقتصادية القديمة التي ميزت الإمبراطوريات في أوروبا والإمبراطورية العثمانية في آسيا، هذا التطور الذي نجم عن توسعات نابليون ساهم في تكوين نظام محمد علي باشا في بداية القرن التاسع عشر في مصر. كما أن هذا النظام الجديد ولد دافع النزعة نحو الاستقلال، والتي نجم عنها بعد قرن ونصف ثورة الضباط الأحرار التي تزعم قيادتها جمال عبد الناصر (١٩٥٢)^(٢).

لكنه في الوقت ذاته يعارض فكرة ارتباط نشأة حركات التحرر الوطني أو فكرة انتصارها على يد القوميين العرب، ويربط انتصارها وظهورها بالمفكرين الإسلاميين من أمثال جمال الدين الأفغاني، الذين كانوا يتمتعون بالنفوذ في صفوف الشعب نتيجة لرواج فكرتهم في مواجهة الاستعمار ونيل الاستقلال. ويرجع ذلك إلى إخفاق القوميين العرب في تحقيق أهداف الثورة البرجوازية، في تحقيقهم للاستقلال السياسي والاقتصادي، ويعد تجربة محمد علي باشا في مصر نموذجاً لفشل التجربة الأولى للحركات القومية العربية في مواجهتها للاستعمار. ويرى أن انتصار الثورة الروسية في العام (١٩١٧)، أثر كثيراً على حركة التحرير

(١) عليوي، حافظ، حركات التحرر الوطني في سياقها، الحوار المتمدن - العدد: ١٣٨١ - ٢٠٠٥ / ١١ /

١٧ على رابط الموقع الفرعي للكاتب <http://www.ahewar.org/m.asp?i=808>

(٢) عليوي، حافظ، المصدر السابق.

الوطني وعدها بمثابة العهد الجديد لها حيث استمر هذا العهد حتى انهيار المعسكر الاشتراكي في العام ١٩٩٠.

بينما يرى آخر أن قراءته للصراع السياسي، في بلدان آسيا وأفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية هي التي كشفت عن المرحلة التي شهدت تصاعد حركات التحرر الوطني الراغبة في التحرر والاستقلال متخذة نموذج النضال، بالكفاح المسلح إستراتيجية لبلوغ هدف التحرير. ولكنه يرى أن استقلال بعض الدول بعد معارك التحرير ورغم مرور ما يقارب النصف قرن عليها، إلا أن غالبيتها لا تزال تترزح تحت ركام التخلف، ذلك لأنها لازالت فريسة لأزمات المرض والمجاعة والفقر وارتفاع معدلات الجريمة والبطالة والفساد، في تلك المجتمعات، ولم تتمكن رغم وصول قياداتها إلى السلطة عبر المقاومة المسلحة للاستعمار، من تحقيق مشاريع النهضة التنموية. وهو الأمر الذي يعني ببساطة أن المقاومة ربما تكون مقدمة لتحقيق النهضة، ولكن وجودها لا يعني حتمية تحقق مشروع النهضة، ويرى أن الواقع التاريخي، يؤكد وجود مجتمعات حققت تحولات تراكمية كبرى، دون المرور بـ"المقاومة" كمفهوم تقليدي، نافياً اعتبار ما تحقق من نهضة هو نتاج العمل المقاوم لحركات التحرر الوطني^(١).

ويشير أصحاب هذا الرأي إلى أن بداية ظهور حركات التحرر الوطني على مستوى العالم ظهر مع انشغال الأوربيين في خضم استعدادهم لدخول الحرب العالمية الثانية على اثر النهضة القومية التي استشرت في المستعمرات كما هو الحال مع الحركة الهندية التي قادها غاندي، والحركات المناهضة للاستعمار البريطاني والفرنسي في كلاً من سوريا ومصر^(٢). ومن المعلوم أن تلك الفترة قد شهدت ولادة أول انتفاضة شعبية فلسطينية ضد الانتداب البريطاني الذي دعم الاستيطان الصهيوني، امتدت بين الأعوام (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، لكنها جميعها قد انتهت دون أن تحقق أهدافها. ويعلل أصحاب هذا الرأي قولهم بأن الإخفاق الذي لحق بهم لم تمنى به الحركة التحررية الفلسطينية وحدها، بل أنه امتد ليشمل كافة الحركات

^(١) مكي، يوسف، اللحظة وجدل النهضة، صحيفة الوطن السعودية، العدد (٢٨٦١) السنة الثامنة، الأربعاء

٢٧ رجب ١٤٢٩هـ، الموافق ٣٠ يوليو ٢٠٠٨م، الرابط الإلكتروني:

www.alwatan.com.sa/news/WriterSave.asp?issueno=2861&id

^(٢) انظر: عيسى، وثيل، تاريخ حركات التحرر العربية القومية وسليباتها - الحور المتمدن - العدد: ١٩٦٣ -

٢٠٠٧ / ٧ / ١، الرابط الإلكتروني للكاتب،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101360>

التحررية في كلا من نيكاراغوا (ضد الاستعمار الأمريكي)، والصين (ضد الاستعمار الياباني)، والأقطار العربية (ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي) (٢).

وبحسب أصحاب هذا الاتجاه فإن أول مرحلة لإخبات بروز دور حركات التحرر الوطني في الوطن العربي والعالم جاءت في العام ١٩٣٩ في الحرب العالمية الثانية، لكن على الرغم من ذلك ألا أن المستعمرات ما انكفأت في البحث عن نيل استقلالها مما جعلها تقبل الدعم من خلال الأطراف الاستعمارية المشاركة في الحرب ذاتها. كما هو الحال مع الدول العربية التي اختارت قياداتها، وبمعيتهم فلسطين بإمرة الحاج أمين الحسيني الدعم الألماني النازي ضد بريطانيا، في سعيها للخلاص من الاستعمار البريطاني (١).

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن نهاية الحرب العالمية الثانية التي شهدت انتصار الاتحاد السوفيتي السابق على ألمانيا بكل ما تملك من قوتين عسكرية وصناعية كانت بادية لظهور المساند الدولي العالمي الداعم لحركات التحرر الوطني ونيلها حق تقرير المصير واعتبروه نقطة تحول هامة في الوضع الدولي العالمي، وذلك من منطلق دعم الاتحاد السوفيتي للشعوب التي زحفت جاهدة نحو تحرير نفسها وأراضيها من الاستعمار الرأسمالي الأوروبي (٢). وكنتيجة لهذا التحول الذي قاده كلا من الاتحاد السوفيتي الاشتراكي، وأمريكا الرأسمالية تم استبدال الفكر القومي البرجوازي، بالفكر الاشتراكي الثوري بمختلف صوره وأبعاده.

ويرى آخر أن الحركات القومية التحررية برزت في فترة لينين وبشكل خاص في صفوف الشعوب المضطهدة، ولكنه يرى أنها مختلفة في جوهرها عن الحركات القومية التي ميزت القرن التاسع عشر. وذلك لأن هذه الحركات لشعوب المستعمرات التي خضعت لاستغلال الدول الرأسمالية المتطورة، ويرى أن الرأسمالية المتقدمة، التي هي مرحلة من مراحل الامبريالية التي تخرج فيها البرجوازية من حدود الدولة القومية سعياً لتأسيس اقتصاد

(٢) عليوي، حافظ، المصدر السابق.

(١) أنظر: العسلي، بسام، أيام جزائرية خالدة، دار النفائس، ببيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م) ص ٧٥-٢٠٥

(٢) أنظر تقرير المركز الأوروبي للاستخبارات الاستراتيجية والأمن، الحلقة الثالثة، جريدة التجديد، على الرابط الإلكتروني التالي، <http://attajdid.info>

على مستوى عالمي، من خلال إخضاع شعوب المستعمرات واستغلال مواردها هي التي خلفت حركات التحرر الوطني وتم دعمها من قبل لينين الذي أقر بحق الشعوب في تقرير مصيرها، لكنه اشترط أن يكون في تحقيق هذا الحق خدمة لنضال الطبقة العاملة نحو الاشتراكية. وحذر الطبقة العاملة من تبني الفكر القومي الذي يبيث الفساد في صفوفها ووصف مبدأ القومية في مقدمة كتابه " حق الأمم في تقرير مصيرها "(١)

وثمة من يبرر بالقول: إن أول تحرك نحو نمو حركات التحرر الوطني في العالم للثورة الصينية كان بقيادة الحزب الشيوعي، والثورة الصينية معتمدة دعم الفلاحين، وتعد أول تجربة في بناء مجتمع اشتراكي في دولة مستعمرة، كما كانت أول نموذجاً اتبعته حركات التحرر عبر العالم كوسيلة للخروج من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، تبعها الثورة في فيتنام ثم كوبا(٢).

كما تبع الحرب العالمية الثانية حركة استقلال مؤثرة في الهند، والدول الأفريقية والآسيوية التي دعم حركاتها الوطنية الاتحاد السوفيتي السابق وذلك نظراً لانتفاء مصلحة النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي السابق في استعمار الدول التي ساندها كي تتخلص من الاستعمار ولكنه سعى إلى الحصول على الأرباح من خلال منافسته للنظام الرأسمالي الاستعماري ليسهل دخولها في المعسكر الاشتراكي

وبخاصة في دول العالم الثالث النامي.(٣)

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا يمكن الفصل بين مرحلة النهوض الوطني العربي عن اتساع رقعة الثورات الاشتراكية ولاسيما خلال الفترة الممتدة من (عام ١٩٥٢ ثورة الضباط الأحرار في مصر، ١٩٥٤ وعام ١٩٦٢ الثورة الجزائرية – و زيادة شعبية حزب البعث في سوريا ابتداء من عام ١٩٥٤ وثورة عبد الكريم قاسم في العراق ١٩٥٨)، وفي هذه الفترة التي

(١) عليوي، حافظ، أصل المسألة القومية، الحوار المتمدن، العدد: ١٣٦١، ٢٠٠٥ / ١٠ / ٢٨، الرابط

الإلكتروني التالي: <http://www.ahewar.org/m.asp?i=808>

(٢) عليوي، حافظ، المصدر السابق، وأنظر الخطيب، أحمد، الثورة الجزائرية، دار العلم للملايين، بيروت ص ٢٢٥، وأنظر: طلاس العماد، مصطفى، وآخرين، الثورة الجزائرية، دار الشورى، بيروت. ص ٣٥٢.

(٣) د.علي، الحاج، أحمد، الحال العربي والعودة إلى قيم التحرر الوطني، على الرابط التالي لصحيفة الثورة الصادرة عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق

http://thawra.alwehda.gov.sy_print_veiw.asp?FileName=6226739822007011622234

عرفت بالحرب الباردة. عمدت القيادات العربية الجديدة إلى المزج بين الفكر القومي البرجوازي والدين الإسلامي والبرنامج الاشتراكي، بغية تحقيقها للتحرر والنهوض بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن هذه القيادات والأحزاب القومية العربية المحركة لحركات التحرر الوطني التي لم تتبنى الفكر الماركسي كنظرة شمولية للعالم اعتبرت الاتحاد السوفيتي حليفها الاستراتيجي في معركتها ضد الاستعمار الأمريكي، هذا التحالف ساهم في الحد من توسع السوق الرأسمالية داخل العالم الثالث ولاسيما في دول عدم الانحياز، مما قلص الفرص لاستعمار الدول النامية مجدداً^(١). ومن الملاحظ أن هذه الانتصارات التي حققتها حركات التحرر الوطني كانت وراء نمو الحركة الوطنية الفلسطينية، التي ظهرت أو اتصفت بالثورية بسبب ما تمتلكه الجبهتين الشعبية والديمقراطية اللتين تبنتا الفكر الماركسي من نفوذ شعبي ولاسيما بعد اختفاء دورها منذ النكبة حتى أواسط الستينيات^(٢).

وكما هو معلوم فقد شكل انهيار الاتحاد السوفيتي المرحلة التاريخية الثانية في نمو حركات التحرر الوطني. إذ أن خلال هذه الفترة فقدت الدول النامية السند الدولي الاستراتيجي لها الداعم لرغبتها في التحرر والاستقلال مما جعلها لقمة سائغة في أفواه المستعمرين، وأدى إلى تعرض شعوب هذه الدول، ولا سيما في القارة الأفريقية، للجمود الاقتصادي والاجتماعي والفقر، وفقد الإنجازات التي حققتها بدعم الاتحاد السوفيتي^(٣)؛ لكن الحركات الوطنية الفلسطينية، واللبنانية، والكردية بقيت عصية على الحل كما أنها تعاني من الاضطهاد القومي ولا تزال تكرر المحاولات لحل المسألة القومية وفقاً للظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية الراهنة و في إطار موازين القوى اليوم.

(١) أنظر: يحيى، جلال، العربي الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٠/ص ١٤٠

(٢) أنظر: سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية - ١٨٣٠ - ١٩٠٠، دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ١٥٠-١٥٥.

(٣) أنظر: د.حمانه، البخاري، فلسفة الثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ ص ٥٥.

المبحث الثالث

الأسباب المؤدية إلى وجود وبقاء عنف المليشيات في العالم العربي

أولاً: الأسباب المحلية:

ثمة أسباب كثيرة تدفع نحو وجود وبقاء عنف المليشيات المعاصرة في عالمنا العربي وندرجها كما يلي^(١):

(١) عنصر المواجهة الإيديولوجية الشاملة، انقسام العالم العربي والإسلامي إلى قسمين من الناحية الجيوسياسية، قسم يدعم الولايات المتحدة في حربها ضد إرهاب المليشيات، وقسم آخر يدعم توجه هذه المليشيات ويدفعها نحو بقاء واستخدام منهجية العنف في الرد على الهيمنة الأمريكية على العالم. إضافة إلى انقسام العالم المذهبي، واستشراء ظاهرة التفرقة والتمييز العنصري بين الفرق الإسلامية، ولاسيما بين الشيعة والسنة بقيادة رجال الدين من الطرفين تارة، وبقيادات دول في المنطقة تسعى لتأجيج نار الفتنة المذهبية والتلويح بإمكانية نشوب حروب إسلامية ... إسلامية بين أصحاب المذاهب الإسلامية، وغيرها كما هو الحال مع العراق، ولبنان، والسعودية، ومملكة البحرين، وباكستان وأفغانستان، وإيران، والكويت كدول إسلامية.

(٢) زيادة نسب البطالة، والفقر، والجهل، والمرض، والأمية المعلوماتية لدى بعض الدول، وفشل مشاريع التنمية في العديد من دول العالم العربي، وبخاصة فيما يتعلق بالأطراف في هذه المجتمعات التي عانت كثيراً من التخلف من جراء الاستعمار لمدة طويلة من الزمن وعدم تمكنها كلياً من التخلص من تبعاته.

(٣) التبعية الصناعية والاقتصادية للغرب، وغياب التصنيع للموارد الأولية في البلاد الغنية بموارد النفط وغيرها.

(١) أنظر: المصالحه، محمد، *التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب*، المجلة العربية للعلوم السياسية الصادرة عن الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢١-٢٠٠٩م، ص ٦٢-٦٣.

(٤) تعرض الكثير من الدول العربية إلى هزات اقتصادية عنيفة، بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية التي تجتاح العالم اليوم، وعدم اعتراف صناع القرار في هذه الدول بحجم تأثيرها الخطير على مستقبل هذه الدول وشعوبها معاً.

(٥) اختراق منظومة القيم والعادات الثقافية العربية والإسلامية السائدة من خلال ما يعرف بالغزو الثقافي والإعلامي وتأثيرها على منظومة هذه القيم، وظهور مشكلات التفكير الأسري، والانحيار الأخلاقي، وشيوع الأنماط الاستهلاكية، وارتفاع معدلات الطلاق والعنوسة بين صفوف الرجال والنساء، وترافق ذلك مع موجة ارتفاع أسعار النفط، والسلع والخدمات الأساسية، وظهور أزمات الإسكان، والخدمات الطبية، بإحلال منظومة القيم المستوردة.

مما يؤكد فرضية قصور وتخلف الثقافات العربية القائمة، ويدل على إلقاء الهويات الثقافية للمجتمعات العربية الوطنية، ويؤكد نشوء حالة الاغتراب بين الأجيال الشابة عن واقع مجتمعاتها الثقافية، وهذا بدوره ينعكس على سلوكيات الأجيال؛ فتصبح سطحية وغير مبالية من جانب، وسهولة الاختراق والتعرض للتضليل والفساد الفكري من جانب آخر، وهذا بدوره يخلق النواة الأولى لانخراطها نحو هذه التنظيمات العنيفة؛ بل استخدامها لأعمال العنف والإرهاب.

(٦) تقشي حالات الحرمان الاجتماعي والاقتصادي والقمع السياسي، في أغلب البلدان العربية والإسلامية، ويؤدي إلى لجوء البعض لقبول فكرة نشر العنف والإبقاء عليه.

(٧) قدرة البعض على تأسيس الأجيال الجديدة من المنظمات والجماعات المسلحة الإرهابية وبخاصة تلك التي تتسم بأنها عابرة للقارات والجنسيات، وقد لا تجمع أفراد هذه المنظمات والجماعات قومية، أو أيديولوجيا دينية أو سياسية موحدة، وهذا بدوره يمكنه أن يخلق صعوبات في تعقب ومتابعة هذه الجماعات، أو محاولة التصدي لعملياتها قبل التنفيذ.

(٨) ارتباط هذه الجماعات والحركات بتجار السلاح، وتهريب المخدرات، وجماعات الجريمة المنظمة، وتشير الأرقام حتى عام ٢٠٠١ إلى وجود ٣٠٠ منظمة إرهابية في ٦٠ دولة ووجود ٤٠ دولة تستضيف هذه التنظيمات، أو تتعامل معها، وسجل عام ٢٠٠٠ وقوع عمليات إرهابية في ٩١ دولة حول العالم^(١).

(٩) مقاومة الاحتلال الأجنبي في كل من العراق، وأفغانستان، ومقاومة التدخلات الأجنبية في مشاريع الإصلاح والتغيير، وبخاصة في التعليم والمناهج الدينية، أو مناهضة أنظمة الحكم العربية الدكتاتورية والفاصلة.

(١) المصالحة، محمد، المصدر السابق نفسه.

(١٠) وجود دوافع دينية وقومية، وسياسية لدى الميليشيات والجماعات الإرهابية تحرك ظهورها، كما هو الحال في الحركات التي ظهرت في دولة أفغانستان في العقود الماضية والميليشيات في العراق والجزائر، واليمن التي نتجت عن وجود الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

(١١) قدرة الجماعات والتنظيمات الإرهابية المليشاوية على تصنيع السلاح وشرائه والاتجار فيه، وقدرتها على الاستيلاء على أسلحة العسكريين والثكنات العسكرية في بعض الدول.

(١٢) امتلاك الجماعات في تنظيمات الميليشيات التي تنتهج العنف وتهدد باستخدامه عبر وسائل الإعلام للتكنولوجيات الرقمية المتقدمة، وشبكات المعلومات الدولية إلى جانب امتلاكها لأجهزة الحاسوب لتنفيذ عملياتها والتسويق لها، الأمر الذي أصبحت معه تمتلك القدرة على تعطيل أنظمة الدفاع الجوي، أو اختراق الأنظمة السياسية للدول الكبرى والصغرى، وربما تربك حركة الطيران، وتشل محطات الطاقة في الدول، نتيجة استثناء علم اختراق المواقع الحكومية وغيرها، أو ما يعرف بنظام الفيروسات والهكر.

(١٣) وجود مفكرين مستقلين ومعارضين وباحثين اجتماعيين وسياسيين، يرون أنّ إرهاب السلطة هو الذي أنتج إرهاب المجتمع، وأنّ الديكتاتورية والتسلط والقمع والممارسات العدوانية والوحشية للحاكم وحاشيته، هي التي أنتجت الإرهاب والعنف واستمراريته.

(١٤) انعدام الحرية السياسية والديمقراطية والشفافية ومصادرة خيرات الناس وسرقة أرزاقهم وأقواتهم ومصادرة الحكم وحرمان الشعب من صناعة قراره وسياسته الكبرى والصغرى ولجوء الحاكم إلى البطش والقمع والظلم وسجن الأحرار، هي سبب ديمومة العنف الأعمى الذي بات الميزة الأسمى والأبرز لراهن عالمنا العربي والإسلامي.

(١٥) اتهام الراغبين في الإصلاح والتغيير من مثقفين وصحافيين وكتاب بالعمالة للأجنبي بقمع المعارضين المخلصين والصحفيين المخلصين ومريدي التغيير والإصلاح واعتبار المعارضين إرهابياً.

(١٦) التمييز بين المواطنين في غالبية الأقطار والمجتمعات العربية، وعدم الالتفات إلى اختلاف الأصول والانتماءات الثقافية والفرعية.

(١٧) انعدام مشاركة الجماهير العربية في صنع القرارات الديمقراطية، ولاسيما في منطقة الخليج العربي حيث تعد السعودية واحدة من مفارخ العنف ومليشيات الإرهاب، من

خلال وجود النظم البرلمانية والمؤسسات الدستورية، والقانونية التي توفر القنوات الشرعية التي تمكن الجماهير الشعبية من المشاركة^(١).

(١٨) عدم رغبة الحكومات العربية في نمو قدرات الجماهير الشعبية على إدراك مشكلاتها الحقيقة والتعامل معها بشكل رشيد.

(١٩) وجود أسباب وعوامل اجتماعية ودينية^(١): تتمثل في الشعور بالحق والظلم الاجتماعي والديني والطبقي وتفشي اليأس والإحباط لدى شرائح واسعة في المجتمعات وتراجع القيم الروحية الأمر الذي أدى لشيوع السلوكيات المنحرفة التي تميل للعنف والجريمة للتنفيس عن تشنجات هذا الشعور وملء الفراغ النفسي، فمارست جماعات وكيانات دولية مختلفة الإرهاب لدوافع اجتماعية أو لاعتبارات طائفية عنصرية متطرفة، ولعل أخطر أشكال الإرهاب الاجتماعي ما كان لأسباب واعتبارات دينية متطرفة أو التستر بالدين لأغراض لا علاقة لها بالدين.

(٢٠) وجود أسباب وعوامل اقتصادية جعلت من عنف الإرهاب في المرحلة الراهنة وسيلة ومجالاً واسعاً؛ لتجارة الموت العالمية، التي لقي الرواج في أسواق العنف، وتروج له وتديره مؤسسات وشركات كبرى، توظف استثمارات ضخمة في هذا المجال، وتقوم بعقد الصفقات حسب الطلب، فتقدم الخبرة في التخطيط والإعداد والتنفيذ لعمليات اختطاف الطائرات والسفن والأشخاص وتجنيد الإرهابيين والمرترقة وإدارة سوق السلاح العالمية والجريمة الدولية وقلب أنظمة الحكم فتحقق ثروات طائلة.

(٢١) وجود أسباب وعوامل سياسية جعلت عنف الإرهاب وسيلة مهمة للضغط على (الدول المارقة) عن طاعة الدول الكبرى؛ لجرها إلى الرضوخ والقبول بمواقف وترتيبات دولية معينة جبراً وذلك بالتهديد أو الاعتداء عليها بحجة مكافحة الإرهاب، ولا تتردد القوى الدولية العظمى في تنفيذ عمليات إرهابية على أراضيها حتى لو أدى ذلك إلى إلحاق الأذى بمواطنيها طالما حققت أهدافها.

(١) انظر: د. مورو محمد، كيف يمكن القضاء على الإرهاب؟، موقع المسلم على الرابط التالي: <http://almoslim.net/21/8/1426هـ>.

(١) الياسري، مهدي سحر، الإرهاب جريمة معالجة قانونية دولية محلية، جريدة الاتحاد، الرابط التالي: <http://www.alitthad.com/التاريخ: Thursday, March 23>.

(٢٢) وجود أسباب وعوامل أخرى تتعلق بالأطماع التاريخية بأراضي دول أخرى تعد سبباً مهماً من أسباب بقاء عنف الميليشيات الإرهابية، وكذلك ضعف الترتيبات الأمنية من قبل بعض الدول يسهم في تشجيع مواطنيها على الإرهاب أو غيرهم ومساعدتهم أو غرض الطرف عن نشاطاتهم الإرهابية وترددها في دخول معاهدات دولية لمكافحة الإرهاب.

ثانياً: الأسباب الدولية لوجود عنف الميليشيات^(١):

١. مجموعة المتغيرات الدولية في السياسة الدولية التي نجمت عن انتهاء الحرب الباردة والتحولات الدولية التي رافقتها، والمتمثلة في انهيار الكتلة الاشتراكية، وتفرد الولايات المتحدة بزعامة العالم وهيمنتها على صناعة القرار الدولي، من خلال فرضها لنموذجها السياسي والاقتصادي والثقافي على كافة دول العالم. ومن ثم تهميشها لأدوار القوى الدولية الأخرى. وتهميشها لأدوار المنظمات الدولية والإقليمية مما جعلها فاقدة للقدرة على إبداء المواقف تجاه القضايا الدولية والمحلية والإقليمية.

٢. التدخل الأمريكي المباشر وغير المباشر في سياسات الدول تجاه شعوبها في العالم العربي والنامي، واحتلالها لكل من العراق، وأفغانستان بهدف محاربة الميليشيات الإرهابية في العالم، والسياسة التعسفية التي تنتهجها أمريكا، فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط المتأزمة (فلسطين وإسرائيل، ومحاولتها إرغام العرب على التطبيع معها).

٣. تجريم أمريكا المقاومة الوطنية تجاه المستعمر الإسرائيلي، ووصم حركات التحرر بالإرهاب، وتعطيلها العمل بمواثيق الأمم المتحدة الرامية لتحقيق سيادة الدول المستقلة.

٤. شعور الشعوب العربية بفشل أنظمتها الحاكمة في إدارة الصراع الدولي مع أمريكا وإسرائيل مما جعلها تشعر بالنقمة عليها وعلى أنظمتها بسبب خضوع الأخيرة إلى سياساتها الازدواجية، وهذا بدوره قد يوجب حالة العنف الشعبي، وعنق الميليشيات ويولد حالة من عدم الاستقرار في البيئات الوطنية وفي البيئة الدولية في آن واحد.

٥. رغبة أمريكا والدول الغربية إلى إخضاع العالم العربي لنظام الديمقراطية، وانتهاج الأسلوب المادي في الإصلاح الداخلي وفرضه على بعض الدول المفرخة للعناصر الإرهابية العنيفة بالقوة.

(١) المصالحة، محمد، المصدر السابق نفسه، ص ٦٨-٧٢.

٦. الدعم الدولي الكامل لإسرائيل، واعتبارها هي المتضررة من إرهاب المقاومة (حركات التحرر الوطني).

٧. تكوين التكتلات الاقتصادية في أطر ثنائية وإقليمية، وعولمة الاقتصاد، وإضعاف دور الدول في المجالات الإنتاجية والسياسة والاقتصادية، وتقوية نفوذ ودور القطاع الخاص في مجال تنمية الخدمات، هذه التحولات التي ولدت حالة الصراع وعدم الاستقرار السياسي، الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ترتب عليها استئثار لظواهر الفساد والبطالة والفقر التي تنعكس، فتحدث تزايد نسب التطرف والنزوع للعنف في السلوك السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأفراد ويدفعها للانضمام للمليشيات الإرهابية الدولية وغيرها^(١).

٨. اتساع الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب، وهذا بدوره زاد في حدة الصراع بين الدول الصناعية المسيطرة على العالم الثالث.

٩. استثمار الشركات المتعددة للجنسيات في سوق السلاح، ونتيجة لذلك فهي تسعى لخلق مزيد من الصراعات والتوترات، لبقاء السوق رائجة في صناعة السلاح والاتجار فيه، مما يدفعها لدعم ومساندة المليشيات والتنظيمات الإرهابية ورعايتها^(٢).

١٠. توفر الأسباب النفسية للعنف تتمثل في وجود الدافع نحو التدمير، وهو ما يُرجعه علماء النفس التحليلي؛ لغريزة الموت والميل للتدمير العدواني، ويعدونه ميلا متأصلا وضاربا في الجذور التكوينية للبشر، كما يزعم بذلك كل من فرويد وميلاني كلاين، الأمر الذي يدفع هؤلاء إلى تصريح طاقاتهم عن طريق دافع العدوان لديهم بنوعيه الموجه للذات، أو الموجه ضد الغير كما هو الحال برغبة الشباب العربي في تصريح شحنات الغضب بداخله نحو انتهاج المقاومة العنيفة ضد إسرائيل والغرب^(٣).

١١. صعود أوباما للحكم في الولايات المتحدة، وفشل إدارة بوش وانحسار نفوذ المحافظين، والحيوية الشعبية الأمريكية.

١٢. ضغط الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، الصعود السريع لآسيا و(الهند — البرازيل — جنوب أفريقيا)، تداعيات أمريكا اللاتينية، وسرعة إطلاق التفاوض مع إسرائيل،

(١) العروسي، سهيل، **العنف: مقدمات ونتائج**، مجلة الفكر السياسي، العددان ١٣-١٤، ربيع وصيف ٢٠٠١، ص ١٤٥، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

(٢) انظر: شريف، حسين، **الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين عام**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٨٤٧.

(٣) منصور، سيد أحمد والشربيني، زكريا أحمد، **سلوك الإنسان بين الجريمة والعدوان والإرهاب**، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٣، ص ٢٤٩.

سرعة الانفتاح الأوروبي (فرنسا - سوريا)، العروض السخية لإيران، وتحصين الخليج، وعزل إيران عن الصراع العربي الإسرائيلي، وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي^(١).

ثالثاً: مقارنة تحليلية في السلوك العنيف:

سوف نتناول في هذا الصدد السلوك العنيف الصادر عن إرهاب المليشيات والجماعات الإرهابية وحركات التحرر الوطني والمقاومة والعوامل التي ساهمت في نموها وتطورها في العالم العربي:

١- السلوك العنيف الصادر عن إرهاب المليشيات:

يختلف سلوك العنف الصادر عن إرهاب المليشيات، أو الجماعات الإرهابية عن السلوك العنيف الصادر عن حركات التحرر الوطني، والمقاومة المشروعة من حيث أن الأول تنخرط فيه مجموعة صغيرة، يغلب أن يكون أفرادها من فئة الشباب الثائرين السائرين، نحو الالتزام الديني المتشدد البعيد عن السماحة والوسطية والاعتدال، أو الشديد التطرف من صغار السن الذين تستهدفهم قيادات المليشيات.

ومن المعروف أن هؤلاء عادة ما يكونوا من الرافضين لسياسية الحاكم في الإصلاح والتغيير، أو من فئة غير محدد الأهداف، وهم أما من فئة العاطلين عن العمل أو من فئة الغير عاطلين عن العمل ممن تسربوا من صفوف التعليم العام، أو الجامعي أو ممن تسربوا من الأعمال لقلّة خبرتهم ومهاراتهم ورفضهم لقبول الرواتب المتدنية، أو من فئات المستجدين في

^(١) بوجنق، فرمان صالح، بحث في دراسة: المتغيرات الإستراتيجية العالمية وانعكاساتها على العرب والمسلمين، Wednesday, 06 August 2008، صحيفة كرد روج، الرابط التالي:

<http://ar.kurdroj.org>

الجماعات الدينية في الغالب، أو الذين يتسربون من التعليم الديني المتشدد في بعض الجامعات السعودية والعربية في العالم الإسلامي، أو متخرجين من صفوف مدارس تحفيظ القرآن بالسعودية، أو المدارس الدعوية التي تنشئها السعودية والدول العربية والإسلامية، التي تنشط في مجال نشر الديانة الإسلامية، خارج الدول العربية في البلاد الآسيوية والأوروبية والأمريكية وغيرها حول العالم، ولديهم قدرة على استخدام الحاسب الآلي، وشبكة الانترنت العالمية يجندونهم عسكرياً، ويدربونهم على العمل العسكري، وعلى حمل السلاح ومجابهة السلطة الحاكمة، وعلماء السلاطين، ويدربونهم على استخدام وزرع الأحزمة الناسفة في أجسادهم الغضة، وتقبل فكرة الموت والانتحار من أجل هدف أسمى وأكبر أهمية هو الجنة والانتصار على العدو وقهر الأمريكان والإسرائيليين، إضافة إلى قهر الحكام الفاسدين ومنعهم من الاستقرار السياسي^(١).

كما أنهم يدربون أيضاً على مهارة استقطاب الشباب للدخول في تنظيمهم مستغلين العاطفة المتوهجة تارة في نفوس هذه الشريحة الاجتماعية، ومستغلين حداثة سنهم وجهلهم بالمعرفة الإسلامية الصحيحة تارة، وتارة يستغلون أوضاعهم النفسية والأسرية والاجتماعية وموضوع أن الحاكم لا يحقق لهم العدالة الاجتماعية، ولا يعدل في توزيع الثروات، بل إنه يستأثر بها لنفسه، ولأعوانه، ولأسرته، ومن ثم يوزع الباقي بمعرفته على منهم غير معنيين بالوطن، ويترك شريحة الشباب فقراء غير مرفهين، وليس لهم أدوار في الحياة العامة والحياة الاجتماعية والحياة الأسرية نفوسهم محطمة ومستقبلهم ضائع لا يستطيعون الزواج وتأسيس الأسر، وبناء مساكن خاصة بهم لا يستطيعون السفر والترحال، ولا يفكرون في أي شيء سوى خروجهم من مأزق البطالة؛ لأنهم يظنون أنهم إذا ما رزقوا بأعمال أنهم سيشعرون بالكرامة الإنسانية والتميز والأمان دون التفكير في احتياجات الأمة ومشاكلها وقضاياها العالقة والمتعثرة على الحل بسبب هؤلاء الحكام المتعجرفون الذين يوالون الغرب الكافر في نظرهم.

(١) أنظر: اليوسف/موسى/إبراهيم /عنف الشباب ومعضلة الإرهاب/ موقع مركز الحوار الوطني السعودي

الرابط التالي:

.http://www.kacnd.org/writer_words_descr_print.asp?id=26&idd1=11

ويلاحظ أن بعض الحكام العرب هم المتسبب في إعاقة تطور ونهوض المسلمين وتقدمهم تكنولوجياً وعلمياً وعسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وحين انضمامهم إلى صفوف هذا التنظيم القيادي، أو ذاك سوف ينالون شرف الدنيا والآخرة، وسيكون لهم أدوار يخلد معها التاريخ ذكراهم، ويمنحهم الرب الجوائز الربانية المستحقة ومنها الخلود في الجنة ونعيمها الأبدي، إضافة إلى إعادة المجد الآفل عن الأمة الإسلامية، في حين ينخرط في العنف الإرهابي قطاع كبير، أو صغير من أصحاب المصالح.

وفي حين آخر نجد أن المقاومة وحركات التحرر الوطني ضد الاستعمار ينخرط في العنف الصادر عنها قطاع كبير من السكان متنوع المشارب والمصالح والأهداف، كذلك يختلف العنف الصادر عن الميليشيات عن العنف الصادر عن حركات التحرر الوطني والمقاومة، وعنف الإرهابيين من حيث أن هذا الأخير يمكن أن تمارسه الدول، وتمارسه المافيا (مافيا المخدرات، وغسيل الأموال، ومافيا العهر والدعارة، ومافيا الاتجار بالأطفال، ومافيا بيع الأعضاء الآدمية، ومافيا الاتجار في دماء البشر، ومافيا المرتزقة، ومافيا القرصنة البحرية والجوية)، وتمارسه الجماعات العرقية ذات الميول الانفصالية، وذلك حينما يتعذر عليها العيش بكرامة، وبخلاف الأول الذي يمكن أن تمارسه جماعة بعينها عرقية، أو أقلية، أو مذهبية، أو لغوية، أو دينية، ضد بعضها البعض، أو ضد الدولة وسياسات المجتمع الدولي والدول الكبرى وبخاصة من فئة الميليشيات المتطلعة إلى القيادة بهدف تغيير الحكومة أو شكل النظام الحاكم فيها رغبة في خلخلة أو زعزعة الاستقرار السياسي لهذه الدول والعالم.

ونلاحظ أن هذه الميليشيات وقادتها تدافع عن مشروعية وجودها وأهدافها؛ فتلجأ في دفاعها عن حقها المشروع بالدفاع عن مصالحها وترسيخها من خلال تهديدها للاستقرار السياسي على الصعيدين المحلي الداخلي والصعيد الدولي العالمي بشكل أو بآخر، حيث يغيب الاستقرار السياسي المحلي والعالمي بفعل سلوكياتها التي تبعث على الحرب واسعة النطاق والتي بدورها تسهم من وجهة نظرها إلى التغيير القسري المتوالي في شكل العلاقات بين الدول في المجتمع الدولي العام، وهنا ينتفي معها الاستمرارية في نمط علاقة السيطرة أو الهيمنة الغربية الخضوعية بين الدول الكبرى للدول الصغيرة والفقيرة ومنها الدول العربية والإسلامية الكبرى والصغرى النفطية وغير النفطية، كما يتحقق في نظر قيادات الميليشيات الدولية الهدف الأكبر لهم، وهو الاستحواذ على السلطة المحلية، والسلطة الدولية العالمية.

مستدلة على ذلك بأمثلة حدثت بالفعل ومنها الانقلابات العسكرية التي حدثت هذا العام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ والانقلابات السابقة، إضافة إلى مؤامرات القصور، ويختلف هنا عنف

المليشيات من حيث إن فكرته قائمة على بناء السلطة الدولية، وتمارسه مجموعات صغيرة فرعية تتواجد في دول عربية وخليجية وإسلامية تمثل قيادات صغيرة للتنظيم الأم في أفغانستان وقائده أسامة بن لادن السعودي الجنسية، ونائبه الدكتور أيمن الظواهري المصري الجنسية وعسكريه على الأرض الأفغانية، طالبان والجماعات الإسلامية المتطرفة والمتشددة في باكستان واليمن والسعودية والجزائر والمغرب والعراق والأردن وفلسطين واندونيسيا وغيرها، وأفرادها متنوعي الجنسية كما هو حال تنوع القيادات العليا فيه وتنوع العسكريين والمدربين لهم^(١).

٢- العوامل التي ساهمت في نموها وتطورها في العالم العربي:

هذا وتنمو المليشيات المعاصرة بسبب مجموعة مختلفة من العوامل أهمها^(٢):

* العوامل الاجتماعية – الاقتصادية:

حيث يرى البعض أن التخلف الاقتصادي والهوة الكبيرة بين اقتصاديات الشرق والغرب التي أحدثتها العولمة بكافة أبعادها يغدو أكثر احتمالاً في نمو هذه المليشيات من العالم الغربي في الدول المتقدمة والمتحضرة من منطلق اقتران النمو الاقتصادي بازدهار وتقدم حركة التصنيع وارتفاع نسبة التحضر، والتطور السريع للتعليم والمواصلات، والسرعة الهائلة في التقدم التكنولوجي والتقني، والتي بدورها تحقق الرفاهية للمواطنين، وتمهد لتدعيم بناء واستمرارية نمو الديمقراطيات وتطورها، ولكن هذا لا ينفي أن الدول الغنية قد عاصرت فشل التجربة الديمقراطية، في فترة ما بين الحربين وتحديداً في ألمانيا والأرجنتين والبرازيل، على الرغم من أنها ووفقاً لهذا التحليل تمثل الاستثناء من القاعدة العامة.

(١) ربيع محمود، محمد، مقلد صبري اسماعيل " المحررون " موسوعة العلوم السياسية الصادرة عن جامعة الكويت /دولة الكويت ١٩٩٣/١٩٩٤ مطابع دار الوطن (ص ٤٦٧).

(٢) ربيع محمود، محمد، ومقلد صبري، إسماعيل، المصدر السابق نفسه.

كما أن هذا برأينا لا ينفي نمو المليشيات في هذه الدول الغنية المتقدمة والمتحضرة، كما أنها تنتشر في مناطق مختلفة من العالم، في أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، والتي تعد دول رأسمالية متقدمة مروراً بالشرق الأوسط إلى غرب أوروبا حيث باكستان والفلبين، ففي أوروبا وحدها ٢٠٠ منظمة إرهابية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية التي تحارب المليشيات حول العالم والدول التي تدعمها ظهرت حركات مثل "الحركة البروتستانتية - التلمودية التي تؤمن بقرب مجيء المسيح الثاني، وترى أننا على أبواب يوم القيامة، وأن الحرب الدينية الخيرة ستكون بشارة مجيء المسيح إلى الأرض لرفع الظلم عن البشر، ونشر السلام على الأرض كلها.

وأهم ما تتبناه هذه الجماعة من أفكار أنها تعيش في دولة كافرة (الولايات المتحدة الأمريكية)، وأن النظام السياسي الأمريكي نظام فاسد، هذه الجماعة اصطدمت مع أجهزة الأمن الأمريكية F.B.I وهاجمتها بالغاز المسيل للدموع، وتم قتل زعيمها (ديفيد فريش) ومعه ٧٥ من أتباعه ومعهم ٢١ طفلاً وقد قرر الناجون منهم الرد على الحكومة الأمريكية، حيث قام ثيموثي ماكفاي بتفجير مبنى أوكلاهوما، الذي اتهم فيها العرب والمسلمين حينها بأنهم يقفون خلف هذا التفجير^(١)، وفي أمريكا وحدها (٤٠) منظمة إرهابية مسلحة وهذه المنظمات هي^(٢):

* منظمة أبناء الحرية وترفع شعار "يجب ألا نسمح للحكومة بإدارة شؤوننا وحياتنا" ومن أهدافها فصل ولاية أريزونا عن الولايات المتحدة - مليشيات ولاية فلوريدا - مليشيات ولاية أيداهو - مليشيات ولاية ميتشغان - مليشيات ولاية ميسوري - مليشيات ولاية نيوهامشير - مليشيات ولاية أوهايو - المنظمات الملعومة.

* وتمثل خريطة هذه المنظمات الإرهابية المليشياوية والتي تضم (٤٠) منظمة على النحو التالي^(١):

(١) د. شعبان، عبد الحسين، الإسلام والإرهاب الدولي ثلاثية الثلاثاء الدامي الدين القانون السياسية، دار الحكمة لندن، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ أيلول - سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٨٨.

(٢) أنظر: شعيب، مختار، الإرهاب صناعة عالمية، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يناير ٢٠٠٤، ص ١١٠ - ص ١١٤.

(٣) د. شعبان، عبد الحسين، الإسلام والإرهاب الدولي ثلاثية الثلاثاء الدامي، المصدر السابق نفسه، ص ٨٩ - ٩١.

* كوكلاس كلان (٩٨ فرعاً)، اللجنة الأمريكية الأولى (فرع واحد)، الحزب النازي الأمريكي (فرع واحد)، الشعب الآري (١٨ فرعاً)، الحزب الثوري الآري (فرع واحد)، المشروع الآري (فرع واحد)، الأخوان (فرع واحد)، التحالف الأمريكي الأوربي (فرعان)، المنظمة الأمريكية الأوربية (فرع واحد)، التحالف الوطني (١٠ أفرع)، الحزب الألماني الوطني الاشتراكي (٣ أفرع)، حزب العمل الأبيض (فرعان)، الحزب الاشتراكي الوطني (فرعان)، الحزب الاشتراكي الأبيض (فرعان)، المجموعة النازية الألمانية (فرع واحد)، النازيون الأمريكيون (فرع واحد)، محاربو الحرية البيضاء (فرع واحد)، المقاومة الآرية البيضاء (٥ أفرع)، المقاومة البيضاء (فرع واحد)، حزب أمريكا الأولى (فرعان)، زمالة مسيحي المستقبل (فرع واحد)، الجناح الآري (فرعان)، الأخوان الأمريكيون المتمردون (فرعان)، عصابة الدفاع المسيحي (فرع واحد)، طلائع الوطنيين الاشتراكيين (٣ فروع)، جيش المسيح في إسرائيل (فرع واحد)، كنيسة إسرائيل (فرعان)، جمعية عيسى المسيح (٣ فروع)، الجمعية الدولية الانفصالية (٣ فروع)، جمعية الخالق (٤ فروع)، اتحاد حقوق البيض (فرع واحد)، اتحاد النساء البيضاء (فرع واحد)، الجبهة العالمية للخطر الملون (فرعان)، تحالف ضد الأجانب (فرعان)، تحالف الطلاب البيض (فرع واحد)، جمعيات أصحاب الرؤوس المحلوقة (٣٥ فرعاً).

ووفقاً لهذا وبناءً على هذه المعلومات السابقة الذكر نستنتج أن الميليشيات الإرهابية موجودة في العالم كله وحسب تقرير الخارجية الأمريكية في العام ٢٠٠٠م أن ثمة ٤٣ تنظيمًا بينها ٢٨ تنظيمًا نشيطًا، و ٦٠ تنظيمًا يوجد في أربعين بلدًا^(٢)، يمكن أن تتعقبها العمليات الدولية لمكافحة إرهاب الميليشيات وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه بأن الميليشيات وإرهابها موجود في مختلف القارات وليس حصرًا على عالمنا العربي والإسلامي، كما أن ثمة عمليات إرهابية ميلشوائية تمتد من الفلبين شرقًا إلى كولومبيا وبيرو غربًا، وفي أفغانستان حيث توجد حكومة طالبان السابقة، وهم محاربون معتادون على الحروب الخاطفة حيث أنهم يختبئون في الجبال والمغارات، ويشنون حروبًا خاطفة وهجمات سريعة ويعطلون بذلك بدورهم طرق ووسائل المواصلات والنقل، منذ ما يقارب من نحو ربع قرن من الزمان وأكثر.

(٢) د. شعبان، عبد الحسين، الإسلام والإرهاب الدولي ثلاثية الثلاثاء الدامي الدين القانون السياسية، دار الحكمة لندن/ الطبعة الأولى ٢٠٠٢/ أيلول سبتمبر ٢٠٠٢، المصدر السابق نفسه، (ص ٥٢ - ٥٦).

ونعتقد أنه لا يزال بن لادن والظواهري وربما ملا عمر وهم القيادات والرموز الأبرز التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء عليهم أو القبض عليهم أحياء، ومن ثم القضاء على التنظيم نفسه وفروعه بقياداتها المستشرية حول العالم، وبحسب التقرير ذاته فإن أبرز التنظيمات المليشاوية الإرهابية في أوروبا وآسيا هي تنظيمات الباسك في أسبانيا وحزب العمال الكردستاني في تركيا، ومنظمة ١٧ نوفمبر اليونانية، وحركة العنف المسلح في إيرلندا، وحركة جماعة أبو سيف في الفلبين، وجماعة المجاهدين في باكستان، وحركة أوزبكستان الإسلامية في أوزبكستان، والجيش الأحمر، وجماعة الحقيقة السامية في اليابان، وجبهة نمور التأميل في سريلانكا، ومجاهدي خلق في إيران والمهجر التي يعدها العالم اليوم ومنظمات حقوق الإنسان تطالب إيران بحقوق مشروعة على أثر ما تتعرض له في العراق، وفي أمريكا اللاتينية، جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا، والطريق المنير في بيرو، وحركات توبات أمارو الثورية في بيرو، وهذه جميعها تعد تنظيمات مليشاوية ماركسية، ما عدا جماعة الطريق المنير في أمريكا اللاتينية^(١).

— أما منظمات العالم العربي المليشاوية الإرهابية بحسب التقرير الأمريكي للخارجية الأمريكية في العام ٢٠٠٠ ميلادي الصادر في شهر نيسان (إبريل) ٢٠٠١ بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الشهيرة، فهي عشر منظمات كما يلي^(٢):

— جماعة أبو نضال (صبري البناء)، حركة حماس، حركة الجهاد الإسلامي، جبهة التحرير الفلسطينية (جماعة أبو العباس)، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (التي أسسها الدكتور جورج حبش وقادها نحو ٣ عقود ثم تولى أمانتها العامة أبو علي مصطفى الذي اغتيل خلال الانتفاضة، وأعقبه الأمين العام أحمد سعدات الذي اعتقل من جانب السلطة الفلسطينية، لإتهام الجبهة الشعبية باغتيال وزير السياحة الإسرائيلي، الجبهة الشعبية للقيادة العامة (وأمينها العام أحمد جبريل الذي اغتيل نجله جهاد في بيروت في ربيع العام ٢٠٠٢)، الجماعة الإسلامية

(١) أنظر: شكري، عزيز محمد، الإرهاب الدولي: دراسة قانونية نافذة، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٩١-حزيران يونيو ١٩٩٢، بيروت، ص ٦٥-٦٦.

(٢) وانظر: جاسم، عبد الرزاق خيري، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة أفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية الصادرة عن الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢١ شتاء ٢٠٠٩م، ص ١٠٤-١٠٦.

المسلحة في الجزائر، الجماعة الإسلامية في مصر، الجهاد الإسلامي في مصر، حزب الله اللبناني (بزعمه السيد حسن نصر الله الذي ساهم في تحرير الجنوب اللبناني، وأرغم الإسرائيليين على الانسحاب، ويحظى باحترام الشعوب العربية والإسلامية؛ لكنه لا يحظى باحترام كافة الأنظمة العربية الحاكمة، ولكنه يحظى بدعم واحترام الفلسطينيين وقياداتهم وبخاصة حماس، ويحظى بدعم وتأييد كل من سوريا وإيران ودول أخرى في العالم العربي والإسلامي، وفي بعض دول أوروبا).

وكما نلاحظ هنا أن غالبية هذه التنظيمات لها أهداف سياسية ومطالب معلنة، ومنها الدعوة إلى تحرير الأرض، واستعادة الحقوق المغتصبة، ولكن بعض هذه التنظيمات كمليشيات تنظيم القاعدة والذي وصف بالإرهاب الدولي، وغيرها من بين هذه التنظيمات التي تُطالب بإقامة نظام سياسي إسلامي أو ماركسي في حين أن بعضها الآخر اتصفت بمطالبه بالقومية أو الدينية، ومليشيات تنظيم القاعدة الدولي العابر للقارات تأسس في أواخر الثمانينيات، ويتكون بناؤه العسكري من المقاتلين الذين شاركوا في الحرب ضد السوفييت في أفغانستان، والشباب الجدد غير المنخرطين في حرب تحرير أفغانستان وهدفهم الأكبر هو تحقيق الخلافة الإسلامية ومقاومة الأمريكان الذين أحلوا دماءهم، وقاموا بعمليات ضدهم والتي من أهمها تفجير السفارة الأمريكية في نيروبي ودار السلام وإسقاط طائرة هيلوكبتر في الصومال وتفجيرات للقنصليات الأمريكية في عام ١٩٩٢، وتفجير المدمرة كول في اليمن، وغيرها^(١).

وقد اعتمد هذا التنظيم في البداية على ٣٠٠ مليون دولار هي إرث رجل الأعمال السعودي الجنسية أسامة بن لادن وهو القائد والمؤسس الفعلي للتنظيم والمدير والمخطط لعملياته، وأسامة بن لادن الثري كان له تحالف سابق مع الأمريكان ضد السوفييت وناصرهم حتى تحقق الانسحاب السوفيتي من أفغانستان، وبعدها انقلب على الأمريكان معتبراً أن لا فرق بين الفريقين في صراعه السياسي والأيدلوجي العقائدي ضد المحتلين، وهذا بدأ واضحاً ومكتشوفاً من خطابه المتلفزة والتي ذاع صيتها من خلال قناة الجزيرة القطرية تحديداً، وبصفة خاصة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي لطالما أنكر بن لادن صلته أو صلة جماعته بها^(٢).

(١) د. شعبان، عبد الحسين، الإسلام والإرهاب الدولي، المصدر السابق نفسه، ص ٥٦.

(٢) نوفل، فوزات نوفل، الإرهاب الدولي الحذور والحقيقة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، دار الطليعة الجديدة،

سوريا دمشق، ص ١٠٤-١٠٥

كما أن اللافت هنا أن حكومة طالبان التي قدمت خدماتها للأمريكان وساعدها من ثم الأمريكان في الوصول للسلطة، ثم انقلبت عليها وساندت بن لادن وتنظيم القاعدة ومليشياته المسلحة، قد تمكنت من بسط سلطتها ونفوذها على معظم الأراضي الأفغانية، التي يبلغ عدد سكانها ٢٨ مليون نسمة غالبيتهم يدينون بالإسلام السني الحنفي، والأقلية الإسلامية الشيعية وتقدر مساحة الأرض التي تفرض نفوذها عليها حوالي ٦٥٢ ألف كيلو متر مربع، وحدودها مع باكستان وإيران، تعد أطول حدود وتقدر بـ ٢٤٦٦ كم مع باكستان، و ٨٥٠ كم مع إيران، كما أن لها حدود مع كل من طاجكستان وأوزبكستان والصين. في حين أن أمريكا لا تعتبر الجيش الإسرائيلي المحتل مليشيات مسلحة ضد القانون — ولا تصف أعمالها الأكثر شراسة ودموية بالإرهاب أو تدينها على الرغم من كونها دولة محتلة وكيان غاصب بحكم الأعراف والمواثيق الدولية — كما أن أمريكا أيضا لا تعتبر تنظيم كاخ الإرهابي الذي يدعو لاستعادة الدولة التوراتية تنظيماً إرهابياً^(١).

واعتبرت أمريكا أن الدول التي ترعى الإرهاب والتنظيمات المليشياوية الخارجية عن قانون التنظيم الدولي العام هي سبع دول وهي: كوريا الشمالية، العراق أبان حكم صدام حسين، ليبيا بقيادة القذافي، كوبا، والسودان بزعامه البشير، سوريا بزعامه بشار الأسد، إيران بزعامه نجاد والمتشددين الشيعة، وكوريا الشمالية، ولكن أخطر هذه الدول الراعية للمليشيات الدولية، كحزب الله، وتنظيم القاعدة، وحركة حماس في نظر أمريكا، ودول الجوار العراقي وبعض الدول العربية والإسلامية هي إيران وتشترك هذه الدول في دعمها لحركات المقاومة في كل من فلسطين ولبنان ومساعدتها لكافة التنظيمات المقاومة^(٢).

ولكن ووفقاً لرؤيتنا فإن هذا لا يعني كلياً أن الدول الفقيرة المختلفة في عالمنا العربي والإسلامي لا تعاني من التمييز في أطرها: إذ من بين هذه الدول دولاً لم تشرع بعد في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أما بفعل الاستعمار التي أراد لها أن تبقى طويلاً في ظل التخلف والتقهقر والفقر الدائم أو المزمّن ومنها على سبيل المثال لا الحصر اليمن التي لا تزال تعاني من التخلف والفقر وتدني الوضع الاقتصادي بصورة مخيفة خاصة في ظل وجود قبائل تعيش على التناحر، والتشدد الديني والطائفي، وتدجج أجسادها بالسلاح وتلقم

(١) أنظر: تومسكي، نعم، الإرهاب الدولي: الأسطورة والواقع، "ترجمة" لبنى صبري، منشورات سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٣-١٤.

(٢) وانظر: د. عرسان، عقلة علي، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان ١٣-١٤-٢٠٠١، ص ٣٠١.

أفواها بتخزين القات ومتاجرتها فيه التي توفر لها الأموال التي تدعم المليشيات في اليمن سواء التابعة لتنظيم القاعدة أو التابعة للحكومة أو الأحزاب اليمنية مستغلة بذلك الطبيعة الجبلية الوعرة لليمن، وفرض سلطة نفوذ القبيلة ورفضها التام الذوبان والانصهار في الدولة الحديثة كلياً.

وكذلك الجزائر حيث توجد منطقة القبائل غير المستقرة والتي تجابه نظام الحكم في البلاد وتناصر مليشيات تنظيم القاعدة المسلح العابر للقارات؛ ولعل الحوادث التي نفذاها الفرع في الجزائر دليلاً على ذلك، مما يجعل الاستقرار السياسي والأمني في هاتين الدولتين غير ثابت نسبياً مع فارق الاختلاف في تحقيق التنمية الاجتماعية، وعمليات التنمية الاقتصادية بين البلدين واجتماعهما، في وجود حركات التحرر الوطني أبان الاستعمار فيها، والدور الكبير الذي لعبته القبائل في كلا البلدين في مواجهة الاستعمار وصولاً إلى تقرير المصير والاستقلال.

ومن بين هذه الدول دولاً ثالثة نالت قسطاً متوسطاً من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمت فيها عمليات التحديث بصورة سريعة، لم تتمكن معها من إحداث عمليات التنمية في الأطراف، وفي مناطق الأقليات، والمناطق النائية منها، وبسبب تدفق الأيدي العاملة الوافدة بها بكثرة بقيت شعوبها غير حريصة على التحديث إلا في هذه السنوات الحديثة، مما جعلها عرضة لظهور ونشأة الخلايا النائمة التي تساند تنظيم مليشيات القاعدة الدولي في الجزيرة العربية والذي بدوره يرفض فكرة التحديث والتطور الاقتصادي والاجتماعي، تماماً كما هو الحال مع المذهب الوهابي التصحيحي الذي ساند الدولة السعودية حيث عانى الملك عبد العزيز من تخلف الدولة اقتصادياً واجتماعياً بحجة رفضهم لكل ما يأتي من الغرب الكافر من تكنولوجيا حديثة وعلوم دنيوية، وامتد أثر هذا حتى اليوم حيث لا قبول لأفكار التغيير والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي من الأطراف المتشددة الباغضة للغرب وأمريكا حتى اليوم.

ومن الثابت أن هذا النموذج لا يوجد في دولة عربية دون سواها، بل هو مثال موجود في كافة الدول العربية والذي كان سبباً في ظهور موجة مواجهة المجتمع الدولي، وموجة مواجهة الأنظمة العربية الحاكمة.

* العوامل السياسية: يرى البعض أن غياب المؤسسات السياسية التي تستجيب لمطالب الشعوب العربية وتدفعها للعمل بعيداً عن فكرة الانضمام للمليشيات والتنظيمات العنيفة الإرهابية سبب لنشأة وتطور المليشيات وتعددها في عالمنا العربي ويرى صمويل هانتجتون أنه حيث

تكون هناك مواكبة بين المؤسسات السياسية وعمليات التحديث الاقتصادي والاجتماعي أو تسبقها بقليل، فإن ذلك يعود على استقرار الأوضاع السياسية في النظم^(١).

وهذا يعني غياب الفرص المتاحة لتولد هذا صراع بين السلطة والشعوب مما لا يترك لديهم مساحة شاغرة تجعلهم يفكرون أو تدفعهم للانضمام للمليشيات أو حتى الانخراط في صفوف المعارضة، أو المطالبة بالانفصال والاستقلال الذاتي، أو الانخراط في صفوف الجماعات الإرهابية مما يزيد احتمالية عدم التدخل من قبل الجيش، لكن غياب استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يؤكد فرضية هذا الانخراط في التنظيمات الإرهابية للمليشيات المسلحة وغير المسلحة، مما يزيد هنا من احتمالية التدخل من قبل الجيش لفك الصراع.

وثمة من يرى أن الأوضاع السياسية التي تعاني منها المنطقة العربية وبخاصة القضية الفلسطينية متعسرة الحل، والاحتلال الأمريكي المجحف للعراق، ووصم الإسلام والمسلمين بالإرهاب، ودعم أمريكا والدول الغربية الدائم لإسرائيل، والتمييز بين ما هو إسلامي وغربي في الأفعال والسلوكيات والأعمال يقف وراء نمو المليشيات والتنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية إضافة إلى الفقر والبطالة والمرض والمخدرات والاستعمار، ونرى أن كل هذه الأمور مثيرات مؤثرة على استقرار النظم السياسية في المنطقة العربية على كافة المستويات ومن الممكن أن تسهم هذه المليشيات في الزمن القريب أو القصير المدى في نشوب حروب تنم على نطاق واسع في العالم من أجل تحقيق أهدافها البعيدة المدى والمستندة على قدرتها في إحداث التغيير المتتابع في أنماط وصور العلاقات الدولية فيما بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي.

وليس أدل على ذلك من سعي بريطانيا للحديث المباشر مع حزب الله والذي ذيلت به المفاوضات بين المليشيات والحكومات حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة هذا بالإضافة إلى السعي الحديث للرئيس الأمريكي الجديد إلى فتح المجال للغة حوار جديدة (قائمة على انتهاج سياسة الامتيازات والعقوبات على قدم المساواة أو كما يطلق عليها السياسيون سياسة العصا والجزرة) مع إيران باعتبارها الدولة الأخطر الداعمة للإرهاب المليشاوي في العالم، والمناهض الأول والأخطر لسياسات أمريكا والغرب والمعادي الأول لإسرائيل وأمريكا ذاتها في العالم.

(١) ربيع، محمود محمد، مقلد صبري إسماعيل، المصدر السابق نفسه، ص ٤٦٧.

الفصل الثاني

مليشيات البيشمركة في العراق

الفصل الثاني

مليشيات البيشمركة في العراق

بعد تحليلنا لظاهرة المليشيات العربية وأسباب نشأتها سوف يركز هذا الفصل على أهم وأكثر المليشيات العربية بروزاً في الفترة الراهنة ألا وهي مليشيات البيشمركة المسلحة في العراق، فقد كانت في عهد حكم نظام البعث والأنظمة العراقية السابقة مليشيات غير نظامية تحمل السلاح في وجه السلطة ولكنها اختلفت في العصر الراهن الذي ظهر فيه النظام العراقي الديمقراطي الجديد فلم تعد مليشيات غير نظامية، ولكنها سميت بقوات حماية الإقليم بعد أن حصلت على الصفة الرسمية وأصبحت جزءاً من النظام السياسي في الدولة، ونحلل ذلك عبر المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: التكوين القبلي والطبقي للبيشمركة.

المبحث الثاني: الثقافة السياسية والأيدلوجية العقائدية.

المبحث الثالث: موقف البيشمركة من النظم الحاكمة والمجتمع الدولي.

المبحث الأول

التكوين القبلي والطبقي للبشمركة في العراق

أولاً: تعريف البشمركة:

تفرض أدبيات البحث العلمي ضرورة تعريف المصطلح قبل الدخول في تحليل أبعاده المختلفة لذا نرى أنه من المفيد قبل تحليل التكوين القبلي والطبقي للبشمركة، لابد لنا أولاً من تعريف مصطلح البشمركة، فالبشمركة باللغة (الكردية: **pêşmerge**) هو مصطلح يطلق دلالة على المقاتلين الأكراد المنتمين للتنظيم المسلح، ويعني " المواجهين للموت، ويرى البعض أن كلمة أنصار هي المرادف العربي لكلمة ببشمركة، والتي تعني فدائي^(١).

ويرى آخرون ممن عاصرو البشمركة^(٢) بأن البشمركة مصطلح كردي يطلق على أفراد المنظمة العسكرية وهو مصطلح مركب من كلمتين " بيش " التي تعني بالعربية قبل و " مركة " التي تعني الموت، والمصطلح يعطي معنى السابق لموته، بتعبير آخر الذي يسبق موته أي يقدم حياته دفاعاً عن الوطن بمعنى الفدائي، وتعرف البشمركة ضمن الإطار العام في الثقافة الكردية بالفدائي وهم عبارة عن جيش من الفدائيين، ولم يظهر هذا المسمى التاريخي للبشمركة في عهد الثورات الكردية سابقاً ولا حتى في عهد الرئيس سابقاً " برزاني "، كما لم يكن معروفاً في تركيا، ولم يكن معروفاً حتى في إيران في الفترة السابقة لتأسيس جمهورية مهاباد، وكانت البشمركة في كردستان معروفة سابقاً باسم (هيس) أي بمعنى (القوة) باللغة الكردية، كما كانت تسمى (لشكه) أي قوة أو الجيش، وكان يطلق عليها البعض مسمى التجمع العشائري.

(١) الجاسم، السيد، عزيز، القضية الكردية ومنظورات الوحدة الوطنية التقدمية، بغداد، ١٩٥٩، ص ١٣. وكذلك نيكيتين، باسيل، الأكراد، دار الروائع، بيروت ١٩٨٥.

(٢) لقاء خاص مع معاصرين للبشمركة رفضوا ذكر أسمائهم قامت به الباحثة عبر الإيميل .

واختيار المسمى كان له قصة طريفة كما يحكي لنا محدثنا الذي التقيناه في القاهرة (أبو بكر رسول) وهو من البيشمركة الذين حملوا السلاح سابقاً، حيث حدث ان تم تجميع المسلحين في الفترة التي تم فيها تشكيل جمهورية مهاباد الإيرانية، وذلك بغية تشكيل نواة للجيش وإطلاق مسمى معين على تجمعات الجيش، بقي المسؤولين حائرين لفترة من الزمن في اختيار الاسم الذي يتناسب مع هذا التكوين الجديد، وتصادف حينها وجود واحد من القرويين وهو شبيه بالأعرابيين القدامى الذين كانوا يُسدون النصائح والحكم للناس، وقال لهم حينها بأن أفضل كلمة تجمع هؤلاء الجنود وتتناسب مع مهماتهم النضالية هي (البيشمركة) و (البيشمركة) تعني الموت للأمام، وهي كلمة مقسمة إلى قسمين في اللغة الكردية الكلمة الأولى (البيش) وتعني: الموت للأمام وتفسر بالعامية الكردية بفدائي أو جهادي، أو مجاهد لا يهاب من الموت ويجاهد في سبيل الله والوطن وفي سبيل الشعب الكردي، والكلمة الثانية (مركة) وتعني: الموت للأمام، وتفسر وفقاً للعامية الكردية بالفدائي الجهادي الذي لا يهاب الموت^(١).

ويعرف الأكراد مصطلح البيشمركة باعتبارها قوات نظامية طوعية غير فوضوية ممولة من قبل الحزب، ويشارك فيها جميع شرائح وطبقات الشعب لتحقيق المصير، ومناهضة العنصرية ضد الأقلية الكردية من قبل السلطة المركزية الدكتاتورية للدولة^(٢). وهي بهذا لا تعد مليشيات في نظر مؤسسيها وقيادتها وفصائلها، في حين يرون أن المليشيات قوات فوضوية غير نظامية تنشأ لغرض إثارة الرعب والإرهاب للمواطنين وهي قد تساهم في خلقها الدولة كما يساهم في خلقها غياب الفراغ الأمني للسلطة، وقد تنشأ بفعل تنظيمات خارجية وداخلية تواجه الوجود الأمريكي في العراق. كما هو الحال مع مليشيات تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وغيرها، ووفقاً للموسوعة العالمية "ويكيبيديا" الموسوعة الحرة - فالبيشمركة لفظ كردي يعني الفدائي، ومجموعه الفدائيين، والبيشمركة مصطلح عسكري يطلقه مؤسسيها على تلك القوات التابعة لقيادته، ويرى البعض إن هذا المصطلح يطلق على المليشيات التابعة للأحزاب الكردية في الشمال العراقي^(٣).

(١) لقاء خاص أجرته الباحثة في منزل البيشمركة السابق في القاهرة أبو بكر رسول .

(٢) الكاش علي، المصدر السابق نفسه .

(٣) الموسوعة العالمية ويكيبيديا المصدر السابق نفسه . وأنظر كذلك لمزيد من التفاصيل ،موقع الحزب الديمقراطي الكردستاني على شبكة العالمية الأنترنت على الرابط التالي: (WWW.KDP.PP.SE)، وكذلك ،موقع الاتحاد الوطني الكردستاني ،على الرابط التالي . (WWW.PUK.ORG)

ووفق للمصادر الشخصية السابقة ذاتها فإن للتسمية حكاية طريفة، حيث اجتمع حواشي المرحوم قاضي محمد ، وكانوا مشغولون عن ماذا يطلقون على جيش جمهورية مهاباد فكانوا متحيرين إذ سألهم القهوجي (الشخص الذي يقدم الشاي والقهوة في مجلس القاضي): أراكم متحيرين ما الأمر؟ فقال له أحدهم الأمر أكبر من أن تفهمه أنت! فقال ومع ذلك أود لو أعرف. ففيل له أذهب إلى المطبخ وآتي بالقهوة للجميع ثم قال ما رأيكم بالببشمركة فتمنعوا في معنى الكلمة وأطلقوا على أفراد الجيش اسم الببشمركة بمعنى الفدائي وعلى جيش جمهورية مهاباد اسم ببشمركة مهاباد^(١).

ويرى البعض أن الببشمركة في بدايات تكوينها كقوات مسلحة كان يطلق عليهم كلمة (اشقيا أو جهته) أي العصاة المتمردين، إلى أن اجتمع المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني وتم إطلاق تسمية ببشمركة على أفراد الحركة الكردية في شمال العراق تيمناً بجيش مهاباد الجمهوري^(٢).

ووفقاً لهذه التعريفات فالببشمركة بهذا تعد مليشيات غير نظامية لأنها غير خاضعة لسلطة الدولة لكونها أسست لغرض مواجهة الاحتلال أولاً، ومواجهة السلطة الحاكمة التي تصدر حقوق الأكراد ثانياً. وقامت على أساس قومي عرقي عشائري للمطالبة بحق الأكراد في تقرير المصير، وتكوين سلطة مستقلة عن سلطة العرب إبان الحكم العثماني التركي على العراق وأثناء الاستعمار البريطاني، وتعد ثورات الأكراد العديدة عبارة عن هجمات متكررة يقودها الببشمركة الفدائية من الأكراد المسلحين في صورة جماعات قليلة ومنفردة هجماتها تماثل ما يعرف اليوم بحرب الشوارع، أو حرب العصابات المسلحة أو الحروب الشعبية.

والببشمركة ليست هي إذن عناصر من المرتزقة كما يذهب البعض ذلك لأن المرتزقة هم عبارة عن أشخاص تجلبهم بعض الدول للقيام بمهام عسكرية مدفوعة الأجر ولفترة محددة على حسب المهمة الموكلة إليهم، وذلك لأنها تقوم على أساس عشائري قبلي الولاء فيها

(١) لقاء خاص مع معاصرين للبشمركة رفضوا ذكر أسمائهم قامت به الباحثة عبر الإيميل المصدر السابق نفسه.

(٢) المصدر السابق نفسه. وأنظر كذلك لمزيد من التفاصيل ،انتفاضة الأكراد ١٨٨٠، جليلي جليل وآخرون - أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي .وكذلك ،دراسات غير مطبوعة دستورية في فصل السلطات والفيديالية - مطبوعات الحزب الديمقراطي الكردستاني .

للقومية أكثر منه للهوية العراقية .ويعود حرص الأكراد البيشمركة على ولائهم للقومية الكردية كما نعتقد لأن العراق قديماً لم يكن مكون من دولة واحدة بل كان نتيجة للهجرات وعمليات التهجير مكون من عدة قوميات، وثلاث دول الأمر الذي جعل الأكراد يحرصون وبشدة على مسألة إعلاء القومية على الهوية العراقية ويحرصون بالتالي على النزعة إلى الانفصال، وبناء دولتهم ذات القومية الكردية في كل كردستان وهي مجمل الأراضي التي يتواجد بها الأكراد في المنطقة الواقعة بين تخوم كلا من العراق وتركيا وإيران واربمينا وسوريا حيث يعيش الأكراد في جبال منطقة كردستان وهو الوطن المعروف لهم ولديهم.

ونعتقد أن عيشهم في الجبال الوعرة وتحملهم لقسوة الطبيعة، ولدت لديهم صفات جسمانية تجعلهم قادرين على اكتساب مهارة الاقتتال والمشاركة فيه لحماية قوميتهم وأنفسهم من العدو لكون الجبال بيئة مهددة لاستقرارهم الإنساني في الوجود هذا التهديد الطبيعي من الحيوان والطبيعة، إضافة إلى التهديد البشري لقوميتهم ولوجودهم كبشر في المنطقة الجبلية جعلهم في أهبة الاستعداد لمواجهة أي طارئ يواجههم فتراهم يحرصون الجبال والطرق بمجموعات البيشمركة المسلحة بالبنادق لتوفير الحماية للشعب الكردي.

ثانياً: نشأة البيشمركة:

١. تطورها في شمال العراق: لمحة تعريفية:

المليشيات المسلحة في العراق ظاهرة ليست بجديدة فقد وجدت بوادر نشأة هذه الظاهرة أثناء الحكم العثماني للعراق، وفي فترة الوجود الاستعماري البريطاني عام ١٩١٤، وطوال مسيرة النضال والمقاومة العراقية ضد الاستعمار بشكليته العثماني والبريطاني واستمرت هذه المليشيات في الوجود والتكاثر حتى ما بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وحدث الاستقلال وإعلان الحكم الجمهوري العراقي.

وبعد انقلاب عام ١٩٥٨ أصدر عبد الكريم قاسم عفواً عن البارزانيين الذين شاركوا في تأسيس جمهورية مهاباد بقيادة الملا مصطفى البارزاني، وبعد عودته تم انتخابه رئيساً للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي أصبح منافساً قوياً للحزب الشيوعي العراقي في المناطق التي تقطنها أغلبية كردية وبالذات في شمال العراق، الأمر الذي جعل الحزب الشيوعي يقوم بإجراءات عديدة للحد من الانتشار الديمقراطي في مناطق نفوذه ولم تخلو من الإجراءات

التعسفية التي كان أبرزها أحداث كركوك الدموية عام ١٩٥٩ الذي استخدم فيها الأكراد الشيوعيين لضرب التركمان، واتهم البارزاني حينها بعدم الإخلاص للثورة أمام الزعيم عبد الكريم قاسم وذلك لعدم مشاركته في قمع انتفاضة شواف في الموصل وكذلك في كركوك. إلى أن وصلت إلى حد التخطيط لاغتياله في كركوك، مما حدا بالبارزاني العودة إلى بارزان والمكوث فيها، وفي ظل هذه الأحداث ظهرت الحركة المسلحة لملاكي الأراضي الزراعية الذين شملهم قانون رقم ٣٠ في المناطق الجبلية وسهل اربيل، وكانت لها مطالبها الخاصة ومن ثم تطورت الأحداث بين الحزبين المنافسين الشيوعي العراقي والديمقراطي الكردستاني مع إبقاء الشيوعيون على امتلاك الخطوة لدى قاسم الأمر الذي مكنهم من الاستفادة منها في توسيع الهوة بين البارزاني وقاسم، و اشتراك الحزب الديمقراطي الكردستاني في قمع انتفاضة الشيخ رشيد اللولائي الأمر الذي لم يمكنهم من استرجاع حظوتهم لدى قاسم^(١).

وبحسب المصدر ذاته أن الحزب الديمقراطي الكردستاني استفاد من انبثاق الحركة القوية لملاكي الأراضي التي قامت ضد الانقلاب وضد فوضى الشيوعيين وقانون رقم ٣٠، وأعلنوا عن الثورة الكردية وطالبوا حينها الحكومة المركزية بحكم ذاتي لا مركزي، واعتبروا مطلبهم هذا يمثل الحد الأدنى من حقوق الشعب الكردي في العراق، لكن القاعدة الكردية لم تكن راضية تمامًا عن مفاوضات الحركة مع بغداد التي حدثت في العام ١٩٦٠م، وذلك لأنهم يرون أن اللامركزية الإدارية لا تحقق طموح الشعب الكردي، وأطلقوا حينها الأهازيج الشعبية التي تقول لا نرض باللامركزية تجمدت أقدامنا في ثلوج الجبال كناية على مكوثهم في المناطق الجبلية أيام التمرد والعصيان ضد الحكومة^(١)

وتنوعت الأحداث التي رافقت الثورة الكردية للحركة بجناحها البيشمركة^(٢) وامتدت حوالي سبع سنوات من ١١ أيلول ١٩٦١ إلى ١١ آذار ١٩٧٠، وتعرضت إلى كثير من المد والجزر ومرت بأوقات عصيبة وأعلنت أكثر من مرة بأن زعيم الحركة قد تم اغتياله أو قتل ومرات عديدة كانت أفراد الحركة تفر إلى عمق الأراضي الإيرانية، ولكن بالرغم من ذلك إلا أن الحركة ما بين مراحل القوة والضعف استفادت من انقلاب ١٩٦٣ ومطاردة البعثيين

(١) لقاء خاص مع معاصرين للبشمركة رفضوا ذكر أسمائهم قامت به الباحثة عبر الإيميل المصدر السابق نفسه.

(٢) المصادر معايشة شخصية للأحداث بالتواصل مع الباحثة عبر الإيميل. وانظر كذلك ، الجاسم السيد، عزيز: القضية الكردية ومنظورات الوحدة الوطنية التقدمية، بغداد، ١٩٥٩، ص ١٣.

للشيوعيين إذ لم يبق أمام الشيوعيين مخرج سوى الالتجاء إلى الحركة الكردية في الشمال الأمر الذي عمق حدة الخلاف بين المكتب السياسي الذي كان يقوده الأستاذ إبراهيم أحمد، وبين مكتب رئيس الحزب السيد مصطفى البارزاني الأمر الذي اضطر معه في النهاية إلى الهروب إلى إيران مع كثير من أعضاء المكتب السياسي للحزب، ويرجع المحللين بداية انطلاقة جديدة للحركة نحو تأسيس العلاقات الدولية الإقليمية مع دول الجوار العراقي متمثلة في إيران والاتحاد السوفيتي السابق، كما فتحت الحركة اتصالات وعلاقات مع الدول الأوروبية وروسيا السوفيتية، والصين وغيرها من البلدان الخارجية، وبعد أن تم القضاء على البعثيين من قبل عبد السلام عارف، حاول جاداً لقمع الأكراد والقضاء على حركتهم، وعودة الشيوعيين إلى المدن أدت إلى ضعف الحركة مرة أخرى، ولكن وفاة عبد السلام في حادثة الهليوكوبتر المعروفة واستلام أخيه عبد الرحمن عارف السلطة من بعده وتفضيله للحلول الإدارية على الحلول العسكرية جعلته يقوم بزيارة شخصية إلى مقر البارزاني في منطقته في عام ١٩٦٧ وأصدر بيان ٢٩ حزيران من قبل رئيس وزرائه عبد الرحمن البزاز ولكن العسكريين المتنفذين آنذاك حالوا دون تنفيذ البيان، إلا أن انقلاب عام ١٩٦٨ الذي أعاد معه حكم البعثيين مجدداً أدى إلى تنفيذ حملة عسكرية واسعة النطاق ضد الحركة الكردية دامت رهاها ست شهور وعلى أثرها أعلن صدام حسين وكان حينها نائباً لمجلس قيادة الثورة بأن حل المسألة الكردية لن يتأتى بالحسم العسكري، بل أنه يتطلب الحل السياسي، وتم الاتفاق على المفاوضات بين الجانبين تمخضت عنه اتفاقية آزار، وقبل التنفيذ تقرر ان تسبقها فترة تطبيع لمدة أربع سنوات، وبعدها تم إعلان الحرب على البيشمركة من قبل النظام مرة أخرى كما أعلن في ٧ نيسان ١٩٧٥ عن انتهاء الحركة الكردية بصورة رسمية.

وثمة من يرى بأن مصطلح البيشمركة تم إطلاقه لأول مرة على المنضمين في قوات جمهورية مهباد وطن الكرد الذي تأسس في العام ١٩٤٦ م، ويعني الثائر، أو الفدائي، وكما يقول فتح الله " بأن البيشمركة كمصطلح لفظي عبارة عن كلمتين كرديتين "بيش" و"مركة" بمعنى "المقبل على الموت طواعية" ^(١) ومن خلال هذا المعنى للبشمركة ساهمت وما زالت تساهم هذه القوات حتى بعد انهيار النظام الحاكم في بغداد على أثر دخول قوات التحالف الانجلو الأمريكي في العام ٢٠٠٣، وحتى اليوم في عام ٢٠٠٩ في حفظ الأمن في الشمال العراقي

(١) شريف، عزيز: المسألة الكردية في العراق، بغداد، ١٩٤٦ ص ١٤.

حيث توجد الحكومة في إقليم كردستان وتشارك قوات البيشمركة بعد تحويلها إلى قوات نظامية منخرطة في الجيش والشرطة العراقية في حفظ الأمن. ومن نتائج هذا الانضمام الذي يخدم العراق بالدرجة الأولى ككل، ويخدم مصالح الإقليم والمدن والقرى التابعة له، كما يخدم مصالح الدول الكبرى، ومصالح الكرد في دول الجوار، ولكنه لا يخدم مصالح دول الجوار الكردستاني. تبعية إقليم كردستان إلى حكومة المركز في بغداد أو ما يعرف بالفيدرالية العراقية وهذا بدوره قد يظهر في صورتين :

- أولاً: ازدهار إقليم الشمال العراقي: بسبب ارتفاع معدل الأمن وشيوعه في عموم إقليم كردستان وكافة مناطقه يساهم في تسريع عملية البناء والاعمار في الإقليم، ويدفع إلى فرص التبادل التجاري مع الداخل العراقي، ومع الدول المصنعة للتكنولوجيا، والدول التي ترغب في الاستثمار في الصناعة بموارد كردستان الغنية والمتنوعة، وتقف خلف هذه الصورة رغبة حكومة الإقليم في الخروج من حالة وصم البيشمركة بالإرهاب من خلال تمكّنها وقدراتها الكبيرة في ضبط الأمن في الإقليم، وخلق المحيط الآمن في الإقليم وسيلة أساسية لخلق التطور والتقدم والتشديد.
- ثانياً: تحقيق ميزانية أعلى للإقليم: بسبب انضواء فصائل قوات البيشمركة في الشرطة والجيش والحرس الحدودي النظامي، نظراً لقوة قدرتها الإنتاجية في حفظ الأمن في الإقليم وسواه، واضطرت إلى التوجه لحكومة المركز لتطالبها بالحصول على ميزانية أعلى للإقليم، الأمر الذي فرض عليها ضرورة تطوير الإقليم بسبب ارتفاع معدل الأمن فيه، من منطلق أن الرخاء الاقتصادي يتوفر مع الأمن والأمن يؤدي إلى رغبة مواطني الإقليم في العيش بحرية اقتصادية وحرية أمنية وتوفر الأمن يعني مزيد من الرفاهية ومزيد من المشاريع والتنمية للإقليم، إن خلل نقص ميزانية الإقليم بسبب وجود المعارضين لمنح الإقليم هذه الزيادة معناه عجز في ميزانية المدفوعات للمشروعات السياحية والتنمية في الإقليم، ومعناه توقف مشاريع التصنيع، ومعناه لا وجود لأموال أجنبية أو محلية تدخل العملة الصعبة للإقليم.

أن الحتمية الناتجة من ضعف موازنة الإقليم تعني النكوص نحو الأمن، والنكوص نحو استمرارية التخلف في الإقليم، وذلك كنتيجة لرفض بعض القوى العراقية منح الإقليم ميزانية أكبر لاعتقادهم أن ذلك يمس سيادة دولة المركز ويمنح الفرصة للإقليم بالتلويح بالانفصال أو التهديد به، أو تحقيق الانفصال فعلياً في حال أصبح الإقليم متمكناً صناعياً ومعتمداً على ذاته وقيادته العسكرية في الإقليم.

هناك من يشكك في هذا التحليل على أساس اعتبار مقاتلي البيشمركة هم مليشيات إرهابية تصادية مع جميع السلطات الحاكمة للعراق، ووجودهم داخل القوة النظامية للحرس والشرطة والجيش والدفاع سيؤدي في النهاية إلى حرمان مناطق أخرى في الدولة المركزية من ميزانيات موازية لميزانية الإقليم الشمالي للعراق، وهو الأمر الذي لا ترتضيه بقية الأقاليم الأخرى، على اعتبار إنها لن تحظى بنفس التنمية الاقتصادية، الأمر الآخر أن تقوية اقتصاد الإقليم سوف يسهم ببقاء الأمن في يد القيادة الموحدة للبيشمركة من دون تطعيمها بقوات أمن أخرى من غير القومية الكردية ^(١) وهذا معناه إمكانية تحقق ثورة كردية جديدة في الشمال خصوصاً وأن الشمال له سوابق في تلقي الدعم الأجنبي الدولي الذي أعانه على تحقيق الانفصال الذاتي أو الحكم الذاتي للإقليم، ودليلهم على ذلك امتناع قادة الحزبين الكبيرين في كردستان عن حل البيشمركة والإصرار على بقاؤها كقوة نظامية في الدولة من جهة وعدم اختراقها من قبل فصائل من القوميات الأخرى العربية وغيرها من جهة أخرى، ومطالبتهم بضم كركوك والموصل إلى حكومة الإقليم، وتهجير القوميات الأخرى منها لإفراغها من غير القومية الكردية وهذه بوادر أولية لنزعة الانفصال لدى الأكراد ^(٢).

إن هذا التحليل ليس فيه شيء من الصحة، ذلك لأن الاستقرار السياسي الناجم عن الاستقرار الأمني في إقليم كردستان العراق الناجم عن الغزو لخلق النظام السياسي الديمقراطي الذي شاركت فيه قوات البيشمركة في حفظ واستتباب الأمن في الإقليم ومناطق أخرى من العراق يقودنا إلى القول بتحقيق شروط الديمقراطية بالشكل الصحيح لأن وجود الأكراد في إقليم كردستان لا يمكن اعتباره كما يتصور بعض المنقذين طائفية أو تعصبية قومية أو إقليمية عشائرية وذلك لأنهم جاؤا بالانتخاب لحكم الإقليم، وإن استتباب الأمن وضبطه من قبل قيادة البيشمركة يمنح الإقليم الفرصة للنمو بصورة أكبر كما أنه يخلق البيئة التنافسية للأقاليم الأخرى ويدفعها لمزيد من العمل وتحقيق فرص الأمن لتحقيق التماثل أو التشابه في العمل والإنتاج وحماية الأمن في الإقليم الأمر الذي بدوره سينعكس إيجاباً على نمو المدن والأرياف في كل الأقاليم وبالتالي كل العراق.

^(١) نيكيتين، باسيل: الأكراد، دار الروائع، بيروت ١٩٨٥، ص ٢٥-٢٦. وكذلك، وانظر. الطالباي، جلال: كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة بيروت، ١٩٧١، ص ١٢٦-٢٦١-٢٥٨-٢٤٦.

^(٢) نيكيتين، باسيل: المصدر السابق نفسه، وأنظر كذلك راندل، جوناثان: أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة حمود، نادى، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩١، ص ٢٧-٢٨-١٥٤-١٥٥-١٥٦.

ونعتقد إن هذا الفرض يمكنه إثارة مشاعر الضغينة وتأجيج الثورة ضد العراق ككل وإعادة بؤر التوتر السياسي، الذي يمكن أن يظهر في صورة انقلابات عسكرية ومواجهات جديدة مع سلطة المركز والأقاليم الأخرى، مما يمكن من إفشال مشروع الازدهار والأمن في الإقليم، ويدفع هذه المجموعات تحت أي مسمى غير البيشمركة إلى زيادة حنق الجماهير في الأقاليم الأخرى لغرض إفشالها التجربة الديمقراطية في الإقليم والعراق ككل لتحل هي في السلطة وتطرح وعودها للشعب بعد أن يكون الشعب قد عاد مرة أخرى إلى الاحتراب وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

وكما هو معلوم فإنه على أثر كل فشل فإن نسبة عدم استقرارية الأنظمة تزداد حدة كما تزداد معها في المقابل حدة التخلف في هذا البلد ككل والنكوص إلى عصور ما قبل الظلام على الرغم من وفرة الموارد ووجود منابع النفط والغاز فيه، ذلك لأن الصراع بين هذه القوى منصب على رغبتهم في الحصول على السلطة السياسية وتحقيق المصالح الشخصية والضيقة وهو ليس صراع من أجل العراق وتطوره وإبقاؤه آمناً وديمقراطياً.

ومن بين هذه القبائل والعشائر والزعامات الكردية برزت عشيرة أو قبيلة البارزاني التي أسس واحد من أبنائها مليشيات البيشمركة في شمال العراق وقادها بالرغم من حداثة سنه معتمداً على نفوذ عشيرته بل عائلته الديني والجهوي، والعلائقي في شكل علاقته بالآخر وتشكلت هذه المليشيات بقيادة الملا مصطفى البارزاني بتشكيلة من المقاومين أو المقاتلين الأكراد المنضمين تحت لواء العشيرة البارزانية في قرية برازان.

وقد تكونت طبائع الأكراد كما جميع الأمم من خلال الطبيعة والمناخ والصراع مع العدو، ففي مناطقهم تتابع البرد القارص والحر الشديد والتلوج والأمطار والأعاصير ووعورة الجبال، وهذا يستدعي قوة الإرادة والاحتمال والخيال الواسع. ولهذا السبب يحب الأكراد القتال والحرية، وكما أن النظام العشائري قائم على موازنة هذه النزعة الفردية في أفرادهم وذلك بتعليمهم السيطرة على النفس والتضحية وأداء الواجب تجاه المجموع، وكما أن الطبيعة لا ترحم الكردي فإنه لا يرحم خصمه أيضاً، وقانون الأخذ بالثأر هو الذي يحكم الصلات بين العشائر، وسريرة الكردي مستقيمة وهذا ما يبعده تماماً عن عالم التجارة^(١).

(١) د. عيسى، محمود، حامد: القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٥-٣٨-٤٠-٤٨. وكذلك المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١، مكتبة المدبولي، ١٩٩٢.

ويرى البعض في تولي أمراء الأكراد مهمات الحراسة والأمن للطرق والقوافل والمهام الإدارية الأخرى إلى جانب فصلهم بين العشائر بالتنسيق مع الدولة العثمانية أدى بدوره إلى نشوء التجمعات الكردية في المناطق الحضرية، كما أدى بدوره وهذا هو الأهم في نظرنا إلى تأسيس الأكراد للتنظيمات العسكرية القريبة الشبه من المليشيات، أو الفرق العسكرية، أو الفصائل أو الأجنحة المسلحة^(١).

هذه الطوائع ولدت لديهم الصفات المشتركة للشعب الكردي وتمخضت عن وجود الاستعداد الدائم لديهم لخوض المعارك القتالية، على الرغم من استقامتهم وأدبهم وإخلاصهم المطلق لأمرائهم والتزامهم الدقيق بكلامهم وحسن ضيافتهم، إلا أنهم لا ينسون الثأر للدم المهدور والعداوة القبلية والصبر على السلب وقطع الطريق واحترامهم غير المحدود للنساء.

ويرى آخرون أن الأمة الكردية بدأت في التشكل مع قيام الدولة الحديثة وتحديدًا حينما بدأت كلاً من تركيا وإيران كدولتين مسلمتين ومستقلتين بالتنافس فيما بينهما توزع الأكراد بينهما. الأمر الذي ساعد على ظهور بوادر لنشأة الحركة الوطنية، التي انبثقت عنها العديد من الثورات الكردية ضد تركيا وإيران بسبب تنامي الشعور الوطني وتنامي حس الاضطهاد والتمييز الذي كانت تمارسه كل من تركيا وإيران ضد الأكراد، ومن أهم هذه الثورات: ثورة عبدالرحمن باشا بابان عام ١٨٠٦ ضد تركيا، وثورة بلباس عام ١٨١٨ ضد إيران، وثورة بدر الدين خان الذي نفثه تركيا إلى جزيرة كريت حتى توفي فيها عام ١٨١٨، وثورة يزدان شير بين عامي ١٨٥٣ و ١٨٥٥ وثورة الشيخ عبيد الله النهري عام ١٨٨٠^(٢).

وفي مرحلة لاحقة تطورت الحركة الوطنية الكردية وظهرت في صورة أحزاب وتنظيمات سياسية وصحف تعبر عن المسألة الكردية، وتعد صحيفة كردستان التي كانت تصدر في جنيف ثم في القاهرة، من أهم صحفهم في القرن التاسع عشر، إضافة إلى صحيفة شمس الكرد (هة دي كورد) من خلال صحافة الرأي الكردية تعاقبت الثورات الكردية، كما تطورت أنشطتهم السياسية بشكل متواصل، ولكنهم على الرغم من ذلك فإنهم لم يتمكنوا من الحصول على دولة مستقلة أو حتى حكم ذاتي انفصالي ضمن الدول التي يعيشون فيها. ونشأت هذه المليشيات لغرض مواجهة السلطة المركزية العراقية، واسترداد الحقوق المسلوبة

(١) د. عيسى، محمود، حامد: المصدر السابق نفسه.

(٢) مينورسكي، فلاديمير: (١٨٧٠-١٩٦٦) باحث روسي، ودبلوماسي سابق، وأنظر كذلك، عيسى، محمود، حامد: المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، ص ١٥. مكتبة مدبولي، القاهرة .

وبناء دولة الأكراد القومية واستقلال الموارد الاقتصادية لكردستان العراق التي سيطرت عليها الحكومات المتعاقبة على العراق وحرمت الأكراد من نيلها^(١).

وقد نشأت قوات البيشمركة العراقية المعروفة لدى العراقيين بمليشيات البيشمركة المسلحة معتمدة على القائد الثوري الملا مصطفى البارزاني في بدايات تأسيسها، مستقلا الدور الذي لعبته عائلته ببعديها الزمني والروحي حيث من المعلوم أن أجداد مؤسس المليشيات الثورية للبيشمركة الأكراد في شمال العراق قد جمعوا بين الموقع الاجتماعي كأغوات، وملاك أراضي وموقعهم الروحي كرجال دين ويذكر أن هاتين الصفتين هما مصدر القوة والنفوذ بل ومصدر السلطة والحكم في الأرياف الكردية العراقية.

وعلى الرغم من وفاة مؤسس البيشمركة في منفاه الأمريكي عام ١٩٧٩ ألا أنه عمل على اختبار قوة الحركة الكردية وعرف حدود إمكانياتها في الكفاح المسلح ومدى إمكانية بقاؤها في محيط قاس غير صالح للعيش الإنساني حيث هيمنة الحكومات المعادية للحركة التي ما تلبثت تسفك دماء هؤلاء المنظمين تحت لواءها، وكانت العشيرة المكونة لقيادة مليشيات البيشمركة صغيرة نوعاً ما ومؤلفة من ٧٥٠ عائلة كانت تقطن المناطق الجبلية النائية والوعرة في شمال العراق اليوم، وخاضت هذه القوات العديد من المعارك والثورات نتيجة للصراعات بينها وبين القوى المعادية لها منذ أيام السلطنة العثمانية، والوجود البريطاني والعراقيين أنفسهم في المناطق الأخرى المعادية لثورتهم وحقوقهم.

وكان أبناء هذه العشيرة الكردية البارزانية يتميزون بالقدرة على القتال والكفاءة في المعارك ضد العدو، وعرف زعمائهم بنفوذهم الواسع الناتج عن مواقعهم القيادية ولاسيما على الصعيد الديني وذلك ضمن مشايخ الطريقة النقشبندية الصوفية، وكانوا معروفين بتمردهم الدائم على السلطة ويفخرون بنضالهم ضدها^(٢).

وعرفت البيشمركة نظام الانضباط الشديد أثناء التدريبات العسكرية في معسكراتها بالجبال الوعرة والالتزام بإمرة القيادة العسكرية المسلحة للتنظيم وكذلك الانضباط في التواجد في المعسكرات والانضباط والثبات في المعارك التي خاضها التنظيم ضد ما يسميه العدو، كما عرفوا بالرغبة في التضحية من أجل المجموع والقضية في حال أمرهم قائدهم بذلك، وكان

(١) عيسى، محمود، حامد: المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، المصدر السابق نفسه، وأنظر كذلك لمزيد من المعلومات، عوني، درية: عرب وأكراد، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٤-٢٣-٢٢.

(٢) عوني، درية: العلاقات الكردية منذ فجر التاريخ، وثائق مؤتمر القاهرة، مايو ١٩٩٨، ص ٣٦-٤٠.

مؤسس البيشمرکه يجيد اللغة الكردية وفق اللهجة الكرمانجية الشائعة في شمال العراق و تركيا و الاتحاد السوفيتي السابق و العربية و الفارسية و الروسية، وكان متابع جيد لما يجري في العالم من أحداث و يستمع إلى نشرات الأخبار العربية التي تبث على الموجات القصيرة بواسطة جهاز راديو (بروان) ألماني الصنع الأمر الذي مكنه من صناعة تاريخ الحركة وتطوير المستوى القتالي للبشمرکه. ويذهب البعض إلى أن البيشمرکه في بدايات تكوينها كانت تتألف من مواطنين أكراد من فئتين: الفئة الأولى هم من المقاتلين البسطاء، والفئة الثانية تشمل البيشمرکه الكبار من القادة العسكريين ويحمل قائدهم خنجرًا معقوفًا في زناده كما كانت له حاشيته الخاصة^(١).

وقائد البيشمرکه البارزاني كان معتاد على القتال منذ أن كان صبيًا في السادسة عشر من عمرة بل كان قائدًا لمليشيات البيشمرکه في هذا السن وكان التنظيم وقائده يعتمدون عنصر المراقبة وتضليل الجواسيس في معاركهم الحربية، وكان القائد يقتصر في معاركه على الأغراض العسكرية خفيفة الوزن والحمل، كما كان دائمًا ما يضطر إلى تغيير قاعدة المعسكر بصفة ليلية. وكانت البيشمرکه وقائدها المؤسس يعتمدون على مئونة بسيطة من الشاي والسكر والأرز في القاعدة العسكرية المتنقلة، ولكنهم يخبئون المؤن الأكبر بكميات كثيرة في المغاور التي كان يلجأ إليها الأكراد المقاتلين لاتقاء القصف الجوي^(٢).

وقائد مليشيات البيشمرکه العراقية ذات القومية الكردية البارزاني وأفراد المليشيات كانوا يعيشون في ظل أوضاع قاسية جدًا في الجبال وكهوفها تارة^(٣) وفي العراء تارة أخرى لإظهار الشجاعة والبسالة وسحب الخوف من المعارك والقصف العنيف من نفوس المجموعة التي كانت تركز في الغالب على أبناء القبيلة المقاتلين في الميدان الذين كان يترك لهم حرية اتخاذ القرارات العسكرية ولاسيما التكتيكية منها أثناء المعارك الضارية، واعتمد التنظيم العسكري لمليشيات البيشمرکه في بدايات تكوينه على ١٥٠٠ مقاتل بارزاني — غالبيتهم ينتمون إلى

(١) البزاز، سعد: الأكراد في المسألة العراقية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٦، ص ٤٥-٣٥.

(٢) الكردي، الدين، صلاح: الشعب الكردي المسلم: المخاطر والمعاناة، مكتبة الإمام الشافعي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢١-١٨.

(٣) الدين سري، علي، عابدة: المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، الطبعة الأولى، منشورات دار الأفق الجديدة، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٤٣-٢٤٤.

عشيرة البارزاني الزعيم، حيث كانت العشيرة مقدمة على الهوية الكردية لدى مؤسس وقائد الميليشيات، كما أنه كان يمنح القداسة للتقاليد العشائرية ويوليها الاحترام لهذا السبب كان يفضل أن يكون المنتمين للميليشيات التابعة تحت قيادته من أفراد عشيرته البارزانية ضماناً للولاء أولاً واحتراماً للتقاليد العشائرية ثانياً، الأمر الذي جعل طبقة القوميين الأكراد يقلقون ويتخوفون من الانتماء للبشمركة من جراء تقديم قائدها لمسألة العشائرية على المسألة القومية المرتكزة على الهوية الكردية مراعاة واحتراماً للتقاليد العشائرية التي تحكمه كقائد عسكري مسلح لميليشيات البيشمركة.

وتشير الدلائل إلى أن قائد ميليشيات البيشمركة في شمال العراق والمؤسس الفعلي لها تحول بعد تأسيسه لهذه الميليشيات من واحد من وجهاء الجبال في عشيرة البرزانيين إلى قائد قومي لميليشيات مسلحة تحارب من أجل استقلال المصير والانفصال الذاتي واكتساب الحقوق والاستيلاء على السلطة وتكوين دولة أو حكومة كردستان العراق. وكان قائد ميليشيات البيشمركة إضافة إلى جميع تلك الحكومات التي قاتلها شريكان حقيقيان في رفضهما فكرة تعليم الطبقات الدنيا المنتمية للميليشيات والجيش، وذلك بسبب خوفهم من ثورة الطبقات الدنيا ورغبتهم في التحرر من التبعية لهم^(١).

ولم تفلح قيادته لميليشيات البيشمركة في الجبال الوعرة من كردستان العراق أن تحمي بارزان مسقط رأسه ذلك لأن القوات العراقية دمرتها كلياً انتقاماً منه بعد نفيه إلى خارج العراق حيث مرض ومات هناك ولكن الملا مصطفى البارزاني أمضى آخر أربعة أيام من حياته في أواخر شهر شباط من عام (١٩٧٩) غائباً عن الوعي في مستشفى جورجيان ودفن ببلدة أوشنافية في كردستان إيران التي خاض فيها قبل ثلاث عقود معركة هامة وذلك في إطار دفاعه عن جمهورية مهباد . وفي يوم قرار نقله إلى طهران في الثاني من آذار ١٩٧٩ توفي قائد ومؤسس ميليشيات جيش البيشمركة المسلح^(٢).

(١) الدين سري، العلي، عابدة: المصدر السابق نفسه . وأنظر كذلك، قاسم، عبد الرحمن: كردستان والأكراد، دراسة سياسية واقتصادية، المؤسسة اللبنانية للنشر، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٠٦-١٠٧ . ١٩ . وكذلك، الحسيني، عبدالرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثاني، مطبعة الفرقان، صيدا، لبنان، ١٩٤٨، ص ١٣-١٤-٣٩-٩٤.

(٢) ندى، زه، كريم: حركة كردستان وأذربيجان التحررية، نشأتها وطبيعتها وإخفاؤها ٤٥/٤٧، مطبعة كاملة ران، السليمانية، العراق، ١٩٦٠، ص ١٣-١٤.

وسط هذه البيئة الاجتماعية نمت وتطور بل تكونت الحركة الكردية وجناحها المسلح البيشمركة واستمدت البيشمركة تكوينها الاجتماعي من خلال هذه البيئة الاقتصادية المتنوعة التي تعتمد على أفرادها كمجموع سواء عائلة أو أسرة أو عشيرة في العمل وتوفير الغذاء وبالبيئة الاجتماعية والاقتصادية الآمنة والدافعة نحو العمل الجمعي^(١).

لكن على الرغم من وجود هذه الثقافة للأكراد إلا أن البيشمركة كقيادة مسلحة للحركة الكردية لم تنهض على أكتاف المتعلمين والمتقنين في بدايات تكوينها بل أنها قامت على أكتاف وثقافة الأميين العسكرية، وتجاربهم السياسية البسيطة القائمة على مفهوم احترام الزعيم العشائري، وإطاعة أوامره كما تأمر بذلك عادات وأعراف وقيم وقوانين العشيرة القائمة على سلطة رجل الدين والزعيم المسلح للعشيرة البارزانية حتى أن قائدها البارزاني يشار إلى أنه أُمي وبعض المعلومات تقول أنه قائد وعسكري بالفطرة، وبعض المعلومات تقول أنه تعلم لكن تعليمه اقتصر على التعليم الديني والتمرن البسيط على استخدام السلاح ورسم الخطط العسكرية استمدتها من خلال خبرته القتالية مع أعدائه، ويمارس أفراد البيشمركة الديانة الإسلامية السنية وهناك من بينهم أفراد من البيشمركة الشيعة وغير المنتمين للديانات من القومية الكردية، أما في الوقت الحالي فبعضهم متعلم ومتقن وله دراية في الشؤون العسكرية حيث انتشرت اللغة الكردية في التعليم وصار للأكراد مدارس ومعاهد وجامعات عسكرية ومدنية تعلم اللغة الكردية الأمر الذي انعكس على أدوار المنتسبين للبيشمركة وتنوع طبقات المنتمين إليها. وبالتالي أنعكس على لغة الحوار ولغة التعامل والتفكير مع الآخر حينما تبحث القضايا الخاصة بالمسائل العسكرية والسياسية^(٢).

٢. تطور البيشمركة:

ثمة من يرى أن البيشمركة تأسست في عام (١٩٤٧)، وذلك على اثر انهيار جمهورية كردستان في مهاباد الإيرانية، وتعد البيشمركة جناح عسكري أسسه قائده الملا مصطفى البارزاني قبل اندلاع الثورة الكردية التي استمرت حتى عام ١٩٧٥،^(٣) وهناك من يقول بأنها

(١) انظر د. العمري، أحمد، سويلم، المجتمع العربي وتطورات الاجتماعية والسياسية، دراسات سياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٣-١٩٦٤، ص ٦٧.

(٢) د. عيسى، محمود، حامد: المصدر السابق نفسه، ص ١١٧.

(٣) ولستيد، جيمس، ريموند: رحلتي إلى بغداد في عهد الوالي داودباشا، ترجمة التكريتي، طه، سليم، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ١٩٨٤.

تأسست في العام ١٩٦١م، وتبعها بعام أي في ١٩٦٢م تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ومن ثم أصبحت البيشمركة الجناح العسكري الحامي للحركة الكردية، والحزب والإقليم، وقد أنشأ الحزب لتحقيق الهدف من إنشاء الجناح المسلح للحركة (البيشمركة) ^(١) - والمتمثل في الديمقراطية للعراق، والحكم الذاتي لكردستان، ومن ثم الفيدرالية لكردستان في إطار العراق الديمقراطي الأمر الذي جعل البيشمركة تكرس كل نضالها من أجل تحقيق هذا الحل الواقعي لقضيتها.

وقد كرست البيشمركة كل نضالها من أجل الحصول على الحل الذي يروونه واقعياً والمتمثل في الهدف الثلاثي الأبعاد كما نراه وهو: البعد الأول للهدف: تحقيق الديمقراطية في كل العراق. والبعد الثاني للهدف: تحقيق الحكم الذاتي لكردستان. والبعد الثالث للهدف: تحقيق الفيدرالية لكردستان ولكن ضمن إطار العراق الديمقراطي.

وتشير المعلومات أنه في عام ١٩٧٠ تمكنت البيشمركة من إرسال وفد مكثف شارك فيه ابن مؤسس البيشمركة مسعود بارزاني من تحقيق المفاوضات مع الحكومة العراقية حول البعد الثاني للهدف والمتمثل في عقد اتفاقية الحكم الذاتي لكردستان، وفي عام ١٩٧١ تم تعيين رئيس للمؤسسة الأمنية البيشمركة من الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني وحدث حينما انعقد المؤتمر الثامن للحزب.. ويعد المراقبون اتفاقية الجزائر التي تمت بين شاه إيران والحكومة العراقية التي تمت في عام (١٩٧٥)، والتي نجم عنها ما يعرف لدى البيشمركة والأكراد بنكسة ثورة أيلول علامة فارقة في تطور البيشمركة كجناح عسكري أو قوة مسلحة للحزب الديمقراطي الكردستاني، حيث شهد هذا العام التنظيم الجديد لصفوف البيشمركة بتكليف من مؤسسها الملا مصطفى البارزاني، لولديه مسعود وإدريس البارزاني ومجموعة من رفاقهم. وأسفر هذا التنظيم لصفوف البيشمركة عن تأسيس قيادة مؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني للدفاع عن الأكراد وكردستان. الأمر الذي معه مهد لنشوب ثورة كولان في ٢٦ أيار عام ١٩٧٦ ^(٢).

(١) شابري، لورانت، وشابري، أنى: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى: الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة: د. قرقوط، زوقان. مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١، ص ٣٤٣-٣٤٧.

(٢) ولستيد، جيمس، ريموند: رحلتي إلى بغداد في عهد الوالي داودباشا، ترجمة التكريتي، طه، سليم، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ١٩٨٤.

ويرى المراقبون أن البيشمركة توقفت عن العمل المسلح فيما بين عامي ١٩٧٦-١٩٧٩ وهي الفترة التي قضاها السيد مسعود البارزاني كرئيس عن المؤسسة الأمنية للبيشمركة في الحزب الديمقراطي مقيمًا في أمريكا بصحبة والده إيان مرضه. وأثناء هذه الفترة التي سقط فيها نظام الشاه في إيران، عاد مسعود البارزاني من أمريكا ليمهد إلى سفر والده لإيران ولكن القدر فاجأه بوفاته في ذات اليوم الذي وصل فيه إليها في واشنطن ١/٣/١٩٧٩، وفي المؤتمر التاسع للحزب الديمقراطي الكردستاني، تم انتخاب السيد مسعود بارزاني بشكل ديمقراطي كرئيساً للحزب الديمقراطي الكردستاني وكان ذلك في تشرين الثاني من العام ١٩٧٩^(١).

ويرى المحللون أن التطور الثاني الذي لعب دوراً في بروز الحركة الكردية بجناحها المسلح والسياسي حدث ما بين عامي (١٩٨٠-١٩٨٧)، حيث ساهم الأخوين البارزاني إدريس ومسعود في بناء عدة جبهات سياسية للحزب والحركة المسلحة في العراق، وكان من أبرز ملامح هذه الفترة هي تأسيس الجبهة الكردستانية التي ضمت العديد من المكونات والمنظمات والأحزاب الكردستانية للحركة وبالتالي للتنظيم المسلح البيشمركة. وأصبحت الحركة وجناحها المسلح البيشمركة تضم بين جوانبها فصائل وطبقات جديدة غير تلك الطبقة التي كانت تنتمي للقبيلة أو العشيرة البارزانية، فضمت طبقة المتعلمين من الشباب، وطبقة السياسيين، وطبقة الشيوعيين الذين هربوا إلى شمال العراق هرباً من بطش النظام الحاكم وقسوته وملاحقته لهم بالإعدامات، وطبقة الماركسيين. وطبقة المثقفين، إضافة إلى طبقة الكادحين والعمال، والفلاحين والصناع والمزارعين^(٢).

وهو الأمر الذي ولد حالة من الاغتراب الثقافي بين مكونات هذا الحزب وجناحه العسكري المسلح البيشمركة، وقائده المؤسس وقائده مسعود البارزاني نتيجة لاختلاف مستوى التعليم بينه وبين المجموعات المنظمة حديثاً للجبهة حيث أن فكر البارزانية هو فكر قائم على منطق القبيلة والعشيرة وعملهم قائم على منطق التعاون الجمعي في أداء العمل وتركيز الرئاسة في عنصر وحيد هو المؤسس الفعلي للبيشمركة أو الرئيس لها وللحزب والولاء

(١) ذكي، أمين، محمد: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان منذ أقدم العصور، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٣٦، ص-١٣-٥-٦.

(٢) د. الهاموندي، محمد: الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارة والسياسة، (دراسة نظرية مقارنة)، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٢.

والطاعة المطلقة تكون له أولاً وليس للتنظيم نفسه سواء كان بيشمركة أو الحزب. كما أن العشيرة تعلي من شأن القومية الكردية بينما الطبقات الأخرى تعلي من شأن الهوية الوطنية وفي ظل وجود العشيرة التي لا زالت تلقى الاحترام الكبير في المجتمع العراقي وتشكل رافداً أساسياً من روافده السياسية وزرع القيم وتشكيل الوعي يرى البعض أنه لا يمكن حدوث عملية الانسجام بين هذا النسيج الاجتماعي الجديد المتعدد الثقافات والطبقات.

ولكن يرى آخرون أن وجود التباينات الاقتصادية والثقافية والتعددية القومية والإقليمية واختلاف المكون الطبقي وغيرها المؤلف للجبهة الكردستانية لا يمكن اعتبارها عنصراً مولداً للنزعات والانقسامات والانشقاقات. وذلك لأن ثمة تنظيمات بل ومجتمعات عديدة توجد فيها مثل هذا التفاوت الاقتصادي والثقافي والطبقي والتعدد الإثني الكبير لكنها تعيش في حالة استقرار^(١).

ونرى أن إدراك المكون لهذه الجبهة لوجود هذا التباين والتمايز والتلاعب به سياسياً هو المصدر المولد لحالة النزاع والانشقاق بين كافة مكونات الجبهة، وذلك من خلال وجود المشوه لأطر العلاقة الحديثة والحياة السياسية التي ستتشأ بين مكونات هذه الجبهة وتعتمد إلى تمزيق استقرارها، ويرى المحللين إن هذا السبب حدث إبان عهد المؤسس الحقيقي للبشمركة مصطفى البارزاني نتيجة لدخول المتعلمين إلى صفوف المقاتلين البشمركة والحزب مما ولدى حالة من الصراع والاغتراب الفكري بين مكوناته الطبقية حيث حدث على أثرها الشقاق بين أفرادها وتحديداً على أسلوب العمل الميداني للحركة.

ونستطيع القول هنا أن ظهور الطبقات غير المتجانسة، أو التمايز في صفوف الحزب وبالتالي صفوف فصائل البيشمركة المسلحة، نتيجة للاختلاف الطبقي للمنتسبين إليها جعل العلاقة عسيرة بين مكوناتها وذلك نتيجة للتغالي على الطبقة ومن ثم الأخذ بالانفتاح والحركة أو الانغلاق وابتعاد الآخر. الأمر الذي معه ستقع الحركة وقواتها المسلحة في هاتين الصورتين التقهقر والتطرف اجتماعياً وفكرياً نتيجة لحدوث التمجيد والنجسية الفارقة. ذلك لأن توحيد الرموز الثقافية والسياسية والعشائرية أمر قد يصعب تحقيقه لاسيما إذا ما علمنا أن هوية الشعب العراقي الوطنية المستقلة لم تتوحد إلا مع بداية تشكيل الدولة العراقية الحديثة في العام ١٩٢١م. حيث كان العراق يعيش حالة من التجزئة لمواطنيه الأمر الذي يرى الباحثون معه صعوبة إمكانية حدوث التماثل والتوافق الكلي والانسجام الكلي بين مكونات اللجنة كما أن

(١) سامي، أمين: قصة الكراد شمال العراق، ص ٢٥٩-١٥٠

ولاء العراقي سواء كان عربي أو كردي، أو تركماني أو من أي قومية عراقية أخرى للرابطة العائلية، وهذا الشعور ينتقل من العائلة إلى مستوى العشائرية حيث تحفل الساحة العراقية بالمد العشائري، على الرغم من وجود التباين فيه من فترة لأخرى ويرجع السبب في ذلك كما يقول الدكتور علي الوردي إلى " الصحراء المتاخمة للعراق والتي أفرزت منابع البداوة في العالم والتي ينتفي معها وجود الحاجز الطبيعي بينها وبينه^(١).

ونفى النظام الحاكم في العراق ثمانية آلاف شخص من البارزانيين إلى الاتحاد السوفيتي ونفى النظام البعثي مثلهم إضافة إلى اثنان وثلاثون شخص من أقرباء البارزانيين في عام ١٩٨٣. وقامت الأنظمة المتعاقبة على حكم العراق بتدمير قرية بارزان ١٦ مرة. وقتل ثلاثة من أسرة البرزاني على يد جواسيس النظام. قاد مسعود البرزاني التنسيق العملي لجبهة كردستان كما قاد انتفاضتها الكردية وذلك في أيار عام ١٩٩١، وساهمت هذه الانتفاضة في تحرير جزء كبير من كردستان العراق^(٢).

وفي نيسان من العام ١٩٩١، عاودت الحركة فتح موضوع المفاوضات مع حكومة بغداد وعلى الرغم من استمرار هذه المفاوضات التي ترأسها مسعود البرزاني مع الوفد الكردي المؤلف من جميع أحزاب الجبهة الكردستانية لعدة أشهر، إلا أنها لم تسفر عن أية نتائج إيجابية وخصوصاً للطرف المفاوض الأكراد وذلك بسبب رفض المطالب الكردية التي تمثلت في تحقيق الحكم الذاتي للإقليم والديمقراطية للعراق، وفي عام ١٩٩٩ أعيد انتخاب السيد مسعود بارزاني مرة أخرى كرئيس للحزب الديمقراطي الكردستاني رئيساً للحركة الكردية والبيشمركة من خلال المؤتمر ١٢ للحركة^(٣).

كانت لمشاركات مسعود البرزاني الدولية منذ التسعينيات وحتى سقوط نظام البعث ٢٠٠٣ في المؤتمرات والمحافل الدولية في تدويل القضية الكردية، وتعريف العالم بدكتاتورية النظام الحاكم، وبرغبة الأكراد ونضالهم من أجل تحقيق الديمقراطية والاستقلال الذاتي للإقليم الأمر الذي ساهم في صناعة الأحداث السياسية للعراق الجديد وبروز الحركة الكردية بجناحها

(١) الوردي، علي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ص ١٩.

(٢) الوردي، علي: المصدر السابق نفسه. وأنظر كذلك، البرزاني، عبد الرحمن: العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ص ١٦٩. وكذلك أنظر فوزي، أحمد: قاسم والأكراد. -خناجر وجبال، القاهرة. المؤتمر الصحفي الذي عقده عبد الكريم قاسم ١٩٦١. ص ٨٣-١٨٨.

(٣) الوردي، علي: المصدر السابق نفسه، وأنظر كذلك، مصطفى، حسن، البارزانيون وحركات بارزان، ص ٦٠.

المسلح البيشمركة على المسرح الدولي، وهذا بدوره مكن المجتمع الدولي والذي تمثله أمريكا وبريطانيا من مساعدتهم في تحقيق جزء من أهدافهم، في ٣١ تموز من ٢٠٠٣ شاركت الحركة الكردية في تأسيس مجلس الحكم العراقي، وأصبح رئيس الحركة والحزب عضواً فيها ومن ثم رئيساً له.

كما تم انتخاب السيد مسعود بارزاني كأول رئيس لإقليم كردستان من لدن المجلس الوطني الكردستاني العراقي، وذلك في الثاني عشر من حزيران من عام ٢٠٠٥م وبهذا تكون الحركة الكردية ذات الجناح المسلح قد تمكنت من تحقيق حلمها أو هدفها الثاني بالرئاسة المستقلة للإقليم، وقام بعدها رئيس الإقليم بتأسيس عدة مراكز لتقوية التحالفات بين الأحزاب السياسية الكردستانية وتعزيز عملية صنع القرار فيه ومن بين هذه التحالفات التي أسسها ما يلي^(١) :

أ - مجلس رئاسة كردستان وتأسس في يوم ٢٢/١/٢٠٠٧. يتكون هذا المجلس الذي يعقد اجتماعاته بإشراف الرئيس من نائب رئيس الإقليم السيد كوسرت رسول و رئيس برلمان كردستان ورئيس حكومة كردستان ونائبيهما ورئيس ديوان رئاسة الإقليم.

ب - المجلس الأعلى للأحزاب السياسية و يتكون من الشخصيات السياسية الرئيسية في كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني و حزب كادحي كردستان والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية الكردستانية.

وثمة من يرى أن قوات البيشمركة لا تزال حتى اليوم تدار من قبل القبائل الكردية في شمال العراق. وقد تمرست على القتال بسبب دخولها في الحرب الداخلية الحزبية بين أعضائها وذلك في تسعينيات القرن العشرين، ولم تنهي حروبها هذه إلا حينما عقدت مصالحة بين زعماء الأحزاب الكردية الكبرى في الشمال العراقي.^(٢)

(١) شيرزاد، محمد، نضال الاكراد: مطبعة التقدم-القاهرة ١٩٤٦، ص ٢٥-٢٩-٣٢، وانظر كذلك ، زودو، لوقا: المسألة الكردية والقوميات العنصرية في العراق ص ٩١.

(٢) عبدالله: مهدي، مجيد: حلبجة، جريدة الاتحاد على الرابط التالي: <http://www.alitthad.com>

ومن ناحية أخرى فإن قيادات البيشمركة الحزبية ترفض إدراج قوات البيشمركة ضمن قائمة الميليشيات الإرهابية ولا تعدّها مليشيات حيث اعتبر فؤاد معصوم وهو أحد قيادي الحزبين الحاكمين في كردستان التي تنتمي إليهما البيشمركة أن هناك خلط بالمفاهيم معتبراً أن قوات البيشمركة ليس ميليشيا وإنما هي " تعني قوات حرس الحدود وحفظ الأمن في إقليم كردستان"^(١). وهناك من يرى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الزعيم الكردي مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني هما الحزبان اللذان يقودان مليشيات البيشمركة، ولا توجد أي دلائل تكشف مدى قوتها، ويرون أن بعض عناصر البيشمركة يعمل في الوقت الراهن في القوات العراقية الرسمية التي تشكلت بعد انهيار النظام في بغداد في العام ٢٠٠٣، هذه العناصر تم تدريبها من قبل مدربين ومستشارين أمريكيين ويؤكد أصحاب هذا الرأي أن بإمكان قوات البيشمركة الكردية المسلحة في الوقت الراهن تأسيس قوة كردية من البيشمركة الفدائية يزيد قوامها عن ١٠ آلاف مقاتل أو فدائي على مستويات عالية من التدريب والتجهيز والكفاءة القتالية. وأصحاب هذا الرأي يرجعون أصول نشأة البيشمركة إلى الحروب العراقية الأهلية التي حدثت في العام ١٩٢٠م، وأنها استمدت قوتها من خلال حرب النظام العراقي بقيادة صدام حسين مع النظام الإيراني في الثمانينيات، ومن تأييدهم فيما بعد للائتلاف العسكري الذي قادتّه الولايات المتحدة الأمريكية في العام ٢٠٠٣ بدعوى تحرير العراق من النظام الدكتاتوري ومن خلال عمل البيشمركة مع الحزبين باعتبارها قوة أمنية رئيسية ونظامية تمثل الحكومة الإقليمية الكردية التي حصلت على الحكم الذاتي في الاقليم بدعم الأمم المتحدة والدول الكبرى.

وبحسب هذا التوجه فإن قيادات الحزبين تشير إلى امتلاكها نحو ١٠٠ ألف مقاتل، ويشيرون أن من أسباب نجاح البيشمركة كتكوين عسكري مسلح هو عمل الحزبين على إبقاء قوات البيشمركة متماسكة وهو الأمر الذي يضمن الأمن للکرد و تقرير المصير السياسي لهم. وثمة من يذهب إلى القول بامتلاك قوات البيشمركة الكردية لجهاز أمن خاص بها يدعى بجهاز المخابرات الكردي (الأسايش). كما أن رئيس وحدة خدمات الطوارئ ما هو إلا جندي سابق في الاتحاد الوطني الكردستاني^(٢).

(١) الكاش، علي: الأحزاب و الميليشيات الكردية، قسم البحوث والدراسات - الجزيرة.

(٢) فايد، رجائي: جريدة الاهرام - ١٠/١٠/٢٠٠٣، وأنظر كذلك، عيسى، محمود، حامد: المصدر السابق نفسه، وأنظر كذلك، حلمي، رفيق: مذكرات رفيق حلمي.

ويؤكد آخرون على أن استخدام الأكراد للبيشمركة ومواجهتهم للسلطات ناجم عن منعهم من استخدام اللغة الكردية في مدارسهم، وفي الدوائر الحكومية، إضافة إلى عمل سلطة بغداد على ترحيل الأكراد وتغيير أسماء المدن الكردية، وهو الأمر الذي معه نشطت الحركات الكردية مرافقة مع نمو الحركة القومية التحررية الكردية في أوائل الأربعينيات من القرن الماضي، والتي ظهرت في صورة تنظيم سياسي ظهرت ملامحه في التكوين الفعلي للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تشكل في إيران بزعامة القاضي محمد وريثا المصطفى البارزاني^(١).

ويرى بعض المحللين أن التحالف الدولي تمكن من استثمار انبثاق المعارضة العراقية النشطة في تلك الحقبة والتي كانت الأحزاب الكردستانية مشاركة بها إضافة إلى وجود الائتلاف السياسي والعسكري فيما بينها منذ العام ١٩٨٧، والتي قادت في خمسة مارس- آذار ١٩٩١ م انتفاضة شعبية مسلحة بمشاركة الأحزاب الكردستانية وفصائل قوات البيشمركة إلى جانب قطاعات وطبقات واسعة من الشعب وذلك نتيجة استيائها من تلك الممارسات الخاطئة للنظام السياسي العراقي في خضم تعامله مع القضية الكردية وتحديداً ما بين الفترة ١٩٧٥-١٩٩١.

وثمة من يرى أن قوات البيشمركة شاركت في العصر الحديث في عمليات المطاردة التي قامت بها القوات الأمريكية والعراقية لمطاردة المطلوبين من سلطة النظام المنهار، وتمكنت بالفعل في ١٩ أغسطس ٢٠٠٣ م من القبض على طه ياسين رمضان وسلمته للقوات الأمريكية لمحاكمته، ويرى أصحاب هذا التوجه أن البيشمركة يقدر حجم قوتها بنحو ٢٧٠,٠٠٠ ألف مقاتل^(٢). أما الرئيس العراقي السابق صدام حسين والذي كان يحارب البيشمركة الكردية، فيعتبر البيشمركة مليشيات خارجة على سياسة الحكم والنظام الرسمي وأنه طالب القاضي

(١) شميت، آدامز، دانا: رحلة إلى رجال شجعان في كردستان. بيروت، ١٩٧٢. وانظر كذلك، الطالباني، جلالا: الحركة القومية الكردية، بيروت، دار الطليعة. ١٩٧١.

(٢) أنظر، الحيدري، رياض، رشيد: الأثوريين في العراق، رسالة ماجستير-آداب عين شمس، القاهرة ١٩٧٣. وكذلك، عوني، درية: عرب وأكراد، القاهرة، دار الهلال، ١٩٧٢، وكذلك، حيدر، كاظم: الأكراد من هم؟ وإلى أين؟، بيروت منشورات دار الفكر. ١٩٥٩.

الذي يحاكمه بتهمة الأنفال ومجازر حلبشة ضد الأكراد باستبدال كلمة "بيشمركة" بـ "المتبردين البيشمركة"، أو بالتمرد واتهمهم بالعمالة لإسرائيل وإيران، متوعدًا إياهم بالسحق مجدد (١).

وقال على حد علمي حيث إنني لا أعرف إلا مفردات قليلة من اللغة الكردية، فإن كلمة البيشمركة تعني الفداء أقترح حذف تعبير البيشمركة وتثبيت التمرد مكانها بشكل رسمي". وأنصت صدام إلى الشاهد غير أنه انفجر غاضبًا عندما وصف محام مدني أعضاء ميليشيات البيشمركة بأنهم مقاتلون أحرار حاربوا استبداده. وتساءل: "لنأت بدولة واحدة في العالم حصل فيها تمرد ولم يواجهه جيش تلك الدولة" (٢).

وثمة من يرى أن معارك قوات البيشمركة وبشكل خاص في منتصف الستينيات من القرن الماضي كانت مقتصرة على المعارك الدفاعية، ولكنها في بعض الأحيان يمكن أن تأخذ الطابع الهجومي وذلك حينما يكون ثمة هجومًا معاكسًا لغرض استرداد مواقع دفاعية إستراتيجية لها. وعلى الرغم مما يلقاه المقاتلين في قوات البيشمركة من صعوبات إلا أنهم كانوا يحترمون القواعد العسكرية والحربية فلا يتعرضون للمدنيين، أو يوقعونهم في الأسر، وحين يقعون في الأسر تتم معاملتهم بالحسنى. والبيشمركة كانوا يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على السلاح والعتاد وكذلك التموين للعناصر والسلاح (٣).

ويرى البعض أن أفراد البيشمركة يقومون بواجبات جديدة غير تلك التي قاموا بها في السابق، فهم يقومون بحفظ النظام والأمن وتطبيق القانون على الجميع وتفعيل الحريات وإيقاظها في حالة من الازدهار الدائم في الإقليم. الأمر الذي يتطلب معه توفير مكنازات توافقية مرنة لتحقيق هذا التوافق الضروري لحماية المجتمع واستقراره وبسط القانون فيه (٤).

ويذهب البعض إلى أن الميليشيات في العراق ارتبط ظهورها تاريخيًا بالقرن الرابع الهجري في عهد الخليفة الراضي بالله حيث تمكن من القضاء على الميليشيات التي أنشأها

(١) موقع التجديد العربي على الرابط التالي، وأنظر كذلك، حسن، علاء، جريدة الوطن ١٣/٩/٢٠٠٦م، على الرابط التالي: <http://www.alwatan.com>، وكذلك وللمزيد انظر الرابط التالي: <http://www.arabrenewal.net/index.php>.

(٢) حسن، علاء: المصدر السابق نفسه،

(٣) لازاريف: المسألة الكردية ١٩١٧/١٩٢٣. دار الرازي، بيروت، ١٩٩١. مترجم.

(٤) أنظر، زكي، أمين، محمد: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان منذ أقدم العصور، القاهرة، ١٩٤٥. وكذلك، الموصلي، منذر: الحياة السياسية والحربية في كردستان. لندن، ١٩٩١.

الحنابلة في عهده وكانت تحمل السلاح باسم العقيدة وحماية المساجد وكما هو معروف فقد دخلت مع الشيعة في بغداد في حرب وصفت بالدموية. إضافة إلى ظهور مجاميع أخرى تصنف كمليشيات في العهد القديم للعراق والتي تحمل أهداف طائفية وغير طائفية كما هو الحال مع مجاميع الفتوة المسلحة، التي انتظم الناس فيها. حينما كانت الفتوة العلوية تعقد اجتماعها في مسجد برائثا، في غرب بغداد.

واستمرت هذه الظاهرة في النمو في العراق على اثر تعاقب السلطات الحاكمة فيه حيث ظهر نوع جديد من المليشيات التي تعارض الحكم، وهذا النوع من المليشيات أيضاً ليس بحديث النشأة وكمثال عليه مليشيات أو فصائل البيشمركة المسلحة التي ناضلت طويلاً من أجل نيل حقوقها وعارضت المحتل البريطاني والعثماني، كما عارضت حكم صدام حسين ولكنها في العصر الحديث تشاركت مع الولايات المتحدة في ما يعرف بتحرير العراق من الدكتاتورية والنظام المجرم وحظيت بمزيد من الحقوق قبل ذلك ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء وحصلت على استقلال ذاتي وحقوق جديدة ومشاركة في السلطة السياسية في العهد الجديد لكن مليشيات البيشمركة المسلحة التي شاركت في حفظ الأمن في العراق ككل لم تكن هي المليشيات المسلحة الوحيدة التي نشأت لمواجهة المحتلين السابقين للعراق القديم، ومن يصفهم بعض العراقيين بالمحتلين الجدد في العراق الجديد.

كما نشأ نوع آخر من المليشيات في العراق التي قامت لمواجهة قساوة حكم وحزب البعث كما هو الحال مع مليشيات قوات بدر التي تم تحويل مسماتها بعد ما كان يعرف بحزب التحرير أو الاحتلال إلى منظمة بدر وصارت تعمل في المجال المدني والديني. كما نشأت مليشيات مسلحة تقوم بعمل حرب العصابات أثناء دخول القوات الأنجلو أمريكية للعراق وبعده بإمرة وقيادة صدام والبعث وإمارة المعارضين للوجود الأمريكي وإنهاء نظام الحكم البعثي في العراق إلى جانب الجماعات والتنظيمات السرية الفوضوية التي لا تنتمي لحزب أو مقاومة معينة أو مليشيات بعينها، إضافة إلى المليشيات العشائرية القبلية وما يطلق عليها العراقيين مسمى فرق الموت وعصابات القتل والإجرام قام بتأسيسها الرئيس العراقي صدام حسين والتي خانت بدورها الحركة الكردية وقيادتها العسكرية البيشمركة وتسببت في وقوع كثير من عناصرها في الأسر والسجن، ومن هذه العشائر الكردية تلك التي اضطرت خلال الحكم البعثي إلى الارتباط بالمخابرات الأمر الذي مكنها من اتخاذ مواقع دفاعية وهجومية إبان

الحرب العراقية الإيرانية وبشكل خاص في المثلث الحدودي بين البلدين بالقرب من زاخو مع تركيا وإيران وسوريا، ومنحهم حكم البعث الأموال والأراضي الزراعية، إضافة إلى السلاح لمواجهة التسلل والهجوم الإيراني الوشيك عبر هذه المواقع (١). كما أن نظام بغداد البعثي تحت حكم صدام حسين عمد إلى تأسيس تنظيم عشائري جديد بعد سنة ١٩٩١، أنظم تحت لواء الواحد منهم قرابة ألف مقاتل أو أكثر من أتباعه من الأكراد وغيرهم ثم تم استخدامهم فيما بعد لأغراض الأمن والحماية (٢).

ويرى البعض أن فصائل الأكراد المسلحة الخاضعة لعشيرة الجاف والمعروفة بالفرسان كانت من ضمن المليشيات المسلحة التي انضمت تحت لواء صدام حسين وشاركتها في حرب القادسية الثانية المقدسة، وجاءت مقاسمتهم له على أثر إغرائهم بالمال والسلطة والنفوذ الأمر الذي جعلهم يحكمون سلطتهم في بغداد ويساهمون بشكل مباشر في ذبح العراقيين العرب والأكراد الآخرين مما حدا بصدام إلى اعتبار مدة خدمتهم تلك ضمن فصيل الفرسان بالخدمة العسكرية فكانت لهم مخصصات من الرواتب والعلاوات، والترفع في السلم الوظيفي والتقاعد الأمر الذي معه اتسمت بشرعية الدور الذي لعبته هذه المليشيات التابعة لسلطة صدام حسين وانتهى هذا النوع من فصائل المليشيات التابعة لسلطة النظام الحاكم بانتهاء معركة القادسية الثانية (٣).

ويذهب البعض إلى القول بأن البيشمركة هي عبارة عن قوى شبه عسكرية، ولا يجوز أن يطلق عليها مسمى المليشيات المسلحة، كما رفض الأكراد بأحزابهم الرئيسية الفاعلة في الحكم الحالي إطلاق مسمى المليشيات على قوات أو فصائل البيشمركة المشاركة في حفظ الأمن في العراق الجديد وفي كردستان العراق والشمال العراقي أو ما كان يعرف قديماً بكردستان الجنوب العراقي أثناء تجزئة كردستان ما بين إيران الصفوية والدولة العثمانية التركية اللتان احتلتا العراق سابقاً. وسجلوا اعتراضهم على التسمية عملياً من خلال دمج هذه الفصائل المسلحة في مؤسسات الإقليم ومنح المنتسبين إليها من غير المتقاعدين رواتب ومخصصات

(١) نوار، سليمان، عبدالعزيز: تاريخ العراق السياسي الحديث من نهاية حكم دود باشا إلى نهاية حكم مدحت، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٥٠.

(٢) الفهد، مطلق، عبدالرزاق: الأحزاب السياسية في العراق ١٩٨٥/٤٦، رسالة ماجستير.

(٣) الفهد، مطلق، عبدالرزاق: الأحزاب السياسية في العراق ١٩٨٥/٤٦، رسالة ماجستير.

تقاعد وضمن صحي وذلك لإحكام السيطرة عليها وإخضاعها كلياً لإمرة الدولة المركزية ولسلطة الإقليم الشرعية^(١).

ولكن هناك من يرى إن البيشمركة ما هي إلا عصابات مسلحة نشأت سابقاً لمعارضة السلطات الحاكمة، وللسيطرة على إقليم كردستان ونهب موارده النفطية وغير النفطية وإرهاب الجماعات غير الكردية والعربية والمسيحية والإثنيات القومية في كل من كركوك والموصل وخانقين وغيرها من مناطق الشمال الغني بالنفط، وطمعها في الانفصال الذاتي، والحصول على الاستقلال وبناء دولة كردستان الكبرى^(٢).

ولقد عرفت العشائر الكردية في كردستان العراق بقدرتها على التمرد ورغبتها في الخلاص من المستعمر والحصول على كافة المكتسبات التي تؤمن لها وجود وطن قومي آمن للأكراد في الشمال العراقي سواء فيما مضى أو في العصر الراهن ولهذا عرفت نتيجة لنضالها الطويل لتقرير مصيرها وتجاربها في القتال ما يسمى بقوات البيشمركة والتي يعدها البعض بتنظيم شبه نظامي لكنه متمرس ومتدرب على القتال وحرب العصابات في الجبال الوعرة، ونشأت هذه القوات الشبه النظامية المتمرسية في القتال لمواجهة الحكومات العراقية المتتالية، والتهديد بالانفصال عنها وتكوين دولة كردستان العراق الكبرى استناداً لمساندة الأمم المتحدة التي اعترفت لهم في العهود الماضية بحقهم في تأسيس دولتهم القومية وتقرير مصيرهم^(٣). ويذهب البعض الآخر إلى اعتبار الفصائل المسلحة للبشمركة الخاضعة لإمرة الحزبين الكرديين الكبيرين والتابعين لسلطة كل من الرئيس العراقي الحالي جلال الطالباني، والملا مسعود البارزاني، من الميليشيات الهامة التي ظهرت في العراق^(٤) وذلك لكونها ميليشيات نشأت لغرض معاقرة السلطة ومعارضتها أثناء فترة حكم البعث للعراق والمشار إليها بموجب قانون ١٩٩١، القاضي بحل الميليشيات المسلحة في العراق.

وميليشيات البيشمركة عادة إلى الظهور ولعب دوراً جديداً على المسرح الدولي العراقي وفي المجتمع الدولي العام بعد حدوث انقلاب عام ١٩٦٨، وهو العام الذي انقض فيه البعثيين

(١) الكاش، علي: المصدر السابق نفسه.

(٢) قامسلو، عبدالرحمن: كردستان والأكراد، دراسة سياسية اقتصادية، بيروت، المؤسسة اللبنانية، ١٩٧٠.

(٣) الحسني، عبدالرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث الجزء الثاني، بيروت، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، ١٩٤٨.

(٤) عونى، درية: المصدر السابق نفسه، ص ١٣٠. وأنظر كذلك لمزيد من التفاصيل، نيكتين، باسيل: الأكراد، دار الروائع، بيروت ١٩٨٥.

على مقاليد الحكم في العراق بعد تخلصهم من نظام الحكم السابق. واستقرت هذه الفصائل في شمال العراق واستفادت من الطابع الجغرافي، أو الطوبوغرافي للمكان في شن حرب عصابات بصيغة الكر والفر من فصائلها التابعة للأحزاب في مواجهتها للسلطة الحاكمة واستمرت معارك البيشمركة قرابة خمسون عام في نضالها ضد السلطة المركزية التي حكمت العراق تتابعاً. ومن بين الأحزاب التي شاركت مع مليشيات البيشمركة فصائل حركة الأنصار الشيوعية التي دخلت في تحالف معه منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي وفي بدايات نشأتها ظهرت كفصائل مليشوية لضرب السلطة المركزية لحزب البعث بالتعاون والتنسيق المشترك مع مليشيات البيشمركة واستمر هذا التنسيق بينهما في العمليات المسلحة ضد السلطة حتى زوال الحكم البعثي للعراق. وكان باعث الأحزاب الشيوعية على النضال ضد حكم البعث ناجم عن تصفية السلطة لمعارضيه من أتباع الحزب الشيوعي، واعتقال عزيز الحاج وذلك بإنشاء جبهة اجتثاث الشيوعيين عام ١٩٧٨م^(١).

وثمة من يرى أن حركة البارزاني ظهرت على إثر انتهاء حركة البرزنجي وذلك في نهاية عقد العشرينيات من القرن الماضي وثمة من يرى أن حركة الأخوة أحمد ومصطفى البارزاني انطلقت حينما بلغت حركة الشيخ محمود الحفيد ذروتها، وصادف ذلك نشوب عمليات عسكرية كردية مسلحة في منطقة برزان قادتها عائلة البارزاني متمثلة في الأخوين أحمد ومصطفى البارزاني. وقد بدأ نشاط الحركة الملا أحمد البارزاني من خلال التحرك السياسي الذي قام به في العام ١٩٣١م وظهر في صورة تقديم طلب اعتراض لعصبة الأمم المتحدة يطالب فيه العصبة بالسماح للأمة الكردية بإقامة حكم ذاتي لها في مناطقهم، الأمر الذي دفعه إلى الشروع في تنظيم مجموعات كردية مسلحة تكون في أهبة الاستعداد لحين صدور قرار العصبة على الطلب. الأمر الذي معه ثارت حفيظة البريطانيين، وسارعوا لمواجهته باستخدام القوة وكما هو معروف فقد تم ضرب المجموعات الكردية المسلحة في برزان بالطائرات البريطانية الحربية، وفرضت السيطرة عليها كما ألقت القبض على الملا أحمد البارزاني ووضعت تحت الإقامة الجبرية في لواء السليمانية^(٢). الأمر الذي معه آلت القيادة للحركة المسلحة تلقائياً إلى أخيه الملا مصطفى البارزاني.

(١) أنظر، الكردي، الدين، صلاح: الشعب الكردي المسلم - المخاطر والمعاناة، مكتبة الامام الشافعي، القاهرة ١٩٩٩.

(٢) أنظر: راندال، جونان: أمة في شقاق - دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة - غلان فان، هارد، جير، الطبعة الثانية، دار النهار، منشورات دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨.

ومع انتقال سلطة قيادة الحركة للملا مصطفى عادت الحياة للحركة مجددًا، لكن الملا أحمد البارزاني تمكن من الفرار من السليمانية في عام ١٩٤٣ م، وسارع للانضمام إلى صفوف حركة أخيه الملا مصطفى الذين أكملوا مسيرة الكفاح المسلح معًا، وقد شرعا فيما بعد في الإعلان عن استعدادهما لوقف القتال في حال تحققت لهم الشروط الثلاثة: الأول: يتعلق بتشكيل ولايتهم الكردية التي تضم ٩ مدن كردية هي كركوك - أربيل - السليمانية - وزاخو - دهوك - العمادية - سنجار - خانقين - مندلي. والثاني: يتعلق باعتبار اللغة الكردية اللغة الرسمية للولاية. أما الثالث: فإنه يتعلق بتعيين نائب وزير كردي في جميع الوزارات العراقية، إلا أن هذه المساعي السلمية لم تكلل بالنجاح فقررا مع الاستمرار في العمل المسلح (١). وثمة من يرى أن العمل المسلح للكرد لم يتوقف على اثر انتهاء العهد الملكي، وإعلان جمهورية العراق في العام ١٩٥٨ م، على الرغم من محاولة رئيس الوزراء العراقي آن ذاك عبد الكريم قاسم التوصل معهم إلى اتفاق سياسي ينهي معه العمل المسلح للحركة البارزانية المسلحة، لكن تمسك البارزاني بمطالبه ورفضها من قبل السلطة آن ذاك ساهم في استمرارية العمليات المسلحة خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٥٨-١٩٦٣ (٢).

ويرى البعض أن ملامح عمل الحركة الكردية المسلحة تغيرت على إثر الإطاحة بحكم الرئيس عبد الكريم قاسم وتولي عبد السلام عارف الحكم بعده، وذلك بسبب الانشقاق السياسي الذي تم في كيان الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني وبين أعضائه. ومن بين أشهر المنشقين من عضوية الحزب الرئيس العراقي الحالي للعراق السيد جلال الطالباني، والسيد أحمد إبراهيم حدث بينهما وبين الرئيس عبد الرحمن عارف في عام ١٩٦٦ م مناقشات على أمر المشاركة مع الجيش العراقي في قتال قوات البعث في شمركة التابعة للملا مصطفى، الأمر الذي أضطر معه الملا مصطفى إلى الهرب إلى طهران عام ١٩٦٨ م ومن هناك تمكن من إقامة تحالف كردي إيراني استطاع معه مواصلة كفاحه المسلح ضد السلطة في بغداد (٣).

(١) الكردي، الدين، صلاح: المصدر السابق نفسه، ص ٤٤.

(٢) د. محمد، الطاهر، محمد: القضية الكردية وحق تقرير المصير، مكتبة مدبولي القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص ٢٩.

(٣) د. عيسى، محمود، حامد: المصدر السابق، ص ١٩٤-١٩٥.

وذهب آخرون إلى أن تولي حزب البعث السلطة في العراق عام ١٩٦٨م، جعل شعبية الملا مصطفى البارزاني وموقفه العسكري والسياسي تغطي بصورة متزايدة بين أنصاره ويرجع أصحاب هذا الرأي ارتفاع شعبية الحركة وارتفاع شعبية موقفها العسكري إلى تدفق المساعدات الإيرانية للحركة، لكن الحكومة العراقية اعترضت هذا الزخم الكبير للحركة شعبياً ومنعت تطوره بمعاهدة بيان ١١ آذار ١٩٧٠م التي وقعت مع الملا مصطفى قائد حركة الأكراد الوطنية المسلحة (المعروفة بالبيشمركة)^(١)، ونرى أن البارزاني وقع المعاهدة لأمرين هما:

- الأمر الأول: اعتراف الحكومة العراقية بالحقوق القومية للأكراد، وتقديمها ضمانات بمشاركة في الحكومة العراقية.
- الأمر الثاني: إقرار استعمال اللغة الكردية في المؤسسات التعليمية في الشمال العراقي، وتأجيل البت في قضية كركوك حتى نهاية الإحصاء السكاني الذي تقرر إقامته في عام ١٩٧٧م لتحديد نسب القوميات فيها. لكن هذه المعاهدة باءت بالفشل على أثر إعلان الملا مصطفى البارزاني في مطلع عام ١٩٧٤م أحقية الأكراد في نفط كركوك، الأمر الذي عدته حكومة بغداد أنه إعلان حرب من قبل الحركة وقائدها، مما جعل الحكومة تعلن في الوقت ذاته عن عزمها بتطبيق بيان ١١ آذار الذي يمنح الأكراد الحكم الذاتي، لكن الأكراد رفضوه واعتبروه أمر أقل مما تحققه لهم اتفاقية عام ١٩٧٠م، الأمر الذي جعل الحركة تعاود نشاطها المسلح وصراعها السياسي المسلح ضد السلطة من جديد.

ويرى البعض أن حركة الأكراد الوطنية المسلحة بقيادة البارزاني وفصائل البيشمركة أخذ منحى جديد وذلك لظهور أطراف أو لاعبين جدد في الصراع السياسي بين الحركة والسلطة وضمت قائمة الأطراف الدولية الخارجية كل من إيران - إسرائيل - والولايات المتحدة الأمريكية وجميعهم أبدوا رغبتهم في تقديم العون العسكري المسلح للحركة، وكانت أهدافهم من لعب هذا الدور كما يرى المحللين هو إفشال مساعي الحكومة العراقية وإعاقة تقديمها للدعم للجبهة السورية التي كانت آن ذاك في حالة حرب مع الكيان الإسرائيلي في المنطقة العربية. الأمر الذي جعل العراق تعمد إلى كسر التحالف الثلاثي مع الحركة الكردية المسلحة المعروفة بـ (البيشمركة)، وتسعى لتوقيع اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥ التي تمت بين

(١) الموصلي، منذر: مرجع سابق، ص ١٤٦-١٤٩، وكذلك، محمد، حسين، عماد: تطور الهوية القومية الكردية، مجلة السياسية الدولية، الأهرام عدد يناير ١٩٩٩، ص ٩٧، ٩٦.

إيران والعراق. ووفق لهذه الاتفاقية التي قسمت مياه شط العرب بين العراق وإيران عند خط التالوك أرغمت إيران على الرضوخ لوقف دعمها المالي والعسكري للحركة الكردية الثورية في الشمال، الأمر الذي معه كما يقول المحللين تسبب في انهيار الحركة المسلحة، وعلى إثرها هرب الملا مصطفى إلى إيران، ومنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومات هناك في عام ١٩٧٩ متأثراً بمرض السرطان^(١).

واستمر الأكراد في مواجهتهم للسلطة في بغداد حتى قامت الحكومة العراقية في عام ١٩٩٢م، بسحب موظفيها من محافظات شمال العراق الكردية، الأمر الذي جعلها خارجة عن سلطة بغداد وسيطرتها، وفي هذه المرحلة من عمر الحركة تمكنت من إدارة شؤون الإقليم الكردستاني بمساندة إقليمية وأخرى دولية حيث تمكن الأكراد للمرة الثانية من تأسيس تجربتهم السياسية الشبيهة بالدولة المستقلة. لكن المعارك بين الحركة الثورية الكردية المسلحة وبين سلطة صدام حسين لم تتوقف بل أنها استمرت حتى عقد التسعينيات من القرن الماضي وذلك في أعقاب وقف إطلاق النار بحرب الخليج الثانية المسماة بعاصفة الصحراء، والتي قادتها أمريكا لتخليص الكويت من الغزو العراقي الصدامي، إلا أن الجيش العراقي الرسمي تصدى لها وتمكن من دخول المدن الشمالية مجدداً، الأمر الذي اضطر معه الآلاف من الأكراد إلى النزوح نحو الحدود الإيرانية والتركية لانتقاء نيران المعارك، وهو الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل لإنقاذ الموقف وإنقاذ الأكراد والحركة وأفرادها حيث فرضت حظر الطيران فوق المناطق الكردية في الشمال وفي الجنوب في المنطق الشيعية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الصادر في ٥ إبريل ١٩٩١م، ويذكر أن منطقة الحظر امتدت حتى شمال خط العرض ٣٦ وجنوب خط العرض ٣٢^(٢).

وكما هو معلوم فإن الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر العام ١٩٩٦، عمدت إلى توسيع رقعة منطقة الحظر الشمالية إلى خط ٣٣ حيث أصبحت متاخمة لحدود العاصمة بغداد، وحدث هذا الأمر على أثر دخول وحدات الجيش العراقي لمحافظة أربيل في أغسطس - آب من عام ١٩٩٦م ، واستمرت العملية يوم واحد فقط. ويرى المراقبون أن الأكراد استفادوا عملياً من وجود الحظر الجوي للمناطق العراقية المحظورة من قبل أمريكا حيث بقي الأكراد خلال تلك الفترة متمتعين بالحماية الدولية الأمر الذي معه تراجعت الحركة عن عملياتها المسلحة ضد

(١) للمزيد من التفاصيل: راندال، جوناثان: مرجع سابق، ص ١٧٠، طلباني، جلال: مرجع سابق، ص ٢٥٨.

(٢) د. عيسى، محمود، حامد: مرجع سابق، ص ٣٩٩-٣٤٠. وكذلك، قاسم، عبدالرحمن: كردستان والأكراد، دراسة سياسية واقتصادية، المؤسسة اللبنانية للنشر: بيروت، ص ١٠٦.

الحكومة في بغداد حتى دخول قوات التحالف إلى العراق لتحريرها من النظام الدكتاتوري الحاكم في عام ٢٠٠٣^(١).

ويقول الكاتب يوسف يوسف^(٢) أن مصطلح البيشمركة هو مُنشأ كردي، إلى جانب مصطلحات أخرى رمزية تدخل في المنظومة الرمزية للشعب الكردي. وهذا المصطلح يعد هو المحرك لذاكرة الأكراد الجماعية، ودافعها نحو تحقيق حلمهم وخيالهم الجمعي، ذلك لأنهم ينطلقون منه نحو تاريخ قوميتهم العريقة ونضالهم المشروع لتحقيق المصير. ويرى يوسف أن البيشمركة هي أداة الأكراد الأساسية لتحقيق ثوراتهم المتعاقبة وعنوانها وتعني البيشمركة حركة الفداء الكردية باعتبارها مرادف لمفردة البيشمركة. ويرى أن ثورة البيشمركة الفدائية ذات منطلق تاريخي قائم على مجموعة من الحقائق ذات الجذور العميقة والمنغمسة في القداسة في ذات الوقت والناجمة عن حالة القمع المستمرة للأكراد، والثورة ما هي إلا أداة لمنع قهره واستلابه لقوميته وحرية وجوده وأداتها المنفذة الدافعة لهذا القهر والظلم هي البيشمركة المقدسة. ويرفض يوسف الإساءة للبيشمركة بحجب حقيقتها النضالية والإنسانية التي لطالما تغنى بها الأكراد. فهو لا يقبل النقيض ذلك لأن النقيض يهدم من وجهة نظره نضال أمة لا زالت تكافح لتحقيق مصيرها. ويتهم الخطاب السياسي العربي تجاه الأكراد الذي ينعتهم بأبشع الصفات ووصف قوات البيشمركة التي ظل الأكراد طوال تاريخهم القريب يحتمون بها، باعتبارها القوات التي تدافع عن أحلامهم وطموحاتهم بالقوات الخارجية عن القانون والشرعية بالدكتاتورية لتجاهله حقيقة الأكراد وإرغامهم على إسكات صوتهم. ويرى أن الفدائيين البيشمركة يرتبطون بالتاريخ الكردي بعلاقة قوية مشرقة بالنضال ويعتبر الخطاب العربي المهيمن للأكراد مؤامرة عربية تسعى للنيل من قوة البيشمركة المناضلة عبر تاريخ الأمة الكردية في العراق.

هناك من يقول بأن قوات البيشمركة الكردية لم تشارك في الأيام الأولى للحرب الأمريكية على العراق التي حدثت في ٢٠ مارس - آذار من عام ٢٠٠٣م، كما أن أصحاب هذا الرأي يؤكدون أن الجبهة الشمالية العراقية في ذلك الوقت كانت هادئة ولم تكن ساحة للاقتتال، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الجبهة الجنوبية من العراق ويرجعون ذلك إلى رفض البرلمان التركي

(١) ندى، زه، كريم: حركة كردستان، انريبيان التحررية نشوؤا وطبيعتها وإحفاها ١٩٤٧/٤، مطبعة كاملة ران، السليمانية، العراق، ١٩٦٠، ص ١٣.

(٢) يوسف، يوسف: البيشمركة المقدس الكردي وفقه المؤامرة جريدة الاتحاد الرابط التالي: <http://www.alittihad.com> التاريخ: Saturday, October 14.

السماح للقوات الأمريكية العبور منها إلى الأراضي العراقية، لكنهم لا ينفون أمر مرافقة مقاتلي البيشمركة الأكراد للوحدات الخاصة بالقوات الأمريكية في عبورهم نحو مدن الشمال العراقي باعتبارهم أدلاء، كما أنهم يؤكدون على مشاركة البيشمركة في الضغط على القوات العراقية الرسمية المتواجدة في مدينة الموصل وذلك في أواخر أيام الحرب وعشية سقوط بغداد، ويرون أن البيشمركة ساهمت بتقديم الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية وتحديداً لطاقم القوات الخاصة الأمريكية ولعناصر الاستخبارات المتسللة إلى مناطق الشمال وهو الأمر الذي مهد وبشكل كبير وسريع للغاية لعملية السيطرة على العراق واستسلام كافة المدن العراقية بدون مقاومة. وبعد عملية عبور المدن واستسلام بغداد وتسلم الأمريكيين وقوات التحالف لها وإثبات إسقاط نظام الحكم في العراق ساهم الأكراد البيشمركة في حفظ الأمن في بغداد وذلك على أثر تخلصهم من التهديد الفعلي للجيش الرسمي العراقي الذي رافق مسيرة ثورتهم وحركتهم الكردية منذ ما قبل نشأة الدولة الحديثة، وما بعد نشأة الدولة الحديثة، والاستعمار البريطاني والعثماني والإيراني وحتى انهيار الحكم على أيدي القوات المسلحة الأمريكية والمتعددة الجنسيات^(١)، لكن أصحاب هذا التوجه يرون أن انتهاء العمليات العسكرية المسلحة ضد السلطة لفصائل البيشمركة المسلحة في الشمال لا يمكن الجزم بها، أو التسليم كلياً بانتهائها ولاسيما في المناطق الكردية ويرجعون السبب في ذلك إلى عجز البيشمركة عن تحقيق حلم الأمة الكردية ببناء دولتهم الكردية المستقلة الموحدة الحلم الذي لم يتحقق حتى الآن، كما أنها شاركت إلى جانب القوات الأمريكية في الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وهي تساند القوات الأمريكية. وبعد الاحتلال باتت تعمل كقوة نظامية لحفظ أمن إقليم كردستان والدفاع عنه.

وثمة من يعتبر البيشمركة مليشيات إرهابية تقوم ومنذ احتلالها للإقليم ودخول أمريكا للعراق في العام ٢٠٠٣ بعمليات التطهير العرقي في مدن الشمال العراقية من القوميات الأخرى، وتحديدًا الآشورية والكلدانية والبدو والتركمان، ويعللون رأيهم هذا برغبة الأكراد في استقلالية الإقليم والسيطرة عليه وعلى مدينة كركوك الغنية بالنفط. ويرى البعض أن البيشمركة ساهمت برفع السلاح ضد النظام العراقي السابق برئاسة صدام حسين، كما قامت بالثورة أو الانتفاضة التي اندلعت في العام ١٩٩١، وهذا يعني أنها مليشيات غير شرعية

(١) أنظر، هلال، رضا: السيف والهلال، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٤٩-٢٥٥

نشأت لمواجهة السلطة الحاكمة، ولهذا عمدت سلطة الحكم في بغداد إلى مواجهتها في أماكن تواجدتها بالمثل^(١).

وهناك من يذهب إلى القول بأن منتسبي البيشمركة الذين ساهموا في صناعة الحروب التاريخية فيما بين الحزبين الكردستانيين، ومناهضتهم للسلطة المركزية في بغداد ساهمت أيضاً بعد حصولها على الحكم الذاتي في إقليم كردستان الكردي في تغيير صفة الحركة أو شكل التنظيم المسلح من الشكل غير النظامي وغير الرسمي بحسب المعارضين له، إلى الشكل الرسمي والنظامي من خلال تمكينه من التبعية لقيادة الدولة الرسمية الجديدة حيث صار تابعاً وبصفة رسمية إلى وزارة شؤون البيشمركة، وبهذا تكون قوات البيشمركة قوات نظامية تعترف بشرعيتها الحكومة المركزية، وحكومة الحزبين الحاكمين في كردستان العراق الأمر الذي أصبح تمويل هذه القوات تابع لسلطة الدولة المركزية في بغداد والحزبين الحاكمين في الإقليم.

والبيشمركة هي مليشيات مسلحة يقول البعض أنها نشأت في الثلاثينيات من القرن الماضي ومؤسسها هو الملا مصطفى البارزاني ولكن البعض الآخر ينسبها لنفس المؤسس الملا مصطفى إلا أنه يؤرخ لبدايات نشأتها في بداية الستينيات من القرن الماضي، والبعض الآخر يرجع بداية نشأتها إلى بداية العشرينيات من القرن الماضي^(٢)، ولكن أغلب المعلومات التي توصلنا إليها تشير إلى أنها تأسست في عهد الملا مصطفى البارزاني وكان هو قائدها ومؤسسها من قبيلته البارزانية وهي خاضعة لأمرته وتنهض على أساس عشائري قبلي ذلك لأن جميع المنضمين تحت لوائها هم من أفراد عشيرة برزان، والعشائر القريبة منها أو المتصاهرة معها من الأكراد. والبيشمركة تمتلك أنواع مختلفة من الأسلحة البسيطة وخفيفة الحمل في الجبال ويعتمدون سابقاً على أنفسهم في التدريب على استخدام البندقية ويدربون أنفسهم وينشئون من أنفسهم مجموعات منظمة تقوم بتقاسم الأدوار في الإدارة والحماية كما يقومون بمهام الحراسة ومواجهة العدو ومقاتلته وهذا أمر طبيعي في تصوري ذلك لأن كل كائن يوجد في طبيعة مهددة لحياته ووجوده وقوميته يخلق له البيئة أو السلاح الذي يؤمن له فرص البقاء في الحياة. لكن هذا الأمر تحول بفعل رغبة الدول في القضاء على الأكراد

(١) الحاج، عزيز: القضية الكردية في العشرينيات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ٥٣.

(٢) الكردي، الدين، صلاح: الشعب الكردي المسلم - المخاطر والمعاناة، مكتبة افام الشافعي، مصر ١٩٩٩، ص ١٨ -

ورغبة الأكراد في الانفصال والانتصار لقوميتهم جعلتهم يثورون ضد الدول ويتحولون من محاربين لما تنتجه الطبيعة من مخاطر إلى محاربين ضد البشر في الدول الثلاث سابقة الذكر فكونوا مليشيات البيشمركة على اثر غزوات وثورات متعددة للأكراد مع مناهضيتهم من البشر على امتداد التاريخ العراقي القديم وحتى بناء دولة العراق الحديثة ونمت فكرة الانفصال وبناء الدولة فتشكلت لهم جمهورية مهابة التي انهارت نتيجة لعدة أسباب لا مجال لذكرها الآن.

والبيشمركة تمتلك خبرات عسكرية بسيطة جدًا إلا أنها من وجهة نظرنا تعد خبرات قتالية كبيرة والأهم من الخبرات العسكرية القتالية الهجومية هي الخبرة والمعرفة بالجبال والطبيعة الجبلية الوعرة ومسالك الطرق فيها، وأماكن الكر والفر والاختباء من العدو الأمر الذي مكن البيشمركة الأكراد من الاستفادة الكبيرة من الجبال في توظيفها في ساحة المعركة مع العدو سواء كان العدو الطبيعي أو الإنسان أو الدولة أو فيما بعد الدولة والحزب.

أما بالنسبة لعدد البيشمركة فهو غير محدد إذ لا يوجد دراسة أشارت إلى العدد الفعلي للبيشمركة في بدايات تأسيسها أو عبر مراحل تطورها ومستقبلها، وهناك من يقول أنها تقارب ١٠٠ ألف مقاتل، وتقول بعض المصادر الكردية أن عددها يوازي ٩٠ ألف عنصر، في حين تذكر مصادر أخرى بأنها في الوقت الحاضر لا تتعدى الخمسين ألف عنصر. وهناك من يقول أنه أقل أو أكثر. بينما نرى أن العدد قد يصل إلى قرابة الخمسين ألف مقاتل أو أقل حينما كانت في بدايات تأسيسها لاعتبارات كثيرة أولها هو لكون المنتمين إليها لا بد أن يكونوا من عشيرة البارزانية التي تعيش في برزان نسبة لمؤسسها الملا مصطفى البارزاني وأخوه ملا أحمد البارزاني وهذا الشرط أساسي في الانخراط في صفوفها وذلك لضمان الولاء للعشيرة وثانيها لضمان عدم وجود خونة وجواسيس للسلطة أو لأي جهة عدوة للقومية الكردية العشائرية البارزانية. وثالثها: لأن النفوذ في الماضي كان لعشائر البارزانية وامتلكوه لنفوذهم الديني ولوجهاتهم الاجتماعية ولتوفر المال لديهم من التبادل التجاري والنفوذ الديني. ولكنه يمكن أن يكون في الوقت الحالي أكبر من هذا العدد بكثير نظرًا لتطور المشاكل في العراق وتطور أزماته الداخلية وأزماته الدولية ومساندة الدول الكبرى للبيشمركة في شمال العراق ومساندة مجلس الأمن لهم وبرنامج الغذاء مقابل النفط والحكم الذاتي لكردستان العراق الذي كفلته لهم الأمم المتحدة أثناء حكم صدام حسين وقبله. ونتيجة لاستشراء التهجير والتشريد والبطالة والفقر في صفوف الشباب من المتعلمين وغير المتعلمين مما جعلهم ونتيجة لغياب الأمن وحدث الفراغ الأمني والإرهاب يلجئون إلى الانخراط في قيادة قوات البيشمركة الرسمية لتحقيق الضمان الوظيفي والاجتماعي وتحقيق المكانة الاجتماعية المرموقة.

وينفي البعض وجود أي دور وطني لمليشيات البيشمركة في العراق منذ بدايات تأسيسها وحتى انخراطها في جيش العراق الجديد كقوة حماية لكردستان العراق حتى في زمن الاحتلال البريطاني والعثماني للعراق وخلال حروب العراق الثلاث حيث يشير البعض إلى وقفها في صف أعداء العراق كإيران وأمريكا وإسرائيل من خلال فتحهم للجبهة القتالية الداخلية ضد جنود السلطة الصدامية الذين كانوا يؤدون الخدمة الإلزامية في الجيش، وضد المناطق الإدارية للمقاطعات التابعة للجيش العراقي الرسمي ومن خلال القيام بهجمات ضد ربايا الجيش والربايا كما يصفها المصدر هي جمع ربيه تشغلها قطعات صغيرة بحدود ٦-١٠ جنود لحماية الطرق الرئيسية^(١).

وفي المقابل نجد أن هناك من حاول إعطاء مفهوم البيشمركة صبغة أو وظيفة حركات التحرر الوطني ولكن هذا لا يعني أبدًا غياب عنصر الهدف السياسي لدى أكراد البيشمركة بل أننا نرى أن إطلاق وصف فعل التحرر أو وظيفة التحرر على البيشمركة باعتبارها حركة تحرر وطني كردي عراقي، حدث لوجود الرغبة في تحقيق الهدف السياسي الأكبر، ومن خلال هذا المعطى ولدت فكرة القومية الكردية بل وانطلقت أعمال البيشمركة المقاومة المسلحة في السبعينيات والثمانيات بأفراد من العشيرة نتيجة لما يعرف لذا الأكراد بالقومية العشائرية وتغذيتها من خلال الأجيال المتعاقبة. فالقومية كفكرة لدى أكراد البيشمركة وقياداتها تعني في نهاية الأمر الوصول إلى الهدف الأكبر وهو الهدف السياسي الذي معه يؤسسون عملاً جماعياً عسكرياً أو مسلحاً يطلقون عليه مسمى النضال الوطني سابقاً، والنضال الحزبي الوطني مع تطور دور البيشمركة وانضوائها تحت إمرة الأحزاب الكردية التي واجهت السلطات المتتابة على حكم العراق الأمر الذي يجعلهم معه يتمكنون من خلالها زرع الأفكار النضالية في أجيالهم المتعاقبة بالإضافة إلى التوصل إلى هدفهم السياسي الآخر والأهم وهو بناء دولتهم القومية في كردستان العراق وتحقيق استقلالهم الذاتي عن باقي العراق بل حتى عن باقي كردستان الدول الأخرى.

كما نلاحظ فإن الذين يصنفون مليشيات البيشمركة العراقية كحركة تحرر وطني كردي ظهرت في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي لا يعتبرون أعمال العنف الصادرة عن هجماتها ضد الاستعمار والسلطة السياسية الحاكمة من قبيل الإرهاب، وذلك لأنهم لا يصنفونها كمليشيات إرهابية غير مشروعة وذلك لوجود جميع شرائح وطبقات الشعب الكردي المنظمين

(١) الكاش، علي: المصدر السابق.

تحت لوائها بما فيهم النساء بهدف ممارسة المقاومة الشعبية الجماعية ضد المعتدي فهم يقاتلون السلطة الحاكمة وعنصريتها ضدهم كمهدد قوي لقوميتهم الكردية، كما يواجهون المستعمر لوطنهم والمهدد لقوميتهم ولهويتهم الوطنية وهم هنا يعتمدون الثورة الجماعية التي يتحد تحت لوائها كل عناصر الشعب الكردي بقيادة الملا مصطفى البارزاني زعيم البيشمركة سابقاً وحالياً بقيادة جلال طلباني ومسعود البارزاني كمسؤولين قياديين للحزبين الكرديين الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني في كردستان العراق. وهي تماثل تلك الثورة التي نادى بها ستالين. ولكن هذا لا ينفي أبداً أن البيشمركة في ثورتها ضد ظلم السلطات الحاكمة وعنصريتها أنها لم تعتبر الأكراد على مختلف طبقاتهم وشرائحهم الاجتماعية أداة للثورة وتحقيق لمصالح قيادات الأحزاب والعشائر الكردية وليسوا ثورا إذ إنه فيما لو تأكد هذا الأمر للشرائح والطبقات الكردية المنظمة تحت لواء المقاومة والنضال البيشمركي فإن الوضع سوف يسوء ولن تصبح البيشمركة الحزبية ولا قادتها قادرون في المستقبل على إجبار هذه الجماهير المتعاطفة معهم على ابتداء الثورة لأتباعها ولن يكون بمقدورها أيضاً بث العقيدة الكردية القائمة على الولاء للقومية والعشيرة فيهم خصوصاً في عصر كهذا صار الأكراد فيه يتعلمون ويتقنون ويمارسون المهن الحديثة حيث نمت عندهم الوعي الأمر الذي معه يمكن أن تواجه هذه البيشمركة الحزبية العقبات الكبيرة في إعادة تنمية الوعي والحس الثوري والقومي لديهم من جديد خاصة وأن المنضمين الجدد بعد عهد التأسيس القديم للبيشمركة الخاضعة لإمرة ونظام العشيرة القبلي تحول بفعل المنظمين الجدد من المثقفين والمتنورين والمتعلمين الشباب وسواهم ولم يعودوا مجرد أكراد أميين، أو مجرد عناصر مقاتلة من الفلاحين والعشيرة الذي كان يشغلهم سابقاً إضافة إلى هم القتال هم النهب وقطع الطرق أكثر من اهتمامهم بالأمر السياسي.

وكما نلاحظ فإن هذا الرأي يفند سابقة الذي يؤكد على عدم حرص الأكراد على هويتهم العراقية، ويؤكد على وطنية الأكراد وذلك بانخراطهم في صفوف المقاومة ضد الاستعمار. كما أن مقاومتهم للسلطة الحاكمة من منطلق نبذ العنصرية تجاههم لا يعني بالضرورة انتقاء الولاء للأرض والهوية العراقية.

ثالثاً: التكوين العشائري والطبقي للبيشمركة:

١. الطبقات القديمة للبيشمركة:

يرى البعض أن التكوين الطبقي للبيشمركة يضم في بداية نشأتها حوالي أكثر من ٩٠% من عناصرها من غير المتعلمين (الأميين)، ثم تليها بالدرجة طبقة من يقرأ ويكتب، وتعد طبقة

الفلاحين الشريحة الأكبر في تنظيمات البيشمركة المسلحة على اعتبار أن المنطقة عبارة عن بيئة زراعية تنهض على طبقة الفلاحين في كردستان العراق تليها طبقة الكسبة من أهل المدن ويعرفون بالتجار الصغار والكبار، وبعد سنة ١٩٦٣، انضم إليها طبقة الضباط وكانوا يسمون بالكراديس باللغة الكردية وتعني المجموعة الكبيرة ومن الضباط الذين انخرطوا في قوات البيشمركة وحملوا السلاح ضد السلطة المركزية في بغداد وكانوا قبل انخراطهم فيها منضمين في صفوف الجيش العراقي الرسمي النظامي للدولة على سبيل المثال لا الحصر الرائد يوسف جميل مريان، والعقيد المدفعي نامق الحويجزي، والرائد رشيد السندي، إضافة إلى عشرات آخرين تبدأ رتبهم العسكرية من رتبة ملازم إلى رتبة عميد في الجيش العراقي الرسمي، كما التحق بالبيشمركة طبقة الجنود الرسميين في الدولة وهم فئة الأكثرية، وطبقة الشرطة بأعداد قليلة.

ومع تطور البيشمركة أصبح التطور الطبقي لها كالتالي ^(١):

(أ) طبقة الأميين.

(ب) طبقة العشائريين.

(ت) طبقة الفلاحين.

(ث) طبقة الكسبة والتجار والإقطاعيين.

(ج) طبقة من يقرأ ويكتب.

(ح) طبقة خريجي الإعدادية والمتوسطة والكليات.

(خ) طبقة الضباط والجنود والشرطة.

(د) طبقة المثقفين والسياسيين والبارتي.

وبحسب إفادة البيشمركة القديم الذي تحدثنا إليه سابقاً، والذي انضم للبيشمركة حينما كان طالباً في السنة الرابعة بكلية الحقوق أن الغالب على البيشمركة سابقاً هو التكوين الطبقي

^(١) انظر: سري الدين، العلي، عايدة: المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، الطبعة الأولى، منشورات دار الأفق الجديدة، بيروت، ٢٠٠٠. وكذلك، البزاز، سعد: الأكراد في المسألة العراقية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٦.

الأمي وذلك لأن قرابة ٩٠% فأكثر من ملتحي المجموعات المسلحة هم من الأميين، وعلى الرغم من أن بعضهم وهم القلة كانوا يقرؤون ويكتبون إلا أن وجودهم ووجودي بينهم كطالب سنة رابعة بكلية الحقوق والقانون كمجتمع ببشمركة لا يساوي شيء حيث كنا جميعنا متساوين في الأمية حيث كانت الصفة العشائرية تغطي على كل الطبقات وحتى كانت تغطي على القانون^(١).

ولكن البعض الآخر يرى أن التكوين الطبقي للببشمركة يضم أكثرية من المتعلمين وهم من طبقة الطلبة وطبقة القيادات العسكرية من ضباط الجيش العراقي الملتحقين بصوفهم بأوامر صادرة إليهم من قيادة البارتية وكان الببشمركة الأمي أو من طبقة غير المتعلمين يجبر على محو أميته، ويرى هؤلاء أن هذا الجانب هو خفي على الكثير من الدارسين، ويعللون ذلك بأسبقية الحزب الديمقراطي الكردستاني بحوالي عقد من الزمان في هذا المجال وهو قبل صدور قرار إلغاء محو الأمية في العراق. إضافة إلى طبقة الوجهاء ورؤساء العشائر وطبقة المحامين، ويرى البعض أنه في كثير من الأحيان يعتد برأي الحكومة الرسمي حول هذا الجانب فيصور التاريخ الطبقي للببشمركة بلون قائم فيصنفهم، إلى ما يلي^(٢):

(أ) طبقة الانفصاليين .

(ب) طبقة الخونة.

(ت) طبقة الجيب العميل.

(ث) طبقة خفافيش الليل، وغير ذلك من الأسماء والألقاب الشنيعة.

في حين يرى رجائي فايد الباحث المصري في شؤون الأكراد والذي عاش في كردستان لمدة طويلة من الزمن والتقىنا به في القاهرة أن التكوين الطبقي للببشمركة كان يتضمن كل الطبقات العشائرية، فهو يعتبر قوات الببشمركة قوات عشائرية، ولكن مكانة الببشمركة تختلف بحسب الموقع العشائري للمنتسب إليها، بمعنى في حال وجد زعيم عشائري فإنه سوف يكون في موقع أسمى من موقع أي فرد آخر من خارج القبيلة . ويشير فايد في مقابلة خاصة مع الباحثة إلى أن طبقات الببشمركة مكونة من طبقة ساكني المدن، وطبقة ساكني القرى، وحينما تنظم إليهم طبقة المثقفين فإنهم يكونون كزعماء القبائل يحصلون على مكانة متميزة فيها.

(١) لقاء خاص مع الببشمركة القديم قامت الباحثة بإجرائه معه في مقر إقامته بمنزله بالقاهرة.

(٢) شخصيات عامة معاصرة للببشمركة قامت الباحثة بالحديث معهم عبر البريد الإلكتروني.

الأمر الذي معه يصبح التكوين الطبقي ووفقاً للنظام العشائري ينعكس على التكوين الطبقي داخل قوات البيشمركة وكمثال على ذلك: أن مسعود البارزاني لم يكن فرداً عادياً في قوات البيشمركة في حياة والده زعيم البيشمركة بل كان فرد مميز له مكانته الخاصة في صفوف البيشمركة^(١).

ويذهب البعض إلى أن البيشمركة في بداية تكوينها كانت تتألف من مواطنين أكراد من فئتين: الفئة الأولى هم من طبقة المقاتلين البسطاء ، والفئة الثانية تشمل البيشمركة الكبار من طبقة القادة العسكريين. ويحمل قائدهم خنجراً معقوفاً في زناده كما كانت له حاشيته الخاصة^(٢).

٢. الطبقات الحديثة للبيشمركة:

شهد العراق الديمقراطي الجديد أو العراق المحتل من قبل القوات الأنجلوأمريكية بروز طبقتين في تنظيم البيشمركة على اثر وجوده في التكوين الجديد للجيش العراقي الجديد وخصوصاً قبل وبعد دخول القوات الأنجلو أمريكية للعراق حيث كان للبيشمركة الدور الكبير في تسهيل دخول الجيش الأمريكي في الشمال واستسلام المدن العراقية له . إضافة إلى بروز طبقة مرفهة اقتصادياً تبرز ملامحها أكثر . يوماً بعد يوم . والتي يقابلها الطبقة الفقيرة التي تعاني من الغلاء، وهذا جعل إقليم كردستان العراق يعد المواطن الكردي فيه متمتعاً بوضع اقتصادي ممتاز إذا ما قورنت بالدول المجاورة على الرغم من وجود التمايز أو التباين الطبقي في المجتمع الكردي الذي ينتمي أفرادُه إلى قيادة مليشيات البيشمركة المسلحة^(٣).

هذه الطبقات المسحوقة التي لطالما اضطهدت واغتصبت حقوقها من قبل الحكومات العراقية المتوالية على حكم العراق والتي تتمثل في وجود الفقراء والفلاحين وغير المتعلمين والمتعلمين تعليم متوسط والموسرين الذين يرون في أحقيتهم في الاستقلال والحكم وخصوصاً على أثر معاناتهم الكبيرة إبان فترة حكم صدام حسين، رأت أنه من حقها امتلاك السلطة ومقومات الإنتاج والمال في إقليم الموارد كردستان لهذا تكونت البيشمركة من هذه الطبقات المسحوقة والمعدمة اقتصادياً، والمهزومة نفسياً بسبب الهزائم المتكررة لقادتها، إلا أنها تمكنت

(١) لقاء خاص مع الباحث المتخصص بشؤون الأكراد في العراق، فايد، رجائي. أجرته الباحثة معه في أكاديمية القرار للتعليم المدني بمدينة نصر بالقاهرة.

(٢) المرجع السابق ذكره.

(٣) فايد، رجائي: المصدر السابق نفسه .

في الوقت المعاصر وعلى اثر معركة التحرير كما تصفها الولايات المتحدة الأمريكية والتي بدأت في العام ٢٠٠٣ من الحصول على السلطة والمال والنفوذ من خلال مساعدتها لأمريكا في قيادة الجيش وحفظ الأمن في الإقليم وفي دخول بغداد وحفظ الأمن في المنطقة الخضراء حيث تمت الاستعانة الفعلية بعسكر البيشمركة في معركة التحرير من الحكم الصدامي، ومجمل الأراضي العراقية^(١).

٣. سن البيشمركة:

أما بالنسبة للسن الذي يلتحق فيه مقاتل البيشمركة في صفوفها فيرى البعض أنه يبدأ من عمر ١٥ سنة إلى سبعين سنة المهم هو توفر الرغبة لدى فرد البيشمركة في الانضمام في سلك البيشمركة، حيث لم يكن هناك سن معينة تفرض على الراغب في الدخول بها وعلى النقيض من هذا رأي يأتي رأي الجماعة الأخرى التي تؤكد أنه لم يكن هناك عمر محدد للمنضمين للبشمركة لأن الأكثرية من عناصرها هم من شريحة الشباب، ومن شريحة النساء وطلاب المدارس والجامعات إضافة إلى البيشمركة الداخلية ويدعم هؤلاء دليهم بالقول المشهور للملا مصطفى البارزاني وهو أن العجوز التي تقدم كأساً من الماء للبشمركة فهي بيشمركة^(٢).

ووفق لمصادر متعددة ولمصدرنا لم يكن هناك شروط خاصة للانضمام للبشمركة تذكر سوى التحاق الشخص بجبهات القتال وقد يكون هناك تقارير سرية من تنظيمات الحزب الديمقراطي الداخلي تتخذ بمثابة تركيبة حزبية للراغبين في الانضمام إليها.

٤. الدور العشائري للبشمركة:

من المعروف أن أي حركة تحررية عادة ما يكون لها جناحين، جناح سياسي وجناح عسكري ولكن الاعتماد الأكثر يكون فيها على الجناح العسكري، أما الجناح السياسي للحركة فإنه يقوم بمهمة نقل صوت الحركة للخارج، أو أنه يدخل في تفاوضات أو علاقات مع هذا الطرف أو ذاك، أما الأساس في الحركة أي كانت توجهاتها هو الجناح العسكري والجناح العسكري بالنسبة للحركة الكردية اسمه (البشمركة)، والترجمة الحرفية للبشمركة هم الذين لا يهابون الموت أو الفدائيون، وقد اعتمدت الحركة على جانبين الجانب الأول هو الجانب

(١) حيدر، كاظم: المصدر السابق نفسه.

(٢) لقاء خاص مع البيشمركة القديم قامت الباحثة بإجرائه معه في مقر إقامته بمنزله بالقاهرة.

السياسي أما الجانب الثاني فهو الجانب القتالي العسكري، والأخير في بدايته كان مع البارزانيين، وكان تنظيم عسكري قتالي عشائري قام في البدء على وجود الإخوة الثلاثة وهم عبد السلام البارزاني وأحمد البارزاني ومصطفى البارزاني، عبد السلام البارزاني الأخ الأكبر الذي تم إعدامه من قبل السلطات العراقية، أما الشيخ أحمد البارزاني فهو زعيم العشيرة البارزانية واستلم الراية من بعده وقامت بعدها الحكومة العراقية باعتقاله في سجن الموصل لكن الاسم الأشهر في الحركة الكردية منذ بداية نشأتها كان للملا مصطفى البارزاني وبدأ وعمره لم يصل إلى الثلاثين عاماً^(١).

٥. العلاقة بين العشائرية والبيشمركة:

وكما يقول محدثنا البيشمركة القديم كانت العلاقة فيما بين العشيرة وبين البيشمركة كتنظيم مسلح قائمة على السيطرة التبادلية على الآخر ولكنها كانت في البداية قائمة على سلطة وسيطرة عشائرية بحته إلى جانب وجود عدد قليل من الكوادر الحزبية داخل التجمعات العشائرية مثلاً: على سبيل المثال لا الحصر في منطقة خلكان التي كان متواجد بها كان معه مجموعة مكونة من ٧٠ مسلح في البداية، وكان هو المسئول عنهم وعشائر أخرى مثل عشيرة أكو ورئيسها عباس ممندواه، وكان معه من ١٥٠ إلى ٢٠٠ مسلح، وبالباس فشجرية، وكانت البيشمركة مكونة من مجموعات عشائرية، ولم يكن اسم البيشمركة موجود، بيشن باسر الموجودة في السليمانية وهكذا في كل المناطق الأخرى^(٢) وقد انضمت للبيشمركة بصفة عشائرية وتم تعييني كمسئول عشائري عن مجموعة السبعين مقاتل من الجماعة المسلحة وكذلك كان عباس ممندواه مسئولاً بصفته العشائرية عن جماعته، وكنبي بي باوغة كان هو الآخر مسئولاً عن جماعته بذات الصفة العشائرية وكذلك الأمر بالنسبة للمسؤولين الآخرين جميعهم كانوا بصفته العشائرية يعينون كمسؤولين عن جماعاتهم المسلحة وجميعهم كانوا من المسلحين الأميين^(٣).

ويشير " فايد " أن ثمة عشائر كردية بالكامل تقف إلى جانب الحكومة إذ يكفي أن يكون زعيمها مع الحكومة حتى تصبح العشيرة بكامل أفرادها مع الحكومة ومن أهم العشائر هذه

(١) لقاء خاص مع الباحث المتخصص بشؤون الأكراد في العراق، فايد، رجائي، أجرته الباحثة معه في أكاديمية القرار للتعليم المدني بمدينة نصر بالقاهرة.

(٢) لقاء خاص مع البيشمركة القديم قامت الباحثة بإجراءه معه في مقر إقامته بمنزله بالقاهرة. مرجع السابق

(٣) لقاء خاص مع البيشمركة القديم قامت الباحثة بإجراءه معه في مقر إقامته بمنزله بالقاهرة. مرجع السابق

عشائر الزباريين والتي ينتمي إليهم هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي، حيث كانوا على عداء مع البارزانيين، فحملوا السلاح ضد البيشمركة وهو ما يؤكد لنا السلطة العشائرية للبيشمركة^(٢).

ويتابع " فايد " بدأ الصراع بين جناحين داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني الجناح الأول واسمه البارزانيين والجناح الثاني واسمه المكتب السياسي أو البارتى والحزب الديمقراطي الكردستاني حاليًا اسمه البارتى بدأ الصراع بين البارزانيين والحزب لأسباب منها أن الملا مصطفى زعيم البارزانيين رجل عشائري والبارتية جماعة مثقفة ويسارية وهو ليس يساري فلا بد هنا أن يحدث الصدام بينهما الملا مصطفى بصفته عشائري كان يتخذ قرارات عشائرية من تلقاء نفسه يتعين أن يتصل ببغداد أو بمن يشاء من تلقاء نفسه من مطلق انه زعيم عشائري لا أحد يراجعه وجماعة المثقفين لم يعجبهم أسلوب الملا مصطفى في قيادة وعمل الحزب لكن مجموعة المثقفين في البارتى موجودين في تربة ليست تربتهم وصلت الصدمات والحساسيات بين الطرفين إلى أقصاها إلى أن عقد مؤتمر موت المكتب السياسي البارتى دعا إليه وقرروا عزل الملا مصطفى البارزاني، وكانت هذه الخطوة خاطئة وحمقاء لأن الملا مصطفى البارزاني قام بجمع العشائر والبيشمركة واعتقل البعض وهرب من هرب منهم وقضى على هذه المسألة وأصبح هو المترفع على الساحة في الحزب.

ثم عفى عنهم وعادوا للمناوشات مرة أخرى، ويعاود الملا مصطفى العفو عنهم واستمرت الحركة الكردية على المدى ما بين خصام بين البارتى والبارزانيين ثم مصالحة خصام ثم مصالحة وهكذا وبالطبع الملا مصطفى هو زعيم البيشمركة لكن زعيم العشيرة البارزانية هو الشيخ أحمد البارزاني الأخ الأكبر للملا وهنا ينشأ التداخل بين العشائرية وبين البيشمركة كمثال على ذلك يحكيها بهاء الدين نوري كردي من السليمانية كان قد تولى منصب الأمين العام للحزب الشيوعي العراقي شيوعي قديم حدثت بينهم وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني مشاكل واقتتال وهو يكتب هذا في مذكراته ويحكي أنهم ذهبوا إلى الشيخ الملا أحمد البارزاني يوسطوه لحل المشكلة بينهم وبين الملا مصطفى، الشيخ أحمد ساكن في بيت طيني بسيط في الجبل جلس هؤلاء بجوار الشيخ احمد وقام الشيخ احمد باستدعاء الملا مصطفى، وهنا كما نرى أن الشيخ احمد على الرغم من أنه كان الزعيم العشائري للبارزانية

(٢) لقاء خاص مع الباحث المتخصص بشؤون الأكراد في العراق، فايد، رجائي، أجرته الباحثة معه في أكاديمية القرار للتعليم المدني بمدينة نصر بالقاهرة.

إلا أن شهرته كانت منطوية في مقابل ما كان يتمتع به الملا مصطفى البارزاني من شهرة باعتباره قائداً عسكرياً للبيشمركة ومقاتل في صفوفها، وهنا كما نرى الشيخ احمد رئيس العشيرة والملا مصطفى أحد أتباع العشيرة، ويحكي بهاء الدين أن الملا مصطفى دخل ووقف عند الباب لم يجرؤ أن يخطو خطوة واحدة ونحن كنا إلى جوار الملا مصطفى وتزحزحنا في المكان كي نوسع له مكاناً ليجلس فيه الملا مصطفى الى جواره لكنه لم يجلس إلى أن قال له الشيخ احمد "مسطو دنشة" يعني مصطفى اجلس فجلس حينها حينما أذن له بالجلوس الشيخ احمد، الأمر الثاني وهو واقف على الحدود بين إيران والعراق لم يجرؤ أن يأخذ أتابعه في رحلة إلى المجهول إلا بعد أن أتاه الإذن بذلك من الشيخ أحمد حينما أذن له الشيخ احمد بالرحلة وهنا كما نلاحظ يظهر التداخل الذي يكشف السيطرة العشائرية على فكر وتكوين قوات البيشمركة وعلى سلوكهم وتصرفاتهم^(١).

وهناك من يرى أن العلاقات الاجتماعية بين المجموعات كانت عبارة عن علاقات عشائرية قائمة على التعاون والاحترام المتبادل وفي حالة حدوث الخلافات فإنها تكون خلافات بسيطة وقابلة للحل في إطار عشائري. وكانت القيادة وراثية لقوات مليشيات البيشمركة من جد الجد، والجد، إلى الابن كانت لفلان ونزلت إليه كقيادة أزلية وزعامة كردية كما هو الحال مع زعامة ورئاسة الملا مصطفى البارزاني الذي حصل عليها بالوراثة الأزلية ومن خلال ثوراته ونشاطاته في الحقل الكردي وتجمع الناس حول قيادته صارت له الزعامة الكردية بدون منازع^(٢).

٦. العلاقة بين البيشمركة والمكان:

يقول الباحث " رجائي فايد " أن الملا مصطفى حينها كان في الاتحاد السوفيتي ومعه البيشمركة وحينما قام عبد الكريم قاسم بالثورة سنة ١٩٥٨ رجع الملا مصطفى من الاتحاد السوفيتي واستقبل كرئيس دولة وأسست له دار التي كانت دار نور السعيد سكن فيها ولا نريد هنا الخوض في المشاكل التي أدت إلى القطيعة بين الاثنين والموقف بإيجاز شديد أن عبد الكريم قاسم زعيم أوحدهم والأوحد ينازعه الملا مصطفى تصور أنه قوي حينها بدأت الحساسيات فيما بينهم وبذكائه الفطري حين شعر بالخطر انتقل بإتباعه إلى الجبل، وهناك مقولة لدى الأكراد تقول " لقد تخلصني العالم ولم يبق لنا من صديق سوى الجبل " الجبل

(١) فايد، رجائي: المصدر السابق نفسه .

(٢) سجادي، الدين، علاء، الثورات الكردية المصدر السابق.

يحارب مع ابن الجبل والبيشمركة استمدوا قوتهم من الجبل وهذه مسألة مهمة جدًا علاقة الإنسان بالمكان مسألة بالغة الأهمية وهذا يعني أن البيشمركة إن لم يكن هناك جبل لا وجود للبيشمركة وهذه إحدى خصائص البيشمركة علاقتهم بالجبل^(١).

والسؤال الذي يثور الآن هو هل توجد قوات البيشمركة قائم على أساس تواجد العشيرة الجغرافي؟ أم أن البيشمركة يمكنه الانتقال للقتال في أي منطقة جغرافية خارج نطاق العشيرة؟ والجواب أن من يشترك كبيشمركة أو كدفاع عن القضية الكردية ليس بالضرورة أن يكون مقاتلاً في منطقته الجغرافية وذلك لأن هذه القوات تعد قوات غير نظامية لهذا فإنهم يذهبون إلى مناطق جبلية قتالية أخرى، كان بعضهم يذهب للحاج عمران، ويذهب البعض الآخر لبارزان وهكذا على حسب توجيه القائد الأعلى لقوات البيشمركة، أو على حسب توجيهات قائد الجناح السياسي جلال الطالباري، أو رئيس العشيرة يبعث أخيه كي يطلب ذلك فيتوجه الفوج أو السرية أو البتاليون إلى الجهة المحددة.

٧. العلاقة بين فرد البيشمركة ومنظومته الاجتماعية الخاصة:

ويذكر البيشمركة القديم رسول^(٢) أنه يمكن للفرد الراغب في الانخراط في صفوف البيشمركة المسلحة وعمره خمسة عشر عاماً، وحينما يصل إلى سن الزواج يسمح له بإجازة للزواج وسط عشيرته وعلى نمطها ووفق لتقاليدها الخاصة، ولكن من دون أي مراسم احتفالية ونعتقد أن غياب المراسم الاحتفالية عند زواج فصيل البيشمركة هو بدافع الحماية له من قيادته وعشيرته من أن تستدل عليه السلطة النظامية للجيش الرسمي فتقبض عليه في ليلة الزفاف والقدائي يمكنه بهذا الزواج والعودة لفصيلته مرة أخرى كما يمكنه الذهاب والمجيء إلى أسرته في إجازات مرنة تمنح له، فيكون ما بين الجبهة والأسرة وكل الزيجات التي تتم لأفراد البيشمركة تدخل ضمن الصفة العشائرية بالكامل بمعنى أن البيشمركة لا يمكنه الزواج من خارج عشيرته. ولكن في حال رغبة فرد البيشمركة لأنه يحظى بتعاون كبير وممنوع من مجموعته وقيادته حيث تقدم له كافة التسهيلات الخاصة بالزواج ويدخل الفرد البيشمركة عش الزوجية ويعود بعد أن تتقضي إجازته لممارسة دوره في المجموعة المسلحة في الجبهة. وحينما يخرج رئيس المجموعة في إجازة لرؤية أسرته ينوب عنه حينها أخاه، أو أي معتمد

(١) فايد، رجائي: المرجع السابق

(٢) المتحدث رسول: المصدر السابق.

آخر ليحل محله في رئاسة المجموعة وهكذا كان يصنع الجميع من رؤساء المجموعات المسلحة للبيشمركة، ويمكن لقائد المجموعة أن يغير في مجموعته كما يشاء حيث يكون بوسعه أن يغير ٣٠ مسلح ويستبدلهم بثلاثين آخرين ولكن شريطة أن يكونوا من ذات العشيرة وحيث لا يمكن أن تجلب المجموعة ببشمركة من العشائر الأخرى ولا يجوز لها أن تتولى قيادة عشيرة أخرى غير العشيرة التي ينتمي إليها الرئيس أو القائد للمجموعة. لكن الباحث " فايد " ذكر لنا بأن علاقة فصيل البيشمركة بأسرته تفرض عليه في بضع الأحيان حمل أسرته معه في الجبل خوفاً عليهم من تهجمات السلطة وتصفيتهم لها في حالة مطالبتها بتسليم نفسه له^(١).

رابعاً: الهيكل التنظيمي للبيشمركة:

١. بداية تشكل الهيكل التنظيمي للبيشمركة:

هناك من يرى أن الهيكل التنظيمي للبيشمركة تم تأسيسه بعد تشكيل جمهورية مهاباد الأمر الذي معه أصبحت البيشمركة ولأول مرة في تاريخ ظهورها قيادة عسكرية رسمية حيث أصبحت الجيش النظامي للجمهورية الوليدة مهاباد والتي انتقل إليها الملا مصطفى البارزاني وجماسته المسلحة وأفراد من عشيرته بدافع قومي وأصبح وزير الدفاع الخاص بها لكن هذه النواة لم تستمر طويلاً بل أنها سقطت بسقوط جمهورية مهاباد والظروف التي رافقتها آن ذاك، الأمر الذي يؤكد لنا انتهاء الدور الفعلي للبيشمركة، ويبرهن هؤلاء قولهم بنهاية دور البيشمركة بانتقال الملا مصطفى البارزاني للاتحاد السوفيتي، وصعود رئيس الجمهورية الوليدة مهاباد القاضي محمد إلى المشانق، وانتشار الآخرين في أصقاع الأرض، ودخول بعضهم السجن، واتجاه البعض الآخر للعراق، واتجاه بعضهم إلى مناطق أخرى مختلفة. ويقول محدثنا رسول أنه تم إطلاق كلمة البيشمركة كمسمى على القوات التي تشكلت كباكورة ونواة للقوات المسلحة الكردية في عهد البارزاني الكبير، وانتشرت بعدها في كافة المناطق الكردية ولكنها لم تكن بشكل تنظيمات بل كانت على هيئة تجمعات دون أن يكون لها أسماء وكان الأكراد يستقون أسماءها من أسماء المناطق، هي تجمع خلكان وهو تجمع رئيسي، في منطقة البارزان، ومنطقة البادنن ككل وتشمل دهوك والمناطق المتاخمة لها، تجمع السوران في

(١) المتحدث رسول المصدر السابق، وكذلك أنظر، عيسى، محمود، حامد: المصدر السابق ص ١٤٥، وانظر كذلك، البرقاوي، رفيق، أحمد: ، البرقاوي، رفيق، أحمد: تطور العراق السياسي ١٩٣٢/١٩٤١، ص ٢٦، وانظر كذلك، الحسني، عبدالرزاق: المصدر السابق، ص ٢٨.

مناطقة السوران بالسليمانية، وكان المركز في خلكان وهو عبارة عن امتداد لدوكان، وأطلق على تجمع خلكان اسم العالم العربي المعروف الخلكان، ويأتي بعده تجمع دربندى خان، وهذا التجمع مشهور أيضاً ثم تجمع منطقة دبندى بازيان وهي منطقة قريبة من السليمانية (١).

٢. تطور الهيكل التنظيمي للبيشمركة:

يربط البعض بين التطور الذى حدث في الهيكل التنظيمي والتطور التدريجي للحزب وبشكل خاص خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ٦٣-٦٤م، حيث ظهرت بوادر لتشكيل التنظيم الخاص بقوات البيشمركة بشكل مطور وبدأت هذه البوادر في الظهور تحت مسمى البتاليون باللغة الكردية وتعني بالعربية الفوج ثم ظهرت القواطع الأخرى مثل قاطع دوكان، وقاطع رادية، وبتاليون الرابع، وبتاليون الخامس وبتاليون السادس والبتاليون هو الفوج العسكري المسلح من البيشمركة، والتي تأتي قبلها دسنة بمعنى الحاضرة وهي ما بين ١٠-١٢، وسر بل وتعني السرية. وثمة من يرى أن الهيكل التنظيمي للبيشمركة كان على هذه الشاكله: (ده سته، چل، لق، بتاليون سپاه) التي تقابل بالعربية الحاضرة، السرية، الفوج، اللواء والفيلق وقد أطلقت بعض العوائل الكردية أسماء سرچل وسرلق على أبنائهم تيمناً بإبطال البيشمركة (٢).

٣. ديانة المنضمين للبيشمركة:

إن الغالبية الساحقة من المنتمين لبيشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني ينتمون إلى الديانة الإسلامية ولكن هذا بالطبع لا يمنع من وجود مسيحيين بين البيشمركة كما لا يمنع من وجود بيشمركة من الديانات المختلفة للقوميات الكردية والملا الأخرى، كما لا يمنع أن يكون هناك شيعية من الأكراد الفيلبيين منضوين تحت قيادة البيشمركة (١).

(١) المتحدث رسول المصدر السابق.

(٢) رسول أشخاصيات اخرى سابقة .

(١) د. عيسى، محمود، حامد: المرجع السابق نفسه. ص ٢٢-٢٤. وانظر كذلك، ليرخ، ب: دراسات حول الأكراد واسلافهم الخالدين الشماليين، ترجمة حاجي، عدي، ص ٣٧-٣٨، مكتبة المصطفى الإلكترونية، الرابط التالي: www.al-mostafa.com

خامساً: تاريخ الحركة الفعلية المسلحة:

استمرت الحركات الكردية في العراق ولكن لم تكن في صورة حركة ثورية تطرح نفسها على الجماهير بقوة في هذه الفترة ظهرت الحركة في شكل أحزاب كردية حيث كان الحزب الديمقراطي الكردستاني موجود، لكن في ذلك الوقت لم يكن يمتلك ببشمركة، حزب هيو موجود ولكن من دون ببشمركة، حزب رزكاري موجود ولكن ليس له ببشمركة، وجميعها كانت تنظيمات حزبية ولا يطلق على عناصرها وكوادرها ببشمركة بل هم كوادرسياسية معروفة^(٢).

وثمة من يؤكد أن عودة الملا مصطفى من الاتحاد السوفيتي في أيام عبد الكريم قاسم لم تتشكل خلالها أي نواة للببشمركة وذلك لأن البارزاني الكبير حينما عاد إلى العراق قادماً من الاتحاد السوفيتي واحتضنه عبد الكريم قاسم كما احتضنته الثورة العراقية في ١٩٥٨ كان يوجد الحزب الديمقراطي الكردستاني بكل كوادره، والمستقلين الأكراد، وعشيرته وكانوا جميعاً مجردين من السلاح قبل عودته وبعد عودته للعراق عادوا إلى التسلح من جديد بشكل عشائري، وبعد توتر العلاقات بين المرحومين عبد الكريم قاسم والبارزاني الكبير رجعت القوات الكردية المسلحة للتشكل من جديد من منطلق عشائري وكانت باكورة نشأة الببشمركة العشائرية من عشائر البارزانية حول البرزاني وكان الناس يلتحقون بصفوف الببشمركة بصفة شخصية فردية أو جماعية أو بصفة عشائرية للحركة. ومن ثم تحولت تدريجياً إلى نواة لتشكيل الببشمركة وقواطعها وكان نواة لتشكيل هيكل تنظيمي مختصر في بادية تكوينها بعدها تطورت^(٣).

ثم تطورت الحركة وقواتها المسلحة الببشمركة ولم يكن البارزاني الكبير مقتنعاً بالتشكيلات الحزبية للحزب الديمقراطي الكردستاني في البداية ولا سيما تلك التي ظهرت على شكل تشكيلات تنظيمية حزبية للببشمركة لكنه إثر ذلك وصل إلى قناعة من أنه لا بد من وجود عناصر من الكوادر الحزبية تتخبط في السلك العسكري ويصبح لها تسمية الببشمركة الأمر الذي جعل معه الجميع حتى تلك العشائر التي كانت تذهب للقتال بين فترة وأخرى كان

(٢) رسول المصدر السابق نفسه.

(٣) فايد، رجائي، أكراد العراق الطموح - بين الممكن والمستحيل، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، ص ٢٢٣

لدواعي عشائرية بحتة وغيرها كان يطلق عليها مسمى البيشمركة. حيث أطلقت الكلمة على جميع المسلحين الأكراد في شمال العراق. كما لم تكن هناك أي دورات تدريبية تعقد لفصائل وعناصر البيشمركة على المستوى الفردي والجماعي وحتى على مستوى القيادة وكانت هذه الدورات التدريبية تمنح للكادر الحزبي السياسي فقط أما التجمعات العشائرية المسلحة للبيشمركة فلم تكن توجد لها مثل هذه التجمعات التدريبية. كما تشكلت قواعد للبيشمركة تشكلت حتى في تلك المناطق التي لم تنخرط داخل الحركة كانت لديها قواعد بيشمركة^(١).

وقد أوضح مسعود البارزاني في كتابه كما ذكر لنا الباحث " رجائي فايد " أنه ما كان راغباً في الاصطدام مع عبدالكريم قاسم ولكن ما حدث كانت ردود أفعال نحو ثلاثة أسباب رئيسية وظاهرية السبب الأول :مشاكل الأرض بين الفلاحين والأغوات من الإقطاعيين، الشيوخ والملوك حيث كانت ضريبة الأرض هي أحد المشاكل الرئيسية التي أشعلت جذوة الصراع والاقتتال العشائري. السبب الثاني: شيوع بعض الخلافات التي ظهرت بين البارزاني الكبير الأب وبين عبد الكريم قاسم. أما السبب الثالث فنجم عن التداخلات الخارجية ما بين الطرفين المتصارعين حيث يعتقد البعض أن الحزب الشيوعي كان أحد الأسباب الرئيسية في تطوير توتر المشكلة بالاتجاه المعاكس لاستقرار ما بعد ثورة ١٩٥٨^(٢).

وهناك من يرى أن ظهور رغبة " بهاء الدين نوري " وجماعات أخرى في السيطرة على المنطقة الكردية بكاملها إضافة إلى سيطرة الحزب الشيوعي على المنطقة في الوسط والشمال والجنوب، تسببت في ظهور ثقافة التحريض إذ أصبحت كل جماعة تحرض الأشخاص والجماعات الأخرى ضد الجماعة الأخرى، ومن ثم هذه الجماعات بدأت تتحرك على الساحة فعلياً، الأمر الذي جعل معه الملا مصطفى البارزاني يجمع قواه ويستقطب الناس ويوجه مطالب للحكومة المركزية هذه المطالب تختص بتحرير الثقافة الكردية وتنشيطها التدريس باللغة الكردية، كما أنه نادى بالحقوق القومية وما وافقها من القضايا، هذه المطالب وهذا التحريض تطور إلى اصطدام والاصطدام تطور إلى صدامات مسلحة ودامية، لكن هذه المرحلة من تطور ونمو البيشمركة والحركة الكردية لم تشهد أي بوادر لتدخلات أو صدامات

(١) فايد ،رجائي:المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق نفسه .

دولية على المستويين الإقليمي والدولي. وكان القائد العام لقوات البيشمركة الأبرز والأشهر هو ملا مصطفى البارزاني، ومن بعده جاء ابنه مسعود البارزاني^(١).

سادساً: البداية الحقيقية للبشمركة داخل العراق:

كانت البداية الحقيقية للحركة الكردية في سنة ١٩٣٠ بزعامة الملا مصطفى البارزاني، وما كان قبلها من ثورات كانت عبارة عن تمللات عشائرية لا نستطيع أن نطلق عليها مسمى الثورة. وعندما نتحدث عن البشمركة داخل العراق لابد أن نتحدث عن كافة المناطق التي قسمت عليها كردستان أولاً فثمة تقسيمين بكردستان تاريخياً، التقسيم الأول تم بعد معركة "جالديران" عام ١٥١٤، ثم أعقبتها اتفاقية معاهدة أرضروم الأولى عام ١٨٢١ م ومعاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ م التي قسمت كردستان التقسيم الأول بين إيران الصفوية، وتركيا العثمانية احتفظت إيران بالجزء الكردي الموجود معها حتى عصرنا الراهن، والباقي أصبح تابعاً للدولة العثمانية مع تقطع أوصال الدولة العثمانية الرجل المريض بموجب اتفاقية سايكس بيكو - ١٩١٦ تم تقسيم المنطقة ومن الحظ السيئ للأكراد أنهم وقعوا في نقاط التقسيم فالحق بها التقسيم الثاني: سوريا أخذت جزء وتركيا أخذت جزء وبقي الجزء العراقي معلقاً فيما بين تركيا والمملكة العراقية الحديثة التي تأسست في العام ١٩٢١ م وكانت تحت عرش الملك فيصل الأول الأمر الذي جعل هذا الجزء متنازع عليه فيما بين العراق وتركيا حيث كانت كل دولة منهم تطالب بضم هذا الجزء إليها وفقاً لإسناديها الخاصة، ومن أسانيد العراق على سبيل المثال: أن الملك سني ولو أصبح ملك على البصرة وبغداد فقط ذات الأغلبية الساحقة الشيعية فلن تستقيم الأمور ولكونه مسلم سني فقد كان يريد القسم الشمالي كي يعدل إلى حدا ما من التركيبة السكانية للدولة، والسنة. والسند الثاني للعراق المنطقة الشمالية وفي كركوك على وجه التحديد، بينما كانت أسانيد تركيا لمطالبتها بالجزء العراقي لكردستان أولاً تتمثل في النفط على اعتبار أنها محرومة من النفط تماماً كمورد اقتصادي هام، ثانياً: أغلبية سكان المنطقة ليسوا من العرب ثالثاً: تركيا هي وريثة الدولة العثمانية^(٢).

وحسم الأمر في النهاية بضم هذا الجزء للعراق وكان سبب الضم هو بعثة من عصابة الأمم المتحدة زارت المنطقة واستطلعت آراء وجهاء المنطقة تصادف في هذا الوقت نهوض

(١) باغي، أحمد، اسماعيل: تطور الحركة الوطنية العراقية. ٤١ - ١٩٥٢، القاهرة، ١٩٧٦، رسالة دكتوراه، ص ٢٧٦.

(٢) فايد، رجائي، شهادة شخصية من الباحث .

الثورة في المنطقة الكردية بزعامة سعيد بيران النقشبندى قمعتها تركيا بقسوة بالغة، وصلت أنباء هذه المذابح إلى أكراد العراق في كردستان الجنوبية كمال اتاتورك حاد عن الإسلام وارتكب مذابح في حق إخواننا الأكراد ومن صالحنا الانضمام إلى المملكة العراقية خصوصاً وأن ملكها سني ومن آل البيت .وانضمت سنة ٢٥ إلى العراق فأصبح لكردستان أربعة أقسام.

سابعاً: من يمول البيشمركة ؟

١. اقتصاديات العشيرة:

وحيثما طرحنا سؤالنا حول من يمول البيشمركة كتنظيم مسلح يسعى إلى قهر السلطة السياسية؟ كان الجواب أن التمويل كان يتحمله الشخص الذي يبعث هذه القوات للجبهة وأحياناً يتحمل مسؤول المجموعة جزء من التمويل للبيشمركة، وبصفة عامة فإن تمويل البيشمركة تتم من اقتصاديات العشيرة، والتمويل كان محدود ولكن الاكتفاء الذاتي كان متوفر من الخبز والماء^(١).

٢. التمويل الدولي للبيشمركة:

على الرغم من أن إيران هي المستفيد الأكبر من الورقة الكردية ووجود مليشيات البيشمركة لكونها قد تمكنت من استقلال القضية الكردية بعد ١٩٦٣م استقلال بشع إلا أنها على خلاف الآخرين لم تقدم أي دعم يذكر لمساندة القضية الكردية والبيشمركة في كردستان العراق، وكل ما قدمته هو عبارة عن قليل من المال والسلاح، إضافة على القليل من فرص الإيواء الأمن للبيشمركة وقائدها على الرغم من أنها كانت طوال العهدين الماضيين الحاضن للقضية الكردية والبيشمركة العراقية لكن من دون أن تقدم لها أي شيء بالمقابل يساعدها على الاستقرار ومجابهة العدو. بينما الخاسر الوحيد من القضية الكردية هو العراق والعالم، أما بالنسبة لتركيا البلد الإقليمي المجاور للعراق فأحياناً كان هو الآخر يستغل القضية الكردية لصالحه، ولكنه في ذات الوقت يقدم مساعدات لها، وفي الوقت ذاته كان يضرب القضية. ولكن بالنسبة ولهذا يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الوحيدين الذين استفادوا من الورقة الكردية هم الإيرانيون فقد استفادوا من دماء الشعب الكردي، ومن قضية الشعب الكردي، ومن مشاكل العراق بسبب القضية الكردية ولكنهم لم يقدموا في المقابل أي دعم حقيقي لنصرة الكرد وقضيتهم.

(١) شهادة رسول بيشمركة سابق .

ويرى البعض أن شاه إيران وروسيا وإسرائيل وفقاً لتقارير حكومة صدام حسين هي الجهات التي كانت تدعم تمويل فصائل البيشمركة بالسلاح والمال في بداية تكوين مليشيات البيشمركة وكان ذلك يتم من خلال سلسلة الجبال الوعرة ولم تتمكن الحكومة العراقية من وقف تدفقها إلا حينما عقدت معاهدة اتفاق بينها وبين شاه إيران محمد رضا بهلوي والمعروفة باتفاقية الجزائر التي تمت في العام ١٩٧٣ حينما لجأ مصطفى البارزاني مؤسس البيشمركة وقائدها الأول إلى روسيا^(١).

وذهب البعض إلى أن جرائم صدام حسين ضد الأكراد جعلتهم يستمرون في مواجهة حكمه في التسعينات، وذلك بمساندة القطب الأوحدي في العالم اليوم الولايات المتحدة الأمريكية. على اثر صراعه مع المجتمع الدولي، ومحاصرة العراق اقتصادياً على اثر رفضه للانصياع لقرارات مجلس الأمن الدولي التي سبقت حرب التحرير بشأن ما كان يعرف بقضية أسلحة الدمار الشامل وامتلاك صدام لها ورفضه المتكرر لأوامر التفتيش الأمر الذي معه اضطرت الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الدولي الأكبر في إدارة الصراع الدولي إلى التعامل مع قوات مليشيات البيشمركة الموجودة في شمال العراق والتي كانت تعيش في شبه انفصال عن الحكم المركزي في بغداد تحت سيطرة صدام حسين ومع تطور هذا الدور لمليشيات البيشمركة المسلحة وتعاونها مع الولايات المتحدة صارت الولايات المتحدة الأمريكية هي الممول الرئيس لمليشيات البيشمركة على اعتبار ما تملكه من قدرات عسكرية كبيرة اكتسبتها من مواجهتها المتكررة للسلطات الحاكمة على مدى خمسين عاماً الأمر الذي مكنها من اكتساب التجارب القتالية في الجبال بأسلوب حرب العصابات فأمدتها بالمال والسلاح، والتدريب على فنون الإدارة العسكرية الحديثة، إضافة إلى تدريب رؤساء الأحزاب الكبار على إدارة الحكم الحديث لمنطقة كردستان العراق الغنية بالنفط^(٢).

وتعد فصائل البيشمركة المسلحة بمثابة قوى تابعة للأحزاب الكردية الأمر الذي معه جعل الأكراد ينفون عنها صفة المليشيات ويعدون لها قوة نظامية شبه رسمية تناضل من أجل استعادة الحقوق ورفع العنصرية في مسيرة نضالية طويلة ومشرفة.

(١) د. عثمان، عوض، السيد: حزب العمال الكردستاني الكردي، من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي، السياسة الدولية (العدد ١٤٩ يوليو ٢٠٠٢) ص ١٥٤-١٥٧.

(٢) مصادر شخصية، وانظر كذلك، د. وائلي، شريف، عصمت: حول الإستراتيجية السياسية والعسكرية للحركة الوطنية الكردية، مجلة دراسات كردية، المعهد الكردي، باريس، ١٩٨٤، ص ١٩-٢٠.

٣. سلاح ولباس البيشمركة:

وبحسب شهادة رسول البيشمركة القديم فإن البيشمركة لا تسلح أفرادها بل تعتمد في تسليح عناصرها على العشيرة – فكل شخص يأتي ليصبح جندي في البيشمركة يأتي وهو حاملاً سلاحه معه وحتى سنة ١٩٦٦ كان السلاح الشخصي الذي يأتي من العشيرة هو الأساس في تسليح البيشمركة، وبعد سنة ١٩٦٦م جاءت للبيشمركة وجبات من الأسلحة الخفيفة من إيران، وقبلها في سنة ١٩٦٣، الأسلحة تأتي للجنود البيشمركة من العشيرة كل شخص يأتي لصفوف البيشمركة إلى ١٩٦٦ سلاحه الشخصي هو الأساس، وبعد ١٩٦٣ جاءت وجبات من إيران، وفي ١٩٦٦ قامت الحكومة العراقية بمنح جلال طلباني أسلحة مختلفة وأتوماتيكية صغيرة لكنها كانت بدون حدود..لحملة على مواجهة مليشيات البيشمركة دفاعاً عن السلطة المركزية في بغداد^(٢).

ويتابع رسول قائلاً: وكانت عناصر البيشمركة تأتي مدربة على حمل السلاح فلا يتم تدريبهم في معسكراتها الموجودة في الجبال فيدخلون صفوف وقواعد قوات البيشمركة وهم متمرسون على حمل السلاح واستخدامه، وذلك لأنهم كانوا يدخلون في معارك عشائرية لها أصول وقواعد خاصة بها تمنحهم التدريب على حمل السلاح وامتلاكه واستخدامه، ولم تكن هناك دورات تثقيفية تعقد لهم كما أن أسلحة البيشمركة كانت عبارة عن أسلحة بسيطة وقديمة يأتي بها العنصر المنظم إلى البيشمركة من عشيرته، ولكن مؤخراً أتت للبيشمركة مساعدات في شكل أسلحة من جهات متعددة، وزودتهم بها جهات معينة لا يسمح المجال هنا لذكرها، فكل كان يأتي من عشيرته بسلاحه الخاص، وهذا يعني أن البيشمركة وقيادتها لا تمنح عنصر البيشمركة المنظم تحت لواؤها الأسلحة، وأرزاق المجموعة تكون من مسؤولية مسئول المجموعة، وأحياناً تكون الأرزاق مشتركة فيما بين مسئول المجموعة والأفراد المنضمين تحت لواءه أو جماعته. وصارت تحركات هنا وهناك وكنت موجود في بداية التجمعات العشائرية ومع التجمعات العشائرية كانت هناك كوار حربية قليلة العدد من غير العدة وكان البعض يحمل عدة بسيطة مثل المسدس والخنجر أو بندقية من البنادق القديمة^(١).

أما بالنسبة للباس البيشمركة فيقول رسول: أنهم كانوا يرتدون الزي الخاكي، ولكن من لا يتوفر لديه هذا اللباس وهذا اللون باستطاعته حينها أن يرتدي ما يشاء من الألوان، وذلك لأنهم

(٢) شهادة رسول بيشمركة سابق، مصدر سابق

(١) شهادة رسول بيشمركة سابق، مصدر سابق

غير مقيدین بلباس أو زي عسكري موحد كونهم قوات غير نظامية .كما أن القيادة العليا لها لا تمنح اللباس لعناصرها. ولكن بعد انضمامها للقوات النظامية أصبح لها لباسها الرسمي الخاص وصارت الجهة التي ينتمون إليها هي التي تمنحهم القماش لعمل اللباس العسكري^(٢).

ثامناً: البيشمركة بين عهدين:

١. عهد الخشونة والجبل والحرمان:

تعود البيشمركة قبل إحلالهم في قوى الجيش النظامي على حياة الخشونة والحرمان والعيش في العراء وقساوة الجبل وبرودته، وكان بعضهم لسوء الأحوال الاقتصادية للبيشمركة واعتمادها على اقتصاديات قائد المجموعة واقتصاديات العشيرة المعتمدة أصلاً على ما ينتجه الجبل وما تنتجه الأرض يمضي يومان أو ربما ثلاثة بدون غداء وهذا الأمر جعلهم يدافعون عن أنفسهم بشراسة كما يواجهون من يحرمهم من أراضيهم وحقوقهم وقوميتهم بالسلاح البسيط المستمد من العشيرة. كما كان بعضهم ونتيجة لهذه الحياة القاسية يرتدي الثياب المرقعة والممزقة، وقد يستمر في الانقطاع عن أسرته لعدة شهور، ولهذا كان مقاتل البيشمركة قوي الشكيمة، شجاع، وسريع البديهة، ولا يهاب شيء، رشيق الجسم، وسريع النهوض ويسير الحركة. لهذا كانت ضرباته تصيب في معظم الأحيان لمن يعتبره عدواً له^(٣).

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو هل فصيل البيشمركة بعد أن مارسوا حياة النعومة على أثر انضمامهم إلى قوات الجيش النظامية من الممكن أن تعود لهم قوتهم السابقة فيما لو حدث أي صراع جديد بينهم وبين الحكومة العراقية الحالية؟ والجواب يأتي في الآتي.

٢. حياة النعومة والترف والمدن:

ثمة من يرى أن البيشمركة بعد أن نعمت أيديهم وأصبحوا نظاميين، وتركوا الجبل وعاشوا حياة الترف والرفاهية في المدنية ومارسوا الحضارة لن يعودوا إلى سابق قوتهم التي كانوا عليها في الجبل على اعتبار أنهم يستمدون هذه القوة الجبارة من الجبل وقسوته

(٢) شهادة رسول بيشمركة سابق، مصدر سابق.

(٣) مقابلة شخصية مع الباحث، رجائي فايد، القاهرة .

وخصائصه. وحينما يكون هناك خطوط تماس فيما بين الحكومة العراقية الحالية والبيشمركة المنعمون اليوم فإنهم سيكونون مع قادتهم الحزبيين ضد السلطة.

ويرى أصحاب هذا التوجه أن البيشمركة التي انتقلت للعيش في المدن والتي تستيقظ صباحاً للتوجه للممارسة دورها في الحياة المسلحة الرسمية، وتمكث في مكاتب رسمية مكيفة ومفروشة والتي في نهاية كل شهر تتسلم الرواتب بالدولارات، وتعود لكي تنام في مساكن مرفهة وخاصة، وتجلس على المقاهي في أوقات فراغها من العمل، لن تعود إليها قوتها على اعتبار ان هؤلاء فقدوا جزء من خصائصهم وهي الاعتماد على قوة الجبل، وقوتهم الجسمانية التي تغيرت من حال الرشاقة إلى حال البدانة^(١).

بينما يرى فريق آخر بأن البيشمركة لم تفقد قوتها بسبب انتقالها من الشكل غير النظامي المسلح إلى الشكل النظامي الرسمي المسلح والمنضبط، كما أنها لم تفقد أي جزء من خصائصها وإنها في حال دعيت عند حدوث أي مشكل مع السلطة المركزية للدولة العراقية الجديدة فإنها ستتجهز بها على أكمل وجه وذلك لامتلاكها النواة الحقيقية للبيشمركة، وهم موجودون في مناطق مختلفة من العالم، كما هم موجودين في العراق وبإمكانهم الانخراط في صفوف البيشمركة من دون تدريب مسبق على الرغم من أنه يمكن أن يكون قادماً من أوروبا وقبلها كان يدير مطعماً في ألمانيا، أو سويسرا أو أي مكان آخر يعود ليحمل السلاح ويقاتل في صفوف البيشمركة في حال امتلاك القناعات الكافية لتحقيق ذلك وكثير من الأكراد يمتلكون هذه القناعات وبخاصة تلك المتعلقة بالقومية، الأمر الآخر أن أكثر المقاتلين اليوم في صفوف البيشمركة هن من السيدات ولديهن قابلية للقتال أكبر مما لدى رجال البيشمركة وذلك لامتلاكهن القناعات، فكثير من الناس بالإمكان أن تعود للانخراط في صفوف البيشمركة حينما يمتلكون القناعات كما أن هذه القناعات تمكنهم من ترك حياة الرفاهية والاستقرار بعد أن نعمت أياديهم وترفها في الحياة المدنية لكن حينما يستدعي الأمر ويطلبون ينطلقون بكل إيمان في حال امتلكوا القناعة بالقضية التي يدافعون عنها.

ونؤكد بدورنا على صحة هذا الرأي الذي يربط بين وجود القوة القتالية لدى البيشمركة وقناعات الأفراد فيما يتعلق بالقضايا القومية والمصيرية تحديداً، ونرى أن حياة الرفاهية والنعمية ليس بالضرورة أن تمنع تحقيق قناعات الناس بقضاياهم المصيرية، وأن الإنسان حتى لو ذاق النعيم وترف الحياة وحياته مهددة ومستقبله ومستقبل أبنائه مهدد بالهجرة القسرية

(١) أنظر، فايد، رجائي: أكراد العراق المصدر السابق نفسه .

سوف يختار الخيار المر وهو الشروع في استخدام القوة المسلحة التي يظن أنها السبيل الوحيد لاستعادة الحق. ألا أننا نرى في المقابل أن قوة البيشمركة ربما تكون قد تضاعفت وذلك نتيجة للانضباط في العمل العسكري الرسمي المسلح، ونتيجة لرفع مستوى كفاءة البيشمركة القتالية واعتمادها على الأسلحة المتطورة والحديثة واستخدامها للتكنولوجيا المعاصرة. بينما يرى البيشمركة رسول أن التدريب في حرب العصابات غير مفيد جداً للبيشمركة النظامية، ولكنه يمكن أن يفيد في نزع الألغام وزرعها وتكون مفيدة في استخدام بعض الأسلحة المتطورة لكن بالنسبة لتطوير الأداء فيضل الجبل هو من يعلم البيشمركة ويقويه^(١). وما بين النعومة والكفاءة وقوة الجبل تظهر القناعات فتكشف لنا أنها السر في بقاء قوة البيشمركة في كردستان العراق والتي معها يمكن أن تتدلع الثورات من جديد.

تاسعاً: انعكاس الخلافات السياسية على كوادر البيشمركة:

١. البارتى وبيشمركة البارزانيين:

يرى البعض إن الانشقاقات الحزبية التي حصلت فيما بين البارتى والبارزانيين في ١٩٦٣ م أدت إلى حصول الانشقاق والانقسام فيما بين العشائر الأمر الذي معه فضلت الكثير من هذه العشائر الانضمام تحت لواء البارزاني بينما اختار الفريق الأقل الانضمام تحت لواء إبراهيم عطا جلال، وهذا بدوره تسبب في حدوث انقسام في تنظيم البيشمركة المسلح التابع للبارتى، الأمر الذي معه ظهر قسمين للبيشمركة قسم اختار أن يكون مع البارزاني والقسم الآخر للبيشمركة اختار أن يكون مع الطالباني، ولكن القوى الرئيسية للبيشمركة بقيت مع البارزاني. ويرى البعض الآخر أن عقلية البارزاني الذي قاتل في ظروف صعبة جداً بعد أن عاد من الاتحاد السوفيتي لم تمكنه من منع الصدام بينه وبين الرئيس عبد الكريم قاسم، الذي أحدث صدامه الأول مع الحزب، مما جعل الحزب ونتيجة للمشاكل الكثيرة المستعصية على الحل غير مقتنع بالحركة الكردية في بدايتها، كما أنه أيضاً غير مقتنع تماماً بالثورة الكردية المسلحة والبيشمركة التي كان يقودها البارزاني، لكن البارزاني استطاع أن ذلك أن يقنع عدد كبير من المثقفين على الرغم من أنه لم يكن خريج كلية وأكاديمي استطاع أن يقنع الآخر بما يملك من قناعات حول الحركة والقومية الكردية وهذا دليل على قدرة الإنسان على السيطرة الفطرية والذكاء على الرغم من أنه كان زعيماً عشائرياً أمياً موجود في وسط مثقفين يساريين متعلمين وأفندية.

(١) حديث خاص، مع بيشمركة قديم بالقاهرة السيد أبو بكر رسول الأستري.

٢. تقييم أسباب خلافات البارتي والبارزاني الكبير:

ثمة من يقيم أسباب الخلافات التي نشأت بين البارتي والبارزاني الكبير وفقاً لمفهوم العصر الحالي أو بالمفهوم السياسي العام فيجد أن المكتب السياسي كان محقاً في تلك الخلافات معللين وجهة نظرهم بأن الملا مصطفى كان ينفرد في اتخاذ القرار بصفته زعيم عشائري كما كان ينفرد باتخاذ القرار بشأن ما يتعلق بإيقاف القتال أو الاتصال بالجهات ذات العلاقة وكانت أغلب المفاوضات التي تتم بينه وبين السلطات الحاكمة للعراق هو من يسعى إلى فضها ليعود مرة ثانية لقتال السلطة بقوات البيشمركة^(١).

ويرى محدثنا السيد أبو بكر رسول الأشتري أنه كان معارضاً للملا وكان حينها مع جلال الطلباني، ولكن حينها لم يكن يعلم ما هو السبب في معارضته له، وكذلك الأمر بالنسبة لآخرين، ويذكر أبو بكر رسول أنه قد ترك السياسة ولم يهاجر إلى إيران حينها بل أنه بقي في قريته وصادف أن حل الملا مصطفى ضيفاً عليه وكان يصطحب معه ١٣٠٠ مسلح، وبقي في ضيافته لمدة أسبوع كامل وحينما رحل ترك خلفه سرية كاملة من البيشمركة في ضيافته لمدة ثلاثة أشهر. ثم ذهب إلى جلال وطرده وهربه إلى إيران ورجع هو إلى منطقة غلاله بعد أن ترك السرية في ضيافته. وكان الملا يعلم بتعاوني مع جلال الطلباني إلا أنه كان يقض الطرف عني وكان يداريني، وكان يعلم أن جلال كان أحياناً يكتب الرسائل واعمل على توصيلها للجماعات التي يريد أن يوصلها إليها سراً. ومع ذلك كان البارزاني يعرف بشيء من اتصالاتي مع جلال ولكنه كان يسكت عنها. وقد أخطئت كثيراً مع البارزاني ولا أريد هنا التكفير عن ذنبي مطلقاً لكن في ذلك الحين ما كنا نعلم لماذا نساير هذا ونعادي ذاك وهذا طابع كثيرون سواء كنا على مستوى عشائري أو كنا على مستوى حزب وكانت عشيرتي بالكامل منقسمة إلى قسمين أكثرهم كانوا ليس مع الاثنين وكانت جميع العشائر على نفس المنوال فالعشائر كانت لها أهدافها وتقاليدها وكياناتها ومصالحها الخاصة التي تنطق في تعاملاتها من خلالها مع الآخر.

٣. البيشمركة والسلطة الديمقراطية المعاصرة:

ثمة من يرى أن العلاقة بين البيشمركة والسلطة علاقة غير محسومة حتى الآن، على الرغم من حدوث الاستقرار في إقليم كردستان وانضمام البيشمركة لقوات الدولة النظامية

(١) شخصيات عامة معاصرة للبيشمركة قامت الباحثة بالحديث معهم عبر البريد الإلكتروني. وانظر كذلك، د. تشومسكي، ناعوم: الضغفاء يرثون العدم، صحيفة الجارديان، لندن، ٢٥ مارس ١٩٩١.

المعاصرة، وذلك لأن قضية الرواتب الخاصة بالبيشمركة لا زالت معلقة ومحل خلاف كبير فيما بين حكومة الإقليم وحكومة المركز إلا أنه رغم ذلك فإن الحكومة المركزية هي التي تتولى دفع هذه الرواتب للبيشمركة النظامية التي يرى البعض أن عددها يتجاوز الـ ١٠٠ ألف مقاتل. كما أن العلاقات القائمة فيما بين عنصر البيشمركة ومحافظي الأقاليم والمناطق أحياناً تكون علاقات قائمة على الود والاحترام المتبادل والتعاون التبادلي وأحياناً تصبح علاقات تشنجية يسودها الصراع فقد يتعاون بيشمركة مع المحافظ ومع القوات العسكرية والجيش والشرطة ويقيم معهم علاقات ودية تعاونية تبادلية، وقد لا يتعاون بيشمركة آخر معهم ويختار أن يأزم العلاقات فيؤسس لعلاقات عدائية غير تعاونية قائمة على العنف والتسلط. الأمر الذي معه من الممكن أن تحدث مأساة تشابكية طائفية قومية لا يعرف مداها^(١).

ويرى البعض أنه حينما لا تتمكن الحكومة المركزية وحكومة الإقليم في كردستان العراق من ضبط البيشمركة وجعلها تفصل فيما بين علاقتها بالبارتي وقادة البارتي والإقليم وعلاقتها السابقة بالسلطة المركزية القائمة على تغييب الحقوق ودورها الحالي في ضبط الأمن في الإقليم وبالتالي في كل العراق بعد أن منحت الصفة الرسمية في الدولة لأن البيشمركة ستسهم مرة أخرى في غياب الاستقرار عن الإقليم وتعود لممارسة نشاطها المسلح الأمر الذي معه يمكن أن تعود معه حالات الاشتباك، وتعود الحروب إلى الظهور في العراق مجدداً. ومع غياب الاستقرار تلوح فكرة التقسيم على المسرح السياسي العراقي التي يتوقعها المحللين السياسيين والعسكريين كما نتوقعها نحن وهو الأمر الذي لا نتمناه وهذا الأمر قابل للحدوث نظراً لوجود قطبين رئيسيين يحكمان الإقليم والدولة قطب في كردستان ويمثله مسعود البارزاني، والقطب الآخر في بغداد ويمثله نور المالكي، إضافة إلى هذين القطبين توجد أقطاب أخرى صغيرة هذه الأقطاب الصغيرة لهم دور كبير في تأجيج الصراع فيما بين القطبين الرئيسيين في الدولة العراقية فهم أحياناً يجبرون وأحياناً يجمدون وفي أحيان أخرى يفجرون الأوضاع السياسية وليس معروفاً حتى الآن إلى أين تتجه هذه المشاكل، أو إلى أي اتجاه تسير ومن الذين يقفون خلف هذه المشاكل^(١)؟

(١) محمد، حسين، عماد: تطور الهوية القومية الكردية، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، مصر، العدد ١٣٥٢ - يناير ١٩٩٩، ص ٩٦-٩٧، وانظر كذلك، تركي، السيد، أحمد: القضية الكردية في العراق، (مجلة السياسية الدولية، ١٣٥، يناير ١٩٩٩)، ص ١١٧-١١٩.

(١) فايد، رجائي: المصدر السابق نفسه، وأنظر كذلك للمزيد من المعلومات، الحياة، صحيفة: سقوط النظام العراقي فرصة تاريخية لحل المسألة الكردية، العدد ٤٦٨٤، ٧ يونيو ٢٠٠٣، ص ٩.

٤. المرأة والبيشمركة :

المارغريت: هي المرأة المسيحية الوحيدة الشجاعة التي شاركت مع البيشمركة بالسلح وكانت تضع الرصاص على غرار السعوديين. وثمة من يقول أن نساء البيشمركة كن يمسكن ويعملن كخفارة لكنهن لم يحملن السلاح، أما في الوقت الحاضر فعمل البيشمركة النسائية يقتصر على الدورات التدريبية لقوات البيشمركة في الأمور العامة. وكمثال لنماذج من نساء حملوا السلاح وقاتلوا مع البيشمركة بشراسة وأشهرهن على الإطلاق كانت ناهدة سلام أم الدكتور نوري الذي كان نائب رئيس الجمهورية غازي عقيل الياور كان هو نائب أمه اسمها ناهدة سلام كانت من النساء اللاتي يحملن السلاح وكانت مقاتلة شرسة للغاية^(٢).

عاشراً: البيشمركة والآخر :

١. دور العامل الخارجي في صعود وانهيار الحركة:

لم يكن استخدام الآخر للورقة الكردية حباً في الأكراد ولكن نكاية في الحكم وبالذات إيران التي استخدمت الأكراد على الرغم من تعليقها للقضية التي تمس الأكراد الإيرانيين، وهم أكثر عدد من أكراد العراق ومن حيث العدد السكاني تأتي تركيا في المقدمة وبعدها إيران ومن ثم العراق وأخيراً سوريا، في الواقع نجد أن إيران معادية للأكراد لكنها تتعاون مع أكراد العراق بسبب وجود مشكلة بينها وبين الحكومة العراقية هذه المشكلة متمثلة في المشكلة التاريخية على الحدود التاريخية بين البلدين مرتبطة بمطالب متعلقة بهذه المشكلة الحدود العراقية الإيرانية رسمت بموجب ميثاق سعد أباد سنة ١٩٣٧ وبموجب هذا الميثاق وقع شط العرب بالكامل إضافة إلى أراضي أخرى موجودة بشرق شط العرب ضمن الحدود العراقية حاولت إيران بكل الوسائل أن تعيد رسم الحدود بين الدولتين على أساس أن يقتسم السيادة على شط العرب مع العراق ويكون الخط الحدودي يمر بمنطقة اسمها (خط التالوك) والتالوك وفقاً لتفسير القانون الدولي تعني آخر نقطة من انحسار الماء عن النهر يقتسم البلدان المتنازعان السيادة فيها مناصفة .ومن المعلوم أن جميع الحكومات العراقية كانت ترفض مطالب إيران الأمر الذي جعل إيران تستخدم الورقة الكردية ضد الحكومة المركزية في بغداد فتعتمد لدعم

(٢) حديث خاص مع الباحث رجائي فايد.

الأكراد البيشمركة بالمال وبالسلاح وبفتح الأراضي الإيرانية للتدريب والانطلاق منها كي تضغط على الحكومة العراقية^(١).

وكما هو معلوم فإن اقتسام السيادة بين العراق وإيران على شط العرب التي سعى إليها شاه إيران من خلال فرض رغبته القاضية بتعديل اتفاقية سعد أباد لم تتم إلا بعد أن جاء حزب البعث للسلطة في تاريخ ١٧ / ٧ / ١٩٦٨ م، حيث قام شاه إيران بإلغاء ميثاق سعد أباد من طرف واحد في مايو ١٩٦٩، والتي أقرت في العام ١٩٣٧، ووجدت حكومة البعث العراقية نفسها في بداية تسلمها للسلطة أمام هذه المشكلة القائمة، هذه المشكلة تمثلت في اشتعال الحركة الكردية والاقترال في الشمال وما كان منها إلا أن تتخذ إحدى الحلين إما أنها توافق على طلبات الشاه أو أنها تتفاوض مع أبناء شعبها من الأكراد من أجل أن يلقوا السلاح ومن ثم تلبي مطالبهم. فبدأت خطوة سابقة في البدء فأصبحت الحكومة البعثية تحاول الاقتراب من تيار ضد تيار آخر فيما يختص بالمكتب السياسي البارتي والبارزانيين وهنا بدأت السلطة البعثية الحاكمة تتحرك تجاه جناح إبراهيم أحمد وجلال الطلбاني المكتب السياسي وقامت بإمدادهم بالسلاح وكان هدفها من ذلك تقويتهم في مواجهتهم للحزب الديمقراطي الكردستاني، لكن هذا الدعم الحكومي الذي تلقاه البارتي ثبت فشله لأنه كان موجه للبرزانيين وتجاهلت الحكومة أن البارزاني هو القائد العشائري للبيشمركة وصاحب الأرض وابن الجبل والمكان. ولذلك اختاروا فيما بعد خيار الاتفاق معه والالتفاف حوله لأن الآخرين لا يصلحون لهم^(٢).

وانتهت الاتفاقية بتوقيع بيان الحكم الذاتي ١١ مارس - آذار سنة ١٩٧٠ وهذه الاتفاقية تعطي الحكم الذاتي للمنطقة الكردية في ثلاث محافظات هي أربيل السليمانية ودهوك، وتم إنشاء مجلس تنفيذي بها ومجلس تشريعي وأمانات عامة تعادل الوزارات العراقية وكان المنسق لهذه الاتفاقية صدام حسين لأن رئيس الجمهورية كان آن ذاك هو أحمد حسن البكر وتم الاتفاق حينها على تعديل الدستور العراقي بحيث ينص على أن العرب والأكراد شركاء في العراق وإن الأكراد قومية معترف بها.... إلخ ولكن بقيت نقاط عالقة عصية على الحل وهي النقاط الخلافية التي تتمثل في المناطق المتنازع عليها مثل كركوك تكون تابعة لمن والنقطة الثانية وبحسب الكاتب العراقي الكردي عزيز الحاج وكان أمين عام الحزب الشيوعي العراقي في كتاب له عن القضية الكردية يقول فيه " الأصل في بقاء المشكلة بدون حل هو

(١) فايد، رجائي: أكراد العراق، المصدر السابق، ص ١٦٥-١٦٦

(٢) فايد، رجائي: أكراد العراق، المصدر السابق، ص ١٦٧-١٦٨

الشك المتبادل بين الحركة الكردية والحكومات العرقية المتعاقبة"، الاتفاقية عقدت سنة ١٩٧٠ مع وجود فترة انتقالية مدتها أربع سنوات وتطبق في ١١ مارس - آذار ١٩٧٤م وكان من المفروض أنه خلال الأربع سنوات هذه يتم فيها بناء جسور الثقة بين الطرفين، لكن بعض الجهات من الحكومة العراقية ارتكبت حماقات وأخطاء حينما بددت أي قدر من الثقة وكانت أكبر تلك الأخطاء والحماقات هي محاولة اغتيال الملا مصطفى البارزاني، وتمثلت هذه المحاولة في أن الحكومة العراقية أتت ببعض علماء الدين من السنة والشيعة وقالوا لهم أننا جميعاً مسلمين مع بعضنا أكراد وعرب فلماذا نحارب بعضنا البعض؟ وأنتم علماء دين أفاضل نطلب منكم أن تقوموا بواسطة خير بيننا وبين الملا مصطفى في إطار ديني لإنهاء المشاكل العالقة بيننا وبينه وقالوا لهم بأن الملا مصطفى البارزاني ما هو إلا إنسان ماهر جداً ونحن ولهذا نحن نرغب في توثيق الكلام الذي يدور فيما بينكم وبينه سوف نضع أجهزة تسجيل تحت ملابسكم لتسجيل الحديث، ولم تكن أدوات التسجيل سوى متفجرات^(١)

والسؤال المطروح الآن إذا كانت الحكومة العراقية تقصد اغتيال الملا مصطفى البارزاني لأنه أسوأ إنسان على وجه الأرض فما ذنب علماء الدين السنة والشيعة الذين استجابوا لنزوة السلطة كي يكونوا واسطة خير حتى يتم تفجيرهم من قبلها؟ وهم موجودين منحوهم إشارة فجرهم وتصادف في نفس اللحظة نتيجة للتقدير الإلهي أن العامل الذي يقدم الشاي وقف بين أقرب واحد وبين الملا مصطفى البارزاني العامل هذا وجد ملتصقاً في السقف نجو للانفجار الجميع تمت تصفيتهم ولكن الملا مصطفى نجى ولم يصب إلا بخدوش بسيطة وتمت المسألة وأرسل البكر برقية يقول فيها إنه سيلحق المجرمين الذين فعلوها في حركة تضليلية للرأي العام العراقي في ذلك الوقت، وهناك احتمالات تقول بأن بعض الأطراف في القوى الأمنية هي التي عملتها. وهذه العملية بددت أي قدر من الثقة بين الحكومة وقيادة البيشمركة، ثم حاولوا مرة أخرى اغتيال إدريس البارزاني ابن الملا مصطفى الأكبر وأخو مسعود البارزاني وابنه نيجيفان وهو رئيس حكومة الإقليم الكردستاني العراقي حالياً. الأمر الذي معه بدأت الثقة تتبدد من جديد بين الجانبين. وهنا يكون لدينا قضايا خلافية عصية على الحل محاولتين اقتتال لكن الأمر الثالث والأخطر هو أن القواعد القاعدية والقواعد المتوسطة من البيشمركة أصبحت تعمل في العلن في الفترة الانتقالية للحكم الذاتي لإقليم كردستان العراق وأصبحت

(١) فايد، رجائي: أكراد العراق، المصدر السابق، ص ١٦٩

معروفة لدى السلطات العراقية فمع وجود الشك يمكن أن يتسرب الخوف من حدوث المصادمات مرة أخرى وحين جاء ميعاد تنفيذ اتفاقية الحكم الذاتي في ١١/٣/١٩٧٤م مع بدأ الحكومة التطبيق العملي للاتفاقية كان الصعود غير العادي بدعوة من الملا مصطفى إلى الجبال المدن الكردية فرقت تقريباً من الرجال وبدأت الحركة في النهوض بعملها من جديد بل أن بعض الأكراد يتكلموا في مذكراتهم أن الحكومة كانت تشجع الصعود للجبال حتى تكون الأعداد هائلة ولا تستوعبها الحركة التي كانت منظمة نفسها تنظيمياً ومعاشياً بحدود معينة وفقاً لميزانية محددة تعيش على سبيل الافتراض ٥٠ ألف جاء حينها بمليون وهنا يمكن أن يؤدي هذا إلى فشل الحركة في تنظيم هذه الأعداد والصرف عليها لذا كانوا يشجعون الأفراد للذهاب للجبال في محاولة لإفشال الحركة، ولكن الحركة أصبحت مشتتة من ناحية والحكومة تتابع خطوات الحكم الذاتي من ناحية أخرى وهذه الخطوات تمثلت فيما يلي^(١):

- تشكيل المجلس التشريعي برئاسة بابر رسول الاشتري وهو أول رئيس مجلس تشريعي لكردستان العراق.
- تشكيل المجلس التنفيذي.
- تشكيل الأمانات.

وكانت الحركة الكردية مشتتة على أشدها في ذلك الوقت. وكان هناك عمليات تتم في المدن والطرق مقطوعة كلياً وكانت الحكومة تمنح الأكراد الحكم الذاتي وتقاتلهم في ذات الوقت في عملية تكتيك مرحلي، وهذا ما كان يصنعه صدام حسين أو البعث في وقت واحد بحيث إذا كان ثمة مشكلة تواجهني كسلطة فإنني أقوم بمواجهتها بخلق مشكلة أكبر للقضاء عليها مرحلياً وبصفة كلية كما هو الحال مع مشكلة الحدود العراقية الإيرانية اتفق مع الأكراد فشاها إيران لن يستطيع صنع شيء القوا السلاح الأكراد وفي نفس الوقت أحاول مع الحركة أنني أقتل أعمل اعتقل للقضاء عليها.

٢. الحركة الكردية قبل اتفاقية الجزائر وبعد اتفاقية الجزائر:

نهضت مرة أخرى من جديد الحركة الكردية قبل اتفاقية الجزائر التي كانت في ٦/٣/١٩٧٥م حيث أدى فشل حكومة البعث في القضاء على الحركة الكردية إلى أن لجأت للحل الثاني بالالتفاف مع شاه إيران وتسليم المطالب التاريخية التي يريد لها من خلال توقيع

(١) للمزيد حول هذا الموضوع أنظر فايد، رجائي، أكراد العراق ص ١٩٦،

اتفاقية الجزائر بين الطرفين برعاية أمريكية وبموجبها اقتسمت السيادة على شط العرب بين الدولتين، الأمر الذي جعل شاه إيران يرفع دعمه المالي والسلاحي والمكاني التدريبي عن البيشمركة، وقال لهم إذا كنتم تريدون القتال فانتم أحرار إذا كنتم تريدون إلغاء السلاح فأنتم أحرار فيما تختارون لكن لن يكون لكم أرض مفتوحة في إيران ولا مال ودعم هنا وجدت البيشمركة نفسها محاصرة من كل الجهات ومن الأرجح أن يعمل ضدهم حصار طوقى يقضي عليهم على حركتهم النضالية للأبد فسلموا حين إذن السلاح وأعلنوا انتهاء الثورة ضد النظام الحاكم في بغداد (١). وبهذا تكون البيشمركة انتهت مرحلياً مع اتفاقية الجزائر.

٣. أداء المجلس التشريعي لكرديستان قبل وبعد اتفاقية الجزائر :

قبل اتفاقية الجزائر كان المجلس يمتلك الشجاعة في طرحه للأمور ومثال ذلك إن اللجنة العليا لشؤون الشمال، أبرقت للمجلس برقية تطلب فيها رفع الحصانة عن أحد أعضاء المجلس، الذي تم اعتقاله بالفعل على الرغم من أنه أحد أعضاء المجلس التشريعي من قبل قوات الأمن في قضية تمس أمن الدولة.. وحينها أرسلت قوات الأمن خطاباً بذلك فاحتج المجلس على ذلك وكان رد فعله قوياً إزاء هذا الأجراء وأعلن حينها أنها قامت به اللجنة العليا أهانه له مبدئياً امتعاضه واعتراضه وأحقيته في الاستئذان قبل البدء بالتعرض للعضو بالقبض والاعتقال وردت عليهم الحكومة العراقية بالسماح لهم بزيارته في المعتقل وتمت زيارته في معتقل السليمانية واعترف لهم بأنه كان بالفعل متعاوناً مع قوات البيشمركة لأنه لا يستطيع إلا يتعاون معها وذلك لأن قوات البيشمركة قامت بتهديده، وهنا نرى مدى سطوة قوات البيشمركة على الساحة إذ من الصعب أن يرفض شخص طلبهم إذ أنه في هذه الحالة سينال التهديد والوعيد. وكانوا حينما يتحدثون عن الحركة في المجلس التشريعي كانوا يصفونها (العصاة) (بجماعة الجبل)، أو (جماعة الملا مصطفى البارزاني) بكلام هين ولطيف. لكن على الرغم من هذا فقد كان أعضاء المجلس يخافون على حياتهم من انتقام الحركة الكردية.

وكانت الحكومة في العهد الأول متسامحة مع المجلس وقراراته وكان أعضاء المجلس يتحدثون بحرية تامة، كما كانوا لا يتعرضون للحركة الكردية بأي شكل من الأشكال لكن المتحدث عنها كان يتحاشى ذكر أي ألفاظ قاسية بحقها.

(١) للمزيد حول هذا الموضوع أنظر فايد، رجائي، أكراد العراق، الفصل السادس من الكتاب.

٤. أداء المجلس بعد اتفاقية الجزائر:

بعد التوقيع على اتفاقية الجزائر التي تسببت بانتهاء الحركة الكردية وانتهاء المرحلة العملية لقوات البيشمركة انقلبت الأمور رأساً على عقب فيما يتعلق بقضية تعامل الحكومة مع المجلس، وتعامل أعضاء الحركة الكردية والبيشمركة معها حيث شكل حضور طه يس رمضان للجلسة الاستثنائية التي عقدت بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤ منعطفاً خطيراً في تاريخ البيشمركة والحركة الكردية، حيث طالب حينها أحد الأعضاء بأن يكون للمجلس قيمة وقرارات وأن يمتلك العضو حصانة وحرية في إبداء الرأي والتعبير عن نبض الشارع الكردي وآلامه وطموحاته.. الأخ وأيده في ذلك عضواً آخر وحينها خطط طه ياسين رمضان بعنف على المنضدة وقال " نحن لن نسمح مطلقاً بقيام بارزاني جديد في المنطقة " وتم حينها فصل العضوين من عضوية المجلس في نفس الجلسة. ويمكننا هنا اكتشاف الفارق بين أداء المجلس في الفترتين .الأمر الذي جعل الأعضاء حينها يتبارون في الحديث عن الجماعات المخربة والجيب العميل ولكن هنا لم تكن البيشمركة موجودة كي تهدد وجودهم، حيث كان دور البيشمركة مؤثر حتى على المؤسسات الدستورية التي كانت موجودة إذ كان دورهم يوجه المؤسسات الدستورية كيفما يشاءون، وعندما انتهى دورهم بعد اتفاقية الجزائر انتهى الخوف وبدئوا يتعاملون معهم بشكل آخر.

يذكر أن كلمة طه يس رمضان وإقالة العضوين حددت الخطوط الحمراء التي لا يجوز تجاوزها من قبل المجلس الذي تبارى أعضاؤه في إدانة الحركة الكردية، وقيادتها المسلحة البيشمركة وينقل الكاتب " رجائي فايد " عبارات من مضابط الجلسات التي تكشف الإدانة للحركة وقواتها المسلحة^(١):

- (انهيار القيادة العميلة وحركة التمرد).
- (انهيار القيادة العشائرية ولفظ الجماهير الكردستانية لها).
- لقد شوهدت القيادة العشائرية العميلة الانجازات والمكتسبات الوطنية بدافع من مصالحها الطبقية وبتوجيه من الأوساط الامبريالية والصهيونية والرجعية في المنطقة).
- (تعرية المفاهيم والتسلطات والأفكار الضيقة التي مارسها القيادة العشائرية العميلة منذ الستينيات).

(١) للمزيد حول هذا الموضوع أنظر فايد، رجائي، أكراد العراق، الفصل السادس من الكتاب المصدر السابق

• (انهيار الجيب العميل).

وبعد اتفاقية الجزائر لأول مرة جلال الطالباني ومجموعته البارتي انفصلوا عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في منتصف ١٩٩٧ أي بعد حوالي شهرين أو ثلاثة من اتفاقية الجزائر وقد أسس الاتحاد الوطني الكردستاني وكون له بيشمركة أخرى .

وظلت الحركة كامنة إلى أن بدأت في الظهور على استحياء مجددًا، وبعد تشكيل الاتحاد ككيان سياسي في دمشق من قبل الطالباني وعادل مراد ومصطفى أمين ومجموعة معهم أسسوا وأعلنوا عن الحزب الوطني الكردستاني ككيان سياسي جديد بعدها قام الحزب بتجميع عناصر لتشكيل البيشمركة الخاصة بالحزب، وبدأت تظهر على الساحة العراقية الكردية تشكيلات أخرى لقوات بيشمركة متعددة تابعة للأحزاب، وتستخدم ذات الاسم التاريخي للحركة سواء كان بيشمركة تابعة للحزب الشيوعي أو تيار إسلامي اشتراكي سواء كان بارتي سواء كان اتحاد وكانوا لا يعملون تحت لواء موحد بل كانت بينهم الخلافات السياسية وكانت تحصل فيما بينهم معارك واقتتال وجميع التيارات على مختلف توجهاتها أنشأت لها بيشمركة الخلافات السياسية انعكست على الميليشيات الكردية المسماة جميعها بالاسم الموحد التاريخي البيشمركة كان يحدث اقتتال فيما بينها على الخلافات على مناطق النفوذ على طول المدى كان هناك قتال فيما بينهم على الساحة وكان من النادر حدوث التحالفات فيما بينهم .الملا مصطفى مات في أمريكا في ١ مارس ١٩٧٩ ما قبل قيام الحرب العراقية الإيرانية في مستشفى البحرية الأمريكية^(١).

٥. دور العامل الخارجي في صعود وانهيار الحركة :

ثمة من يرى أن شوكة البيشمركة كانت تقوى بشكل تدريجي على الساحة الكردية حينما تضعف الدولة العراقية وقد بدأ البيشمركة في استعادة أنفاسهم بشكل تدريجي فبنسبة للحزب الديمقراطي الكردستاني كانت قيادتها اسمها القيادة المؤقتة كانت بزعامة مسعود وإدريس البارزاني وإدريس مات بجلطة في المخ وأصبح مسعود البارزاني هو زعيم القيادة المؤقتة للبشمركة، وظلت تلك التنظيمات قائمة إلى أن بدأت الحرب العراقية الإيرانية حيث عادت الحماقات العراقية التي كانت ترتكبها السلطة العراقية الحاكمة التي تنشأ وفق علاقة العراق بالآخر والمشاكل السياسية بالعراق وحين بدأت الحرب العراقية الإيرانية كما هو ملاحظ كانت

(١) للمزيد حول هذا الموضوع أنظر فايد، رجائي، أكراد العراق، الفصل السادس من الكتاب المصدر السابق

من الجنوب والوسط وبعد سنتين أو ثلاثة انتقلت الحرب للشمال وعلى اثر انتقالها للشمال حدث تعاون بين قوات البيشمركة والجانب الإيراني كل الحرب في البداية كانت قائمة في الجنوب في قطاع البصرة وقطاع العمارة وغيرها، وهنا بدأت الحركة تشتعل وتشتد من جديد نتيجة لانشغال الجيش العراقي وقوات الأمن العراقية في الحرب العراقية الإيرانية هذا الانشغال جعل الحركة تشتد رويداً رويداً إلى أن وصلت شدة الحركة إلى أن المدن كانت ملك للحركة ليلاً وإلى حد ما ملك الحكومة في النهار، كما كان السير على الطرق العامة غير آمن و كانت حوادث اختطاف المسؤولين داخل المدينة تتم وفي وسط النهار استمر هذا الوضع إلى ان عين علي حسن المجيد الشهير (بعلي الكيماوي) سنة ١٩٦٨ أشبه بـحاكماً عاماً للمنطقة الشمالية وكان الهدف من تعيينه إعادة الأمن إلى المنطقة وتم تعيينه أمين سر مكتب تنظيم الشمال ومفوض في كل الأمور وكان أول قرار اتخذه لا توجد من الآن أي قرية في الشمال العراقي. تم هدم كامل القرى الكردية ومسحها بالكامل ومساواتها بالأرض وكان عدد تلك القرى التي هدمت في الشمال العراقي حوالي ٤٠٠٠ قرية وشاهدت ذلك الصنيع بعيني^(١). هذا القرار أصدر من مجلس قيادة الثورة بهدم القرى الكردية في المنطقة الشمالية بالكامل وأزالتها من الوجود، الزراعة في المنطقة الشمالية كانت حنطة وشعير تركوا المزارعين يزرعون الحنطة والشعير بلونهم الذهبي و انت الطائرات بالنفط فأشعلت فيها النيران وكنت وقتها موجود في كردستان وكنت يومها مسافراً من اربيل إلى بغداد لقيت بلدزورات داخلية في حماية الدبابات على قرية بقرب الطريق وقاموا بمسحها من الوجود حيث بدأت ما يسمى بعمليات الأمثال وهي القصف بالغازات الكيماوية لتجمعات الأكراد في أي مكان وبوحشية بالغة جداً للقضاء على الحركة الكردية، وأصبح الأكراد فعلاً في وضع مأساوي محرج جداً جداً العالم لا يشعر بهم الإبادة تعمل فيهم وكانت تتم من قبل حكومة البعث على قدم وساق وهي إبادة وحشية بالغة، وفي زيارتي قبل السابقة زرت متحف مدينة دهوك الخاص بقضية الأنفال. أحد الناس الذين عاشوا التجربة حكى لي تجربته وهذا كان أحد الشهود الذين استدعوا للمحاكمة ليدلوا بشهادتهم في قضايا الأنفال قريته عند دهوك يقول بعد " أن استيقظنا في الصباح وجدنا القرية حوصرت بالدبابات وبمكبر الصوت طلبوا من كل أهل القرية يخرجوا للساحة خرجوا أهل القرية كلهم للساحة وحملوا النساء والأطفال في شاحنات لا يعرف أين اتجهت حتى الآن ؟ والرجال تم إطلاق الرصاص عليهم جميعاً، والنظام العراقي كان يقوم بحرق الأكراد بوحشية بالغة وكانت البيشمركة تقوم في المقابل بعمليات حرق سيارة وخطف

(١) شاهد العيان في هذا الموضوع الباحث المصري فايد، رجائي حديث خاص مع الباحثة.

سيارة اغتيال مسئول، ولم تجتمع جميع البيشمركة الكردية وتعمل بشكل موحد على الرغم من سياسة النظام الوحشية ضد الجميع وذلك لوجود اختلافات أيولوجية فيما بينهم فضلاً عن أن الفترة كانت عصبية حيث ألقت الحكومة العراقية كل القرى وهذه القرى كانت الملاذ الآمن للبيشمركة حيث كانت البيشمركة تعتمد على التمويل من هذه القرى، كما إنها تختفي عن الأنظار في بيوتها وحينما أزيلت البنية التحتية الأساسية الموجودة في المنطقة بالكامل بحيث أصبحت قوات البيشمركة ظهرها في العراق وأجبرتهم قوات النظام الحاكم للبعث بقيادة صدام حسين على الدفاع والهجوم، وكانت المساحات الشاسعة ترش بالغازات والسؤال الذي يثار الآن لماذا تم قصف حلبشة؟ والجواب لأن الحرس الإيراني الثوري دخل حلبشة وكانت مدينة حلبشة تشرف على سد ذوقان وحينما يحدث تفجير لسد ذوقان فهذا يعني أن بغداد ستغرق لا محالة لأن خلف السد موجود مخزون مياه فلم يكن أمامهم إلا أن يقصفوا المدينة بالغازات السامة وكان الحرس الثوري الإيراني استشر بذلك فترك المدينة وخرج منها وتركها لقوات البيشمركة وتم قصفها بالغازات السامة من قبل نظام صدام حسين وعاشت البيشمركة في هذا الوقت فترة زمنية عصبية جداً لأن النظام بعد الحرب العراقية الإيرانية انتقل إلى المناطق الكردية وقام بإبادة كاملة حيث استخدم سياسة الأرض المحروقة فكان صدام وأعوانه يحرقون الأرض بمن عليها، وهنا قوات البيشمركة فقدت المدد الاجتماعي المتصل بهم، حيث كان جزء من قوتهم يستمدونه من العشائر، وهذه القوة استمدوها من تعاطف أهالي القرى معهم حيث كانت هذه القرى تمثل المعين للبيشمركة للاختباء وللأكل والاختفاء والعلاج والتي تمثل علاقة البيشمركة في البيئة الطبيعية^(١).

والحماقة الثانية كانت في حرب النظام العراقي للكويت والتي كانت القاضية حيث بدأ الحصار على الكويت عندما رجع الجيش العراقي مهزوم من الكويت بعد عاصفة الصحراء ضابط رتبة متوسطة رقيب راجع حافي وملابسه مقطعة فدخل مدينة البصرة وكان حافي على أقدامه شاف تمثال لصدام حسين فطلع المسدس وأطلقه على التمثال وبدون تنظيم وبدون ترتيب اندلعت الانتفاضة في الجنوب العراقي وسميت بالجنوب العراقي الانتفاضة الشعبانية على أساس أنها انطلقت في شهر شعبان، هناك ١٨ محافظة عراقية ١٦ محافظة عراقية انتفضت بالكامل ضد النظام وأصبحت خارج سيطرة الحكومة. ومن الممكن أن يقول البعض

(١) شاهد العيان في هذا الموضوع الباحث المصري فايد، رجائي حديث خاص مع الباحثة (مقابلة شخصية).

أن إيران هي التي قامت بهذا وهذا أمر وارد خصوصاً وإن إيران خصم للعراق وكانت خارجة من حرب دامت ثمان سنوات، ويهمها تقلب النظام ولكن الانتفاضة الشعبية قامت بشكل تلقائي وهنا يظهر الدور الميكافيلي للسياسة الأمريكية، أمريكا وجدت أن اللعبة من الممكن أن تخرج من يدها، المارد الذي صنعته من الممكن أن يخرج من القمقم وقد لا تتمكن من السيطرة عليه الانتفاضة كادت أن تسفر عن أن إيران هي التي كانت سوف تسيطر على الجنوب العراقي ويمتد نفوذها إلى شارع الخليج وهنا أمريكا فكت الحصار عن قوات الحرس الجمهوري وسمحت لصدام بقمع الانتفاضة بسماعها لصدام باستخدام طائرات الهيلوكبتر والحرس الجمهوري في قمع انتفاضة الجنوب العراقي، كما حدثت في الوقت ذاته انتفاضة مقابلة في الشمال بشكل تلقائي من مدينة رنية وانطلقت إلى الشمال بأكمله. حينها اتجه الحرس الجمهوري كله للشمال تذكر الأكراد حلبشة والأنفال والغازات السامة فقبل أن يصل الحرس الجمهوري كانوا جميعاً هارعين للجبال في تركيا وإيران حيث سميت الهجرة بالهجرة المليونية للأكراد وكان هذا كله بصفة لجوء إنساني بلا قتال وسط الثلج والمطر والطين والظروف القاسية، هنا الضمير العالمي استيقظ في هذه الأثناء وصدر على أثر هذه اليقظة قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ وكان يتناول العنف ضد المدنيين والجماعات المنتهكة حقوقها وبناءً على قرار قررت قوات التحالف الدولية فرض مناطق آمنة للأكراد شمال خط العرض ٣٦ ، وبدأت مظلة جوية من غابة (انج لانت) حتى لا يأتي الجيش العراقي ويهاجمهم، رجع الأكراد إلى مناطقهم من جديد حيث كانت قياداتهم تتواجد في الجبل والحرس الجمهوري خرج إلى الطريق الموصل إلى صلاح الدين ثم ينتهي عند الحدود الجنوبية في الوقت هذا كانت القيادة الكردية للبيشمركة بدأت تنشط من جديد فخطب مسعود البارزاني خطب في وسط جمهرة من الناس وقال لهم أنا لست على استعداد لأن أعود لاجئاً من جديد للولايات المتحدة إما إنني احفر قبري هنا أو انتصر لشعبي اختار منطقة اسمها كوري صلاح الدين في اتجاه شغلوه المنطقة جيدة عبارة عن جبلين وفيه نهر تحت وكل من أيده عدد ٦٨ رجل فقط رصدوا الدبابات العراقية طالعة في الطريق دمروا منها ثلاث دبابات ورجع بعده الحرس الجمهوري إلى اربيل وبعد ثلاثة أيام رجع الحرس لقتال البيشمركة فكان الثمانية وستون رجل أصبحوا ٣٠٠٠ آلاف مقاتل من البيشمركة حيث تشجع الناس للانضمام للبيشمركة بعد الانتصار الأول الذي حققته على الحرس الجمهوري وتشجعوا وتجردوا من خوفهم فقصفوا ارتال الدبابات من جديد ورجعت قوات الحرس الجمهوري خائبة وقد زرت هذه المنطقة فكانت أول زيارة لي كانت سنة ١٩٩٩، كانت عبارة عن أشلاء لدبابات متناثرة وكنت قلت لمسعود البارزاني إن المفروض أن يجمعوا الدبابات ويتم عرضها في متحف باعتبارها

معركة تاريخية في تاريخ العراق، وفي الزيارة الثانية قاموا فعلاً بالاهتمام بها وجمعها ووضعها في متحف وكتبوا عليها الإحداث بعد ان تم طلاؤها.

ثم أقدمت الحكومة العراقية على حماقة كبيرة وهي من أجل إدخال المنطقة في إرباك وإفشالهم سحب كل الإدارات المدنية وقواتها الموجودة في المنطقة إلى بغداد حتى تترك المنطقة في فراغ وتفشل المنطقة، لكن الجبهة الكردستانية التي تشكلت من سبع أحزاب كردية سابقا، كمجرد تشكيل سياسي شكلي ليس له وجود كجبهة على الساحة . اجتمعت الجبهة الكردستانية وقررت أن تتولى إدارة المنطقة ثم نظموا انتخابات في سنة ١٩٩٢م والأمور مشت حتى الآن حدث صدامات مسلحة عنيفة جداً وانشقاق وقتال بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وكانت نتيجتها استعانة الحزب الديمقراطي الكردستاني بالحرس الجمهوري العراقي لقتال جلال الطالباني، واستمرت أمور حتى العام ٢٠٠٢ م، إلى أن قامت الإدارة الأمريكية بتوحيد الإدارتين استعداد للحرب القادمة، طبعاً وكانت المنطقة مستقلة تماماً عن بغداد قبل سقوط النظام . وعندما كنت أسافر لها كنت أسافر لها من القاهرة إلى دمشق ومن ثم إلى القامشلي عبر النهر في منطقة اسمها فش خبور وحينها أكون في كردستان العراق وكنت اذهب وفقاً لموافقة أمنية سورية، وكانت المنطقة مستقلة تماماً أمنياً من كل شيء باستثناء وزير خارجية ومقعد في الأمم المتحدة وتصبح دولة مستقلة، بعد السقوط أصبحت البيشمركة جزءاً من النظام قوات البيشمركة تغير اسمها التاريخي القديم فأصبحت تعرف في ظل النظام العراقي الجديد قوات حماية الإقليم من أجل ان تحصل على الصفة الرسمية فهي الآن أصبحت جزء من دولة، وثمة مشاكل بين الحكومة المركزية والإقليم حول تلك القوات بشأن تمويلها وتبعيتها هل تتبع الجيش العراقي ام لا؟! هل يصبح لها قيادة مستقلة أم لا ؟ وعموماً في زيارتي قبل الماضية جلست مع قائد قوات البيشمركة في منطقة دهوك وكان قائد البيشمركة السابق بابكر الزبياري رئيس أركان حرب الجيش^(١).

(١) شاهد العيان في هذا الموضوع الباحث المصري فايد، رجائي حديث خاص مع الباحثة: وانظر كذلك للمزيد حول هذا الموضوع، فايد، رجائي: المصدر السابق، أكراد العراق، ص ٢٠٦-٢٠٧، وأنظر ، كذلك، غريب ، آدمون: الحركة القومية الكردية ، بيروت، ص ١٢٥،

وأمرىكا من اجل أن تدخل إلى الشمال كان لابد ان تدخل حينها من تركيا ،اتفقت الولايات المتحدة مع تركيا على فتح جبهة شمالية من الشمال العراقي وبناء على هذه الاتفاقية وصلت المعدات العسكرية من أمريكا إلى مينائي مرسيل والاسكندرونة منتظرة الفرقة العاشرة تأتي من تاكسس بالطائرات من الولايات المتحدة الأمريكية ،والحكومة التركية لأنها دولة ديمقراطية حقيقية كان لابد من ان يعرض الأمر على البرلمان ،التظاهرات ملئت الشارع التركي ضد الاتفاقية ويحنها لم يوافق البرلمان التركي على الاتفاقية ،فانتهت الجبهة الشمالية ،وانتقلت المعدات إلى الخليج وانتقلت الحرب ،وكانت هناك بعض العمليات البسيطة من الشمال لان كان فيها مطارات بسيطة موجودة في المنطقة الشمالية ومنها مطار اربيل ومطار حرير ومطار بامزري وكانت مهابط صغيرة عملها النظام السابق لهبوط الهيلوكبتر فكانت تنزل منها بعض القوات البسيطة في هذه المنطقة ،أو بعض الفنيين أو بعض الخبراء ،لكن ان جبهة واسعة فتحت من الشمال العراقي فهذا لم يحصل إلا في الأسبوع الأخير من الحرب قوات البيشمركة هي التي قامت بهذا الدور على النحو التالي :

كانت القوات الأمريكية تقوم بقصف مناطق تواجد الجيش العراقي عند نقط التماس وبعد انسحاب الجيش العراقي منها كانت قوات البيشمركة تحل محلها وتسيطر على المكان ،وهكذا ،والجبهات الشمالية فتحت من السليمانية وشمال كركوك ،السليمانية خانقين بغداد، أربيل نينوى الموصل ،دهوك فايدة الموصل.دهوك واربيل دخلتها قوات البيشمركة التابعة لقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني ،لكن السليمانية وبغداد واتجاه كركوك قوات الاتحاد وقوات البيشمركة، وبشمركة الحزبين عملوا مع القوات الأمريكية في الأسبوع الأخير وبالتعاون مع الجيش الأمريكي ، وكانت ستكون هناك كارثة على المنطقة الكردية فيما لو فتحت الجبهة الشمالية لأن فيه أطماع لتركيا في المنطقة باعتبارها ضد التطور السياسي لأكراد العراق في كردستان لأن هذا التطور سوف يثر على أمنها القومي فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني التركي ،تركيا لديها قضية التركمان ،ولديها قضية كركوك فهي ضد ان تضم كركوك للأكراد في العراق ،تركيا تعتبر ان القسم العراقي لكردستان ملك لها لكنه سرق منها ، في انتخابات سنة ٢٠٠٢ قال أن الموصل وكركوك أمانتين لدى الحكومة العراقية وقد ان الأوان لتسترد منهم .في العقل التركي ان كركوك والموصل هما ملك للدولة التركية وترغب تركيا في استردادهم .فكون الجيش التركي يدخل مصاحب للجيش الأمريكي لا نعرف متى سيخرج ؟ كان الاتفاق فيما بينهم ان يدخل معها إلى الشمال العراقي ١٥ ألف جندي تركي والأمريكان كانوا سيدخلون لصالح أمريكا منة الشمال والاستيلاء على المنطقة كان

سيتم لصالح تركيا .با بكر الزبياري يومها قال لن يعبروا على جثتنا في منطقة دهوك ولو دخلوا من الشمال لكانت مصيبة كبرى على كرد الشمال العراقي (١)

تطورت البيشمركة بعد إنشاء حكومة إقليم كردستان وزارة للبيشمركة ومنذ معركة تحرير العراق التي بدأت باختراق بغداد في عام ٢٠٠٣ م وبعد هروب صدام وأعوانه وخضوع المدن الأخرى في العراق لسلطة الحلفاء وبعد الحكم الانتقالي صارت قوات البيشمركة تتولى حماية أمن المنطقة الشمالية من العراق بجدارة واقتدار نتيجة لخبرتها في حماية الأودية وتمرسها في العمليات العسكرية في جبال وأودية كردستان العراق، إضافة إلى حمايتهم للمنطقة الخضراء في بغداد. ويرى البعض إلى أن فصائل البيشمركة المسلحة كانت في بدايات تغيير النظام العراقي تعتمد على ما بين ٤٠-٥٠ ألف مقاتل أو فصيل ولكن تطور عدد المنتسبين إليها في العصر الراهن فأصبح إلى ما يقارب من ١٢٠-١٥٠ ألف فرد يعملون في خدمة الحكومة المركزية المنبثقة عنها سلطة الحكم في إقليم الشمال العراقي الكردستاني (١).

وقوات البيشمركة التابعة اليوم لسلطة الحكومة الجديدة تحصل على ميزانية خاصة من ميزانية الدولة العراقية المركزية في بغداد وتمنح رواتب ومستحقات وبدلات عمل وبدل تقاعد وتأمين صحي لأفراد قوات البيشمركة حيث صار لها لبس نظامي جديد غير الذي كانت تظهر به سابقاً. وصار لها تنظيم وهيكل إداري قائم تابع لسلطة الدولة وسلطة الأحزاب التابعة لها.

والسؤال الذي يثار الآن هو هل يؤدي الدور الذي لعبته البيشمركة في تحقيق الأمن في العراق إلى انفصالها عن سلطة الحزبين الكرديين وتذويبها في وزارات الدولة السيادية الخاصة بالأمن والجيش والحماية ؟ أم أنها ستبقى إلى الأبد خاضعة تحت سلطة الحزبين الكرديين؟ وهل ستنتهي البيشمركة كتنظيم عسكري حزبي مليشاوي نضالي مسلح بإدماجه في المؤسسات الأمنية العراقية؟ أم أن ضمه لهذه المؤسسات سوف يخلق بيشمركة جديدة بديلة عن

(١) شاهد العيان في هذا الموضوع الباحث المصري فايد، رجائي حديث خاص مع الباحثة: وانظر كذلك للمزيد حول هذا الموضوع، فايد، رجائي: المصدر السابق، أكراد العراق، ص ٢٠٦-٢٠٧، وأنظر، كذلك، غريب، أمون: الحركة القومية الكردية، بيروت، ص ١٦٢ المصدر السابق.

(١) الدر، محمود: القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، القاهرة، ص ٢٥-٤٨، وكذلك، د.شيركو، ج، بله: القضية الكردية ماضي الكرد وحاضرهم، مطبعة السعادة مصر ١٩٣٠، ص ٥١-٧٧.

تلك التي كتبت الظروف ضمها لهذه المؤسسات؟ وما هو مستقبل ظهور بيشمركة جديدة ومستقبل القوات الحالية التابعة للأحزاب الكردية؟ والجواب هو يشكك بعض العراقيين في ولاء البيشمركة لسلطة الحكم المركزية في بغداد ولاسيما البعثيين منهم والمعارضين للوجود الأمريكي والمعارضين للحكومة العراقية الحالية ويتهمونهم بالرغبة في الانفصال والسيطرة على منابع النفط في كركوك والموصل ويكررون تهديدهم بين الحين والآخر بالانفصال على لسان الأكراد حينما تهدد مصالحهم القومية في كردستان العراق، الأمر الذي معه تظهر بوادر طغيان الهوية القومية العشائرية على الهوية الوطنية ^(٢). على الرغم من نفي الأكراد المتكرر عبر مسئولهم الكبار في الأحزاب الكردية الرغبة في الانفصال وتقسيم العراق إلى ثلاث دول تكون من بينها الدولة الكردية في كردستان. وعلى الرغم من أن السفير الأمريكي في العراق ضمن البيشمركة الأكراد الصفة الشرعية لها بدفاعه المستمر عنها عبر وسائل الإعلام المختلفة نتيجة للدور الذي لعبته في حفظ الأمن في بغداد والشمال العراقي ^(١). لكننا نرى أنه ما دامت هنالك بوادر قديمة موهلة في التاريخ لرغبة الأكراد في تكوين دولة كردستان عبر جميع الدول التي تتركز فيها الأكراد وهي العراق - تركيا - إيران - أرمينيا - سوريا والتي ساندتها الأمم المتحدة وعصبة الأمم قبلها وساندتها الدولة الكبرى اليوم ومجلس الأمن فإن حق تقرير المصير للأكراد يبقى حق مكتسب لاسيما إذا ما توفرت للأمم المتحدة القرائن التي تثبت اضطهاد الدول التي تتركز فيها الأكراد لهم. وذلك لإنهاء حالة التوتر والصراع الدائر بين هذه الدول جميعها منذ ما يقارب من أكثر من خمسون عام من الزمان.

(٢) سعد الله، محمد، صلاح الدين، كردستان والحركة الوطنية الكردية، مطبعة الأهالي: بغداد ١٩٥٩، ص ٤٥، وللمزيد، أنظر، عيسى، محمود، حامد: القضية الكردية في العراق المصدر السابق، ص ١٣٥، وكذلك، البرقاوي، رفيق، أحمد: تطور العراق السياسي، ص ٢٦

(١) قامسلو، عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٧٣-٧٤، وكذلك، وأنظر كذلك، الغمراوي، سامي، أمين: قصة الأكراد في شمال العراق، ص ٣٦٧. وشخصيات خاصة.

المبحث الثاني

الثقافة السياسية والأيدلوجية العقائدية للبشمركة

أولاً: البنية الثقافية والأيدلوجية للبشمركة:

كما توضح المصادر الرسمية وغير الرسمية لقوات البشمركة النابعة عن الحركة الكردية لحزب كردستان العراق إن إطارها الفكري ينقسم إلى ثلاثة محاور: المحور الأول هو ^(١): المبادئ العامة للبشمركة تتمثل في:

١. تلتزم البشمركة المسلحة في كردستان العراق والتابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني بالإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة وأداة لتحليل وفهم طبيعة الصراع الذي تخوضه الأمة الكردية ضد السلطة والفرسان إلا أنها لا تنطلق باسم الجهاد.
٢. كردستان - هي أرض عراقية كردية ينبغي عدم التفريط بها والسلطات العراقية المتعاقبة دكتاتوريتها باطلة ولا بد من الاعتراف بأحقية الأكراد في هذا الجزء من العراق.
٣. إن استمرار مصادرة حقوق الأكراد يعني استمرار البشمركة المسلحة في نضالها ضد السلطة المركزية.
٤. لكردستان من الخصوصية المؤيدة بالبراهين التاريخية والواقعية ما يجعلها القضية المركزية للقومية الكردية والأمة العراقية التي تؤمن بأحقيتها في مواجهة عنف وهيمنة السلطة المركزية عليها ومنعها بالتالي من حق تقرير المصير والحكم الذاتي للإقليم.
٥. الجماهير الكردية والقوميات الأخرى هي العمق الحقيقي للأمة الكردية في نضالها ضد السلطات المتتابعة للعراق وعليها يقع العبء الأكبر في إمداد البشمركة بالعناصر والتمويل العشائري والقروي وإطالة عمر الصراع حتى تنهض الأمة الكردية كلها للقيام بدورها التاريخي في خوض المعارك العادلة والحاسمة والفاصلة والشاملة على أرض كردستان العراق حتى نيل الحقوق.

^(١) ريتز، سكوت، وآخرون: بوش ضد العراق .. لماذا؟ ترجمة: نصر، فاطمة، سطور، القاهرة ٢٠٠٢. وكذلك، الدين سري، العلي، عابدة: المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، الطبعة الأولى، منشورات دار الأفق الجديدة، بيروت، ٢٠٠٠.

٦. قبول كل المشاريع التي تقر وتعترف بالوجود الكردي لكردستان في العراق، وعدم التنازل عن أي حق من حقوق الأمة الكردية .

بينما يقوم المحور الثاني على بيان أهداف البيشمركة وهي^(١):

١. التأكيد على حقوق الشعب الكردي وضرورة نيل هذه الحقوق التي تتبلور وتتطور كلما قَدّم الشعب الكردي توضيحات أكثر، وكلما ازداد تعنت النظام العراقي.
٢. الدعوة إلى استقلال إقليم كردستان والاعتراف بحق الكرد في الحرية والديمقراطية يقوي وحدة الأراضي العراقية وتقدّم العراق وأمنها.
٣. تزداد الحقوق، وترسخ في ذوات الأكراد والبيشمركة لكي نتمسك بها ونحققها. ولا سبيل لتحقيقها إلا بالنصر بعد المعارك بيننا وبين السلطة. ووقوف الشعب معنا. والنضال الكردي مشروع، لأنه سينطلق من حركة إنسانية تحريرية أخلاقية لمصلحة العراق ككل.
٤. نريد الديمقراطية والسلام، ولكننا لا نستسلم للقهر والإبادة ونسعى دائماً لتجديد البيشمركة ونناضل في سبيل الله والقومية والوطن.
٥. القومية قضية وطنية وإنسانية وديمقراطية ولا يمكن أن تحل إلا عن طريق الديمقراطية والمساواة والعدالة وليست عن طريق الإبادة الجماعية للأكراد.
٦. تعريف العالم المعاصر بالقضية الكردية في أوروبا وسواها. إضافة للأمم المتحدة، ولا تنازل عن حق الأكراد في الفيدرالية.

أما المحور الثالث فيبين وسائل البيشمركة لتحقيق أهدافها^(٢):

١. ممارسة العمل المسلح ضد السلطات العراقية المتعاقبة، والمتعاونين معها.

(١) د. هدية، عبدالله: إشكاليات السلطة والحرية، مطابع الطوبجى التجارية، القاهرة، ١٩٩٨. وكذلك، الديب، فتحي عبد الناصر وتحرير المشرق العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠. وللمزيد أنظر كذلك، وانظر. الطالباني، جلال: كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة بيروت، ١٩٧١، وكذلك خالد، محمد: الحرب تعيد رواية صفحات عاصفة في تاريخ العراق النفطي، صحيفة الحياة، لندن، (العدد ١٤٦١٢، ٢٧ مارس، ٢٠٠٣) ص ١٧.

(٢) د. الشاذلي، نادية: أكراد العراق بين النظام الدولي الجديد والنظام العالمي الجديد، وثائق مؤتمر القاهرة، مايو ١٩٩٨. وكذلك، مجيد، كمال: النفط والأكراد، دراسة في العلاقات العراقية-الأيرانية-الكويتية، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٧.

٢. إعداد وتنظيم المجموعات العشائرية الملتحقة بقوات البيشمركة، واستقطابها لصفوفها، وفق التأهيل الذي عرفته ضمن العشيرة .
٣. الاتصال بالمجتمع الدولي لكسب تأييده للنضال الكردي وتقديم العون له باعتباره ينطلق من قوى تحررية تناضل من أجل مناهضة التمييز العنصري للقومية الكردية .
٤. التفاوض مع السلطات في سبيل تحقيق المكاسب العادلة للشعب الكردي .
٥. اتخاذ كافة الوسائل الكفيلة بنجاح مساعي الجيش مركة في الجانب العسكري ،بالتقليل من الخسائر في الميدان.
٦. الصعود للجبل في حال تأزم المواقف وتوحش السلطة والاستعانة بالأجنبي في حال ثبت دعمه للبيشمركة بأي صورة تحقق مطالب الشعب الكردي.

التحليل الأيديولوجي لفكر البيشمركة:

لم تظهر المصادر التي استقيناها في بحثنا أن قوات البيشمركة المسلحة التابعة للحزب الكردستاني العراقي تتبنى الأيديولوجية الإسلامية، أو أي أيديولوجية أخرى مستمدة من الإسلام كأساس لفكرها وأهدافها وحركتها التي تتبثق عنها إلا أن تركيزها على الجانب القومي في دفاعها عن القضية الكردية يجعلنا نجزم أنها تتبنى الاتجاه القومي الكردي الأثني ذو المنطلقات العشائرية وعلى الرغم من أنها تضم مسلمين سنة في الغالب وهم ينتمون إلى المذهب الشافعي إلا أنها لم تتبنى الجهاد كأسلوب لنشاطها من أجل تحقيق أهدافها. لكنها قد انتهجت الكفاح المسلح كأداة رئيسية لاستقلال كردستان الذاتي وحكمه بحكومة مستقلة عن المركز في مواجهتها المتكررة للسلطات المتتابعة للدولة المركزية الحديثة، ويمكننا القول هنا أنه على الرغم من ضم البيشمركة للحزب إلا أن هذا الحزب لم يؤثر سياسيًا ولا حتى إداريًا على تغيير إطار البيشمركة الفكري والأيديولوجي وذلك لسببين: الأول: أن المسئول عن القيادة العليا للبيشمركة بعد وفاة المؤسس البارزاني الكبير الملا مصطفى وفي العصر الحديث هو قيادي عشائري التفكير والتوجه ولم تؤثر أيديولوجيته الدينية في توجه البيشمركة وعملها على اعتبار أنه لم يكمل تعليمه تعليمًا أكاديميًا ولهذا نرى أنه لم يهتم كثيرًا بمسألة نوعية فكر الجناح العسكري للحركة والحزب، الثاني: أفراد الملا مسعود البارزاني برئاسة الحزب ورئاسة الجناح العسكري للحزب (البيشمركة) من منطلق عشائري قلص دور الآخر في تطوير أو تشكيل أيديولوجية معينيه واضحة له وربما يكون للعامل القومي الذي ينحى إلى رفع

درجة وعي الأمة الكردية دور في غياب وضوح أيولوجية البيشمركة كتنظيم مسلح وبالتالي الحزب والحركة الكردية.

لكن على الرغم من وجود الثقافة التاريخية والدينية للأكراد إلا أن البيشمركة كقيادة مسلحة للحركة الكردية لم تنهض على أكتاف المتعلمين والمتقنين في بدايات تكوينها بل أنها قامت على أكتاف وثقافة الأميين العسكرية المستمدة من العشيرة وصراعاتها الداخلية وصراعاتها مع العشائر الأخرى، وتجاربهم السياسية البسيطة القائمة على مفهوم احترام الزعيم العشائري وإطاعة أوامره كما تأمر بذلك عادات وأعراف وقيم وقوانين العشيرة القائمة على سلطة رجل الدين والزعيم المسلح للعشيرة البارزانية حتى أن قائدها البارزاني يشار إلى أنه أُمِّي وبعض المعلومات تقول أنه قائد عسكري بالفطرة، وبعض المعلومات تقول أنه تعلم لكن تعليمه اقتصر على التعليم الديني والتمرن البسيط على استخدام السلاح ورسم الخطط العسكرية استمدتها من خلال خبرته القتالية مع أعدائه في الميدان أو مسرح العمليات.

وعلى الرغم من أن زعيم العشيرة البارزاني الكبير يعتمد على قوانين عشيرته القائمة على سلطة رجل الدين إلا أنه من اللافت عدم وجود أي إشارة تدل على وجود الأيدولوجية الدينية أو الإسلامية في فكر البيشمركة، ونخلص إلى القول أن أفراد البيشمركة يمارسون الديانة الإسلامية السنية وهناك من بينهم أفراد من البيشمركة الشيعة وغير المنتمين للديانات من القومية الكردية، ولعل وجود بيشمركة من القوميات الأخرى، والديانات والمذاهب الإسلامية الأخرى في الوقت المعاصر كان عاملاً هاماً في اختفاء أو إخفاء الأيدولوجية التي تركز عليها البيشمركة في صراعها مع السلطة. أما في الوقت الحالي فبعضهم متعلم ومتقف، وله دراية في الشؤون العسكرية حيث انتشرت اللغة الكردية في التعليم وصار للأكراد مدارس ومعاهد وجامعات عسكرية ومدنية تعلم باللغة الكردية الأمر الذي انعكس على أدوار المنتسبين للبيشمركة وتنوع طبقات المنتمين إليها. وبالتالي انعكس على لغة الحوار ولغة التعامل والتفكير مع الآخر حينما تبحث القضايا الخاصة بالمسائل العسكرية والسياسية.

ثانياً: البيشمركة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني:

١. التكوين الطبقي للبيشمركة:

يختلف البناء الطبقي لبيشمركة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يقوده جلال الدين الطالباني الرئيس الحالي للعراق عن البناء الطبقي لبيشمركة الحزب الديمقراطي

الكرديستاني – وذلك لأن الأول يعتمد على طبقات متباينة ومختلفة وتضم شريحة اليساريين العلمانيون – إلى جانب طبقة الفلاحين، وغيرها بينما الأخير يعتمد بناءً الطبقي في الغالب على العشيرة، كما أن نسبة الأميين فيه عالية وطبقة المتعلمين والطلاب غير فاعلة وغير مؤثرة في صناعة قرارات البيشمركة وتوجيهها^(١).

ويتشكل البناء الطبقي لبيشمركة الاتحاد الوطني الكرديستاني من الطبقات التالية:

- طبقة العمال والفلاحين وحلفائهما.
 - طبقة البرجوازية الصغيرة الوطنية الكردية.
 - طبقة المناضلين والمجموعات الثورية.
 - طبقة التيارات الوطنية الكردية.
 - طبقة الديمقراطيين والتقدميين والماركسية اللينينية.
 - طبقة السياسيين.
 - طبقة الطلبة والشباب.
 - طبقة اللجان الثورية الفرعية.
 - إلى جانب الطبقات الثورية الكرديستانية والماركسية والقومية العربية الناصرية والإسلامية الراديكالية الشيعية والبعثية اليسارية الموالية لسوريا.
- وتعد هذه الطبقات الطبقة اليسارية الكرديستانية الديمقراطية الواعية بمثابة القوة الأساسية الفاعلة والمؤثرة والمحركة لجميع هذه الطبقات في بيشمركة الطالباني .

كل هذه الطبقات تكون مجتمعاً طبقياً للبيشمركة المسلحة للحزب الوطني الكرديستاني وتنظم الاتجاهات الوطنية داخل المجتمع الكردي، كما إنها انعكاس للحالة الطبقيّة الموجودة في

(١) الفهد، مالك، عبد الرزاق: الأحزاب السياسية في العراق ٤٦/٨٥، ص ٢١٢-٢١٧. وانظر كذلك موسى، أحمد، سمير: الصراع الاستراتيجي بين العراق وإيران (١٩٣٧-١٩٨١)/ رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٣.

ذلك الوقت في كردستان العراق والمنطقة العربية، وانعكاس واقعي للحالة التي يعيشها العراق والعناصر الطبقية للبيشمركة المختلفة ضمن عملية الصراع والتحالف على النضال، ضد السلطة الحاكمة آن ذاك^(١).

٢. فكر وأيديولوجية بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني:

وكما هو ملاحظ فإن قوات البيشمركة المسلحة التابعة لهذا الحزب تضم جماعات متنوعة ومتباينة ومتجانسة نوعاً ما لكنها أيضاً لا تتبنى أيديولوجية معينة، كما أن هذه الجماعات على الرغم من تباين واختلاف بعض توجهاتها بشأن مستقبل إقليم كردستان، والقضية الكردية والحركة الكردية، وموقفها من الفيدرالية، والعراق ككل إلا أنها قد اتفقت فيما بينها على انتهاج الكفاح بنوعية السلاح والسلمي كأداتين رئيسيتين لتحقيق مكسب استقلال إقليم كردستان في الشمال العراقي وإدارته بصفة مستقلة من القومية الكردية على الرغم من أن هذه البيشمركة تضمنت جماعات إسلامية راديكالية تنتهج الجهاد المسلح ضد السلطة المركزية وكونت وفقاً لأفكار وأيديولوجيات مختلفة تشاركت في تحقيق حل لمعادلة الصراع والتحالف.^(٢)

وتقترب أيديولوجية بيشمركة القائد جلال الطالباني من أيديولوجية بيشمركة القائد مسعود البارزاني من حيث بعض من أهدافها وذلك لأن هدفها لا يتوقف على حدوث الاستقلال الذاتي لإقليم كردستان العراق وإنما إلى إقامة الديمقراطية والفيدرالية للعراق، وحكمها من قبل الكوادر الحزبية الكردية، وهي كما سبق أن أشرنا الجناح العسكري لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني فهي تتطلق في أيديولوجيتها من أيديولوجية الحزب ذو الأفكار والإيديولوجيات المتنوعة .والتي تجعل من الأيدلوجية المتنوعة هدفها والكفاح السلمي والمسلح وسيلتها.

كما تظهر في مرحلة من المراحل الاتفاق فيما بين الإيديولوجيات المتنوعة لبيشمركة الطالباني والأيدلوجية العشائرية القومية لبيشمركة كلاً من ملا مصطفى البارزاني ومسعود

(١) أنظر :د.حسين بكر، محمد:الاتحاد الفدرالي إلى بين النظرية والتطبيق،رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق،جامعة عين شمس،١٩٧٧.

(٢) أنظر:الهاموندى،عزيز،محمد:فكرة الحكم الذاتي والأقليات العراقية دراسة تطبيقية في الوطن العربي"رسالة دكتوراه،كلية الحقوق ،جامعة القاهرة،١٩٨٥،ص١٥-١٩. وكذلك،نصار،سيد:القضية الكردية أمس واليوم وغدا،"وثائق مؤتمر القاهرة،مايو ١٩٩٨"،إعداد وتقديم:المفتي،عدنان،مكتبة مدبولي ،القاهرة،١٩٩٩،ص١٠٨-١٠٩.

البارزاني القائد الحالي لإقليم كردستان والبيشمركة التابعة لحزبية. والواقع أنه لا توجد وثائق أو معلومات خاصة توضح شكل العلاقة وحجمها بينهم وشكل وحجم التعاون في الميدان بين الأيدلوجيتين على الرغم من اتفاقهما كقيادتين مسلحتين تواجهان السلطة السياسية وتوسعيان لبعض من الأهداف المتماثلة على اتخاذ الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الغاية الأكبر وهي حكم كردستان بكوادر البيشمركتين والحزبين وبقيادة قائدي البيشمركة للحزبين.

ألا أن الاختلاف فيما بين الأيدلوجيتين يندرج في اعتماد بيشمركة الطالباني المسلحة على جماعات مختلفة الأيدلوجيات وغير عشائرية، وعلى الكفاح السلمي الذي يظهر في صورة حوار مع كل الجبهات والمجموعات القتالية والسلطة والحوار مع الآخر الدولي والآخر الإقليمي الذي يتصارع مع السلطة العراقية. وانتهجت البيشمركة هنا الكفاح معتمدة على قوى الشعب ومتعاونة مع القيادة الكردية السابقة لها. في حين قوات الحزب المقابل اعتمدت أكثر على حرب العصابات والمفاوضات العقيمة مع السلطات المتتابعة لبغداد.

ويذهب البعض إلى القول أن استثناء الأفكار اليسارية والماركسية وهيمنتها على فكر النخب والمجموعات السياسية لقادة الأحزاب والتي انتظم بعضها في صفوف الجناح العسكري لقوات الأنصار أثر على تطور الفكر الأيدلوجي المتنوع لها وذلك أن هذه المجموعات قد أخطأت في تفسيرها لفكرة الاعتماد على النفس في إدارة الحركات الثورية المسلحة وحققها في تقرير المصير. وذلك لأنها لجأت إلى تقليد تجارب الشعوب الأخرى من دون النظر في ظروف تلك الدول الذاتية والموضوعية ومن دون التعرف على الوضع التاريخي والجغرافي ومن دون فهم حركات تلك الشعوب السياسية والمسلحة^(١).

ونعتقد بصحة هذا الرأي وذلك لأن الشعوب الواقعة تحت وطأة الظلم والاضطهاد العنصري من قبل أي نظام سياسي معروف بدكتاتوريته عالمياً وإقليمياً ومحلياً لا ينبغي أن تتجر منفردة في تبني قرار تقليد ذلك النموذج الثوري من دون النظر إلى كافة الأبعاد والظروف المحيطة بتلك النماذج وذلك نظراً لوجود الفوارق في التاريخ والحضارة والجغرافيا وفي الأيدلوجيات لهذه المجموعات التي تبنت الأفكار الانعزالية وسعت إلى الانفراد بالقرار في الإقليم باعتباره جزء من العراق. الأمر الذي معه مهد إلى ظهور حركة سياسية كردستانية منزلة عن الحركة الديمقراطية العراقية.

(١) د. إبراهيم، توفيق، حسنين: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢، ص ٥٥.

في حين يرى البعض الآخر أنه وعبر مراحل عمل بيشمركة قيادة الأنصار بدأت تظهر ملامح بسيطة لأفكار وثقافة النضال القومي الكردستاني لبست الطابع الديمقراطي اليساري والماركسي لينيني. وانعكست هنا أفكار القوى السياسية الكردية بمختلف توجهاتها على أفكار المناضلين من البيشمركة، وبشكل خاص تلك المتعلقة بتحقيق الأهداف والحقوق القومية بالكفاح المسلح، اعتماد على تجارب البور الثورية في الاتحاد السوفيتي السابق. الأمر الذي معه عمدت هذه الجماعات المقلدة للنموذج الآخر إلى ترجمة كتب (ماوتسي تونغ) للغة الكردية، إضافة إلى ترجمتها لكتب الماركسي الفلسطيني القديم والإسلامي الجديد منير شفيق. وفي ظل الرغبة بتقليد النموذج الثوري اليساري في كردستان العراق والدول العربية طغت أفكار السياسة القومية على مختلف الأهداف المعلنة للجناح العسكري الأنصار والمجموعات الحزبية والنضالية المنظمة تحت لواءها، وهو الأمر الذي معه اختفى الهدف الديمقراطي العام لنضال بيشمركة الأنصار ومجموعاته في إقليم كردستان مكن التجمعات القومية للأكراد بوصفه الوسيلة، أو الأداة الوحيدة التي يمكنها حل المشكلات القومية الأكثر تعقيداً^(١).

ثالثاً: البنية التنظيمية لبيشمركة الطالباني:

كما هو حال أي تنظيم مسلح فإن قوات البيشمركة التابعة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني كجناح عسكري مسلح أنشأ في عام ١٩٧٦/٦/١م، حينما أعلن الاتحاد الوطني الكردستاني عن بدأ الكفاح المسلح عبر مجموعات مسلحة صغيرة متنقلة. وسميت هذه القوة العسكرية الخاضعة للحزب قوات "الأنصار" وهذه القوات كانت تخضع لنظام واحد ولكن بقيادة مشتركة تعمل من أجل تحقيق الحكم الذاتي (الفعلي) لكردستان و"الديمقراطية للعراق"^(٢).

وشهد يوم عبور النقيب المهندس إبراهيم عزو ورفاقه الثمانية والثلاثين إلى كردستان العراق انطلاقاً من الأراضي السورية الشمالية الشرقية، ولادة أول عملية لبيشمركة قوات الأنصار عرفت بحرب الأنصار الثورية وكانت حرب محدودة ولكنها تمكنت من تحقيق جزء من أهدافها. وتكونت قوات الأنصار المسلحة التي أعلن الاتحاد الوطني الكردستاني عن كفاحها المسلح من مئات من أبطال ثورة أيلول/سبتمبر الذين قاموا بإخراج بنادقهم المخفية في الكهوف والجبال والقرى النائية، إضافة إلى المئات من العناصر التي فقدت أو سلمت

(١) سعداوي، عبد الكريم عمرو: الصراعات الكردية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٥ - يناير ١٩٩٩، ص ١١٢ - ١١٤.

(٢) د. عيسى، محمود، حامد: القضية الكردية في العراق - المصدر السابق نفسه، ص ٢١٨. وكذلك، حديث خاص

أسلحتها ومن ثم عادة لشراء السلاح بغية الدفاع عن شرف العوائل الكردية التي لوثتها قوات ومخابرات نظام صدام حسين العنصري في كردستان.

وفي ربيع ١٩٧٦م انضمت مجموعات شبابية ثورية صغيرة من مدن كردستان إلى قوات الأنصار القابعة في الجبال، وتمكنت حينها من استقطاب الرجال للبدء في تنظيم صفوف المقاومة، ونشر الأفكار الثورية الجديدة إلى جانب تعبئة الفلاحين إيماناً للإعلان عن بدء انطلاق المقاومة ضد النظام العراقي الأمر الذي جعل المجموعات تخرج وبكثافة من كافة المناطق الجبلية لكردستان وبمساندة وتخطيط من قبل منظمة الكومله ووفق للتنسيق الذي تم فيما بين الحركة الاشتراكية الديمقراطية الكردستانية بزعامة كل من (صالح اليوسفي، علي العسكري، علي هزار، عمر مصطفى دبابة، رسول مامند، الدكتور خالد سعيد، طاهر علي والي، كاردو كلالي).

وتمت قوات الأنصار المسلحة بتنظيمات مختلفة في الداخل العراقي والخارج العراقي ومن بين التنظيمات المتضامنة والتابعة لقوات الأنصار مركز تنظيم (كومله) الذي أسسه زعيم الكومله آرام في إحدى قرى (قره داغ) بجنوب السليمانية كما أنه أيضاً نظم الخلايا المشتتة للعصابة (كومله) التي تعرضت لنكسة تنظيمية على إثر إعدام السلطة العراقية لقادتها ومؤسسيها شهاب وجعفر وأنور في سجن أبو غريب بتاريخ ١١/٢١/١٩٧٦م، كما ضمت بيشمركة قوات الأنصار المسلحة مجموعات ثورية متعددة أثرت ترك المدن والتوجه للجبال والأرياف لممارسة الكفاح المسلح ضد السلطة، ومن بين هذه المجموعات الثورية مجموعة سالار عزيز، مجموعة ملا بختيار، إضافة مجموعة تكونت من محمد حاج محمود وشيروان شيروندي (عثمان صالح باجلان) وشوكت حاجي مشير وحامد حاجي غالي وآخرين.

١. كيفية عمل المجموعات المسلحة لقوات الأنصار:

بدأت المجموعات كفاحها المسلح ضد السلطة بالانطلاق من داخل كردستان باتجاه الجبال والمناطق الأكثر أمناً، ونظمت عملها الكفاحي المسلح لتقرير المصير وكسب الحكم الذاتي للأكراد والديمقراطية للعراق على شكل مفارز متعددة كتالي^(١):

(١) شخصيات عامة معاصرة للبيشمركة قامت الباحثة بالحديث معهم عبر الماسنجر. وكذلك، أنظر: منشورات الاتحاد الوطني الكردستاني، لجنة الإعلام الخارجي، ديسمبر سنة ١٩٧٧، وكذلك نيكتين، باسيل: الأكراد، دار الروائع، بيروت ١٩٨٥.

١. مفارز علي العسكري ومعاونيه الدكتور خالد سعيد وعمر دبابة توجهت بعناصرها المسلحة نحو قنديل.
٢. مجموعة آرام توجهت إلى قرداغ .
٣. ومفارز المجموعة وكانت بقيادة سالار عزيز .
٤. ومفارز بقيادة الملازم طاهر علي والي
٥. مفارز حزب باسوك (الحزب الاشتراكي الكردي الذي تم تأسيسه من بقايا كازيك).
٦. كما ضمت مليشيات قوات الانصار مجموعة ببشمركة قادمة من الخارج العراقي وتحركت ببشمركة أنصار الخارج باتجاه كردستان بقيادة النقيب المهندس إبراهيم عزو وكان بصحبته (٣٨) مقاتلا مدرباً ومسلحاً تسليحاً جيداً ، وكانت انطلاقاً المجموعة من منزل المناضل الكردي السوري خليل سور ، بعد عبورهم للحدود العراقية السورية في ليلة ١٩٧٦/٦/١ م . قسموا أنفسهم إلى ثلاثة مجموعات مسلحة كالتالي:

- المجموعة الأولى: تمركزت في بيخير في دهوك وكانت بقيادة عبد الجبار عبدالغني السندي.
- المجموعة الثانية : تمركزت بالقرب مدينة زاخو وكان قائدها عزت السنجاري.
- المجموعة الثالثة: بقيت في منطقة بروراري، وقاد المجموعة إبراهيم عزو .

كما قامت قوات الأنصار بإرسال عدد من عناصر الببشمركة إلى مناطق السليمانية وذلك بغية الاتصال بالسيد شازاد صائب لتحقيق عملية التنظيم بالاتصال بقيادة الاتحاد الموجود داخل كردستان العراقي، تمكنت هذه المجموعة القادمة من الخارج بمساعدة ببشمركة الأنصار في الداخل من عبور نهر دجلة ليلاً على الرغم من رصاص السلطة وخطورة الظروف العسكرية والمفاجئات على الطريق التي أفشلت خطط الانضمام إلا أنهم تمكنوا من الانضمام فعلياً للمجموعات المسلحة التي سبقتهم للجال والأرياف في كردستان العراق، وقاموا بعملية التنسيق فيما بينهم وبين كلا من الدكتور كمال خوشناو وصلاح قايا بغية التعاون المشترك لتمرير المؤن، السلاح، العتاد، الأدبيات، الرسائل إضافة إلى الأفراد والأدوية إلى كردستان العراق عبر كردستان تركيا^(١).

(١) العكام، هادي، عبد الأمير: الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣، رسالة مقدمة للدكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٣، ص ١٣٧-١٥٩.

وقد ضمت قوات الأنصار ببشمركة من الفلاحين والكسبة والطلبة والمتقنين الذين اضطروا إلى حمل السلاح ضد السلطة المركزية دفاعاً عن كل المدن والقرى الكردية. وضمت مليشيات قوات الأنصار قوات شعبية قام بتشكيلها قاطني المدن والقرى الكردية سميت بالقوات الشعبية للدفاع المدني، وعملت هذه القوات على حماية القرى والمدن والمزارع إضافة إلى حماية ممتلكات الكرد فيها. الأمر الذي معه توسع الهيكل التنظيمي لببشمركة قوات الأنصار وتوسعت معه الحركة المسلحة وتضم في تكويناتها الكوادر السياسية والعسكرية المسلحة، القادمة من إيران والتي أوكلت إليها مهمة تنظيم المواطنين في الداخل وتعبئتهم سياسياً في ضم الهيكل التنظيمي لببشمركة قوات الأنصار التابع للاتحاد الوطني الكردستاني ونتيجة لخبرة مقاتليه العسكرية، الجناح العسكري للتجمع العراقي وقام حينها بتطوير العمل المسلح للجناح من خلال عقده لدورات تدريبية في مجال العسكرية والقتال لمجموعاته العسكرية فجعل منها مجموعات عسكرية متمرسة وكانت نسبة العسكريين الذين شاركوا في هذه الدورات التدريبية أكثر من ٩٠% من مقاتلي قوات الأنصار الاتحادية.

٢. أعمال ببشمركة الأنصار الدولية:

تقوم ببشمركة الأنصار الدولية بالأعمال التالية:

١. المشاركة في نشاطات حركات التحرر العربية التي كانت تعمل في دمشق، والتي مثلت الحركات السياسية المعارضة في كل من مصر، البحرين، السعودية، إيران، اليمن، إريتريا، الأردن، ظفار، المغرب، البوليساريو، تونس، السودان. وكانت نشاطات حركات المعارضة المستقلة في العالم العربي آن ذاك واسعة الانتشار، كما أنها كانت تتلقى الدعم الدولي الغير المباشر من القيادة القومية لحزب البعث السوري التي أعلنت آن ذاك رفضها لاتفاقيات كامب ديفيد التي تمت بين مصر وإسرائيل، والتي أعلنت عن معاداتها لنظام صدام حسين وذلك رداً على المؤامرات التي كانت تحيكها مخابراته ضد سياسة الحكم في دمشق الذي كان يقوده المرحوم الرئيس حافظ الأسد، وكان الدعم الذي يقوده صدام يتم في صورة تمويل المنظمات الإرهابية الفلسطينية التي جندت لصالح نظام بغداد ضد سوريا وحركة فتح الفلسطينية^(١).

(١) ماردينى، نظام: الأكراد أمام تحقيق الحلم الفدرالي، جريدة الحياة، العدد ١٦٤٢-٢٦ أبريل ٢٠٠٣م، ص ١٦. مخيمر، أسامة: علاقات الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٥، ص ١٣٥.

٢. الاتفاق على وضع الأسس العملية لتشكيل خلايا سياسية عوضاً عن الخلايا العسكرية لمواجهة العنف البعث العنصري ضد الشعب الكردي.
٣. الاتفاق على تحويل العمل السياسي التنظيمي إلى كفاح عسكري ثوري منظم ولكنه على هيئة حرب العصابات.
٤. تشكل مجموعات تنظيمية في كردستان وعموم العراق وكانت ذات توجهات يسارية ثورية أو قومية كردستانية يسارية من الكوادر السياسية والفكرية والتنظيمية الكردستانية الواعية.
٥. استئناف الكفاح السلمي بأسلوب جديد عبر (خلايا مسلحة) وتأسيس تنظيمات في كل من بغداد، ابريل، كركوك، السليمانية، دهوك وفي كافة المدن والأرياف وفي المناطق الخارجية.

٣. أهداف بيشمركة قوات الأنصار:

- ١- التصدي العسكري والجزئي المحدود لمخططات النظام العنصري الذي يشن الحملات العسكرية العنيفة والمتوحشة ضد سكان القرى الكردية.
- ٢- الدفاع عن الأكراد العائدين من المنفيين الذين القوا السلاح وعادوا إلى بيوتهم وقراهم في كردستان، الذين قام النظام العراقي في منتصف عام ١٩٧٥م بتهجير ما يناهز الأربعمئة ألف مواطن كردي إلى الجنوب والمنطقة الغربية من العراق وإسكانهم في المخيمات والجوامع والحسينيات والمدارس والخرائب وفي الجبال والصحاري إضافة لإعدام النظام أكثر من مائتين وخمسين مواطناً كردياً كانوا معتقلين في سجن أبي غريب ببغداد وسجن الموصل منذ عام ١٩٧٤م. على الرغم من عدم إثبات مساهمتهم في الثورة الكردية خلال عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥م.
- ٣- القضاء على الامبريالية والطبقات البرجوازية البيروقراطية والملاكية العقارية، والإتيان بالسلطة التقدمية الائتلافية.
- ٤- القضاء على الإقطاعية والعلاقات العشائرية في كردستان وإجراء الإصلاح الزراعي الجذري، وتصنيع البلاد واستغلال ثرواتها النفطية والمعدنية لتطوير المجتمع العراقي، ومن ثم تهيئة مستلزمات الانتقال إلى البناء الاشتراكي.
- ٥- وهاتين المهمتين هما مرتبطتان عضويًا، ولا يمكن التفريق بينهما أو فصلهما عن بعضهما كما أن تحقيقهما لا يتم إلا بواسطة النضال الثوري للجماهير الكردية والعربية العراقية.

٦- إقرار حق الشعب الكردي في "الحكم الذاتي" الحقيقي ضمن جمهورية عراقية مستقلة.

٧- إقرار الحق لجميع المناضلين والثريين في التنظيم الحزبي والعمل الوطني المسلح، ونشر آرائهم ومعتقداتهم وأفكارهم ومفاهيمهم، على أن يترك قرار الخيار مفتوحاً للشعب كي يمنح ثقته لمن يقدم أفضل السياسات والحلول الناجعة، لرسم خريطة النضال الوطني بإتقان وإخلاص في سبيل إنجاح وانتصار القضية الكردية.

٤. قائد قوات الأنصار المسلحة:

القائد العام لبشمركة الأنصار هو الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني الرئيس الحالي للعراق وقد مارس عمله بشكل مباشر كقائد لهذه القوات في نهاية تموز من عام ١٩٧٧م، وتولى مسؤولية إدارة البشمركة إلى جانب تنظيمات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بهيكلته الجديدة المكونة من الحركتين السياسيتين عصابة كادي كردستان (الكومله)، والحركة الاشتراكية الديمقراطية الكردستانية (حسك)، والقياديين المستقلين الذين عرفوا المنضمين في (التنظيم الوطني العريض). وقد انضم مام جلال الفصائل العسكرية (ببشمركة الأنصار) تحت قيادة موحدة ومنضبطة تتلقى كافة أوامرها منه كأمين عام للاتحاد الوطني وكقائد عام لها مباشرة^(١).

ونخلص إلى القول أن ببشمركة الحزبيين واجهت في نضالها المسلح نحو تقرير المصير ونيل الاستقلال الذاتي السلطات المتتابعة للعراق، كما واجهت في العصور الحديثة فيما قبل خلع الرئيس وحرب التحرير النظام العراقي المدعوم سياسياً من العالم العربي بأكمله، ومن دول مجلس التعاون الخليجي، ومن دول الشرق والغرب، على الرغم من معرفة هذه النظم بأنه كان نظاماً قمعياً متوحشاً ودموياً إلا أن كونه كان يحكم بلدًا ذو مخزون نفطي احتياطي هائل كانت جميعها تغض الطرف عن أفعاله الإجرامية ضد الشعب العراقي بقوميتيه العرب والأكراد. وعلى الرغم من اختلاف ببشمركة الحزبيين سياسياً، وإيديولوجياً وتنظيمياً واختلاف برنامجهما العملي على المستويين الحزبي والمسلح. إلا أن كل فصيل من هذه الببشمركة

(١) وانظر . الطالباني ،جلال: كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة بيروت، ١٩٧١. وكذلك هاننسيان ،جون: الجغرافية التاريخية لمنطقة رأس الخليج العربي: خراكس والكرخة، ترجمة د. عادل عبدالله خطاب، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، السلسلة الخاصة، ١٩٨٠.

الكردية كانت له علاقات سياسية خاصة مع القوى الكردستانية في كل من إيران وتركيا وسوريا. إلى جانب علاقتهما الدولية مع أمريكا والدول الأوروبية. كما أنهما قد تجاوزا الاختلافات الفكرية والسياسية والعشائرية وحكما الإقليم معاً ببشمركة رسمية ونظامية مكونة من جناحي الحزبين الوطني والديمقراطي في القرن الواحد والعشرين في الدولة العراقية الديمقراطية الوليدة .

المبحث الثالث

موقف البيشمركة من النظم الحاكمة والمجتمع الدولي

أولاً: البيشمركة وأنظمة الحكم:

١. نضال البيشمركة وسلاح السلطة:

دأب الأمراء في منطقة كردستان العراق منذ ما قبل ظهور الدولة في شكلها الحديث وتمهيداً لسيطرتهم على القبائل والعشائر الكردية التي تقطن هذا الإقليم من العراق إلى كسب ولاء هذه العشائر بضرب المقاومين والمناضلين بها من خلال تقديم الأراضي الزراعية والأسلحة والغذاء والملابس إضافة إلى الأسلحة الأمر الذي جعل أحوال المنطقة تتردى على المستويين الاقتصادي والعسكري وذلك بسبب تناحر هذه القبائل العربية والكردية مما ولد معها ظهور بعض الحركات والتنظيمات التي تواجه السلطة المركزية للدولة سواء كانت سلطة احتلال أو سلطة جاءت بفعل الانقلابات الحزبية العراقية وقد تسبب التعامل السيئ والمتعسف للحكومات المتلاحقة في بغداد، واعتماد أسلوب العنف في تأديب الراغبين في نيل الحقوق لظهور مواجهات صدامية فيما بين السلطة والجماعات الكردية المناضلة الرافضة لتبديد قوميتها الكردية الأمر الذي معه نشأت ثورات متعددة واجهت هذا العنف بشكل مستمر دام قرابة أكثر من خمسين عام هذه المواجهة صدرت عن الحركة الكردية الوطنية ومليشياتها المسلحة المنعوتة بالبيشمركة^(١).

هذه الحركة بقيادة الزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني دخلت في صراع مسلح وصدمات متعددة مع المستعمرين خلال عقد السبعينات والثمانينات وحتى عهد التسعينيات أولاً ومن ثم مع الحكومات أو الدول التي استولت على الحكم بعد الاستعمار وخلالها ومنها الدولة الملكية والدولة الجمهورية ودولة حزب البعث المخلوعة بالقوة الأمريكية في التاريخ السياسي المعاصر للعراق^(٢). وقد واجهت كل هذه الحكومات بالتنظيم المسلح البيشمركة بقيادة رئيسه

(١) انظر: د. صدوق، عمر: التطورات المعاصرة للاعتراف بالدول والحكومات، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٩، ص ٧٩-٨٢.

(٢) أنظر، سجادي، الدين، علاء: الثورات الكردية، بغداد ١٩٥٩، ص ٤٥.

(٣) وانظر: شميدت، أدمز، دانا: رحلة إلى رجال شجعان في كردستان، بيروت، ١٩٧٢، ص ٧٦-٧٧. وكذلك، جليل، جليلي، وآخرون: الحركة الكردية، بيروت - دار الرازي ١٩٩٢، ص ١٩٠.

الملا مصطفى بالحديد والنار وكانت تعتبره فصيل أو تنظيم خارج عن القانون ويواجه السلطة بسلاح القبائل وزعامتها ونفوذها الديني والعشائري الإقطاعي وحدثت معارك عديدة بين الطرفين، كما حدثت مفاوضات بين الطرفين المتصارعين إلا أن أغلب هذه المفاوضات كانت تبوء بالفشل نتيجة لعدم رضوخ الحكومة المركزية في بغداد لمطالب البيشمركة التي كان سقفها يعلوا كلما حدث تطور في الظروف المرافقة للتفاوض مما يجعل الطرفين يعودان لمواصلة الحرب من جديد، ألا ان هذا لا يعني أبداً أن جميع هذه المفاوضات باءت كليا بالفشل إذ أن ، الملا مصطفى نجح في مفاوضاته مع عبد الكريم قاسم ولفترة قصيرة من الحصول على وعود مكنته من العودة من منفاه في الاتحاد السوفيتي حيث كان يقيم هناك على أثر صراعه مع السلطة السابقة وفقدانه لدعم شاه إيران باتفاقية العراق الإيرانية على تقسيم ماء النهر. إلا أن الخلافات التي نشبت بين الحزب الكردستاني والحزب الشيوعي جعلت عبد الكريم قاسم يتصل من وعوده لقائد البيشمركة الكردية لكن انتهاء عهد قاسم لم يمنع البيشمركة من مواصلة نضالهم المسلح ضد السلطة وتمكنت من كسب بعض الحقوق في عهد عبد السلام عارف وهي الحقوق المعروفة لدى الجميع والتي منها الحكم الذاتي لكردستان، والتدريس باللغة الكردية ،وتوظيف الأكراد، وتنمية مناطقهم .وتحقيق الديمقراطية العراقية والفيدالية في ظل الحكومة العراقية وإدارة الإقليم اللامركزية.

لكن الصراع لم يهدأ بين السلطات المتتابعة للعراق والبيشمركة وحزبهم الكردستاني واستمر نضالهم حتى سقوط نظام البعث بقيادة صدام حسين الذي استولى على السلطة بانقلابه على البكر وعلى الرغم من أن حكم النظام البعثي منح البيشمركة الاستقلال في حكم إقليم كردستان العراق في العام ١٩٩١ على اثر حربه مع الكويت وقوات التحالف وهذا مكنهم من قيادة الإقليم وإدارته إدارة منفصلة إلا أنه ساهم قبلها في قمعهم وإبادتهم إبادة جماعية وقام بتجيش مليشيات العشائر المناوئة للبارزانية بالسلاح وإغرائها بالمال والنفوذ كي تشاركه إبادة الأكراد الذين اعتبرهم بمنطقة كحاكم متمردين عصاه خارجين عن سلطة الدولة المركزية التي يقودها، ومواجهته لها أمر مفروغ منه كونهم انفصاليين يرغبون في استغلال الظروف الدولية ضده وضد سياسته في الحكم لتحقيق مكاسبهم وإطماعهم السياسية في حكم الإقليم والعراق كله على هذا الأساس كانت أنظمة الحكم تعامل البيشمركة وأفرادها وترفض سلاحها وتواجهها بالقوة على امتداد التاريخ العراقي وامتداد نضال البيشمركة منذ نشأتها وحتى أن صارت قوة

من القوات التابعة للنظام الديمقراطي الجديد الذي بني على أنقاض حكم البعث في عام ٢٠٠٣^(١).

وبعد حسم الخلاف فيما بين زعماء الحزبين الكرديين جلال الطالباني ومسعود البارزاني وحكمهما معاً لإقليم كردستان في ظل الدولة العراقية الحديثة الديمقراطية، بعد مشاركة البيشمركة مع قوات التحالف في دخول العراق من شماله وذوبان البيشمركة في القوات الرسمية للدولة المركزية أصبحت العلاقة بين البيشمركة والسلطة علاقة قائمة على سلطة القانون والدستور ومبنية على مراعاة الحقوق والواجبات لكلا الطرفين. ويعد الكثير من المحللين هذه الفترة من الفترات الحاسمة والهامة ليس للبيشمركة والحركة الكردية الوطنية بزعامة الحزبين فحسب وإنما للعراق الحديث ككل وللمنطقة حيث يعد هذا التصالح والتوافق والائتلاف فيما بين السلطة المركزية القائمة على الانتخاب وبين الأحزاب والحركة الكردية وقيادتها المسلحة البيشمركة هو التصالح الأهم والأخطر من نوعه في ظل الظروف التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط ككل ومنطقة الجوار العراقي بصفة خاصة، والعراق نفسه إذ أن أي محاولة لزعة الأمن في الإقليم قد ينتج عنها عواقب وخيمة لا تحمد عقباها، ومنها حدوث الحرب بين كل أجزاء كردستان وإيران وتركيا وسوريا والعراق. وربما تصديرها لدول الجوار الخليجي والمجتمع الدولي برمته خصوصاً مع تلويح إسرائيل الدائم لضرب إيران الضربة الساحقة^(٢).

وكانت من ضمن مطالب الأكراد الذين يشكلون ٢٠% من تعداد السكان، فقد تمكنوا من الحصول على العديد من مطالبهم الأساسية، ولكن ليس جميعها وأهم أمر أقره الدستور المؤقت للبلاد أبان فترة الحكم الذاتي المؤقت بشأنهم هو حقهم في الاحتفاظ بمليشياتهم المسلحة البيشمركة داخل نطاق منطقة تتمتع بالحكم الذاتي والتي كانت تديرها آن ذاك حكومة كردية في الشمال. كما أقر الدستور حقوق الأكراد بالتمتع بحكم ذاتي واسع في ظل نظام فيدرالي، على الرغم من أن الدستور نص على الإبقاء على الحدود الحالية لمنطقة الحكم الذاتي. والعكس

(١) انظر: د. صدوق، عمر: التطورات المعاصرة للاعتراف بالدول والحكومات، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٩٢، ١٩٨٩ - وأنظر، سجادي، الدين، علاء: الثورات الكردية، بغداد ١٩٥٩، ص ٨٠. ونظر: شميديت، آدمز، دانا: رحلة إلى رجال شجعان في كردستان. بيروت، ١٩٧٢، ص ٧٧ - ٧٨. وكذلك، جليل، جليلي، وآخرون: الحركة الكردية، بيروت - دار الرازي ١٩٩٢. المصادر السابقة..

(٢) أنظر: شابري، لورانت، وشابري، أني: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى: الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة: د. قرقوط، زوقان. مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١.

صحيح فأن استقرار كردستان العراق سوف يسهم في بناء عراق حضاري ديمقراطي قوي ومتين اقتصادياً، ومتعاون مع الأقاليم العراقية الأخرى والحكومة المركزية الديمقراطية ودول الجوار والمجتمع الدولي برمته^(١).

٢. البيشمركة والدولة المركزية:

كانت العلاقة بين قيادة البيشمركة الكردية وأنظمة الحكم العراقية الملكية منها والجمهورية علاقات متوترة ومتقلبة وحذرة جداً، بل أنها تتصف بحالة انعدام الثقة بين الجانبين علاقة متنافرة الأطراف وبشكل دائم ودرجة الصراع في العلاقة السياسية بينهم قائمة على فرض الهيمنة والسيطرة باسم الأيديولوجية تارة وتارة أخرى كانت تأخذ منحى قومي ووطني. وكان كل طرف منهما يؤمن بأنه هو صاحب الحق المطلق في القضية ومظاهر الصراع بين البيشمركة المسلحة والحكومات المتعاقبة كانت تأخذ شكل حملات عسكرية تشنها الحكومات العراقية بزعمها المحافظة على وحدة التراب العراقي من خلال إعلان حكومي مدروس يوجه للشعب ومفاده أن البيشمركة جماعة متمردة تريد تمزيق وحدة التراب العراقي أما أهداف البيشمركة المسلحة فكانت تتدرج تحت دواعي القدرية إذ أن قدرهم هو تحقيق حلمهم في إقامة الدولة الكردية^(٢).

وفى الواقع إن مسار العلاقة بين النخب السياسية للبيشمركة وبين الدولة العراقية معقدة ولا يمكن تفسيرها بصورة بسيطة حيث إن نوايا الجانبين ومطالبهم غامضة نوعاً ما وسقف بعضها غير مقبول لدى البعض الآخر. ففي حين يتفق الجانبان على مسألة التفاوض لحل القضية العالقة يكتشف الطرف الآخر أنه يعد له في الخفاء من أجل أن يهاجمه بغتة على أيدي القبائل المناوئة له. فتشتد ضراوة الاقتتال ويشد الصراع بين طرفي المعادلة ويبقى الحل معلق وهو الأمر الذي معه يطيل بل أطال فعلياً أمد القضية^(٣).

واعتمدت الحكومات المتتالية مع بدء تأسيس الدولة العراقية في العشرينيات من القرن الماضي أسلوب دقة المشاعر وطمأننة النفوس الكردية وهذه الحالة تكررت كما هو الحال مع

(١) انظر : د.الهوامدى ،محمد:الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارة والسياسة،(دراسة نظرية مقارنة)،دار المستقبل العربي،القاهرة، ١٩٩٠.

(٢) د.مرسي،عبدالعزیز ،مصطفى:العرب في مفترق الطرق،مكتبة الشروق،القاهرة ١٩٩٥،وانظر كذلك:الشاوي ،منذر:في الدولة،مطبعة شفيق،بغداد، ١٩٦٤.

(٣) انظر : الموصلي،منذر:الحياة السياسية والحزبية في كردستان،رياض الريس للنشر،لندن، ١٩٩١.

تأكيدات الملك فيصل الأول وحكومته التي تقول: " أن كردستان بالنسبة للعراق بمثابة الرأس بالنسبة للجسد" وكما هو الحال مع سلطة الاحتلال البريطاني عام ١٩٢٥ التي أعلنت رسميًا عن مسألة إلحاق كردستان بالعراق وكانت حينها قد وضعت شروط لاستمالة الأكراد البيشمركة والتي منها " احترام إرادة الشعب الكردي والسماح لهم باستغلال ثرواتهم وإدارة شؤونهم بأنفسهم ولكن على أن يتم ذلك ضمن الكيان العراقي. وفي عهد عبد الكريم قاسم تم إعلان الجمهورية عام ١٩٥٨ م، و بعد إلغاء الملكية تم إصدار المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت الصادر عن عبد الكريم قاسم ونصت هذه المادة على أن " العرب والأكراد شركاء في الوطن"^(١).

أما في عهد حزب البعث عام ١٩٦٣ صدر البيان الذي عرف باسم بيان اللامركزية جاء فيه " لقد عاش العرب والأكراد كإخوة، يربطهم الوطن، وإن مجلس قيادة الثورة ليعترف بحقوق الأكراد على أساس مبدأ اللامركزية، وهذا المبدأ سيدخل الدستور المؤقت والدائم وستشكل لجنة من أجل وضع برنامج واسع للامركزية". وفي عام ١٩٦٤ صدر عن عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف وعبد الرحمن البزاز بيانات مشابهة بهذا الخصوص، وفي عام ١٩٧٠ أبرمت اتفاقية مارس - آذار بين الأكراد والحكومة المركزية وتم الاعتراف فيها بحق الأكراد في الحكم الذاتي. ووفق للمحللين فإن سلسلة المفاوضات بين البيشمركة المسلحة وقادتها الحزبيين تواصلت وكذلك تواصلت معها الاتفاقيات حتى أوائل التسعينيات خلال فترة الحصار والمناطق المحظورة والمناطق الكردية الآمنة^(٢).

وعلى الرغم من توالي تلك المفاوضات والمعاهدات والاتفاقيات بين الطرفين المتنازعين سياسيًا إلا أن ما يحصل على الأرض فعليًا هو أمر مغاير تمامًا لكل هذه الاتفاقيات والالتزامات حيث تغيب الالتزامات وتذهب الوعود أدراج الرياح وتستمر المعارك الضارية بين الطرفين تخبو حينًا وتشتعل أحيانًا أخرى وتكون أكثر شراسة بقوات البيشمركة والعشائر الكردية الإقطاعية وبرزان قرية النضال الكردي ووحشية الحكومة^(٣). والسؤال الذي يثار الآن هو لماذا يعود الطرفان للنزاع ولم يلتزم أي منهما بما يتمخض عن الاتفاقيات والمفاوضات

(١) أنظر: د. مصطفى، محمود، منى: الاعتراف بالدولة الجديدة بين النظرية والممارسة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩.

(٢) أنظر: د. الشاعر، فتحي، محمد: الأكراد في عهد عماد الدين زنكي، (د.ت)، القاهرة، ١٩٩١،

(٣) أنظر: د. حرب، محمد: الأكراد في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٥، يناير ١٩٩٨.

؟ وإذا كان الطرفان ليس لديهم أي نوايا للعمل بها لماذا إذن يجلسون على طاولة التفاوض المحلية والدولية؟ ولماذا لا يطبقها الطرفين؟

ويذهب البعض إلى القول بأن الخلافات السياسية التي كانت بين طرفي الصراع هي خلافات أساسية وجوهرية وهذه الخلافات حالت دون إحداث التقارب للوصول إلى صورة من صور التعايش السلمي بين الطرفين المتصارعين وتتركز نقاط الخلاف الأساسية في الحدود الجغرافية في مناطق الحكم الذاتي للأكراد البيشمركة والشعب ورغبتهم في الحصول على مدينة كركوك الغنية بالنفط، إضافة إلى صلاحيات المجلس التشريعي في إقليم كردستان، وأنشطة وأعمال العناصر التابعة لأجهزة الأمن والمخابرات الحكومية^(١).

ونخلص إلى القول أن نقاط الاختلاف هذه والتي ولدت الصراع الدائم بين السلطة المركزية المتتابة لبغداد وبيشمركة الأكراد وقادتها والتي تعد بمثابة تقرير المصير بالنسبة لها هي بالنسبة للطرف المقابل الناقض لها والمعارض لتحقيقها بشدة بمثابة الخروج على الشرعية مما جعله يبقيا طوال الخمسين عاماً الماضية مجرد اتفاقيات ومعاهدات ومفاوضات حبرية لا تجد إليها مجالاً أو أرضاً للتطبيق أو التطبيع للعلاقات بين الجانبين في حال تحقيقها وحتى مع تطبيق جزء منها في فترات معينة فإنها تتقضم في فترات حدوث الانقلابات للحكم أو عند حدوث عدم الامتثال لبنود الاتفاقية لدى أي طرف من طرفي المعادلة كلاعبين أساسيين في لعبة المد والجزر وكل من الطرفين هما مستفيد في إطالة أمد الصراع إلا أن استفادة الحكومة من الصراع كانت أكبر على الرغم من خسائرها الفادحة في بعض الأحيان على أرض المعارك.

٣. البيشمركة من الصراع إلى الاستقرار:

لقد بدأ مشهد التطبيع مع الحكومة المركزية في بغداد في الظهور على المسرح السياسي العراقي والإقليمي والدولي وذلك منذ انهيار الدولة العراقية ومؤسساتها الأمنية وبناءها التحتية

(١) انظر: واتلي، شريف، عصمت: حول الإستراتيجية السياسية والعسكرية للحركة الوطنية الكردية، مجلة دراسات كردية، المعهد الكردي، باريس، ١٩٨٤، ص ١٩-٢٠، وكذلك، الشهاب، عدنان: نفط العراق.. من أطماع الدول الكبرى إلى الاستقرار الأمريكي والبريطاني، صحيفة الحياة، لندن (العدد ٢٣، ١٤٦٦٩، مايو ٢٠٠٣)، ص ٩.

وحصول الفراغ السياسي والأمني، الأمر الذي أحدث معه التغيرات الجوهرية الكبيرة التي لم يسبقها مثيل في تاريخ العراق الحديث وطوال فترة نضال البيشمركة في حركتهم الكردية الوطنية وثورتهم ضد الاستعمار والحكومات المركزية المتتابعة لبغداد في العام ٢٠٠٣م، وذلك لأن أحد أبرز طرفي الصراع في المعادلة التي كانت عصية على الحل سقط من معادلة الصراع مع قوات البيشمركة، ونعني به هنا الحكومة المركزية التي كان يقودها الرئيس العراقي المخلوع بفعل القوة الدولية المتعددة الجنسيات وبرغبة الغالبية من الشعب العراقي من المعارضين لصدام حسين وهو الأمر الذي مكن الكيانات السياسية الجديدة الأخرى من الظهور على أنقاض الكيان الدكتاتوري السابق هذه الكيانات التي يصنفها البعض بالكيانات السياسية الطائفية، والمذهبية، والقومية استطاعت أن تغير مراكز القوى وتقلب موازينها رأساً على عقب إذ مكنت معها قوات البيشمركة العراقية الكردية من البروز وسطوع نجم قادتها الحزبيين حيث لأول مرة في تاريخ العراق الحديث يقود رئاسة العراق رجل من القومية الكردية، وكذلك الأمر بالنسبة لنائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية للدولة العراقية الديمقراطية الجديدة، وجميعهم كانوا من المناضلين الثوريين المنتزعين للحقوق التي استمروا في الدفاع عنها قرابة خمسين عاماً من الزمان بحركات مسلحة مكنتهم أخيراً من اعتلاء عرش السلطة وبناء الإقليم الحلم وهو الأمر الذي أسهم ببقاء قوات البيشمركة (المقاتلون أو الفدائيون الأكراد) قائمة كمؤسسة أمنية ناضلت من أجل الوصول إلى كسب الحقوق وانتزاع المشاركة السياسية في إدارة الحكم في الوطن العراقي إذ لم تمس بأي سوء وفي المقابل فإن نسبة الأكراد في البرلمان العراقي المنتخب قد ارتفعت هي الأخرى ووصلت إلى ٢١%، كما صارت مدن الشمال كأربيل والسليمانية مكاناً آمناً لعقد مزيداً من التحالفات والاتفاقيات ذات التأثير الإيجابي في تقدم وتطور السياسة العراقية الإقليمية والدولية بل وتطور مشاريع الاعمار والبناء ومشاريع الاستثمار التي تمنح العراق اقتصاداً حراً متطوراً ورائداً في المنطقة ومشاريع السياحة وغيرها^(١).

غير أن ثمة من يرى أن هذا التطور في السياسة العراقية وحدوث الديمقراطية واستقرار البيشمركة في المؤسسات الأمنية الرسمية لا يعد مؤشراً حاسماً يؤكد على استقرار مصير

(١) أنظر: السعداوي، عاطف: أكراد العراق بين المنتظر والمستقبل المنظور، السياسية الدولية، الأهرام، مصر، "العدد ١٢٥"، أبريل ٢٠٠٣، ص ٩٥. وانظر كذلك، ريبسو، روفائيل: مسألة القوميات في الدول الرأسمالية المتطورة، مجلة الدراسات الاشتراكية، القاهرة، مايو، ١٩٨٠. وكذلك، د. البرزنجي، سعد: الحقوق الكردية، وثائق مؤتمر القاهرة، مايو ١٩٩٨.

البيشمركة المرتبط بمصير الأكراد العراقيين ومستقبلهم السياسي في السلطة إذ لا تزال بوؤر الإرهاب والرافضين لحدوث هذا الاستقرار تثير مسألة إعادة تشابك خيوط اللعبة السياسية المتشابكة من جديد على السطح ليس على المستوى المحلي العراقي بل على المستوى الإقليمي والدولي وتحاول إبقاء أبواب الصراع السياسي مفتوحة على مختلف الاحتمالات.

خصوصاً إذا ما علمنا عن نية بعض دول الجوار الخليجي الإبقاء على الشكل التقليدي لأنظمة الحكم فيها ونزعة الأقليات والأغلبية بها على إحداث الصراع بينها وبين أنظمتها بسبب تغيبها عن المشاركة السياسية في الحكم نظراً لغياب النموذج الديمقراطي في الحكم ومصادرة بعض صناعات القرار في هذه الدول حق شعوبها في المطالبة بالتحول إلى الديمقراطية ومناهضة أي دعوة تسعى لدمقراطية الدول والمجتمعات فيها^(١).

والسؤال الذي يطرح الآن بقوة هو هل ستمكن البيشمركة المنظمة الآن في قطاع الأمن العراقي الرسمي من حماية مكتسبات قاداتها السياسيين والشعب الكردي في حال واجهت صراع مماثل يفك هذا الارتباط والتوافق السلمي والديمقراطي بينها وبين السلطة المركزية؟ وما هي احتمالات مستقبل البيشمركة كقوات مسلحة ليس للحركة الكردية وأحزابها، بل كقوات عراقية؟ ويبقى السؤال معلق حتى يحين المستقبل هل سيدير النظام الديمقراطي الاتحادي الفيدرالي ظهره هذه المرة للحركة الكردية وتدخل البيشمركة في صراع مسلح معها بعد أن وصلت إلى سدة الحكم وحدثت المصالحة في البيت الكردي أولاً وثانياً في البيت العراقي ككل أم أن صراع المصالح هذه المرة لن يفرز معه خيانات جديدة تعيد البيشمركة الأكراد إلى قائمة الخسائر في هذا العالم الذي لا يدار إلا وفقاً للمصالح المتصارعة؟

ثانياً: مكاسب البيشمركة المعاصرة :

تمكنت قوات البيشمركة أخيراً من إلقاء السلاح الذي استخدمته في النضال ضد السلطات التي حكمت العراق خلال الخمسين عاماً الماضية وحولته إلى سلاح حامي للسلطة الحاكمة في بغداد وسلطة الإقليم الذي لطالما أشعلت الصراع ورفعت السلاح من أجله ضد تلك الحكومات

(١) أنظر: د. إبراهيم، حسين، توفيق: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢. وانظر كذلك، د. عثمان، عوض، السيد: حزب العمال الكردستاني الكردي، من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي، السياسة الدولية (العدد ١٤٩ يوليو ٢٠٠٢). وكذلك، د. إبراهيم، توفيق، حسنين: مستقبل العراق وانعكاساته على أمن الخليج، دراسات استراتيجية، الأهرام (العدد ١٠٠، السنة الحادية عشرة ٢٠٠١).

المنتھية هذه المكاسب التي حصلت عليها البيشمركة في العصر الحديث حصلت عليها بعد زوال حكم البعث منذ العام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٩ نرصدها فيما يلي^(١):

١. تشرف عناصر البيشمركة في مركز إبراهيم الخليل على حدود كردستان العراق وتركيا.
٢. قاوم المقاتلون الأكراد جيش صدام حسين في جبال شمال العراق لكن مهمتهم الطليعية اليوم هي حماية نظام الحكم الذاتي المطبق في إقليم كردستان العراق الذي يسيطرون عليها منذ العام ١٩٩١.
٣. حماية الجسر وهو المعبر الوحيد بين جنوب شرق تركيا وشمال العراق بالتحقق من عدم مخالفة السيارات والشاحنات والآليات الأخرى التي تعبره غير مخالفة للقوانين المرعية .
٤. البيشمركة الجدد يعملون في شكل مجموعات منظمة تنظيم إداري كل مجموعة تتبع لأحد الضباط وهو يعد قائد المجموعة يرتدون زي مرقط، وقبعات حمراء، ويحملون على أكتافهم رشاشات كلاشنيكوف ويتسورون بمسدسات ويعملون ٢٤ ساعة في اليوم على الحدود بين العراق وتركيا.
٥. لقد قاوم البيشمركة فيما مضى بشراسة في المعارك الجبلية سلطة بغداد وبعض العشائر والأحزاب المعادية لهم لكنهم الآن قد تحولوا إلى ذراع عسكري حامي ومدافع عن السلطة المحلية التي تم تشكيلها بدعم الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١م. وهم الآن يعدون بمثابة الجيش التابع لإمرة السلطة الحاكمة ويبلغ عددهم زهاء مائة ألف عنصر مدرب ومجهز بأحدث الآليات والمدركات والأسلحة العسكرية.
٦. أصبحوا على استعداد للدفاع عن سلطتهم المحلية في حل حدوث أي عدوان تركي يسعى للتوغل أو استهداف للمواقع التي أساسها حزب العمال الكردستاني المتمرد على أنقرة في الجبال الوعرة من هذه المنطقة.

(١) انظر: المصدر: صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد ٢٠٠٩، على الرابط التالي: وأنظر كذلك: د. بسيوني شريف: الحرب الأمريكية في العراق: مشروعية استخدام القوة، مجلة السياسية الدولية، الأهرام، القاهرة (العدد ١٥١ يناير ٢٠٠٣)، وأنظر كذلك، خالد، محمد: الحرب تعيد رواية صفحات عاصفة في تاريخ العراق النفطي، صحيفة الحياة، لندن، (العدد ٢٧، ١٢، ١٤ مارس، ٢٠٠٣)، د. الشاذلي، نادية: أكراد العراق بين النظام الدولي الجديد والنظام العالمي الجديد، وثائق مؤتمر القاهرة، مايو ١٩٩٨.

٧. يقوم عناصر البيشمركة بمراقبة الشاحنات التي تعبر الجسر ومعظمها شاحنات صهاريج ضخمة في حركة متواصلة بين تركيا ومدينة زاخو أول بلدة كردية مجاورة لتركيا.

٨. ثراء تجربة البيشمركة القتالية والسياسية جعلت قادتهم يدرون منطقتهم ذاتيا بعيدا عن سلطة بغداد منذ خريف ١٩٩١، وحتى سقوط النظام، تمكنوا خلال فترة الحكم الذاتي من تنظيم عملية انتخابية أشادت بها الجهات الأجنبية.

٩. تكوين الزعامات الكردية شبكة من العلاقات النشطة مع قوى إقليمية ودولية ومع منظمات رسمية ومدنية.

١٠. امتلاك الزعامات والأحزاب الكردية قوات مسلحة شبه نظامية تمثلت في قوات البيش مركة والتي حققت للأكراد مكانة متميزة في كافة المؤسسات التي تشكلت بعد سقوط النظام السابق حيث أصبح لهم في مجلس الحكم الانتقالي خمس مقاعد وفي الجماعة القيادية لهذا المجلس كان لهم مقعدان تولاهما جلال طالباني ومسعود البارزاني، وفي الحكومة الانتقالية حصل الكرد البيشمركة على حقائب وزارية مهمة كان أهمها حقيبة الخارجية التي تولاهها رئيس مكتب العلاقات الخارجية بالحزب الديمقراطي الكردستاني هوشيار الزيباري، إضافة إلى حقائب أخرى مهمة - وفي الحكومة المؤقتة التي تشكلت فيما بعد - شغل الأكراد المناصب الآتية: منصب نائب رئيس الجمهورية والذي تولاه رئيس البرلمان الكردي الدكتور روز نوري شاويس ومنصب رئيس الحكومة والذي تولاه رئيس حكومة كردستان السليمانية د.برهم صالح ومنصب وزير الخارجية والذي احتفظ به هوشيار زيباري. كما تولى الجنرال أبو بكر الزيباري منصب رئيس أركان حرب الجيش العراقي الجديد وتولى الدكتور فؤاد معصوم رئيس مكتب العلاقات الخارجية في الاتحاد الوطني الكردستاني رئاسة اللجنة العليا للمؤتمر التحضيري الوطني العراقي والذي عكس الحالة العراقية بمثلي مكوناتها وتياراتها السياسية المختلفة ومختلف أطيافها، بعد ذلك تولى رئاسة الجمعية الوطنية المؤقتة.

١١. حقق الأكراد البيشمركة مكاسب في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية تمثلت في الفيدرالية حيث حوت المادة الرابعة من القانون على اعتبار نظام الحكم في العراق

- جمهوري اتحادي فيدرالي ديمقراطي تعددي، حيث يجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية^(١).
١٢. اللغة الكردية، حيث عدت المادة التاسعة من القانون (اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق). الوضع الحالي للمنطقة الكردية عولجت وفقا للمادة ٥٣، ومعالجة سياسة التطهير العرقي في مدينة كركوك وفقا للمادة ٥٨ من القانون، حق النقض "الفيتو" ورد في الفقرة جـ من المادة ٦١ حول طرح مسودة الدستور، الدائم على الشعب العراقي للموافقة عليه من خلال استفتاء، وغيرها من المكاسب التي يمكن الرجوع إليها من خلال مراجع عديدة اعتمدها في دراستنا.
١٣. خروج الأكراد من تهميش الماضي وإسهامهم في قيادة الدولة العراقية يتناسب مع ما قدموه من تضحيات، ودورهم القيادي في تجميع قوى المعارضة التي أصبحت اليوم هي القوى الحاكمة للعراق^(٢).
١٤. علاقة منطقة كردستان بالحكومة المركزية في بغداد التي بنيت على أساس فيدرالي وهو الحد الأدنى المقبول كردياً، وعلى أساس التوسع في حدود منطقتهم الحالية التي تشمل مناطق أخرى يرونها كردستانية في محافظات الموصل وديالي وكركوك وبالذات حيث يرى احد قادتهم ان الذين يرفضون الفدرالية يريدون النزوح الى تقسيم العراق إلى دويلات، ويقول زعيمهم الآخر أن الكرد تنازلوا عن حقهم في دولة مستقلة في سبيل العراق فأصبحوا جزءاً من كل فيه.

(١) أنظر د. العمري، أحمد، سويلم، المجتمع العربي وتطورات الاجتماعية والسياسية، دراسات سياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٣-١٩٦٤، ص ٦٧. ٦. راندل، جوناثان: أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة حمود، نادى، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩١، ص ٢٧-٢٨-١٥٤-١٥٥-١٥٦. لمزيد من التفاصيل حول مكاسب الكرد والبيشمركة المعاصرة من الوقوف مع الولايات المتحدة، انظر، عيسى، محمود حامد: القضية الكردية في العراق المصدر السابق، ص ٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١.

(٢) أنظر د. عماد، عبد الغني: المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (العدد ٢٧٥، يناير ٢٠٠٢) ص ٢٦-٢٠٥-٢٠٥. محمد: الحرب تعيد رواية صفحات عاصفة في تاريخ العراق النفطي، صحيفة الحياة، لندن، (العدد ٢٧، ١٤٦١٢، ١٤٦١٣، ١٤٦١٤، ١٤٦١٥، ١٤٦١٦، ١٤٦١٧، ١٤٦١٨، ١٤٦١٩، ١٤٦٢٠، ١٤٦٢١، ١٤٦٢٢، ١٤٦٢٣، ١٤٦٢٤، ١٤٦٢٥، ١٤٦٢٦، ١٤٦٢٧، ١٤٦٢٨، ١٤٦٢٩، ١٤٦٣٠، ١٤٦٣١، ١٤٦٣٢، ١٤٦٣٣، ١٤٦٣٤، ١٤٦٣٥، ١٤٦٣٦، ١٤٦٣٧، ١٤٦٣٨، ١٤٦٣٩، ١٤٦٤٠، ١٤٦٤١، ١٤٦٤٢، ١٤٦٤٣، ١٤٦٤٤، ١٤٦٤٥، ١٤٦٤٦، ١٤٦٤٧، ١٤٦٤٨، ١٤٦٤٩، ١٤٦٥٠، ١٤٦٥١، ١٤٦٥٢، ١٤٦٥٣، ١٤٦٥٤، ١٤٦٥٥، ١٤٦٥٦، ١٤٦٥٧، ١٤٦٥٨، ١٤٦٥٩، ١٤٦٦٠، ١٤٦٦١، ١٤٦٦٢، ١٤٦٦٣، ١٤٦٦٤، ١٤٦٦٥، ١٤٦٦٦، ١٤٦٦٧، ١٤٦٦٨، ١٤٦٦٩، ١٤٦٧٠، ١٤٦٧١، ١٤٦٧٢، ١٤٦٧٣، ١٤٦٧٤، ١٤٦٧٥، ١٤٦٧٦، ١٤٦٧٧، ١٤٦٧٨، ١٤٦٧٩، ١٤٦٨٠، ١٤٦٨١، ١٤٦٨٢، ١٤٦٨٣، ١٤٦٨٤، ١٤٦٨٥، ١٤٦٨٦، ١٤٦٨٧، ١٤٦٨٨، ١٤٦٨٩، ١٤٦٩٠، ١٤٦٩١، ١٤٦٩٢، ١٤٦٩٣، ١٤٦٩٤، ١٤٦٩٥، ١٤٦٩٦، ١٤٦٩٧، ١٤٦٩٨، ١٤٦٩٩، ١٤٧٠٠، ١٤٧٠١، ١٤٧٠٢، ١٤٧٠٣، ١٤٧٠٤، ١٤٧٠٥، ١٤٧٠٦، ١٤٧٠٧، ١٤٧٠٨، ١٤٧٠٩، ١٤٧١٠، ١٤٧١١، ١٤٧١٢، ١٤٧١٣، ١٤٧١٤، ١٤٧١٥، ١٤٧١٦، ١٤٧١٧، ١٤٧١٨، ١٤٧١٩، ١٤٧٢٠، ١٤٧٢١، ١٤٧٢٢، ١٤٧٢٣، ١٤٧٢٤، ١٤٧٢٥، ١٤٧٢٦، ١٤٧٢٧، ١٤٧٢٨، ١٤٧٢٩، ١٤٧٣٠، ١٤٧٣١، ١٤٧٣٢، ١٤٧٣٣، ١٤٧٣٤، ١٤٧٣٥، ١٤٧٣٦، ١٤٧٣٧، ١٤٧٣٨، ١٤٧٣٩، ١٤٧٤٠، ١٤٧٤١، ١٤٧٤٢، ١٤٧٤٣، ١٤٧٤٤، ١٤٧٤٥، ١٤٧٤٦، ١٤٧٤٧، ١٤٧٤٨، ١٤٧٤٩، ١٤٧٥٠، ١٤٧٥١، ١٤٧٥٢، ١٤٧٥٣، ١٤٧٥٤، ١٤٧٥٥، ١٤٧٥٦، ١٤٧٥٧، ١٤٧٥٨، ١٤٧٥٩، ١٤٧٦٠، ١٤٧٦١، ١٤٧٦٢، ١٤٧٦٣، ١٤٧٦٤، ١٤٧٦٥، ١٤٧٦٦، ١٤٧٦٧، ١٤٧٦٨، ١٤٧٦٩، ١٤٧٧٠، ١٤٧٧١، ١٤٧٧٢، ١٤٧٧٣، ١٤٧٧٤، ١٤٧٧٥، ١٤٧٧٦، ١٤٧٧٧، ١٤٧٧٨، ١٤٧٧٩، ١٤٧٨٠، ١٤٧٨١، ١٤٧٨٢، ١٤٧٨٣، ١٤٧٨٤، ١٤٧٨٥، ١٤٧٨٦، ١٤٧٨٧، ١٤٧٨٨، ١٤٧٨٩، ١٤٧٩٠، ١٤٧٩١، ١٤٧٩٢، ١٤٧٩٣، ١٤٧٩٤، ١٤٧٩٥، ١٤٧٩٦، ١٤٧٩٧، ١٤٧٩٨، ١٤٧٩٩، ١٤٨٠٠، ١٤٨٠١، ١٤٨٠٢، ١٤٨٠٣، ١٤٨٠٤، ١٤٨٠٥، ١٤٨٠٦، ١٤٨٠٧، ١٤٨٠٨، ١٤٨٠٩، ١٤٨١٠، ١٤٨١١، ١٤٨١٢، ١٤٨١٣، ١٤٨١٤، ١٤٨١٥، ١٤٨١٦، ١٤٨١٧، ١٤٨١٨، ١٤٨١٩، ١٤٨٢٠، ١٤٨٢١، ١٤٨٢٢، ١٤٨٢٣، ١٤٨٢٤، ١٤٨٢٥، ١٤٨٢٦، ١٤٨٢٧، ١٤٨٢٨، ١٤٨٢٩، ١٤٨٣٠، ١٤٨٣١، ١٤٨٣٢، ١٤٨٣٣، ١٤٨٣٤، ١٤٨٣٥، ١٤٨٣٦، ١٤٨٣٧، ١٤٨٣٨، ١٤٨٣٩، ١٤٨٤٠، ١٤٨٤١، ١٤٨٤٢، ١٤٨٤٣، ١٤٨٤٤، ١٤٨٤٥، ١٤٨٤٦، ١٤٨٤٧، ١٤٨٤٨، ١٤٨٤٩، ١٤٨٥٠، ١٤٨٥١، ١٤٨٥٢، ١٤٨٥٣، ١٤٨٥٤، ١٤٨٥٥، ١٤٨٥٦، ١٤٨٥٧، ١٤٨٥٨، ١٤٨٥٩، ١٤٨٦٠، ١٤٨٦١، ١٤٨٦٢، ١٤٨٦٣، ١٤٨٦٤، ١٤٨٦٥، ١٤٨٦٦، ١٤٨٦٧، ١٤٨٦٨، ١٤٨٦٩، ١٤٨٧٠، ١٤٨٧١، ١٤٨٧٢، ١٤٨٧٣، ١٤٨٧٤، ١٤٨٧٥، ١٤٨٧٦، ١٤٨٧٧، ١٤٨٧٨، ١٤٨٧٩، ١٤٨٨٠، ١٤٨٨١، ١٤٨٨٢، ١٤٨٨٣، ١٤٨٨٤، ١٤٨٨٥، ١٤٨٨٦، ١٤٨٨٧، ١٤٨٨٨، ١٤٨٨٩، ١٤٨٩٠، ١٤٨٩١، ١٤٨٩٢، ١٤٨٩٣، ١٤٨٩٤، ١٤٨٩٥، ١٤٨٩٦، ١٤٨٩٧، ١٤٨٩٨، ١٤٨٩٩، ١٤٩٠٠، ١٤٩٠١، ١٤٩٠٢، ١٤٩٠٣، ١٤٩٠٤، ١٤٩٠٥، ١٤٩٠٦، ١٤٩٠٧، ١٤٩٠٨، ١٤٩٠٩، ١٤٩١٠، ١٤٩١١، ١٤٩١٢، ١٤٩١٣، ١٤٩١٤، ١٤٩١٥، ١٤٩١٦، ١٤٩١٧، ١٤٩١٨، ١٤٩١٩، ١٤٩٢٠، ١٤٩٢١، ١٤٩٢٢، ١٤٩٢٣، ١٤٩٢٤، ١٤٩٢٥، ١٤٩٢٦، ١٤٩٢٧، ١٤٩٢٨، ١٤٩٢٩، ١٤٩٣٠، ١٤٩٣١، ١٤٩٣٢، ١٤٩٣٣، ١٤٩٣٤، ١٤٩٣٥، ١٤٩٣٦، ١٤٩٣٧، ١٤٩٣٨، ١٤٩٣٩، ١٤٩٤٠، ١٤٩٤١، ١٤٩٤٢، ١٤٩٤٣، ١٤٩٤٤، ١٤٩٤٥، ١٤٩٤٦، ١٤٩٤٧، ١٤٩٤٨، ١٤٩٤٩، ١٤٩٥٠، ١٤٩٥١، ١٤٩٥٢، ١٤٩٥٣، ١٤٩٥٤، ١٤٩٥٥، ١٤٩٥٦، ١٤٩٥٧، ١٤٩٥٨، ١٤٩٥٩، ١٤٩٦٠، ١٤٩٦١، ١٤٩٦٢، ١٤٩٦٣، ١٤٩٦٤، ١٤٩٦٥، ١٤٩٦٦، ١٤٩٦٧، ١٤٩٦٨، ١٤٩٦٩، ١٤٩٧٠، ١٤٩٧١، ١٤٩٧٢، ١٤٩٧٣، ١٤٩٧٤، ١٤٩٧٥، ١٤٩٧٦، ١٤٩٧٧، ١٤٩٧٨، ١٤٩٧٩، ١٤٩٨٠، ١٤٩٨١، ١٤٩٨٢، ١٤٩٨٣، ١٤٩٨٤، ١٤٩٨٥، ١٤٩٨٦، ١٤٩٨٧، ١٤٩٨٨، ١٤٩٨٩، ١٤٩٩٠، ١٤٩٩١، ١٤٩٩٢، ١٤٩٩٣، ١٤٩٩٤، ١٤٩٩٥، ١٤٩٩٦، ١٤٩٩٧، ١٤٩٩٨، ١٤٩٩٩، ١٥٠٠٠، ١٥٠٠١، ١٥٠٠٢، ١٥٠٠٣، ١٥٠٠٤، ١٥٠٠٥، ١٥٠٠٦، ١٥٠٠٧، ١٥٠٠٨، ١٥٠٠٩، ١٥٠١٠، ١٥٠١١، ١٥٠١٢، ١٥٠١٣، ١٥٠١٤، ١٥٠١٥، ١٥٠١٦، ١٥٠١٧، ١٥٠١٨، ١٥٠١٩، ١٥٠٢٠، ١٥٠٢١، ١٥٠٢٢، ١٥٠٢٣، ١٥٠٢٤، ١٥٠٢٥، ١٥٠٢٦، ١٥٠٢٧، ١٥٠٢٨، ١٥٠٢٩، ١٥٠٣٠، ١٥٠٣١، ١٥٠٣٢، ١٥٠٣٣، ١٥٠٣٤، ١٥٠٣٥، ١٥٠٣٦، ١٥٠٣٧، ١٥٠٣٨، ١٥٠٣٩، ١٥٠٤٠، ١٥٠٤١، ١٥٠٤٢، ١٥٠٤٣، ١٥٠٤٤، ١٥٠٤٥، ١٥٠٤٦، ١٥٠٤٧، ١٥٠٤٨، ١٥٠٤٩، ١٥٠٥٠، ١٥٠٥١، ١٥٠٥٢، ١٥٠٥٣، ١٥٠٥٤، ١٥٠٥٥، ١٥٠٥٦، ١٥٠٥٧، ١٥٠٥٨، ١٥٠٥٩، ١٥٠٦٠، ١٥٠٦١، ١٥٠٦٢، ١٥٠٦٣، ١٥٠٦٤، ١٥٠٦٥، ١٥٠٦٦، ١٥٠٦٧، ١٥٠٦٨، ١٥٠٦٩، ١٥٠٧٠، ١٥٠٧١، ١٥٠٧٢، ١٥٠٧٣، ١٥٠٧٤، ١٥٠٧٥، ١٥٠٧٦، ١٥٠٧٧، ١٥٠٧٨، ١٥٠٧٩، ١٥٠٨٠، ١٥٠٨١، ١٥٠٨٢، ١٥٠٨٣، ١٥٠٨٤، ١٥٠٨٥، ١٥٠٨٦، ١٥٠٨٧، ١٥٠٨٨، ١٥٠٨٩، ١٥٠٩٠، ١٥٠٩١، ١٥٠٩٢، ١٥٠٩٣، ١٥٠٩٤، ١٥٠٩٥، ١٥٠٩٦، ١٥٠٩٧، ١٥٠٩٨، ١٥٠٩٩، ١٥١٠٠، ١٥١٠١، ١٥١٠٢، ١٥١٠٣، ١٥١٠٤، ١٥١٠٥، ١٥١٠٦، ١٥١٠٧، ١٥١٠٨، ١٥١٠٩، ١٥١١٠، ١٥١١١، ١٥١١٢، ١٥١١٣، ١٥١١٤، ١٥١١٥، ١٥١١٦، ١٥١١٧، ١٥١١٨، ١٥١١٩، ١٥١٢٠، ١٥١٢١، ١٥١٢٢، ١٥١٢٣، ١٥١٢٤، ١٥١٢٥، ١٥١٢٦، ١٥١٢٧، ١٥١٢٨، ١٥١٢٩، ١٥١٣٠، ١٥١٣١، ١٥١٣٢، ١٥١٣٣، ١٥١٣٤، ١٥١٣٥، ١٥١٣٦، ١٥١٣٧، ١٥١٣٨، ١٥١٣٩، ١٥١٤٠، ١٥١٤١، ١٥١٤٢، ١٥١٤٣، ١٥١٤٤، ١٥١٤٥، ١٥١٤٦، ١٥١٤٧، ١٥١٤٨، ١٥١٤٩، ١٥١٥٠، ١٥١٥١، ١٥١٥٢، ١٥١٥٣، ١٥١٥٤، ١٥١٥٥، ١٥١٥٦، ١٥١٥٧، ١٥١٥٨، ١٥١٥٩، ١٥١٦٠، ١٥١٦١، ١٥١٦٢، ١٥١٦٣، ١٥١٦٤، ١٥١٦٥، ١٥١٦٦، ١٥١٦٧، ١٥١٦٨، ١٥١٦٩، ١٥١٧٠، ١٥١٧١، ١٥١٧٢، ١٥١٧٣، ١٥١٧٤، ١٥١٧٥، ١٥١٧٦، ١٥١٧٧، ١٥١٧٨، ١٥١٧٩، ١٥١٨٠، ١٥١٨١، ١٥١٨٢، ١٥١٨٣، ١٥١٨٤، ١٥١٨٥، ١٥١٨٦، ١٥١٨٧، ١٥١٨٨، ١٥١٨٩، ١٥١٩٠، ١٥١٩١، ١٥١٩٢، ١٥١٩٣، ١٥١٩٤، ١٥١٩٥، ١٥١٩٦، ١٥١٩٧، ١٥١٩٨، ١٥١٩٩، ١٥٢٠٠، ١٥٢٠١، ١٥٢٠٢، ١٥٢٠٣، ١٥٢٠٤، ١٥٢٠٥، ١٥٢٠٦، ١٥٢٠٧، ١٥٢٠٨، ١٥٢٠٩، ١٥٢١٠، ١٥٢١١، ١٥٢١٢، ١٥٢١٣، ١٥٢١٤، ١٥٢١٥، ١٥٢١٦، ١٥٢١٧، ١٥٢١٨، ١٥٢١٩، ١٥٢٢٠، ١٥٢٢١، ١٥٢٢٢، ١٥٢٢٣، ١٥٢٢٤، ١٥٢٢٥، ١٥٢٢٦، ١٥٢٢٧، ١٥٢٢٨، ١٥٢٢٩، ١٥٢٣٠، ١٥٢٣١، ١٥٢٣٢، ١٥٢٣٣، ١٥٢٣٤، ١٥٢٣٥، ١٥٢٣٦، ١٥٢٣٧، ١٥٢٣٨، ١٥٢٣٩، ١٥٢٤٠، ١٥٢٤١، ١٥٢٤٢، ١٥٢٤٣، ١٥٢٤٤، ١٥٢٤٥، ١٥٢٤٦، ١٥٢٤٧، ١٥٢٤٨، ١٥٢٤٩، ١٥٢٥٠، ١٥٢٥١، ١٥٢٥٢، ١٥٢٥٣، ١٥٢٥٤، ١٥٢٥٥، ١٥٢٥٦، ١٥٢٥٧، ١٥٢٥٨، ١٥٢٥٩، ١٥٢٦٠، ١٥٢٦١، ١٥٢٦٢، ١٥٢٦٣، ١٥٢٦٤، ١٥٢٦٥، ١٥٢٦٦، ١٥٢٦٧، ١٥٢٦٨، ١٥٢٦٩، ١٥٢٧٠، ١٥٢٧١، ١٥٢٧٢، ١٥٢٧٣، ١٥٢٧٤، ١٥٢٧٥، ١٥٢٧٦، ١٥٢٧٧، ١٥٢٧٨، ١٥٢٧٩، ١٥٢٨٠، ١٥٢٨١، ١٥٢٨٢، ١٥٢٨٣، ١٥٢٨٤، ١٥٢٨٥، ١٥٢٨٦، ١٥٢٨٧، ١٥٢٨٨، ١٥٢٨٩، ١٥٢٩٠، ١٥٢٩١، ١٥٢٩٢، ١٥٢٩٣، ١٥٢٩٤، ١٥٢٩٥، ١٥٢٩٦، ١٥٢٩٧، ١٥٢٩٨، ١٥٢٩٩، ١٥٣٠٠، ١٥٣٠١، ١٥٣٠٢، ١٥٣٠٣، ١٥٣٠٤، ١٥٣٠٥، ١٥٣٠٦، ١٥٣٠٧، ١٥٣٠٨، ١٥٣٠٩، ١٥٣١٠، ١٥٣١١، ١٥٣١٢، ١٥٣١٣، ١٥٣١٤، ١٥٣١٥، ١٥٣١٦، ١٥٣١٧، ١٥٣١٨، ١٥٣١٩، ١٥٣٢٠، ١٥٣٢١، ١٥٣٢٢، ١٥٣٢٣، ١٥٣٢٤، ١٥٣٢٥، ١٥٣٢٦، ١٥٣٢٧، ١٥٣٢٨، ١٥٣٢٩، ١٥٣٣٠، ١٥٣٣١، ١٥٣٣٢، ١٥٣٣٣، ١٥٣٣٤، ١٥٣٣٥، ١٥٣٣٦، ١٥٣٣٧، ١٥٣٣٨، ١٥٣٣٩، ١٥٣٤٠، ١٥٣٤١، ١٥٣٤٢، ١٥٣٤٣، ١٥٣٤٤، ١٥٣٤٥، ١٥٣٤٦، ١٥٣٤٧، ١٥٣٤٨، ١٥٣٤٩، ١٥٣٥٠، ١٥٣٥١، ١٥٣٥٢، ١٥٣٥٣، ١٥٣٥٤، ١٥٣٥٥، ١٥٣٥٦، ١٥٣٥٧، ١٥٣٥٨، ١٥٣٥٩، ١٥٣٦٠، ١٥٣٦١، ١٥٣٦٢، ١٥٣٦٣، ١٥٣٦٤، ١٥٣٦٥، ١٥٣٦٦، ١٥٣٦٧، ١٥٣٦٨، ١٥٣٦٩، ١٥٣٧٠، ١٥٣٧١، ١٥٣٧٢، ١٥٣٧٣، ١٥٣٧٤، ١٥٣٧٥، ١٥٣٧٦، ١٥٣٧٧، ١٥٣٧٨، ١٥٣٧٩، ١٥٣٨٠، ١٥٣٨١، ١٥٣٨٢، ١٥٣٨٣، ١٥٣٨٤، ١٥٣٨٥، ١٥٣٨٦، ١٥٣٨٧، ١٥٣٨٨، ١٥٣٨٩، ١٥٣٩٠، ١٥٣٩١، ١٥٣٩٢، ١٥٣٩٣، ١٥٣٩٤، ١٥٣٩٥، ١٥٣٩٦، ١٥٣٩٧، ١٥٣٩٨، ١٥٣٩٩، ١٥٤٠٠، ١٥٤٠١، ١٥٤٠٢، ١٥٤٠٣، ١٥٤٠٤، ١٥٤٠٥، ١٥٤٠٦، ١٥٤٠٧، ١٥٤٠٨، ١٥٤٠٩، ١٥٤١٠، ١٥٤١١، ١٥٤١٢، ١٥٤١٣، ١٥٤١٤، ١٥٤١٥، ١٥٤١٦، ١٥٤١٧، ١٥٤١٨، ١٥٤١٩، ١٥٤٢٠، ١٥٤٢١، ١٥٤٢٢، ١٥٤٢٣، ١٥٤٢٤، ١٥٤٢٥، ١٥٤٢٦، ١٥٤٢٧، ١٥٤٢٨، ١٥٤٢٩، ١٥٤٣٠، ١٥٤٣١، ١٥٤٣٢، ١٥٤٣٣، ١٥٤٣٤، ١٥٤٣٥، ١٥٤٣٦، ١٥٤٣٧، ١٥٤٣٨، ١٥٤٣٩، ١٥٤٤٠، ١٥٤٤١، ١٥٤٤٢، ١٥٤٤٣، ١٥٤٤٤، ١٥٤٤٥، ١٥٤٤٦، ١٥٤٤٧، ١٥٤٤٨، ١٥٤٤٩، ١٥٤٥٠، ١٥٤٥١، ١٥٤٥٢، ١٥٤٥٣، ١٥٤٥٤، ١٥٤٥٥، ١٥٤٥٦، ١٥٤٥٧، ١٥٤٥٨، ١٥٤٥٩، ١٥٤٦٠، ١٥٤٦١، ١٥٤٦٢، ١٥٤٦٣، ١٥٤٦٤، ١٥٤٦٥، ١٥٤٦٦، ١٥٤٦٧، ١٥٤٦٨، ١٥٤٦٩، ١٥٤٧٠، ١٥٤٧١، ١٥٤٧٢، ١٥٤٧٣، ١٥٤٧٤، ١٥٤٧٥، ١٥٤٧٦، ١٥٤٧٧، ١٥٤٧٨، ١٥٤٧٩، ١٥٤٨٠، ١٥٤٨١، ١٥٤٨٢، ١٥٤٨٣، ١٥٤٨٤، ١٥٤٨٥، ١٥٤٨٦، ١٥٤٨٧، ١٥٤٨٨، ١٥٤٨٩، ١٥٤٩٠، ١٥٤٩١، ١٥٤٩٢، ١٥٤٩٣، ١٥٤٩٤، ١٥٤٩٥، ١٥٤٩٦، ١٥٤٩٧، ١٥٤٩٨، ١٥٤٩٩، ١٥٥٠٠، ١٥٥٠١، ١٥٥٠٢، ١٥٥٠٣، ١٥٥٠٤، ١٥٥٠٥، ١٥٥٠٦، ١٥٥٠٧، ١٥٥٠٨، ١٥٥٠٩، ١٥٥١٠، ١٥٥١١، ١٥٥١٢، ١٥٥١٣، ١٥٥١٤، ١٥٥١٥، ١٥٥١٦، ١٥٥١٧، ١٥٥١٨، ١٥٥١٩، ١٥٥٢٠، ١٥٥٢١، ١٥٥٢٢، ١٥٥٢٣، ١٥٥٢٤، ١٥٥٢٥، ١٥٥٢٦، ١٥٥٢٧، ١٥٥٢٨، ١٥٥٢٩، ١٥٥٣٠، ١٥٥٣١، ١٥٥٣٢، ١٥٥٣٣، ١٥٥٣٤، ١٥٥٣٥، ١٥٥٣٦، ١٥٥٣٧، ١٥٥٣٨، ١٥٥٣٩، ١٥٥٤٠، ١٥٥٤١، ١٥٥٤٢، ١٥٥٤٣، ١٥٥٤٤، ١٥٥٤٥، ١٥٥٤٦، ١٥٥٤٧، ١٥٥٤٨، ١٥٥٤٩، ١٥٥٥٠، ١٥٥٥١، ١٥٥٥٢، ١٥٥٥٣، ١٥٥٥٤، ١٥٥٥٥، ١٥٥٥٦، ١٥٥٥٧، ١٥٥٥٨، ١٥٥٥٩، ١٥٥٦٠، ١٥٥٦١، ١٥٥٦٢، ١٥٥٦٣، ١٥٥٦٤، ١٥٥٦٥، ١٥٥٦٦، ١٥٥٦٧، ١٥٥٦٨، ١٥٥٦٩، ١٥٥٧٠، ١٥٥٧١، ١٥٥٧٢، ١٥٥٧٣، ١٥٥٧٤، ١

ونخلص إلى القول أن الأكرد اكتسبوا الحقوق الثقافية والحكم الذاتي وتمكنوا من تحقيق حلم الفيدرالية الذي يراه البعض الأكثر تقدماً عن الحكم الذاتي والذي يرى فيه البعض الآخر الخطوة التي قد تسبق الانفصال المباشر عن الكل. وأصبح الأكراد يحكمون العراق اليوم فعلياً ولا مجال لعدم الثقة في الحكومة المركزية.

ثالثاً: البيشمركة في المجتمع الدولي:

١. رؤية المجتمع الدولي للبيشمركة:

تتصل البيشمركة كتنظيم مسلح بالحركة الكردية التي تنبثق عنها والتي يمثلها الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني (أسس عام ١٩٤٦م) والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني (أسس عام ١٩٧٥) والتي تعد اليوم بمثابة القوى المؤثرة القادرة على تسيير نظام الحركة الكردية، ونظام إقليم كردستان في الدولة العراقية الجديدة والبيشمركة باعتبارها مليشيات مسلحة واجهت الأنظمة العراقية الحاكمة لكنها كانت في نظر المجتمع الدولي باعتبارها تابع لحركة كردية تناضل من أجل التحرر من العنصرية وتقريب المصير حركة تمتلك الشرعية، ولم ينظر إليها على إنها مليشيات غير شرعية في أي فترة من فترات مناهضتها للسلطة على الرغم من أن المجتمع الدولي وأمريكا لم يكونا داعمين حقيقيين لقيادة البيشمركة^(١) ويرى البعض أن المجتمع الدولي على الرغم من أنه منح البيشمركة الشرعية للدفاع عن حقوقه القومية والحصول على فرصته في بناء دولته المستقلة كشعب له حضارة وتاريخ وثقافة وأيدلوجية خاصة به في فترة نهاية السبعينيات غير أنه تراجع بسبب عدد من العوامل أهمها أنه لم يكن من السهل على قادة الحلفاء وساستها الإعلان عن الحكم الذاتي أو الاستقلال لكردستان العراق بنص صريح وبشكل عام مطلق لأن ذلك كان يتعارض مع مصالحهم الذاتية - السياسية والعسكرية والاقتصادية لكن هذا لا ينفي وجود ضمانات من قبل العصابة بالحقوق القومية الكردية، خصوصاً وأنه حينما رشح العراق بعد توقيع المعاهدة العراقية الانجليزية عام ١٩٣٠م لقبوله عضواً في عصبة الأمم شكك مجلس العصبة في ضمان تمتع الأقلية الكردية في العراق بحقوقهم القومية، الأمر الذي جعل مجلس العصبة لجنة الانتداب إلى وضع الشروط التي يمكن على أساسها إنهاء الانتداب وفي ٢٨ يناير ١٩٣٢

(١) أنظر، عيسى، محمود، حامد، المصدر السابق نفسه ص ١٣٥-١٣٦، وكذلك، الغمراوي، سامي، أمين، قصة الكراد في شمال العراق، ص ٣٦٧، والحسني، عبدالرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث الجزء الثاني، المصدر السابق، ص ٢٨-٣٥.

متقدم رئيس اللجنة العامة للانتخابات بتقرير يتضمن الشروط الواجب توافرها قبل إلقاءه وكانت أبرز تلك الضمانات تتعلق بأمر صيانة حقوق الأقليات العرقية واللغوية والدينية بجملة نصوص دمجت في تصريح تقدم به العراق أمام مجلس العصبة على أساس القواعد التي وضعها مجلس العصبة فيما يتعلق بالضمانات للأقليات على الرغم من أن هذه العلاقة كانت مشوبة بالحذر إلا أن الحركة الكردية بقيادة أحمد البارزاني تمكنت من تدويل قضيتها، من خلال عرضها على عصبة الأمم المتحدة التي منحتها الحق في الاستقلال وبناء الدولة الكردية المستقلة في نهاية السبعينيات على قرار الدول العربية التي قامت على أنقاض الاستعمار إلا أن الظروف والتغيرات السياسية والمصالح المتشابكة حالت دون تحقيق هذا الأمر^(١).

لكن البعض الآخر يرى أنه على الرغم من أهمية ضمانات العصبة التي اعترفت بالحقوق القومية الكردية، إلا أنها لم تبلغ الغاية منها ويرجعون ذلك لأمرين: الأول: أن تلك الضمانات كانت متعلقة بالجزء الجنوبي من كردستان (كردستان العراق) ثانيًا: عدم تفعيل ومراقبة سير عمل هذه الضمانات من قبل العصبة ولهذا لم يتم ترسيخها عمليًا، الأمر الذي ظهرت معه تلك الضمانات رهينة بوجود عصبة الأمم. ويؤكد أصحاب هذا التوجه قولهم بانتهاء تلك الضمانات والآمال القومية الكردية بزوال عهد عصبة الأمم في العام ١٩٣٩م، وإعلان الحرب العالمية الثانية التي قضت على مساعي البيشمركة تحت ستار صراعات القوى الدولية والإقليمية^(٢).

في حين يرى تيار آخر أن السبب الرئيس في دعم المجتمع الدولي للمعارضة السياسية العراقية وبقوة هو وجود المعارضة الكردية في الشمال والتي كانت تتمتع بالحكم الذاتي على إقليم كردستان، وتجربتها في إدارة الحكم فيه، وإجرائها انتخابات برلمانية سابقة وإلى وجود قوات مسلحة مرتبطة بها وهي قوات البيشمركة شبه النظامية التي كانت تحكم الإقليم وتقرض القانون والأمن فيه إضافة إلى وجود قواعد جماهيرية واعية ومنظمة ظهرت في طابع عشائري إقطاعي — حديث ومائل إلى الرأسمالية بنيت على أساسه حركة عشائرية ذات طابع

(١) انظر: راندل، جوناثان: أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة حمود، نادى، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩١، ص ٢٧-٢٨-١٥٤-١٥٥-١٥٦. وكذلك، ولستيد، جيمس، ريموند: رحلتي إلى بغداد في عهد الوالي داودباشا، ترجمة التكريتي، طه، سليم، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ١٩٨٤.

(٢) انظر: عوني، درية: العلاقات الكردية منذ فجر التاريخ، وثائق مؤتمر القاهرة، مايو ١٩٩٨، ص ٣٦-٤٠. وللمزيد، انظر، الفصل الحادي عشر من كتاب القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي ١٩١٤-٢٠٠٢.

قومي أقطابها أقطاعيين يمينيين ساهمت فيها طبقات اجتماعية مختلفة تمكنت معها الحركة مع وجود البيشمركة من تحقيق النصر المتمثل في إدارة الإقليم ذاتيا وخرجت من الطابع العشائري القديم القائم على الطابع الفردي الذي كان غالباً وبارزا فيها إبان قيادتها العشائرية السابقة بزعامة ملا مصطفى البارزاني حيث يرى البعض أن قيادة البيشمركة العشائرية اليمينية السابقة فشلت جميعها في الحصول على الاستقلال على الرغم من أن قيادتها كانت تحررية للشعب الكردي وكانت جماهيرية من حيث القيادة والتركيب لأجهزتها العشوائية و البسيطة جدا^(١).

٢. قادة البيشمركة في الأمم المتحدة :

مثما تمكنت قيادة البيشمركة المتمثلة في الملا مصطفى البارزاني وأخيه احمد سابقاً تمكنت القيادة الجديدة للبيشمركة والتي يمثلها السيد مسعود البارزاني وحزبه من تصدير المطالب الكردية للمجتمع الدولي وتحديدًا للأمم المتحدة وتعد هذه المطالب حديثة نسبياً بتلك المطالب السابقة التي قدمها الملا أحمد وأخيه مصطفى البارزاني للعصبة ولكنها لم تخرج عن نطاقها إلا بالمطالبة بالفيدرالية ولكن ضمن إطار الدولة الاتحادية الديمقراطية العراقية باعتبارها جزءاً من كل وليس باعتبارها دولة كردية مستقلة عن العراق أي كل من جزء وتمثلت جملة هذه المطالب فيما يلي^(٢):

- تشكيل منطقة آمنة في كردستان العراق "الملاذ الآمن Safe Haven" شمال خط العرض ٣٦ بقرار من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.
- قرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٨ في ٥ نيسان - أبريل عام ١٩٩١ عزز الموقف الكردي دولياً وأخذ القضية الكردية في كردستان العراق إلى الساحة الدولية من أوسع

^(١) انظر: البزاز ،سعد: الاكراد في المسألة العراقية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٦، ص٤٥-٣٥. وكذلك، د. هدية ،عبدالله: إشكاليات السلطة والحرية، مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة ، ١٩٩٨، ص٢٠٣-٢٤٤، وكذلك، ١ الحاج، عزيز: القضية الكردية في العشرينيات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٨٤، ص٥٣. وكذلك، الديب، فتحي ،عبد الناصر ،تحرير المشرق العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية، الأهرام، القاهرة ٢٠٠٠،

^(٢) أنظر: ندى، زه، كريم: حركة كردستان وأذربيجان التحررية، منشأتها وطبيعتها وإخفاها ٤٥/٤٧، مطبعة كاملة ران، السليمانية، العراق، ١٩٦٠، ص١٣-١٤، شابرى، لورانت، وشابرى، أنى: سياسة وأقليات في الشرق الأدنى: الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة: د. قرقوط، زوقان. مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٩١، ص٣٤٣-٣٤٧.

أبوابها، حيث قضى القرار بوقف ملاحقة الكرد ووضع حد لقمعهم، وضرورة تسهيل إمدادهم بالمعونة الإنسانية.

- قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٩٨٦ في ١٤ نيسان - أبريل عام ١٩٩٤ والمطالب بدعم القضية الكردية من الناحيتين الاقتصادية والمالية للتحرك على مستويات عديدة، حيث أصبح للكرد حصة من مبيعات النفط العراقي بنسبة ١٣%.
- قرار مجلس الأمن المرقم ١٥٤٦ في ٨ يونيو عام ٢٠٠٤ والذي بموجبه أنهى العقوبات على العراق، ونقل السيادة إلى العراقيين في ٣٠ حزيران - يونيو من العام نفسه وإجراء انتخابات حرة في عام ٢٠٠٥. وكان المهم بالنسبة للشعب الكردستاني وقادة البيشمركة في هذا القرار الدولي هو التأكيد على الديمقراطية والتعددية والفدرالية في العراق، التي تدخل ضمن مطالب الكرد، وحسب ما جرى الحديث عنها في اتفاقية واشنطن التي سميت بـ "اتفاقية المصالحة والسلام" في ١٧ أيلول - سبتمبر عام ١٩٩٨ والموقعة من قبل كلا من مسعود البارزاني وجلال الطالباني وديفيد ويلش مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت آنذاك. وتضمن الاتفاق إدانة الاقتتال الداخلي، وإقامة حكومة إقليمية موحدة على أساس نتائج انتخابات عام ١٩٩٢ وتوحيد الإدارتين في كردستان واسترجاع الإيرادات الجمركية إلى خزينة حكومة الإقليم، وتهيئة الأجواء لإجراء انتخابات حرة في منتصف عام ١٩٩٩. إلى جانب اجتماع المعارضة العراقية في نيويورك في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٩^(١).

وتشير الدلائل إلى مساهمة الموقف الأمريكي في بلورة المشروع الفيدرالي الديمقراطي التعددي البرلماني للعراق بموافقة المعارضة العراقية. وأكد مؤتمر المعارضة العراقية المنعقد في لندن بين ١٤-١٧ ديسمبر عام ٢٠٠٢ تحت رعاية أمريكية وتحت شعار (عراق ما بعد صدام)، على الهدف المنشود، عراق ديمقراطي تعددي برلماني فيدرالي، مما عزز من دور الأكراد في المعادلة العراقية والإقليمية والدولية. وتبعها تأكيد المعارضة العراقية في مؤتمر صلاح الدين المنعقد في مارس من هذا العام (٢٠٠٣) وبحضور زلماي زادة ممثل الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، على قرارات مؤتمر لندن، وضرورة إجراء استفتاء شعبي على الدستور الفيدرالي المقترح للعراق الديمقراطي التعددي البرلماني الفيدرالي. إضافة إلى

(١) انظر: د. مرسى، عبدالعزيز، مصطفى: العرب في مفترق الطرق، مكتبة الشروق، القاهرة ١٩٩٥، وكذلك، الموصلي، منذر: الحياة السياسية والحزبية في كردستان، رياض الريس للنشر، لندن، ١٩٩١، ص ٢٥-٢٦-٨٠-٨٣-٨٢-٨١.

الضمانات الشفوية والاتفاقيات الجانبية والتصريحات العلنية لكل من الرئيس العراقي الجديد غازي الياور ورئيس الوزراء العراقي الجديد أياد العلاوي على الديمقراطية والتعددية والفيدرالية، وأن الفيدرالية أصبحت مطلباً عراقياً وليس كردستانياً فقط، وأنها أمل كل العراقيين^(١).

لكن البعض الآخر يرى في إبرام معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣ بأن المجتمع الدولي أهمل الحقوق القومية للأكراد رغم تمتعهم بمقومات الدولة كشعب له ثقافته ولغته وتاريخه أسوة بالقوميات الكبيرة الأخرى. ولهذا سعت البيشمركة وقياداتها من الحزبين إلى الإبقاء عليها ضمن تنظيمات رسمية في الإقليم لتذكير الأمم المتحدة بخلفيات هذه المعاهدة في حال حدثت تطورات جديدة غير محسوبة تزيل سيطرة الحكومة الكردية على الإقليم وتحرمه من حقوق القومية^(٢).

ألا أننا نرى أن ما تم تقديمه من ضمانات في عهد عصبة الأمم المتحدة بشأن قيام دولة كردية مستقلة لم يعد ملزماً اليوم للمجتمع الدولي المعاصر، وذلك لانتهاء وزوال ذلك العصر وانتهاء فاعلية تلك الاتفاقيات بمرور الزمن إلا أننا في الوقت نفسه نرى أنه من حق القومية الكردية في حال استمرت الدول التي تضمها في اضطهادها السعي مرة أخرى إلى انتزاع الاعتراف بأحقية الأكراد في كل أجزاء كردستان وليس في كردستان العراق فقط بالاندماج وإعلان من ثم الدولة الكردية كدولة مستقلة تعيش وتتفاعل إلى جانب الدول العربية، كما تتفاعل بإيجابية مع المجتمع الدولي برمته ومجلس الأمن.

ونرى أنه في هذه الحالة ينبغي على الأكراد في الأجزاء الأربعة لكردستان الاتفاق وبناء حكومة مستقلة بقطاعات جزئية بنظام الفيدرالية الديمقراطية. أما بشأن الأجنحة المسلحة للبيشمركة والتي تعد إرهابية في الدول الأخرى وغير إرهابية في العراق فبالإمكان النظر إليها من قبل المجتمع الدولي ومجلس الأمن من منظور الراغب في تقرير المصير كما هو الحال مع بيشمركة أكراد العراق وإدماجها مع بعضها لتكوين جيش الدولة الكردية المستقلة

(١) انظر: د. مصطفى محمود، منى: الاعتراف بالدولة الجديدة بين النظرية والممارسة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩. وانظر كذلك: فايد، رجائي: الحوار العربي الكردي، ص ١٢٨-١٣٤-١٣٥.

(٢) أغرى، نزار: الأكراد والولايات المتحدة، من هنري كيسنجر إلى كولن باول، الحياة-لندن، (العدد ١١١، ١٤٨١، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٣)، ص ١٨.

والمكونة من أجزاء كردستان الأربعة وشعب كردستان يطلق عليها مسمى دولة كردستان الكردية وبهذا يتحول شكل الصراع في المنطقة وتتحول موازين القوى إلى صراع تنافسي من أجل مستقبل المنطقة ككل ، وصراع تعاوني يتم بين الدول ودولة كردستان الكرد الجديدة يتمثل في تدفق الاستثمارات وبناء الاقتصاديات الحرة المتعاونة في المنطقة.

رابعاً: البيشمركة والولايات المتحدة الأمريكية:

ثمة من يرى أن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالبيشمركة بدأت تتبلور في نهاية الستينيات عندما اشتد الصراع بين الحكومة العراقية والأكراد فقد ساندت الولايات المتحدة الأكراد بزعماء مصطفى البارزاني ووفرت لهم المال والسلاح بشكل سري إضافة إلى أنها قد عمدت إلى التنسيق مع حكومة شاه إيران من أجل مساندة الأكراد في قتالهم ضد الحكومة المركزية في العراق والتي كانت تأخذ جانب الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة بين القطبين. ولكنهم يرون أن الدعم الأمريكي للأكراد العراقيين لم يكن يستند إلى اقتناع الإدارة الأمريكية بعدالة القضية الكردية أو مشروعية مطالب الأكراد وإنما جاء هذا الدعم لتحقيق مصالح أمريكية في العراق وهذه المصالح تتمثل من وجهة نظرهم في إضعاف الحكم العراقي والضغط عليه لإخراجه من تحالفه مع الاتحاد السوفييتي والاستجابة للتوجهات الأمريكية - الإيرانية الأمر الذي معه تم إبرام اتفاقية الجزائر في مارس عام ١٩٧٥ م ، الأمر الذي معه تنازلت العراق عن شط العرب، لإيران وأقر العراق بنوداً سياسية غير معلنة مقابل تخلي إيران وأمريكا عن دعمها لقوات البيشمركة المسلحة بقيادة البارزاني، غير أن أمريكا ظلت تستخدم ورقة الأكراد كورقة ضغط باعتبارها سلاح ذو حدين في تعاملها مع العراق وتركيا بشكل خاص، ^(١) ووفق لهذا السياق تكون الإدارة الأمريكية المتعاقبة متهمه في نظر هؤلاء باستخدام المال لكسب ولاء الأكراد بغية إمدادها بالمعلومات الاستخباراتية وإقامة شبكات

(١) انظر، د.رشيد، جمال: الخلفية التاريخية للعلاقات العربية الكردية ، وثائق مؤتمر القاهرة، مايو ١٩٩٨، ٤٣-٤٦، وكذلك د. البرزنجي، سعد: الحقوق الكردية، تقرير مقدم لمؤتمر القاهرة ، وثائق مؤتمر القاهرة ، مايو ١٩٩٨، ص ١٤٢. وكذلك، د. عماد، عبدالغني: المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (العدد ٢٧٥، يناير ٢٠٠٢) ص ٢٦-٢٥-٢٠. وكذلك، السعداوي، عاطف: أكراد العراق بين المنتظر والمستقبل المنظور، السياسية الدولية، الأهرام، مصر، "العدد ١٢٥"، أبريل ٢٠٠٣، ص ٩٥.

الاتصال كي تواجه أية تحركات عراقية حكومية من جانب ،وتكسب ثقة البيشمركة الأكراد من الجانب الآخر.

في حين يرى تيار آخر أن تأكيد وزير الخارجية الأمريكية على اعتبار البيشمركة الأكراد حلفاء في الحملة التي تقودها أمريكا لمكافحة الإرهاب الدولي في العالم تعد إشارة خطيرة وواضحة تثبت الرغبة الأمريكية والكردية المشتركة في تقسيم العراق ويرى البعض الآخر في لجوء أمريكا إلى ترسيم خارطة جديدة لدولة الأكراد قائمة في المثلث الخطر المشرف على الشام وإيران وتركيا وبغداد سيما أنها من احتمالية تصدير الطائفية والقومية وزرع القلاقل وإثارة الجيوب الكردية التي من المتوقع أن تنهض لمجابهة دولها لا سيما بعد إعلان الإقليم الكردي المستقل في كردستان العراق، وهو الأمر الذي يمكن معه أن تعلن عن رغبتها في قيام الدولة الكردية في نطاق هذه المناطق على الرغم من أن عدد أكراد العراق لا يتجاوز ٣,٨ مليون نسمة علاوة إلى أنهم يعدون كأقلية بالمقارنة مع أكراد تركيا الذين يبلغ تعدادهم المليون كردي في الوقت الذي يعد حزب العمال الكردستاني التركي بريطانيا وأمريكا مخادعان كبيران ومصدران لوهم الدولة الكردية الكبرى وذلك انطلاقاً من شمال العراق حصرياً لكونها تعد مركزاً تاريخياً صالحاً لبناء وإقامة الدولة الكردية التي تنهي معاناتهم الطولية السابقة والمعاصرة، وفي الوقت الذي كانت فيه أمريكا ولا زالت تعتبر نضال كرد البيشمركة العراقية نضال شرعي ومشرف تم من أجل تحقيق الحرية وتقرير المصير لأكراد شمال العراق ترى أن ما يقوم به حزب العمال الكردستاني في تركيا من مواجهة ضد السلطة ما هو إلا إرهاب منظم لمليشيات مسلحة خارجة عن الشرعية^(١).

غير أن هناك وجهة نظر أخرى ترى أن السياسة الأمريكية المعلنة تجاه المعارضة العراقية الكردية كانت متناقضة إلى حد كبير قبل غزوها للعراق في من مارس ٢٠٠٣م، إلا أن البعض الآخر يرى عكس ذلك حيث أن السيناريوهات الأمريكية متعددة ففي الوقت الذي ظن فيه المراقبون بأن أمريكا لا تسعى لاجتياح العراق كانت السياسة الأمريكية تخطط لخلاف ذلك إذ أنها أحكمت سيطرتها على منابع النفط بالتعاون مع بيشمركة الشمال العراقي، لاسيما

(١) انظر: د. وائل شريف، عصمت: حول الإستراتيجية السياسية والعسكرية للحركة الوطنية الكردية، مجلة دراسات كردية، المعهد الكردي، باريس، ١٩٨٤، ص ١٩-٢٠. وكذلك، تركي، السيد، أحمد: القضية الكردية في العراق، (مجلة السياسية الدولية، ١٣٥، يناير ١٩٩٩)، ص ١١٧-١١٩.

بعد أن كفل النظام الدولي الراهن لهم الحكم الذاتي منذ العام ١٩٩١م، حيث أصبح المتفق عليه من خلال الحزبين الحاكمين هو تحقيق حكم فيدرالي في المنطقة الكردية في شمال العراق^(١).

ويرى البعض أن خيار الفيدرالية التركية الكردية مازال أملاً يسعى إليه حزب العمال الكردستاني حتى ما بعد تحوله من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي، وكذلك الأمر بالنسبة لمطالب الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران فإنها على حسب قول المحللين لم تتجاوز حد الاعتراف الرسمي بحقوق الأكراد الإيرانيين، ومنحهم الحكم الذاتي من خلال قيام فيدرالية مع الدولة الإيرانية، ونحن نرى إذا ما تمكنت هذه الأحزاب من تحقيق حلمها بالفيدرالية فأئنا حينها سوف نكون على أعتاب نظام دولي جديد في الدول الثلاث العراق، وتركيا، وإيران وربما في سوريا أيضاً^(٢).

وثمة من يرى أن أمريكا قدمت خدمة كبيرة لأكراد البيشمركة حينما وفرت لهم الغطاء الآمن للقيام بعملياتهم المسلحة التي كانت تستهدف إسقاط نظام الحكم في بغداد، كما أن البيشمركة الأكراد كمعارضين لسياسية نظام حكم صدام حسين هم أيضاً تمكنوا من تقديم المساندة الخدمائية التي مكنت إدارة الرئيس الأمريكي بوش بواسطة الجيش الأمريكي من القيام بعملية إسقاط نظام بغداد، وبالتالي هروب صدام حسين إلى الحفر الأمر الذي يرى فيه البعض أن هذه المرحلة ساهمت في انقراض العراقيين من ظلام مراحل كادت تطول إلى أكثر من ثلاثة عقود مريرة من الزمان ويذكر أنه خلال هذه العمليات العسكرية للاجتياح لم تفقد القوات الأمريكية خلال المعارك أي جندي ولاسيما في المناطق التي كانت تحت سيطرة قوات البيشمركة الكردية المسلحة ووفق لهذا المنطلق التعاوني المتبادل بين قوات البيشمركة الكردية بقيادة الحزبين الكرديين والجيش الأمريكي بنيت العلاقات الإستراتيجية والمصالح المشتركة والمتبادلة وقويت فيما بين قوات البيشمركة والحزبين والإدارة الأمريكية، وتوسعت إلى حد التي قويت فيه الروابط والعلاقات بين المسؤولين الأكراد والأمريكان ويظهر ذلك من خلال الاجتماعات التشاورية بين الجانبين التي تمت في عهد إدارة بوش، وكذلك في عهد إدارة

(١) انظر: خالد، محمد: الحرب تعيد رواية صفحات عاصفة في تاريخ العراق النفطي، صحيفة الحياة، لندن، (العدد ١٤٦١٢، ٢٧ مارس، ٢٠٠٣) ص ١٧. وكذلك، د. تشومسكي، ناعوم: الضغاء يرثون العدم، صحيفة الجارديان، لندن، ٢٥ مارس ١٩٩١.

(٢) انظر: الحياة، صحيفة: سقوط النظام العراقي فرصة تاريخية لحل المسألة الكردية، العدد ١٤٦٨٤، ١٤ يونيو ٢٠٠٣م، ص ٩.

الرئيس باراك أوباما الذي أعلن عن رغبته في إنهاء التواجد العسكري الأمريكي في العراق في نهاية العام ^(١).

وثمة من يرى أن الحلف الأمريكي كان يسعى إلى الاستحواذ على حوض النفط الذي يعد الأضخم في العالم: ولهذا قام بالشاركة الفعلية مع بيشمركة الأكراد لتحقيق هذه المكاسب المتمثلة في نفط قزوين و نفط الخليج وذلك من خلال إستراتيجيتين ^(٢):

- الأولى :شمالية وتشمل كل من تركيا، دولة كردية في شمال العراق، أوزبكستان وتركمانستان، باعتبارها موالية لأمريكا كما إنها تشكل زاوية العمق في آسيا الوسطى الأمر الذي معه تسمح لأمريكا إحكام السيطرة على الحقول النفطية في كركوك والموصل وتمتد إلى بحر غزوين ،إلى جانب السيطرة على شبكة الأنابيب التي مدت مؤخرا عبر تركمانستان وكازخستان مرور بتركيا والبحر المتوسط.
- الثانية:جنوبية وتشمل إسرائيل ،الأردن، والجنوب العراقي باعتبارها منطقة الاتصال الجغرافي التي تمكن أمريكا من السيطرة على نفط الخليج العربي، وفي الوقت نفسه فإنها يمكن أن تعد نقطة تامين للحركة اللوجستية للقوات البرية الأمر الذي يمكن فيه القوات الأمريكية من الاتصال بمستودعات الأسلحة الإسرائيلية ،إضافة إلى تسهيل الوصول لجنوب العراق ،وبهذا تصبح أمريكا قد تمكنت من إحكام سيطرتها الإستراتيجية في اتجاهين هامين بالنسبة لها ،وتمكنت في الوقت نفسه من محاصرة أي محور شر إقليمي يناوئ تحركاتها ويزعزع مصالحها في المنطقة.

وقدمت القيادة الكردية لقوات التحالف في المنطقة الشمالية الدعم اللوجستي ، بتوفيرها أماكن للإقامة في ناحية عينكاره القريبة من مدينة اربيل وهو الأمر الذي معه جعل قوات البيش مركة تستعد للأيام المقبلة وبالفعل قامت قوات البش مركة الكردية بالتقدم في المواقع التي تخليها القوات الحكومية الرسمية نتيجة لاشتداد وطأة القصف ،ومع مرور ايام الحرب فتحت قوات البيشمركة خمس جبهات قتالية لمواجهة القوات الحكومية ،جبهتان على مدينة الموصل ،وجبهتان على مدينة كركوك، وجبه باتجاه بغداد.وانطلقت جبهة الموصل من مدينة دهوك عبر الناحية المسماة فايدة بقوات من البيشمركة التابعة للحزب الديمقراطي

(١) انظر: فايد، رجائي: أكراد العراق الطموح بين الممكن والمستحيل ،المصدر السابق ،ص ٢١١،

(٢) د.حسين بكر، محمد:الاتحاد الفدرالي إلى بين النظرية والتطبيق،رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق،جامعة عين شمس، ١٩٧٧.

الكرديستاني. والثانية أيضا كانت بقيادة قوات البيشمركة التابعة لذات الحزب وانطلقت من مدينة اربيل في اتجاه الموصل عبر ناحية اسكي .بينما قادت قوات البيشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكرديستاني، الحملة الثالثة التي انطلقت من السليمانية نحو مدينة كركوك. عبر ناحية جمجمال ،والرابعة انطلقت من مدينة اربيل وكانت بقوات بيش مركة الحزب الديمقراطي الكرديستاني واتجهت إلى كركوك عبر ناحية قوش نية.بينما فتحت الجبهة الخامسة باتجاه بغداد العاصمة عبر خانقين ومنذلي، وكانت بقيادة بيش مركة الاتحاد الوطني الكرديستاني .ويرى المحللين أن لهذه الجبهات الخمس التي قادتها بشمركة الحزبين الكرديين دور هام جدا لاسيما في ما يتعلق بعملية إشغال القوات الحكومية العراقية ،الأمر الذي معه مهد للانهييار السريع جدا للمدن والعاصمة الذي حدث صباح يوم التاسع من إبريل من عام ٢٠٠٣م^(١).

ونخلص إلى القول بأن البيشمركة مكنت القضية الكردية من أن يكون لها بعد دولي أوسع، وذلك من خلال تعامل قادتها الحزبيين الكرد، مع عصبة الأمم المتحدة سابقا، وتعاملها المعاصر مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ومختلف الدول الأوروبية. وبعض الدول العربية والإسلامية قديما وحديثا ،وتعاملها الممتد مع روسيا منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، والتجاء قائد البيشمركة ومؤسسها إليها لقربها الجغرافي مع حدود كردستان ووجود أقلية كردية في بعض الجمهوريات التابعة لها.

(١) فايد، رجائي: أكراد العراق الطموح بين الممكن والمستحيل ،المصدر السابق، ص٣١٢-٣١٥-٣١٦. وانظر كذلك للمزيد ،مركز الإعلام التركماني العراقي، وموقع الحزب الديمقراطي الكرديستاني ،على الرابط التالي: WWW.KDP.PP.SE ،وكذلك ،موقع الاتحاد الوطني الكرديستاني ،على الرابط التالي WWW.PUK.ORG:

الفصل الثالث

مليشيات الجنجويد في السودان

الفصل الثالث

مليشيات الجنجويد في السودان

تعتبر مليشيات الجنجويد في السودان من أهم المليشيات المسلحة في العالم العربي فبعد أن أفردت الدراسة فصلاً كاملاً عن مليشيات البيشمرجة في العراق، سوف نخصص هذا الفصل لمناقشة ودراسة مليشيات الجنجويد المسلحة في السودان، من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: رؤية تحليلية لطبيعة الصراع في السودان.

المبحث الثاني: التكوين الطبقي والقبلي والثقافة السياسية للجنجويد.

المبحث الثالث: موقف الجنجويد من النظم الحاكمة والمجتمع الدولي.

المبحث الأول

رؤية تحليلية لطبيعة الصراع في السودان

وفقاً لقواعد البحث العلمي والأصول الأكاديمية المتعارف عليها بين الباحثين المتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية لا بد على الباحث أن يستعرض المشكلة بشكل عام أولاً قبل الدخول في تفاصيلها البحثية، لذا من الضروري قبل الدخول في تفاصيل هذا الفصل لا بد من الحديث عن مجمل الأوضاع التي أوجدت الصراع في السودان وتحليل مختلف الأوضاع والأسباب التي أدت إلى ولادة هذا النوع من الميليشيات المسلحة في السودان، إذ ثمة إفرازات ومقاربات ومجموعات من القوى المتصارعة على المستوى الداخلي للسودان وعلى مستوى دول الجوار والمستوى الإقليمي والدولي، ساهمت في تأجيج هذا الصراع وفيما يلي نبذه عن الصراع في السودان.

أولاً: الحكم في السودان وطبيعة القوى السياسية وتفاعلاتها مع السلطة:

إن إمكانات السودان المتمثلة في ظهور البترول يعد هو الواقع الجديد له كما أن له تبعاته المهمة على مستوى النشاط السكاني وعلى المستوى السياسي الداخلي والإقليمي والدولي، وفي ظل هذا التنوع الواسع والتعدد الكبير الذي نعتقد أنه أساس القوة والوحدة للسودان نحتاج للتباحث حوله نظراً لوجود مجموعة قوى تتصارع فيما بينها من أجل الاستيلاء على السلطة والثروة اعتماداً على الولاءات القبلية تارة والميليشيات المسلحة تارة أخرى، إضافة إلى تسييس الدين وتحييد الشعب العربي والأفريقي تارة وفقاً للمصالح ومحاربتة وفقاً للمكاسب التي تريدها الحكومة وتريدها مختلف القوى المتعارضة والمتصارعة في السودان، وكل ذلك أتى باستقطاب كبير وبالتالي مر السودان خلال العقد الأخيرين بسلسلة مواجهات عنيفة على المستوى السياسي تجاوزت الحل بواسطة الحوار السياسي ووصلت إلى حد العنف وحمل السلاح^(١).

(١) د. موسى، مختار عبده: دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، بيروت. وأنظر: حقار، أحمد علي، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠٠٣م، ص ١٠٨ - ١٠٩.

يرى الدارسون أن غالبية القوى السياسية السودانية في منتصف التسعينيات كانت لها أدرع عسكرية بعضها كان يقاوم الاستعمار والبعض الآخر كان يواجه السلطة المركزية ويذكر أن هوية السودان عربية على الرغم من تعدد القوميات المتنوعة فيها وكل الأوضاع حسمت لهذا الأمر، وفي ظل هذا الوضع المتنوع للشعب والقبائل السودانية كان هناك استقطاب إقليمي كبير كان يخاطب كل دول الجوار مما أدى إلى دعوة كل الشعب السوداني في الشمال والجنوب لتقرير المصير كوحدة طوعية^(١).

ولكن البعض الآخر يشير إلى أن كل هذه التطورات التي تمت في السودان انتهت الكثير منها بالحوارات التي دارت بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني وعبر وساطة الإنقاذ التي كان لها دور كبير واتفاقية نيفاشا التي أنتت متضمنة الكثير من هذه القضايا التي كانت محل إجماع القوى السياسية السودانية^(٢). وأهم مسألة تؤرق السودانيين والعالم وتنعكس على مستجدات السياسة السودانية هي أزمة دارفور المتمثلة منذ بداياتها الأولى في قلة التنمية والتهميش الاقتصادي وغيرها من القضايا والمشكلات التي يعانيها الإقليم وكانت محل العديد من الصراعات حول الموارد، إضافة إلى المحاولات المتكررة للإنقاذ بغية توطيد التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أطراف متعددة أهمها المبادرة الليبية^(٣).

وكانت قرارات مجلس الأمن والتدخل الدولي بشأن أزمة دارفور لمحاولة توصيل إغاثات وتأمين وضع آمن للنازحين داخل السودان وخارجها وتطبيق اتفاقية للسلام في السودان بين الشريكين وأصبحت دارفور هي القضية الأولى على مستوى السودان وكذلك العالم، إضافة إلى ما يعانيه السودان من المشكلات الاقتصادية وألويات التنمية، بالتالي ظهور المشاكل التي حدثت في المشاريع التنموية التي يفترض أن تسير بصورة عادية، كما هو الحال مع ما حدث في سد ملوي والفساد الحاصل في القطاع الخاص والعام الأمر الذي

(١) أكول، لام (ترجمة): آدم، إسماعيل وآدم، بشرى، الثورة الشعبية لتحرير السودان : ثورة إفريقية، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، القاهرة، ص ١٤-١٥. وانظر: سالم، أحمد، سيد، أحمد، سيدي: الجنجويد المليشيات المسلحة بدارفور، إعداد قسم البحوث والدراسات، موقع الجزيرة نت.

(٢) عبدالفتاح، عصام، دارفور وجع في قلب العروبة، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٥٦-٥٧.

(٣) موسى، مختار عبده، المرجع السابق نفسه، ص ٨-٩، ولمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر: علي، أبوزيد، علي: نهر الدم ونار القبائل: حرب دارفور، ص ٣٧.

وضع السودان في مراتب متدنية فيما يتعلق بمسائل الشفافية والفساد وحقوق الإنسان وغيرها (١).

وثمة مشاكل عديدة واجهت السودان على المستوى الاجتماعي والتي منها الصعوبات والمشاكل في التعليم والصحة وفي ظل هذه الأزمات والمشاكل جعلت الأطراف السياسية المتصارعة في السودان على كراسي السلطة من جانب وعلى اقتسام الثروات من جانب آخر تجزم أنه لا مجال للخروج من الأزمات والتحديات الحديثة إلا بالإجماع الوطني وعبر التحول الديمقراطي الحقيقي وتحقيق الفيدرالية السودانية والأمر الذي معه حاولت كل الجهود السياسية الوصول لتحقيق هذه الغايات بما فيها حزب الأمة القومي الذي لديه رؤية مشتركة مع القوى السياسية حول الحريات الأساسية التي يأمل السودانيون في الوصول إليها والعمل من أجلها وتم تخصيص لجنة للتواصل مع القوى السياسية وتجميع كل هذه الرؤى لصالح الإجماع الوطني حول قضايا يجمع عليها الجميع إلى جانب بروز لجنة أخرى للحوار مع الأسرة الدولية والتي تمثلت في دول الجوار المهمة بالشأن السوداني عبر البعثات المشتركة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (٢).

وهناك من يرى أن كل الاتفاقيات التي وقعت أخذت جزء دون النظر إلى الجزء الآخر ولهذا تأتي هذه الاتفاقيات متعارضة لبعضها البعض، ويأتي قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن القبض على الرئيس السوداني عمر البشير ليجمع كل الأطراف السياسية المتناحرة في السودان باعتبارها ترى في القرار تطاول على سيادة السودان كما أنها تنتظر إلى المحكمة على أنها بمثابة الوصي على السودان وشعبه لهذا ترفض هذه الأطراف والقوى السياسية وصياتها على السودان، وخلافاً لذلك يرى حزب الأمة أن هذه المحكمة تعتبر تطور مهماً نحو بناء العدالة الإنسانية، ويرى الحزب أن أمر القبض على الرئيس يعد بمثابة المواجهة المباشرة ما بين الحق المهم في العدالة والحق في السلم والاستقرار واعتبر الحزب

(١) د.الدين محيي عمر، عبدالرحيم، الإسلاميون ومأزق استلام السلطة في السودان عسكرياً:مراجعات سياسية مقالات في السياسة والفكر والاجتماع، دار كاهل للدراسات والطباعة والنشر، الطبعة الأولى :مارس ٢٠٠٩م.

(٢) عبد القوي، صبري سامي، مصر وأزمة دارفور بين الوساطة والحياد، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ١٦٨ أبريل ٢٠٠٧، المجلد ٤٣، ص ١٩٨-١٩٩-٢٠٠. وانظر: د.الدين محيي عمر عبدالرحيم، الإسلاميون ومأزق استلام السلطة في السودان عسكرياً: مراجعات سياسية مقالات في السياسة والفكر والاجتماع، مرجع سابق.

أن السودان في هذه المرحلة التاريخية يمر في تطور سياسي عبر انتخابات حرة نزيهة وعادلة، وهنا لابد من تفعيل البند ١٦ من ميثاق روما ليكون ثمة إبطال أو تأجيل لاستهداف رأس الدولة، من منطلق أن هذا الأمر يهدد استقرار وأمن الدولة، ويكون البديل المهم في هذه الحالة من وجهة نظر الحزب هو نمو العملية السياسية التي يمكن أن تفضي إلى الاستقرار والعدالة وتكون السودان مشاركة فيها^(١).

وتعمل المجموعات السياسية في السودان على تحقيق الأجندة الوطنية التي تحفظ للسودان كرامته ووحدته وحقه في الأمن والتنمية وعلى تحقيق الحوار باعتباره الأساس لحل المشاكل والإجماع الوطني مهم ولا بد أن يعمل عليه كل الساسة في السودان ومحاولة بلورته من خلال الجهود المحلية والإقليمية والدولية^(٢). يرى البعض أن السودان اليوم يحتاج إلى وعي أبنائه كي يستطيع تجاوز المحنة بالحوار وذلك لأن نجاحه في تجاوز هذه المشاكل هو نجاح لأفريقيا لأنه يمثل أفريقيا المصغرة، ويعتقد البعض الآخر بأن ما يدور اليوم في السودان ليس شأنًا سودانيًا محضًا وإنما شأن كل العرب وشأن دول الجوار لأنه يتأثر بهم ويؤثر فيهم بصورة مباشرة، ولم يعد هناك ما يخبأ أو ما يمويه ذلك لأن الأزمة الآن أصبحت في وضع متقدم يؤهل السودان ومسانديها من العرب ودول الجوار الإفريقي لحل كافة القضايا والمشكلات من دون الحاجة لمساندة المحكمة الدولية ومجلس الأمن الدولي^(٣).

ونخلص إلى القول أن قضية السودان ودارفور والبشير من القضايا الشائكة التي يعتبرها البعض تنتمي إلى القضايا الداخلية وليس الخارجية ولدى ينبغي معالجتها بواسطة الجهود السياسية الداخلية، بينما يرى البعض الآخر أنها قضايا داخلية وخارجية ولاسيما فيما يتعلق منها بأزمة دارفور الدولية ولهذا ينبغي حلها بتضافر الجهدين الداخلي والدولي الخارجي

(١) التجاني مصطفى، "خلفيات الصراع القبلي في دارفور"، مجلة دراسات المستقبل، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، العدد الأول، المجلد ١، يونيه ٢٠٠٥، ص ١٠٦، وكذلك: د. الأشعل، عبدالله: الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، القاهرة - ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

(٢) د. البحيري، زكي، دارفور: أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، مكتبة النهضة المصرية، عين شمس - دار الشمس للطباعة، القاهرة، ص ٢٧.

(٣) فضل الله، أحمد إسحاق، الجنجويد يهبطون من الجبل، ص ٣- وأنظر: حقار، أحمد، علي مرجع سابق، ص ٣٢.

بينما يرى فريق ثالث في القضية بعداً دولياً مشتركاً ولذا يرى أنه من المهم إشراك جميع القوى والأطراف السياسية في السودان ودول الجوار والمجتمع الدولي في حلها حلاً جذرياً.

ونحن نرى صوابية هذا الرأي وعقلانيته وذلك لأن الأزمة السودانية خرجت من كونها قضية انتهاك حقوق محلية وأصبحت قضية تمس إنسانية البشر من الأجnas والأقليات العرقية ولهذا لا ينبغي الصمت بشأنها أو ترك أمر معالجتها للأحزاب والجمعيات السياسية المتصارعة على حكم السودان .كما نرى أنه بفعل توافر الأسلحة في السودان وعوامل الجفاف والتصحر والاحتكاكات القبلية أوجدت البيئة المناسبة لإحداث الصراع وتحويله من صراع قبلي إلى صراع سياسي قائم على تحالف الحركات المسلحة مع القبائل الثلاث الرئيسية فيه وهي الفور والزغاوة والمساليت، وجميعها تنتمي إلى أصول أفريقية واستناد الحركات الأخرى على أحد أفرع قبيلة الزغاوة^(١).

ويضم السودان العديد من الحركات والقوى السياسية بعضها يصارع السلطة والبعض الآخر يصارع القبائل والإثنيات وبعضها الآخر يشكل المعارضة وبعضها يتسلح من أجل النهب والسرقة والاعتصاب ومن ضمن هذه الحركات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي^(٢):

الحركات المسلحة قائمة الأحزاب السياسية في المنظمات السودان

حركة العدل والمساواة السودانية . حزب الأمة القومي المنظمة السودانية للحقوق والتنمية المعاصرة (منظمة سوادنة)

حزب الأمة المعارض بزعامة منظمة العمل الاشتراكي. الصادق المهدي

حركتي مؤتمر البجا والأسود الحرة الحزب الديمقراطي الليبرالي تنظيم القوى المستقلة الحرة

(١) رسلان، هاني، مفاوضات أبوجا والانقسام في حركة تحرير السودان، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ٦٣ يناير ٢٠٠٦-المجلد ٤١، ص ٢٠٨.

(٢) أنظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة موقع على الانترنت.

الموحد

الحركات المسلحة في دارفور الحزب الإتحادي الديمقراطي رابطة أبناء دارفور بنيويورك .
وشرق السودان.

الحركة الشعبية لتحرير السودان الحزب الشيوعي السوداني المنبر الديمقراطي لجبال النوبة
بزعامة سلفاكير

حركة تحرير السودان حزب المؤتمر الشعبي التحالف الفيدرالي الديمقراطي
السوداني

الحركة الشعبية لتحرير السودان حزب وحدة وادي النيل التحالف الديمقراطي

حركة حق-السودان حزب المؤتمر السوداني الإخوان المسلمون في السودان
(المستقلون)

حركة تحرير شرق السودان حزب المؤتمر السوداني مؤتمر البجة
(المستقلون)

حركة كوش حزب البعث السوداني جبهة الشرق

الحزب القومي السوداني جبهة استقلال شرق السودان

حزب الحقيقة الفدرالي المؤتمر السوداني

حزب العدالة " الأصل "

ثانيًا: الصراع داخل النظام السوداني ومع دول الجوار:

١. الصراع السوداني السوداني:

تعد الصراعات الداخلية من أهم أسباب عدم الاستقرار السياسي وتأجيج الصراع والحروب القبلية في السودان، ويتمثل البعد الداخلي في الصراع السوداني السوداني قبل حدوث المصالحة الوطنية عام ١٩٧٧ ما بين حكومة الرئيس نميري آنذاك والجهة الوطنية السودانية، ووفقًا لواقع التطورات في السودان منذ بدايتها وحتى اليوم ندرك حتمية لحظة الانفجار التاريخية في أي وقت لاسيما مع توفر كل الظروف الموضوعية التي تجعل منها أمرًا حتميًا ليس وفقًا لحساب الصراع التقليدي الداخلي فحسب إنما وفق معطيات التفاعلات الإقليمية والتغيرات الدولية أيضًا. ويتفق علماء السياسة بأن الصراع حتمي بين من يملكون السلطة والثروة والذين لا يملكونها. وحينما تجد الجماعات المحرومة قائدًا، أو قادة ينظمهم ويبلور مطالبهم فإن النتيجة هي العنف والصراع^(١).

وهذا هو بالتحديد ما يحدث في السودان اليوم وأمس وسوف يحدث غدًا ثم مع مرور الوقت أنتشر الوعي بالتخلف النسبي، ثم ظهرت نخبة متعلمة من أبناء السودان والأقاليم زادت من الإدراك والوعي بهذا التخلف. فارتفعت أصواتهم مطالبين بالتنمية والخدمات الأساسية التي تتمتع بها كل السودان وإن بدرجات متفاوتة. لم تجد مطالبهم الاستجابة الكافية اللازمة من الحكومة المركزية عبر عقود من الزمن وعبر منابر مختلفة منذ الستينات من القرن العشرين (جهة تنمية دارفور) فكان التصعيد وكانت الأزمات تزامناً مع الفضائيات والشبكة العنكبوتية ومنابر دولية ومناخ سياسي دولي موات لأطروحات الحركات المتسقة مع أدبيات العولمة مثل التطهير العرقي، انتهاك حقوق الإنسان، الإبادة الجماعية، التهميش، الإقصاء، السيطرة المليشيات، التجويع والتشريد المتعمد وما شابه ذلك^(٢).

(١) موسى، مختار عبده، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مصدر سابق، ص ٤٢-٤٣.

وأنظر: د. سعودى، عبدالغنى محمد، السودان، مكتبة الأنجلو المصرية، دار الرائد للطباعة.

(٢) السوداني، أبو الأسكندر، السودان ومستقبل الصراع الجيوسياسي، مركز الغد العربي للدراسات، الطبعة

الأولى ٢٠٠٨، ص ٢٨٠-٢٧٨.

وتتكشف الصورة بالتأمل في خريطة السودان بتعقيدها الأنثروبولوجية وأبعادها الجيوسياسية فنجد أن التمازج والتمازج فيما بين السكان العرب الوافدة بالسكان الأصليين من الزنوج والأفارقة أوجد الحالة السودانية الأكثر تعقيداً وسيطرت عرقيات محددة على السلطة والثروة، وتداولتها فيما بينها عبر الزمن^(١)

الأمر الذي معه أصبحت مجموعات عرقية كبيرة تشعر بالتهميش والحرمان لكونهم مواطنين من الدرجة الثانية. ولما ارتفع مستوى الوعي تكشف عنه الإحساس بالغبن الاجتماعي وزاد معه الوعي بالظلم الاقتصادي والإقصاء السياسي، فكانت النتيجة الحتمية لكل هذا الصراع دولة مضطربة فشلت فيها النخبة الحاكمة في أن تحقق التوازن السياسي والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والاستيعاب الثقافي والاندماج الاجتماعي. هذه الدولة المضطربة وبموقعها الإستراتيجي المميز ومواردها الكبيرة والمتنوعة كان من الطبيعي أن تصبح هدفاً للأطماع الداخلية قبل الأطماع الإقليمية والدولية. ولهذا كانت مسرحاً مفتوحاً على مصراعيه لعودة الصراع بين القوى العظمى في السودان. وذلك نتيجة للتعقيدات في المشكلات الموروثة في نمط دول العالم الثالث الأمر الذي جعلها أشد تعقيداً. ومعها تولدت أزمات كشفت عن هشاشة بنية الدولة في السودان وبدأت تهدد ليس استقرارها السياسي فقط بل تماسكها ووجودها^(٢).

إن أزمة الدولة السودانية ازدادت تعقيداً بسبب أزمة الجنوب - دارفور - كما أن النخب السودانية لم تقر بتعدد الهويات وتنوع الإثنيات. كما أنها لم تعمل في الواقع بما يحقق إدماج هذه الفسيفساء في بوتقة انصهار حقيقية، ومن ثم إدارة هذا التنوع بعدالة وشفافية وتوازن يحقق التكامل الوطني والوحدة الوطنية المستدامة^(٣). وأن تعامل النخبة السياسية مع أزمة الدولة وأزمة المجتمع في السودان بقصور منهجي هو الذي طور المشكلات إلى أزمات مستعصية تهدد كيان الدولة كلها، وكمثال على ذلك أن حل مشكلة الجنوب - بعد حرب طويلة - باتفاقية سلام منحت الجنوب ما يريد لكنها في الوقت ذاته رسخت تقليداً جديداً للمناطق

(١) السفير حجاج، أحمد، المواقف الدولية من أزمة دارفور، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ١٦٨ أبريل ٢٠٠٧ - المجلد ٤٣، ص ١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧.

(٢) خلد، منصور، السودان: أهوال الحرب.. وطموحات السلام - قصة بلدين، الطبعة العربية الثانية ٢٠٠٨، الخرطوم - دار المدارك للطباعة والنشر - توزيع دار العلوم - القاهرة.

(٣) عبد العظيم، خالد، التطورات في القرن الإفريقي، قراءة إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة - العدد ١٤٢ - أكتوبر ٢٠٠٠ - ص ١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦.

المختلفة والمتخلفة والفقيرة تنموياً المشابهة لها في التخلف والتظلم، بأن الطريق الوحيد للحصول على نصيب في معادلة الثروة والسلطة هو حمل السلاح في وجه السلطة المركزية. لذلك كانت هناك مشكلة في الشرق والغرب والجنوب والشمال وكانت هناك مشكلة جبال النوبة، ثم مشكلة الشرق، ثم مشكلة دارفور^(١).

كما ظهرت حركات في إقليم كردفان، وهكذا على إثر كل توقيع للسلام تقوم به الحكومة تتدلع حرب جديدة في مكان آخر في السودان ذلك لأن الحكومة لم تنظر لأزمة الدولة السودانية في كليتها. ولذلك يظل السودان يعاني من أزمات ربما تؤدي لتمزيق هذه الدولة التي تلقت الضربات المتتالية من الحروب الأهلية فأصبحت ضعيفة ومضطربة وهشة. ومع إنتاج نفطي واعد، وموارد مائية ومعدينية وحيوانية وزراعية وبشرية هائلة وغير مستغلة وغير مستخرجة بعد أصبحت هدفاً للأطماع المحلية والإقليمية والدولية. لذلك كان التمزق الداخلي والاستهداف الإقليمي بدعم المتمردين وتسليح الحركات، والتدخل الأجنبي والصراع الدولي حول السودان من مدخل دارفور. وهنا لا يمكن الحديث عن التهميش فقط باعتباره قضية محورية للأزمة في السودان يعاني منها الإقليم بدرجات متفاوتة ولكن أيضاً لا يمكن تجاوز توصيفها الواقعي باعتبارها جزء من أسباب الأزمة في السودان. ونعني بذلك أنه لا يمكن أن يكون التهميش هو السبب الوحيد لإدارة الصراع وإنما ثمة عوامل أخرى تفاعلت مع بعضها وبخاصة مع مسألة دارفور التي حركتها النخب الخاصة بعد تسعينيات القرن العشرين - أي منذ مجيء حكومة الإنقاذ الوطني. وبصورة عامة ثمة أربعة عوامل مهمة يجب الالتفات إليها عند دراسة قضية المليشيات المسلحة في السودان تتمثل في ما يلي^(٢):

- ١- النزاع المرتبط بالموارد على المستوى المحلي.
- ٢- خصائص النخبة التي تقود الحركات وطموحاتها وخلفياتها.

(١) حبيب الله، عثمان محمد، الحوار الجنوبي - الجنوبي: طموحات عظيمة ونتائج محدودة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٥٩ يناير ٢٠٠٥ - مجلد ٤٠، ص ٢٢٨ - ٢٣٤.

(٢) البكر، هدى، الموقف الأمريكي من أزمة دارفور، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٥٩ يناير ٢٠٠٥ - مجلد ٤٠، ص ٢٢٤ - ٢٢٧. وانظر: عبد القوي، صبري، سامي: مصر وأزمة دارفور بين الوساطة والحياد، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٦٨ أبريل ٢٠٠٧ - المجلد ٤٣، ص ١٩٨ - ١٩٩.

٣- الموقع الجيوسياسي لبعض الأقاليم في المنطقة مقرون بصراع القوى الدولية العظمى.
٤- أطماع السلطة المركزية ورغبتها في الاستحواذ على كراسي السلطة عبر بوابة إبقاء الوضع مشتعلاً فيما بين القبائل والحركات والمليشيات التي تسلحها، والجيش السوداني -وتتصلها من المسؤوليات حول شؤون التنمية ومعاقبة المليشيات ومشاركتها في تأجيج الصراع العرقي.

وبقراءة بسيطة لسياق المتغيرات الدولية مثل هيمنة أمريكا وامتداد نفوذها من خلال النظام الدولي الجديد ومقتضيات العولمة تقاطع ذلك مع إحياء النفوذ الفرنسي القديم مقروناً بصعود الصين وانتشارها اقتصادياً في إفريقيا مقروناً مع ظهور الموارد الإستراتيجية المهمة في السودان - مثل النفط واليورانيوم - أدى إلى تصاعد الاهتمام الدولي بالمنطقة، وهذا الاهتمام لا يكاد يخلو من صراع بسبب تقاطع مصالح هذه القوى مع بعضها البعض.

٢. المشروع السياسي الجديد للسودان المتصارع:

إن كل التطورات التي تشير إلى تطور الصراع داخل السودان قد لا تجعله يتمكن من الخروج السريع من عزلته الدولية والإقليمية، الأمر الذي يؤكد أن هناك قناعة لدى الأطراف المتصارعة في الداخل السوداني بأن المشروع السياسي لدولة السودان يشهد في الوقت الحالي نقلة لا نستطيع أن نطلق عليها بالنوعية وذلك إن اتجاه التغيير لن يكون في صالح إنشاء علاقات تعاونية في المجال الداخلي المتصارع الذي لا زال يسود السودان وذلك لأن النمط الصراعى في السياسة السودانية هو من النوع المستقر والمتواصل لاسيما إذا ما علمنا بأن ثمة تطورات صراعية قد استشرت في شكل إقصاء ليس للراديكاليين فحسب من سلطة الحكم في السودان. وإنما ترجع هذه الصراعات أيضاً إلى مجمل التحولات البنوية العميقة ذات الطبيعة المحلية التي تمثلت في تفكيك المعارضة واستئثار الحكومة على دعم المليشيات المسلحة واستقلال صراع واقتتال القبائل في صراعها مع المناوئين لها^(١).

وقد بدأ هذا الصراع يقوى في السودان نتيجة لتفاقم المأزق الجنوبي. ونتيجة لسوء الأوضاع على الحدود الشرقية والجنوبية للسودان، إذ أن الصراع في السودان لا يتعلق بوجود قوى المعارضة والمتمردين والحركات المسلحة فحسب بل أنه يمتد إلى خطر الصراع مع دول الجوار وكمثال على تعدد أشكال الصراع في السودان نورد ما قامت به أسمر من تجميع

(١) السوداني، أبو الأسكندر، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٥. وكذلك، الكراي، سليم، مقال، المصالح الأمريكية في السودان، موقع دارفور نيوز.

الحشود العسكرية على طول ٥٠٠ كم من الحدود الشرقية للسودان مع إريتريا، كما كانت الحدود الجنوبية للسودان أيضاً مع أوغندا مثار لقلق السلطة في الخرطوم. ويرى البعض أن السودان سيبقى في حالة توتر وقلق دائمة مهما حاولت الحكومة من حل الصراع وتهديته بالوسائل الدبلوماسية، إذ لا يمكن أن يستقر السودان وحدوده مفتوحة وقلقة^(١).

هناك من يرى أن مأزق السودان هو في الأساس مأزق جيوسياسي ذلك لأن الحكومة المركزية غير قادرة على بسط نفوذها على الحيز الجغرافي لإقليمها السياسي. ويعمل هذا التيار رأيته بالتأكيد على أن السودان دولة ذات عمق جغرافي كبير وبناء عليه فإن التحركات العسكرية للسيطرة على الأطراف تصبح محفوفة بالمخاطر وتكلفتها البشرية باهظة وعالية جداً. كما أن الحيز الهائل سيظل عقبة كبيرة تحول دون إحداث التنمية المتوازنة للأقاليم السودانية. وعدم قدرة الحكومة المركزية على إحداث تنمية متوازنة هو الذي يشعل التمرد ويولد الصراع في شرق وغرب وجنوب السودان^(٢).

ولفهم حقيقة الصراع بين القوى المختلفة في السودان علينا أن نعلم حقيقة أكيدة تتعلق بالسودان كبلد يشغل أكبر حيز جغرافي في إفريقيا بمساحة تبلغ 2.5 مليون كيلو متر مربع أي مرتين ونصف مرة من مساحة جمهورية مصر العربية. كما يبلغ عمق السودان من الشمال إلى الجنوب ٢١٤٥ كم ومن الشرق إلى الغرب ١٨١٥ كم^(٣).

وفي الواقع السوداني فقد كان الصراع على أشده فيما بين الحكومة المركزية والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون جارانج (الذي خلفه سلفا كير بعد وفاته) الأمر الذي جعل معه الحركة تصعد من عملياتها في شرق السودان إذ إنها انطلقت بقواتها من قواعدها الموجودة على الحدود الشرقية باتجاه مدينة كسلا القريبة من الحدود الإرتيرية حيث كانت الحركة الشعبية تتطلع منذ زمن بعيد للاستيلاء على مدينة كسلا لأنها تعد بالنسبة لها الهدف الاستراتيجي البالغ الخطورة ذلك لأن استيلائها على كسلا سيمكنها كحركة شعبية من قطع

(١) الحسن، المبارك، موسى، تاريخ دارفور السياسي، ١٨٨٢-١٨٩٨م، الخرطوم: دار الطباعة جامعة الخرطوم، ص ١٤-١٥.

(٢) أ.د. العقيد، عثمان، علي، أحمد، سيد، دارفور والحق المر، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، ص ٢٩٣.

(٣) د. البحيري، زكي: المصدر السابق، ص ٧٧. وكذلك، شافعي، حسن، بدر: قراءة في اتفاق شرق السودان، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والغستراتيجية بالأهرام، العدد ١٦٧ يناير ٢٠٠٧، المجلد ٤٢، ص

الطريق الحيوي الذي يربط الخرطوم بميناء بور سودان الميناء السوداني الرئيسي للصادرات والواردات وعلى وجه الخصوص البترول السوداني^(١).

وكما هو معلوم فإن السودان يمتلك أطول خط أنابيب بترول في إفريقيا، يعد هو واحد من أطول الخطوط في العالم، ويمتد هذا الخط على مساحة ١٦١٠ كيلو مترات من أقصى الجنوب والغرب إلى الشمال الشرقي حيث يوجد ميناء بور سودان. كما يبلغ إنتاجه اليومي في الظروف الآمنة حوالي ٢٠٠ ألف برميل، الأمر الذي يعني مدى أهمية كسلا بالنسبة لأهالي الجنوب السوداني باعتبارها تعني استحواذها بالاستثمارات البترولية وحرمان الحكومة من بسط سيادتها على بور سودان، غير أن السيطرة على كسلا كانت أيضاً هدفاً مماثلاً للحركة الشعبية في العام ١٩٩٧م حينما شنوا حينها أخطر هجوم لهم لكن هدفهم للسيطرة على كسلا كان يرتكز على الرغبة في التوغل جنوباً باتجاه الدمازين أي المنطقة التي يقع بها خزان الروصيرص وهو النقطة المركزية لعبور النيل إلى مصر ومحطة توليد الكهرباء الرئيسية التي تغذي الخرطوم وليس التحرك شمالاً باتجاه البحر الأحمر كما كان يشاع^(٢).

وكما هو ملاحظ فإن الحركة كانت تسعى للسيطرة على مدينة جوبا في الجنوب القريبة من الحدود مع أوغندا وجوبا في الوقت ذاته تعد عزيزة على أهالي الجنوب السوداني الأمر الذي اعتبرتها اتفاقية أديس أبابا للسلام في ١٩٧٢م العاصمة الإقليمية لمقاطعات الجنوب الرئيسية بحر الغزال، أعالي النيل، والاستوائية. في هذه المنطقة العميقة من أغوار السودان توجد مستنقعات النيل الأبيض التي سعت السياسة المصرية في منتصف السبعينيات إلى استغلالها عن طريق حفر قناة جونجلي غير أن أهالي الجنوب السوداني إعتراضوا المشروع^(٣).

(١) أنظر: رسلان، هاني: الأزمة السودانية: خلط الأوراق في الداخل... وتطورات إيجابية في المحيطين الإقليمي والدولي، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والغستراتيجية بالأهرام العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣-المجلد ٣٨، ص ٢٦٤-٢٦٥.

(٢) الشنقيطي، بن المختار، محمد: الحركة الإسلامية في السودان-مدخل إلى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي، دار الحكمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، لندن، ص ٢٩٢.

(٣) حسن، عبدالقادر، نورا، التمرد المسلح في دارفور: ساحة جدد للقتال في السودان، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والغستراتيجية بالأهرام، العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣-المجلد ٣٨، ص ٢٦٦.

كما نهضت الحركة الشعبية في منطقة بحر الغزال بنسف الكوبري الرئيسي الذي يربط مختلف مدن المنطقة. ومن المهم التذكير هنا بأن المنابع الرئيسية للبترول في السودان توجد في الجنوب السوداني. وكان لحدوث الانفجار في خط أنابيب البترول في مدينة سنكات أدى إلى تفجير وإتلاف الخط إضافة إلى وقف مؤقت لتدفق النفط وكانت قبائل البجا قد أعلنت عن مسؤوليتها عن الحادث وقبائل البيجا هذه تقطن شرق السودان وتطالب السلطة المركزية بالحكم الذاتي. ولم يكن شكل الصراع في غرب السودان أهون بل كان أشد تعقيداً وبخاصة في جبال النوبة وفي منطقة الكردفان، حيث خاضت القوات النظامية معارك شديدة الضراوة ضد سكان هذه الجبال الذين كانوا يطالبون السلطة الحاكمة بالانفصال^(١). وظلت الحكومة السودانية بقواتها النظامية تخوض غمار المعارك الضارية في شمال السودان الشرقي عند كسلا ضد قوات " جون جارنج " التي كانت تتطرق من الحدود الإريتيرية وتخوض معارك إضافة إلى ذلك ضد قبائل البيجا في الشرق وفي الغرب تحاول إخماد التمرد في جبال النوبة أما في الجنوب فكانت تواجه مرة أخرى قوات " جون جارنج " التي تتلقى الدعم من أوغندا إضافة إلى صراعها مع بقية الحركات والمعارضة، والقبائل. والنزاع على السلطة واقتسام الثروة والنفط وموارد المياه^(٢).

٣. التنوع لا يتناقض مع التجمع في السودان:

تتشكل السودان من نوعين من التنوع: التنوع التاريخي والتنوع المعاصر هذين العنصرين يرى البعض أنهما المؤسسان الحقيقيان للسودان الجديد الذي من الممكن أن تتجمع فيه الأحزاب التقليدية التي لها قواعدها الاجتماعية والتحالفات بين الحركة الشعبية والجيش الشعبي من جهة والقوى الحديثة الجديدة من جهة أخرى^(٣). وتتصارع مجموعة من القوى في الداخل السوداني بدواعي التهميش تارة وبدواعي السيطرة على الموارد المائية والنفطية ومختلف

(١) حسن، نورا عبد القادر، المصدر السابق نقس، ص ٢٦٨. وأنظر كذلك: عبد العظيم، خالد، التطورات في القرن الإفريقي: قراءة إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٦٣، لمزيد من التفاصيل أنظر: حبيب الله، عثمان، ص ١٠٧.

(٢) فضل، صلاح، مشكلة دارفور والسلام في السودان، كتاب الجمهورية، القاهرة ٢٠٠٤. وأنظر كذلك ضرار، صالح، ضرار: تاريخ السودان الحديث، الطبعة الثالثة، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ١٩٧٥م، ص ٢٢.

(٣) الشريف، يوسف، السودان وأهل السودان: أسرار السياسية وخفايا المجتمع، دار الشروق، القاهرة، طبعة الشروق الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ٧٨.

الثروات هذه القوى التي تساهم في زيادة نسبة التوتر وعدم الاستقرار السياسي للسودان تتمثل في ما يلي^(١):

١- حركات المعارضة وتشمل التنظيمات الأفريقية الآتية:

- أ. جبهة نهضة دارفور.
- ب. حركة بولاد.
- ت. حركة تحرير السودان.
- ث. حركة العدل والمساواة.
- ج. الجبهة الإسلامية: تنزع سياسيًا نحو بناء دولة دينية استبدادية.

٢- الجماعات المسلحة الجديدة:

ظهرت أربع حركات جديدة على الأقل في دارفور وغرب كردفان المجاورة، خلال عام ٢٠٠٣. وهي:

- أ. الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية: وهي حركة منشقة عن حركة العدل والمساواة قبل مفاوضات وقف إطلاق النار في انجامينا.
- ب. حركة كرباج: وتتكون في الغالب من العرب ويقال أنها تتمركز في جنوب دارفور. ولا يعرف الكثير عن هذه الجماعة رغم أن بيانات مجهولة المصدر وزعت تدعي تمثيل آرائها. ولم تقم هذه الجماعة بأي شيء في الميدان حتى الآن بيد أن هناك روايتين لنواياها المحتملة وتتمثل الرواية الأولى في أنها من إنشاء الحكومة وأنها مصممة لتنظيم العرب في حركة سياسية "مشروعة"، ما يزيد تعقيد الحالة ويقوض مزاعم المتمردين بتمثيل دارفور في أي مفاوضات. وتشير الرواية الثانية إلى أن الجماعة جزء من حركة أكبر بكثير لا تزال تتطور وسط القبائل العربية لتأكيد استقلال تلك القبائل عن الحكومة ومعارضتها لها.

(١) د. إدريس، السعيد، محمد وآخرون، النظام الإقليمي: الأزمة السودانية وتطوراتها، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، الطبعة الأولى- القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٧ ص ٢٨٩

ت. حركة شهامة: وتتشكل من المسيرية في غرب كردفان المجاورة. وقد برزت الحركة في أكتوبر ٢٠٠٤ ، ويقال إن قائدها هو موسى علي حمدين، وهو من الأتباع السابقين لرئيس المؤتمر الشعبي، حسن الترابي، وأحد القادة السابقين للدفاع الشعبي، في غرب كردفان. ث. الحركة السودانية لإزالة التهميش: ظهرت في منتصف ديسمبر ٢٠٠٤، بهجوم أحدث صدى كبيراً واستهدف المنشآت النفطية الحكومية في شارف بالقرب من الحدود بين جنوب دارفور وغرب كردفان. وبعد ذلك ظهر أن ذلك العمل قام به جيش تحرير السودان.

٣- التنظيمات العربية

أ. التجمع العربي: نشأ هذا التجمع في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، ولاحقاً إرهاباته منذ سنة ١٩٦٥، ويتكون من ٢٧ قبيلة عربية من غرب السودان، ومن أهم هذه القبائل الرزيقات وبني هلبة والهبانية والتعايشة، ويحدد هذا التجمع أهدافه وإستراتيجية تحقيق هذه الأهداف في منشورات باسم قريش.

ب. مليشيات الجنجويد: وسوف نتناولها بالتفصيل لاحقاً.

٤. الحل في الفيدرالية السودانية المتوازنة:

هناك من يرى أن الحل الأفضل للصراع السياسي بين كافة القوى السودانية ومختلف الأحزاب والمتمردين وبؤر التوتر الحدودية مع دول الجوار لن تحل إلا من خلال بناء فيدرالي متوازن وذلك من منطلق أن الحكومة تواجه هذا الصراع المتنوع وفقاً لخيارين^(١).

(١) د.سعودي، محمد عبد الغني، السودان، مكتبة الأنجلو المصرية، دار الرائد للطباعة، القاهرة، ص ١٣٣، وأنظر كذلك: مجموعة الأزمات الدولية، "دارفور: الفشل في توفير الحماية"، التقرير رقم ٨٩ حول أفريقيا، مارس ٢٠٠٥. وأنظر كذلك: حسن، عبد الرحيم، حمدي: مشكلة جنوب السودان..دراسة في الأطر وديناميات الصراع، في مصر وإفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٩٥.

• الخيار الأول: مواصلة استنزاف الحكومة لمواردها الشعبية في معارك يائسة لا جدوى منها لغرض بسط نفوذها عنوة على حيز مساحته ٢,٥ مليون كيلو متر مربع وبهذا تكون قد ركزت كل مواردها الاقتصادية المحدودة أصلاً على الحرب إضافة إلى إنماء منطقة الوسط الأمر الذي معه يثير حنق أهالي الجنوب بصورة كبيرة لا سيما بعد تدني الأوضاع الاقتصادية في الجنوب إلى حد أن ١,٧ مليون جنوبي يتضورون جوعاً إلى حد أن المنظمات الدولية كانت تلقي إليهم بالموءن لإنقاذ حياتهم.

• الخيار الثاني: هو قبول الحكومة بإدارة الحيز الجغرافي الهائل للسودان أسلوب أكثر واقعية يحقق طموحات أهالي الشمال والجنوب السوداني معاً وذلك من خلال الأخذ بأسلوب الإدارة الفيدرالية للحيز السوداني. وهذا يعنى الوصول إلى صياغة متوازنة تشمل مختلف مناطق السودان ويتم بموجبها تحمل كل منطقة مسؤولية تنمية إقليمها اقتصادياً من خلال جلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية للمنطقة على أن تبقى كافة الأقاليم والمناطق تابعة لسلطة الحكومة المركزية في الخرطوم وفي كل ما يتعلق بالدفاع والأمن القومي والسياسة الخارجية، إضافة إلى إصدار العملة والتنسيق مع البنك المركزي للسودان.

ونخلص إلى القول بأن تحقيق الفدرالية لكل إقليم سوداني على حدة سوف يدفع باتجاه تنمية السودان ككل إذ أن إعلان الفيدرالية كسياسة عامة للدولة سوف يدفع في الغالب الاستثمارات العربية والأجنبية إلى التدفق على شمال وجنوب وشرق السودان وغربه وبالتالي تتحقق التنمية بل والنهضة الاقتصادية للسودان ككل.

كما أن أي ترتيبات فيدرالية تتم بشأن السودان لابد أن تستند لتواجد قوى للحكومة المركزية على كافة أرجاء الأقاليم السودانية وذلك من خلال تأسيس حاميات عسكرية حصينة تؤكد بسط كامل السيادة للعاصمة الخرطوم على الإقليم السياسي للدولة السودانية. وهذا بدوره سوف يخلق صياغة فيدرالية متوازنة في السودان تستطيع حفظ وحدة السودان الإقليمية ضمن إطار التوزيع العادل والمنصف للموارد الاقتصادية للدولة وتداول السلطة السلمي في المجتمع السوداني.

وتشكيل الاتحاد الفيدرالي لا يعني مطلقاً انفصال لأي إقليم عن المركز، ولكنه يعني أن تكون له الإدارة الذاتية في إطار اتحاد يضم جميع أقاليم السودان، وأن تتكون هذه الإدارة الذاتية من رؤساء العشائر وممثلي حركات المعارضة وتؤكد تصورات الأجندة السياسية بقاء

الارتباط العضوي بين الإقليم والحكومة السودانية وهنا لا يجوز لمجلس إدارة الإقليم اتخاذ أية قرارات من شأنها التأثير على طبيعة العلاقة العضوية بين الإقليم وبقية الأراضي السودانية، كما أن قرارات مجلس إدارة الإقليم لابد أن تصدق عليها الحكومة السودانية التي لها وحدها حق إصدار قرارات تنظيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم السودان المختلفة، كما ليس لإدارة الإقليم التحويل بإدارة الشؤون العسكرية فيه وليس له تحويل بإجراء اتصالات مع جهات أجنبية لأن ذلك من اختصاص الحكومة السودانية وحدها.

ويمكن القول أن أزمة الدولة في السودان لا تتفصل تمامًا عن أزمة الدول الأفريقية. التي تم تشكيلها على غرار الكيانات الأوروبية، الأمر الذي جعلها في حالة اغتراب فكري وثقافي عن أفريقيا وذلك نظرًا لمحاولة الاستعمار تفكيك الدولة الأفريقية وبناء نظم القوة الغربية واقتصادياتها المهيمنة. لكن الشعوب تمكنت من النجاح في الحفاظ على ولائها التقليدي.

٥. الميليشيات والاستقرار السياسي للدولة:

يرى البعض أن الميليشيات المسلحة لم تسهم قط في حدوث الاستقرار السياسي لدولة السودان، في أي مرحلة من مراحل نموها وتطورها وحتى ما قبل استقلالها من الاستعمار وبعده بل أنها تعد نموذجًا لإذكاء واستمرارية الصراع ليس في الجنوب السوداني فحسب بل في كل أقاليم الدولة المستقرة والمتوترة إذ أن للحركات الشعبية المسلحة والمتمردة على السلطة المركزية اليد الطولى في إشاعة عدم الاستقرار السياسي والأمن للدولة، كما هو الحال مع الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان التي يرى البعض أن لها تأثير مباشر وغير مباشر في مشكلة دارفور، ويظهر ذلك من خلال أثرين هما^(١):

- أولاً: الأثر المباشر: الذي يتعلق بآراء عناصر الحركة الشعبية لجنوب السودان بمن فيهم العقيد د. جون جارانج وأصواتهم المرتفعة، وأفكارهم ورؤاهم التي بثتها أجهزة الإعلام الخارجي. وأثرها مباشر في متمردي دارفور.

(١) د.مكاوي، بهاء الدين، التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٧٦ أبريل ٢٠٠٩ - المجلد ٤٤ ص ٢٤٤-٢٤٥.

• ثانياً: الأثر غير المباشر: ويشمل خلاصة ما توصلت إليه الاتفاقات والبروتوكولات مع الحركة الشعبية التي يعدها البعض حافزاً ومشجعاً لأبناء دارفور للمضي بالقضية عسكرياً لأنها الطريق الموصّل للنجاح وتحقيق المكاسب السياسية.

بينما يرى فريق آخر أن الميليشيات المسلحة تلعب دوراً مهماً في إحداث الاستقرار السياسي والأمني للسودان وذلك نظراً لمساهمتها الفعالة في مساندة الحكومة الرسمية في القضاء على بؤر التوتر، وإخماد توهج الحركات المسلحة النائرة ضد حكومة المركز، وكذلك الإسهام في تحقيق الأمن والسيطرة على الصراع وحالات النزاع والصراع القبلي، وعلى ما يعرف بالنهاية المسلحة^(١).

حيث ترى المعارضة أن حكومة عمر البشير هي الداعم الأول لمليشيات الجناويد التي ينضم إليها المسلحين من الشباب العاطل عن العمل ومن جميع العشائر ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يحدث اليوم في دارفور حيث تختلط ظواهر النزاع القبلي حول المراعي بسبب هجرة القبائل المستعربة إلى إقليم جبل مرة، واصطدامها مع الفور والمجموعات غير المستعربة، وما تبع ذلك من استخدام للأيديولوجية الدينية والقوة المسلحة، واستقطاب المجموعات المناوئة، يحدث هذا أيضاً باستخدام مجموعات الفلاتة في جنوب النيل الأزرق في مواجهة بعض عناصر البرتا والانقسنا – وهكذا يتحول ما هو صراع حول الموارد إلى حروب إثنية وما هو قبلي تقليدي إلى مشروع حرب شاملة^(٢).

ولازالت جميع الحكومات المتعاقبة في السودان والقوى والأحزاب السياسية ولسنوات طويلة تلجأ إلى تسييس الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية واستغلالها إما لتسوية بعض القضايا القومية أو لتحقيق أهداف حزبية وعقدية، مما أدى إلى تنامي الصراع وتصاعده، الأمر الذي معه زاد من وتيرة طابعه العسكري العنيف. وهكذا كان مؤتمر البجا في الشرق.. وعلما بان الفونج في الأنقسنا في جنوب النيل الأزرق يتحالفون مع متمردي الجنوب.. كما علما في الغرب بدولة الزغاوة الكبرى.. وبدولة البقارة^(٣).

(١) عبدالرحيم، مدثر، مشكلة جنوب السودان.. طبيعتها وتطورها واثار السياسة البريطانية في تكوينها، الدار السودانية الخرطوم، ١٩٧٠، ص ١٥

(٢) موسى، مختار، عبده: المصدر السابق نفسه، ص ١٥٩.

(٣) د.مكاوى، الدين، بهاء المصدر السابق نفسه، ص ٢٧.

وكما نرى فإن الميليشيات سواء تسلحت بدافع مواجهة السلطة في تنظيمات شعبية أو ظهرت في صورة مساندة السلطة ومواجهة الميليشيات المسلحة المتمردة فإنها من وجهة نظرنا لا تخدم الاستقرار السياسي للسودان بل إنها تساهم وبشكل كبير في تقويض الأمن وبالتالي فإنها تؤثر تأثيراً كبيراً على كيان الدولة واستقرارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كما تسهم بشكل كبير في تفتيت وحدة الدولة ورفع وتيرة الانقسامات بين الفرق والمجموعات المتصارعة.

وهذا يعني أن تدخل الدولة في مراحل الصراع المختلفة واستنادها للميليشيات المسلحة (الجنجاويد) وتوظيفها العسكري لفئات وقبائل بعينها كما هو الحال مع توظيف الحكومة التركية والحكم الاستعماري للفرق الجهادية السود من القبائل التي تمتلك تقاليد حربية بدوية مثل النوبة والدينكا والنوير والجوامعة. وأيضاً توظيف بادي أبو دقن للنوبة نواة لجيشه حول سنار وفعل الشيء نفسه سلطان الفور تيراب. وعلى الرغم من أن مثل ذلك تكرر، على أساس فردي، إلا أن بعض الأحداث توحد الجماعات من المنطلق القبلي، كما حدث في نوفمبر ١٩٢٤، حينما تحركت عناصر النوبة في الخرطوم، بصفة قبلية، رداً على قمع الإنجليز لتمرّد وقع في تلودي. ومثال آخر هو تمكين عناصر البقارة العسكرية سلطة الخليفة عبد الله من إدارة البلاد لحسابها، ومثله توظيف الحكومات الوطنية لقبائل التماس.

ونرى أن كل هذا لا يمكنه بأي صورة من الصور أن يحقق الاستقرار السياسي للدولة، بل أنه يعكس حقيقة ضعف الإدارة المركزية للدولة وضعف أجهزتها الأمنية وتحديداً الجيش الرسمي والقوات المسلحة الرسمية السودانية وانعدام جاهزيتها وضعف قدرتها في مواجهة التمرد وسلاح الميليشيات والحركات المعارضة والمتمردة.

وثمة من يرى أن الدعم الدولي للمتمردين يمكنه أن يخلق الاستقرار السياسي لدولة السودان وبخاصة ذلك الدعم الذي تتلقاه الجماعات المتمردة من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة وبخاصة لمتبردي دارفور كما حدث ذلك مع أهالي الجنوب منذ عام ١٩٨٣ - وخصوصاً الدعم العسكري والسياسي والدبلوماسي، والذي يعده البعض أنه يمثل أحد أهم العوامل الرئيسية والمهمة في استمرار أزمة دارفور واستفحالها وذلك لأنه يمثل غطاءً لمماطلتهم في المفاوضات والجهود والمسااعي المبذولة لتسوية الأزمة. الأمر الذي جعل معه المتمردين في موقف قوي، حيث جعلتهم طرفاً ثانياً في موقف الندد للحكومة، يطالب

بعضهم بالاستقلال صراحة بوصفه أحد الخيارات، كما يطالب المسلحين بتوزيع الثروات واقتسام السلطات وغيرها^(١).

ويرى البعض أن تبني أمريكا مطالبهم أو معظمها تحت الشعارات الداعية لنشر السلم، وتحقيق السلام، ونشر ثقافة حقوق الإنسان وحقق دماء العرقيات المتنوعة التي كانت وراء هدرها، ورفع المظالم عن الأقليات التي تسببت فيها. أمر يجعل هذه الجماعات والتنظيمات المسلحة تسيطر على شكل الاستقرار السياسي للدولة ففي حين ترى هي أنه حان الوقت لإحداث هذا الاستقرار تحدثه وتنتهي الصراع، وفي الوقت الذي لا تريد تثير المشاكل والصراعات وتبقيها على أشدها مع الحكومة المركزية إلى حين ترضخ إلى مطالبها. وفي كلا الحالتين تصبح الميليشيات المتمردة مثير مؤثر ومؤثر لعدم الاستقرار السياسي للدولة السودانية. خصوصاً إذا ما علمنا بأن الحكومة المركزية في الخرطوم لن تستسلم للمتمردين الطامعين في السلطة، ولن تستسلم للدول الداعمة لهم والمسهلة لتمردهم على السلطة بل أنها ستقوم بالتخطيط والتنظيم لقمعها واقعياً، وذلك أن هذا الأمر بطبيعة الحال يزعج الدولة، في المقام الأول، كما أنه يمكن أن يزعج القبائل العربية، التي تعيش حالة تنافس مع تلك القبائل غير العربية، فإن وجود دعم مثل هذا يمكن أن يمثل تهديداً لوجود العرب ومصالحهم، ووجود السلطة ومصالحها^(٢).

ويلاحظ تعدد الأطراف والقوى المسلحة في السودان والتي تحتكم إلى السلاح لتسوية نزاعاتها مع السلطة وتتألف هذه العناصر من الآتي: أجهزة الدولة النظامية، والدفاع الشعبي، والمليشيات القبلية الموالية للدولة، وقوات السلام التي أنشأتها الحكومة للقتال مع القوات المسلحة في الجنوب. وحركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، اللتان ترفعان شعارات سياسية باسم إقليم دارفور كله، وباسم السودان، ولكن واقع حالهما يستند إلى قيادات وقواعد إثنوية الانتماء. وكذلك، جماعات الجنجويد وهم في الغالب من أصول عربية، وهم من

(١) أبو الفضل، محمد، المحكمة الجنائية والخيارات السودانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٧٦ أبريل ٢٠٠٩ - المجلد ٤٤، ص ٢٣٧، وأنظر الشريف، الدين صلاح، محمد: العدالة الجنائية الدولية في دارفور .. التعقيدات القانونية، السياسة الدولية نفس العدد ص ٢٤٠.

(٢) د. رأفت، جلال: رؤية احتمالات الوحدة والانفصال على ضوء اتفاقية السلام، مجلة الساية الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٦٠ أبريل ٢٠٠٥ - المجلد ٤٠، ص ١١٦،

إفرازات شح الموارد والنزاع عليها، وإفرازات ثقافة العنف، وإفرازات التوتر العرقي الذي صعب النزاع على الموارد، وقد احترف الجنجويد النهب المسلح الانتقائي لأنه موجه في الغالب ضد قبيلة الفور^(١).

وهناك أيضاً جماعات النهب المسلح وبعضهم من قبائل سودانية وآخرون من قبائل وافدة من تشاد. وأيضاً توجد الميليشيات القبلية. وكان النظام الحاكم في السودان قد بدأ بإدانة التحرك العسكري المضاد في بداية الصراع، وسعى من أجل العمل على حسمه عسكرياً وهذا المسعى بلغ ذروته، في مارس ٢٠٠٣، بعد الهجوم في الطينة، وإعلان النظام من الفاشر قرار حسم التمرد خلال أسبوعين، وإذا كان هذا التوجه قد أخفق حتى الآن، بل على العكس من ذلك فإن المساجلات العسكرية أعطت حملة السلاح انطباعاً بإمكان النصر على الحكومة، عبر عنه أحدهم وهو يخاطب وفد الوساطة الحكومي بقوله: "إن الجيش يهرب من ميدان أية معركة يخوضها ضده تاركاً وراءه الكثير من الغنائم حتى الدبابات". وكانت حركة تحرير السودان قد أعلنت ميثاق أهل دارفور، جاء فيه: "العمل على استمالة القوات المسلحة لصالح الحركة باعتبار أن القوات المسلحة تتكون من أبناء المناطق المهمشة"^(٢).

وقد شهدت الحالة الأمنية تدهور باستمرار خلال الفترة الماضية، ما أضر بجهود الإغاثة الإنسانية ومحنة السكان المشردين داخلياً، وتعثرت كثيراً جهود البحث عن حل سياسي مناسب. إذ إن القتال المباشر بين الحكومة ومرتدي جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة قد استؤنف على أشده، في أواخر نوفمبر ٢٠٠٤، على الرغم من البروتوكول الأمني الموقع عليه، في التاسع من نوفمبر ٢٠٠٤، برعاية الاتحاد الأفريقي.

وبدأ التصعيد بين الحكومة وجيش تحرير السودان في بلدة طويلة وحولها وأعقبه حشد عسكري سريع. وبدأت الأسلحة تتدفق إلى المنطقة في ٥ ديسمبر ٢٠٠٤، وبعد يومين بدأت

(١) موسى، عبدة مختار، صراع الهويات ومستقبل السلام في السودان: منظور سوسيولوجي لمسألة الجنوب، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٤، ص ٣١.

(٢) دينغ، فرانسيس، صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان، ترجمة حسن عوض، مركز الدراسات السودانية الخرطوم، ١٩٩٩، ص ٤٤. وانظر كذلك إبراهيم علي، عبدالله، الماركسية ومسألة اللغة في السودان، الخرطوم، دار عزة للنشر، ٢٠٠١، ص ٢٧-٢٨.

القوات الحكومية هجوماً كبيراً، استمر حتى منتصف ديسمبر ٢٠٠٤، وشمل الاستخدام المكشوف للجنجويد وعمليات القصف الجوي. وشهد شهري ديسمبر ٢٠٠٤ ويناير ٢٠٠٥ أيضاً ارتفاعاً حاداً في الهجمات على موظفي العمل الإنساني. واشتد القتال مرة أخرى بعد فترة وجيزة من التوقيع على اتفاق السلام الشامل، في يناير ٢٠٠٥. وكان قصف الحكومة لرهد كبولونغ، في ٢٦ يناير ٢٠٠٥، الذي وردت تقارير عن أنه قتل فيه أكثر من ١٠٠ مدني أشنع الانتهاكات لوقف إطلاق النار في ذلك الحين. وجاء بعد يوم واحد من التوقيع على اتفاق، من جانب الاتحاد الأوروبي وحكومة الخرطوم، يؤدي إلى الإفراج عن مبلغ ٤٥٠ مليون يورو من أموال التنمية، كانت مجمدة، منذ عام ١٩٩٠^(١).

وفي مراسم التوقيع أكد نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه، للاتحاد الأوروبي أن الحكومة ملتزمة بتنفيذ بروتوكولات أبوجا، التي تشمل حظراً على الطيران العسكري في دارفور. وحتى قبل هذه الأحداث، كان هناك تيار منظم من انتهاكات وقف إطلاق النار من جميع الأطراف، وكذلك زيادة في القتال بين القبائل والنهب المسلح. الأمر الذي يؤكد معه غياب الاستقرار السياسي عن السودان بفعل وجود الميليشيات المتعددة في دارفور وفي شرق السودان وشماله وجنوبه^(٢).

ونخلص إلى القول بأن الميليشيات المسلحة التي تنشأها السلطة وينشئها المسلحون المتمردون على السلطة المركزية والتي تدعمها الدول الكبرى والمجتمع الدولي التي نشرت الرعب واسعاً، وصارت تعرض نفسها جزءاً من الحكومة، أو ضدها توقع في روع غير العرب أن الدولة تحاربهم عبر تلك الميليشيات.. وهكذا فإن انفجار الوضع تمرداً ضد الدولة أو معها سيخلق حالة عدم الاستقرار السياسي لكيان الدولة السودانية.

ونرى أن حصر المجموعات المسلحة وأفراد الميليشيات وإمكانية استيعابها بالقوات المسلحة والجيش الشعبي لاسيما وسط مطالبة من الأمم المتحدة بحسم مسألة الميليشيات بغية استقرار الوضع الأمني بالجنوب وتأمين عودة النازحين قد يسهم نوعاً ما في الاستقرار

(١) شافعي، بدر حسن، قراءة في اتفاق شرق السودان، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٦٧ يناير ٢٠٠٧، المجلد ٤٢، ص ١٩٦

(٢) أنظر: محمد، سليمان محمد، السودان حروب وموارد ولمزيد من التفاصيل أنظر كذلك، علي أبو زيد علي، نهر الدم ونهر القبائل، المصدر السابق نفسه. وأنظر كذلك، د. فليفل، سيد، د. مكي، حسن، وآخرون، أزمة دارفور: الحلول والمواقف وسيناريوهات التدخل.

السياسي ولكن لبعض الوقت خصوصاً إذا لم ينتقي ارتباط هذه المليشيات بقواعدها التي انبثقت عنها سواء فكرياً أو سياسياً أو دينياً أو قومياً.

وعلى الرغم من إعلان الحكومة المتكرر التزامها بتحديد هوية المليشيات التي سلحتها وتسيطر عليها أو لديها نفوذ عليها وتحييد تلك المليشيات ونزع سلاحها، إلا أنها لم تفعل. بل أنها أشارت بأنه لا يمكن أن تفعل ذلك إلا بالاقتران مع نزع سلاح الجماعات المتمردة، كما وأنها لا تسيطر بالفعل على المليشيات. وكشف مفاوضات السلطة الحاكمة في أبوجا في أكتوبر — نوفمبر ٢٠٠٤، إلى أنهم لا يستطيعون التوصل إلى تسوية سياسية شاملة مع حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان لأنهما لا يمثلان كل منطقة دارفور تمثيلاً كافياً^(١).

ولقد قامت الحكومة السودانية باستيعاب العديد من عناصر مليشيات الجنجويد ضمن هياكلها الأمنية الرسمية في قوات الدفاع الشعبي واستخبارات حرس الحدود والشرطة الشعبية وشرطة الرحل. بدلاً من اتخاذها إجراءات قوية ضد مليشيات الجنجويد وثمة مليشيات قبلية أخرى سلحتها الحكومة مثل مليشيات موسى هلال سيئة السمعة التي تتخذ من منطقة كبكابية في شمال دارفور قاعدة لها. ويقال أن استخبارات الحدود، بقيادة اللواء الهادي الطيب، هي الهيئة المفضلة لاستيعاب الجنجويد فيها. وقد أنشئت سنة ٢٠٠٣ في احتفال عام منحت الحكومة خلاله العفو العام لعدد كبير من السجناء وجندتهم لمحاربة المتمردين. وهي ملحقة بالجيش الذي يمولها ولكن الاستخبارات العسكرية تسيطر عليها. ويقدم لها الجيش الأسلحة والمساعدة اللوجستية ويمكنها أن تطلب الدعم الجوي والمسلح إذا اقتضت الحاجة. وأوضح مراقب سوداني قائلاً: "هذه هي الآن نواة الجنجويد"^(٢).

وبهذا تكون الحكومة برأينا هي اللاعب الأكبر في إحداث عدم الاستقرار السياسي في السودان بدعمها الكبير للمليشيات التي أنشأتها أو تمكنت من ضمها في الجيش والشرطة والحرس الشعبي الرسمي للسودان وهي لهذا مجبرة على التقاعس عن العمل لوقف هذه المليشيات وذلك لأنها تظن أنها تمتلك القدرة الهائلة على تفادي العقوبات الدولية بذريعة صعوبة التعامل مع المليشيات والمتمردين وصراع القبائل والقوى السياسية المختلفة المتصارعة على السلطة والنفوذ والثروات والماء، وبحسب أحد مسؤولي الحكومة أن أناساً كثيرين في الحكومة يقبلون بما يقوم به زعماء الجنجويد الآخرون، وذلك لأنهم يحمون

(١) د. إدريس، محمد السعيد، وآخرون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٩٠.

(٢) علي، أبو زيد علي، نهر الدم ونهر القبائل، المصدر السابق نفسه، ص ٤٤-٤٥.

مصالح الحكومة في دارفور. في حين يرى آخرون أن ثمة ضرورة لمحاكمة الذين ارتكبوا جرائم داخل الأقاليم وإن كانت هناك خشية من ردود أفعال الحكومة في هذا الشأن.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن سياسة الحكومة القائمة على نشر الفوضى، تظهر أيضاً في معاملتها للأشخاص المشردين داخلياً ومعاملتها لكافة المتمردين والحركات المعارضة لها في كل السودان ولهذا تصبح هيا الداعم الحقيقي لدور الميليشيات في خلق واستمرارية خلق عدم الاستقرار السياسي بين كافة أطراف ومكونات وقوميات وقبائل وقوى وأحزاب السودان وحركاته.

٦. مساندة الدولة لمليشيات الجنجويد وتوجه الصراع في السودان:

أ. أسباب استعانة الدولة بالجماعات والقبائل المسلحة (الجنجويد نموذجاً):

يري العديد من المحللين أن عام ١٩٨٦ شهد بداية الصراع الذي حث الحكومات السودانية للاستعانة بالمليشيات والقبائل المسلحة لمواجهة التمرد ضد السلطة وبدأ ذلك في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي، حينما نظمت بعض القبائل العربية نفسها تحت تنظيم التجمع العربي بدعم من حزب الأمة لمواجهة قبيلة الفور التي يدعمها الحزب الاتحادي الديمقراطي الشريك في الائتلاف الحكومي. وقد بدأ الصراع يتطور إلى حرب أهلية حدثت بين الفور وبعض القبائل العربية في مناطق جبل مرة وجنوب وغرب دارفور والتي راح ضحيتها أكثر من ١٥ ألف مواطن وبلغت خسائرها أكثر من ٢٠ مليون دولار. وعلى الرغم من أن حكومة الإنقاذ تمكنت حينها من إجبار الطرفين للتوصل إلى اتفاقية صلح قبلي هش في أيامها الأولى، إلا أن الصراعات القبلية تواصلت بعد عام ١٩٩٣ في مختلف مناطق دارفور الشمالية والغربية بين القبائل العربية والأفريقية خاصة قبائل الفور والمساليت والزغاوة^(١).

وذهب البعض إلى القول بأن العوامل السياسية لعبت دوراً مهماً وحاسماً في إذكاء هذه الصراعات التي كان أساس الصراع فيها قائماً حول المرعى والماء غير أن مساهمة الحكومة المركزية في تأجيجها لا سيما بعد تطبيق سياسة تقسيم الولايات بإنشاء إدارات أهلية جديدة للقبائل الرعوية في أراضي القبائل المستقرة وإلغائها الإدارات الأهلية القديمة جعل

(١) حقار، أحمد علي: المصدر السابق نفسه، ص ١٩٧-٢١٩، ولمزيد من التفاصيل أنظر: البادي، صديق: القبائل السودانية والتمازج القومي، ص ١٢٨-١٢٩. وكذلك: تيراب، محمد: سكان شمال دارفور - جريدة دارفور العدد ٥٧٠، يناير ١٩٩٣. ص ٤.

غالبية هذه القبائل الوافدة من تشاد تحدث عملية الصراع وتسهم فيه. وكنتيجة حتمية لذلك اندلع الصراع المسلح بين قبيلة المساليت الأفريقية وبعض القبائل العربية وشهدت المنطقة نتيجة لهذه التحولات إحراقاً للقرى، وتشريداً للمواطنين. لكن البعض يؤكد أن الصراع لم يتطور إلى صراع سياسي عسكري وتمرد مسلح إلا بعد قيام مجموعة مسلحة من أبناء الفور الذين تحالفوا مع الزغاوة باحتلال مدينة قولو عاصمة محافظة جبل مرة بغرب دارفور في ١٩ يولييه ٢٠٠٢، إذ تم الإعلان لأول مرة عن الحركة المسلحة وتوزيع منشورات سياسية باسم جيش تحرير دارفور وكانت أهداف الحركة الوليدة تشير إلى الرغبة في تحرير الإقليم من سيطرة أهالي الشمال بدواعي مساهمتهم في تردي الخدمات وتهميش المنطقة تنموياً وسياسياً. الأمر الذي معه تحولت دارفور في عام ٢٠٠٣ إلى منطقة عمليات عسكرية أنشئت لمواجهة التحالف الجديد، وذلك نتيجة لكون الحكومة بدأت في التنبيه لخطورة الادعاءات التي بدأت تشيع على مسرح الصراع أن مسلحي الزغاوة يسعون لإقامة "دولة الزغاوة الكبرى"، تضم دارفور وتشاد وأجزاء من ليبيا والنيجر^(١).

الأمر الذي معه تمكن التجمع العربي من الاستفادة من جراء هذا الادعاء بالتقرب من الحكومة، وهذا التقرب نشأ عنه التنسيق الأمني معها لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة غير أن تزامن ذلك مع انضمام أعداد كبيرة من أبناء الزغاوة من الإسلاميين إلى الحركة المسلحة التي غيرت اسمها إلى "حركة تحرير السودان" وحركة العدالة والمساواة والتي أسسها القيادي الإسلامي السابق الدكتور خليل إبراهيم. جعل للحركتين قوات منظمة أنشئت بمساعدة الحكومة الأمر الذي جعل الحركة الشعبية تملك أكثر من ١٦ ألف جندي، فيما تملك حركة العدالة حوالي ٩ آلاف جندي، إضافة إلى أملاكهما برنامج وخطاب سياسي، طالب بتحقيق المساواة في السلطة والثروة لجميع أبناء المناطق المهمشة في السودان^(٢).

(١) د. البحيري، زكي: المصدر السابق نفسه، ص ٩٥، وانظر كذلك، د. البحيري، زكي: تطور الحركة الديمقراطية في السودان ١٩٤٣-١٩٨٥، مكتبة نهضة الشرق بجامعة القاهرة ١٩٩٦. ولمزيد من التفاصيل حول الموضوع أنظر كذلك، النسام، عامر، صناعة الجوع والفقر، حالة السودان، مجلة كتبات سودا نية، مركز الدراسات السودانية، المغرب، الرباط ١٩٩٢.

(٢) القдал، سعيد محمد، الإسلام والسياسة في السودان ١٦٥١-١٩٨٥، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣-١٩٩٢م، ص ٩-٦٣، وكذلك: شبكية، مكي، السودان عبر القرون، بيروت ١٩٦٤، ص ١١٢، أحمد، محمد، عبدالغفار، السودان بين العروبة والإفريقية، مركز البحوث العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٥، ص ٧.

ويذهب البعض الآخر إلى القول بعدم وضوح برنامج الاستنفار الشعبي والتنسيق بين الحكومة وبعض القبائل العربية بشمال وغرب دارفور وبخاصة تلك المالكة للنفوذ على مستوى الحكومة المركزية بالخرطوم إلا بعد أحداث الفاشر في أبريل ٢٠٠٣، عندما استطاع المتمرّدون تدمير ٦ طائرات عسكرية في مطار المدينة واختطاف قائد عسكري برتبة لواء. الأمر الذي معه لفتت هذه الأحداث انتباه العالم الخارجي والرأي العام المحلي الداخلي للسودان الذي يرى البعض أنه لم يسمع بأنباء التمرد المسلح. على الرغم من سيطرة المتمردين على مناطق جبل مرة وأجزاء واسعة من مناطق الزغاوة في شمال الإقليم على الحدود الشمالية الغربية مع تشاد وليبيا، وقد أدت العملية محلياً إلى عدة نتائج سلبية وذلك لأنها جعلت الحكومة توقف المفاوضات التي كان يجريها والي شمال دارفور الفريق إبراهيم سليمان، لحل القضية سلمياً بالاستجابة للمطالب الشعبية.

ب. توظيف الدولة للجنجويد :

أدت رغبة الحكومة في سحق التمرد العسكري إلى استفادتها من استقطاب القبائل وذلك لغرض مواجهة الأحداث التي اعتبرتها في البداية مجرد عمليات قطاع طرق ونهب وسلب الأمر الذي معه سعت إلى توظيف مليشيات القبائل العربية في منطقة جبل مرة التي كانت تقاتل الفور والزغاوة المعروفة بـ " الجنجويد". حيث قامت بالاعتراف بها رسمياً - وفقاً لادعاءات المعارضة في دارفور ولم تكنفي بعملية الاعتراف بها بل أنها قامت بضمها لقوات الدفاع الشعبي التي تعامل كقوات نظامية، واستفادت في الوقت ذاته من الوجود المسلح لبعض العناصر الأجنبية التي دخلت السودان عبر الحدود مع ليبيا ووصلت إلى مناطق وادي صالح بغرب دارفور وأغلبها من العناصر العربية التي كانت تستهدف تشاد في الأساس. الأمر الذي جعل القبائل العربية بشمال وغرب دارفور تتكاتف هي الأخرى ولاسيما بعد أن وفرت لها الحكومة السلاح والأموال.

من هنا نشأت بوادر تنظيم مليشيات الجنجويد التي تحولت من مجرد مجموعة صغيرة كانت تحارب في مناطق جبل مرة إلى مليشيات منظمة ومدربة وتابعة للجيش السوداني، تملك أسلحة حديثة، هذا الاعتراف الرسمي بنظاميتها مكنها من الانتشار في كل مناطق الإقليم

الشمالي والغربي. وثمة اعتبارات عديدة جعلت الحكومة السودانية تلجأ لمليشيات "الجنجويد" باعتبارها ذراعاً عسكرياً للقتال في دارفور من أهمها ما يلي^(١):

- عدم تمكن الحكومة من استنفار الدفاع الشعبي من منطلق ديني وذلك لأن الدفاع الشعبي كان هدفها جهادي وهنا يمكن أن تتحول مليشيات الجنجويد من كونها أداة لقتال المتمردين إلى أداة هدم ضد المواطنين العزل وذلك باستغلال الأوضاع لصالحها الأمر الذي ترتب على عملياتها حدوث الأوضاع المأساوية التي تعيشها دارفور الآن وكمثال على ذلك كما هو معلوم هجرة السودانيين لأول مرة إلى تشاد بدلاً من استقبال السودان للاجئين التشاديين.
- توجيه عمليات مليشيات الجنجويد المساندة من الحكومة السودانية ووفقاً للمعارضة ضد المواطنين المدنيين الأمر الذي تسببت معه هذه العمليات في نزوح أكثر من مليون مواطن من قراهم وهرب منهم حوالي ٢٠٠ ألف إلى تشاد وتأثر أكثر من مليونين آخرين وقتل أكثر من ٥٠ ألف مواطن وأحرق أكثر من ٣٠٠٠ قرية ومدينة في ولايات دارفور الثلاث ومن أشهرها قرى كورما وطويلة، القريبتان من الفاشر، وكما أدت هذه العمليات إلى خلخلة مجتمع دارفور المتماسك والمتسامح.
- انتشار السلاح بصورة مخيفة وسط القبائل الساعية لحماية أفرادها، الأمر الذي معه تسببت عمليات الجنجويد العشوائية في استعداد جميع سكان دارفور من القبائل غير المتورطة معها لمصلحة المتمردين ما جعلهم هدفاً للغارات الجوية من الطيران العسكري الحكومي والجنجويد. وسحبت الحكومة قواتها العسكرية إلى خارج المدن الرئيسية بدارفور ما منح الجنجويد والمتمردين فرصة لاستهداف الأمنيين.
- مساهمة المتمردين في عمليات البطش والتعذيب ضد المواطنين المعارضين لهم من هذه القبائل الأفريقية مكنت المتمردين من تشكيل محاكم صورية لمحاكمة المواطنين وقاموا بفرض الضرائب والإتاوات عليهم، كما قاموا باختطاف زعماء القبائل والموظفين الحكوميين إضافة لسيارات المواطنين الأمر الذي معه جعل مواطني القرى في دارفور هدفاً لعمليات الجنجويد والمتمردين في آن واحد.

وذهب بعض المحللين الدوليين أنه نتج عن سلسلة انتصارات المتمردين وبخاصة في الأشهر القليلة الأولى من انطلاقه التعاون بين الجنجويد والحكومة لقمع التمرد أن قامت الحكومة بمنح

(١) عبدالفتاح، عصام، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٩، وكذلك انظر: علي، أبو زيد، علي

مليشيات الجنجويد الصلاحية الرسمية بدعم من قواتها النظامية وجهت السلاح ضد السكان المدنيين الذين ظنت الحكومة بأنهم من يساندون التمرد.

لم يمنع وجود الإسلام في دارفور الحكومة من المناورة بسياسة التفرقة الإثنية بين المجتمعات العربية والأفريقية. الأمر الذي معه شهد العالم حركة النزوح الجماعي والقتل دون التمييز إضافة إلى عمليات النهب والاعتصاب واسعة النطاق، وكان هدف الحكومة المتعمد من ذلك إخلاء مناطق أساسية من الإقليم من الذين يشك في أنهم يظهرون أو يضمرون تعاطفاً مع التمرد. كما أن مليشيات الحكومة استهدفت الجماعات المنحدرة من أصول أفريقية بينما بقيت القرى المجاورة التي تسكنها جماعات منحدرة من أصول عربية آمنة من ممارسات الحكومة السودانية ومليشياتها المسلحة. الأمر الذي ترتب عليه حدوث الاختلال في توازن الإقليم السكاني جراء حدوث السياسة التمييزية بين أبناء الإقليم الواحد.

ونخلص إلى القول إلى أن محاولة الحكومة إنكار علاقتها الفعلية بمليشيات الجنجويد والهروب من المسؤولية الجنائية والقانونية تجاه قضية قتل المدنيين والتمييز العنصري والإثني ضد الأفارقة والمعترفين بأعمال المتمردين على الرغم من ضلوعها فيها وعلى الرغم من وجود كافة القرائن التي تدل على أنها لن يعفيها من المسؤولية أمام الرأي العام المحلي المتمثل في قوى المعارضة المسلحة المواجهة للسلطة وأمام الرأي العام الدولي والعالمي وأمام الضمير العالمي للأمم المتحدة وذلك لأن المعارضة تمتلك كل دلائل إدانة الحكومة وتكشف وجود هذه العلاقة والتنسيق فيما بين الجنجويد والحكومة كما أن المنظمات الدولية تمتلك الأدلة على حجم الإبادة الجماعية التي تمت على أساس عرقي إثني ضد الأفارقة.

ويرى البعض أن الجنجويد في نظر مواطني دارفور هي بمثابة الوليد الشرعي لحكومة الإنقاذ التي استفادت من حرب قبلية صغيرة كان يمكن حلها بإنشاء كيان عسكري أدى إلى خلخلة النسيج الاجتماعي لسكان دارفور. وعلى الرغم من أن الجنجويد تتألف في الغالب من القبائل العربية إلا أن القبائل العربية الكبرى بجنوب دارفور مثل: الرزيقات والبنى هلبة والهبانبة والتعايشة والمعاليا لم تشارك فيها، حيث أن أغلب المشاركين من القبائل العربية بشمال وغرب دارفور من رعاة الإبل الذين فقدوا مواشيهم بسبب الجفاف والتصحر وانضمت

إليهم المجموعات المهاجرة من تشاد، والتي كانت ولا زالت لها أطماع استيطانية في دارفور، بسبب فقدانها أراضيها في تشاد^(١).

٧. تأثير غياب " جون قرنق " على السودان واتفاقية السلام الشامل:

يرى البعض أن لرحيل د.جون قرنق دى مابيور في الثلاثين من يوليو ٢٠٠٥ والذي قضى نحبه إثر تحطم الطائرة المروحية التي كانت تقله من أوغندا إلى داخل السودان. باعتباره مهندس اتفاقية السلام الشامل التي أوقفت الحرب الأهلية الثانية بالسودان التي استمرت راحها زهاء الـ(٢١) عاماً ولاسيما بعد أن أحدثت وفاته ردود فعل على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية نظراً لما يتمتع به من كاريزما شخصية وتأثير كبير وخطير على مسيرة الحركة والسودان ككل وهو الذي قد قضى بعد أن أمضى (٢١) بمنصبه داخل القصر الجمهوري كنائب أول لرئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب إضافة إلى النجاح الذي حققه في تغيير الانطباع السلبي التي عملت الأجهزة الإعلامية الرسمية طوال سنوات الحرب الأهلية رسمه ضده^(٢).

وظهر تأثير هذا الغياب واضحاً على المسرح السياسي وعلى إنفاذ اتفاقية السلام الشامل والحركة الشعبية بصفة خاصة وعلى إمكانية مواصلة الحركة الشعبية ما بدأه د. جون قرنق في مشروع السودان الجديد لاسيما وأنه يعد أهم مؤسس ومصمم للحركة والاتفاقية. وبات جلياً أن الخريطة السياسية والاجتماعية لإقليم جنوب السودان أعيد تشكيلها وفقاً للتوازنات والتحالفات الجديدة التي قامت على النقيض مما كان ينادي به قرنق، أو كما كان يقود حركته التي استمرت في القتال لأكثر من عقدين من الزمان.

(١) موسى، مختار عبده، المصدر السابق نفسه، ص ٣٩، وأنظر كذلك لمزيد من التفاصيل: التجاني، ذوالنون: حقيقة الثورة والإبادة، الخرطوم دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ٢٤. وانظر كذلك لمزيد من المعلومات: دينار، علي، إبراهيم، حاتم: حريق دارفور.. قصة الصراع الأهلي والسياسي، الخرطوم، هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، ٢٠٠٦، ص ٣٣.

(٢) د.كمير، الوراق: جون قرنق رؤية للسودان الجديد - وإعادة بناء الدولة السودانية، القاهرة - رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص ٢٤، وكذلك، برتران روزنتال نيروبي (اف ب)، جون قرنق من قائد تمرد استمر أكثر من عشرين عاماً الى نائب لرئيس السودان. سودانيزاونلاين. كوم: غياب قرنق وأثره على مسيرة السلام، على الرابط التالي : <http://www.sudaneseonline.com> 10:43، 8/2/2005 م.

يرى البعض أن أكثر المتأثرين لإعادة صياغة التوازنات القائمة هم أبناء جنوب السودان أنفسهم سواء في علاقاتهم الداخلية في الإقليم وكيفية إحكام رباطهم داخله أو فيما يتعلق برؤيتهم للتواصل مع المكونات الأخرى للوطن والقوى المتشكلة فيه بكل مكوناتها السياسية والاجتماعية^(١).

وفي حديث لرئيس حزب الأمة القومي الصادق المهدي لأحدى الصحف السودانية قال: " أن غياب جون قرنق " أحدث فراغاً كبيراً داخل الحركة الشعبية " لكنه أستدرك قائلاً إلا أن "خلفاءه يحاولون بقدر المستطاع سد هذا الفراغ". بينما يرى السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني محمد إبراهيم في تأثير غياب قرنق بأنه يعد "خسارة كبيرة على الحركة السياسية السودانية على المستوى القومي، وليس على الجنوب وحده"^(٢).

ويذهب آخرون إلى أن قرنق كان صاحب رؤية وبرنامج واضح لتحقيق مشروعه السودان الجديد ولم يكن حامل مطالب أو مجرد ظلمات وكان برنامجه يستهدف تحقيق التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفقاً لوجهة وطنية ديمقراطية وذلك لأنه استطاع استيعاب دروس الإخفاقات التي تعرضت لها قضية الجنوب وتمكن من صياغة برنامج سياسي واجتماعي وعسكري لتحقيق رؤيته في هذه القضية بالذات ولهذا لم يكن لديه أي استعداد للمساومة أو المناورة رغم المرونة السياسية التي تعامل بها أثناء مفاوضات نيفاشا. وأشار آخرون أن الحركة الشعبية وقادتها مسئولين عن مواصلة رسالة " قرنق " ومنهجه في العمل السياسي رغم غيابه المأساوي والمفاجئ، وأن ما طرحه قرنق في نيفاشا تعد بمثابة الجهود الوطنية في الشمال^(٣).

بينما ذهب آخرون إلى القول بأن غياب قرنق عن المسرح السياسي السوداني أسهم في ظهور تناقضات خطيرة داخل الحركة الشعبية السودانية، كما أنه أثر تأثيراً بالغاً على مجريات الأوضاع المختلفة في السودان وعلى الحركة الشعبية بالتحديد، هذا ما أكدته الناطق الرسمي باسم الحزب الاتحادي الديمقراطي - مرجعيات عثمان عمر الشريف في حديث لصحيفة السوداني الذي قال: "أن غياب قرنق ترك آثاراً وتناقضات داخل الحركة الشعبية أبرزها الصدام بين (اولاد قرنق) الذين يعتقدون أن لديهم حقاً شرعياً في ميراثه دون امتلاكهم

(١) جمعة، محمود، المصدر السابق نفسه. وكذلك صحيفة السوداني، على موقع المشاهير السابق نفسه .

(٢) جمعيه، محمود: المصدر السابق نفسه. وكذلك صحيفة السوداني، على موقع شبكة المشاهير السابق نفسه.

(٣) د.كمير، الوثائق: المصدر السابق نفسه، ص ٦٥.

للقدرات الكبيرة التي أهلت قرنق ليكون مقبولا من الجميع ويتحول من شخص مكروه إلى محبوب لكل أهل السودان في ظرف وجيز، مشيراً إلى كاريزمية شخصية قرنق في ما يتعلق بالتعامل مع رصفائه الأفارقة وتمتعه بدرجة عالية من القبول في الأوساط الدولية وأضاف: " فهو لم يكن الرجل الذي يسمع ويطيع"^(١).

والمح إلى إن غيابه أثر كثيراً على إنفاذ اتفاقية السلام الشامل وهو ما اتضح في التلكؤ في تطبيق بنود الاتفاقية والخلل في جدولة المواعيد والتأثير الأكبر في فقدته يتمثل في أنه الشخصية الوحيدة التي كانت مؤهلة لإجراء مصالحات وطنية، كما أن غيابه قد ألحق اتفاقية السلام الشامل بالاتفاقيات السياسية التي تمت في السودان - والتي استثنى منها اتفاقية الحكم الذاتي عام ١٩٥٣م - استناداً على فشلها في إحداث مصالحة وطنية، على الرغم من حلها لمشكلة الجنوب وتحويلها لموازن الكراهية بين الشمال والجنوب إلى محبة واحترام حيث كان يفترض أن تتطور وترتقي لتحقيق المصالحة الوطنية، لكن وفاة قرنق (أنزلت الاتفاقية لدرجة الصفر) وما أعقبها من أحداث الاثنين التي أعادت الأحقاد والكراهية وعدم الثقة بين الشمال والجنوب. كما " انتقد الشريف المجموعات التي خلفت قرنق لفشلها في استثمار عامل الاحترام الذي صنعه قرنق بين الشمال والجنوب. وتطرق للوضع الحالي لاتفاق السلام وقال "أن الشمال بات شيئاً والجنوب شيئاً آخر، وسيادة عدم الثقة في العلاقة بينهما وانعكاسات ردود الفعل بينهما التي تظهر عدم تطور العلاقة بين الشمال والجنوب"^(٢).

ويقول القيادي بالمؤتمر الشعبي د. محمد الأمين خليفة أن غياب قرنق كان له تأثير بالغ على الحركة الشعبية والسودان ككل، وكان الناس ينتظرون تجاربه لتحقيق كثير من الطموحات الوطنية التي كان يتبناها. وذكر خليفة "أن غيابه أثر بصورة مباشرة على بعض المسارات في تطبيق بنود اتفاقية السلام الشامل حيث لم تمض بالصورة المرضية وقال: " ولا شك أن الرجل إذا كان موجوداً كان سيهتم بالسودان كله وليس الجنوب فحسب"، مبيناً أن خلفه من بعده ممثلين في الفريق أول سلفا كير ميارديت وآخرين من قيادات الحركة يسировون على دربه ويحاولون تنفيذ المشاريع الوجدوية التي كان ينادي بها جون قرنق، وحول ما إذا كانوا

(١) صحيفة السوداني، المصدر السابق نفسه،

(٢) صحيفة السوداني، المصدر السابق نفسه. جمعة، محمود، المصدر السابق نفسه.

خلفاؤه سينفذون مشروع السودان الجديد ذلك الشعار الذي حملته قرنق (٢٢) عاماً أجاب خليفة بقوله "لكل شيخ طريقته"^(١).

وذهب آخر إلى أن غياب قرنق قد ترك آثاراً خطيرة لاسيما على صعيد الحركة الشعبية وبصفة خاصة على شكل ومضمون علاقتها مع شريكها المؤتمر الوطني لاعتبارات كثيرة أهمها تلك الكاريزما السياسية القوية والمؤثرة التي كان يتمتع بها جون قرنق الأمر الذي معه انعكس سلباً على الوضع السياسي العام واستقرار البلاد وتحديد مستقبلها نحو الوحدة أو الانفصال، وذلك لأن قرنق كان يمثل الضامن الأساسي والمحور الذي التفت حوله جملة من التيارات السياسية والقبلية داخل الحركة الشعبية وخارجها، الأمر الذي جعل غيابه يظهر وبصورة مؤثرة في جملة من التناقضات التي أصبحت تعبر عن واقع الحركة الشعبية سياسياً وتنظيمياً، وبحسب الناطق الرسمي باسم حزب البعث العربي قيادة قطر السودان المهندس ضياء الدين: "لهذا فإن غياب" د. قرنق قد أحدث شرخاً كبيراً في علاقة الحركة الشعبية مع المؤتمر الوطني والتي تعد من أهم أحد الأسباب التي أدت إلى إرباك وتعثر إنفاذ اتفاقية السلام الشامل الذي تم بين الطرفين". واستدرك قائلاً: "صحيح أن قرنق شخص لكن في نهاية الأمر في ظل المجتمعات التقليدية فإن الرمزية تمثل أهم محاور الالتفاف حول القائد والزعيم"^(٢).

وعلى النقيض من الآراء السابقة يأتي رأي الأمين العام للحزب العربي الاشتراكي الناصري "مصطفى محمود"، الذي لا ينفي في البدء أمر تأثير غياب قرنق وبشكل مباشر على الحركة السياسية وذلك لامتلاكه للشخصية المؤثرة على كل القرارات التي تصدر على مستوى الحكم أو التحالفات الأخرى. لكنه شكك في فكرة أن يكون له تأثير خطير وكبير على تنفيذ اتفاقية السلام الشامل لأنها حسب تعبيره محكومة بمواثيق وزمن محدد، فيما انحصر تأثير غيابه في إطار الكاريزما الدولية على المستوى العربي والأفريقي حيث لا توجد مساهمة لما كان ينقله جون قرنق قبل وفاته، كاشفاً: "إلى أن الأثر الأخطر والأكبر في غيابه كان على الفكرة الأساسية للحركة الشعبية فهل هي تنظيم خاص بالجنوب أم لكل أهل السودان والذي

(١) صحيفة السوداني، المصدر السابق نفسه. جمعة، محمود، المصدر السابق نفسه.

(٢) صحيفة السوداني، المصدر السابق نفسه، وأطر كذلك عبدالفتاح، عصام، المصدر السابق نفسه، ص ٨٩.

يعرف بمشروع السودان الجديد الذي تبنته الحركة الشعبية، ونفى بل وشكك محمود في إمكانية وجود مشروع السودان الجديد معتبراً إياه وهماً أكثر منه حقيقة على الأرض قائلاً: "أن هذا المشروع ليس له وجود في الواقع الآن شمالاً أو جنوباً". لافتاً إلى أن غيابه أثر أيضاً على علاقات الحركة مع القوى السياسية الأخرى، الأمر الذي أحدث معه القطيعة فيما بينها وبينهم - كما أن الحركة لم تستطع أن تنفي أنها في مرحلة استبدلت علاقاتها مع القوى السياسية بالمؤتمر الوطني. وأشار لانكفاء الحركة نحو الجنوب وعدم اهتمامها بالقضايا الحية مثل قضية الديمقراطية الشاملة لكل السودان"^(١). وهذا يظهر أن المشروع الجديد الذي يراه وهماً ما هو إلا محاولة أو نزعة نحو الانفصال في صورة فيدرالية.

بينما رأى آخر أن تأثير غياب قرنق بدأ يترك فراغ داخل الحركة الشعبية مما ولد صورة من عدم الثقة في شركاء هذا التنظيم ووفقاً لرأي القيادي بحزب البعث السوداني وعضو سكرتارية التجمع بالداخل المهندس محمد وداعة " فإن غياب قرنق المفاجئ ترك أثره على مجمل الأوضاع في البلاد وخاصة على مستوى العلاقة بين الشريكين التي وصلت إلى مرحلة عدم الثقة، كما إنه قد ترك فراغاً كبيراً داخل الحركة الشعبية وكل المؤسسات التي تمثل الحركة وبخاصة التجمع مؤكداً على عدم وجود تعهدات مدونة بينهم وبين قرنق " كان للدكتور قرنق تعهداته معنا واتفاقاته غير المكتوبة والتي كنا نثق تماماً في ظل قيادته أن الحركة ستلتزم بكل ما تعهد به، لكن غيابه أحدث ربكة جعلت الحركة تعكف على كثير من الملفات التي شملت بعضها إعادة النظر في الخط السياسي.. فهل الحركة حزب أم هي حزبه مكونات من مختلف خط التحالفات" والمح إلى أنه مع غياب قرنق ابتعدت الحركة كثيراً من التجمع وأصبحت العلاقات بينهما متذبذبة"^(٢).

ونخلص إلى القول أن غياب قرنق كشف عن حالة التمزق التي منيت بها الحركة، وبخاصة مع شركائها وحلفائها من جهة، ومن جهة أخرى أثر على مضي مشروع

(١) صحيفة السوداني، المصدر السابق نفسه. جمعة، محمود، المصدر السابق نفسه.. وأنظر كذلك، محمود إبراهيم، أحمد: المسألة الأمنية في مفاوضات دارفور، مجلة السياسة الدولية- العدد ١٦٥ يوليو ٢٠٠٦ - المجلد ١٠٩، ٤١-١٦٠.

(٢) غياب قرنق وأثره على مسيرة السلام، صحيفة الصحافة النسخة الإلكترونية، على الرابط التالي: www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147498357 وكذلك.. سودانيزاونلاين. كوم/الرابط التالي: [/www.sudaneseonline.com/cgi-bin/aneews2005/news.cgi](http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/aneews2005/news.cgi)

المصالحة الوطنية فيما بين السودانيين، والذي تدعمه الحركة قبل وفاة قرنق .كما أنه يظهر عدم التفاف أعضاء الحركة على فكرة قرنق الرامية إلى بناء سودان ديمقراطي جديد ينهض على الفيدرالية الاتحادية، خصوصاً إذا ما علمنا بأن البعض اعتبر هذا المشروع رهين بوجود قرنق نفسه ،وليس بالحركة .وبالتالي نلاحظ هنا تكشف عدم الاتفاق فيما بين الحركة وشركاؤها وبخاصة حينما لا تكون هناك عقود مبرمة تحدد شكل ووجود المواثيق وتؤكد العهود وتلزم الحركة بالتنفيذ حتى مع تغييب الزعيم والمؤسس لها بالموت أو السجن .

ونعتقد أنه من هنا تأتي أهمية تدوين الاتفاقيات المستقبلية فيما بين الحركة وغيرها من الشركاء والحلفاء من منطلق أن الحركة ككيان تنظيمي من المفترض أن يكون دائم على الرغم من زوال المؤسس أو الزعيم القائد لها بالموت أو النفي أو السجن أو خلاف ذلك .وعليه فإن الحركة الشعبية تكون ملزمة بتنفيذ سائر الاتفاقيات التي يوقعها أو يبرمها زعيمها شفهيّة أو مكتوبة في حال وجود اتفاقيات تفيد بالزامية الاتفاقيات الشفهية .على الرغم من أننا نشكك في عدم قيام الجنرال الدكتور جون قرنق بتوقيع الاتفاقيات فيما بينه وبين شركائه لاسيما في عصر ثورة العلم والمعلوماتية وانتشار وسائل الاتصال والتقانة وتطورها والسودان والحركة الشعبية وقرنق ذاته ليسوا بعيدين عنها وعن توظيفها في سائر أعمالهم .

٨. جون قرنق والحركة تأثير متبادل:

يرى البعض أن غياب قرنق له تأثير كبير على الحركة الشعبية وذلك لأنها هي المحور الأساسي الفاعل في تحريك الأحداث في إقليم الجنوب السوداني ومن الجلي أن ثمة ثلاث تحديات رئيسية واجهت القيادة الجديدة للحركة بعد رحيل قرنق أهمها:

- التحدي الأول: هو إعادة ترتيب وضع الحركة الداخلي وقدرتها على التماسك ،وظهر ذلك جلياً في سرعة التوافق الجزئي بين مكوناتها والإعلان عن قيادتها الجديدة.
- التحدي الثاني: هو مد جسور التواصل مع القوى الجنوبية الأخرى والعمل على توحيد الصف الجنوبي بتحقيق حد أدنى من الاتفاق.
- التحدي الثالث هو إعادة صياغة رؤية جديدة للحركة لتبني إستراتيجية تأخذ في سياقها مستجدات الأحداث وترسم مساراً جديداً للعمل السياسي والفكري يحافظ على المكتسبات السابقة للحركة ويرصد التفاعلات وردود الأفعال ويواجه التحديات المختلفة.

بينما يرى البعض أن غياب قرنق ترك فراغاً كبيراً في الحركة، كما أنه خلق نوع جديداً من دورات الصراع وذلك على اعتبار أن القائد الراحل للحركة كان يمسك بكافة ملفات التمويل والاتصالات الداخلية والخارجية وغيرها من القدرات والإمكانات التي لم تتوفر لخلفه بينما يرى البعض الآخر أن الحركة استطاعت أن تحافظ على قوتها لأكثر من عشرين عاماً من الحرب على الرغم من الانشقاقات التي حدثت في صفوفها إلا أنها تمكنت من إعادة المشنقين إلى صفوفها ويرى البعض أن ثمة عوامل عديدة مكنتها من الاستمرار في الوجود ككيان قوي^(١).

(أ) عوامل القوة لزعامه قرنق^(٢):

- العامل الأول: ثقل الزعامه التي كان يتمتع بها جون قرنق، فقد كانت له قيادة مطلقة القبضة على الأمور حتى أن الصحفي بيتر موسزينسكي وهو المتخصص في تغطية أخبار الحرب الأهلية السودانية لعدة سنوات لمحطة (BBC) بأنه شخص (من الصعب إقامة علاقة شخصية معه الرجل لديه مظهر بارد يعطيك الانطباع دائماً أنه فوق الآخرين) يرى البعض أن دوره المركزي والحاسم في الصراعات التي تعرضت لها الحركة التي تتمثل في مشروعية النضال باعتباره القائد المؤسس للحركة وصاحب الرؤية الإستراتيجية في التحول نحو مشروع السودان الجديد وما نتج عنه من مكتسبات لن يتكرر مع خلفه.
- العامل الثاني: المؤثر في تماسك الحركة يتمثل في شبكة العلاقات الدولية الواسعة التي أنشأها قرنق مع المنظمات الدولية الغربية والحكومات التي تعاطفت مع الحركة ودعمتها بالمساندة في فترة الحرب وخلال جولاته التفاوضية وأثناء فترة السلام أيضاً. كما هو الحال مع التحالفات الإقليمية والمحلية داخل السودان التي تمكن قرنق أن يبني نسيجها لصالح الحركة وكما هو جلي فقد اتسمت علاقات الحركة بقيادة قرنق مع دول الجوار الشرقي والجنوبي للسودان بكونها ذات طبيعة خاصة اتسمت بالتعاون الوثيق الأمر الذي معه كان قرنق يستقبل كرئيس دولة لا كقائد معارضة مسلحة إضافة إلى تلك التحالفات المحلية التي أنشأها مع القوى السياسية الشمالية

(١) أنظر كذلك الفيشاوي، خالد: غياب قرنق يهدد العلاقات بين شمال السودان و جنوبه: على الرابط التالي:

www.kefaya.org/05reports/050802feesh.htm

(٢) إدريس، أحمد، عبدالغني: بعد مصرع جون قرنق -حق تقرير المصير لجنوب السودان.. إلى أين؟، مجلة السياسية الدولية العدد ١٦٢ أكتوبر ٢٠٠٥ -المجلد ص ١٦٢-١٦٣.

والتي جعلته أول قائد سياسي من الجنوب يتمكن من اختراق المكونات السياسية الشمالية ويصل معها إلى التحالف والتوافق في إطار من الندية والتكافؤ جميع هذه الخصائص أفرزت بدورها وجوداً مهيمناً لقرنق على الأرض كما أوجدت له إطاراً من الجاذبية مكنته من سحب البساط من خصومه السياسيين داخل وخارج الحركة، ومكنت أصحابه من التحلق حوله. الأمر الذي ساهم كما يرى الكثيرون بصورة أساسية في توحيد الحركة وإحكام بنيانها.

• وثمة من يرى أن هناك أسباب تاريخية تصب في زيادة التحديات التي تواجه الحركة في المستقبل من أبرزها المكون القبلي الذي كان يتوارى بعض الشيء أثناء الحرب إلا أن صراعات القبائل الجنوبية تقوم في أساسها على أبعاد تاريخية وثأر متبادل. ويميزها البعض بنوعين من الثارات التي تنتظر أقل بادرة استفزاز كي تتحول إلى نيران حرب مستعرة تبقي ولا تتركها هو الحال مع الصراع المشهور الذي حدث بين الدينكا والنوير (أكبر قبيلتين في جنوب السودان حيث قامتا بتوقيع صلح بينهما عام ١٩٩٩م في بلدة " اونليت " بأعالي النيل جنوب السودان برعاية مجلس الكنائس التابع للحركة الشعبية)، النوع الثاني ثارات ناتجة عن عملية الحرب نفسها بسبب بعض الأعمال التي مورست في تلك الفترة أو بغياب امتيازات كانت بعض الفصائل تعدها حقاً لها على أساس من الانتماء القبلي كما هو الحال مع قبائل الدينكا من جهة أو المورلي والتبوسا والدندنفا والبويا من جهة أخرى. ومن المعلوم أن هذه القبائل تقطن المنطقة الشرقية لجنوب السودان، وقد جرت على أراضيها عمليات قتل واسعة النطاق، الأمر الذي دفع الحركة إلى محاولة التسوية معها لاسيما بعد توقيع اتفاق ماشاكوس في يوليو ٢٠٠٢، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل إضافة إلى النزاع القائم بين القبائل على الموارد الأولية^(١).

• وثمة من يرى أن عودة الحرس القديم الذين كانوا يمثلون المكون القيادي للحركة في بواكير تأسيسها والذي انزوى دوره على أثر تباين رؤاه ووجهات نظره مع رؤى قرنق تجاه الوحدة التي لا تزال مثاراً للجدل المستمر في الأواسط الجنوبية والتي لم يستطيع قرنق تكريسها في الوجدان الجنوبي حتى لحظة غيابه بقوة إلى البروز من جديد في الحركة والتفافه حول القائد الجديد للحركة سلفاً كير جعل الكثير من

(١) إ. دريس، أحمد، عبد الغني: المصدر السابق نفسه، ص ١٦٣، ولمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر: كتب - نظرة داخلية لقضايا التحرير في جنوب السودان.

المحللين يرون إن مغادرة قرنق لمسرح السياسة الجنوبية والسودانية إن المرحلة التي ستليه ستشهد حالة من الانكفاء للحركة الشعبية لاسيما بالنسبة للأجندة الجنوبية^(١)، وثمة من رأى أن هذه الجماعة تمكنت من إعادة الروح الانفصالية للجنوب من جديد على اعتبار أنها وجدت الفرصة سانحة للتنفس في ظل وجود القيادة الجديدة للحركة الشعبية لكن آخرون يرون خطأ هذا التفسير ويؤكدون على وجود عناصر أخرى شبابية في الحركة لا زالت تعتقد أنها الوريثة الفعلية للفكر والرؤى السياسية التي كان يطرحها قرنق غير أن الكثير ممن هم داخل الحركة يرفضون اعتقادات هؤلاء الشباب ويرون عدم أحقيتهم في ذلك وذلك لأنهم في نظرهم لا يمتلكون أي مشروعية سوى علاقتهم بقرنق وتفضيله لهم عن سواهم نظير ولائمهم الغير محدود له وإفناء دواتهم في خدمة توجهاته.

• ويذهب فريق آخر إلى أن وجود التيارات الأخرى التي تضم الأصوات الجنوبية من خارج الحركة الشعبية والتي كانت تعارض قرنق بقوة لكنها في الوقت ذاته تتمتع بوزن وتأثير على الصعيدين الداخلي والدولي والتي من أبرزها بونا ملوال وزير الإعلام السابق ورئيس منبر الحوار الديمقراطي الذي قال بعد مقتل قرنق (أعتقد أن السودان لديه فرصة كبيرة لتخطي الأزمات تحت قيادة الرئيس الجديد للحركة الشعبية ..إننا أعضاء المنبر واثقون وقادرون على العمل مع سلفاكير. وعن مستقبل منبر الجنوب الذي يقول مؤسسه أنهم بصدد تحويله إلى حزب سياسي، قال بونا ملوال إنه رهين بما ستتول إليه التطورات الأخيرة عقب رحيل قرنق وما تتبعه من احتمالات تغيير المواقف السياسية، هناك انقسامات وخلافات ونتوقع تغيير مواقف وتحقيق مصالح في الجنوب^(٢). وثمة من يرى اختفاء عامل حلفاء الحركة الشعبية بعد وفاة قرنق مع الحليف الشمالي للحركة والذين أصبح لا وجود لهم في أجندة الحركة بعد الآن (ويقصد بالحلفاء هنا التجمع الوطني والمكونات السياسية الشمالية وليس الأفراد)، غير أن سلفاكير يرى عكس ذلك ويؤكد على أن التزامه الأول هو وحدة السودان على أساس جديد يتم الاتفاق عليه طواعية ووفق الخيارات المطروحة

(١) دريس، أحمد، عبد الغني: المصدر السابق نفسه، ص ١٦٢، وأنظر كتاب، جون قرنق رؤية للسودان الجديد، تحرير وتقديم، د. الوائظ كمبر مصدر سابق.

(٢) صحيفة الرأي العام السودانية، ٧ أغسطس ٢٠٠٥.

خصوصاً مع تداول الشائعات التي كانت تقول أنه تسلم القيادة للحركة الشعبية لهدف إعادة تعريف أهدافها أو للانحراف بها عن المسار الذي رسمه قائدها قرنق.

- وثمة من يرى أن سلفاكير سيتمكن من قيادة الحركة عسكرياً بالجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يعد الجناح العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان، لكنه لن يدعو إلى الوحدة الوطنية السودانية، بل سيركز أهداف الحركة في تنمية الجنوب ومصالحه، والسير به نحو الانفصال، والبعد عن الشريك الشمالي. لكن فريق آخر لا يقر بصوابية هذا التيار ويبرر موقفه بما قاله كير بعد وفاة قرنق بأن "قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان ستواصل أهداف الحركة التي وضعها الدكتور جون قرنق وترغب في تحقيقها. وبمغادرته الفورية لنيروبي منتقلاً منها إلى نيو سايت القاعدة العسكرية للحركة الشعبية في جنوب السودان. إضافة إلى دعوته لجميع الأعضاء السابقين في اللجنة القيادية للحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي للاجتماع في نيوسايت في إقليم كابويتا لعقد اجتماع أزمة لكنه حينها لم يحدد موعداً لهذا الاجتماع"^(١).

- بينما يذهب فريق آخر إلى أن الحكومة التي تلتقي مصلحتها في الانفصال مع مصلحة الجناح الذي يمثله زعيم الحركة الجديد "سلفاكير" قد يكون هو التفسير المنطقي لاتفاق وجهتي النظر "فكلا الطرفين لهما مصلحة في اختفاء قرنق من الساحة" ففي غياب قرنق أتيحت الفرصة للانفصال ومن المعلوم عن "سلفاكير" المعارض لوجهة نظر قرنق منذ فترة طويلة أنه يفضل الانفصال على الوحدة وهذه الرؤية تتفق تماماً مع الرؤية غير المعلنة للحكومة السودانية، غير أن ثمة من يشير إلى وجود هجين ثقافي من كل فئات الشعب السوداني تقف مع الوحدة وتعارض الانفصال وغياب قرنق قد يتيح الفرصة للتملص من الاتفاقات المبرمة حول السلام ومشروع السودان الجديد^(٢).

- وثمة من يرى أن "قرنق" الذي كان يعد صمام أمان الوحدة السودانية يتحكم بشكل كبير بحاضر ومستقبل السودان ويمسك بيديه بزمام المبادرة في حل المعادلة

(١) رسلان، هاني، من الغابة إلى القصر الجمهوري سلفاكير.. قائداً جديداً لجنوب السودان، مجلة السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٦٢ أكتوبر ٢٠٠٥ المجلد ٤٠، ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) المخلافي، جميل، عبده: تقرير بعد مقتل جون قرنق: السودان إلى أين؟ من موقع دويتشه فيله للصحافة والإذاعة الألمانية على الرابط التالي: www.dw-world.de/dw/article/0,1564,1666319,00.html

السودانية الصعبة والمستعصية على الفهم سواء في إطارها المحلي المتفجر هنا وهناك ومن وقت لآخر أو في إطارها الإفريقي المليء بالتناقضات والحروب. لا يمكن تعويضه خصوصاً وأنه الوحيد الذي تمكن من وضع الحكومات السودانية المركزية على مدى عقود أمام تحد صعب. ولم يكن أمامها إلا أحد الخيارين: الخيار الأول: هو الحرب وإخضاع الجنوبيين لها بالقوة، والخيار الثاني: هو السلام العادل القائم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات. وقد جربت الحكومات المركزية المتعاقبة الخيار الأول مراراً وفشلت ولجأت إلى الخيار الثاني على سبيل المراوغة ليس إلا وأيضاً فشلت. وكانت عملية السلام الأخيرة التي دعا إليها قرنق تشكل فرصة تاريخية لخروج الشعب السوداني من مأزق تاريخي. لكن موت قرنق جعل هناك أكثر من علامة استفهام حول مستقبل عملية السلام في السودان، فالحكومة السودانية وتحت ضغط داخلي ودولي كانت قد اضطرت للقبول باتفاق السلام وحركة تحرير السودان ومعها فصائل الجنوب قبلت به تحت قيادة قرنق وبفضل حنكته ونفوذه وهي قد تعتبر نفسها الآن في حل من هذا الاتفاق رغم تأكيدها الرسمي على الاستمرار في تنفيذ عملية السلام.

- وثمة من يرى أن بعض خصوم الحركة الشعبية لتحرير السودان يختزلون مضمونها الفكري والسياسي والتنظيمي في شخصية وشخص قرنق مؤسسها وزعيمها العسكري والسياسي، ويرى البعض صحة هذا التحليل وذلك لأن أطروحة السودان الجديد التي تقوم على إحداث تحول شامل وإعادة هيكلة كاملة لموازن السلطة والثروة في السودان ظلت هي الفكرة المركزية عند قرنق منذ بدء تشكل وعيه السياسي. وقد كانت أول امتحان يواجهه الحركة الشعبية بعد غيابه الأمر الذي يشير إلى أن التمسك بهذا المشروع أو التخلي عنه سيمثل قلب الجدل والتفاعلات السياسية الجنوبية- الجنوبية وكذلك السياسية - الجنوبية - الشمالية في الفترات المقبلة من عمر ومستقبل الحركة^(١).

- وثمة من يرى أن "سلفاكير" سينادي برؤية الجنوب أولاً وسيتخلى عن فكرة قرنق السودان الجديد ويعمل الدكتور غازي صلاح الدين هذه الرؤيا بالقول إن (القوى التي توقع اتفاقيات جذرية مثل اتفاق السلام عادة ما تذوب بعد قليل وتتحول إلى شيء آخر هي قطعاً لن تظل نفس الشيء، يمكنك على سبيل المثال أن تتصور الحركة

(١) إدريس، أحمد، عبدالغني: المصدر السابق نفسه، ص ١٦٤.

الشعبية بعد مرور سنوات من بداية تطبيق الاتفاقية هي لن تستمر على طبيعتها الراهنة في واقع الجنوب المتحول والمتقلب بسبب تداعيات السلام. وإنما يرى أنها ستبدأ تدريجياً في التحول إلى شيء آخر طبيعته مختلفة وأولوياته مختلفة، أن الواقع الذي تكافحه يومياً سيكون مختلفاً وسيفرض عليها تحورات جذرية تطول المفاهيم والأشخاص والقيادات والقواعد. هذا الأمر ينطبق أيضاً على الجانب الحكومي كما يرى أن هذه الأطراف من خلال التداعي الداخلي الخاص بها ومن خلال إعادة ترتيب أوضاعها مع واقعها المتحول ومع القوى المحيطة بها ستبدأ في اتخاذ أشكال جديدة وبمرور الزمن ستجد أمن الكيانات التي وقعت الاتفاقية لم تعد شيئاً شبيهاً بذاتها الأولى، لا من حيث الشكل ولا المضمون ولكن بلا شك أن الشكل والمضمون في الرؤية - خاصة في العمل السياسي - لا يمكن أن يؤخذ خارج إطاره أي بمعزل عن القيادة التي تقرره أو تساهم فيه. كما لا يمكن أن يجري فرز هذه التحولات وعزلها عن الواقع السياسي والاجتماعي الذي تنشأ فيه لأن الأحزاب والحركات السياسية كائنات حية وحيوية تتفاعل مع واقع متحور ومتغير وفي كتاب الدكتور قرنق إشارة إلى أن الحركة الشعبية ستغير اسمها وخطابها بعد التحول إلى السلام الجديد.

غير أن البعض الآخر يرى أن الإطار العام للعملية السياسية للحركة الشعبية سيكون محكوماً بعوامل عديدة من أهمها مواقف وسياسات حزب المؤتمر الوطني شريك السلام و(الحاكم في الشمال)، وتحالفاته في الجنوب، كما أن هناك المجتمع الدولي ومنظّماته الموجودة بقوات تفوق العشرة آلاف إضافة إلى الولايات المتحدة التي تريد حفظ الاستقرار وضمان مصالحها في النفط والاستثمار والكنائس بنفوذها وتقلها التاريخي ذلك لأن الكنيسة كما هو معلوم في الجنوب - لا تقف حدودها عند البعد الديني، بل أنها تتخطاه إلى البعد الاغاثي الإنساني والتعليمي عبر امتدادات متشعبة ومتداخلة. إضافة إلى دول الجوار التي ساندت الحركة وترغب في حماية مصالحها مثل أوغندا وإريتريا التي ترى في العلاقة مع الجنوب أن لها مصالح أساسية في السودان كعمق استراتيجي وترى أن السبيل الأمثل لتحقيق هذه المصالح هو العمل على مساندة الاستقرار في السودان^(١).

(١) إدريس، عبد الغني أحمد، المصدر السابق نفسه ص ١٦٥، وانظر كذلك، السودان وأزمات بناء السلام،

التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥-٢٠٠٦-مصدر سابق ص ٣٤٨

ونخلص إلى القول أن كل هذه العلاقات المعقدة أمر يجعل الصورة تتداخل وتتشابك على عدة مستويات وكل طرف من هؤلاء الفاعلين يرغب في الاستفادة من حالة السيولة الناشئة في محاولة للتحكم في مسارها وإعادة تشكيلها وفق المصالح المستهدفة، على اعتبار أن غياب قرنق الذي لم تكن شخصيته محل إجماع القوى الجنوبية خاصة خارج الحركة سوف يحرر الحركة من هذه المحددات والقيود المرتبطة بشخصية الزعيم، وسيكون متاحاً لقيادة الحركة الجديدة أن تعيد فتح حوار يقضي إلى تفاهم أو ما يشبه التسوية وفقاً للمستجدات والمتغيرات الجديدة.

وعلى خلفية ضعف تأثير الخرطوم في الجنوب وغياب الجيش السوداني الرسمي القومي عنه تبقى الاحتمالات مفتوحة على عدة سيناريوهات بعضها قد يكون مفاجئاً فضلاً عن عوامل سياسية داخلية مثل مدى قدرة الحركة على توحيد كلمة الجنوبيين على الهدف العام للحركة وعوامل أخرى ذات طابع عملي كالاستعداد لتحمل عبء إدارة دولة مستقلة في ظل واقع شديد التخلف وحدود الإمكانيات البشرية اللازمة لإدارة دولاب دولة وليدة في الجنوب السوداني المنفصل أو الفيدرالي^(١).

(ب) الحركة بين سلفاكير وسلفه قرنق:

بينما يرى البعض أن القائد الجديد للحركة الشعبية لتحرير السودان " سلفاكير " الذي أعلن توليه كل المواقع التي كان يشغلها جون قرنق بعد وفاته .إن اتجاهاته السياسية تختلف عن اتجاهات قرنق، كما أن قدرته على الحفاظ على وحدة الحركة الشعبية وإدارة الجنوب في المرحلة الانتقالية وكذلك العلاقة مع الحكومة القومية في الشمال وقدرته على الاضطلاع بالعديد من المهام ذات الطبيعة المركبة والمتشعبة تختلف كلياً عن القدرات التي يتميز بها سلفه في قيادة الحركة. كما أن موقف سلفاكير من قضية الوحدة التي كان جون قرنق يوليها جل اهتمامه وفقاً لمفهومه الخاص الذي كان يرنو إلى حكم كل السودان بعد أن يتمكن من إعادة صياغته وفق الأسس والتحالفات السياسية التي يقوم عليها يختلف تماماً عن موقفه^(٢).

لكن البعض الآخر يرى أن سلفاكير الخلف لقيادة قرنق يمكنه أن يغطي تأثير غياب سلفه وذلك لأنه من ضمن الأوائل الذين انضموا للحركة الشعبية كما أن البعض يعبه من مؤسسيها التاريخيين حيث كان عضواً بهيئة القيادة التي تكونت آنذاك من أربعة عشر شخصاً،

(١) إدريس ،أحمد ،عبدالغني:المصدر السابق نفسه،ص ١٦٥ .

(٢) رسلان،هانئ:المرجع السابق نفسه ،ص ١٥٨ .

وهو الآن الوحيد الباقي على قيد الحياة من تلك المجموعة التي قتل معظم أفرادها في ظل ظروف غامضة أو في الاقتتال الداخلي بين أجنحة الحركة مثل وليم نون، وكارينو كوانين بول، وأروك طون أروك. وكان سلفاكير يقوم بمهمة إدارة الاستخبارات في الحركة كما أضيفت إليه مهمة الإشراف على التدريب الأمر الذي مثل إحدى نقاط قوة سلفاكير فيما بعد. حيث أنه تمكن من التعامل المباشر مع معظم أعضاء الحركة وقياداتها من خلال الزيارات والإشراف الميداني والتعرف على بيئة العمل. كما أن هؤلاء الأفراد والقادة الذين أصبحوا ممسكين بالكثير من القطاعات المهمة في الحركة تحولوا إلى مؤيدين داعمين لسلفاكير الذي يعرفونه ويأمنون إليه من خلال علاقتهم الميدانية^(٣).

ويرى المحللين أن انتماء سلفاكير إلى فرع "قوريال" من قبيلة "الدينكا" يعد مصدر ثاني من مصادر القوة التي يمتلكها بخلاف جون قرنق الذي كان ينتمي إلى "دينكا بور" حيث تتعدد الفروع والبطون في قبيلة الدينكا التي تنسم بضخامة العدد والمعلوم عنها أنها كبرى قبائل جنوب السودان على الإطلاق ويعد فرع قوريال هو أكبر فروع الدينكا وأهمها. وفي ظل هذه البيئة التقليدية كان سلفاكير يحظى دائماً وبشكل تلقائي بتأييد واسع داخل الحركة بالنظر إلى هذا الانتماء^(١).

وتشير الكثير من التقارير إلى تحفظ سلفاكير على سياسات جون قرنق خاصة تلك المتعلقة باهتمامه بإقامة العلاقات والتحالفات في الشمال واهتمامه بقضايا وأزمات الشمال حيث كان سلفاكير يفضل منح الأولوية المطلقة للشأن الجنوبي، وكان معارضاً لإطالة أمد المفاوضات التي استمرت أكثر من ثلاثين شهراً بسبب حصة الحركة الشعبية في السلطة على المستوى القومي والأوضاع في المنطقة المهمشة. وكانت خلاصة مواقف سلفاكير أن الحكومة السودانية قد اعترفت منذ بداية المفاوضات ومع توقيع بروتوكول ماشاكوس في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢، بحق تقرير المصير لجنوب السودان، وبحق الجنوب في إقامة نظامه القانوني والاقتصادي الخاص الذي لا يخضع لقوانين الشريعة الإسلامية المطبقة في الشمال مع وجود فرصة للانفصال والاستقلال الكامل في نهاية الفترة الانتقالية المقدرة بست سنوات.

(٣) رسلان، هاني: المرجع السابق نفسه، ص، ١٥٩.

(١) رسلان، هاني، المرجع السابق نفسه، ص، ١٥٩، وكذلك، السودان وأزمات بناء السلام، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥-٢٠٠٦-مصدر سابق ص، ٣٤٦-٣٤٧.

وبالتالي فإن أي إطالة لأمد المفاوضات أو دفعها لحافة الانهيار سوف يكون خصماً من المكاسب التي تحققت للجنوبيين وهو الأمر الذي معه سعى جون قرنق بعده إلى تهميش دور سلفاكير داخل الحركة بالرغم من كونه كان رئيساً لهيئة الأركان العسكرية ويعد الرجل الثاني على المستويين العسكري والسياسي للحركة، الأمر الذي جعل حدة الخلاف بينهما تشتعل وتتذر بحدوث انشقاق وتمرد يقوده سلفاكير ويدعمه عدد كبير من القيادات العسكرية وأبناء قوقريال وبعض أبناء المديرية الاستوائية داخل الحركة، كما بدأت بأن ذاك بؤادر الانشقاق تظهر إلى العلن حينما رفض سلفاكير تلبية أوامر قرنق بالحضور لملاقاته في نقطة تمركز قرنق في "ياي" بالجنوب واعتصم حينها سلفاكير بمنطقة "يرول" خشية القبض عليه أو تصفيته جسدياً. خاصة أنه كان قد قضى في وقت سابق بضع سنوات في سجون الحركة بسبب اختلافه في الرأي مع جون قرنق^(١)

(ج) الحركة في عهد سلفاكير:

يرى البعض أن الحركة الشعبية في عهد سلفاكير حظيت بالتأييد القوي داخل الحركة وظهر ذلك في سلاسة تولي قائدها الجديد زمام الأمور فيها وتمكنه من السيطرة الكاملة على دفة الأمور إضافة إلى ظهور بؤادر إيجابية إمكانية حل الخلافات مع الجنوبيين الآخرين خارج الحركة الشعبية كما هو الحال مع مجلس تنسيق الولايات الجنوبية المتحالف مع الحكومة السودانية الحالية أو قوة دفاع الجنوب السوداني التي يقودها "فاولينو ماتيب" وهذه التنظيمات كانت تعارض جون قرنق بقوة. رغم جولات الحوار التي عقدت في نيروبي بين الطرفين، غير أنها فشلت بسبب هيمنة قرنق وشعوره بالانتصار ورفضه للسماح بأي رؤية لا تنتمي للحركة الشعبية بالعمل السياسي الشرعي أو الوجود العسكري في الجنوب إلا في الأطر التي حددها اتفاق السلام والتي تمنح السيطرة الكاملة والقيادة للحركة الشعبية.

والملاحظ هو تلك التصريحات الصادرة من قبل هذه الجهات بإعلان استعدادها للتعاون مع سلفاكير وقبولها العمل تحت قيادته خاصة أن سلفاكير أعلن أنه سوف يحتفظ بمواقفه الثلاثة في الحركة لأن هذا ما ينص عليه اتفاق السلام إلا أنه سوف يفوض صلاحياته

(١) رسلان، هاني: المرجع السابق نفسه، ص ١٥٩، وكذلك، السودان وأزمات بناء السلام، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥-٢٠٠٦-مصدر سابق ص ٣٤٨-٣٤٩

للآخرين ولا يتدخل فيها إلا للمحاسبة على النتائج. الأمر الذي يعني أنه يرغب في إشراك الآخرين في السلطة وهو ما يمنحه قبولاً واسعاً داخل الحركة الشعبية أو خارجها^(١).

ونخلص إلى القول أن سلفاكير مارس مهامه بقدر من التوازن الممزوج بالخطر كما كان يعلن دائماً أنه يفضل منهج الإنجاز بدلاً عن كثرة الحركة أو الحديث وأن اهتمامه الأساسي هو التنمية في الجنوب وتطبيق اتفاق السلام وهذه السياسة تبقى على الاحتمالات كلها مفتوحة فيما يتعلق بمستقبل السودان وهل سيتجه إلى الوحدة أم الانفصال؟ إلا أن الأمر المؤكد أن سلفاكير لن يكون نسخة كربونية مكررة عن جون قرنق، وأنه على القوى السياسية الشمالية التي كانت تعول على التحالف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تعيد حساباتها.

و أخير يمكن القول إن الأزمات والتحالفات المتحركة في دارفور أو في شرق السودان وعلى المستوى الإقليمي (مع إريتريا) سوف تتغير بالتأكيد، ذلك لأن الأولويات الأساسية في عهد سلفاكير ستكون مختلفة عما كان عليه الحال أيام جون قرنق، وهو أمر سيتترك أثره بلا شك مفتوحة على مختلف الأصعدة وسيحتاج إلى المزيد من الوقت لمعرفة المدى الذي سوف يذهب إليه هذا التغيير، إضافة إلى الأساليب والأدوات والآليات التي سوف يعتمد عليها في سياسته في إدارة الحركة والصراع الدائر في السودان وإقليم الجنوب مع وجود الصراع الدولي على الإقليم ووجود تهمة البشير واحتمالية نشوب حرب أهلية جديدة تدور رحاها في كل السودان وليس في جنوبه أو شماله فقط^(٢).

٩. دارفور: تاريخ حرب الإبادة:

(أ) نبذة عن شكل الصراع في دارفور:

تعتبر أزمة دارفور إحدى أهم الأزمات التي تواجه السودان اليوم وذلك لأن تأثيرها لا يتوقف على الاستقرار والأمن المحلي الداخلي بل أنه يمتد ليهدهد هيكل الدولة ونظامها السياسي وذلك بسبب دوام النزاعات والصراعات في أقاليم السودان المتنوعة، وتوسيع دائرة الأطراف المتصارعة والمشاركة فيها، والداعمة لها، أو بالترويج للنزعات والميول الانفصالية الهادفة

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥-٢٠٠٦-مصدر سابق ص، ٣٤٨، وكذلك رسلان، هاني: المرجع السابق نفسه، ص، ١٦١.

(٢) رسلان، هاني: المرجع السابق نفسه، ص، ١٦١. وكذلك أكول، لام، المرجع السابق نفسه، ص ٢٥٨، ونظر كذلك، قرنق بين رؤية حسن مكى واستتارة سارة عيسى: الاثنين اغسطس ٠٨، ٢٠٠٥ الموقع الإلكتروني لإيلاف.

إلى تفتيت وتهديد الأمن الإقليمي للدولة. ويتشارك في الصراع الدائر بها إضافة إلى الأطراف المحلية الوطنية، أطراف إقليمية ودولية، بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي معه يجعل الأزمة تخرج من إطار بيئتها الداخلية المحلية ويحولها لأزمة ذات أبعاد مختلفة ومضامين متعددة.

أن تطور الأمور في إقليم دارفور وتصاعدها، أخرجها من كونها أزمة داخلية، إلى أزمة لها تداعيات محلية وإقليمية ودولية، وذلك وفقاً للاتهامات المتبادلة من جانب العديد من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، المعلنة عن مسؤولية النظام الحاكم في السودان عن تفاقم الأزمة. وذلك أثر اتهام المسؤولين في الحكومة السودانية بالتواطؤ في أعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في الإقليم. الأمر الذي جعل العديد من الأطراف والقوى المحلية والدولية العربية تدخل في خضم هذه اللعبة السياسية لإخراج السودان من أزمتها التي من الممكن أن تطبق على دول ورؤساء آخرين يثبت تورطهم في قضايا حقوق الإنسان^(٣). أن هذه الأزمة بقيت عالقة وعصية على الحل على الرغم من العدد الكبير من المؤتمرات، والاتفاقيات الكثيرة التي وقعت إلى جانب القرارات الصادرة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وسواها، الأمر الذي جعل أمر التوصل إلى تسوية لها معلق بيد البشير وأمر تسليم نفسه وفرض وجود الحماية الدولية على السودان والدول العربية والجامعة العربية.

أن أزمة دارفور تكشف خطورة الصراع في هذا الإقليم، وما نجم عنه من تأثير كارثي متنوع وذلك لأنها أزمة مستعصية على المساعي والجهود الرامية لإيجاد تسوية مناسبة من جهة ولأنها تعد إحدى الأزمات التي تتعرض لها دولة السودان وتسهم في تهديد وحدتها وسيادتها وأمنها الإقليمية حاضراً ومستقبلاً من جهة أخرى، لاسيما في ظل عدم الحسم لمشكلة الجنوب السوداني التي يرى البعض أن مسألة حسمها لن يتم إلا من خلال الاستفتاء على حق تقرير المصير المشروع لأهالي الجنوب السوداني وذلك بموجب اتفاقية السلام الموقعة بينهم وبين الحكومة السودانية. إلى جانب العديد من الأزمات الأخرى العالقة والتي تنتظر دورها في العلاج الجذري منها ما هو في الشرق، ومنها ما هو في أقصى الشمال، وفي غيرها من أقاليم السودان. كما أن بقاء هذه المعضلات جميعها معلقة وعصية على الحل

(٣) أبو الفضل، محمد، دارفور، جريدة الحياة، العدد ٤، ١٦٧٧٠، ٣/٢٠٠٩، مكتبة الاهرام للبحث العلمي القاهرة.

سيؤدي بالدولة إلى النزوح نحو التفكك والتجزئة لمجموعة من الدويلات الصغيرة، التي ما أن تصارعت فيما بينها فلن تنعم يوماً بالأمن والاستقرار^(١)

كما أدى تطور الأحداث في دارفور إلى تحول الأزمة من مشكلة داخلية قائمة على أساس التهميش التنموي، وطبيعة التركيبة الاجتماعية والتكوين البيئي المرتبط بالإقليم إلى مشكلة دولية تعالج من قبل أطراف إقليمية ومن ثم تتحول لتصبح أزمة دولية كونية تهدد السلم والأمن الدوليين وليس في المنطقة فحسب، بناءً على توصيف مجلس الأمن وتعامله معها الأمر الذي معه سعى لعلاجها وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومن هنا عد ملف قضية دارفور من أهم الملفات بالأمم المتحدة، إذ أصدر بشأنها مجلس الأمن حوالي (ثمانية عشر قراراً)، في تصرف غير معهود بشأن أزمة دولية^(٢).

ومن المعلوم أن الحكومة السودانية أعلنت عن موقفها الراض للتدخل في الشئون الداخلية للسودان. مشيرة إلى أن أي تدخل خارجي في هذا الشأن أمر مرفوض ويتعارض مع استقلال الدولة وسيادتها. أما بالنسبة لحركات المعارضة السودانية ضد النظام الحاكم وحركات المعارضة المسلحة في دارفور فإنها اتخذت منحى مغاير لما تطرحه حكومة البشير ولم تعتبر ذلك بمثابة الخطر الذي يهدد الدولة بأكملها، إذ أنها وجدت في هذا التصعيد الدولي ضد السودان فرصة سانحة وفريدة كي تطيح بالنظام الحاكم مهما بلغ حجم تضحياتها. الأمر الذي خلق معه وضع جديد للأزمة وجعل حكومة البشير تواجه أزمة حقيقية في الداخل السوداني إضافة إلى أزمة الدولة السودانية مع الأمم المتحدة والتي من الممكن أن تتطور فتتأثر بها جميع أقاليمها في الداخل وبخاصة تلك الأقاليم الخاضعة لسلطة سلاح المليشيات والقبائل المسلحة.

ومن الملاحظ أن إقليم دارفور بقي على مدى ثلاثة عقود يعيش أوضاعاً مضطربة ولم يعرف الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي بسبب وجود الظواهر الطبيعية والأمنية والسياسية. الأمر الذي جعل أزمة دارفور تتأثر بعدة عوامل وأهمها العامل

(١) الحسني، أسماء: دارفور، جريدة الاهرم المصرية العدد ١٨، ٤٤٦٣٤/٢/٢٠٠٩م، مكتبة الاهرام للبحث العلمي القاهرة.

(٢) المصدر السابق نفسه، وكذلك، علي، أبو زيد، علي: المصدر السابق نفسه، ص ١٢

التاريخي والبيئي إضافة إلى تأثرها بالإطماع المحلية في السلطة والثروة والإطماع الدولية في ثروة (البترول، اليورانيوم)^(١).

والحركتان المتمردتان الرئيسيتان في دارفور تستندان على قاعدة اجتماعية ذات أصول أفريقية فحركة تحرير السودان تعتمد على تحالف يتكون من ثلاث قبائل أفريقية أساسية هي الفور والزغاوة والمساليت، في حين تستند حركة العدالة والمساواة على أحد أفرع قبيلة الزغاوة وتوجه قوات التمرد هذه عملياتها ضد القوات الحكومية ومن تحالف معها من قبائل ومليشيات تنتمي معظمها إلى قبائل ذات أصول عربية الأمر الذي معه شهدت الأزمة في دارفور نمو متغيرين جديدين، المتغير الأول هو الإثنية المسيسة، والمتغير الثاني هو توجيه السلاح إلى الدولة ومؤسساتها رأسياً، وبهذا يكون هدف الصراع قد تحول من اقتتال بين القبائل إلى الاقتتال بين المتمردين والسلطة والقوميات الإثنية^(٢).

يرى البعض أن ثمة ثلاثة أسباب تقف خلف استمرار أزمة دارفور أولها: الأسباب الجذرية المتعلقة بغياب التنمية، وغياب الديمقراطية. وثانيها: الأسباب الثانوية المتعلقة بالتنافس على الموارد الطبيعية كالصراع بين الرعاة وأصحاب الحواكير. وتقويض النسيج الاجتماعي لتحقيق الكسب الحزبي والتمكين وتسليح قبائل معينة وتدريبها خارج القوات النظامية. ومن ثم العمل على تسييس الإدارة الأهلية. والنهب المسلح. والتنافس على السلطة. وثالثها: وجود العوامل المساعدة المتعلقة بالجفاف والتصحر. والصراع التشادي الليبي. والهجرة من الأقاليم الأخرى إلى دارفور. وانتشار السلاح الحديث. وكثرة الفاقد التربوي نتيجة لتردي التعليم الأمر الذي أدى إلى حمل السلاح والقيام بأعمال تمرد. وانتشار ثقافة العنف. وتكريس التوجهات العرقية والقبلية والجهوية وتعميقها. وتفشي الفساد. وتنامي وجود حركات جديدة للقوة المسلحة في دارفور الكبرى تضم إلى جانب القوات النظامية حركات المعارضة المسلحة

(١) عبدالله، أحمد، محمد، آدم: قضية دارفور_ الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٢- ربيع ٢٠٠٩م، ص ٣٠-٣١.

(٢) البحيري، زكي: مشكلة دارفور- الجذور التاريخية- الأبعاد الاجتماعية- التطورات السياسية، القاهرة مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦، ص ٢١. وكذلك المصدر نفسه، ص ٥٩.

والمليشيات المدعومة رسمياً. إضافة للنزاع داخل النظام بين المؤتمر الوطني وبين المؤتمر الشعبي مما أوجد صدى له بين الموالين لكل منهما داخل الإقليم^(١).

وثمة من يرى أن ثمة أسباب سياسية جعل الأزمة مشتتة في دارفور وتعود إلى الانشقاق الذي حدث في صفوف الجبهة القومية الإسلامية العام ٢٠٠٠، حينما بدأ العمل المعادي للحكومة المركزية ببرز في دارفور بسبب وجود عدداً من القيادات السياسية الذين ينتمون للجبهة القومية الإسلامية ينتمون من إقليم دارفور. وثمة من يرى أن العسكرية القبلية هي التي أدت إلى إنكفاء الصراعات القبلية على الأرض ومصادر المياه بسبب التصحر والجفاف الأمر الذي أدى إلى تشكيل مليشيات قبلية تضم أفراد من قبائل متعددة ومتصارعة فيما بينها^(٢).

(ب) نبذة عن طبيعة إقليم دارفور:

دارفور مملكة إسلامية مستقلة تعاقب على حكمها عدد من السلاطين كان آخرهم السلطان علي دينار وكان للإقليم عملته الخاصة وعلمه، الحكم فيه فيدرالي يظهر فيه حكم زعماء القبائل لمناطقهم والفيدياليات المستقلة سقطت في الحقة التركية. وبدأ أهل دارفور المقاومة خلال الحكم التركي حيث امتدت مقاومتهم قرابة عشر سنوات الأمر الذي دفع الأمراء والأعيان لتكوين حكومات ظل لحمل مسئولية قيادة جيش دارفور الموحد الذي كان يشن عمليات المقاومة ضد الجيش التركي.

- ثورات الإقليم: نظم الإقليم العديد من الثورات ومن أهمها ما يلي^(٣): ثورة السلطان هارون التي قمعها غردون باشا عام ١٨٧٧. وثورة مادبو بمدينة الضعين. وثورة البقارة. والثورة المهدية التي أحدثت استقلال السودان.

(١) الحسن، موسى المبارك، تاريخ دارفور السياسي، ١٨٨٢-١٨٩٨م، الخرطوم، دار الطباعة جامعة الخرطوم، ص ١٤-١٥. وانظر كذلك اللتيجاني، المصدر السابق نفسه، ص ٢٥.

(٢) النحلة، حامد، محمد، حسين: هل دارفور مهمشة، ص ٣٠. وكذلك، الشماسي، علي، الدين، صلاح: السودان، دراسة جغرافية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٢، ص ٢١-٢٢.

(٣) العقيد، عثمان، علي أحمد سيد، دارفور والحق المر - الماضي الحاضر المستقبل - دراسة سياسية تحليلية من منظور تاريخي، الدار العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، القاهرة، ص ٩٣. ولمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر الفصل الثالث من كتاب دارفور من أزمة دولية الى صراع القوى العظمى، المصدر السابق نفسه، موسى، مختار، عبده. وانظر كذلك باقر، مأمون.

- سقوط المهديّة: حكم المهديّة للإقليم وجه بمعارضة ومقاومة عام ١٨٨٤ وسقطت المهديّة عام ١٨٩٨، الأمر الذي معه عاد السلطان علي دينار لحكم دارفور.
- دارفور في الحرب العالميّة: وفي الحرب العالميّة الأولى أيد سلطان دارفور تركيا الممثل لمركز الخلافة الإسلاميّة؛ هذا التأييد أشعل غضب حاكم عام السودان، ووظف العداء بين السلطنة والسلطة المركزيّة، وأسفر عنه الإطاحة بسلطنة دارفور وضمها للسودان عام ١٩١٧.
- دارفور والتأثير الإسلامي للقبائل: وظهر تلاحم القبائل في الإقليم على اثر تأثيره بالثقافة الإسلاميّة قبيل دخول الاستعمار حيث تم تأسيس المدارس الدينيّة لتعليم القرآن والشريعة الإسلاميّة، كما تم إرسال العديد من أبناء الإقليم إلى الدراسة في الأزهر الشريف؛ وخصص "رواق دارفور" للمتعلّمين هناك، الأمر الذي معه شهد الإقليم نهضة ثقافيّة وفكريّة مكنت معه القبائل من التلاحم والتآزر ثقافيا وسياسيا ودينيا.

ومن المعلوم أن إقليم دارفور رافقته سلسلة من التطورات والتدخلات المؤثرة في طرح الثقافات المتنوعة التي أظهرتها الأعراق المختلفة فيه وظهر هذا التأثير مع توطن قبائل الرحل وهم من غير السكان الأصليين في الإقليم وشكل بداية ظهور الدول الأفريقيّة على المسرح الدولي التي أنتجها التقسيم الجغرافي للدول تعاضم لدور الصراعات المسلحة في المنطقة كما كانت بداية للشعور بالانعزال المكاني والاجتماعي والفكري. الأمر الذي معه جعل المنطقة الممتدة على مساحة (٥١٠ ألف كيلو متر)، والتي يقطنها ما يقارب ٦ ملايين نسمة من السكان الأفارقة تحفل بأكثر من ٨٥% من الصراعات القبليّة في السودان تنتشب في دارفور. وساهم في تصاعد هذه الحروب والصراعات المسلحة عدة أمور إضافة إلى التركيبة القبليّة التي تتحرك في فضائها الأحداث الدامية في الفاشر والجنينة وقولو وكرنوي؛ ويرجع البعض الاقتتال والصراع العنيف في الإقليم إلى سلسلة الأخطاء البشريّة والتدخل الدولي الخارجي. وكانت الموجهات تتم فيما بين السلطة والمليشيات والجماعات المتمردة والحركات المعارضة ولهذا يسهل إدخال السلاح بكميات كبيرة لهذه المنطقة المشتعلة من العالم حيث يدخل أهالي دارفور في العديد من الصراعات الداخليّة كما تدخل الحكومة المركزيّة معها في الصراع الدموي لغرض مواجهة حركة التمرد الجنوبيّة إضافة إلى مناهضتها والحركات والتمرد والمليشيات للصراعات الخارجيّة (القتال في تشاد وأفريقيا الوسطى) الأمر الذي جعل الحاجة ملحة لرواج تجارة السلاح في المنطقة.

١١. دارفور والمليشيات المسلحة الجنجويد:

يتمتع إقليم دارفور بموقع إستراتيجي متميز حيث يقع أقصى غرب السودان ويعد أكبر إقاليم السودان وتشكل حدوده الغربية حدود السودان الخارجية مع عدة دول عربية وإفريقية من بينها مصر وليبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ويدين سكانه بالإسلام الذي يختلط في مناطق كثيرة في دارفور بالأعراف المحلية وتسكنه مجموعات قبلية وعرقية متعددة من أهمها "الفور" التي اتخذت الإقليم اسمه منها وقبائل "البقارة" العربية وقبائل "الزغاوة" و"المساليت" وتتقاطع العديد من هذه المجموعات مع إمتدادات لها في الدول المجاورة وخصوصاً تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى^(١).

وقد قامت في إقليم دارفور قديماً ممالك مستقلة من بينها سلطنة الفور والتي استمرت في الوجود منذ القرن الخامس عشر الميلادي بفترات غياب بسيطة حتى عام ١٩١٧م حيث انهزمت نتيجة للتفوق الحربي الانجليزي وخسرت وجودها المستقل نتيجة للتنافس الاستعماري. وكان إقليم دارفور هو آخر إقليم يضم تحت الاحتلال الانجليزي الذي سيطر على أغلب السودان في عام ١٨٩٨م. ومنذ ذلك الحين عانى إقليم دارفور الكثير من حالات عدم الاستقرار بسبب العوامل التالية^(٢):

- البعد السياسي للصراع القبلي: يعتبر المحليين السياسيين إقليم دارفور سوداناً مصغراً وذلك نظراً لما يتضمنه هذا الإقليم من التنوع العرقي والديني واللغوي. وتعد مشكلة التكامل العرقي من أكبر المعضلات التي واجهت بناء الدولة السودانية بعد الاستقلال، إذ يطلق عليه البعض اسم (إفريقيا المصغرة)، وقد شهد تاريخ الاقتتال القبلي في دارفور صراع دامياً بين القبائل المتنوعة في الإقليم كما هو الحال مع الاقتتال الذي حدث بين قبيلتي الزريقات والمعاليا عام (١٩٦٨)، وبين السلامات والتعايشة عام (١٩٨٠م)، البنى هلبا والمهرية (١٩٨٠)، والزغاوة والقمر (١٩٩٠)، والزغاوة والبرقد (١٩٩١) ويرى المحليين السياسيين أن أكثر هذه الصراعات دموية وتعقيد هي

(١) حسن، عبدالقادر، نور: التمرد المسلح في دارفور - ساحة جديدة للقتل في السودان، مجلة السياسية الدولية العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣ - المجلد ٣٨، ص ٢٦٦. وكذلك، السودان وأزمات بناء السلام، المصدر السابق نفسه ص ٣٥٣-٣٥٢.

(٢) د.حسن، مصطفى، حمدنا الله: التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ١٨٤١-١٨٨١، القاهرة - دار المعارف، الطبعة الأولى ١٩٨٥. ص ٣٣٧-٣٥٤، وكذلك، سعودى، عبدالغنى، محمد: المصدر السابق نفسه، ص ١٣٣، وكذلك حسن، عبدالقادر، نور: المصدر السابق نفسه ص ٢٦٦-٢٦٧.

تلك التي ظهرت في طابع عرقي "العرب" و"الزرقة" (العرب والفور منذ أواخر الثمانينيات المساليت والعرب منذ أواخر التسعينيات) ذلك لأنها هددت ولا تزال تهدد الإقليم بانقسام قاطنيه إلى فريقين يساند كل منهما قبيلته على أساس عرقي. ويرى البعض أن العامل السياسي يعد من أبرز العوامل في بروز قضية دارفور واستشرائها واهتمام العالم بها هذا العامل السياسي للقضية الذي يظهر في صورة مقاومة أهل دارفور لسلطة الدولة يرى البعض أنه ناجم عن عدم مواءمة السياسات العامة وأهدافها ومراميها وأسلوب حياة القبائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن أمثلة هذه المقاومة نشير إلى مقاومة قبيلة التاما بمنطقة كباكية بقيادة الزعيم "الفكي سنيين التاماوى". ويعد تمرد هذه القبيلة التاما من ضمن أكبر المشاكل التي واجهت سياسة "علي دينار". هذه القبائل جميعها وجدت صيغ مشتركة للخطاب السياسي القبلي العربي بالفترة المذكورة. وبهذا يصبح العامل السياسي ذو البعد العرقي الإثني والقبلي والأيدولوجي الصراعات القبلية بدارفور منذ عهد السلطان "علي دينار"^(١).

• صراع الرعاة والمزارعين في دارفور: يرى المراقبون أن إقليم دارفور الذي عانى من الجفاف والتصحر وندرة المياه والضيق المتزايد الرقعة الزراعية والرعي والاختلال في الكثافة السكانية والحيوانية والصراع المستمر والمتصاعد حول ملكية الأرض وحيازتها بين المزارعين (وغالبيتهم من "الفور" و"الزغاوة" و"المساليت" و"التاما") وبين الرعاة (وأغلبهم من "العرب"). حيث يتمسك ويصر المزارعين على الانفراد الكامل بملكية الأرض وعدم السماح بمشاركة الآخرين في حين توجد رغبة قوية لدى البعض متواصلة من جانب "الجنجويد" (وتعنى المليشيات العربية بلغة الفور) على أولئك المزارعين. وفي العادة كانت تجري الأمور على النحو التالي^(٢) حدوث اعتداء من المليشيات التي تتبع الفور تجاه العرب وبصورة بسيطة فيكون رد الفعل من الجنجويد عنيفاً على الأهالي ويتمثل في حرق القرى وقتل أعداد كبيرة من سكانها ونهب أموالهم في حين تختفي المليشيات وتعتمص بالجبال ويكون رد الفعل من القوات

(١) حسن، عبدالقادر، نور: المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٦، وكذلك مكاي، الدين، بهاء: التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان، مجلة السياسة الدولية - العدد ١٧٦ أبريل ٢٠٠٩ - المجلد ٤٤، ص ٢٤٤.

(٢) د. حسن، مصطفى، حمدنا الله: التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ١٨٤١-١٨٨١، القاهرة - دار المعارف، الطبعة الأولى ١٩٨٥. ص ٣٣٧-٣٥٤، وكذلك، سعودى، عبدالغنى، محمد: المصدر السابق نفسه، ص ١٣٣، وكذلك حسن، عبدالقادر، نور: المصدر السابق نفسه ص ٢٦٦-٢٦٧.

الحكومية في المتابعة والملاحقة والحماية دفعهم للاستعانة ببعض أبناء قبيلة الزغاوة لحماية قراهم من الجنجويد ولتدريب شبابهم على استخدام السلاح وحمله.

- الحروب الأهلية: هناك من يرى أن سكان إقليم دارفور دفعوا ثمنًا باهظًا من حياتهم واستقرارهم السياسي وذلك نظرًا لتمييز الجغرافيا السياسية والسكانية للسودان ووجود الحدود المفتوحة والممتدة والواسعة والخالية من أية موانع طبيعية على ثلاث دول تشكل الخطر على استقرار السودان والإقليم السياسي (ليبيا، تشاد، وأفريقيا الوسطى)، وجميعهم يتصارعون على الحدود إذ أن المنتصر في هذه الصراعات يأخذ منطلقه من أرض دارفور كما وإليها ينسحب الطرف المنهزم من الصراع كي يعيد تجميع قواه وصفوفه للمعاودة الهجوم الأمر الذي يبقي المنطقة الحدودية في جذوة الاشتعال الأمني بين هذه الدول الثلاث المتاخمة لحدود الإقليم غير المستقر داخليًا وذلك لأن الإقليم ذاته شهد مجمل الملاحظات المتعلقة بالصراع في تشاد إلى جانب وجود التداخل القبلي الكبير بين الدولتين. كما ان وجود قوات الفيلق الإسلامي المدعومة من ليبيا فيه لسنوات عديدة إضافة إلى ذلك فقد أدى انفتاح الحدود بين دارفور وتشاد إلى تدفق السلاح إلى المنطقة مما أدى إلى امتلاك الأهالي للأسلحة.

- أخطاء سياسة الحكومة تجاه الإقليم: يتفق أغلب المحللين والدارسين على إن إقليم دارفور قد عانى تهميشًا واضحًا من قبل الحكومات المركزية المنتبذة على الحكم في السودان الأمر الذي معه انعدمت فيه مشاريع التنمية والإصلاح والخدمات الأساسية من تعليم وصحة إلى جانب بروز معاناة أهالي دارفور من الاضطهاد والتمييز العنصري تجاههم وبخاصة في وسط السودان على الرغم من كونهم ينتمون للديانة الإسلامية وذلك بسبب عنصرهم الإفريقي وثقافتهم المختلفة. ويرى البعض إن هذا الإقليم يعيش حالة انعدام تام للاستقرار للدرجة التي وصل فيها مستوى الأمن إلى الحد الأدنى نتيجة لغياب القانون والسلطة المركزية.

ويرجع البعض مسؤولية التهميش التي ينتج عنها عدم الاستقرار الأمني في الإقليم إلى الحكومات السودانية المتعاقبة على الحكم والتي انشغلت بالحرب على اقتسام السلطة ونهب ثروات السودان فيما بينها عوضًا عن استخدامها لسياسية التنمية والإصلاح السياسي وبناء

مستقبل السودان الأمر الذي أدى معه إلى تكريس هذه الحكومات السياسات الاستعمارية في الإقليم وفقاً لما يلي^(١):

(أ) إضعاف إدارة الأهالي للإقليم: أدى تركيز الحكومات المتعاقبة للسودان على الترتيبات والتدابير الأمنية لترسيخ ما يعرف بنفوذ السلطة من خلال فرض كيانات إدارية غريبة تستند على سياسة التعيينات الفوقية على الإقليم بغية إضعاف إدارته الأهلية. ويرى البعض إن صدور قانون الحكم الشعبي المحلي السوداني في العام ١٩٨١م، لم يمكن الدارفوريون من حكم الإقليم وفقاً لهذا القانون القاضي بتوسيع وتطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية الداعمة لمبدأ الديمقراطية الشعبية والمشاركة الجماهيرية باعتبارها مسلمة دستورية، الأمر الذي معه ازداد وضع الإقليم توتراً وسوءاً خصوصاً على اثر التعديل الذي حصل في الدستور في العام ١٩٩٨م حينما حل المجلس الوطني النيابي، وجردت الولايات السودانية من ممارسة السلطة.

(ب) الحكومات تستغل النزعات القبلية^(٢): أدى توظيف الحكومات السودانية المتعاقبة على الحكم في السودان إلى الاحتراب القبلي الدائم واستغلالها للتباين المجتمعي للقبائل والإثنيات الأخرى نتيجة لسياستها الخاطئة إلى تعطيل نمو وتطور المؤسسات المدنية، ومنح المسؤوليات للقبائل المتصارعة في دارفور على أساس عرقي، وهو الأمر الذي معه انتظمت هذه القبائل وفقاً لمؤسسات شرعية قبلية بمباركة السلطة السياسية تحت إشرافها وتشجيعها، وأدى هذا إلى الاستفادة القصوى للسياسيين من تأجيجهم للصراعات القبلية القائمة على أساس عنصري جهوي قبلي كي يجدوا لهم فرصاً لمزاولة العمل السياسي المضاد على حساب الجماعات الأخرى في الإقليم.

(ت) غياب التنمية في دارفور: أدى التهميش الحكومي المتعمد لإقليم دارفور إلى تفاقم الأزمات الأمنية فيه، ووصلت المعارك فيه إلى حد ضرب ومهاجمة المدن والتلويح بالانفصال عن الدولة. وذلك لأن هذه الحكومات بما فيها الحكومة الحالية اهتمت بالأمن على حساب التنمية وبناء المشاريع الاقتصادية والخدماتية لأهالي الإقليم الأمر الذي معه

(١) عبدالقادر، نوراً: المصدر السابق نفسه، ص ٢٧٦

(٢) موسى، مختار، عبده، المصدر السابق نفسه، ص ٦٤-٦٥، وأنظر كذلك، دينج، فرانسيس: صراع الرؤى- نزاع الهويات في السودان، ترجمة د. حسن عوض، القاهرة- مركز الدراسات السودانية، الطبعة الثانية، ٢٠٠١، ص ٥٢٢. وكذلك ص ٦٦-٦٧. لذات المصدر. وكذلك، عبدالقادر، نوراً: المصدر السابق نفسه، ص

ثار الأهالي ضد السلطة المركزية مطالبيها بالتنمية أسوة بالمناطق الأخرى من السودان. ومن المشاريع التي تم إيقافها في بعض مناطق الإقليم تصفية مشروع السافانا ومشروع جبل مرة ومشروع أم عجاج ومشروع خور الرمل ومشروع ساق النعام. وحتى طريق الإنقاذ الغربي الذي يعد المشروع الحيوي الذي من المفترض أن يربط غرب السودان ويمتد من الأبيض إلى الجنية الذي صدر قانونه في العام ١٩٩٥م بمرسوم مؤقت من المجلس الوطني الانتقالي على أن يتم تنفيذه بحلول عام ١٩٩٧. ونتيجة لكل ما ذكرناه آنفاً عاش الإقليم في حالة انعدام للاستقرار لعقود زمنية طويلة حيث يعد الإقليم مؤشر حتمي لانفجار الأوضاع في السودان ككل وليس في الإقليم وحده في أي وقت.

١٢. التمرد على النظام السياسي في دارفور:

من المعروف أن إقليم دارفور لا يخلوا من الاضطرابات حيث الصراعات فيه على أوجهها هذه الصراعات ساهمت في ظهور العديد من محاولات التمرد على الحكومة المركزية وتتهض بهذه المواجهات التمردية مجموعات سياسية وقبلية متعددة الأهداف على الرغم من قمعها بعنف من قبل السلطات الحاكمة ووصفها ضمن وسائل الإعلام السودانية الرسمية بعصابات النهب المسلح أو بأنها جزء من الصراعات والثورات القبلية إلا أنها متواصلة على الدوام. وذلك لأن البعض يرجع مواجهتها للسلطة إلى تضيق الخناق على المعارضين السودانيين وحجرها للحريات والكبت الذي يلاقيه الأحزاب السياسية إلى جانب سيطرتها على موارد البلاد الاقتصادية الأمر الذي معه تشتعل نار الفتنة وينفجر العنف من قبل المعارضة المسلحة في الإقليم ضد السلطة وهو الأمر الذي أدى إلى نشوء العديد من الحركات المسلحة الراضية لسياسات الحكومة المركزية^(١). ففي مطلع الستينيات ظهرت "حركة سوني" التي تعبر عن آراء وأفكار بعض أبناء شمال دارفور وتطورت ضمن إطار محدود ومن ثم تحولت إلى حزب سياسي سمي بـ "حزب النهضة دارفور" وتم ذلك في أعقاب ثورة أكتوبر ١٩٦٤م. ومن الحركات الأخرى التي نمت في السودان "حركة يحي بولاد" التي تعاونت مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. والتي نشأت على أساس نكرة إقليمية قبلية في كل السودان^(٢).

كما حاول " التحالف الفدرالي الديمقراطي السوداني آن ذاك والذي كان يظم في الغالب أبناء دارفور وكردفان ويعمل تحت قيادة المحافظ السابق لدارفور أحمد إبراهيم دريچ-

(١) عبدالقادر، نورا: المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٧-

(٢) موسى، مختار، عبده، المصدر السابق نفسه، ص ٣٧، عبد القوي، صبري، سامي: مصر وأزمة دارفور بين الوساطة والحياد،: مجلة السياسة الدولية - العدد ١٦٨ أبريل ٢٠٠٧ - المجلد ٤٣، ص ١٩٨.

بناء وحدات مسلحة وتأسيس معسكرات تدريب بدارفور وتأسيس معسكرات تدريب بدارفور
إلا أن التحالف ولظروف النزاعات القبلية بدارفور لم ينجح في إشعال الثورة بدار فور
وكردفان بينما شارك في العمل العسكري المشترك لقوات المعارضة في شرق السودان^(١).

١٣. الحركات السياسية المسلحة في دارفور:

يشير العديد من المحللين السياسيين إلى وجود حركتان وقفتا وراء التمرد الذي حدث في
جبل مرة في عام ٢٠٠٣ هاتين الحركتين قامتتا بتنفيذ أعمال عسكرية مسلحة في مواجهتها
للدولة كما أنها أعلنت عن عصيانها وتمردا عليها بصورة علنية ونفذت هذا التمرد المسلح
في أعلى هضبة من جبل مرة في السودان وقامت بمهاجمة قوات النظام الحاكم في الخرطوم
كما قامت كمعارضة مسلحة للنظام بتنفيذ هجمات وكما أن قوات الجيش وقوات الشرطة
النظامية ومراكزها، كما ضربت سيارات ومؤسسات النظام المدنية . والحركتان هما "حركة
العدل والمساواة" وحركة تحرير دارفور وجيشها^(٢).

(أ) حركة وجيش تحرير دارفور: تضم الحركة مجموعة من قبائل الفور والزغاوة والمساليت
وهي قبائل زنجية في المنطقة .ويقود هذه الحركة المحامي والعضو السابق في الحزب
الشيوعي السوداني عبد الواحد محمد نور ويقال أن الحركة غيرت اسمها في مارس
٢٠٠٢م من "حركة تحرير دارفور- جيش تحرير دارفور إلى حركة تحرير السودان-
جيش تحرير السودان" وهذا التشابه يدل على الحركة الشعبية لتحرير السودان في
الجنوب. وهذا التنظيم يشكل تنظيمًا وطنيًا يعمل مع التنظيمات المتقاربة معه سياسيًا على
حل المشاكل المصيرية لكل السودان وفقًا لأهدافه المتنوعة ويؤمن هذا التنظيم المسلح
بالكفاح المسلح كأحد وسائل النضال مع غيره من وسائل السياسية وينص بيانه على عزم
الحركة والجيش على الحوار والعمل السياسي والعسكري المشترك مع المجموعات
المتقاربة معه سياسيًا، والعمل على خلق قاعدة لتقريب الرؤى والتعاون من أجل إسقاط
النظام الحاكم في الخرطوم وتدعو القبائل في دارفور إلى الانخراط في صفوف الحركة

(١) الدومة، عبدالرحمن، صلاح: أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية، الخرطوم، مطبعة جبر
تاون، ٢٠٠٦، ص ٣٥، وكذلك (عبد القادر، نور: المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٨

(٢) ماركس، جوشوا: حدود صورية فقط- تجارة الأسلحة والجماعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو
الديمقراطية والسودان، مسح السلحة الصغيرة، ورقة عمل رقم ٤، تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٦، ص ١٤. وكذلك،
عبد القادر، نور: المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٨- وكذلك، عبدالله، أحمد، محمد / آدم، المصدر السابق نفسه، ص ٣٣.

وجيش تحرير السودان المهمشة من قبل السلطة المركزية. ويذكر أن حركة تحرير السودان تنفي وجود أية روابط بينها وبين المؤتمر الشعبي - كما تنفي انتمائها لأيديولوجية الإسلام السياسي. كما نفت وجود أي صلة علاقة تربطها بالحركة الشعبية لتحرير السودان وإن كانت متقاربة معها سياسياً على اعتبار أنها تلتقي مع الحركة والتجمع الديمقراطي في الأهداف التي تتمثل في المطالبة بالديمقراطية والمساواة في دارفور واقتسام الثروة والسلطة في السودان وفي الوقت ذاته تنفي الحركة سعيها للحصول على الاستقلال كما فعلا المتمردين في السودان وتؤكد حرصها على الوحدة لكامل التراب السوداني.

(ب) حركة العدل والمساواة^(١): تأسست حركة العدل والمساواة في عام ١٩٩٢م، وكان الهدف منها هو الإطاحة بالحكم العسكري في السودان وإقامة نظام ديمقراطي وتحقيق العدالة والمساواة في اقتسام السلطة والثروة وتحقيق التنمية المتوازنة في كافة الأقاليم وتصف الحركة أعمالها بأنها حركة تمثل جميع المهمشين السودانيين سعيًا منها إلى كسب التأييد للقيام بثورة شعبية تنضم إليها الغالبية المهمشة من شعب السودان، وترفض الحركة بشدة وصفها بالعنصرية والانفصالية، وقد أعلنت الحركة عن برنامجها السياسي في منتصف ٢٠٠٢ وذلك في مؤتمر فلوتو بألمانيا والحركة تتألف من جناحين سياسي وعسكري إضافة إلى قيادة تنفيذية ومؤتمر عام ومجلس للداخل وآخر للخارج. ويقود الجناح السياسي للحركة الوزير السابق في حكومة الإنقاذ الدكتور خليل إبراهيم بينما يقود الجناح العسكري العميد التيجاني سالم درو.

وتنهض الحركة من خلال وجود تصوران لكيفية اقتسام السلطة الأول نهائي يتمثل في المطالبة بديمقراطية حقيقية يحكم من خلالها من يختاره الناس على أساس صوت واحد للشخص الواحد. وألا تزيد مدة ولاية رئيس الدولة وحكم الإقليم عن فترتين لا تزيد عن أربع سنوات وضمن هذا السياق تم إعلان الحركة رفضها لكل أشكال النظم العسكرية وطالبت بسيادة القانون والمؤسسات الوطنية الحامية للحريات، والثاني انتقالي مرحلي دعت الحركة فيه إلى مؤتمر لكل أقاليم السودان. وطالبت بأن يكون نظام الحكم فيدرالياً وأن يركز الاقتصاد على

(١) أكول، لام: الثورة الشعبية لتحرير السودان، -ثورة إفريقية، المرجع السابق نفسه، ص ١٤١، وكذلك، التقرير الإستراتيجي العربي - ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ص ٣٥٩، وكذلك، مكرم، نهاد: تطور الحركة الإسلامية في السودان، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مطابع الأهرام التجارية، يناير ٢٠٠٨ العدد ٢٩، ص ٨٠، وكذلك، عبدالقادر، نور: المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٨.

التنمية والتوزيع العادل للثروات. كما دعت إلى الرئاسة بالتناوب بين الأقاليم ويكون كل إقليم له الحق في ست سنوات للحكم، مع ضرورة توزيع الوظائف الرئيسية على الأقاليم لتحقيق التوازن في السلطات وتقاسم السلطة الحقيقي إضافة إلى مطالبتها بمجلس للشيوخ لغرض تحقيق توازن السلطة التشريعية.

وثمة من يرى أن ثمة علاقة تنسيقية تربط فيما بين حركة العدل والحركة الشعبية لتحرير السودان ويرى البعض أنهما يتفقان على أن في السودان ظلم واستعمار داخلي ولكن على العكس من الحركة الشعبية لتحرير السودان ترفض حركة العدل والمساواة السودانية فكرة الانفصال وتحصر مطالبها في مسألة اقتسام السلطة والثروة. وتؤكد الحركة عدم وجود أية علاقة بينها وبين جبهة تحرير دارفور أو التحالف الفيدرالي الديمقراطي^(١).

١٤. الموقف من المتمردين والتمرد:

(أ) التمرد وموقف حكومة الإنقاذ:

هناك من يرى أن ثمة تحولات وتناقضات في خطاب الإنقاذ السياسي المتعلق بحركة التمرد في دارفور. إذ في البدء وصفت الحكومة جماعات التمرد على أنهم مجموعة من قطاع الطرق وعصابات النهب والسلب المسلح لكن تصاعد الاقتتال وتحوله إلى تهديد للأمن القومي أجبر الحكومة الاعتراف بتنامي المعارضة السياسية في دارفور ووصفتها حينها بأنها تمرد حقيقي لا علاقة له بالصراع القبلي أو النهب المسلح. الأمر الذي جعل الحكومة تخص أولوياتها حين ذاك لمعالجة الأحداث في دارفور سياسيًا إذ أعلنت عن قناعتها بمشروعية مطالب المتمردين المعارضون ولاسيما على صعيد توفير الخدمات والتنمية. لكن الحكومة في الوقت ذاته حذرت من لجوؤها إلى أساليب أعنف معهم في حال تجاوزت حركة دارفور الحدود وتهديدها لأمن المواطنين.

الأمر الذي جعل الحكومة تشكل آلية لبسط الأمن وحفظ هيبة الدولة لاحتواء ووقف التمرد كما دعت الآلية إلى عقد مؤتمر الفاشر التشاوري في ٢٥ - ٢٦ فبراير ٢٠٠٣ والذي عد حينها أكبر تجمع سياسي لأبناء إقليم دارفور بأقاليمه الثلاث واتخذ اللقاء بعدًا قوميًا

(١) رسلان، هابي: مفاوضات أبوجا والانقسام في حركة تحرير السودان، مجلة السياسية الدولية العدد ١٦٣ يناير ٢٠٠٦ - مجلد ٤١، ص ٢٠٩، وكذلك، نورا: المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٩، وكذلك عوض، هاشم، محمد: المصدر السابق نفسه، ص ٤٩، وكذلك، عبدالله، أحمد، محمد، آدم: المصدر السابق نفسه، ص ٣٥ - ٣٦.

للإقليم. والمؤتمر تحمل مسؤولية اتخاذ رأي وموقف حيال ما استجد من أحداث خاصة في منطقة جبل مرة.

وقد أرجع المؤتمر المشكلة إلى تأجيج الصراع القبلي وانتشار النهب المسلح في دارفور إلى ما يلي: ضعف المقدرة الإدارية لبعض أجهزة الدولة وتباطؤها في التصدي للانفلات الأمني وعدم التزام وتنفيذ الحكومة والأطراف المحلية لما يتم إبرامه من اتفاقيات ومقررات لمؤتمرات الصلح السابقة (وعددها ١٩ مؤتمراً ٦ منها تم في عهد الإنقاذ). إلى جانب الاستغلال السياسي للقبليّة مع اتخاذ الموازنات القبليّة أساساً في التعيينات السياسيّة. وقام المؤتمر بتشكيل خمس لجان لدراسة تلك المشاكل وتقديم مقترحات وتوصيات لحلها مع إقرار بدء الحوار والتفاوض مع حملة السلاح.

وكشفت المجموعات التفاوضية الممثلة للقبائل المختلفة أن حملة السلاح في دارفور يشتركون في الهدف حيث التفت أرائهم على قضايا سياسية واقتصادية على خلفية إعادة توزيع السلطة والثروة في السودان من خلال فكرة التفاوض وأن تتعامل الحكومة مع دارفور ككيان سياسي واحد مع قسمة عادلة للثروة بحيث تذهب ٨٠% من عائدات البترول لتنمية دارفور وبنيتها التحتية ومشروعاتها التنموية كما طالبت المجموعات المتمردة بالحكم الذاتي لدارفور مع حقها في تقرير المصير ومراجعة مقررات مؤتمرات الصلح السابقة وتنفيذ مقرراتها. كما طالب المتمردون بالانضمام إلى المفاوضات الجارية بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان ودفع الديّات لكل من قتل في دارفور عام ١٩٨٩. واستيعاب كافة المسلحين في الأجهزة الأمنية والشرطية وفرق حراسة المسارات. لكن الحكومة في تطور جديد رفضت الانصياع لمطالب المتمردين مشيرة إلى أنها مطالب غير موضوعية وغير عقلانية، وقامت بوقف الحوار معهم وقررت اللجوء لخيار الحسم العسكري ونقلت إدارة العملية العسكرية مع المتمردين للقيادة العامة للقوات المسلحة وانشصر دور الآلية في إدارة بقية المشكلات القبليّة والنهب المسلح والاحتكاكات بين الرعاة والمزارعين^(١).

(١) نورا: المصدر السابق نفسه، ص ٢٧٠، وكذلك، حبيب الله، عثمان، محمد: الفترة الانتقالية -التحديات أمام الجنوب، مجلة السياسة الدولية العدد ١٦٠ أبريل ٢٠٥ -المجلد ٤٠، ص ١٠٤-١٠٥.

(ب) موقف المعارضة :

١. الحزب الشيوعي السوداني^(١): يرى المراقبون أن الحزب الشيوعي السوداني نفى أية صلة له بقائد التمرد بجبل مرة المحامي عبد الواحد محمد احمد نور كما نفى انتماءه للحزب وأكد الحزب على إن الخط السياسي والتكتيكي له هو خط اتصال سياسي جماهيري ولا يوجد فيه فكرة لاحتلال جبل مرة و سواه ،إن العمل المسلح ينافي توجهات الحزب الشيوعي.

٢. التحالف الفدرالي الديمقراطي: يؤكد المحللين أن شريف حرير نائب رئيس التحالف الفيدرالي نسب المعارضة المسلحة إلى تنظيمه لكنه ما لبث أن تراجع عنها لاحقاً واصفاً التمرد بأنه حركة مقاومة شعبية تسعى لبناء السودان الجديد مشيراً إلى دوره في الحركة الجديدة من دون أن ينسبها كلية إلى التحالف وهو الأمر الذي فشل التحالف في نقل نشاطه إلى دارفور وذلك لأنه مع بدء التمرد كانت غالبية قيادات وكوادر التحالف في الجبهة الشرقية بمعنى بعيدة عن مسرح أحداث حدوث التمرد. لكن أحمد إبراهيم دريج رئيس تنظيم التحالف الفيدرالي وحاكم دارفور في فترة حكم النميري في الوقت ذاته لم يستعبد أن يكون للحركة الشعبية لتحرير السودان دوراً في أحداث التمرد. الأمر الذي جعل التحالف يحمل الحكومة مسؤولية تدهور الأوضاع الأمنية بدارفور. ضمن السياق نفسه حذر التحالف من أن إصرار الحكومة على عدم إشراك السودانيين في الحوار الدائر في كينيا مع الحركة الشعبية سيقود إلى إحدى أمرين هما: إما أن يقسم السودان إلى دويلات أو أن يستمر العنف والقهر الذي يعيشه السودان اليوم. كما ألمح إلى أن مشاكل السودان لا يمكن حلها بالعنف ولكنها يمكن أن تحل بالحوار الجامع الهادف بعيداً عن الأجواء والأهواء الطائفية والجهوية والعرقية والدينية.

ويرى البعض أن ثمة أسباب لاندلاع التمرد السياسي المسلح في دارفور ويفسر البعض هذه الدلالات بالآتي^(٢):

(١) نورا:المصدر السابق نفسه،ص٢٧٠، وكذلك، ٢٧٠رسلان،هاني،المصدر السابق نفسه ،ص٢٦٤، وأنظر كذلك،النور،أحمد،النور:دارفور-الحلول الاتفاق الإطار،جريدة الحياة العدد١٦٧٤٦، ١٦/٨/٢٠٠٩م،القاهرة - مكتبة الاهرام للبحث العلمي.

(٢) نورا:المصدر السابق نفسه،ص٢٧١، وكذلك ،

• الفريق الأول: يرى أن مواجهة السلطة بقوة السلاح في نظر المتمردين المسلحين قد يكفل لهم تحقيق أمانهم وتطلعاتهم ومطالبهم على الرغم من إعلان الرئيس السوداني عمر البشير وعدد من قياداته أنهم سيقصرون تعاملهم مع المعارضين الذين لا يرفعون السلاح في وجه الحكومة وهو الأمر الذي مكن فعليًا حركة التمرد في جنوب السودان من فرض أجندتها وتحقيق أغلب مطالبها السياسية (الحكم الذاتي للإقليم حق تقرير المصير المشاركة في السلطة المركزية المشاركة في الثروة) وذلك في مفاوضات مشاكوس بسبب حملها السلاح ضد الحكومة المركزية وضمت إليها منطقتي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق لحملهما السلاح مع أبناء الحركة. ومن ثم إدراك المسلحون في دارفور أن حمل السلاح ضد الحكومة المركزية هو الوسيلة الوحيدة لرفع الظلم والتهميش عن الإقليم.

• الفريق الثاني: يرى احتمالية وجود دور للحركة الشعبية لتحرير السودان يقف خلف أحداث دارفور وقيامها بدعم التمرد عن طريق التدريب والتزويد بالسلاح وذلك لوجود مصالح مشتركة فيما بين الحركة الشعبية والمتمردين في فتح جبهات الصراع والتمرد في الغرب وذلك لأن انبثاق حركة مسلحة في مناطق أخرى من السودان يمكن أن يقوي موقف رئيس الحركة التفاوضي في المفاوضات الجارية في كينيا بينه وبين الحكومة الأمر الذي معه قيام المفاوضون الحكوميون بتعجيل توقيع اتفاق مع الحركة للتفرغ لرأب الصدع الجديد. القديم وهذا التفسير يدعم مطالب المتمردين الجنوبيين بضم المناطق المهمشة في غرب السودان إلى حدود المناطق التي سيحكمونها في الفترة الانتقالية التالية للاتفاق المحتمل بين طرفي المفاوضات وهذا التفسير هو الذي تبنته حكومة الخرطوم.

• الفريق الثالث: يرى أن المسلحون يريدون استغلال تلك الفترة التي جرت فيها المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية لإسماع صوتهم حتى لا تتجاوزهم مسائل قسمة السلطة والثروة التي تتباحث فيها الحكومة مع الحركة في مفاوضات مشاكوس في محاولة منهم لأخذ جزء من الكعكة السياسية فقد طالب المسلحون بالانضمام إلى مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية

والحركة الشعبية لتحرير السودان في كينيا. ووفقاً لهذا التفسير يمكن القول أنه يجب أن تكون دارفور ضمن الحل الشامل للسودان^(١).

وعلى الرغم من أننا نتفق مع رؤية الفريق الثالث إلا أننا نرى أن الأزمة في دارفور باقية ما دامت الحكومة السودانية لا توليها أي اهتمام تنموي الأمر الذي نرى معه إمكانية لتفاقم وتعمد الأزمة وبالتالي تحولها من مشكلة صراع مسلح في الغرب وصراع مسلح نازف في الجنوب إلى مشكلة صراع سياسي معقد يجبر الحكومة المساندة الفعلية لجميع القوى السياسية الوطنية وكافة منظمات المجتمع المدني والأهلي في صراعها المشتعل عبر تاريخ الأزمة .

ونعتقد أن على الجميع التفاوض والحوار مع السلطة الحاكمة وذلك لأن فرض التدخل الأجنبي الدولي سيسهم في المزيد من التدهور في أوضاع الإقليم مما يثير مطالب جديدة لدى الجماعات المسلحة على حساب القومية والطائفية والعرقية ووفقاً للمصالح السياسية لهؤلاء المسلحين الخارجين عن القانون والشرعية الدولية. ونرى أن الحل يرتكز في معالجة جذور الأزمة عن طريق الحوار بين الأطراف المتصارعة والاتفاق على إنهاء مجمل القضايا الخلافية السياسية والاجتماعية والدستورية والاقتصادية والثقافية والحضارية والدينية.

ويمكن القول بأن شكل الحكم الناجح في السودان والذي يكفل بقاء الأمن في إقليم دارفور هو نظام الحكم الفيدرالي الذي يمكن الإقليم من حق تكوين حكومته المستقلة عن المركز الذي يمكن من خلاله إرساء قواعد الديمقراطية التعددية التي تنتهج الحريات السياسية وتبنى بناء المؤسسات في الدولة بصورة قومية. وتحقيق التنمية الشاملة في الإقليم من خلال إعادة هيكلة البنية التشريعية والتنفيذية لأجهزة الحكم على المستوى القومي والإقليمي والمحلي الأمر الذي معه تسهم جميع هذه الترتيبات في إعادة الأمن والاستقرار السياسي والقبلي والقومي لدارفور.

ونخلص إلى القول أن المواقف الدولية والإقليمية تكشف إلى أن أزمة دارفور تمتاز بوجود بعدين هامين البعد الأول: سياسي والبعد الثاني: قبلي إضافة إلى البعدين الإقليمي والدولي لتوظيف الأزمات وعلاجها وأحياناً استغلالها لأهداف ومصالح متنوعة وهذا ما يظهر واضحاً في سعي القوى الدولية وتمكنها من توظيف المنظمة الدولية لأخذ المبادرة للتحرك تجاه الأزمة وفق رؤيتها باعتبار الاتحاد الأفريقي يعد أحد أهم عناصر القوة بين

(١) نورا: المصدر السابق نفسه، ص ٢٧١.

السودان والتدخل الأجنبي لذا فإن ثمة من يعتقد أن وجود قوة حفظ سلام أفريقية تعد إجراء مقبول دولياً ولا يمس السيادة السودانية وأن التنسيق مع الأمم المتحدة يدعم موقف السودان. ومن الضرورة بمكان أن يقابل التقدم الذي حدث في مجال المفاوضات في أبوجا إلى جانب تقديم التنازلات للمتمردين في دارفور لتهدئة الصراع ودفع المجتمع الدولي لمحاربة المتمردين وقد يساعد هذا التقدم في المفاوضات كما يدعم تحرك السودان تجاه تطبيع الوفاق الوطني لاسيما على مستوى الجبهة الداخلية وقد يساعد كل هذا في إبعاد شبح المخاطر التي مازالت تهدد حاضر ومستقبل السودان والقرن الإفريقي ومن ثم سلامة المجتمع الدولي.

١٤. أمريكا تتمسك بورقة البشير لماذا؟

(أ) أمريكا وقضية دارفور:

أن أزمة دارفور من الأزمات المزمنة وذلك لأن الصراع بين القبائل العربية والرعوية والقبائل الأفريقية المزارعة موجود منذ مئات السنين ويرجع البعـض لأسباب اقتصادية واجتماعية وتاريخية متعددة، غير أن اندلاع أعمال التمرد المسلح والعنف في دارفور تسببت في وجود القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي يرى الكثير من المحللين السياسيين الغربيين والعرب أن لها أهداف تدفعها للتدخل في الشأن الداخلي للسودان، بل وفي دارفور موطن الصراع والعنف والتمرد المسلح خاصة، وأهمها استغلال إمكانات السودان الاقتصادية الهائلة، السعي للسيطرة على كل القارة الأفريقية عبر بوابة دارفور، ومن ثم محاصرة الشرق الأوسط من العمق الأفريقي وبهذا تصبح قادرة على كشف ما يجري في البحر الأحمر والصومال وجيبوتي (القرن الإفريقي)، إضافة إلى الخليج العربي واليمن وهي المنطقة التي كانت سابقاً خاصة لسيطرة الاستعمار الأوربي كمنطقة إستراتيجية والتي تعد اليوم أهم مناطق إنتاج الطاقة في العالم التي تهتم بها دول العالم الغربي المتقدمة^(١).

لقد تحركت الولايات المتحدة الأمريكية لإقناع مجلس الأمن بتكوين لجنة تقصي حقائق ومحاكمة بعض رموز السلطة في السودان ومنع الاسترقاق ووفقاً للسياسيين الأمريكيين أنهم يمتلكون خبرة في أمور إثبات ما إذا كان ثمة استرقاق واستغلال للناس في دارفور بغرب السودان أم لا ويرى البعض أن وجود التيار المتطرف المسيحي ضمن أجهزة حكم الولايات المتحدة إبان فترة حكم جورج بوش وبضغط من اللوبي الزنجي خلال فترة انتخابات الرئاسة

(١) الكراي، سليم، مقال، المصالح الأمريكية في السودان، موقع دارفور نيوز.

الثانية له دفعه للتحرك ضد حكومة البشير في مواجهة استغلال العرب للأفارقة في دارفور تأثيراً بما نشرته الدعاية الصهيونية إلى جانب الضغط اللوبي الصهيوني عليه^(١).

الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لممارسة ضغوط شديدة جداً على الحكومة السودانية بغية منع مليشيات الجنجويد من ارتكاب المذابح في دارفور وفقاً " كوندليزا رايس " مستشارة الأمن القومي الأمريكي آن ذاك^(٢) - الأمر الذي معه صعد كوفي عنان من لهجته ضد حكومة السودان معتبراً ما يحدث في دارفور كارثة إنسانية ساعدت الحكومة على وقوعها بمساعدة الجنجويد، ويرى البعض أن أثر التدخل الأمريكي في السودان ظهر على شكل مساعدات غذائية وخدمات إنسانية تم توجيهها إلى أهالي دارفور - ووجهت هذه المساعدات بالرفض من قبل السلطات السودانية الأمر الذي دعا معه "ريتشارد باوتشر" المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية آن ذاك إلى الإعلان عن رفض السلطات السودانية تقديم التسهيلات والسيارات اللازمة لنقل المساعدات لأهالي دارفور المشردين، مما حدا برايس إلى الإعلان عن أن بلادها تسعى إلى إدخال المساعدات إلى دارفور عن طريق ليبيا. ومن ثم أرسلت " كولن باول " وزير الخارجية إلى دارفور والخرطوم في منتصف ٢٠٠٤ لغرض التباحث بمشكلة الإقليم واقعياً، وحينها صرح " باول " عن موت الناس في إقليم دارفور وارتفاع معدل الوفيات ارتفاعاً كبيراً وذلك خلال الفترة من أواخر شهر يونيو وأوائل شهر يوليو ٢٠٠٤ - مما يعني وجود إبادة جماعية تمت في الإقليم^(٣).

الأمر الذي بدأت معه المنظمات الحكومية والشعبية الأمريكية تتشط في تصدير البيانات المناهضة لحكومة السودان وللقبائل العربية في دارفور - ونادت الكنائس المسيحية المحافظة حينها بمطالبة بوش الابن بضرورة إرسال قوات أمريكية إلى السودان وتوفير مساعدات لأهالي دارفور والمطالبة بوقف عمليات الإبادة الجماعية العرقية فيه^(٤).

(١) البحيري، زكي، دارفور - أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، عين شمس، دار الشمس للطباعة، القاهرة - مكتبة النهضة المصرية ٢٠٠٨م، ص ٢٢٢.

(٢) البحيري، زكي، المصدر السابق نفسه ص ٢٢٢. وكذلك، الشريف، محمد، الدين، صلاح: العدالة الجنائية الدولية في دارفور.. التعقيدات القانونية، المجلة الدولية - العدد ١٧٦ أبريل ٢٠٠٩ - المجلد ٢٤٠، ٤٤.

(٣) البكري، هدى: السياسة الدولية، عدد يناير ٢٠٠٥م، ص ٢٦٦.

(٤) علي، محمد، خالد: ما يحدث في دارفور مؤامرة صهيونية تستهدف مصر والسودان، الأسبوع ٢١ يونية ٢٠٠٤.

كما طالبت الجمعية الوطنية للارتقاء بالملونين في أمريكا التي ينتمي إليها أكثر من مليوني عضو في يونيو ٢٠٠٤ الإدارة الأمريكية بإعلان أن ما يحدث في دارفور يعد إبادة جماعية عرقية وعلى الولايات المتحدة سرعة المبادرة في تشكيل قوة متعددة الجنسيات ترسل للإقليم لحماية السكان الأفارقة. كما أعلن مبعوث الأمم المتحدة في نيروبي أن عمليات الاغتصاب وأعمال العنف ضد المدنيين في دارفور مازالت مستمرة ولم تنته بعد^(١).

الأمر الذي معه جعل سكرتير عام الأمم المتحدة أثناء زيارته لدارفور والخرطوم في ٢٩ من عام ٢٠٠٤م، يمنح المسؤولين الحكوميين السودانيين مهلة ٩٠ يومًا لنزع سلاح مليشيات الجنجويد الموالية للحكومة، مؤكدًا حينها رغبة الدول الكبرى الأوربية والغربية إرسال قوى متعددة الجنسيات مكونة من ٢٥ ألف جندي لحماية السكان ووقف الإبادة الجماعية العنصرية التي يقوم بها المقاتلين الجنجويد ضد الأفارقة السود. ويرى البعض أن التدخل الأمريكي بدأ يظهر في القارة الأفريقية في صورة بيانات يعلنها الكونجرس الأمريكي ومنها قانون سلام السودان السابق (مفاوضات جنوب السودان) في "ماشاكوس" و"نيفاشا" في كينيا.

^(١) رسلان، هاني: دوافع التدخل الأمريكي وكوابحه في دارفور، الأهرام ٣ أغسطس ٢٠٠٤. وأنظر أبو الفضل محمد: الموقف السوداني: المفاوضات، الحياة، ٢١/٢/٢٠٠٩ / العدد ١٦٧٥٩، مكتبة الأهرام للبحث العلمي.

المبحث الثاني

التكوين الطبقي والقبلي والثقافة السياسية للجنجويد

نتناول في هذا المبحث مليشيات الجنجويد المسلحة في السودان فقد كانت في البدء عبارة عن مخطط خطت له الحكومة السودانية منذ السبعينيات من القرن الماضي وبدعم سخي من الدول العربية.

إذ قبل استقلال السودان وضع حزب الأمة رؤية خاصة لتكوين مليشيات تنهض على أساس عرقي بهدف استبدال القوات النظامية السودانية التي تتكون في الغالب من أبناء الهامش وإيقاف مد ثورة أو تمرد الهامش الزاحف نحو المركز السالب بغية استرداد حقوقهم الطبيعية، وانطلاقاً من هذه الفكرة بنت الجبهة القومية الإسلامية وأحزاب الحركة الإسلامية والحكومات السودانية المتعاقبة المليشيات المسماة بالمراحل و الدفاع المدني و عد الفرسان و الدفاع الشعبي ومن بينها الجنجويد و غيرها، وجميع هذه المليشيات بنيت جميعها على أساس العرق العربي، كما اعتبر بعضها كقوات صديقة بنيت على أساس مصلحي. إضافة لهذه المليشيات شجعت الأمة إنشاء التجمع العربي في دارفور و جبال النوبة، و تجمع قريش في جبال النوبة، كل هذه الأفعال أسست لتفشي فتنة الحرب الأهلية من جنوب السودان إلي جبال النوبة، و جنوب النيل الأزرق، إضافة إلى تفشي النهب المسلح في دارفور التي تحولت إلي حرب أهلية أخرى فيما بعد.

وتظهر المنظمات الدولية علاقة الحكومة السودانية بمليشيات الجنجويد المسلحة وتعتبرها صناعة حكومية إلا أن الحكومة السودانية ترفض اعتبارها مسئولة عن تأسيسها على الرغم من وجود الدلائل العديدة التي تربط فيما بينها والسلطة ولمعرفة الصفة الرسمية لها ومدى مسؤولية الدولة عن تأسيسها، لذلك يناقش هذا المبحث التكوين القبلي والطبقي لمليشيات الجنجويد والثقافة السياسية التي يعرفونها.

أولاً : تعريف مفهوم الجنجويد في السودان:

إن دراسة مليشيات الجنجويد في السودان وإن كانت تتطلب قدراً كبيراً من الحرص والخصوصية فإنه من الضروري أيضاً محاولة القيام بذلك، ويمكن في هذا الصدد البدء

بالتعرف على مفهوم الجنجويد وكل ما له صلة به كمدخل للإحاطة بماهية تلك المليشيات في دولة السودان والأسس التي تقوم عليها.

من المفاهيم والتعريفات التي أثّرت حول الجنجويد ما أورده (الطيب حاج عطية) مدير معهد بحوث السلام بجامعة الخرطوم بأن الجنجويد:هم: " ليسوا جيشاً وإنما مجرد مصطلح فضفاض فبعضهم مؤيد للحكومة وبعضهم عصابات والبعض الآخر مرتزقة". وظهر الجنجويد للوجود في الثمانينيات، وهم ينتمون للقبائل العربية وهم مزيج من العصابات ومربي الجمال الذين يخوضون نزاعاً منذ أمد طويل على المياه ومناطق الرعي مع المزارعين الذين ينتمون للقبائل الإفريقية. وتشير صحيفة الأوبزرفر في تقرير عن إقليم دارفور غربي السودان إلى وجود مخاوف حقيقية من تحول الجنجويد الذين همشتهم الخرطوم في الماضي إلى مواجهة الحكومة إذا حاولت نزع سلاحهم بالقوة^(١). وتقول الصحيفة جولي فلينت والكاتب والناشط في القضايا الإفريقية ألكس دي فال في كتابهما المشترك (دارفور تاريخ حرب وإيادة) أن "الجنجاويد " هي مليشيات مسلحة سمع بها الدارفوريون لأول مرة في عام ١٩٨٩م، وهي كلمة تعني "الجحافل" أو "قطاع الطرق"، لكنها تجد أيضاً صداها في الكلمتين العربيتين: "الجن" و "الجواد"^(٢).

بينما يرى البعض الآخر أن كلمة "جنجويد" هي كلمة عامية من المنطقة وتعني عامة (إنسان مثل جان علي جواد)، وقد تم استخدام هذا المصطلح إبان النزاعات القبلية في التسعينات بغية الإشارة بصفة محدودة إلى المليشيات، وهي غالباً من قبائل عربية، كانت تهاجم وتدمر قرى القبائل غير الرحل. كما استخدم مصطلح (جنجويد) في دارفور قديماً لوصف اللصوص المعتدين على سكان الأرياف بأشكال متنوعة من بينها سرقة المواشي وقطع الطرق^(٣).

في حين يربط آخرون كلمة جنجويد بصعلوك من عرب دارفور يدعى "حامد جنجويت" مارس فعل الحرابة مع عصابته ضد القرى الإفريقية في ثمانينيات القرن التاسع عشر فأدخل الرعب

(١) صحيفة الأوبزرفر

(٢) فال،دي، ألكس، وفلينت، جولي، دارفور تاريخ حرب وإيادة: ترجمة باسيل، أنكون بيروت-شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص ٨٦-٨٧.

(٣) موسى، مختار، عبده، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٦، لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر: تملالي، إلياس، الخرطوم-الجزيرة نت، الجمعة ٢٤/١٢/٢٠١٤هـ،

في قلوب السكان، الأمر الذي جعلهم يطلقون اسمه على هذه المليشيات، ومهما تنوعت التفسيرات اللفظية للكلمة إلا أن الجنجويد كمفهوم له معنى مشترك بينها جميعا وهو أن الجنجويد مجموعة مسلحة من قطاع الطرق المنحرفة الذين يقومون بالسلب والنهب والقتل وتدمير القرى وترويع الأمنين ويحمل أكثر من طرف خاصة الإعلام الغربي الجنجويد اختلال الأمن في الإقليم^(١).

وكما هو واضح فإن هذا المفهوم يركز بدرجة أساسية على الوسائل لا على الغايات وتلك الوسائل تتمثل في القوة وهو ما يترتب عليه إضفاء طابع القوة وسياسة الأمر الواقع أكثر من الطابع القانوني والشرعي على ممارسات وكيان الجنجويد كمليشيات مسلحة، فالجنجويد لديهم عبارة عن جماعة أو جماعات مسلحة تعيش على السلب والنهب وركوب الجمال وتهدد الناس بالسلاح وتقضي على السلام كما تقضي على الأعراق الأخرى في السودان. والجنجويد كما نرى هي ذات طابع قبلي عرقي تقترن أيضاً بزعامات انفصالية وإقليمية تهدد الاستقرار في كل السودان وكل القارة الأفريقية ومن المعلوم أن الوحدة السودانية هي الحل النهائي لمشاكل القبلية والعرقية والحركات الانفصالية المسلحة. كما بدا واضحاً في ذات الوقت التمسك بفكرة السيادة للدولة المركزية كنقيض لفكرة الانفصال وتقسيم الدولة.

وقد حاول الكثير تعريف مصطلح الجنجويد الأمر الذي جعلهم يصطدمون بالواقع فقد عرفه البعض تعريفاً لغوياً اعتماداً على المضامين الظاهرية للتكوين اللفظي له، بينما حاول آخرون تعريفه اعتماداً على الواقع التاريخي والاجتماعي والنفسي والسياسي لطبيعة المجتمع الذي أفرزه في دارفور. وبناءً على ذلك فقد ذكر " عبد الله خاطر " وهو كاتب صحفي من أبناء دارفور في تعريفه للجنجويد^(٢) أن اللفظ يرجع إلى القبائل شبه الصحراوية الموجودة في غرب السودان التي تعد عبارة عن بيئات لا تمتلك سياجاً اجتماعياً حازماً، الأمر الذي معه تكونت عادة لدى الشباب المتبطل والخامل ذهنياً للتجمع على تنظيم اعتقادات محلية على الأموال والماشية فأطلقت عليهم جنجويد.

كما أورد موقع دارفور نيوز الإلكتروني تعريفاً آخر لمصطلح الجنجويد فعرفهم على أنهم (فئة من الشباب الخارجين عن القبائل العربية (الذين نفصوا) أيديهم من أسرهم وقبائلهم وقبلوا بالسرقة وقطع الطرق متأثرين بأفعال وثقافة الصعاليك عند العرب قبل الإسلام). ووفق

(١) ، وكذلك ،د. البحيري ،زكي المصدر السابق نفسه،ص ١٣٠.

(٢) خاطر،عبدالله :موقع دارفور انيوز:على الرابط التالي: www.Darfour.news.net.

لتعريف الرئيس التشادي إدريس ديبي فالجنجويد تعني (مليشيات موالية للحكومة السودانية)، كما عرفها وزير الخارجية الأمريكي كولن باؤل على أنها (مجموعات عربية مسلحة تعرف باسم الجنجويد والتي تقول عنها الجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان إنها تقوم بحملة تطهير عرقي في منطقة دارفور). كما عرف وزير الدولة بوزارة الداخلية السودانية أحمد هارون الجنجويد في لقاء صحفي مع جريدة الأهرام العربي على أنهم (عصابات للنهب المسلح). في حين عرف الشيخ موسى هلال الذي يطلق على نفسه صفة زعيم وشيخ الجنجويد، والذي تتهمه الإدارة الأمريكية والمنظمات الدولية بأنه القائد الحقيقي للجنجويد، " الجنجويد في لقاء صحفي أجرته معه صحيفة أخبار اليوم " بأنهم لصوص وحرامية وقطاع طرق كما نسميهم في الشمال همباته. والجنجويد لفظ شعبي قديم لا يرتبط بقبيلة أو عرقية محددة^(١).

كما أورد آخر تعريفاً للمصطلح عبر موقع مجلة البيان مشيراً إلى أن الجنجويد تعني (الشباب المتفلت من قبيلته والذي لا يتورع عن ارتكاب كل الموبقات من نهب وفاحشة واعتداء على الغير وقيل أن اللفظ (جنجويد) مأخوذة من الجن يركب الجواد وهي كناية عن الفارس الصعلوك)^(٢). كما عرف مصطلح الجنجويد على أنه مستمد من عبارة "جن جاء على جواد" كما سبق الإشارة إليها وهي عبارة عن مفردة مكونة من ثلاث كلمات هي جن وتعني الشخص الذي يقوم بأفعال تتنافى مع الطبيعة البشرية، ويمتطي جواداً أو فرساً ويحمل بيده بندقية جيم ثلاثة، كما تعني في العرف المحلي (جان أو شيطان يمتطي جواداً ويحمل بيده بندقية) وتقال باللهجة العامية لأهل دارفور (جن شایل جيم وراكب جواد).

كما هو ملاحظ فإن مصطلح الجنجويد هو عبارة عن مصطلح هلامي وغير محدد الملامح كما أن جميع هذه التعريفات تكاد تتفق على أن الجنجويد مجموعات مسلحة تقوم بفعل النهب والسرقة لا أكثر وهذا يتنافى مع كونهم مليشيات مسلحة عسكرياً تقوم بالقتل والتشريد والذبح للسكان المدنيين على أساس عرقي اثني طائفي لشنق القومية الإفريقية وتطهير الجنوب والشمال السوداني العرقي الجماعي من هذه الاثنية من قبل الجنجويد العرب الذين سخرتهم الدولة كما تدعي للقضاء على حركتي التمرد في دارفور. وكما هو معلوم هنا أن الجنجويد كأفراد سابقون لحكومة الإنقاذ وسيطرة الإسلاميين على الحكم، ولكنهم ككيان منظم يعد من

(١) موقع دارفور نيوز الإلكتروني WWW.Darfour.news.net، وكذلك ، وانظر كذلك ،

موسى، مختار، عبده، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٨،

(٢) العبادين، زين، الطيب: مجلة البيان موقع على الإنترنت ، وانظر كذلك ، موسى، مختار، عبده، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٧.

إفرازات الإنقاذ منذ أن استولى الإسلاميون على السلطة أو ربما تكون حكومة الإنقاذ قد وظفتهم لتحقيق أهدافها المتعددة في الإقليم^(١). ويمكن القول وفقاً لما نعتقد أن ما يحدث من مليشيات الجنجويد في دارفور هو عمل تنهض به مجموعات متعددة مدربة على حمل السلاح وتمول من الحكومة السودانية وتقوم بأعمال الإبادة الجماعية المنظمة ضد جنس ولون معين من البشر تحت مسموع ومرأى من الحكومات المحلية في الإقليم والحكومات المركزية في الخرطوم بغطاء شرعي وتمويل وإمدادات عسكرية حكومية وبعض هذه الأفعال والسلوكيات الصادرة عن هذه الجماعات يمكن القول عنه أنه ذو طابع قبلي قد ينتهي ضمن الحدود الجغرافية لدارفور لكن البعض الآخر منه قد يتمدد حتى يصل إلى الخرطوم ويشمل كل السودان. كما أن أسباب تمرد البعض ولجؤه إلى جبل مرة هو شعوره بالتهميش داخل حزبه، ويمكن القول أن تسييس القبيلة وتسليحها من لدن الحكومات المتتالية للسودان هو السبب في وجود ونشأة مليشيات الجنجاويد والتمرد والحركات المسلحة فيه^(٢).

وهناك من يعتقد أن الصراع فيما بين الحكومة والعناصر الموالية لها والمتمردين الذي أدى إلى قيام الحكومة بالاستناد إلى مليشيات الجنجويد في جنوب وشمال دارفور هو ليس صراعاً دينياً وذلك لأن أهل دارفور جميعهم من المسلمين الذين ينتمون إلى المذهب الملاكي وغالبيتهم يتبع التجانية والمهدية باعتبارها من أهم الطرق الصوفية، والقول بأن حركة تحرير السودان هي حركة التمرد الرئيسية في دارفور وهي تجمع الزرقاء من أجل تحقيق مطالب دارفور التنموية والخدمية والسياسية وأن الجنجويد هو تجمع العرب ضد مطالبة الزرقاء بحقوقهم في التنمية والخدمات والمشاركة في القرار السياسي هو قول غير صحيح ذلك لأن حركة تحرير السودان ليست ذلك المعين الواسع الذي يمكن أن يستوعب جميع القبائل غير العربية، خصوصاً إذا ما علمنا بوجود ٣٠ قبيلة غير عربية خارج هذه الحركة من بينها قبائل رئيسة لها ارتباط قوي بالأرض وتاريخ مشهود عبر مئات السنين مثل البرتي والداجو والفُمر، كما أن الجنجويد كذلك ما هي إلا مجموعة منفصلة من قبائلها بالرغم من جريان الدم العربي في عروقه إلا أنها لا تمثل الرأي والاتجاه العام لجميع القبائل العربية.

(١) موسى، مختار، عبده، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٨.

(٢) محمد، علي خالد: ما يحدث في دارفور مؤامرة صهيونية تستهدف مصر والسودان، جريدة الأسبوع، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٤، وكذلك حسب الله، مهدي: الجنجويد وحركة المليشيا - النشأة والتطور، موقع دارفور نيوز، على الرابط التالي: www.darfournews.net.

غير أن آخرون يرون بأن وصف الجنجويد بأنهم مليشيات عربية لا يعني أبدًا أن جميع العرب يقاتلون في صف الجنجويد الأمر الذي يعني أن ثمة عرب كثير في دارفور يعارضون الجنجويد، كما أن بعض العرب يقاتلون ضمن صفوف المتمردين، كما هو الحال مع بعض القادة العرب ورجالهم من قبيلة المسيرة والرزيقات. كما أن ثمة كثيرون من غير العرب أيضًا يساندون الحكومة ويخدمون في الجيش الخاص بها. وبالتالي فإن مصطلح الجنجويد الذي يستعمله الضحايا في دارفور لا يعني قطعًا العرب عامة، بل المليشيات العربية التي تهاجم قراهم وترتكب انتهاكات أخرى^(١).

ويرى البعض أن دافع الحكومة لاستخدام الجنجويد جاء نتيجة إلى اندلاع التمرد الذي بدأت حركتان متمردتان في دارفور في أوائل العام ٢٠٠٣ م، الأمر الذي أدى إلى دفع الحكومة إلى الاستعانة بعدد من القبائل العربية لمساعدتها في القتال وقام بعض زعماء القبائل الذين تربطهم علاقات بمسؤولي كل من الحكومات المحلية والحكومات المركزية بدور رئيسي في تجنيد أعضاء المليشيات وتنظيمهم وقد ضمت مليشيات الجنجويد في صفوفها محاربين من البلدان المجاورة من تشاد وليبيا^(٢).

ثانيًا: مكونات الهيكل التنظيمي للجنجويد:

١. الهيكل ونشاطات الجنجويد:

لا يوجد في الحقيقة هيكل تنظيمي معروف لمليشيات الجنجويد إذ يرى البعض أن هذه المليشيات ليس لها هيكل تنظيمي بالمعنى المتعارف عليه عالميًا اليوم ولكنها عبارة عن مجموعات مسلحة تجمع حين الأمر بالاستخدام ووفق لمعلوماتنا ومصادرنا المتعددة نرى أن الهيكل التنظيمي لهذه المليشيات ووفقًا لتصورنا الخاص يسير وفقًا للآتي: يتكون الهيكل التنظيمي لمليشيات الجنجويد من قيادة عليا متمثلة في المسؤول هلال الشيخ الكبير الذي هاجم في ٢٧ شباط - فبراير ٢٠٠٤، بمئات المسلحين الذين يمتطون الجمال والخيول مدينة طويلة على السفح الشرقي لجبل مرة التي تعد قلب أراضي فور. واستمرت ثلاثة أيام وقتل خلالها ٧٥ شخص و ٣٥٠ امرأة وطفل تم اختطافهم، كما تم اغتصاب أكثر من ١٠٠ امرأة كما تم اغتصاب ٤١ مدرسة وتلميذة من مدرسة طويلة الداخلية. وقد أشرف على كل هذه المذابح

(١) موسى، مختار، عبده، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٦

(٢) عرفة، جمال، محمد: دارفور التاريخ والقبائل والجنجويد، ٩ مايو ٢٠٠٤ م، موقع إسلام أون لاين، على، الرابط

التالي: www.islamonline.net

موسى هلال منتقلاً بين مقر قيادته في خيمة واسعة من الخيش وموكب مكون من خمس آليات "لاند كروزر" يحرسه الخيالة. وقبل الهجوم احتشد أكثر من ٥٠٠ ألف من الجنجويد في معسكر مؤقت على تلة مجاورة لطويلة كان هؤلاء يملكون أسلحة خفيفة ومتوسطة وأجهزة اتصال وبينة داخلية وحصانة من العقاب ويعمل هؤلاء تحت أنظار الحكومة ومسامعها من دون ردع من الحكومة أو القوات الحكومية في تلك المنطقة^(١). كان زعيم مليشيات الجنجويد يرتدي بذة عقيد في الجيش النظامي وبحسب شاهد عيان كانت طائرات هليكوبتر عسكرية تنزل كل يوم الطعام والسلاح وتأخذ الجرحى كان هلال لا يشارك في القتال بل أنه يتحرك في الميدان ليعطي التوجيهات بينما الرجال ينزلون حمولة الهليكوبتر من بنادق وكان يدعو العرب للقتال معه، كان هلال يدعي التفوق لعنصره العربي وكان يشن الجهاد لتطهير الأرض من العملاء والمرترقة والجبنا والخارجين على القانون كما كان يحث هذه المجموعات على الصومود^(٢).

ولكن هناك من يرى أن مليشيات الجنجويد تنقسم إلى مجموعتين هي كتالي^(٣): القسم الأول: هو القسم الأصغر بشمال دارفور ويتكون من عدة مليشيات تابعة للقبائل العربية أو الأباله، (والأباله تشير إلى ممتنهي تربية الإبل). وتذكر بعض المصادر أن جنجويد الشمال استباحوا مدينة كتم في أغسطس - آب ٢٠٠٣، أما القسم الثاني: يتركز القسم الأكبر من الجنجويد بجنوب دارفور وهم من أبناء القبائل العربية المعروفة بالبقارة أي التي يغلب عليها تربية البقر ويقدر ويزيد عددهم عن ٥ آلاف مسلح. يتحصنون بجبل كرقوا بأقصى جنوب غرب دارفور. وتتهم مليشيا الجنجويد بأنها شاركت إلى جانب قوات الجيش السوداني في الحملة ضد المهندس داؤود يحيى بولاد - من قبيلة الفور - وقد قاد تمرداً عام ١٩٩١ متعاوناً مع جون قرنق زعيم الحركة الشعبية ومنشقاً عن الجبهة القومية الإسلامية بزعامة حسن الترابي، وقد قمعت حملته وأسر وقتل.

(١) دي فال، ألكس، فلينت، جولي: تاريخ حرب وإبادة دارفور، المصدر السابق نفسه، ص ٦٣-٦٤ وانظر كذلك
(٢) لمزيد من التفاصيل حول الموضوع أنظر: تقرير /مليشيات مسلحة بدارفور - الجنجويد، قسم البحوث والدراسات، موقع قناة الجزيرة نت، على الرابط التالي: www.aljazeera.net.
(٣) سالم، بن أحمد، سيدي: مليشيا مسلحة بدارفور الجنجويد، - ملفات خاصة - الجنجويد مقال على موقع الجزيرة نت بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٠٦ سيدي أحمد بن أحمد سالم.

٢ - رجال الحكومة جزء من الهيكل التنظيمي للجنجويد:

تقول المصادر أن رسائل موسى هلال تذكر أن من مؤيديه من رجال الحكومة الوطنية والإقليمية هم اللواء عمر البشير وعلي عثمان محمد طه نائب الرئيس وبطل السودان اللواء ادم حميد موسى حاكم جنوب دارفور الجنرال في سلاح الجو (عبد الله) صافي النور وعثمان محمد يوسف كبير حاكم شمال دارفور والرجل الذي قضى الطرف عن عمليات اغتصاب النساء في طويلة^(١).

ويضمون من الجانب العسكري الجنرال " الهادي ادم حميد " قائد حرس الحدود الحكوميين والمقدم عبد الواحد سعيد علي سعيد من حامية الكبائية العسكرية وكان مدير تنقيف البدو في حكومة شمال دارفور عبد الرحمن عبد الله جاد الله - ابن شيخ جناح عطيفات في الرزيقات - مسئولاً عن التجنيد . وكان في المعسكر نحو ثمانى آليات وهو عدد يعتبر كبير في تلك المنطقة النائية. وفي أوائل ٢٠٠٤ كانت الهيلكوبتر تهبط يوميًا وأحياناً مرتين في اليوم الواحد في المستريحة مفرغة المدفعية والذخائر والأسلحة النارية، والطعام، والمال وكان المجندون يقبضون شهرياً ١٥٠ ألف جنيه سوداني بالإضافة إلى عشرين ألفاً يومياً مقابل الحصان أو الجمل وكان في إمكانهم الاحتفاظ بكل المنهوبات التي يمكنهم نقلها باستثناء الأموال النقدية والأسلحة الثقيلة التي كان يجب تسليمها إلى هلال . ويصف هلال نفسه بالمجاهد والشيخ موسى هلال أمير القوات القاضية والمروعة وهي اللواء الأساسي لقوات الجنجويد المرتكزة في المستريحة مركز التحكم في شمال دارفور وهو محارب مقدس وزعيم قبلي وقائد أعلى المعتمدة من الحكومة.

وكانت مليشيات الجنجويد بقيادة موسى هلال تتلقى أوامرها للهجوم مباشرة من الخرطوم ويتلقون أوامره من مركز القيادة الغربية ومن الخرطوم ومن القادة الميدانيين من قادة الجيش الرسمي وهم قرابة ٢٠ ألف مقاتل خمسة إلى ست آلاف منهم متمركزين في المستريحة ويمكن تمييزهم عن القوات النظامية من صنادلهم وعماماتهم والشعار (اللوغو) الخاص بهم وهو كناية عن مسلح يمتطي جملاً، يوضع على ستراتهم. ويدير تكتة المستريحة في ٢٠٠٤ عدد من كبار الضباط العسكريين ومسؤولي الحكومة الإقليمية^(٢).

(١) دي فال، ألكس، فليننت، جولي: تاريخ حرب وإيادة دارفور، المصدر السابق نفسه، ص ٦٦

(٢) والمزيد من التفاصيل حول الموضوع أنظر كذلك د. العابدين، زين، الطيب : مرتزقة الجنجويد في دارفور طالع العدد ١٨١ جريدة سودانيز أون لاين ، على الرابط التالي: www.sudaneseonline.com.

٣. الجزء الثاني مليشيات الجنجويد الشمالية المدعومة من الحكومة :

يرى البعض أن جنجاويد الشمال هم مجموعة مسلحة يقودهم الشيخ هلال ظهوروا بعد سقوط نظام النميري في نيسان- أبريل من عام ١٩٨٥م الذي أسقطته الاحتجاجات الشعبية بعد مجاعة دارفور والسودان التي نجمت عن انحباس المطر والجفاف، وظهرت مع ظهور النظام الجديد في الخرطوم الذي كان مستعداً للتعامل مع ليبيا حيث فتح معمر القذافي أبواب ليبيا أمامهم عن طريق الصحراء في واحة كفرا في ليبيا، وكانت تلك الهجرات إلى ليبيا من دارفور الفقيرة قد مكنت البعض من إرسال المال إلى العائلات، كما أن هؤلاء تدربوا في معسكرات القذافي إلى جانب الفيلق الإسلامي وأصبحوا جزء من التجمع العربي وحينما وصلوا إلى دارفور كانوا يحملون روزنامة التفوق العرقي، كما عادوا محملين بالأسلحة حيث تدفقت شاحنات السلاح العسكرية عبر الصحراء لغرض إقامة معسكرات وقواعد خلفية في دارفور، وكان المحاميد هدف القذافي للتدخل في تشاد من شمال دارفور، و(المحاميد) هم القسم الأكبر من رزيقات الشمال والأفضل تمثيلاً في تشاد^(١).

وكان الشيخ هلال هو من منح الدافع القوي لعشيرته لانتخابه زعيماً للمليشيات في الشمال أيضاً وذلك نظراً لاتصاله القوي مع أقربائه في تشاد الأمر الذي جعله المفضل لدى الحكومة وقد تم تخزين الأسلحة الليبية المخصصة للواء البركان بقيادة احمد أصيل اغيش في مخيمات أم جلول. لكن هلال لم ترق له الأسلحة الجديدة التي بدلت وجه دارفور لكن هلال أصيب بالعجز منذ أوائل ١٩٨٦ وفقد بصره وانتهى عهده مع الجنجاويد. ولهذا تنافس ثلاثة مرشحين على زعامة المحاميد اثنان من أبناءه واسحق عيس جلول بن الرجل الذي تحداه هلال نفسه قبل أربعين عام واختير موسى وهو الابن الوحيد لهلال وكان هلال حين تزدد الاشتباكات مع الفور يتدبر التموين الجديد بالسلاح من ليبيا للمحاميد^(٢).

(١) عبدالعزيز، عيدروس : موسى هلال.. سيف «الجنجويد» جريدة الشرق الأوسط: الجمعة ١١ جمادى الأولى ١٤٢٦ هـ ١٧ يونيو ٢٠٠٥ العدد ٩٦٩٨.

(٢) دي فال، ألكس، فلينت، جولي: تاريخ حرب وإبادة دارفور، المصدر السابق نفسه، ٦٩.

وهناك من يرى أنه قد تم تأسيس مليشيات الجنجويد وفقاً للأسس القبلية حيث عاد هلال إلى دارفور في حزيران - يونيو وطالبت الحكومة بحملة تطوع تعم جميع أنحاء دارفور لكل وشمل هذا التطوع قوات الدفاع الشعبي والجنجويد وطلب من العمدة العرب والمساليت تجميع المتطوعين في غرب دارفور وقد تمكنوا في حزيران - يونيو من إرسال ستة آلاف رجل إلى مقر قيادة الجيش في جينية وجمع أحد عمدة المساليت جمر موسى من ملبيدة ألف رجل، وتم رفض كل واحد منهم غير أن الحكومة منحت السلاح للشبان العرب وردت المساليت على خالين الوفاض كما قام متشددون من الزمرة الأمنية - عبد الله صافي النور ووزير الدولة للعدل علي كارتني وهو منسق سابق لقوات الدفاع الشعبي - بالتجنيد لصالح قوات الدفاع الشعبي ويذكر أن كارتني "طار إلى كل أنحاء دارفور" في محاولة لشراء دعم الزعماء القبليين العرب ومعه أكياس مخصصة للسكر سعة الواحد منها خمسون كيلو جراماً مليئة بالأموال النقدية التي سحبت من خزائن رئيس الأمن صلاح غوش وتم التلويح أمام المجموعات العربية بمشاريع إنمائية. كما أمر اللواء حميد موسى حاكم ولاية جنوب دارفور في ٢٢ تشرين الثاني - نوفمبر ٢٠٠٣ م، بتجنيد "٣٠٠ عنصر من الفرسان من الخرطوم" في ذات الوقت الذي وعد فيه بتلقيح الجمال والخيول، وبناء الغرف والمدارس، وحدة صحية، و ٢٤ مضخة مياه في ثمانى قرى. كما تمت ترقية الجنجويد إلى قوة قتال متكاملة شبه عسكرية وزودت بتجهيزات اتصال وبكمية كبيرة من الأسلحة الحديثة وبعض المدفعية ومستشارين عسكريين^(١).

وعاد موسى هلال إلى دارفور مضيفاً المصادقية على مزاعم الولايات بوصفه منسقاً معيناً من الحكومة لنشاطات الجنجويد، فحرك ألوف الجنجويد من جنوب دارفور إلى شمالها الذيكان قاعدة انطلاق لكل الهجمات الرئيسية لجيش تحرير السودان في ذلك الوقت ونظم قاعدة جديدة لهم في جبل سرو، غرب كُتم. وكان لثكنة هلال كتيبتان رئيسيتان: "القوات الخفيفة والسريعة والمخيفة" وقوة انتشار سريع أصغر تدعى "قوات الهجوم السريع". وكانت هناك في دارفور ست ألوية على الأقل من الجنجويد، تعمل إلى جانب القوات المسلحة النظامية، من بينها "لواء النصر" التابع لعبد الرحيم احمد محمد، وكنيته "شكر تالله"، و"لواء الجاموس" التابع لحميد ضاوي. وكان شكر تالله، وهو ضابط في الجيش من واد مدني في وسط السودان، قد حكم عليه بالسجن عشر سنوات في ٢٠٠٢ لتخليه عن الجبهة الجنوبية. وأطلق سراحه بعد ١٢ شهراً وكلف بتنظيم قوات الجنجويد في غرب دارفور، حيث قام بإرهاب

(١) فال، ألكس، فلينت، جولي: تاريخ حرب وإبادة دارفور، المصدر السابق نفسه ص، ١٥٣

المسالبيت متبجحا بأنه "عزرائيل ملاك الموت المساليت" كما كان الضاوي سجين أيضاً بتهمة قتل عشرة من غير العرب في سوق بيضا في آذار - مارس ١٩٩٩.

ويرى البعض الآخر أن جيش دارفور الجديد تمكن من صد الأبواب في وجه القبائل "الأفريقية" التي كانت تشكل تقليدياً قوامه الأكبر. لكنه كان يتحرى قبول العناصر المجرمة التي كانت لها علامات فارقة لجنجويد ما قبل الحرب. وقام موسى هلال حين عودته إلى شمال دارفور، قام بزيارة سجن كُتم وأمر الموظفين بمثول جميع السجناء أمامه. لقد وجد الرجال المجرمين الذين يتميز سلوكهم بالإجرام الذي لا نظير له ملاذاً آمناً في الجنجويد، فقاموا معهم بالسرقة، والحرق، والتنشوية، والقتل، والاعتصاب، كما قاموا بإخضاع مجموعات صغيرة لفظائع لا يمكن تصورها. ولقد قام الجنجويد في قرية هرجانغ في شمال دارفور في نيسان - أبريل ٢٠٠٤، بإعدام مجموعة من الشبان بالرصاص في رؤوسهم من الخلف وماتوا جميعاً على الفور. وكان هناك تنسيق بين الاستخبارات العسكرية جعل من غير الممكن التمييز بين قوات الدفاع الشعبي الرسمية والجنجويد غير الرسميين، ذلك لأن الجيش قام بإمداد الجنجويد الذين باتوا قوة شبه عسكرية، كما واكبهم عند انتشارهم لإقامة قواعد في القرى النائية، وطوق القرى التي كان الجنجويد يهاجمونها، وشارك في عمليات التمشيط التي كانت تعقب ذلك.

وثمة من يرى أنه بعد مرور أربعة أشهر على توقيع الخرطوم اتفاقية تجريد كل المليشيات من السلاح كان الجنجويد يديرون ١٦ معسكراً في واحدة فقط من ولايات دارفور الثلاث. كما كانوا يتشاركون في خمسة من هذه المعسكرات مع القوات الحكومية النظامية. وكانت ثلاثة منها تضم ثلاث مهابط للهليكوبتر. الأمر الذي معه كانت الأسلحة تتدفق على ألوية الجنجويد المتوسعة خلال شهر تشرين الأول - أكتوبر ٢٠٠٣، كما أشار قادة جيش تحرير السودان عن التحول في نمط الهجمات في دارفور التي كانت تتم من مواقع المتمردين في الجبال والسفوح إلى قرى بعيدة عن المتمردين. كما تراجع القتال بين الحكومة ومجموعات المتمردين، لكن هجمات الجنجويد على المدنيين تزايدت بفعل التنسيق الوثيق بينها وبين القوات النظامية للحكومة مما جعل القصف بسلاح الجو يتجه صوب حصون المتمردين الأساسية في شمال دارفور وغربها، الأمر الذي جعل حملات الحكومة تتمدد جنوباً وشرقاً. وتمكن الجيش الرسمي النظامي بمساعدة الجنجويد من حرق خمسين في المائة من

المدينة، ونهبوا الماشية، وقتلوا ٤٢ رجلاً، وقصفوا الجامع وقتلوا أمامه مع حفيده اليتيم، كما أحرقوا ٨٠ من أصل ٣٠٠ من الأكواخ. وارتكبوا غير ذلك من الفظائع^(١).

وثمة من يصف البعض سلوكياتهم وتحركاتهم المريبة بهذا القول: عاد الجنجويد وهم ممتطين الجياد والجمال مع الجيش وهم يرتدون الكاكي مثل الجيش في ٧ أو ٦ كانون الأول - ديسمبر وكان الجنود في الاندكروز التي ركبت عليها الدوشكا. وكانوا يصطحبون معهم شاحنة، وبقي الجنود عند أطراف القرية، بينما قتل الجنجويد ٨٠ شخصاً بينهم أطفال ونساء. وكان الجيش يؤمن لهم الغطاء الجوي لعملياتهم وكان يتقدمهم أحياناً وثمة من يرى أن ضباط الجيش وطيار وسلاح الجو، وقادة المليشيات قد عملوا معاً في منطقة خالية من الضوابط الأخلاقية، وكانوا ينفذون سياسة الأرض المحروقة في السودان^(٢).

٤. ظهور ميليشيات جنجويد على يد الحكومة:

ثمة من يرى أن نشأة مليشيات الجنجويد بدأت بالظهور في إقليم دارفور في عام ١٩٨٧ حينما تكون التحالف الموسع الذي شمل كل القبائل ذات الأصول العربية بالإقليم، هذا التجمع أطلق عليه اسم "التجمع العربي" وكان يضم ٢٧ قبيلة. وكانت الغاية منه الحد من نفوذ قبائل الشمال العربية المعروفة (بالجعليين والشايقية والداقلة). غير أن هذا التنظيم قد توسع وشمل بعض قبائل كردفان ذات الأصول العربية، وقد أطلق على التنظيم الجديد اسم "قريش". ويقال أن ثمة عدة بيانات صدرت عن هذا التنظيم تؤكد على النزعة العربية العنصرية له وتشير المصادر إلى أن حكومة الصادق المهدي في عهد الثمانينات، وحكومة البشير الراهنة هما الراعيتان لهذا التنظيم بينما كان دور الحركة الشعبية لتحرير السودان التي كان يتزعمها جون قرنق سابقاً يقتصر على تسليح قبيلة الفور في إقليم دارفور لمواجهة حكومة

(١) فال، ألكس، فليننت، جولي: تاريخ حرب وإبادة دارفور، المصدر السابق نفسه، ص ١٥٤، وانظر كذلك، عبدالعزيز، عيدروس، المصدر السابق نفسه.

(٢) فال، ألكس، فليننت، جولي: تاريخ حرب وإبادة دارفور، المصدر السابق نفسه، ص ١٥٦ وكذلك، نجيلة، حسن ملامح من المجتمع السوداني، ص ٢١٥

الخرطوم. الأمر الذي جعل شكل الصراع الدائر بين هذه القوى يأخذ في دارفور منحى عربياً أفريقياً بعد أن ظل محصوراً في صورة مواجهة بين الرعاة والمزارعين^(١).

ووفق لهذا النمط المتصارع في السودان وإقليم دارفور توفرت البيئة الخصبة لنشأة مليشيات الجنجويد التي يرى المراقبين بأنها الذراع العسكري للقبائل العربية بدارفور لكن القبائل العربية والحكومات تناوبت على نفي هذه الحقيقة. بينما يربط بعض المحللين والدراسين نشأة الجنجويد بالحرب التشادية - التشادية التي حدثت في الثمانينات من القرن العشرين ويعللون رؤيتهم هذه بتكليف الرئيس التشادي الحالي إدريس ديبي خصمه حسين حبري، بتجنيد كل طرف من هذه المليشيات من أبناء القبائل العربية التي تقطن شرق تشاد ولهذا برزت مليشيات الجنجويد.

وهناك من يرى أن حالة العوز والجفاف التي كان يعيشها عرب دارفور جعلهم يسعون إلى تسليح أنفسهم بدافع أيديولوجي رغبة منهم في إثبات الوجود من خلال خلق عدوانية جديدة لهم تكسبهم الثقة بالنفس، الأمر الذي جعل الحكومة السودانية تبدأ في تسخيرهم كأداة وسيطة للسيطرة العسكرية. وكان استخدام الخرطوم للمليشيات في البدء من قبيل الانتهازية المحضة. وذلك لأنهم كانوا يمتلكون مهارات قتالية وسمحوا للحكومة بالاحتفاظ بمصادرهما المبالغة في الاتساع. لكن مع مرور الوقت قامت الحكومة باستخدام المليشيات في وظيفة ثانية لا تقل قدر من الأهمية إذ عمدت الحكومة لتأمين الغطاء الشرعي " للنزاع القبلي الطويل الأمد" الأمر الذي سمح لها بنفي أي وجود لحرب أهلية على الإطلاق^(٢).

وثمة من يرى أن إستراتيجية هذه المليشيات قد استحكمت بشكل كبير عندما قاد داود بولاد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جنوب دارفور في عام ١٩٩١م. ويرى البعض

(١) البحيري، زكي، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٠-١٣١، وكذلك، فلينت، جولي، وآخر، ص ٩٠، وانظر كذلك، لمزيد من التفاصيل الدومة، عبدالرحمن، الدين، صلاح: أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية، الخرطوم، ٢٠٠٦، ص ٨٣، وكذلك، سالم، أحمد، سيد، أحمد، سيدي: الجنجويد المليشيات المسلحة بدارفور، إعداد قسم البحوث والدراسات، موقع الجزيرة نت.

(٢) البحيري، زكي، المصدر السابق نفسه، ص ١٣١، وكذلك، عرفة، جمال، محمد: دارفور التاريخ والقبائل والجنجويد، ٩ مايو ٢٠٠٤، موقع اسلام أون لاين على الرابط التالي: www.islamonline.net، ولمزيد من التفاصيل أنظر: البحيري، زكي: مشكلة دارفور - الجذور التاريخية - الأبعاد الاجتماعية - التطورات السياسية الطبعة: ١ مجلد: ١ الناشر: القاهرة، مكتبة مدبولي. وكذلك، أنظر: سالم، أحمد، سيد، أحمد، سيدي: الجنجويد المليشيات المسلحة بدارفور، إعداد/ قسم البحوث والدراسات، موقع الجزيرة نت.

الآخر أن دافع الحكومة السودانية لطلب المساعدة من الميليشيات العربية "المعروفة بالجنجويد" هو قلة عدد قوات الجيش النظامي الرسمي في المنطقة. وقد لبى فرسان بني حلبة طلب الحكومة ولعبوا دوراً رئيسياً في هزيمة قوات بولاد. كما أحرق الجيش والفرسان قرى بكاملها بدافع الشك والريبة في ترحيبها برجال بولاد. غير أن الحاكم العسكري لدارفور العقيد طيب إبراهيم، كان حريصاً على التأكد من أن هذا الانتقام لن يتسبب في حدوث حرب أوسع. الأمر الذي جعله يتعلم مما حدث من أحداث في جنوب كردفان حينما دفعت ردة الفعل الحكومية المبالغ بها بالنوبة إلى أحضان الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولهذا حاول طوال عامين إبقاء الدارفوريين ضمن الحركة الإسلامية مهنئاً الفور علناً على تقواهم، وعاداً أيهم ومؤكداً أن للولاء مكافأته^(١).

ويذهب البعض إلى القول بأن حملة الحاكم التي كانت تستهدف إثارة العواطف والعقول ساهمت في إطفاء الحرب المشتعلة مؤقتاً لكن في عام ١٩٩٤م تمكن علي الحاج وزير الشؤون الفيدرالية من رسم الحدود الإدارية لدارفور كجزء من عملية إصلاح دستورية أسست نظام إدارة فيدرالياً ولكنه كان زائفاً عبر السودان. باعتبارها منطقة واحدة تم تقسيم دارفور إلى ثلاثة إقاليم إدارية: شمال دارفور، وعاصمته الفاشر، وغرب دارفور ومركزه جنينة؛ وجنوب دارفور ومركزه نيالا. وقسم لإصلاح الفور وهم القبيلة الأكبر في دارفور على الأقاليم الثلاثة، الأمر الذي جعل منهم أقلية في كل منها وساهم في تقليص نفوذهم. الأمر الذي معه ولد صيغة جديدة للهرمية القبلية ووجد نظاماً يتم بموجبه اختيار كل قيم قبلي من قبيل الغالبية المنتمين للمرتبة الأدنى. وبصعوبة بالغة تم إنشاء جملة من المواقع الجديدة التي منحها جميعاً للعرب كمكافأة لحلفائه من بني حلبة والتشاديين العرب. كما كان قبل ذلك لدار المساليت سلطان - وهو منصب وراثي لعائلة أندوكا- وخمسة "فورشا"، وهم رؤساء إداريون لهم حق التصرف القضائي بالأرض. كما تم تعيين ثمانية "أمراء" جدد، جميعهم من العرب بالرغم من أنهم لا يمثلون إلا ربع السكان وجميعهم من الوافدين الجدد نسيباً من تشاد^(٢).

ويذكر أن حاكم غرب دارفور إبراهيم يحيى قال: " أن عمر البشير جاء إلى جنينة وقدم شخصياً الرايات للأمراء العرب". على الرغم من وجود قانون ينظم "إدارة البلدين" الذي

(١) فلينت، جولي، وآخر، ص ٩٠- وكذلك ، عبد الرحمن ، محمد، حليلة: من هم الجنجويد؟ ميليشيا الأقلية الثالثة... للغز! موقع إيلاف GMT 8:15:00 2005 الأحد ١٢ يونيو، على الرابط التالي:

(٢) فلينت، جولي، وآخر، ص ٩١، أبو الخير، أحمد، السيد، مصطفى: أزمت السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، الطبعة: ١ مجلدات: الناشر: إيتراك للنشر والتوزيع تاريخ النشر: ٢٠٠٥/٠١/٠١، ص ١٥٠.

كان يقضي بانتخاب السلطان من قبل "هيئة انتخابية مؤلفة من الفرشا والأمراء التابعين للسلطنة". وكانت ولايته محددة بسبع سنوات أو بالمدة التي تحددها حكومة الولاية. وكما هو واضحاً أن سلطان المساليت سيتم استبداله بمرشح آخر عربي. غير أن البعض يشير إلى أن فقد زعماء المساليت الكثير من سلطتهم التشريعية والقضائية وجباية الضرائب خلق حالة شلل للنظام التقليدي لاسيما في فض النزاعات غير أن هذا لم يمنح الأمراء العرب رسمياً الحاكرات، لكن ألقابهم الكبيرة كانت تعني بوضوح حقهم في المطالبة بالأرض. وذكرت الفقرة " ١٥-أ" من "قريش-٢" بالتخصيص "أخذ موقف سلبي قوي، بكل الوسائل، ضد أي نظام حيازة للأرض (الحاكرة،الدار)".

وقد سوق لروزنامة السيطرة العربية هذه بإصرار وحماسة محمد الأمين صالح بركة، وهو نائب بدوي في البرلمان الوطني والذي كان يرأس تحرير صحيفة "البحيرة" في ندجامينا في ١٩٩٠، حينما كان المجلس الديمقراطي الثوري لفترة وجيزة جزءاً من الائتلاف الحاكم في تشاد. وبعد عودته إلى السودان - حيث كان شقيقه بشير قد عين أميراً على فرع أولاد علي المهارية- أصبح محمد الأمين بركة أمين صندوق اتحاد أصحاب القطعان ومن ثم نائبات في البرلمان. ولم يكن ذلك يحدث لولا الدعم المباشر له والقوي من أصدقائه في الخرطوم. ولهذا فهو يتحاشى الحديث حول نظام الحاكرة لكنه في الوقت نفسه يصر على إن "الحكومة تملك كل الأرض وجلها خال وغير مستخدم، كما أن الأمور قد تبدلت منذ إنشاء نظام الحاكرة. فالحاكرة ليست كتاباً مقدساً ويجب استبداله بقانون جديد لتنظيم الأراضي"^(١).

وذهب آخرون إلى القول أن الحكومة استغلت زيادة حدة القلاقل في غرب دارفور لصالحها فعملت على تسليح الوكلاء حيث حل حينها الرجل العسكري اللواء حسن سليمان محل الحاكم المدني محمد الفضول وبدأ في تسليح الأمراء العرب ومن بينهم حميد داواي وهو من المحاميد، وعبد الله أبو شنيبات وهو من أبالة بني حلبة. كما تم توقيف عناصر بارزة من طائفة المساليت وسجنوا وعذبوا وتم نزع سلاح المدنيين مساليت وفرض عليهم نظام منع التجول وتم الحد من تحركاتهم. كما تم حينها تجنيد شبان المساليت بالقوة وأرسلوا للقتال في جنوب السودان. وفي حرب دامت ثلاثة أعوام، ١٩٩٦-١٩٩٨ قتل المئات من المدنيين ومعظمهم على أيدي الميليشيات المدعومة من الحكومة وفر مئة ألف غيرهم إلى تشاد .

(١) فلينت،جولي، وآخر المصدر السابق نفسه، ص ٩٢-٩٣،

ثمة من يرى أن معظم الهجمات كانت تتم ليلاً حينما يكون القرويون نياماً. وحينما يهربون نحو قرية ما يصبحون هدفاً للمهاجمين الذين يقومون بإحراق كل منازل القرية التي التجؤوا إليها. وكانت مليشيات الجنجويد العربية تطلق النار على القرويين الفارين من اللهب من منازلهم، وكانت جميع هذه الهجمات تترافق مع موسم الحصاد الزراعي حيث يتم إحراق الحقول مع موسم الحصاد الزراعي وقبلة وأثنائه أو حينما يجمع المحصول بعد موسم الحصاد. وكانت هذه المليشيات تدمر محصول السنة بغية تعريض المساليت للمجاعة، وكانت هذه المشاهد الشنيعة تتم وفقاً لتخطيط جديد شرف عليه الحاكم العسكري السوداني للمنطقة. ويقول إبراهيم يحيى أنه شهدت بداية تنظيم الجنجويد التي تمت على يد الحكومة السودانية "حملات تفتيشية تجوب القرى بغية نزع سلاحها تمهيداً لدخولها من قبل الجنجاويد بعد يومين من إخلاءها من السلاح. وحين تدخلها مليشيات الجنجويد الحكومية تقوم بمهاجمة الناس وسلبهم بدءاً من الساعة السادسة صباحاً وحتى الثانية بعد الظهر، وذلك على بعد عشر دقائق فقط من أعين الجيش الرسمي. ووفقاً لهذا الأسلوب تم إحراق كل دار المساليت. وحينما واجه يحيى أحد قادة الجيش قيل له: إنهم يقومون بواجبهم فحسب". الأمر الذي دفعه إلى لقاء البشير وعلي عثمان في الخرطوم ليسألهم عما يقوم به الجيش من فظائع وعن السبب الذي يجعل الجيش يتلقى أوامره من الخرطوم مباشرة؟! وكان جوابهما: "أنتم الأفريقيون لا يمكن الركون إليكم" (١).

لكن فريق آخر يرى أن اشتداد مقاومة المساليت دفع الحكومة إلى تقديم الدعم اللوجستي للمليشيات العربية. وفي عام ١٩٩٩م قامت بإيفاد محمد أحمد الديبي الجنرال في الاستخبارات العسكرية من الشايجية إلى جنيّة كممثل شخصي للرئيس البشير رسمياً لإعادة الهدوء في المنطقة. كما تم تحريك مليشيات معترف بها تحت إشراف الديبي هي قوات السلام إلى جنوب دارفور. وتم نشر قوات السلام التي اختيرت من عرب جنوب كردفان لحماية القوافل والقطارات العابرة إلى جنوب السودان. وبدأت قوات السلام المتمركزة في ثكنة الجيش في الداعين في تدريب الفتيان العرب المحليين الذين أرسلوا بعد ذلك للانضمام إلى قوات الدفاع الشعبي في دار مساليت. وكان عدد من زعماء المليشيات العربية ومن بينهم عبد الله أبو شنيبات وعمر بابوش بدؤوا للمرة الأولى يتلقون أموالاً من الحكومة (٢).

(١) فلينت، جولي، وآخر المصدر السابق نفسه، ص ٩٣

(٢) فلينت، جولي، وآخر المصدر السابق نفسه، ص ٩٤

غير أن إقامة الديبي في دار المساليت جعلت قوات الدفاع الشعبي ترفض انتماء المجندين غير العرب له، كما سعت لانتزاع اسم الجنجويد من المساليت لنفسها وكان ثمة ارتباك والتباس وجدل كبير وواسع فيما بين المليشيات الرسمية الحكومية المتمثلة في (قوات الدفاع الشعبي) والمليشيات غير الرسمية (الجنجويد)، الأمر الذي جعل الكثير من المساليت يعتقدون أن قوات الدفاع الشعبي برمتها قد استبدلت بالجنجويد. غير أن قائد جيش تحرير السودان في دار المساليت قد أكد في عام ٢٠٠٤، أن "الأمر تغيرت في ١٩٩٩م. فقد انتهت قوات الدفاع الشعبي وحل محلها الجنجويد الذين احتلوا كل مراكز جيش الدفاع الشعبي". وخلال الأشهر الثلاثة التي أمضاها الديبي في جنينة تم إحراق أكثر من ثلاثين قرية وقتل أكثر من ألف من المساليت. الأمر الذي دفع معه الحاكم يحيى إلى تقديم الشكوى إلى الديبي متسائلاً لماذا نحن ؟ إذ نحن لسنا الجيش الشعبي لتحرير السودان؟". ولكن الديبي أجاب: "نحن هنا لنمنع أيًا كان من الإشارة بإصبعه إلى الحكومة"^(١).

بينما يرى فريق آخر أن علاقات الديبي الوطيدة مع ليبيا سهلت عمليات التسليح بالنسبة للمليشيات المدعومة من السلطة السودانية وبدا ذلك واضحاً من خلال الزيارة التي قام بها إلى طرابلس في حزيران - يونيو من عام ١٩٨٩م، بغية تنظيم عملية الإمداد بالأسلحة. وثمة من قال أن مليشيات الحكومة التي قاتلت في حرب المساليت كانت تضم إلى جانب العرب عرب من غير السودانيين وغير الليبيين والتشاديين، كما كان الكثير من زعماء الجنجويد الذين برزوا في غرب دارفور أيام الديبي يعودون إلى أصول تشادية حديثة. فعائلات بابوش وشنيبات كانت قد وفدت إلى دارفور من تشاد. وكان زعيم آخر من الجنجويد، هو العمدة سيف ينتمي إلى قسم أولاد زيد من المحاميد الذين جاؤوا أساساً من تشاد لتربية قطعان سلطان المساليت^(٢).

بينما يرى آخرون أن موسى هلال الذي كان رجاله ناشطين بالفعل في غرب دارفور لم يكونوا مسئولين إلا تجاه الخرطوم. غير أن محمد الباشر المسئول الكبير في حركة العدالة والمساواة وعضواً في مجلس مدينة جنينة قد اكتشف في عام ٢٠٠٠م، أدونات وقعها موسى هلال للسماح بحمل السلاح من دون أي عائق. الأمر الذي دفع الباشر إلى رفع الشكوى

(١) فلينت، جولي، وآخر المصدر السابق نفسه، ص ٩٤، وأنظر: صالح، الطيب: وطني السودان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥/٦/١، رياض الرئيس للكتب والنشر، ص ٦٦.

(٢) فلينت، جولي، وآخر المصدر السابق نفسه، ص ٩٥، خليل، بكرى: الوعي الذاتي وهوية السودان الثقافية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، مكتبة مدبولي، ص ١٤٤.

للحاكم عمر هارون إلا أن الأخير قال له: "ليس في وسعنا فعل أي شيء. سنرسل شكواك هذه إلى الخرطوم"^(١).

وثمة من يرى أن مليشيات الجنجويد هي عبارة عن ملتقى مجموعة مسلحة غير نظامية مدعومة ومؤسسة ومأمورة من قبل الدولة إلا أنها ليست منظمة ذات بنية هيكلية. غير أن ثمة من ينسب لمليشيات الجنجويد إلى (التجمع العربي) المدعوم من العقيد القذافي الذي حول اهتمامه بالعالم العربي على إثر تعكر علاقاته مع الجامعة العربية في الستينيات، الأمر الذي جعله يحول انتباهه نحو إفريقيا وسعيه لبناء تحالفات إستراتيجية فيها. الأمر الذي جعل موسى هلال يسيطر على اثنين من المعسكرات الموجودة على مقربة من كبكايية، وبحلول عام ١٩٩٢م، عد هلال شخصية رئيسية بارزة في "التجمع العربي" في دارفور^(٢) وهناك من يرى أن دعم الحكومة للجنجويد موسى هلال تغير عندما تم تعيين صافي النور حاكماً لشمال دارفور في عام ٢٠٠٠م، وذلك لأنه المبح للحكومة بأنه في إمكان العرب انجاز أمور عظيمة في دارفور شريطة أن يتم تأمين الدعم لهم. غير أن الخوف من بروز معارضة جديدة في دارفور مكن قبول البشير الانفصال الذي تم بينه وبين التراي بعد أن أعطى أسباب وجيهه للخرطوم. ويرى آخرون أن الفور والزغاوة شرعت بعد عام ٢٠٠٠م في تنظيم نفسها في جيش أطلقت عليه مسمى (جيش تحرير السودان)، الأمر الذي معه جعل زعماء الحكومة والجنجويد يطلبون العون من بلدان أخرى، كان من ضمنها تشاد، ونيجيريا، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسنغال، ونيجر، ومالي. وبالفعل زار صافي النور وموسى هلال تشاد، وقد وعدوا كلاهما المتطوعين بالمال وبحصان وبندقية وبتهب من دون حدود. تجدر الإشارة هنا إلى أن نحو ٢٠ ألف من المقاتلين قد قبلوا العرض ومن بينهم بقايا من مليشيات "أم باخا" - تشير "باخا" إلى مستوعدات الماء البلاستيكية التي كانوا يضربون عليها ويقرعون لإرهاب القرى التي كانوا يقومون بغزوها- وغيرهم ممن يعرفون باسم أم قواق وجنجويد.

(١) فلينت، جولي، وآخر المصدر السابق نفسه، ص ٩٦، الجمل، شوقي: تاريخ السودان وأدي النيل "حضارته وعلاقاته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٨، مكتبة الأنجلو المصرية.

(٢) فلينت، جولي، وآخر المصدر السابق نفسه، ص ٩٧ بلل، فضل الله، إبراهيم، ناهد: الفقر وآثاره على الرعاية الأبالة بولاية شمال كردفان في السودان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، الدار العربية للنشر والتوزيع، ص ٩٩-١٠١. وكذلك، التيجاني، النون، ذو: عشرون شهراً مع المتمردين، صحيفة الانتباهة، الخرطوم، ٦ أكتوبر، تشرين أول ٢٠٠٧م.

ويشير آخر إلى أنه قد تم نشر المتطوعين على أربعة معسكرات جنجويد وقامت الحكومة بتجهيزهم وتدريبهم. وكانت المستريحة في شمال دارفور أبلّة الزريقات. وكان لجنوب دارفور معسكران: هما جبل عدولة لزريقات الجنوب والمعالية وجردود لسعدة وبقارة بني حلبة. وكان لغرب دارفور واحد: جبل كاغو في وادي صالح للترجم والتعايشة والسلامات^(١).

ويعتقد البعض أن الحصانة التي يتمتع بها مليشيات الجنجويد من الحكومة وتمنعها من العقاب جعلها في تشرين الأول - أكتوبر ٢٠٠٢م، تشن هجوماً رئيسياً مدعوماً من الحكومة من معسكراتها في جنوب دارفور يعد هو الأول من نوعه بمستوى الوحشية ضد المدنيين الفور حيث أنهم قاموا بتمديد كل البنى التحتية بطريقة منظمة ووحشية وشديدة العنف ضد البشر والحيوانات وكل شيء موجود على الأرض ومع بداية ٢٠٠٣ قاموا بقتل قرابة ١٦٠ ألف مدنياً ومئات الآخرين جرحوا كما تم إحراق مئات القرى. الأمر الذي معه هربت عشرات الآلاف من أراضيها وقراها طلباً للجوء إلى أعالي جبل مارا. وحين تحصد الجنجويد أرواح المدنيين ويتجهون إلى الشرطة الحكومة لا تبالي بهم وبما يحدث الأمر الذي جعل هؤلاء يصرون على معاقبة الحكومة كونها ضالعة في كل هذه الجرائم والداعمة للجنجويد^(٢).

٥- قائد مليشيات الجنجويد: الشيخ موسى هلال ناظر قبيلة المحاميد العربية بدارفور هو أقوى زعيم للمليشيات المدعومة من الحكومة السودانية والمعروفة بـ "الجنجويد" حينما كان في الرابعة والأربعين من عمره. كان هؤلاء الجنجويد الذين جمعهم يملكون أسلحة خفيفة ومتوسطة وأجهزة اتصال وبنية داخلية وحصانة من العقاب. فعاصمة الإقليم الفاشر تقع على بعد أربعين ميلاً فقط من طويلة وعلى الرغم من علم حاكمها عثمان يوسف كبير بما يجري فيها إلا أنه لم يرسل أي مندوب له يستطلع الأمر إلا في اليوم الثالث فقط بعدما كان الجنجويد قد قاموا بفضائهم هناك وانسحبوا. واعترض هلال على تسميته بالجنجويد لأنها كلمة تستخدم عادة في الإشارة إلى الخارجيين على القانون وقطاع الطرق من تشاد الجنجويد قطاع طرق مثل المتمردين. وهو كما كان يقول: فنحن من يقاتل الجنجويد" ولا ينفي هلال كونه عميلاً

(١) فلينت، جولي، وآخر المصدر السابق نفسه، ص ٩٩، أنظر كذلك، تفيدت، ترجي، وحرير، شريف: السودان - الانهيار أو النهضة، ترجمة النعيم، مجدي، مبارك، القاهرة، مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٧، ص ٤٥.

(٢) فلينت، جولي، وآخر المصدر السابق نفسه، ص ١٠٠، وانظر كذلك، الساعوري، علي، حسن: السودان والبحث عن السلام، القاهرة، المطبعة النموذجية، ١٩٩٠، ص ١٠١-١٠٢. وكذلك تفيدت، ترجي، وحرير، شريف، المصدر السابق نفسه، ص ٢٨٣.

للحكومة كما لا ينفي ابنه ذلك بل أنه يعلن أنه معين لقتال المتمردين من قبل الحكومة^(٢). وقد طالب مجلس الأمن الدولي الحكومة السودانية مع بداية أغسطس - آب ٢٠٠٤ في قرار بشأن دارفور بنزع أسلحة مليشيات الجنجويد وضرورة تعقب الضالعين في القتل والنهب والاعتصاب. ويعد الشيخ موسى هلال ناظر قبيلة المحاميد العربية بدارفور بوصفه زعيم لمليشيات الجنجويد من أبرز الأسماء المطلوبة للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية وتأتي إدانة هلال نتيجة لرفع متمرّدو دارفور اسمه في صدر قائمة اتهموه فيها بأنه هو ومليشياته من قاموا بعمليات التطهير العرقي لهم. الأمر الذي جعل أمريكا تتبنى اتهام الشيخ موسى هلال بتزعّم الجنجويد وهو أمر يصّر هلال نفيه عن نفسه، على الرغم من أنه لا ينفي علاقته بها، وصلته بالحكومة وصلت الحكومة بالجنجويد^(١).

٦-المليشيات القبلية في السودان:

بدأت المليشيات القبلية في البروز منذ اندلاع الحرب الأهلية الثانية في عام ١٩٨٣م، والتي أدت بدورها إلى انقسام الرأي العام بين مؤيد للحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي ومؤيد لحكومة السودان، ولا شك أن البعد الحقيقي لهذه المليشيات غير معروف ولكن من المعلوم للعامة أن هناك مليشيات نشطت وسط القبائل (البقارة، المسيرية، والرزيقات)، في جنوب دارفور والفور أيضاً في جنوب دارفور والتي أضيف إليهم لاحقاً المليشيات التي تعبر عن تحالف القبائل العربية "الجنجاويد"، وتعود المصادقة الحقيقية من قبل الحكومة السودانية على بعض المليشيات إلى مذبحه القردود في عام ١٩٨٥م. وذلك عندما هاجمت مجموعة من الدينكا المسلحين قرى البقارة في جنوب كردفان لسرقتهم أبقار الدينكا. وتغاضت حينها الحكومة عن الحملات الانتقامية التي قام بها البقارة ومذبحه الضعين في ١٩٨٧م، التي وصفها بلدو وعشارى في مؤلفيهما (مذبحه الضعين والرق في السوادن) لقد نفذت مذبحه الضعين

^(١) فلينت، جولي، وآخر المصدر السابق نفسه، ص ٦٢-٦٣-٦٤، وكذلك، أنظر، حام، عايد: 'أثر التحول السياسي للقبيلة في دارفور على الأمن القومي، ص ١٥٨.

المليشيات المسلحة لقبيلة البقارة" الزريقات" التي قتلت وأحرقت حتى الموت المئات من أفراد قبيلة الدنيكا وأخذت البعض الآخر اسري^(١).

وثمة من يرى أن القبيلة عبر العصور ظلت هي ذلك الكيان الاجتماعي الذي يشعر الفرد بالانتماء إليها. ويجتمع الأفراد تحت مظلتها بصلة الدم والرحم حتى مع وجود الاختلاف في الآراء أو التباين في المفاهيم والأفكار السياسية والأحاسيس والتوجهات^(٢)، الأمر الذي يعني برأينا أن بناء مليشيات الجنجويد يتم هنا على أساس طائفي قبلي عشائري ينهض كما في الجاهلية على أساس تعلية شأن القبيلة العربية نظراً لأصالتها وعلى اعتبارات الولاء للقبيلة أو العشيرة يكون انتماء الأفراد العرب لهذا النوع من التنظيمات المسلحة ومع وجود عدم الوعي والجهل السياسي إلى جانب استقلال الزعيم القبائلي لقوته وسلطته في حكم القبيلة وعلاقته بالسلطة ونفوذه في المنطقة، باعتباره حاكم القبيلة، واستناده واستناد الحكومة للدين وتوظيفه في السياسة واستقلاله للسيطرة ولتأجيج عواطف الناس دفع الكثير من هؤلاء إلى مساندة الحكومة التي تجاهد المتمردين بدافع الدين وحماية وحدة الوطن إلى مشاركتها أبشع الجرائم في التاريخ..بدافع حماية القومية وتحت مظلة صلة الدم والرحم والثقافة عقائدية والمجتمعية السائدة في الإقليم والسودان ككل.

(١) سليمان ،عبد المنعم ، بين الجنجويد وحركة تحرير السودان موقع الحوار المتمدن - العدد: ٩١٦ - ٢٠٠٤.

(٢) سليمان ،عبد المنعم ، بين الجنجويد وحركة تحرير السودان ،المصدر السابق نفسه. دوفسكي، شوسو، ميشيل: عولمة الفقر - تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، بيت الحكمة ص ٢٠٠. تيبس، أن، مايكل: مغيب الشمس في السودان، الطبعة الثانية ٢٠٠٧، دار عزة للنشر والتوزيع وكذلك، محمد، عبدالله، عثمان: رحيق وعلقم الأوراق المنسية آراء وملاحظات حول علاقات الرق في المجتمع السوداني، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.

ثالثاً: الإيديولوجية العسكرية:

كانت مليشيات الجنجاويد عبارة عن مجاميع من المجرمين الذين يركزون في تفكيرهم وثقافتهم على الإيديولوجية العسكرية التي تغذى من اليأس والظلمة، فهم على الرغم من زعمهم بأنهم ينادون بالجهاد لكونهم عرب ومسلمين — كما يدل ذلك حيث قائدهم موسى هلال الذي سخرته الحكومة السودانية واستغلته بل استغلته، وجعلته طوال هذه السنوات يحارب وفقاً لأيديولوجيتها الخاصة القائمة على العنصرية المتطرفة ولهذا عد موسى هلال نفسه بالمجاهد الكبير والشيخ المقاتل، والمحارب المقدس، والقائد الأعلى، والزعيم القبلي^(١).

وهناك من يرى أن الإيديولوجية المقيتة التي تدعى بأيديولوجية العسكر المشتركة بين السلطة والجيش وموسى هلال وقواته الجنجاويد هي التي قادت الصراعات الداخلية في السودان، وهي ذاتها التي غيبت الديمقراطية من أجل استحواذ البشير وأعوانه — ومن هم قبله على كراسي السلطة كل ذلك ناجم عن رغبة هؤلاء جميعهم في السيطرة والسطو على مقدرات الإقليم حيث يوجد النفط وهذا يعده البعض أمراً طبيعياً يحدث داخل كيان دولة مفككة قبل شعبها بالاحتراب والتقسام فيما بين أصحاب المصالح ولهذا هؤلاء الأباله وراكبي الجمال والخيول الجنجاويد صاروا بلا قلوب أيديولوجيتهم تتبع من النهب والسلب وتروى بالقتل والاغتصاب من دون النظر إلى دين — أو عقيدة تحكم تصرفات هؤلاء مع وجود إعفاء من العقاب وإفلات من تطبيق القانون حيث تؤمن الحكومة الغطاء الشرعي لهذه المليشيات، كما تؤمن لها السلاح والذخيرة والمال وأماكن التدريب والاختباء . غير انه لا توجد ثقافة سياسية معروفة أو فكر ترتكز عليه هذه المليشيات إلا تلك الثقافة القائمة على القتل والحرق والفوضى والتدمير والإبادة^(٢).

(١) فلينت، جولي، وآخر المصدر السابق نفسه، ص ٦٩ - ٨٠ - ٦٧، وكذلك أنظر: قلندار، محمد، محمود: جنوب السودان؛ مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال ١٩٠٠ - ١٩٨٣، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م، دار الفكر المعاصر، ص ١٠٠. وأنظر: الماركسية وقضايا الثورة السودانية (نص التقرير العام المجاز في المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني)، الطبعة الأولى، ٢٦/١١/٢٠٠٧، دار عزة للنشر والتوزيع - مكتبة ليلي - ص ٥٤.

(٢) وهيب، محمود: جنوب السودان واقع يدعم أزمة .. ويفرض حلاً، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، دار الإسلام للطباعة والنشر، ٤٤ - ٤٨، وكذلك، فلينت، جولي، وآخر المصدر السابق نفسه، ص ٦٦.

ونرى أن الإيديولوجية الفكرية لمليشيات الجنجويد تنهض على الفكر البدوي التقليدي الجاهلي القائمة على فكرة الصراع والنهب والسلب من أجل البقاء وحباً في السيطرة على الآخر لكن اعتبار هؤلاء البدو من القبائل العربية يجعلنا نجزم بأنهم من ذوي الإيديولوجية العقدية الإسلامية وهذا معناه أن هؤلاء الأفراد وسلوكياتهم ليست بالضرورة نابعة من الدين الإسلامي لأن الدين لا يحث على قتل الآخر وسلبه بدافع الرغبة في البقاء والعيش أو بدافع السيطرة على الآخر لأنه دين يعاقب على القتل ويرفض الاحتراب ويعاقب بقسوة بالغة على الفعل والسلوك الإجرامي. هؤلاء أفراد لديهم عقيدة لكن لديهم انحرافات خطيرة عنها وهم يعدون من الشواذ وبما أنهم بدو ورعاة فهم لا يمتلكون ثقافة إنسانية متطورة على الرغم من وجود التطور العلمي في السودان ويمكن أن يكون سلوكهم هذا ناجم عن غياب عامل التنمية المستدامة والفقر الشديد والعوز كما ذهب البعض إلا أن حالات الفقر والعوز الشديد ليست مدعاة لانضمام هؤلاء تحت لواء هذه المجموعات الشرسة كما نرى أن وجود سلطات دكتاتورية نفعية في الإقليم ساهم وبشكل كبير في تغذية هؤلاء المهمشين بالعنف القبلي الاتني وكان الجهل بمضمون رسالة الحكام المنتفعين بكراسي السلطة ونتيجة لبطالة وجوع هؤلاء وتدينهم نتيجة لانتمائهم بالإسلام ومناداة هؤلاء الحكام بالجهاد ساهم في إيهام الرسالة — أو بالأحرى في رفع درجة التضليل لهؤلاء البدو الرعاة التقليديين لأنهم وجدوا لهم أدوار جديدة في الحياة وأموال وأسلحة تمكنهم من العيش بسلام في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والتنموية المتردية إضافة إلى وجود عدم الاستقرار السياسي والتنوع الاتني المتخلف في السودان ككل.

المبحث الثالث

موقف الجنجاويد من النظم الحاكمة والمجتمع الدولي

يرى كثير من الدارسين أن الجنجاويد كمليشيات مسلحة على علاقة وثيقة الصلة بحكومة البشير إلا أن الحكومة تنفي علمها بها كما أنها تنفي صلتها بها على الرغم من أن موسى هلال لا ينفي علاقة السلطة به ويكشف في جميع مقابلاته مع الصحفيين الغربيين علاقته بالنظام ويدلل على ذلك بوثائقه الرسمية التي يطلع الصحفيين وزواره عليها وهو يقول ذلك مفتخرًا بين أبناء عشيرته التي يقول أنه هو من منحها هذه القوة والسلطة وقوته هذه هي التي جعلت الحكومة تعتمد عليه في تشكيل مجموعات بل الآلاف من الجنجاويد الراكبة المجرمة من جميع قبائل دارفور من أجل كسب المال والسلطة والثروة والفوز بسلاح السلطة النظامي والعمل من دون حدود في ما يسميانه الجهاد المسلح ضد الخارجين عن القانون والنهاية^(١).

ولو افترضنا جدلاً أن حكومة البشير لا تعلم عن هذه المجاميع المقاتلة في دارفور شيء فلماذا لا تقوم بمواجهتها وإيقاف جرائمها بقوة الجيش الشعبي وبحجة فرض النظام في الدولة؟ أم لأنها ضالعة في الإثم والجرم فإنها هنا لا تستطيع منع هجمات الجنجاويد التي تعدها مجرد هجمات ثأرية تتم بين العرب والأفارقة على الماء والكأ والأرض والموارد؟

أولاً: الجنجاويد والبشير:

تشير الكثير من المصادر أن الحكومة السودانية هي التي قامت بتعبئة المليشيات العربية التي تركز الخيل والجمال والمعروفة بالجنجاويد للتعامل مع حركة التمرد. لكن الرئيس السوداني "عمر البشير" وصف مليشيات الجنجاويد في محض رده على رفض علاقتها بالحكومة بأنهم "لصوص وقطاع طرق"^(٢). وتتكون تلك المليشيات من آلاف الأفراد وقد مثلت

(١) فال دي، ألكس، وآخر: المصدر السابق نفسه، ص ٦٦-٦٥، عويس، خالد، الجنجاويد في دارفور القصة الكاملة، دبي، العربية نت ١٣ يوليو ٢٠٠٤م، وكذلك، شاهين، ربيع، دارفور، الاقتصادي، ٩/٢/٢٠٠٩م، العدد ٢٠٩٢، مكتبة الاهرام للبحث العلمي القاهرة. مزيد، محمد: دارفور بحاجة للطبيب صالح، موقع جريدة المدة على الرابط التالي: www.almadapaper.com.

(٢) أبو الفضل، محمد، الموقف السوداني، المتمردون: جريدة الحياة، ٤/٣/٢٠٠٩م، العدد ١٦٧٧٠، القاهرة مكتبة الاهرام للبحث العلمي.

قوة للحرب بالوكالة حيث كان عملها ينهض على شن هجمات على القرى والبلدان وبعد وقت قصير من قصف الطائرات الحربية الحكومية لها تدخل مليشيات الجنجويد لتطبيق سياسة الأرض المحروقة فيها بحث تقوم بانتهاكات عديدة من قتل ونهب وعمليات اغتصاب جماعية للسكان غير العرب في دارفور. كما قامت الجنجويد باستغلال النساء كرقيق أبيض لأكثر من أسبوع قبل فك أسرهن^(١) ووفقاً للمصادر المتعددة فإن مليشيات الجنجويد تقوم بدوريات خارج المخيمات ويقول لاجئو دارفور إن الرجال يقتلون والنساء يغتصبن إذا ابتعدن عن المخيمات بحثاً عن الحطب والماء. كما أن استهداف دولة البشير في الخرطوم لأهل الهامش وممارستها التمييز العنصري بين المواطنين أدى إلى رفع العرق العربي، الأمر الذي معه قام البشير بمنح الأوامر بصفته رئيس الدولة بتأسيس وتجهيز جنجويد القبائل العربية وقد نتج عن هذه السياسة الحروب المدمرة في السودان^(٢).

وليس حكومة البشير فقط هي من أسست لوجود الميليشيات المسلحة بل أن الحكومات المتعاقبة بما فيها حكومة البشير قد ساهمت جميعاً في نشأة وتسليح الميليشيات في السودان وتحديداً في إقليم جنوب وشمال دارفور وربما شرقه وغربه أيضاً وكانت تسمى بالمراحل و الدفاع المدني وعد الفرسان و الدفاع الشعبي و الجنجويد التي تعد الأبرز والأكثر شيوعاً وخطراً على السكان والسودان كله وكما هو ملاحظ فإن جميع هذه الميليشيات مدعومة من السلطات الحاكمة إضافة إلى أنها تنهض على أساس ترقية العرق العربي في السودان وتصفية الأعراق والقوميات الأخرى^(٣). وتشير المصادر أن حكومة البشير قامت بدفع القبائل العربية لجمع الأفراد العاملين في ولايات دارفور الثلاث، لتأسيس الجنجويد، ومن ثم قامت بإمدادهم بالأسلحة والذخيرة، والمركبات العسكرية وقطع الغيار إضافة إلى بناء مناطقهم وتزويدهم بالرواتب والمكافآت السخية.

ثانياً: علاقة الجنجويد بالحكومة الحالية:

(١) فال دي، ألكس، وآخر: المصدر السابق نفسه ص، ١٠٣، ١٠٠، وكذلك أنظر: حجاج، أحمد: المواقف الدولية من أزمة دارفور: مجلة السياسية الدولية - العدد ١٦٨ أبريل ٢٠٠٧ - المجلد ٤٢، ص ١٩٤-١٩٥. وكذلك، الشريف، الدين، صلاح، محمد: المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٠-٢٤٢-٢٤٣.

(٢) فال دي، ألكس، وآخر: المصدر السابق نفسه، ص ١٠٠-١٠١-٩٤.

(٣) فال دي، ألكس، وآخر: المصدر السابق نفسه، ص ١٥٣.

تشير الكثير من المصادر بأن موسى هلال قائد ومؤلف الجنجويد لا يخفي أبدًا انتماءه وولائه وعلاقته بالحكومة ودعمها له، بل أنه كان يعلن أنه بناءً على رغبة الحكومة أنشأ مليشيات قبلية لمقاتلة التمرد في دارفور وهذا صحيح إلى أبعد حد ففي كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٣، تعهد الرئيس البشير علناً بـ "استخدام الجيش، والشرطة، والمجاهدين، والفرسان للتخلص من التمرد. كما أن القوات النظامية بحسب المصادر المتعددة هي التي تمنح الغطاء الشرعي، وتمهد للجنجويد الفرصة لدخول القرى وسلبها وحرقها ونهب ما فيها ليظهر للعالم أن الجنجويد ما هم إلا قطاع طرق ونهابة مسلحة، بينما في الحقيقة أنه حتى لو كانت الجنجويد مجرد قطاع طرق ونهابة مسلحة كان الأولى بالحكومة بمعاقبقتها ومواجهتها وليس منحها الغطاء الشرعي لأفعالها وتدريبها وتقديم المئونة والمال لها، ونجد إن الإشكالية الأساسية في وجود فكر مليشيات الجنجويد هي في غياب الأيدلوجية الإسلامية التي تحكم سلوكيات هذا التنظيم، وذلك ما جعلنا نجزم أنها لا تستند إلى عقيدة أو فكر سياسي تنطلق منها فهم ينطلقون من فكر قبائلي عشائري ضيق قائم على سلطة الولاء لقائد العشيرة وتوظيف الحكام المتتابعين للجهاد من أجل الوطن وتخليصه من الأفارقة الملحدين جعل هؤلاء يلتزمون بأيديولوجيات وأسلوب عمل مسلح بعيد عن الفكر الإسلامي والذي تنهض عليه فلسفة الجهاد في الإسلام فإطلاق مسمى المجاهدين على الجنجويد جعلهم يتمادون في قتل الناس.

ثالثاً: الجنجويد والمجتمع الدولي:

بدأ مجلس الأمن الدولي بملاحقته ورفضه لعمليات الإبادة الجماعية التي تقوم بها مليشيات الجنجويد المسلحة في إقليم دارفور بالسودان بعلم من حكومة البشير في عام ٢٠٠٣ م حينما صنفته هذه المليشيات بالمليشيات الإرهابية وأدانته من خلال الجرائم التي كشفت عنها منظمات حقوق الإنسان الموجودة في الإقليم السوداني حيث توجد فضائع الجنجويد وهو الأمر الذي دفع المجلس إلى اتهام الحكومة السودانية بمساندة هذه المليشيات كي تقوم بفعل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والاغتصاب وأحكام الإعدام العشوائية الجماعية في دارفور ودعوتها إلى محاسبة مرتكبي تلك الجرائم وعدم إتاحة الفرصة لهم للإفلات من قبضة العدالة الدولية^(١)

(١) شافعي، حسن، بدر: أزمة دارفور بين الأفرقة والتدويل، مجلة السياسية الدولية- العدد ١٦٤ أبريل ٢٠٠٦ -

المجلد ٤١، ص ١٨٠-١٨١، وكذلك، البكر هدى: المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٧

وكننتيجة لقيام الحكومة السودانية في بادئ الأمر برفض دخول المنظمات الأجنبية المنوط بها تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا مليشيات الجنجويد في دارفور اتهم المجلس الحكومة بشكل مباشر بدعم هذه المليشيات وتسليحها والتستر على أفعالها وسلوكيتها العنيفة. وعلى الرغم من رضوخ حكومة البشير إلى القرارات الدولية والسماح لمنظمات الإغاثة الدولية بالدخول إلى دارفور إلا أن مجلس الأمن مارس ضغطاً جديداً على السلطة حيث اتهمت الحكومة بالضلوع بارتكاب مجازر وجرائم بشعة ضد الإنسانية في دارفور، وأعمال اغتصاب وتطهير عرقي ضد الزنوج هناك، وذلك مساعدة المليشيات العربية الشهيرة بالجنجويد^(١).

طالب مجلس الأمن الحكومة السودانية بوقف اعتداءات مليشيات الجنجويد على المدنيين العزل وقد أعلن المجلس موت الناس في دارفور على أيدي المليشيات المسلحة وإن جرائم حرب وإبادة واسعة النطاق قد ارتكبتها بمساعدة الحكومة والقبائل العربية، الأمر الذي جعل مجلس الأمن وبمساعدة المجتمع الدولي بالتحرك واتخاذ خطوات حاسمة لردع الحكومة السودانية ومليشياتها الجنجويد، وقد قام الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان بزيارة للسودان في العام ٢٠٠٤، وأعلن عقب هذه الزيارة أن مليشيات الجنجويد المدعومة من حكومة الخرطوم تتحمل مسؤولية قتل الآلاف من الأفارقة في دارفور، وقال أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يكتفي بمشاهدة ما يدور من أعمال في ظل تواطؤ وتقاعس الحكومة السودانية عن حماية المواطنين هناك، وتم حينها الاتفاق على منح الحكومة السودانية مهلة ٩٠ يوم كي تقوم خلالها بنزع سلاح مليشيات الجنجويد ووقف العنف في دارفور. ونتجت زيارة كوفي عنان للسودان إصدار مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة القرار رقم (١٥٥٦)، الذي يمهل الحكومة السودانية شهراً واحداً للسيطرة على الوضع الفوضي و في دارفور، وحل مليشيات الجنجويد التي أنشأتها لمواجهة حركات التمرد وتقديم المساعدات للنازحين^(٢).

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ المصدر اسلايق نفسه ص ٢٩١-٢٩٢، د.محمود، إبراهيم، أحمد، المسألة الأمنية في مفاوضات دارفور، مجلة السياسية الدولية - العدد ١٦٥ يوليو ٢٠٠٦ - المجلد ٤١ - ص ١٥٨-١٥٩.

(٢) د.الطويل، أماني: الأدوار الخارجية في الأزمة السودانية، مجلة السياسية الدولية العدد ١٦٢ يناير ٢٠٠٦ - المجلد ٤١، ص ٢١٢-٢١٤.

وفي يوم الجمعة ٣٠ يولييه ٢٠٠٤ من عام ٢٠٠٥م أصدر المجلس القرارين التاليين (١٥٥٦ و ١٥٩١) الذين يقضيان بمحاسبة دارفور ويدعوان إلى تجميد عضوية السودان في الأمم المتحدة، وتمديد خطر إرسال الأسلحة للسودان للحكومة أو للحركات المسلحة وطالب السودان بالإذعان إليها ومباشرة تنفيذها. كما دعا هذين القانونين إلى محاكمة مجرمي الحرب في دارفور وبشكل خاص كبار المسؤولين في الحكومة السودانية وحزب المؤتمر الوطني الحاكم في حال عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها للمجلس الدولي. وكما هو معلوم فإن ملف التحقيق في جرائم مليشيات الجنجويد في دارفور قد أحيل إلى المحكمة الدولية الجنائية في ٣١ مايو - أيار ٢٠٠٥ بقرار من مجلس الأمن رقم (١٥٩٣) وذلك تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة^(١).

وكان مدعي المحكمة الجنائية "موريس مورينو أوكامبو" قد قدم تقريره لمجلس الأمن حول تحقيقاته في ١٨ فبراير - شباط ٢٠٠٦. وفي إبريل - نيسان ٢٠٠٧م قدم مذكرة طالب فيها بتوقيف أحمد محمد هارون، وزير الدولة بوزارة الداخلية آنذاك، وعلي كوشيب قائد قوات الدفاع الشعبي باتهامهما بارتكاب جرائم حرب في دارفور وجرائم ضد الإنسانية. وفي ١٤ يوليو - تموز ٢٠٠٨م أصدر أوكامبو مذكرة طالب فيها الدائرة التمهيدية المختصة بأن تصدر أمراً يقضي بالقبض على الرئيس السوداني عمر البشير بالاتهامات ذاتها. وقد استند المدعي العالم في طلبه هذا وفقاً لمعطين أساسيين هما^(٢):

- المعطى الأول: قرار مجلس الأمن بإحالة ملف انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية وذلك لأن المادة ١٣/ب من النظام الأساسي لهذه المحكمة

(١) رسلان، هاني: المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٤-٢٦٥. وكذلك، علي، أبو زيد، علي: المصدر السابق نفسه، ص ٦٩- وكذلك، موسى، مختار، عبده: ص ٣٢٥-٣٣٠، موسى، مختار، عبده: صراع الهويات ومهددات الوحدة في السودان، الخرطوم، مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٠. محمد، حسين، خالد: المحكمة الجنائية الدولية ومدى اختصاصها في محاكمة الأفراد السودانيين، الخرطوم، شركة مطابع العملة السودانية، ٢٠٠٧. ولمزيد من المعلومات أنظر: علي، إبراهيم، حيدر: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان، القاهرة مركز ابن خلدون، ١٩٩٦.

(٢) شبانة، أيمن: الأمم المتحدة وبناء السلم في إفريقيا، مجلة السياسية الدولية - العدد ١٧٦ أبريل ٢٠٠٩ - العدد ٤٤، ص ٢٥٨-٢٥٩، وكذلك حجاج، أحمد: المرجع السابق نفسه، ص ١٩٦، وكذلك، التقرير الاستراتيجي الإفريقي الإصدار الثالث ٢٠٠٤-٢٠٠٥، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٤٨٨.

تجيز لمجلس الأمن حينها يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أن (يحيل على المدعي العام حالات قد ترتكب فيها جريمة أو أكثر من الجرائم المبينة في النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية)، فقد اعتبر المدعي العام أن محكمة الجنايات الدولية باتت هي المختصة بمعالجة ملف دارفور وفق النظام الأساسي لهذه المحكمة على الرغم من أن السودان لا يعد طرفاً في هذا النظام.

• المعطى الثاني: تقارير دولية حصل عليها تشير إلى تعرض قبائل معينة من سكان دارفور لعمليات قتل جماعي في هجمات نفذتها قوات الجيش السوداني وقوات ميلشيات الجنجويد المتحالفة معها راحت ضحيتها أعداد كبيرة من البشر تصل إلى ثلاثين ألف. وساهمت في تهجير وتشريد تسببا في نزوح ما يقرب من مليوني شخص تحولوا إلى لاجئين داخل وخارج الإقليم؛ إضافة إلى تنفيذ انتهاكات منظمة لحقوق الإنسان شملت جرائم اغتصاب واعتداءات جنسية متنوعة وتسببت في وفاة ما يقرب من مائتي ألف شخص إلى جانب حصار وتجويع تسببا في تدهور حاد في الظروف المعيشية لمئات الألوف وربما لملايين من المواطنين الأبرياء. ولكون المدعي العام قدر دقة تلك التقارير واتسامها بالجدية والتزامها بالصدق وجد أنها تتضمن أدلة توجب بمحتواها توجيه الاتهام الأمر الذي جعله يطالب في تقريره بإلقاء القبض على رأس النظام الحاكم في الخرطوم وأعوانه تمهيداً لمحاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية وفقاً للقواعد المقررة في نظامها الأساسي.

ويجمع المراقبين والمحللين السياسيين الدوليين على أن هذا التقرير يعد هو الأخطر من نوعه بل والأهم في تاريخ العلاقات الدولية والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية ومن المرجح أن تكون له نتائج مستقبلية حاسمة وذلك لأن هذا القرار تم والبشير لا يزال حاكماً للنظام السوداني، وهذه تعد سابقة غير مطروحة في سياق العلاقات الدولية على اعتبار أن جميع من اتهموا بارتكاب مجازر حرب تمت مقاضاتهم وهم خارج السلطة. الأمر الذي معه ينتج عنه حالة من الرعب والخوف في نفوس الحكام العرب وبصفة خاصة من أن يلاقوا نفس المصير الذي يتعرض له الرئيس البشير اليوم خصوصاً وأن المجلس عاد في تاريخ ٢٠٠٩/٦/٥م، لتكرار قصة البشير ومطالبته بالمثول للمحكمة وفق

دلائل ووثائق جديدة تثبت ضلوعه في تأسيس وتدريب وتمويل وأمر مليشيات الجنجويد بإبادة المدنيين وإحراق القرى وإفراغها من أهلها^(١).

وهكذا نجد أن مجلس الأمن الدولي قد اتخذ عدداً من الخطوات والقرارات الدولية على أثر المشاهدة الميدانية التي قام بها كوفي عنان والهيئات والمنظمات الإغاثية والحقوقية التي راقبت الأوضاع في الميدان عن كثب ومن ضمنها تلك القرارات التي تدين الحكومة السودانية وتؤكد تورطها في الأحداث في دارفور واستغلالها وتجنيداً لمليشيات الجنجويد، وقد تمت الدعوة لمحاسبة البشير وأعوانه ومليشيات الجنجويد ذاتها ليس بنزع السلاح فحسب بل وبالمحاكمة والتجريم لمقترفي هذه الفظائع ومؤسسيها وداعميها محكمة لاهي الدولية.

والسؤال المطروح الآن هو هل يقدم مجلس الأمن على استخدام القوة المسلحة لإحضار البشير للمحكمة بالقوة؟ أم أن البشير هو الذي سوف يستجيب لقرار المحكمة الدولية ويمثل أمامها ويجنب السودان طائلة حرب جديدة ؟ ويكون حينها أول رئيس دولة يتم إيقافه بطلب المدعي العام ورسمياً يصبح البشير عندها متهماً في عرف القانون الدولي، الأمر الذي معه يجب أن يتوقف عن ممارسة عمله كرئيس دولة وإلقاء القبض عليه . والسؤال المطروح الآن هو هل يملك المجتمع الدولي وسائل تنفيذ قرار المحكمة الدولية ضد البشير؟

(١) زكي: البحيري ، مشكلة دارفور ، الجذور التاريخية والابعاد الاجتماعية والتطورات السياسية ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٦٣-٢٧٥ . وكذلك ، زكي: البحيري ، ص ٢٦٣-٢٦٧ ، ولمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، أنظر رسلان، هاني: البشير والمحكمة الجنائية ، الأهرام ١٥/٨/٢٠٠٨ ، ص ٧.

الفصل الرابع

مستقبل ظاهرة المليشيات العربية

الفصل الرابع

مستقبل ظاهرة الميليشيات العربية

في هذا الفصل تتناول الدراسة مستقبل ظاهرة الميليشيات العربية، وحركات التحرر الوطني، والإرهاب الدولي ومستقبل الميليشيات، من خلال المباحث الرئيسية التالية:

المبحث الأول: مقارنة بين البيشمركة والجنجويد.

المبحث الثاني: مستقبل الميليشيات العربية وحركات التحرر الوطني.

المبحث الثالث: الإرهاب الدولي ومستقبل الميليشيات.

المبحث الأول

مقارنة بين البيشمركة والجنجويد

نتناول في هذا المبحث أوجه التماثل والاختلاف بين أشهر نموذجين للمليشيات في عالمنا العربي البيشمركة العراقية والجنجويد السودانية وذلك من خلال النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: التشابه والاختلاف بين البيشمركة والجنجويد:

بعد دراستنا لأشهر نموذجين للمليشيات المسلحة في العالم العربي (مليشيات البيشمركة في العراق، ومليشيات الجنجويد في السودان)، نجد أن ثمة تشابه وتباين واتفاق فيما بينها في التكوين الطبقي والعشائري وكذلك في الهيكل التنظيمي لكل منها وفي مدى نظاميتها وأهدافها وقياداتها وشكل ارتباطها بسلطة الحكم، وعلاقتها بالدولة المركزية أو مواجهتها لها وكذلك في أيديولوجيتها الفكرية والسياسية التي تنطلق منها.

وتكشف الدراسة للنموذجين المذكورين أعلاه حين المقارنة أن كلاهما مليشيات مسلحة غير نظامية لكن مع وجود اختلاف في سبب نشأة كل منهما، ففي حين كان سبب نشأة وتكوين مليشيات البيشمركة في العراق هو مواجهة السلطات المركزية الحاكمة المتتابعة في بغداد، وكانت منطلقاً لتحقيق الاستقلال الذاتي وامتلاك حق تقرير المصير لأكراد العراق الذين كانوا يعانون من وجود سلطة الحكم الدكتاتورية في المركز التي كانت لا تعترف بأي حقوق لهذه الأقلية القومية من الشعب العراقي. وظهرت في صورة وصيغة نضالية ثورية تعتمد حرب العصابات بينها وبين تلك السلطات الراضية لوجودها^(١).

كانت نشأة مليشيات الجنجويد في السودان برغبة من الحكومات السودانية لغرضين الغرض الأول هو توظيفها من قبل الرئيس الترابي بعد التسليح لصالح دولته الإسلامية المزعومة باعتبارها حركة جهادية تسعى لنشر الإسلام في السودان وتحريره من براثن الوثنية والإلحاد المتمثل في وجود الاثنيات العرقية التي لا تدين بالإسلام، أما الغرض الثاني، فهو أيضاً استغلالها من قبل الرئيس الحالي للسودان عمر البشير في درء ثورة المتمردين في إقليم دارفور، والقضاء على المعارضين والحركات الراضية في الانفصال لكسب سيطرته على

(١) رسلان، هاني: المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٤.

كرسي السلطة من جانب وامتلاكه مصادر الزعامة السلطة والثروة والموارد الخام من جانب وتكريس الحروب بين المتمردين وهذه المليشيات من جانب آخر^(١).

وهنا كما نرى يظهر شكل علاقة هذه المليشيات بالدولة المركزية ففي حين أن مليشيات البيشمركة قامت لمهاجمة السلطة المركزية للدولة وأنشأها المناضلين والثوار الأكراد الراغبين في تحقيق المصير نجد أن مليشيات الجنجويد الدولة المركزية في الخرطوم هي من ساهم في نشأتها للأغراض المذكورة أعلاه. وليس المحرومين من التنمية والمهمشين هم من أنشئوا هذه المليشيات في السودان. كما أنها كذلك لم تنشأ لغرض محاربة السلطة أو محاسبتها كما هو الحال مع مليشيات البيشمركة العراقية.

كما لوحظ استخدام الدولة في السودان إلى مليشيات الجنجويد لغرض القضاء على حركتي التمرد في دارفور^(٢)، إلا أن هذه الحكومات ترفض فكرة ارتباطها بها بشكل مباشر، بينما اللافت هنا أن الحكومتين استندتا إلى القبائل والعشائر ولكن كل منهما استخدمها أو استغلها بشكل مغاير للآخر، ففي حين استند صدام حسين في قضائه على مليشيات البيشمركة في العراق إلى تسليح العشائر الكردية المناوئة لها ومدّها بالسلاح والمال لتكون المواجهة عشائرية بين المليشيات والعشائر الكردية، استندت حكومات السودان إلى القبائل العربية كي تؤسس هي النواة الحقيقية لمليشيات الجنجويد التابعة لها. وفي ذات الوقت توفر لها الغطاء الشرعي في ميدان المعركة لتسهيل مهماتها في القضاء على التمرد وتنفيذ سياسة الأرض المحروقة في إقليم دارفور^(٣). من دون ظهور أي إشارة تدل على علاقة الحكومة المحلية وحكومة المركز بعمل هذه المليشيات على الرغم من وجودها وتمهيدها لعمل الجنجويد في مسرح عملياتها، في حين أن حكومة المركز العراقية السابقة لم توفر هذا الغطاء الشرعي للعشائر الكردية التي سلحتها كي تواجه مليشيات البيشمركة بل تركتها تتعامل معها في مسرح العمليات على أنها تنطلق من عداوات وصراع على الأرض والموارد.

(١) بلال، مازن: المسألة الكردية، بيروت، بيسان للنشر، ١٩٨٣، ص ٧١.

(٢) قال، ألكس، فلينت، جولي: تاريخ حرب وإيادة دارفور، المصدر السابق نفسه، ص ١٥٦، وكذلك نجيلة، حسن ملامح من المجتمع السوداني، ص ٢١٥، وكذلك د. الأسود، الطاهر، شعبان: علم الاجتماع السياسي، قضايا القليات بين العزل والإدماج، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى فبراير ٢٠٠٣م، ص ٧٤.

(٣) البحيري، زكي، مشكلة دارفور: الجذور التاريخية والأبعاد الاجتماعية والتطورات السياسية الطبعة: ١ مجلد: ١ الناشر: القاهرة، مكتبة مدبولي، ص ٥٥ مرجع سابق .

وفي كلا الحالتين نستطيع القول أن الحكومة المركزية لهاتين الدولتين اللتان توجد فيهما هذين النموذجين قامتا باستغلال القبيلة والعشيرة لإدارة صراعها مع المتمردين والمناضلين بالوكالة غير أننا نرى أن شكل هذه الحرب بالوكالة أيضاً كان يستند إلى دعم الحكومة المركزية وفق شكلين: الشكل الأول: اعتمدته حكومة الخرطوم لإخفاء دورها المباشر مع الجنجويد الاختفاء بعد الانتهاء من مرحلة توفير الغطاء الجوي الذي يوفر الفرصة للجنجويد للقيام بمرحلة النهب والسلب والحرق كي تظهر للعالم أن ما تقوم به هذه الميليشيات ليس هو حرب ولا هو من نوع الإبادة الجماعية الإثنية العنصرية بل هي حرب على تقاسم الموارد في الإقليم وهو ناتج عن الصراع والنزاع والتأثر القبلي وأن الحكومة لم تستطع مواجهة هذا التقليد القائم في سلوك القبيلة لأن حله يكون بيد هذه القبائل ذاتها وليس بيد الدولة وهنا تصبح الدولة خالية المسؤولية على الرغم من أن كل ما كان يتم من هذه الميليشيات يتم بأمر وتوجيه منها وتحت مرأى ومسمع منها ومن قياداتها المحلية في الإقليم ومن بينها الهيئات الحامية للقانون والحامية للمواطنين.

بينما اعتمدت الشكل الثاني حكومة صدام حسين في قضاؤها على هذه الميليشيات التي اعتبرتها خارجة عن سلطة النظام ومتمردون وعصاة يجب محاربتهم هذا الشكل كما سبق أن نوهنا نهض على ترك مسرح العمليات كاملاً للوكيل الذي يحارب البيشمركة وحده من دون وجود ما يدل على دخول الدولة العراقية أو جيشها النظامي في هذه المعركة فبينما أرادت حكومة العراق أن يكون الصراع كردي كردي عشائري أرتنت حكومة الخرطوم أن يكون الصراع عربي أفريقي لكن كلاهما أراد أن ينحى بالصراع المنحى الثأري على الموارد والأراضي وهنا يظهر التوافق بين ما أردته حكومات المركز لدورها مع الميليشيات كوكيل محارب لها. مع اختلاف الوكيل وصفته في حين كانت ميليشيات الجنجويد كوكيل يحارب عن الدولة بوجه سلاح هجومه وقواته المسلحة نحو من تسميهم الدولة بالمتمردين من المدنيين الأفارقة كانت العشائر المناوئة للبيشمركة هي التي تحارب بالوكالة عن السلطة العراقية الحاكمة في بغداد في عهد صدام حسين.

ومن ناحية النشأة والتكوين لهذه الميليشيات نجد أن ميليشيات البيشمركة العراقية عبارة عن تنظيم مسلح كان تابعاً للعشيرة العراقية الكردية في بداية نشأته وتشكله الأولى منذ أيام الاستعمار المختلف في العراق وحتى نشأة الحزب الديمقراطي الكردستاني وإلى العصر الحالي أيضاً حيث من اللافت أن هذه الميليشيات نهضت في بداية تكوينها على القيادة

العشائرية للقائد مصطفى البارزاني كما كان أفرادها أيضًا من البارزانيين المنتمين لنفس العشيرة، وكان سلاح البيشمركة وتمويلها يتم من خلال العشيرة نفسها (١).

في حين أن مليشيات الجنجويد هم عبارة عن مجموعة من الأفراد يتم استدعائهم من مختلف القبائل العربية في دارفور لمساندة السلطة وليس لهم هيكل تنظيمي واضح، ولا علاقة لهم بالأحزاب لكن قيادتهم تعرف بالمشيخة وتظهر رئيسها بالزعيم الديني أكثر منه زعيمًا قبائليًا، لكن أفراد هذه المليشيات يتم تسليحهم من قبل السلطة وليس من قبل العشيرة كما هو الحال مع مليشيات البيشمركة، ولكن في كلا الحالتين فإن هؤلاء الأفراد يوجهون ولأهم المطلق لقائد المليشيات ويمتثلون لأوامره لكن مع فارق في الاختلاف بالنسبة للقيادة ففي حين أن قائد مليشيات الجنجويد يتلقى أوامره مباشرة من الخرطوم والقيادات العليا في الجيش الرسمي السوداني ومن ثم يوجهها هو إلى تلك المجموعات التي يؤلفها لغرض دعم السلطة ضد المدنيين والمعارضين نجد أن قائد وزعيم مليشيات البيشمركة هو الذي ينفرد بالقرار السياسي والعسكري لهذه المليشيات، لكنه في الوقت ذاته يستند إلى مشورة أخيه أحمد البارزاني الموجه العشائري الديني للمليشيات، فهو لا يتحرك من دون إذنه كمرشد ديني عشائري فسلطته تسبق سلطة قائد وزعيم البيشمركة.

وكما نجد أن مليشيات البيشمركة في العراق ليست مليشيا واحدة بل هي أنواع من المليشيات التابعة للأحزاب العراقية وبخاصة في الشمال العراقي حيث يطلق مسمى البيشمركة على كل جناح عسكري للتنظيم الحزبي المسلح (٢)، حيث يوجد ببيشمركة مسلحة لكل حزب في العراق، كما هو الحال مع مليشيات البيشمركة المسلحة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يقوده مسعود البارزاني وبيشمركة الأنصار المسلحة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني الذي يقوده الرئيس العراقي الحالي جلال الطالباني، وكلاهما تختلف عن الأخرى في التنظيم لكنهما يتفقان في مواجهة السلطة بالعنف والقوة ويتفقان في نفس المطالب ويواجهان السلطة المركزية في بغداد ويسعيان إلى استقلال الإقليم الكردي، ولكن لهما أيضًا فكر أيديولوجي وسياسي مختلف عن الآخر، في حين أن مليشيات الجنجويد في السودان هي

(١) أبو الخير، أحمد، مصطفى، السيد: أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ١١٧.

(٢) بلال، مازن: المسألة الكردية، المصدر السابق نفسه، ص ٩١.

مليشيا وحيدة حاليًا، لكن هذا لا يعني نفي وجود مليشيات مسلحة خاصة بالأحزاب السودانية، والحركات السياسية في السودان كما في السابق قبل أن تسلم أسلحتها للسلطة السياسية الحاكمة في المركز^(١)، وأنها تنتهج سلوك العنف في مواجهتها للسلطة كما تفعل مليشيات البيشمركة على اختلافها وتنوعها وتعدد انتماءها الحزبي وتنوع ثقافتها الفكرية والسياسية.

وكما نرى تعدد المليشيات في عالمنا العربي ذات الأيديولوجيات المختلفة وأن محور الاختلاف بين هذه المليشيات يرجع - من وجهة نظر الباحثة - إلى ظروف النشأة الخاصة بكل منها وإلى الاختلاف حول أهداف كل منها فيما يتعلق بمستقبل البلد ومستقبل الإقليم الذي تنطلق منه ففي حين كان البديل الأساسي فيما يتعلق بمستقبل إقليم كردستان العراقي بالنسبة للبيشمركة بنوعيتها هو الاستقلال والحكم الذاتي للإقليم وإدارة موارده في ظل العراق الفيدرالي الاتحادي، كان البديل الأساسي بالنسبة لمليشيات الجنجويد في السودان هو القضاء على التمرد والحركات المعارضة لصالح الدولة المركزية وصالح القبائل العربية. ففي حين نجد إن مليشيات البيشمركة بنوعيتها كانت تتفق جميعها على ضرورة الاستقلال بالإقليم عن العراق، إلا أن هذه المليشيات جميعها لم تتعاون فيما بينها بشكل أو بآخر طول فترة معارضتها للسلطات العراقية المتتالية في تحقيق هذا الاستقلال الذاتي لحكم الإقليم إلا مرة واحدة في مرحلة تفكيك الدولة العراقية على أثر دخول القوات المتعددة الجنسيات التي قادت العراق نحو تشكيل نظام الحكم الديمقراطي الجديد، وكان هذا التوافق والاتفاق بتدخل أمريكي ولم يكن الاتفاق ناجم عن المليشيات نفسها بصورة مباشرة، بل الاتفاق نجم عن الجناح السياسي للحزبين وقيادتيهما التابعة لها هذه المليشيات التي تقاسمت فيما بعد قيادة الإقليم الكردستاني كما تقاسمت بيشمركة الحزبين المسؤولية الأمنية لحماية الإقليم .

أن كلتا المليشيات المسلحة في العراق والسودان لا تتبنى الأيديولوجية الإسلامية أو أي أيديولوجية مستمدة من الإسلام كمنطلق لفكرها وأهدافها، لكن باستثناء مليشيات الجنجويد في السودان التي لم نرى لها أي اتجاه، لكننا نرى أن الأيديولوجية التي تنطلق منها مليشيات الجنجويد تنهض على ثقافة العنف الوحشية وهذه الثقافة يمكن اعتبارها الاتجاه الجديد في أيديولوجيا المليشيات المسلحة في السودان على اعتبار أنها تنهض على طبقة تملك القوة الوحشية والتي بدورها تحقق هدف الطبقة الحاكمة والمسيطرة على نظام الحكم في

(١) البشير، عمر، محمد: جنوب السودان، ترجمة- حليم، أسعد، القاهرة، الهيئة المصرية، ١٩٧٩، ص ٢١.

السودان^(١) ويمكن أن نسميها بأيديولوجية العسكر المشتركة بين السلطة والجيش وموسى هلال وقواته الجناويد والقائد الجديد لمليشيات الجناويد الذي تحول فجأة ليصبح مسئولاً عن حقوق الإنسان في الوقت الراهن بعد أن كان جزراً للمدنيين الأفارقة! لكن هذا لا يعني تمامًا أنها لا تملك الإيديولوجية العقيدية الإسلامية، بل يمكننا القول أنها لا تنطلق من العقيدة الإسلامية لأنها تتضمن أفراد منحرفين عن العقيدة، وبالتالي يصبح من الصعب التكهن بأفكار هؤلاء خصوصاً إذا ما علمنا أن الجناويد عبارة عن أشخاص أو مجموعات قبلية شبيهة بالببدو الرحالة على الجمال يتم تجميعها وإرسالها للقضاء على التمرد بدافع ديني ولائي لسلطة الحكم الموجودة في المركز. الأمر الذي يعني أن مليشيات الجناويد تحقق مصالح الطبقة الحاكمة والمسيطرة وفقاً لبرنامجها المدروس لتحقيق الإبادة الجماعية والاستمرارية في الهيمنة الكلية على السلطة والثروة والموارد، والذي يؤدي بالتالي إلى تحقيق هدف الطبقة الحاكمة المسيطرة والمتمثل في بسط واستمرارية سيطرتها ليس على هذه المليشيات فحسب، بل على مختلف طبقات وشرائح الشعب، ويمكن القول أن هيمنة السلطة على الجناويد يؤكد نجاحها في إقناع الآخر بسلامة أفكارها وصحة أهدافها وفق برنامجها في الإبادة الجماعية^(٢).

وعليه فإذا كان منطلق هذه المليشيات نابع من سلوكها الإنساني العنيف فليس بالضرورة يكون هذا التأثير والتأثر ناجمين عن الأيديولوجية التي تعتمدها السلطة ذاتها التي خولت هذه المليشيات ودربتها لتمارس فعل العنف الوحشي بالوكالة عنها ولا يعني قدرتها على استقلال القبائل العربية وإقناعها بأهدافها أن القبائل العربية التي تنتمي إليها مليشيات الجناويد تعاني من الخوف والقهر أو أنها تبحث عن البديل الذي يمنحها الزعامة والسيطرة على الآخر الأضعف وقمعه وقهره وإبادته كلياً من الوجود بصورة بشعة لم يعرف التاريخ لها مثيل. ويصبح هنا المحرك للجناويد ليس هو صراعها هي كمليشيا على السلطة وفقاً لأيديولوجيتها الخاصة كتنظيم أو جماعة مسلحة، بل المحرك لها هو قناعتها التامة بما تعرضه أو تطرحه الحكومة المركزية من أهداف يمكن أن يراها أفراد هذه المليشيا مثالية وبالتالي يمكن الوثوق بها وتطبيق ما تطلبه السلطة منها من دون معارضة أو تساؤل حول نوع السلوك

(١) أ.د. العزّي، سويم: المفاهيم السياسية المعاصرة - ودول العالم الثالث - دراسة تحليلية نقدية، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، الناشر: المركز الثقافي العربي، ص ٧١.

(٢) أ.د. العزّي، سويم: المصدر السابق نفسه، ص ٧١-٧٢. وكذلك، لمزيد من التفاصيل انظر: دليل الحركات الإسلامية في العالم، العدد الأول، الطبعة الثالثة مارس ٢٠٠٦، القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

الإنساني العنيف بل الوحشي الصادر عنها، لأنها في المقابل تراها سلطة محقة في مواجهة التمرد وسحقه بكل الوسائل الممكنة وغير الممكنة المشروعة وغير المشروعة.

في حين أننا نعتقد أن جوهر الأيديولوجية التي تنهض عليها مليشيات البيشمركة بقسميها تتبنى النموذج الثوري^(١)، في مطالبتها بالحرية وتقرير المصير لأفراد قوميتها الكردية التي اضطهدتها الحكومات العراقية المتتابة ورفضت منحها حقوقها بما فيها حقها في الاستقلال وتقرير المصير والمساواة والمشاركة السياسية وحققها بالتالي في الانفصال عن حكومة المركز والمطالبة بالفيدرالية واستقلالية الإقليم وإدارته والاستفادة من موارده الاقتصادية لصالح الأقلية الكردية الموجودة في الإقليم كتعويض لما لحق الشعب الكردي من أضرار خلال عهد تلك الحكومات المتتابة، وهو الأمر الذي جعل العراقيين الأكراد والعرب ونتيجة لهذه الأزمات التي ولدت الحروب والصراع ومع وجود الحكومة الاستبدادية ينخرطون في صفوف الأحزاب وينادون بل ويتعاطون بالأيديولوجية اللينينية الثورية الماركسية وأحياناً اليسارية في مواجهتهم للسلطة المركزية التي تقمع كل محاولاتهم للاستقلال وتقرير المصير. لكن فشل هذه المليشيات في تحقيق أهدافها يمكن إرجاعه إلى القيادات من الجانبين والتي لا تقبل بالمفاوضات وبناتجها التي تتمخض عنها وإظهار العند والتصلب في الرأي ومقابل محاولة التطبيق السهل التي يمكن تسهم بالتالي في تبني رؤية الغير من قبل الجانبين.

وهنا نرى أن المليشيات المسلحة في العراق كانت سابقة على وجود الأحزاب ونعتقد هنا أن الطبقة المسحوقة سابقة للحزب وهي التي أوجدت التغيير في المجتمع فالطبقات التي تكونت منها مليشيات البيشمركة العراقية لم تحل محل الحزب بالرغم من ظهور طبقة الاقتصاديين والمرفهين في الحاضر بعد انتهاء فترة النضال الثوري للبيشمركة بنوعها في العراق. وثمة تباين واضح أيضاً يظهر في تبني مليشيا الحزبين لأيديولوجيات مختلفة ففي حين تركز أفكار البارزاني على الكفاح المسلح فحسب تنتهج بيشمركة الأنصار الكفاح المسلح بنوعية المسلح والسلمي كأداتين رئيسيتين لتحقيق أهدافها القومية الكبرى وثمة اختلاف آخر فيما بين الأيديولوجيتين يندرج في اعتماد بيشمركة الطالباني المسلحة على جماعات مختلفة الأيديولوجيات وغير عشائرية وعلى الكفاح السلمي الذي يظهر في صورة حوار مع كل الجبهات والمجموعات القتالية والسلطة والحوار مع الآخر الدولي والآخر الإقليمي الذي

(١) أ.د. العزّي، سويم: المصدر السابق نفسه، ص ٧٣ - ٧٤.

يتصارع مع السلطة العراقية .وانتهجت البيشمركة هنا الكفاح معتمدة على قوى الشعب ومتعاونة مع القيادة الكردية السابقة لها، في حين - كما ذكرنا سلفاً - مليشيات مصطفى ومسعود البارزاني اعتمدت نهج الكفاح المسلح القائم على المفاوضات مع سلطة الحكم المركزية والعودة إليه حين تعكر أو تعطل أو يتم خرق هذه المعاهدات والاتفاقيات بينهما والسلطة.

أن الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تمويل وبناء مليشيات البيشمركة الحزبية، وتسليحها بسلاح العشيرة وتمويلها بمال قائد المجموعة المسلحة المكونة لهذه المليشيات هي بالتالي التي مكنت هذه الطبقة من قيادة التغيير في شكل النظام المتسلط في العراق وبالتالي أصبحت هذه الطبقة المعدمة والمسحوقة عبر التاريخ والمسلوقة الحقوق هي ذات الطبقة المؤهلة في المجتمع الخاص بالإقليم، وكذلك بالعراق ككل لحكم وإدارة الإقليم الكردستاني في العراق وبناءه وحمايته أمنياً، وبالتالي رئاسته من قبل زعيم كردي وقائد الحزب الذي تتبع له مليشيات الأنصار من البيشمركة^(١).

ففي حين كانت مليشيات البيشمركة تنهض في بداية تكوينها على طبقة المناضلين والثوريين من الأميين والكسبة والفلاحين والمزارعين ومن ثم تحولت لتشمل كافة طبقات وشرائح المجتمع من الإقطاعيين والرأسماليين والطبقة الشعبية المسحوقة إضافة إلى المتعلمين وذوي الرتب العسكرية والمنتمين للحزب بقيت هذه الطبقات بالنسبة لبيشمركة مسعود البارزاني القائد الحالي لها تنهض على السلوك العشائري لقائدها المتولد من العشيرة على الرغم من وجود المتعلمين باعتباره هو وقائدها السابق ينفردون بالقرار العسكري والسياسي في آن واحد لهذه المليشيا، في حين هذا لم يكن موجود مع بيشمركة الأنصار بقيادة الطالباني حيث يتم هنا توزيع الأعمال^(٢)، ونعتقد أن تنوع الطبقات ووجود المتعلمين بصورة كبيرة فيها هنا اكسبها جزء من التنظيم الايجابي لهيكلها ولو أننا لم نجد في الحقيقية هيكل واضح لها لكونها تركز على تنظيم المجموعات الصغيرة المسلحة مع قائد يقوم على رعايتها وتوجيهها وتمويلها من أمواله الخاصة، بينما التسليح والتدريب فهو ذات الأمر بالنسبة لنوعي مليشيات البيشمركة قائم على ما تمنحه العشيرة التي يخرج منها فرد البيشمركة حيث يكون لديه مهارة

(١) أ.د. العزّي، سويم: المصدر السابق نفسه، ص ٧٤.

(٢) الدرة، محمد: القضية الكردية، بيروت دار الطليعة / ١٩٦٦م، ص ٥٥-٦٤.

استخدام السلاح البسيط ومهارة القتال إضافة إلى مهارة الاختباء ومهارة الولاء للقائد العسكري للمليشيا.

وعلى العكس من ذلك مليشيات الجنجويد حيث لم نجد أنها تركز على طبقة معينة من الشعب السوداني، بل لم نجد إشارة تقودنا إلى نوعية الطبقات التي تتضمنها هذه المليشيات ولهذا نرى أن الطبقة الوحيدة لهذه المليشيات يمكن أن تتدرج تحت مسمى الجنجويد ، وتضم طبقة الأباله وهم ممتهني تربية الإبل، وطبقة البقارة، وهم ممتهني تربية الأبقار، وكلتا الطبقتين أفرادهما ينتمون إلى مليشيا الجنجويد، وهم من غير المتعلمين .ويمكننا إضافة طبقة السراق وقطاع الطرق والنهاية إلى هاتين الطبقتين وهم أيضاً من فئة غير المتعلمين، وغير العاملين أيضاً أي العاطلين، وهذه الطبقات جميعها قمنا باستحيائها من خلال التعاريف التي أوردناها لمصطلح الجنجويد.

والقائد الخاص بها هو المؤسس والزعيم موسى هلال وهو على العكس من قادة مليشيات البيشمرجة بنوعيتها لم يشارك في المعارك بنفسه بل بمجموعات الجنجويد فقط، بينما قادة مليشيات البيشمرجة بنوعيتها في بداية تأسيسها وحتى ما قبل انضمامها للجيش الرسمي للدولة العراقية الجديدة كانوا يشاركون في العمليات المسلحة، وينتقلون مع البيشمرجة في الأماكن الجبلية، وفي الدول التي أوجدت لهم مكان للاستقرار لبعض الوقت خوفاً من السلطة أو تنفيذاً لبعض بنود الاتفاقيات بين الدول والمفاوضات^(١).

في حين أننا نجد أن مليشيات البيشمرجة الجناح العسكري لحزب مسعود البارزاني كانت تضم مختلف الطبقات بدءاً من طبقة الأميين والكسبة وانتهاء بطبقة المتعلمين والطلبة والعسكريين والاقتصاديين الحديثة، في حين أن مليشيات الأنصار تضم طبقة شريحة اليساريين العلمانيون إلى جانب طبقة المتعلمين والمتقنين وطبقة العمال والفلاحين وحلفائهما. وطبقة البرجوازية الصغيرة الوطنية الكردية. وطبقة المناضلين والمجموعات الثورية. وطبقة التيارات الوطنية الكردية. وطبقة الديمقراطيين والتقدميين والماركسية اللينينية. وطبقة السياسيين. وطبقة الطلبة والشباب. وطبقة اللجان الثورية الفرعية. وغيرها بينما بيشمرجة مسعود ومصطفى البارزاني كان يعتمد بناؤها الطبقي في الغالب على العشيرة، كما أن نسبة الأميين فيه عالية وطبقة المتعلمين والطلاب والمتقنين فيها بسيطة وغير فاعلة^(٢).

(١) بكرى، مصطفى: قصة الثورة في السودان، القاهرة، عمان للطباعة، ١٩٨٥، ص ٨٣.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ١١٣.

وفي الفترة التي كانت تقتصر فقط على بيشمركة البارزانية وقبل ظهور حزب جلال الطالباني وتكوين جناحه العسكري الأنصار كانت البيشمركة في فترة تطورها تشهد ظهور الطبقات غير المتجانسة أو المتميزة فيما بينها، وذلك نتيجة لوجود الحزب وانضمام طبقات من المتعلمين والمتقنين إلى جانب القيادة العشائرية وطبقات الكسبة والمزارعين الفلاحين والإقطاعيين الصغار والرأسماليين والملاك للأراضي، مما أوجد حالة الانشقاق والتجانس التي خلقت طبقات الخونة والداعمين للسلطة الحاكمة التي أفرزت في النهاية ولادة الحزب الطالباني^(١).

فكما نجد أن هذه الميلشيات العراقية تقع بين التياران القومي واليساري، مليشيات مصطفى ومسعود البارزاني تنتهج القومية العشائرية الثورية المسلحة، في حين أننا نرى أن مليشيات بيشمركة الأنصار للطالباني تنتهج القومية اليسارية الثورية تارة والمسلحة والسلمية في آن واحد.

ومن الواضح إن ثمة تقارب كبير بين أهداف قسمي البيشمركة العراقية وبخاصة فيما يتعلق بتحقيق الديمقراطية في كل العراق. وتحقيق الحكم الذاتي وتحقيق الفيدرالية لكردستان ولكن ضمن إطار العراق الديمقراطي وتحديد لغة التعليم في الإقليم والإدارة الكردية له واقتسام الموارد مع المركز وحتى فيما يتعلق بإعادة "أكردة" المناطق التي تم تغيير ديموغرافياتها بالعرب العراقيين في الموصل وكركوك^(٢)، في حين أننا لم نجد بالمقابل أي هدف لمليشيات الجنجويد في السودان سوى الهدف المرتكز على تبرير سلطة الحكم للقتل الوحشي وأن هؤلاء يقاتلون لغرض البقاء على قيد الحياة وكسب المال من السلطة وانتمائهم لهذه الميلشيات يحقق لهم العوائد المالية ويحقق لهم فرص العمل والحماية من العقاب بعد ارتكاب الجرائم وفرصة إدماجهم أيضاً في الجيش الرسمي. ويمكن القول أنها تتمتع بسلوكيات فاشية وشمولية ذات نزعة متناهية في العنف إلى درجة الوحشية المطلقة.

وبالمقارنة بين الهيكل التنظيمي لهذه الميلشيات نجد أن جميعها على الرغم من وجود مسميات لمليشيات البيشمركة بنوعها في العراق إلا أنه لا نستطيع أن نجزم كلياً أن لها هياكل تنظيمية إدارية متطورة، ولوائح تستند إليها في تنظيم أعمالها المسلحة على الرغم من انتسابها للحزبين الكبيرين المعروفين في كردستان العراق، وكونها معروفة القيادة إلا أنه ليس

(١) قاسم، عبد الرحيم، كردستان الأكراد، بيروت، المؤسسة اللبنانية للنشر، ١٩٧٠م، ص ٩٨.

(٢) عيسى، محمود، حامد: المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢، ص ٢١٨.

لها هيكل تنظيمي بإدارات معروفة ومكتشوفة للعيان، كما أن تمويلها يتم من خلال الأحزاب ومن خلال العشيرة سابقاً، ومن خلال القرى الكردية وليس لها أي دعم مادي دولي إلا في المكان المؤقت لها.

كذلك الأمر بالنسبة لمليشيات الجنجويد فالواقع البحثي لا يشير إلى وجود وثائق أو معلومات خاصة بمليشيات الجنجويد توضح هيكلها التنظيمي وأيدولوجيتها الفكرية والسياسية وحتى عدد أفرادها وشكل الدعم المادي والعسكري والتدريب وأماكن التدريب لأفرادها. إلا أن توافقها مع حكومة البشير والتراشي سابقاً وما ذكر بأن هذه الحكومات أنشأتها للأغراض التي أشرنا إليها في الفصل السابق ربما يكون مؤشراً خطيراً على مواقفها من أيديولوجية السلطة ومن كافة القضايا التي تتبناها حكومة المركز وتتبنها هذه المليشيات من دون وعي منها خصوصاً وإنها لا تدرك إن ما تقوم به من أفعال وسلوكيات غير إنسانية عبارة عن جرائم ضد الإنسانية، وأنها تعتقد بأحقية السلطة في الحكم والقضاء على هؤلاء وإنها تعتقد أن ذلك نوع من الجهاد كما هو الحال مع قائدها الشيخ موسى هلال الذي يتزعم هذه المليشيات ويجمعها ويوزع عليها مكافآت السلطة بوزاع ديني جهادي ناجم عن الجهل بالحقائق حيث أنه لا يخفي حقيقة علاقته كقائد لها بالسلطة في الخرطوم^(١).

وهكذا يمكننا القول أن ليس هناك اتفاقاً أيديولوجياً فيما بين هذه المليشيات العربية المسلحة في كل من السودان والعراق حول مبدأ الجهاد كأداة رئيسية تشرع عمل هذه المليشيات وإن كانت تختلف فيما بينها فيما يتعلق بالهدف النهائي لكلاً منها في البلدين المذكورين، فبينما ترى مليشيات البيشمركة في العراق بقسميها أن الهدف النهائي لها هو إقامة دولة فيدرالية في العراق يكون فيها إقليم كردستان العراقي محكوم من قبل الأكراد بكامل مدنه وثرواته وأفراده من دون أي سلطة لحكومة المركز عليه، ترى مليشيات الجنجويد أن حكومات السودان لها الحق في إقامة الدولة الإسلامية في السودان المكونة من العرق العربي المسلم ولهذا تقوم هذه المليشيات بالتطهير العرقي لغير العرب من غير المسلمين على الرغم من عدم وضوح أيديولوجيتها بشكل كبير. وكما هو واضح فليس ثمة سمات وخصائص مشتركة بين هذه المليشيات كون اثنتين منها نشأتا لدوافع وعوامل مختلفة عن دوافع نشأة الجنجويد في السودان باختلاف النشأة وغرض النشأة واختلاف المواقف السياسية والرؤى جعل هناك تباين في

(١) فال، ألكس، فليمنت، جولي: تاريخ حرب وإبادة دارفور، المصدر السابق نفسه، وكذلك، الصادي، أحمد: الأقليات التاريخية في الوطن العربي، القاهرة، مركز الحضارة العربية، ١٩٨٩، ص ٩٥-٨٦.

السمات أيضًا وإن كانت ثمة سمة مشتركة بينهما فهي في نوع العمل أو السلوك العنيف وإن كان هذا أيضًا يختلف درجة العنف فيما بينهما وسببه ومصدر توجيهه.

ثانيًا: سمات الميليشيات العربية:

من خلال دراستنا لكلا النموذجيين من الميليشيات المسلحة في عالمنا العربي نستطيع أن نكتشف السمات والمميزات الخاصة بها وفقًا للتالي:

١ - سمات البيشمركة العراقية:

تتميز ميليشيات البيشمركة بعدد من الخصائص والسمات تتمثل في:

- النزعة نحو الاستقلال وميل العشائر لمقاومة أي حكم مركزي.
- الولاء إلى العشيرة وشيخها وهذا بدوره بالتالي ينعكس بفعل طبيعي إلى نوع من الولاء لزعيم الميليشيات العشائري، وهذا الولاء يمكن أن يشوبه شيء من التعصب الشديد للقومية في مقابل ضعف الولاء إلى الدولة والوطن.
- احتكار الأنشطة والأعمال الأمنية وغيرها على القومية الكردية في الإقليم.
- حب تملك السلاح بشتى أنواعه واستخدامه ضد السلطة متى شاء.
- إن هذا النوع من الميليشيات يتمسك بالاستقلال الذاتي إلى درجة التعصب.
- إن البيشمركة منغمسة في حياة حضارية قومية خاصة بهم وغالبًا ما يستمدون جذورها من القديم ولكنهم يقبلون التأثيرات الخارجية على قوميتهم ولكن بنوع متوسط بين السهولة والصعوبة في الذوبان والتأثر.
- البيشمركة كمؤسسة أمنية لإقليم كردستان كأشبه ما تكون بدولة مصغرة من حيث علاقاتها وتفاعلاتها وتقسيماتها الإدارية غير المكشوفة والسياسة ونظامها الاقتصادي الداخلي والقانون العشائري والحزبي الذي يحكمها. وما يظهره الأفراد والجماعات من خضوع واحترام والتزام لمختلف النظم التي تحكم هذه الميليشيات.
- لقد قبلت البيشمركة العراقية آمنة كأشبه ما تكون بدولة مصغرة من حيث علاقاتها وتفاعلاتها وتقسيماتها الإدارية غير المكشوفة والسياسة ونظامها الاقتصادي الداخلي والقانون العشائري والحزبي الذي يحكمها. وما يظهره الأفراد والجماعات من خضوع واحترام والتزام لمختلف النظم التي تحكم هذه الميليشيات.
- إحساس الفرد بالأمان والطمأنينة التي يستمدّها من انتمائه للميليشيات العشائرية الحزبية التي تحميه وتأويه. ولهذا يكون الفرد من البيشمركة العشائرية ينظر إلى

عملية الانتماء والانتساب إليها بمثابة جواز السفر الشخصي الذي يمنحه كل حقوق المواطنة.

- الاحتفاظ بالاستقلال بعيداً عن سلطة الدولة في مقابل ضعف الدولة في مواجهتها للتمرد، أو مواجهتها لنضال وثورة مليشيات البيشمركة الكردية^(١).

ونعتقد إن قوة الظاهرة المليشاوية العشائرية في المجتمع العراقي وظهورها بهذه الصورة المعقدة جعلها تتميز بثلاث خصائص أساسية هي:

- الحضور السياسي داخل بناء القوة الرسمي (الدولة المركزية).
- الاحتفاظ ببناء القوة المسلحة العشائرية الحزبية قوية وقادرة على مواصلة النمو الذاتي ومواجهة السلطة المركزية في أي وقت تتبدل فيه موازين القوى أو تتغير فيه الاتفاقيات وتنعكس المصالح فيما بينها والسلطة المركزية حاضراً ومستقبلاً وعلى المدى الزمني الطويل.
- أنها بعد نيل الاستقلال الذاتي وتحقيقها لمطالبها القومية سعت إلى عدم التفتيت بل وطالبت بعدم الحل وأصررت بل سعت إلى دمج نفسها كقوة مسلحة نضالية ثورية في مؤسسات الدولة الأمنية لسلطة المركز. ولكن الدمج المنفصل بعيداً عن القوميات الأخرى في المؤسسات الأمنية الرسمية لحكومة المركز. وهذه السمة في الاستقلالية في الدمج المنفصل أو المستقل يمنحها فرصة العمل بعيداً عن رقابة سلطة المركز، ويمنحها القوة في حال رغبت في الانفصال الذاتي للإقليم وجعله دولة كردية مصغرة في حال حدوث أي مشاكل من قبل سلطة المركز يهدد استقلالية الإقليم أو الهيمنة على مقدراته وموارده ومؤسساته الأمنية الحالية. مما يعني إنها تؤكد على مقدراتها للعودة ببناء نفسها ذاتياً بل وربما بصورة أقوى من السابق حيث سيكون سلاحها الذي سوف تستخدمه في الثورة والنضال الجديد هو ذاته سلاح السلطة المركزية وهو سلاح مستحدث ومتطور بأفراد أيضاً متمرسين على القتال ومتدربين على حمل السلاح المتطور وفقاً للظروف السياسة المتحولة في الدولة والإقليم. ونعتقد أن عودة الظلم والتمييز لهذه الأقلية الكردية يمكنه أن يطرح وجهات النظر الانفصالية ولكنه في

(١) د. العبدلي، سمير، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية: دراسة ميدانية، بيروت، نيسان - أيار ٢٠٠٧م،

الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٧٦-٧٧

المقابل يمكن أن يطرح صيغة الحكم الفيدرالي لمناطق العراق على اختلافها^(٢)، وهذا بطبيعة الحال يهدد الحكومة المركزية في بغداد.

٢ - مميزات البيشمركة العراقية:

ونستطيع القول هنا أن مليشيات البيشمركة العراقية تتميز كثيرًا عن مليشيات الجنجويد المسلحة في السودان في عدة جوانب:

- أن مليشيات البيشمركة تم تأسيسها لغرض مواجهة السلطة المركزية الدكتاتورية المتتابة في بغداد. ويشارك فيها العشائر الكردية البارزانية والعشائر المتعاضدة معها وأهدافها لمصلحة القومية الكردية في سائر الإقليم.
- ولأؤها المطلق لقائدها العشائري ونضالها الطويل كان لتحقيق حلم الحصول على الحرية والاستقلال واكتساب كافة الحقوق بما فيها المساواة والعدل والحرية وتقرير المصير للجميع.
- استطاعت بعد عهد طويل من النضال والصراع مع السلطة الحصول كافة مطالبها فيما عدا الفيدرالية الاتحادية.
- لم ينشأ عن وجود هذه الميلشيات أي انقسامات عشائرية، أو صراع عشائري على السلطة في الإقليم الذي خرجت منه هذه الميلشيات، أن الأمن والسلم الاجتماعي كانت مطالب أساسية لهذه الميلشيات طوال مدة محاربتها للسلطة المركزية.
- أن هذه الميلشيات تتكون من أفراد العشائر الواقع عليها الظلم من السلطة المركزية وكانت تظهر في صورة مليشيات شعبية مقاومة لظلم واضطهاد السلطة المركزية كما أنها تتلقى الدعم والتأييد الكامل من سكان الإقليم نفسه في القرى والأرياف والمناطق الجبلية.
- أنها تقبل التعددية الحزبية كما تقبل التنوع الطبقي للمنتمين إليها وتنوع الأيديولوجيات للمقاتلين التابعين لها.
- أنها قبلت في نهاية نضالها الانضمام بل الاندماج في الجيش الرسمي للدولة العراقية الجديدة وأصبحت جزء من الجيش والشرطة والحرس الوطني. إلى جانب مقدرتها على إحداث الأمن الكامل في الإقليم بكوادر البيشمركة من الحزبين.

(٢) د. العبدلي، سمير: ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية - دراسة ميدانية، بيروت، نيسان / أبريل ٢٠٠٧م، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق، ص ٧٨

- أنها لم تتشأ لغرض مهاجمة الشعب كما هو الحال مع مليشيات الجنجويد التي قامت بقتل الشعب بمعاونة السلطة لتحقيق مصالح السلطة المركزية.
 - لم تهدد كيان الدولة العراقية السياسي بل فضلت الاندماج فيه من خلال الاستقلال الذاتي ووجود الحكم الديمقراطي للبلاد^(١).
- سمات مليشيات الجنجويد:
١. الوحشية والعنف الشديد .
 ٢. تعتمد على خليط من العاطلين والسراق والجهاديين وفريق من المرتزقة.
 ٣. غير واضحة الأهداف .
 ٤. لا تحكمها عقيدة وفكر محدد.
 ٥. تعتمد على الدولة المركزية في التخطيط والتمويل وتوفير الغطاء الشرعي لتنفيذ وتبرير عملياتها.
 ٦. لا تتمتع بأي مميزات حسنة تبرر وجودها .

(١) د. العبدلي، سمير: ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية - دراسة ميدانية، بيروت، نيسان / أبريل ٢٠٠٧م، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق، ص ٧٩، ولمزيد من المعلومات حول هذه النقطة أنظر كذلك، هانتغتون، صاموئيل: النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ت. عبود، سمية: بيروت، لندن - دار الساقي، ١٩٩٣م، ص ٤٧ وما بعدها.

المبحث الثاني

مستقبل المليشيات العربية وحركات التحرر الوطني

سوف نتناول هنا في هذا المبحث مستقبل حركات التحرر الوطني من خلال الإجابة على هذه الفرضية: هل سيصبح مستقبل حركات التحرر الوطني في هذا العصر أفضل من السابق أم سيكون لها دور فاعل ومؤثر في الأنظمة السياسية العربية، أم أنها ستختفي كلياً لتحل محلها المليشيات المسلحة ؟

ثمة من يرى أن حركات التحرر الوطني في عالمنا العربي سوف تبقى موجودة وأن مستقبلها مرهون بوجود شخصيات تقودها وتحركها وتمولها لكن أغراض وأهداف نشأتها هي التي ستتغير وفقاً لأهدافها المرحلية، والتي انتهت بانتهاء مرحلة التحرر من النير الاستعماري المباشر، ووفقاً لواقع الحال فإننا نرى أن أغلب الدول العربية إن لم تكن جميعها لم تعد فيها حركات التحرر الوطني التي تنهض على المشاركة الشعبية لمواجهة الاحتلال ومقاومته لغرض تحرير الأرض المحتلة، إلا في فلسطين فقط، وحتى فلسطين فإنه بموت السيد ياسر عرفات المؤسس لمنظمة التحرير العربية الفلسطينية كمنظمة تحرير وطني شعبية فلم يعد لها أية صفة أو دور واضح ونجد أن حركات التحرر الوطني في فلسطين المحتلة قد تحولت إلى مجموعات أو أحزاب سياسية بجناحين جناح مسلح مقاوم وجناح سياسي ولكنها مع الوقت أيضاً ونتيجة للانقسامات المختلفة ورغبة مسئولى هذه الأحزاب ذات الأجنحة السياسية والعسكرية المقاومة للمحتل تحولت إلى نوع جديد من المليشيات المسلحة التي توجه سلاحها نحو بعضها البعض من جهة ونحو المدنيين الفلسطينيين من جهة أخرى وهذا بدوره يشكل خطراً على مسيرة حركة التحرير الوطني الفلسطينية الشعبية ففي حين يريد الشعب الفلسطيني التوحد تريد هذه الجماعات والأحزاب أو الحركات المسلحة وبخاصة حماس وفتح التمزق والاحتراب والانقسام لصالحها واقتسام السلطة والثروات والعوائد المالية والمنح الخاصة بالشعب الفلسطيني، وترك مهمة المقاومة ينفذها المنفلتون من شرائح الشعب وشرائح هذه الأحزاب وشرائح تنتهز الفرصة للإيقاع بهؤلاء الذين يصرون على بقاء الصراع مشتتاً بينهما. ونرى أن حركات التحرر الوطني قد اختفت وظهر عوضاً عنها ما يعرف بالحركات الإسلامية السياسية والتنظيمات الإرهابية المسلحة والخلايا الإرهابية النائمة، والحركات الانفصالية والمجموعات الملتزمة.

أولاً: مفهوم حركات التحرر الوطني:

هناك من يرى أن مفهوم حركة التحرر الوطني يرجع وجوده إلى ظهور الاستعمار حيث اتخذ مصطلح (حركات التحرر الوطني) أبعاد جديدة بدءاً من فكرة حق تقرير المصير والاستقلال السياسي، إلى تكوين الذات الوطنية والسير في طريق التحرر الاجتماعي وبناء الدولة والمجتمع المعاصرين، وقد مرت حركات التحرر الوطني بمراحل ثلاث هي^(١):

- المرحلة الأولى: مرحلة النضال من أجل الاستقلال السياسي، لم تكن ثمة خلافات كبيرة حول الهدف الأساسي من هذه الحركات وبالتالي لم تبرز تناقضات داخلية حادة في شعارات حركات التحرر. بعد الحرب العالمية الثانية أخذ النظام الدولي يتغير وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي لم تبق سوى شعوب قليلة تحت الاستعمار وتعد تلك الفترة مرحلة أولية من عمر مسيرة حركات التحرر الوطني.
- المرحلة الثانية: من تاريخ حركات التحرر تبدأ بعد الاستقلال السياسي حيث أخذت الخلافات تبرز بين تياراتها ومع التنافس على السلطة تحولت الخلافات إلى صراعات حادة بين تياراتها وداخل كل تيار نفسه. وكان السؤال الجوهرى حول طبيعة النظام السياسي والاقتصادي المطلوب، ولم تكن تلك الخلافات والصراعات بعيدة عن المعركة الكبيرة التي كانت تجري على الصعيد العالمي، فقد ألقت الحرب الباردة بظلالها على تلك الحركات، علماً بأن البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العالم الثالث، متخلفة عن النظامين العالميين (الرأسمالي والاشتراكي) إلا أن الحركة الثورية داخل حركات التحرر، خلقت نهوضاً جماهيرياً على المستويين القاعدي والبناء الفوقي، ولعب المثقفون دوراً بارزاً في تعزيز الاتجاه التقدمي، الأمر الذي أدى إلى استمرار حركات التحرر ولكن مع وضوح التغير في الأسلوب.
- المرحلة الثالثة: والتي بدأت بعد الستينات، خصوصاً في السبعينات انتقل العالم كله إلى وضع جديد. فالنظام الاشتراكي دخل مرحلة الركود الاقتصادي وأخذ يعاني من قضايا داخلية متنوعة تركت دون حل فظهرت البيروقراطية على صعيد السلطة السياسية والإدارة الاقتصادية وبرزت المفارقات الاجتماعية، كما أن الشعارات

(١) أبو الخير، أحمد ، مصطفى، السيد: مستقبل الحروب الشراكات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، ص ١١٩-١٢٠.

الثورية الجذابة فقدت قيمتها المادية، وانتقلت الشيوعية من دور الطليعة إلى الخلف أو الثبات دون القدرة على الإبداع والتطور.

وعلى الجانب الآخر، بدأ النظام الرأسمالي يعزز موقعه في العالم الثالث على شكل الاستعمار الحديث، لاسيما في المناطق الغنية بالموارد وسوق الاستهلاك، ووظف كل ذلك في معركة جديدة مع النظام الاشتراكي، وفي هذه المرحلة بالذات بدأ الشرخ في بنيان النظام الدولي، مما أثر على حركات التحرر حيث جرى تغير كبير تحت المظاهر السطحية، ودخلت مرحلة الركود السياسي والاقتصادي والفكري. فقد كان للعوامل الخارجية السالفة دور كبير في وصول حركات التحرر إلى هذا الواقع المتردي، الذي لم يعد له فاعلية ملموسة على الساحة العالمية. لذلك نستطيع القول أن حركات التحرر تعيش الآن في مأزق كبير في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة والتي وصلت إلى مرحلة العولمة.

في المرحلة الأولى لحركات التحرر كانت قيادتها السياسية والفكرية تعرف ماذا تريد ولذلك وظفت كل الإمكانيات الداخلية والعوامل الخارجية في المعركة.. فانتصرت. أما في المرحلة الثانية، مرحلة الاستعمار الحديث، لم تكن تعرف ماذا تريد أو لنقل لم تتفق تياراتها الوطنية على الهدف، ولذلك انتصر الاستعمار الحديث. أما في المرحلة الراهنة، في مرحلة الاستعمار العولمي إذا جاز هذا المصطلح، لا بد قبل كل شيء معرفة الواقع الجديد فالاستعمار العولمي لا يختلف عن مرحلتيه السابقتين اختلافاً كبيراً، ولو أن جوهره لا يتميز كثيراً عن استعمار أواخر القرن التاسع عشر. يعود الاستعمار العولمي إلى المستعمرات السابقة، أو لنقل يجدد وجوده بمنهجية واضحة وإمكانيات واقعية يمتلكها، وأول ما يقوم به هو إعادة هيكلة العالم الثالث اقتصادياً وسياسياً وفكرياً بما يتناسب مع متطلبات الرأسمالية التي دخلت مرحلة التمرکز العالمي بعد انهيار الشيوعية وهو ما يطلق عليه (العولمة).

فهو يستند إلى تجربته التاريخية السابقة، ويمتلك كل المنجزات الحديثة في شتى المجالات المفصلية والثانوية، ويضع نفسه على أرضية التغيرات الكبيرة في بنية المجتمع البشري عمودياً وأفقياً، الاستعمار العولمي، ليس صياغة نظرية، بل دراسة متفحصة لتاريخ حركات التحرر ولجميع الحركات الثورية في القرن العشرين، وهو يدرك عوامل نهوض هذه الحركات وعوامل تراجعها. فمن هنا يبدو أن المعركة مكشوفة، مكشوفة للطرفين. فهو يعلم، ويعلم ماذا يعمل..؟ أما حركات التحرر فهل تعلم وتعلم ماذا تعمل..؟

وفي المقابل، فأرضية المقاومة في العالم الثالث ضعيفة جدًا، ولم تبرز بعد الآراء الفكرية والسياسية الجديدة القادرة على استنهاض الشعب و الأمة للدفاع عن مصالحها الحيوية في زمن العولمة ^(١).

من الصعب وضع تعريف جامع لمفهوم حركات التحرر الوطني، وذلك نظرًا لتحكم السياسة وتأثيرها في هذا المجال، غير أن بعض المحللين السياسيين قد ذهب بعضهم إلى القول بأن أعمال المقاومة الشعبية المسلحة هي (عمليات القتال التي تقوم بها عناصر وطنية من غير أفراد القوات المسلحة النظامية دفاعًا عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية سواء كانت تلك العناصر تعمل في إطار تنظيم يخضع لإشراف وتوجيه سلطة قانونية أو واقعية أو كانت تعمل بناءً على مبادرتها الخاصة سواء باشرت هذا النشاط فوق الإقليم الوطني أو من قواعد خارج هذا الإقليم) ^(٢).

غير إن بعض المحللين السياسيين وضع عناصر معينة مميزة لحركات التحرر الوطني عن غيرها من الحركات الانفصالية أو الإرهابية ومن هذه العناصر ما يلي:

١. أن يكون الهدف من حركات التحرير الوطني هو تحقيق التحرر.
٢. وجود الأراضي الداخلية أو الخارجية التي تسمح للحركات أن تباشر عملياتها العسكرية بمعنى أن توجد مناطق محررة تقيم عليها مؤسساتها الإدارية والتعليمية والعسكرية.
٣. أن يتعاطف الشعب مع حركات التحرير والمقاومة وتلقى دعمًا وتأييدًا واسعًا من المواطنين.
٤. يجب أن تتسم أهداف حركات التحرير بدافع وطني يتجاوز ويتلاءم مع المصلحة الوطنية العليا وهو ما يميز حركات التحرير عن الأعمال التي تستهدف مصلحة خاصة لبعض الفئات من المواطنين أو تنافس أو تتاحر للسيطرة على السلطة أو فرض فلسفة معينة، أو الحرب من أجل انفصال إقليم معين أو جزء من الدولة، ومن الجدير بالذكر أن البعض يبيح لرجال

(١) أبو الخير، أحمد ، مصطفى، السيد: مستقبل الحروب الشراكات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، المصدر السابق نفسه، ص، ١٢٠-١٢١

(٢) د. عامر، الدين، صلاح : المقاومة الشعبية المسلحة، في القانون الدولي العام-، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٥٥-

المقاومة اللجوء إلى كل الوسائل الممكنة لإنهاء قوات الاحتلال ومنها بطبيعة الحال الحق في استخدام القوة كما يمكن أن تكون المقاومة مدنية لا عسكرية^(١).

يرى محلل آخر أن المقاومة " الجهاد " إنما هي (دفاع عن الوطن ضد احتلال الأرض ونهب الثروات، وهو بذل الجهد لنصرة الحق ودفع الظلم وإقرار العدل والسلام، وأن التعايش هو السبيل إلى التعاون على البر والتقوى)^(٢)، لذلك فأنا نرى أن المقاومة (حاجة طبيعية وجويدة للإنسان والوطن إذا تعرضت حياتهما وسيادتهما وحريةهما للخطر) فالمقاوم إنسان واع عاقل عارف بما يفعل وما يريد، ومدرّك لما يملكه عدوه الذي احتل الأرض وأغتصب العرض ونهب الثروات وهو يزعم التحضر والتقدم ومن ثم فالمقاومة ليست تخلفاً واعتداءً على الآخر^(٣).

هذا ما عدا حق الشعوب في الدفاع عن نفسها كحق طبيعي له شرعيته الأخلاقية علماً بأن دول كثيرة من بين أعضاء الأمم المتحدة قد استعملت هذا الحق وحررت نفسها من الاحتلال الأجنبي عن طريق الكفاح المسلح منها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا زمن الاحتلال النازي لها والصين ضد الاحتلال الياباني بالإضافة إلى شعوب كثيرة فعلت نفس الأمر، ولكن حق الشعوب في الدفاع عن نفسها ضد الاحتلال الأجنبي يخضع لعدد من الشروط كأى حق آخر ومن الشروط التي يجب توافرها في أية جماعة مسلحة تخوض حرباً تحريراً لكي تصبح مقاومتها حق مكتسب أن تكون واقعة فعلاً في أرض محتلة، وبدون توافر هذا الشرط تعتبر الجماعة المسلحة جماعة إرهابية أو مرتزقة^(٤).

ومن الحركات التحررية التي تتوافر فيها كافة الشروط وفقاً للمجتمع الدولي الإنساني هي منظمة التحرير الفلسطينية حالياً والمؤتمر الوطني الأفريقي سابقاً، علماً بأن شمول حركة تحررية

(١) د. عواشريّة ، راقية:، حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس ، ٢٠٠١، ص ٣٥.

(٢) د. العياشي، وفاق:مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون، دار الخالد ونية، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ١٥.

(٣) أ.د. جمعة، حسين:مصطلح المقاومة وعملية التزوير لأمركية، مجلة الفكر السياسي ،مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد(٢٦)، السنة الثامنة ٢٠٠٦مقدمة رئيس التحرير. وكذلك: أبو الخير، أحمد ، مصطفى، السيد المصدر السابق نفسه، ص ١٢٢.

(٤) د. عامر، الدين، صلاح:المصدر السابق نفسه ، ص ٣٥

بحماية المجتمع الدولي الإنساني لا يعني بأي حال من الأحوال بأن الطرف الثاني أي قوات الاحتلال ستقيد أيضاً بمبادئ حقوق الإنسان الدولية . فمثلاً سلطات الاحتلال الإسرائيلية لا تتقيد بقواعد حقوق الإنسان في عدوانها ضد الشعب الفلسطيني، ولم يتقيد بها نظام الفصل العنصري^(١).

وهذا بدوره يجعلنا نؤكد صحة فرضيتنا القائلة بأن الدولة الوحيدة غير المحررة حتى الآن والتي يمكن أن تسمى حركات المقاومة الشعبية بحركات التحرر الوطني هي فلسطين ،على الرغم مما شاب تلك الحركات من تغيير وتطور وتحزب وسعي نحو السلطة والتقاتل حولها وإرهاب الشعب بسلاح الحركة الشعبية التي من المفترض أن تكون حركة تحرير وطني شعبي.

ويرى البعض أنه برغم أن الكفاح المسلح ضد الاحتلال حق مكتسب لكافة الشعوب الواقعة تحت بطش الاحتلال الأجنبي، ولكنه ليس الوسيلة الوحيدة لتحرير الشعوب من نير الاحتلال بل يمكن أتباع وسائل أخرى ربما تكون في بعض الحالات أكثر فعالية من الكفاح المسلح كوسيلة اللاعنف كما طورها وطبقها " المهاتما غاندي " بنجاح في الهند ويمكن تطبيقها أيضاً في أماكن أخرى في عالمنا العربي ومع قضية فلسطين المحتلة^(٢).

ثانياً: الفرق بين حركات التحرر ومرادفها:

رصد بعض المحللين السياسيين عدة فروق فيما بين حركات التحرر الوطني وبعض المصطلحات التي قد تتشابه معها، وأهم ما ركز عليه هؤلاء المحللين مصطلح الإرهاب أكثر من أي مصطلح آخر، منها الثورات الداخلية والمظاهرات والاضطرابات، وأختص المحللين والدارسين للإرهاب بالعديد من الدراسات التي سلطت العديد من الأضواء على المصطلح بغية تمييزه عن غيره من المصطلحات، نظراً لأن مصطلح الإرهاب أصبح أكثر المصطلحات تردداً على الألسنة في كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وعبر شبكة الانترنت، لهذا تعالت الأصوات بضرورة التحالف الدولي من أجل مكافحته والتعاون من أجل القضاء على هذه الظاهرة التي باتت تهدد المجتمع الدولي، وبات تعريف الإرهاب مشكلة

(١) د. عواشية، راقية: ص ١٥، وكذلك، أ. د. د. جمعة، حسين: ص ٦٢٢، وكذلك، شكري، عزيز، محمد: الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة- بيروت، ط ١٩٩١، ص ١- ص ٢٠٤.

(٢) د. أبو الخير، السيد، مصطفى: النظرية العامة للتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٥، ص ١٠٧.

دولية لم تعرف طريقها للحل منذ أمد طويل وتحمل مصطلح الإرهاب من المعاني ودخل في مفهومه ومضمونه ما لم يخطر على بال أعتى النحاة في كافة لغات العالم^(١).

١. الإرهاب: لم يتعرض بالدراسة لموضوع أكثر من موضوع الإرهاب حتى أننا يمكننا القول بأنه قتل بحثاً وتمحيصاً ودراسة، ومع ذلك لا زال هذا المصطلح محل خلاف كبير بين السياسيين والقانونيين بل وبين كافة طبقات المجتمع الدولي من أشخاص وإليات، فالمعتدي والمحتل يقول أنه يحارب الإرهاب باعتدائه على الغير واحتلال أراضيه، وأصبحت مقاومة المحتل والدفاع الشرعي إرهاباً فحزب الله في لبنان أصبح إرهاباً وحركات المقاومة في فلسطين غدت إرهاباً، وفرق الموت التي ظهرت على شكل مجموعات تدعي المقاومة في العراق ضد قوات التحالف التي أوجدت الديمقراطية وأسقطت النظام الديكتاتوري، والحكومة المنتخبة التي تسميها هذه التنظيمات والمجموعات المرتزقة وتسميها الحكومة كما يسميها التحالف إرهاباً ضد الشعب والسلطة باتت تطلق على نفسها مقاومة مشروعة.

ورغم كل ذلك فإن البعض يرى أن لمصطلح الإرهاب معنى واضحاً حتى في أذهان من أطلق على المقاومة المشروعة إرهاباً، في حين يرى البعض في أن لجوء بعض الشعوب الواقعة تحت سلطة أنظمة دكتاتورية لمجلس الأمن وأمريكا للمطالبة بتغيير النظام بالقوة هو نوع من التضليل بغية إضفاء الشرعية على العدوان الذي يقوم به ضد دول مستقلة ذات سيادة من أجل ذلك كانت المقاومة العراقية إرهاباً والمقاومة الفلسطينية إرهاباً، المهم أن الإرهاب في نظر العالم هو استخدام القوة غير المشروع ضد الدول حكومة وشعباً، لذلك فمقاومته ليست إرهاباً بل دفاعاً شرعياً. ووفقاً لرؤيتنا الخاصة أننا لا نرى أي نوع من الإرهاب في أعمال أمريكا ومجلس الأمن الدولي اللذان تمكنا من حماية الغالبية الساحقة من الشعب العراقي من الحكم الدكتاتوري وأتباعه ولا نعتبر هنا ما يفعله أتباع النظام الدكتاتوري البائد مقاومين للمحتل وذلك لانتفاء صفة الاحتلال عن القوات المتعددة الجنسيات وأمريكا كونها دخلت بأمر وطلب من الغالبية العظمى من الشعب العراقي الواقع تحت ظلم ودكتاتورية السلطة وإرهابها.

ونرى هنا أنه من واجب المجتمع الدولي والدولة العظمى في العالم حماية الشعب الذي طالبتها بالإنقاذ وتخليصه من إرهاب الدولة الواقع عليه، وهذا العمل ليس بجديد على العالم فقد سبق أن قامت مصر في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتقديم الدعم العسكري واللوجستي للمجموعات الراغبة في التحرر وإنشاء قواعد عسكرية لمصر في اليمن والسؤال

(١) رفعت، محمد، أحمد: رفعت، الإرهاب الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٣٤٠، ١٩٩٢-١٤٣.

المطروح الآن: هو هل مصر قامت حينها باحتلال اليمن؟ ولماذا لم يعتبر تدخل مصر عسكرياً في اليمن في ذلك الزمان احتلالاً لها؟ كما هو الحال مع التدخل الأمريكي في العراق في القرن الحالي؟! فإذا سلمنا بأن دعم أمريكا للشعب العراقي هو نوع من الاحتلال وعلى الجزئية الراضة له من الشعب مقاومته، أننا يجب من باب أولى أن نعتبر ما قم به عبد الناصر من مساندة لحركات التحرر الوطني في اليمن آن ذاك هو احتلال وتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول وذلك لأن الجيش المصري قاتل في اليمن اليمنيين أنفسهم ولم يقاتل المحتلين لليمن. لنتثبت دعائم نظام ديمقراطي جديد في اليمن.

٢. الحرب الأهلية: إن ماهية الحرب الأهلية قد تأثرت بلا شك عبر مراحل قانون جنيف ذاته حيث تحددت في ظل المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩م تلك النزاعات التي تنور في أراضي أحد الأطراف الساميين وبين جماعة منشقة أو أكثر في مواجهة السلطة القائمة، أو بين الجماعات المتمردة فيما بينها دون أن تكون قوات الحكومة طرفاً فيها شريطة استيفاء هذه الجماعات المنشقة لعنصريين أساسيين هما : عمومية حجم التمرد من جانب، واستيفائها لمقتضيات التنظيم التي تقتضي خضوع المتمردين لقيادة منظمة واحترام قواعد مبادئ القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي.

ثالثاً: العلاقة بين الميليشيات وحركات التحرر الوطني:

سوف نحاول هنا بيان حدود العلاقة بين الميليشيات وحركات التحرير الوطنية التي تتخذ من الكفاح المسلح المشرع وسيلة لها والتي من الممكن أن تختلط بصورة أو بأخرى بسلوكية الإرهاب والعنف الصادر عن الميليشيات والتنظيمات الإرهابية. ومتى يمكننا اعتبار أعمال حركات التحرر الوطني من قبيل العنف السياسي؟ ومتى يمكن وصفها بالحروب الشرعية التقليدية؟ ومتى يمكن وصفها بالإرهاب؟

١. الميليشيات والحروب التقليدية:

لقد ميز الفلاسفة القدماء بين الحرب العادلة والحرب غير العادلة، هذه التفرقة بينهما تنامت في القرن التاسع عشر عندما اعتبروا أن كل حرب ضرورية تكون عادلة، وفي القرن العشرين تم إحياء فكرة الحرب العادلة من خلال المادة الثانية فقرة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، ولكن الميثاق أباح استخدام القوة للدفاع عن النفس حال تعرض أي دولة للعدوان، على أن يكون ذلك تحت مظلة وسلطة مجلس الأمن. وقادة الميليشيات يعتبرون أنفسهم في حالة حرب دائمة بهدف إضفاء الشرعية الكاذبة

على أعمالهم ،التي يبيحونها في صراعهم مع الحكومات، وعلى الرغم من هذا الادعاء إلا أنهم يتناسون أن لأي حرب قواعد وقوانين تحكمها، كما أنهم يتجاهلون هذه القواعد تماماً. ودليل ذلك تلك الأعمال البشعة التي يرتكبونها ضد الأطفال والشيوخ والنساء، والتي لا تحترم أي أنواع من الاتفاقات أو المعاهدات، ومن ثم كان مُهماً أن نضع حد فاصل بين الحرب التقليدية وعنف أو حرب الميليشيات والجماعات الإرهابية^(١).

فإذا كانت الميليشيات أحد اشبع صور العنف السياسي على المستويين المحلي والدولي، فإن الحرب ما هي إلا درجة متصاعدة وحادة من العنف السياسي بين الدول، والحرب التقليدية قد تكون مظهرًا من مظاهر العنف السياسي المبرر أو المشروع أو المباشر وذلك حينما تقوم بها دولة لرد العدوان عنها ضمن إطار مجلس الأمن الدولي، والعكس صحيح. ويعرف البعض الحرب بأنها نزاع مسلح ودموي بين جماعات بشرية منظمة. ولكن هذا التعريف يعتبر واسعًا بالدرجة التي يمكن أن تتدرج تحته أشكال أخرى من الصراع المسلح مثل حرب العصابات وحرب الميليشيات والإرهاب، كما أنه غير محدد تحديدًا كافيًا بالقدر الذي يمنع اختلاط الحرب بغيرها من النزاعات المسلحة، رغم أن أهمية التعريف تظهر في التفرقة بين الميليشيا والحرب، فالأخيرة مواجهة مباشرة لجماعتين متنازعتين أو أكثر، في حين أن حرب الميليشيا كنوع من أنواع الإرهاب المعاصر هو عبارة عن نزاع سري أو مقنع فيكون هنا الميلشاوي وحده هو سيد الموقف على اعتبار أنه يضرب حيث لا يكون الطرف الآخر مسلحًا أو قادرًا على استعمال السلاح للرد، كما أن طرفي الحرب التقليدية كلاهما مسلح في حين أن الميلشاوي في نزاعه .هو الطرف الوحيد المسلح خلال العمليات الإرهابية التي تشنها الميليشيا - على الأقل - تلك التي لا يستغرق أغلبها فترات طويلة من الزمن لإحداثها، كما أنه تحدث في حيز جغرافي معين من العالم، إضافة إلى أن العملية التي تقوم بها الميليشيا العابرة للحدود الدولية تحقق في الغالب أهداف قادتها في نشر الخوف والرعب في نفوس العزل والأبرياء، حتى في حالة فشلها في تنفيذ أهدافها، أو كان الميلشاوي نفسه فرد من ضحاياها

(١) د.خليل .حسنين .إمام ، الإرهاب وحروب التحرر الوطنية دراسة تحليلية نقدية، دار مصر المحروسة، القاهرة ٢٠٠٢ الطبعة الأولى (ص١٧٧).

وهذا الأمر عكس ما يحدث في الحروب التي قد تشمل كل إقليم الدولة وقد يستغرق أعوامًا كثيرة، يحقق فيها كل طرف نصرًا في جانب وهزيمة في جانب آخر^(١).

أنواع الحروب التقليدية وفقا لأطرافها: وثمة نوعان من الحروب وفقا لأطراف الصراع وهما^(٢):

أ- **الحروب الدولية والنظامية:** وهي التي تشنها دولة على أخرى وهي حرب قد تكون شاملة وعالمية أي تشمل جميع مرافق وإمكانات الدولة ويشارك فيها عدد كبير من الدول مثل الحربين العالميتين: الأولى والثانية، وقد تكون حربا محدودة تشمل جزءاً من إقليم الدولة أو تشمل عدداً محدوداً من الدول.

ب- **الحرب الأهلية:** وهي التي تقع داخل إقليم دولة واحدة بين جماعتين أو أكثر تمتلك كل منها الأسلحة والمعدات ولها جيش قادر على المقاومة والهجوم ويتسم بالتنظيم، من أجل الوصول إلى السلطة، وهي ليست نظامية أو منظمة قانونيًا ولا توجد قواعد قانونية تحكم أو تضبط عملياتها أو تقننها.

ويرى البعض أنه يمكن اللجوء إلى الإرهاب أو تكتيكاته - أثناء الحروب سواء كانت نظامية أو دولية أو كانت أهلية، ولكن نظرًا لأن الحروب النظامية لها خاصية قانونية وقواعد وقوانين مكتوبة، أو عرفية لتنظيمها، فإنه يقل اللجوء فيها إلى عمليات الإرهاب، نظرًا لأنها تعد شكلاً مقنناً أو منظماً للعنف، في حين أن الإرهاب الصادر عن الميليشيات المسلحة، أو التنظيمات الإرهابية الأخرى يكتسب قوته وفاعليته من كونه غير مقنن، ومن هنا يصبح مخيفاً ومرعباً، ومع ذلك فإذا كان إرهاب الميليشيا أو الجماعات الإرهابية الأخرى لا يجد أرضاً في الحرب النظامية فإن عملياته تجد متسعاً في الحرب الأهلية التي تغيب عنها القوانين والقيود، إذ يصبح الجميع مذنبين في نظر بعضهم البعض، إذ من ليس معنا يصبح حتماً ضدنا أو يعمل ضدنا وهنا يجب إرعايه أو تدميره أو تخويله، وفي بعض الأحيان تجنيه لصالح الميليشيا أو الجماعات الإرهابية الأخرى، وهنا نجد أن الميليشيا التي تمارس عملها في نطاق الحرب

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٧٧-١٧٨، وكذلك، تشومسكي، نعوم: الإرهاب الدولي-الأسطورة والواقع، ص ١٣، ت صبري، لبنى، القاهرة منشورات سينا للنشر ١٩٩٠. ص ١٣، وكذلك، عز الدين، جلال: الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة، دار الحرية ١٩٨٦، ص ٤٩.

(٢) الدين، محب، مؤنس، محمد: الإرهاب، مجلة الأمن العام، العدد ٩٤، سنة ٢٤، يوليو ١٩٨١، ص ٨١. وكذلك، العكرة، أدونيس: الإرهاب السياسي-بحث في أصول الظاهرة و أبعادها الإنسانية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٣، ص ٢٦.

الأهلية أنها تتلاقى مع الإرهاب الذي لا قيود له إلا فيما يخدم أهدافه وقضيته التي يقاتل الآخرين من أجل تحقيقها، إضافة إلى ما يحقق النجاح التام لعملياته البشعة.

وهنا يمكن القول أن الحروب قد تستخدم تكتيكات الإرهاب بهدف إضعاف إرادة الخصم والحد من عزيمته، وبشكل خاص في الحروب الأهلية^(١). ومن جانب آخر يدعي قادة الميليشيات والإرهابيون .عادة أنهم في حالة حرب لكسب الشرعية، على اعتبار أن الحرب ما هي إلا وسيلة مشروعة معترف بها دوليًا لحل الخلافات التي تعجز الطرق السلمية عن حلها وهنا يمكننا أن نلمس التداخل بين الحرب المشروعة وحرب الميليشيات، والإرهاب كثلاثة مظاهر من مظاهر العنف السياسي المسلح، وعلى الرغم من ذلك فإن لكل منهم مجاله الذي يعمل فيه وحدوده التي يتحرك ضمن إطارها ومفترضاته التي تبرر أو ترفضه، وأسلوبه وسلوكياته المتفق أو المخالف للقواعد العرفية الدولية.

وبمزيد من الدراسة المقارنة بين الحرب التقليدية، وحرب الميليشيات ، والإرهاب بإمكان تسليط الضوء على مزيد من الاختلافات فيما بينهم، لاسيما وأن البعض أثار نتيجة للتداخل بين هذه المظاهر الثلاثة مسألة ما إذا كانت قوانين الحرب قادرة على كبح جُمّاح حروب الميليشيات والإرهاب ووقف عملياتهم التي ترتكب ضمن إطار تنظيمي محكم أم لا؟ ومن ناحية أخرى فإن البعض الآخر يشكك في عدم مقدرة النظام الدولي الحالي لقانون الحرب على أن يمثل أساسًا لكبح وقمع الميليشيات كمجموعات إرهابية، وقمع الإرهاب المنظم، وذلك لعدة أسباب والتي نرى أنها يمكن أن تظهر أو تكشف الفوارق الأخرى في ما بين هذه المظاهر الثلاثة - حرب الميليشيات، الحرب التقليدية ، والإرهاب. ومنها:

- افتقاد الميليشاويين الإرهابيين للتحديد الكافي لمواقعهم، إذ لا يوجد لهم إطار إقليمي واضح يطبق من خلاله القانون الدولي عليهم.
- عدم تمكن قادة ومجموعات الميليشيات والمنظمات الإرهابية الأخرى من وضع قواعد قانونية واضحة خاصة بهم وذلك لافتقارهم للأسس القضائية والخبرة اللازمة بهذا الخصوص، على اعتبار أنها تتكون من خلايا ومجموعات صغيرة لتتمكن معها الذوبان في المجتمع ومن ثم الهروب من السلطة والعقاب.

(١) شريف، حسين: الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرناً، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص، ٦٦-٦٧. وكذلك، د. خليل .حسنين .إمام، ص، ١٧٨-١٧٩، وكذلك، الدين، عز، جلال، أحمد: الإرهاب والعنف السياسي، كتاب الحرية رقم ١٠، مارس ١٩٨٦، ص، ٨٦.

- معارضة الميليشيات والمنظمات الإرهابية لكافة أشكال النظم القانونية سواء كانت وطنية أو دولية فهي لا تسمح بتطبيق النظام القانوني للحروب عليها.
- إن اختراق الميليشيات والمنظمات الإرهابية للقانون الدولي بممارساتها غير القانونية يجعل من الصعب التعرف عليها وعلى قاداتها الميدانيين أو حتى قاداتها الدوليين.
- صعوبة التحقق ممن وماذا؟ تمثل هذه الميليشيات والمنظمات الإرهابية من جماعات، كما أنها ترفض أي نظام سياسي أو قانوني الذي هو عبارة عن مصدر لقانون الحرب.
- الاختلاف الدائر بين الدول حول قضية الميليشيات وسلاحها والمنظمات الإرهابية وكيفية التصدي لها ولمن يساندونها حول العالم، وهو الأمر الذي لطالما عكسته مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنتها الخاصة لبحث مشكلة مكونات المجموعات ومنظمات الميليشيا والإرهاب^(١).

ولكن الأمر هنا لا يحتاج إلى ذكر هذه الأسباب للتدليل على عدم صلاحية منظمات الميليشيات والإرهاب وجماعاتها لأن تكون محلاً لتطبيق قوانين الحرب، وذلك لأن هذا الأمر منذ البداية معلوم منطقياً بالضرورة، إذ كيف تطبق القوانين أياً كانت على جماعات هدفها الخروج على القوانين وتخطيها بل أنها في الواقع لا تعترف أساس بها، إن القوانين التي لا بد أن تطبق عليها هي قوانين للعقاب والردع وليس قوانين لتنظيم عملياتها، كما أن تطبيق قوانين الحرب على هذه الجماعات يعد اعترافاً صريحاً بها وبشرعية أفعالها وقانونيتها، بل هي عبارة عن تشجيع لتلك الميليشيات والمنظمات الإرهابية التي تعمل في الخفاء على الظهور وممارسة عملياتها في وضوح النهار مستغلة بقوانين توفر لوحشيتها الحماية، وعملياتها البشعة الغطاء الشرعي، ومن ثم لا توجد أهمية لبحث هذا الموضوع سوى لغاية واحدة وهي فائدته في إبراز عدد آخر من الفوارق بين الحرب التقليدية، والميليشيات، والإرهاب المنظم لوضع الحدود الفاصلة بينهم ومنع اختلاطهم.

(١) الدين، عز، جلال، أحمد: المصدر السابق، ص ٨٨؛ وكذلك، الدين، محب، مؤنس، محمد: الإرهاب في القانون الجنائي، دراسة قانونية مقارنة على المستويين الوطني والدولي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٨٣، ص ٥٤، وكذلك، خليل. حسنين المصدر السابق، ص ص- ١٨٠.

٢. الميليشيات وعمليات الكفاح المسلح:

يرى البعض أنه ليس من المعقول أن يطلق العالم في عصرنا الراهن على حركات الكفاح المسلح حركات التحرر الوطني في عالمنا العربي أنها منظمات ميليشيات إرهابية، ولعل المسوغ الذي جعل الأوروبيين والأمريكيين إلى يوم وصم حركات التحرير الوطني جميعها بأنها حركات إرهابية هو أن هؤلاء حولوا الصراع ضد خصومهم إلى صراع سياسي إيديولوجي، وذلك لأن صفة الإرهاب وفعله المناسبة للخصم والأكثر استخدامًا ما بين طرفي النزاع لا تكون إلا في حالة الصراع المستمر بين القوى الاستعمارية وحركات التحرير الوطني، ومن ثم ساع لتلك القوى وصف حركات التحرير الوطني جميعها بأنها حركات إرهابية مبررة هذا الوصف بالطبيعة العنيفة التي تنسم بها المقاومة الوطنية المسلحة في أغلب الأحيان، لكنها في الوقت ذاته لا ترى فيما ما تقوم به إسرائيل كمحتل للأراضي الفلسطينية من ممارسات تعسفية وسياسات استيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إضافة إلى الطرد الجماعي للسكان بهدف إقامة وطن قومي لليهود نوع من الإرهاب.

في الوقت الذي ترى من جانبها حركات المقاومة تكل بأمن إسرائيل ولهذا تصف حركات التحرر الوطني بالميليشيات الإرهابية وذلك لدواعي توفير الأمن لإسرائيل في الوقت الذي تتناسى فيه هذه الدول أن إسرائيل هي القوة الاستعمارية في فلسطين وإنها هي ووجودها قائم على الإرهاب والتخويف والترويع والتشريد للمواطنين الأصليين^(١).

في حين يرى البعض الآخر أن ممارسة بعض حركات التحرر الوطني لبعض صور الإرهاب مثل خطف الطائرات واحتجاز الرهائن قد وضعت الكثير من علامات الاستفهام حول مدى شرعية تعريض المدنيين والأبرياء للخطر تحت غطاء الكفاح المسلح والمقاومة المشروعة، ولقد كان هذا دافعًا إلى محاولة البحث عن أسس يمكن أن تتميز بها حركات التحرر الوطني باعتبارها ميلشيا مسلحة تستخدم العنف الشبيه بالعنف الذي تقوم به الجماعات والمنظمات الإرهابية عن الإرهاب الدولي، وذلك حتى لا ينسب الإرهاب إلى تلك الفئات التي

(١) عز الدين، جلال، أحمد: الإرهاب في الشرق الأوسط - سلسلة أوراق الشرق الأوسط العدد ١٣، أبريل، يوليو ١٩٩٥، ص ٥؛ وكذلك، دبارة، مصطفى، مصباح: الإرهاب مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٠، ص ٢٢. وانظر كذلك، عاشور، سعيد: ندوة ظاهرة الإرهاب عبر العصور التاريخية، مجلة أكتوبر ١٩٩٦، ٤/٢٨.

تعانيه على أيدي القوى الاستعمارية، خاصة عندما يأتي الوصف من هذه الأخيرة^(١)، كما أن المجتمع الدولي من خلال المعاهدات والمؤتمرات والمواثيق الدولية يفرق دائماً بين حروب التحرير الوطنية وبين الإرهاب الدولي، ويمكن أن تتضح هذه التفرقة من اعتراف المجتمع الدولي بحق تقرير المصير للشعوب وحققها في استخدام القوة المسلحة للدفاع عن هذا الحق وهذا ما يميز الكفاح المسلح المشروع أو المقاومة المسلحة وحرب التحرير الوطنية عن غيرها من صور الحروب مثل حرب العصابات والحرب التقليدية التي سبق الإشارة إليها سواء كانت دولية أو أهلية وكذلك الحركات الانفصالي وأهم ما يميز حروب التحرير الوطنية كونها تستند إلى حق تقرير المصير وحق الكفاح المسلح على النقيض من الإرهاب الذي لا يستند لأي قوانين شرعية.

٣. الكفاح أو المقاومة المسلحة:

يعد الكفاح المسلح أو المقاومة المسلحة الشكل الأكثر استخداماً لممارسة حق تقرير المصير نظراً لثبوت عدم جدوى الوسائل السلمية مع الممارسات التعسفية للقوى الاستعمارية والعنصرية، في البلاد الواقعة تحت سيطرة الاستعمار الأجنبي ومن هنا انطلقت النقاشات حول مدلول الكفاح المسلح المشروع وحول مدى شرعيته وتميزه عن الإرهاب الدولي وإرهاب المليشيات.

والكفاح المسلح يشير إلى استخدام القوة من أجل الوصول إلى الغاية التي تتشدها الشعوب الواقعة تحت الاحتلال وهي تقرير المصير فالكفاح هنا يقصد به المقاومة الأمر الذي يستوجب معها فرضية وجود معتدي يتطلب مكافحته بقوة السلاح المشروع، فهو الاستخدام المشروع للقوة المسلحة من أجل نيل الاستقلال، إذن فهو أي الكفاح أو المقاومة المسلحة تدل على "العمل العسكري المشروع دولياً الذي تنهض به الشعوب لمقاومة المعتدي الأجنبي أو الدخيل أو الغازي"^(٢). (مثال: الغزو العراقي للكويت من قبل صدام حسين رئيس جمهورية العراق سابقاً) ومواجهته من قبل الشعب الكويتي والمجتمع الدولي (الاحتلال المستمر لفلسطين

(١) د. خليل حسنين، إمام المصدر السابق، ١٨٨-١٨٩. وكذلك، صدقي، عبد الرحيم، الإرهاب، الناشر، دار شمي المعرفة، ١٩٩٤، ص ٢٢.

(٢) هو، آلان، وموريس، إيريك: الإرهاب - التهديد والرد عليه، ترجمة، محمود، مجدي، أحمد: مجموعة الألف كتاب الثاني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١، ص ٢٣.

من قبل إسرائيل وعدم مواجهته من قبل المجتمع الدولي ومناصرة المحتل له ومواجهته من قبل الشعب الفلسطيني).

ويرى البعض أن الكفاح المسلح يجد سنداً القانوني في الدفاع الشرعي عن المبدأ القانوني، الذي يعد بمثابة القاعدة القانونية الآمرة في القانون الدولي، والمتمثل في حق الشعوب في تقرير مصيرها، مستنداً إلى تأييد الجمعية العامة لحق الشعوب المحتلة والخاضعة للأنظمة العنصرية في الدفاع الشرعي عن حقها في تقرير مصيره، ولو كان ذلك بواسطة إعلان الكفاح المسلح وذلك في ١٨/١٢/١٩٧٢، وإدانتها لأعمال الإرهاب التي تقوم بها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية^(١)، وهنا يعتبر الرد بالعنف على أعمال المقاومة التي تنسم بالدفاع الشرعي عملاً غير مشروع، ذلك لأن مقاومة المعتدي تتمتع دائماً بخصائص الدفاع الشرعي الجماعي الصادر عن السكان.

لكن البعض الآخر ينتقد حق الدفاع الشرعي كأساس للمقاومة على أساس أن الدفاع الشرعي على المستوى الدولي معترف به للدول فقط، كما أنه يصعب في حالة الاحتلال تحديد الضحية لأنها ليست دولة بعينها ولكنها شعب بأكمله، هذا في حين يؤسس البعض الحق في الكفاح المسلح أو المقاومة المسلحة على ميثاق الأمم المتحدة الذي أقر بمشروعية الكفاح المسلح من أجل تقرير المصير أي أن حق الكفاح المسلح يستند إلى حق الدول في تقرير مصيرها والذي ظهر من خلال قرارات الجمعية^(٢).

وهنا يمكن القول بأن الكفاح المسلح أصبح يستند إلى العديد من الأسس القانونية متمثلة في اتفاقية لاهاي ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف: الأولى والثانية بالإضافة إلى الفقه والعمل الدوليين اللذين يؤيدان المقاومة المسلحة وكذلك حق تقرير المصير وحق الدفاع الشرعي عن النفس، اتساقاً مع تقرير المسؤولية الدولية للفرد، مما يستلزم الاستفادة من سياسة الإباحة المعترف بها دولياً، ومنها حق الدفاع الشرعي بشرط وقوع اعتداء جسيم وأن تكون القوة هي الوسيلة الوحيدة لدفعه.

ويعتقد البعض أن أعمال الكفاح المسلح والمقاومة ضد الاحتلال مشروعة بمقتضى الاتفاقيات خاصة اتفاقيات جنيف والبروتوكولين المضافين إليها عام ١٩٧٧، حيث أسبقت

(١) حلمي، أحمد، نبيل: الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة، ١٩٨٨م، ص ٦.

(٢) سميسم، حميدة: الإرهاب والحرب النفسية الإيرانية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، ص ٣٢. وكذلك، عبدالعال، عبداللطيف، محمد: جريمة الإرهاب - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ١٩٩٤، ص ٨.

الاتفاقية الرابعة على أفراد المقاومة المسلحة وصف المحاربين ، وهذا يعني معاملتهم حال وقوعهم في قبضة العدو كأسرى حرب ولكن ذلك لا يتم إلا وفقاً لشروط منها: أن يكونوا تحت قيادة شخص مسئول عن مرعوسيه، وأن تكون لهم علامة مميزة تميزهم عن سواهم، وأن يحملوا السلاح بشكل ظاهر، وأن يمارسوا عملياتهم طبقاً لقانون الحرب. كما أن هذه الحركات تستمد شرعيتها من عدم شرعية العدوان والاحتلال واعتباره جريمة مستمرة مما يبرر الدفاع الشرعي ضده بوصفه خطراً حالاً يتعذر تداركه إلا بالقوة التي تصل إلى حد الوفاة، حيث إنه خطر يهدد النفس والمال في كل وقت وبصورة مستمرة، ويمكن الإشارة هنا إلى قرار رقم ٣١٠٢ لسنة ١٩٧٣ من الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي اعترف بشرعية الكفاح المسلح ضد الأنظمة الاستعمارية والعنصرية، بل أنه اعتبر أن محاولة قمع الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية مخالفة لميثاق الأمم المتحدة ولإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، كما أنها تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين، ومن هنا فإنه ينظر إلى هذه النزاعات المسلحة كنزاعات دولية بالمعنى الوارد في اتفاقية جنيف ١٩٤٩، كما تتم معاملة أفراد المقاومة وفقاً لاتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب. وتبدوا . على ذلك . عناصر المقاومة المسلحة في انبثاقها عن نشاط شعبي، بالقيام بها من جانب الشعب أو تقديمه الدعم لها، واستخدام القوة المسلحة، وصفة العدو الأجنبي الذي يحتل البلاد ويحول دون استقلالها وهنا يصبح الدافع الوطني من وراء المقاومة هو الاستقلال ونيل الحرية^(١).

ويمكن أن نخلص مما سبق إلى أن إقرار مبدأ حق تقرير المصير كأحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي الحديث تلمي منطقياً الاعتراف بشرعية وقانونية كافة الأساليب والوسائل التي تقود نحو انجاز هذا الحق في الحياة العملية سواء السلمية منها أو المسلحة، حيث إن كل حق ينطوي على تخويل صاحبه القدرة على الالتجاء إلى جميع الوسائل اللازمة التي تمكنه من الحصول عليه طبقاً للقانون.

(أ) حروب التحرير الوطنية:

يرى البعض أن حروب التحرير الوطنية هي عبارة عن أعمال المقاومة التي تقوم بها حركات التحرر الوطني التي تمارس الكفاح المسلح بدعم شعبي من أجل الحصول على حق

(١) الدين، بدر، أكرام: ظاهرة الإرهاب السياسي على المستوى النظري، القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٩١، ص، ١٥.

تقرير المصير، فهي التسمية المنطقية والأكثر استعمالاً وانتشاراً لعمليات حركات التحرير الوطني، بل إن حق الكفاح المسلح نشأ في الأصل من خلال اعتراف المجتمع الدولي بحركات التحرر الوطني والإقرار لأفرادها بصفة المحاربين ومعاملتهم طبقاً لقوانين الحرب، الأمر الذي أضفى على نزعاتهم وصف الحرب، ولكنها حرب تحرير وطنية وليست حرباً تقليدية، وقد استطاعت حروب التحرير الوطنية أن تنفصل عن الحروب التقليدية وأن تكون لها شروط وقيود خاصة بها، فقد حددها المؤتمر الدبلوماسي الذي أقر بروتوكولي جنيف الأول والثاني عام ١٩٧٧، بأنها تلك التي توجه ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي والأنظمة العنصرية من أجل ممارسة حق تقرير المصير كما يؤكد القانون الدولي^(١).

ومن هنا تصبح حرب التحرير الوطنية هي التي تطلق على النزاعات المسلحة التي تبشرها الشعوب بالكفاح ضد السيطرة والاحتلال الأجنبي في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها، فهي حروب دفاعية عن النفس أو الوطن فحركات التحرير الوطني وما تقوم به من كفاح مسلح تدخل في إطار المقاومة الشعبية المسلحة بشكل عام، وتبعاً لذلك، فإنه يمكن هنا أن نميز حروب التحرير الوطني عن غيرها بما تحويه من عناصر أهمها العنصر الوطني، أي أنها يجب أن تقع على الإقليم المستعمر وداخله، مما يجعل الحرب ضدها حرباً دولية، كما أنها تكون بين دولة مستقلة أو مستعمرة ودولة أخرى في طور التكوين أو الإنشاء.

في حين يرى البعض في الكفاح المسلح، والذي هو وسيلة حركات التحرير الوطني في حروبها التحريرية. أحد أساليب الحرب وتطبق عليه كل صفاتها، ومن ثم فلا يقتصر على منطقة الصراع، خاصة في ظل عدم التزام قوى القمع بذلك^(٢).

وإذا كانت حروب التحرير الوطنية هي نوع من الحروب إلا أنها تختلف عن غيرها من الحروب وإن تشابهت معها في بعض الخصائص، فهي أوسع نطاقاً من حرب العصابات كما أنها معترف بها دولياً ويتمتع أفرادها بوصف المحاربين، ومدلولها محدد وهذا عكس حرب العصابات. كما اعترف القانون الدولي بحروب التحرير وحدد مجالاتها ضد الاستعمار

(١) الهوارى، خضر: انتشار الإرهاب الدولي، السياسة الدولية، عدد ٧٧، يوليو ١٩٨٤، ص ١٤٤، وكذلك، خليل حنين. إمام المصدر السابق، ص ١٨٩-١٩٠، وأنظر كذلك لمزيد من التفاصيل، السباعي، محمود، محمد، الإرهاب الدولي واحتجاز الرهائن، مجلة الأمن العام، المجلة العربية لعلوم الشرطة، العدد ١٣٤ يوليو ١٩٩١، سنة ٣٤، ص ٤٨.

(٢) شكري، عزيز، محمد: الإرهاب الدولي - دراسة قانونية ناقدة، ١٩٩٤، ص ١٦٩،

والتفرقة العنصرية ووجود العنصر الأجنبي فيها ما يميز هذه الحروب عن الحروب الأهلية، التي تعد مرحلة انتقالية لثورة شاملة تباشر من خلالها الكفاح المسلح والتي كان ينظر إليها باعتبارها حرب تحرير وطنية، فضلاً عما تضمه الحروب الأهلية من عناصر داخلية في حين تشمل حرب التحرير أطرافاً دولية، كما أن الأخيرة تكون ضد أنظمة غير شرعية، في حين أن الحرب الأهلية تكون ضد حكومة قانونية قائمة معترف بشرعية قيامها.

كما تتميز حروب التحرير عن الحركات الانفصالية التي تعارض مبدأ الوحدة الإقليمية المنصوص عليه في المادة الثانية فقرة ٤ من الميثاق، كما تم النص عليه ضمن المبادئ العشرة للتعايش السلمي في مؤتمر باندونج ١٩٥٥، بعكس حركات التحرير الوطنية التي تهدف إلى الاستقلال والوحدة الإقليمية^(١). وبمقارنة بين المليشيات وحروب التحرير الوطني نجد بأن الأولى تتميز بأعمال وسلوكيات العنف ضد أفراد الشعب وضد الحكومات وضد المجتمع الدولي هذه السلوكيات الإرهابية العنيفة الشبيهة بأعمال حروب التحرير الوطني تتم من خلال أفرادها المنتشرين حول العالم وبخاصة في البلاد العربية كالجزائر - المغرب - تونس - والعودية - والأردن - العراق - اليمن - الإمارات العربية المتحدة - والبحرين والكويت وقطر والتي تظهر في صورة خلايا إرهابية دولية نائمة تنشط من خلال المساعدة في التمويل للتنظيمات المليشياوية - ولبنان وسوريا والسودان والصومال إضافة إلى أفغانستان وباكستان والهند وتركيا كبلاد إسلامية. وفقاً لمبررات ومسوقات عديدة تمت الإشارة إليها سابقاً في هذا البحث وتتم في صورة أعمال إرهابية تخريبية عنيفة جداً بقصد تغيير النخب الحاكمة في البلاد العربية والعالم الإسلامي والمجتمع الدولي برمته بوصفها شريك في الفساد الدولي ودمار الشعوب وقهر الإسلام ومعاداته أو حملها على تغيير سياساتها ضد المسلمين ومعالجة مشاكلهم أو رغبة في تغيير الشكل الدستوري القائم في البلاد العربية بقصد إقامة دولة الخلافة (الإمبراطورية الإسلامية العالمية بدستور سني متشدد ومتطرف تحكمه وتسيطر عليه قيادات المليشيات الفرعية الموزعة حول العالم).

في حين نجد أن حروب حركات التحرر الوطني كانت تستهدف تحرير الأوطان من الاستعمار الأجنبي وصولاً إلى نيل الاستقلال وتحقيق الوحدة الوطنية كما في الجزائر سابقاً ، وإلى اليمن، ومصر، والعراق وغيرها من البلدان التي عرفت انبثاق حركات التحرر الوطني لكن حركات التحرر الوطني يشارك فيها كل الشعب وتتم على نفس الأرض وأحياناً تمارس

(١) حريز، عبد الناصر: الإرهاب السياسي - دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ص ٣١.

الإرهاب مع المستعمر خارج نطاق الوطن المحتل ويظهر ذلك في صورة اغتيالات وخطف الطائرات وملاحقة الشخصيات وخطف القيادات وغير ذلك بينما حرب المليشيات تتخذ العالم ساحة مفتوحة لمحاربة من تريد من دون أن تهتم لموت النساء والأطفال والشيوخ والأبرياء العزل في ساحة المعركة.

(ب) العلاقة بين الكفاح المسلح والإرهاب:

عمدت القوى الاستعمارية إلى وصف حركات التحرير الوطني بالإرهاب، ووصف أعمال الكفاح المسلح بالأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين الأبرياء. ومن هنا تظهر أهمية التفريق بين ماهية وحدود الكفاح المسلح الذي تقوم به حركات التحرر الوطني من أجل نيل الشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار حقها في الاستقلال والحرية وبناء الدولة المحررة وبين أعمال الإرهاب المنظمة التي تقوم بها المنظمات والجماعات الإرهابية غير المشروعة أو ما يطلق عليه في عالمنا المعاصر المليشيات.

• **أهمية التفرقة:** تأتي أهمية التفرقة بينهما من منطلق أن استخدام الإرهاب من جانب بعض الجماعات المنتمية لحركات التحرر الوطني قد أضر كثيراً بل وأساء كثيراً لهذه الحركات الهادفة للحصول على تقرير مصيرها، في الوقت الذي تسعى فيه الكثير من الجماعات الإرهابية محاولة تحسين روابطها مع حركات التحرير الوطني، على الرغم من كونها تعلم من أن اتجاه المجتمع الدولي يتجه صوب إدانة الإرهاب الدولي وبشدة، تأكيداً لعدم شرعيته، من جانب وتأكيد له لاستخدام القوة في الكفاح المسلح من جانب الدول الواقعة تحت نير الاستعمار كي تتمكن من الحصول على حقها في تقرير مصيرها، وهنا يثار سؤال هام جداً يتعلق بماهية الحدود المسموحة لممارسة القوة من قبل حركات التحرر الوطني والتي معها لا توصف أعمالها بالإرهاب؟ ونجد أن هذا التحديد سينعكس بدوره تلقائياً على موقف الدول المانحة للمساعدات لحركات التحرر الوطني، وفقاً لمبادئ القانون الدولي الذي يوجب على الدول مساعدة حركات التحرر الوطني من أجل الوصول 'إلى حقها في تقرير مصيرها، وحتى لا تجد الدول الامبريالية الفرصة سانحة أمامها لوصف بعض الدول بالإرهاب لمساعدتها لبعض حركات التحرر الوطني في عالمنا العربي^(١).

(١) نفس المعنى أنظر: فاضل، خليل: سيكولوجية الإرهاب السياسي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩١، ص ٧٤، وكذلك، الله، عطا، فكري: المتفجرات والإرهاب، ١٩٩٢، ص ١٣، وكذلك، الزعابي، مصطفى: الإرهاب - دراسة مقارنة حول أسبابه وطرق مكافحته، ١٩٩٦، ص ٣٨.

كما هو الحال فعلاً مع إيران وسوريا لمساعدتهما حزب الله كحركة تحرر وطني وحركة حماس في فلسطين نظراً لأنها تنتظر إلى هاتين الحركتين وإلى ما تقوم به من أعمال نظرة مغايرة لنظرة غالبية دول العالم وتدرجها ضمن أعمال الإرهاب الدولي وتطلق عليهما مسمى الميليشيات الإرهابية كما تطلق على دولتي سوريا وإيران مسمى الدول الداعمة للميليشيات الإرهابية الدولية (محور الشر في العالم).

و تظهر أهمية التفرقة بين الإرهاب والمقاومة المشروعة من أجل التحرر الوطني وفقاً لما نعتقد في كون أكثر الاختلافات خطورة في التعامل مع الظاهرة الإرهابية تكمن في تحديد نقطة الفصل بين الحق المشروع في ممارسة النضال ضد الاستعمار والتمييز العنصري وممارسة العمل الإرهابي ، حيث أصبح هناك خلط كبير بين منظمات وحركات التحرير الوطنية والمنظمات الإرهابية كتنظيم القاعدة الدولي العابر للقارات وميلشياته المسلحة الفرعية الموزعة حول العالم العربي وسواه، فمنظمة التحرير الفلسطينية مثلاً تصنف من خلال بعض الكتابات ضمن المنظمات الإرهابية، كما صنف الفقييد ياسر عرفات ضمن أخطر الإرهابيين في العالم ومن ثمة أصبح هناك خلط كبير بين المقاوم من أجل الحرية وبين الإرهابي ، الأمر الذي يوجب وضع الحدود الفاصلة بين أعمال الإرهاب وأعمال المقاومة المشروعة ، وأعمال الميليشيات الإرهابية حيث أن أعمال الإرهاب لا يمكن مقارنتها تحت أي مسمى مع أفعال هؤلاء الذين يكافحون الاستعمار لأجل نيل حريتهم واستقلالهم.

الأمر الذي يجعل من الضرورة بمكان وضع الحدود الفاصلة بين أعمال الإرهاب وأعمال الكفاح المسلح وحركات التحرير الوطني وذلك لأن أعمال الإرهابيين وأعمال الميليشيات لا يمكن مقارنتها بأي حال من الأحوال مع أفعال الذين يكافحون الاستعمار لكسب حريتهم واستقلالهم، مهما كانت شدة العنف الصادر عن أعمالهم الوطنية ما دامت أعمالهم تتم داخل إطار البلد المحتل، وذلك لأن الكفاح المسلح هو كفاح يقوم به الشعب من أجل استرداد حقوقه المسلوبة، وطرد المستعمر وصد العدوان، والشعور بالكرامة داخل أرضه ووطنه. بينما الإرهاب وعنف الميليشيات ما هو إلا وصف ينطبق على أساليب العنف ضد شعب آخر وما تمارسه جماعاته من حروب إبادة جماعية ، وسياسات تجويع ، وترويع ، وتخويف ، وطرد، واغتيالات تمارس ضد الأبرياء. وهذا بدوره يتعارض ويتناقض دولياً مع ما هو كفاح مشروع وما هو إرهاب مقصود وموجه.

• مظاهر التفرقة: تعتبر المقاومة المشروعة وسيلة حركات التحرير الوطني من أجل الاستقلال وتحرير أراضيها من قبضة الاستعمار والوصول إلى تقرير مصيرها، إلا أن المشكل الذي يطرح نفسه هنا هو كون القوى الاستعمارية تلجأ إلى وصف حركات التحرر الوطني بالإرهاب كما تصف أعمال المقاومة المشروعة بأنها أعمال إرهابية ومن هنا تظهر أهمية التفرقة بين الإرهاب والمقاومة المشروعة.

يختلف الإرهاب عن أعمال المقاومة المشروعة من عدة جوانب يمكن إدراج أهمها على الشكل التالي :

• **من حيث الطبيعة:** إن المقاومة المشروعة لها طبيعة عسكرية شعبية ، في حين أن الإرهاب المليشاوي رغم إمكانية أخذه للطابع العسكري، إلا أنه غير شعبي أي أن عملياته لا تحظى بتأييد شعبي حتى لو كان ثمة تعاطف مع القضية التي تكافح من أجلها جماعته. كما أن المقاومة والكفاح المسلح وحروب التحرير جميعها تتصف بالوطنية^(١)، وهذا الوصف يتعلق بالإقليمية في ممارسة هذه الأعمال أي أنها تباشر داخل إقليم الدولة المحتلة وتتجرد في تحقيق هدفها هو الاستقلال وتحرير الأرض وتخليص الوطن من الاستعمار وتبعاته من المصالح الخاصة، في حين أن معظم العمليات الإرهابية التي تقوم بها المليشيات العابرة للحدود تتصف بالدولية وتسعى في الغالب إلى تحقيق السلطة الدولية وتغيير النخب الحاكمة وتتم بعناصر دولية متفقة في الأهداف.

• **(ب) من حيث الهدف:** هدف المليشيات الإرهابية هو هدف غير واضح وغير محدد، ويتجه أن ينال الإرهابي هدفاً مدنياً أو عسكرياً، فهو في نهاية المطاف عمل انتقامي غير مشروع موجه لوجهة غير معلومة وغير محددة، أما هدف المقاومة المشروعة أو الكفاح المسلح فهو عموماً الأمكنة والتقنيات العسكرية وأفراد وجيش الاحتلال^(٢)، ومؤدى ذلك أن عمليات المقاومة تهدف إلى إزالة الاحتلال أو الاستعمار الذي تفرضه إحدى الدول أو

(١) ياسين، أبو بكر، عبدالرحمن: الإرهاب باستخدام المتفجرات، الرياض، المركز العربي للدراسات المنية والتدريب، ١٤١٢ هـ، ص، ١٠٦. وكذلك، الشايجي، خليفة، عبدالله، إرهاب الدولة في النظام العالمي المعاصر، المستقبل العربي، ١٩٩٨، ص، ٢٠. وكذلك، صدقي، عبدالرحيم: المصدر السابق، ص ١٢٧، وكذلك، الرحمانى، مصطفى: الإرهاب دراسة مقارنة حول الأسباب وطرق علاجه، ١٩٩٦، ص، ٤٣، وكذلك، خليل .حسنيين .إمام، المصدر السابق، ص ١٩٣-١٩٤.

(٢) ياسين، أبو بكر، عبدالرحمن: المصدر السابق، ص ١٠٧، الشايجي، خليفة، عبدالله، ص ٢١.

الشعوب على غيرها فيما هدف العمليات الإرهابية الصادرة عن الميليشيات، غير معلن في الغالب ويرتبط بتحقيق السلطة.

- (ج) من حيث السند القانوني: تعتبر عمليات المقاومة التي تقوم بها حركات التحرر الوطني ضد المحتل أو المستعمر عمليات مشروعة لأنها تمارس بحق قانوني دولي مشروع وهو حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال^(١)، في حين أن الإرهاب الدولي للميليشيات لا تعترف بمشروعيتها الموثيق الدولية، بل تدينه بجميع أشكاله أي كان مرتكبها وأيا كانت صفته ودوافعه ومبرراته.
- (د) من حيث من يوجه ضده العمل: ثمة اتفاق بين الفقهاء على أن الكفاح المسلح أو العمليات التي تمارسها حركات التحرير الوطني توجه ضد عدو أجنبي وأهدافه العسكرية. وهذا يعني أنها لا توجه ضد الوطنيين أو ضد الشعب، أما أعمال إرهاب الميليشيات فقد توجه ضد الأبرياء بقصد نشر الرعب لتحقيق السيطرة التي تتم من خلالها تحقيق الأهداف الإرهابية، ويرى البعض أن العنصر الأجنبي مهم في تمييز حركات التحرير الوطني، وفي حال كان ثمة توجيه بعض الأعمال من جانب هذه الحركات ضد أهداف مدنية بريئة فإن هذا يؤثر على شرعيتها، الأمر الذي يجعل البعض ينظرون لمثل هذه الأعمال بأنها تتسبب في الإساءة لحركات التحرير الوطني مما يفرض عليها إعادة سياساتها وحساباتها من أجل إعادة عملياتها إلى ميدانها الرئيس وهو الأرض المحتلة كي تكون المواجهة مباشرة مع العدو^(٢). وهذا يعني أن أعمال الكفاح المسلح التي تمارسها حركات التحرير الوطني ضد المستعمر لا بد أن تتحدد داخل إقليم الدولة المحتلة والسلاح يوجه ضد عناصر الاحتلال الأجنبي، وعلى هذه الحركات الالتزام بهذه الحدود، لكن حينما يتجاوز المستعمر النطاق الإقليمي لعملياته ويمارسها بصورة إرهابية تعسفية في إقليم آخر ضد عناصر الحركات الوطنية، المقيمين في بلد آخر أو المتواجدين لأمر ما في بلد آخر هنا يصبح هذا السلوك من جانب المستعمر سلوك إرهابي يمنح المبرر لحركات التحرير الوطني للرد بالمثل فتضطر لممارسة عملياتها خارج الإقليم ضد عناصر المحتل، ويمكن اعتبار ذلك استعمال لحق مشروع لحركات التحرير بنفس الأسلوب والوسائل المستخدمة من قبل المحتل.

(١) صدقي، عبد الرحيم: الصمد السابق، ص ١٢٨.

(٢) الرحمانى، مصطفى: المصدر السابق، ص ٤٤، وكذلك، خليل .حسين .إمام: المصدر السابق، ص ١٩١.

• (هـ) من حيث المدى: ثمة من يرى أن المدى الذي تمارس فيه حروب التحرير الوطني هو أوسع بكثير من مدى العمليات الإرهابية التي تقوم بها الميليشيات وذلك لأن أعمال الكفاح المسلح تدوم مدد طويلة، إضافة إلى أنها تشمل أهداف متعددة، وأهدافها تمثل خسارة كبيرة للعدو، كما أنها تسعى لكسب التعاطف الشعبي الواسع النطاق من أجل تحقيق الهدف الأكبر وهو السعي الدعوب نحو تحرير الوطن، في الوقت الذي تكون فيه العمليات أو الأعمال الإرهابية للميليشيات قصيرة الهدف حيث أنه يتركز حسب رأي البعض على الكسب الشخصي أو الانتقام، إضافة إلى أن عملياتها سريعة ومتلاحقة وتحدث بصورة مفاجأة وتحرص على تحقيق أكبر قدر من التأثير، لكنها في الوقت ذاته لا تحرص على كسب التعاطف والتأييد الشعبي بقدر ما تحرص على إثارة سخطه ضد الحكومة، وقد ينتج عنه تأثيراً عكسياً بالسخط عليها كمنفذة للعمل الميليشاوي الإرهابي^(١).

ولكننا نرى عكس ذلك بالنسبة لهدف الميليشيات التابعة لتنظيم القاعدة والتي لها تأثير شعبي عربي إسلامي يظهر في شكل خلايا نائمة وبخاصة في صفوف الإسلاميين المتشددين من أتباع المذهب الوهابي الطالبيني وبشكل خاص في السعودية ودول المغرب العربي وكافة دول الخليج والأردن والعراق مؤخراً إضافة إلى لبنان وسوريا فهي تبرر أعمالها الإرهابية حول العالم من خلال تبريرها لشرعية وجودها وشرعية مطالبها وعدالتها ورغبتها في تكوين دولة الخلافة الإسلامية بالأحزمة النافذة العابرة للقارات بأجساد جنودها من شريحة الشباب وهدفها مستمر وليس قصير المدى وذلك من خلال تحويل وتنويع القيادات الفرعية في حال كشفها أو موتها في عملياتها التي تصفها بالجهادية أو بالقضاء عليها من قبل قوات مجابهة الميليشيات الدولية الجهادية الدولية المشروعة حيث تنصب أمراء جدد لها وتعيد توزيع نشر قياداتها حول العالم. ولكن هذا التعاطف معها واستمرارية هدفها بعيد المدى لا يوفر لها الغطاء الشرعي لممارستها للإرهاب الدولي ولا يمكن أن يسمى إرهابها وسلوكها الإرهابي العنيف نوع من الجهاد

(١) سرحان، عبدالعزيز: تعريف الإرهاب الدولي وتحدد مفهومه من واقع قواعد القانون الدولي، وقرارات المنظمات الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢٩، ١٩٧٣، ص ١٧٣. وكذلك، عبد المنعم، فارس، أحمد: ظاهرة الإرهاب في الوطن العربي - دراسات إستراتيجية خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد ٩، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٠٠٨. وللاستزادة، انظر: الغان، محمد: الإرهاب في الديمقراطيات الغربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٧، يناير ١٩٩٢، ص ٨٦؛ وكذلك، خليل. حسنين. إمام: المصدر السابق.

الذي شرعه الدين الإسلامي ذلك لأن الجهاد له قوانينه المعروفة للجميع، ولكن إذا قامت حركات التحرر الوطني أثناء مباشرتها لحق تقرير المصير بأعمال كفاح مسلح غير المشروعة حينها لا يجب أن تكون ثمة استثناءات من تجريمها بفعل السلوك الإرهابي، وذلك لأن الإرهاب لا يجب قط الاعتراف به.

• (و) من حيث أعمال المقاومة وحركات التحرر الوطني ضد المدنيين: يرى البعض أنه لا بد من وجود حدود أو مدى شرعي لأعمال الكفاح والمقاومة المسلحة التي تمارسها الحركات الوطنية وخاصة تلك التي تطل الأبرياء المدنيين، وهنا يمكن أن يثار سؤال وهو ما حدود الأهداف التي يجب أن تطلها حروب التحرير الوطنية لتحقيق أهداف ومكاسب سياسية، على اعتبار أنه من المفترض أن المقاومين المدافعين عن حريتهم لا يجب أن يرتدوا أحزمة ناسفة يفجروا أتوبيس مخصص لركوب المدنيين التابعين للمحتل ليفجروه بحجة أن في هذا الوقت سيكون على متنه جندي من جنود العدو أو حتى جزء من كتيبة^(١)، إذ ليس هناك ما يبرر أو يسوغ إسباغ صفة الشرعية على مثل هذا العمل الإجرامي غير الإنساني، كما لا يجب أن يهاجموا مدارس للأطفال خصوصاً وأن الإسلام نهى عن الإتيان بمثل هذه الأفعال قبل أن تنتهي عن ذلك قوانين وأنظمة الأمم المتحدة.

٤. أوجه التمييز بين أعمال حركات التحرر الوطني بوصفها مليشيات إرهابية والمجموعات الإرهابية لتحقيق أهدافها: هناك خمسة أوجه ساقها البعض للتمييز بين الأعمال التي تمارسها حركات التحرير الوطني بوصفها كمليشيات إرهابية في سبيل تحقيق أهدافها وأعمال المجموعات الإرهابية^(٢):

(١) التير، عمر، مصطفى: اتجاهات جرائم العنف في مجتمع عربي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد الخامس، المجلد الثالث، ربيع الثاني، ١٤٠٨ هـ، ص ٥٠، وكذلك، الرشيدان، شفيق: المقاومة الفلسطينية وحقوق تقرير المصير، كتاب ومؤتمر اتحاد المحامين العرب الحادي عشر، الجزء الأول، الجزائر، مطبعة أولاد عبده محمد، ١٩٧٠، ص ٣٣.

(٢) خليل .حسنيين .إمام: المصدر السابق، ص ١٩٦.

- الرأي الأول: يرى أن استعمال الإرهاب في المقاومة المسلحة ليس إرهاباً لأن مظاهر الإرهاب التي تشوب المقاومة هي نتاج لمظاهر الكبت والظلم والقهر الذي تعانيه الشعوب العربية.
- الرأي الثاني: يرى ضرورة عدم استخدام حركات التحرر الوطني لوسائل الإرهاب، ولكنه بالنظر إلى صعوبة التشكيك في شرعية وعدالة القضايا التي تكافح من أجلها حركات التحرير الوطني، وبالنظر للإمكانات الهائلة للمستعمر وسياساته التسلطية التي تكافح ضدها هذه الحركات والتي تعصف بأبسط الحقوق الإنسانية، فضلاً عن استرجاع سوابق التاريخ والتي تثبت لجوء العديد من الحركات الثورية إلى الإرهاب والسلب والنهب بالنظر إلى كل ذلك.
- الرأي الثالث: يرى إن المبرر واضحاً أمام حركات التحرر للجوء إلى أساليب الإرهاب.
- الرأي الرابع: يرى أنه من الضرورة بمكان أن نسعى لتكييف كل عمل بمعزل عن غيره من الأعمال لأن أساليب الإرهاب التي تلجأ إليها المقاومة وإن كانت غير محرمة على إطلاقها فهي أيضاً ليست مشروعة على إطلاقها، وهنا يجب أن نفرق بين الأهداف العسكرية التي يعتبر استهدافها من قبل سلاح حركات التحرر الوطني مباحاً والأهداف المدنية التي يحرم استهدافها، ما لم تكن ممارسات العدو قد وصلت إلى درجة تهدد بقاء الشعب نفسه مما يجعل الأخير إلى اللجوء إلى هذه الوسائل كي يحقق هدفه في جلب انتباه العالم الذي أصبح لا يستجيب إلا للغة القوة والعنف.
- الرأي الخامس: يرى أنه يجب النظر إلى الإرهاب بغض النظر عن هوية مرتكبه فأي عمل أو ممارسة تهدف بالدرجة الأولى إلى تهديد أرواح الأبرياء وتعرضها للخطر أو تؤثر سلباً على علاقات الصداقة والتعاون والود بين الدول يجب اعتبارها عملاً إرهابياً، إذا ارتكبت بسابق تصميم حتى لو تم الادعاء بأنها حركات تحرير وطنية، فيجب إدانة الأعمال التي ترتكب ضد الأبرياء والعزل في أي مكان لما لها من أثر سلبي على تعاطف الرأي العام العالمي مع حركات التحرير الوطنية في المنطقة العربية ولعدم النيل من شرعية كفاحها، وهو ما يمكن أن يطلق عليه بأخلاقية الإرهاب" وتعني تقييم الإرهاب على مستويين هما: أخلاقية الأهداف وأخلاقية الوسائل إذ لا بد أن يكون كلاهما عادلاً، ولكن ما زال الغرب يكيل بمكيالين حيث أنه ينظر

إلى الممارسات الاستعمارية على إنها مشروعة دون النظر إلى مخالفتها لجميع المواثيق والمقررات الدولية^(١).

ومن خلال ما تقدم يظهر بجلاء المشروعية الأخلاقية والقانونية لكفاح الشعوب الخاضعة للأنظمة الاستعمارية أو العنصرية أو غيرها من أشكال السيطرة الأجنبية وحقوقها غير قابل لتصرف في تقرير المصير بجميع الوسائل المتوفرة. فعمل المقاومة المشروع هو ذلك العمل الذي يستند إلى أحكام القانون الدولي خاصة اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بهما ولا يمتد إلى الأنشطة التي تمارسها بعض المجموعات التي تقوم فلسفتها على ممارسة الأعمال الإرهابية ضد المدنيين من نساء وأطفال ومواطنين أبرياء عزل ومن خطف لطائرات وأخذ الرهائن^(٢)، فالعنف الذي يأخذ مثل هذه الصيغ التي تتنافى مع الأخلاقيات الإنسانية، لا يمكن أن يعتبر مطلقاً عملاً مشروعاً وشرعياً ولا أخلاقياً، بحيث لا يمكننا تبريره مهما كان وأياً كانت دوافعه فالغاية لا تبرر الوسيلة والعمل غير الإنساني لا بد من إدانته وإن كانت بواعثه نبيلة، ويمكن التأكيد هنا على أن إرهاب المليشيات ما هو إلا صورة مميزة من العنف السياسي غير المشروع سواء تم على المستوى الداخلي أو الدولي وسواء مارسته الدولة وأجهزتها الرسمية أو مارسته الجماعات عبر المقاومة والكفاح المسلح وحركات التحرر الوطني أو مارسه الأفراد بمعزل عن الجماعات والدول.

٥. مليشيات الإرهاب المنظم وحركات التحرر الوطني والمقاومة الشرعية:

ثمة من يرى أن مليشيات الإرهاب المنظم الإسلامي الجهادي التي ظهرت في عالمنا المعاصر التي تضاهي حركات التحرر الوطني والمقاومة الشرعية هي نوع من إرهاب الضعفاء (الأفراد والجماعات السياسية)، التي نشأت نتيجة لرغبتهم في تغيير السلطة الحاكمة

(١) خليل .حسنيين .إمام:المصدر السابق ،ص١٩٦-١٩٧. وكذلك، ضاهر، تركي: الإرهاب العالمي، الطبعة الأولى، بيروت دار حسام للطباعة النشر، ١٩٩٤، ص٧٧.

(٢) الله، سعد، إسماعيل، عمر: مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في ميثاق وأعمال منظمة الأمم المتحدة، الجزائر، جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، ١٩٨٤، ص٦١، ٥٩. ولمزيد من التفاصيل انظر كذلك: بشير، محمد، الشافعي: المعايير الدولية التي تميز حق الشعوب في تقرير المصير والكفاح المسلح عن الإرهاب الدولي، مجلة الحق، العدد ١٩٨٨، ٢٢١م، ص١١٠-١١١.

أو القضاء عليها نهائياً تماماً كما كانت هذه الدوافع ذاتها هي السبب وراء نشأة أغلب الحركات المماثلة لها والتي ظهرت في أوروبا في مرحلة ما بعد الثورة الفرنسية ونهاية القرن التاسع عشر والتي ظهرت مع نشأة الدولة القومية والمركزية الشديدة والتبعية الكاملة لكل من يعيش داخل الدولة إلى هذه السلطة بدأ يظهر إرهاب الأفراد والجماعات للتحرر من السلطة الحاكمة، وبين حركات التحرر الوطني التي ظهرت من أجل مقاومة المحتل وتحقيق تقرير المصير واستقلال الأوطان الواقعة تحت نير الاستعمار وذهل وخرابه. وثمة حركتان أيديولوجيتان كانتا تقفان خلف منشأ معظم الحركات الأخرى بأوروبا ، هما الحركة الفوضوية والحركة العدمية وهما وجهان لعملة واحدة ويختلفان فقط في مدي رفضهما للسلطة^(١).

• **الحركة الفوضوية:** نشأت مع الأفكار الاشتراكية ضد السلطة والملكية اللذان اعتبرتهما مصدر للتحكم والسيطرة الظالمة، وكما ظهر (كارل ماركس) ينادي بالاشتراكية، ظهر (باكونين) الذي يصفه بالاستبداد في المؤتمر الشيوعي العالمي الأول بجنيف ١٨٦٦ م وأعلن سخطه من الشيوعية، وقد اتخذت الأيديولوجية الفوضوية مرحلتين الأولى مرحلة دعاية القول وعندما لم تجدي بدأت مرحلة دعاية الفعل بالعمل الثوري الإرهابي العنيف والذي دفع بعض الصحف الأوروبية إلى تخصيص مساحة تحت مسمى الديناميت في الصحف وأصبحت عمليات العنف تحدث بشكل كثير ودوري في كل من فرنسا وأسبانيا وإيطاليا وروسيا وأيرلندا، ومثل حركات المقدونيين والصربيين والأرمن واستهدفت رجال الدولة مثل اغتيال الرئيس الأمريكي كنيدي، والفرنسي **carnot 1894** م ، ووزير أسبانيا الأول كانوفا **canova** عام ١٨٩٧ م ، وإمبراطورة النمسا إليزابيث ١٨٩٨ م .

• **الحركة العدمية:** (حركة الفوضويين الروس) ومشروعها " بيساريف" وأظهرت الإرهاب الفكري بتخويف رجال الفكر والفلسفة والأدب التابعين للسلطة الحاكمة بالدولة مثل منظمة " نارودنايا فوليا" أو منظمة إرادة الشعب أو الإرادة الشعبية عام ١٨٧٩ م ، وقد قامت بتدريب كوادر وشكلت تنظيمات لممارسة عملها وقد قامت باغتيال قيصر روسيا عام ١٨٨١ م ، وبعد إنهيارها تأسس الحزب الاشتراكي الثوري، ورغم أن الإرهاب حتى هذه المرحلة كان محلياً إلا أن القانون الجنائي الدولي قد تعرض لذلك بالمعاهدات ومعاهدات تسليم المجرمين ومنعتهم من حق اللجوء السياسي خاصة بعد اغتيال قيصر روسيا علي يد

(١) شعيب، مختار: الإرهاب صناعة عالمية، القاهرة، يناير ٢٠٠٤م، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٤٤.

منظمة "نارودنايا فوليا" العدمية ، وكان ذلك صريحاً فمعاهدات روسيا مع بروسيا بافاريا ١٨٨٥ م ، وأسبانيا ١٨٨٨/٤/٢٤ م وبين دول أمريكا اللاتينية^(١)

كما ظهرت في إيطاليا جماعات إرهابية مثل: المافيا **MAFIA** على أساس العقيدة الماسونية للدفاع عن مصالحها ضد الملكية، ومنظمة الكامورا **CAMORRA** في نابولي عام ١٨٢٠ م ، والتي تحولت بعد ذلك إلى الابتزاز ورشوة القضاة ، ومنظمة الكاربوناري **CARBONARI** وتكونت من عمال الأرض ضد تعسف ملاك الأراضي ، وانضم إليها بعض الفرنسيون الذين فشلوا في الحصول على اللجوء السياسي وعند عودتهم إلى فرنسا أسسوا فرعاً لها باسم **CHARBONNIERS** وكانت جماعات صغيرة متفرقة حتى يصعب اصطيادها، وجماعة إلى السودان الصربية **SERBLN BLACHHAND** .

ومع بداية القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الأولى ظهر تحول كبير بعد انهيار (منظمة إرادة الشعب) وتكوين الحزب الاشتراكي الثوري ، والذي أعتمد الإرهاب كمنهج وحيد لتحقيق الحرية السياسية وقد نفذوا اغتيالات كثيرة ما بين ١٩٠٢ م وحتى ١٩١٠ م ومنها اغتيال وزير الداخلية الروسي بلهيف ١٩٠٤ م وقد اجتمعت الجماعات الثورية كلها في مؤتمرها الأول بفنلندا في ١٩٠٥/١٢/٢٩ م وأقرت الإرهاب كأسلوب مضاد لإرهاب الحكومة^(٢).

وظهرت في إيطاليا واغتالت ملكها **EMPETOL** عام ١٩٠٠ م ، وفي فرنسا بمحاولات اغتيال نابليون الأول والثالث، وشهدت هذه الفترة فشل حركات ثورية مثل حركة الاستقلال الوطني المقدونية (**imro**) ضد الترك وعلى أثرها وزعت مقدونيا على ثلاث دول بلغاريا وإيونان والصرب ما بين عامي ١٩١٢ و عام ١٩١٣ م وانتهت المنظمة عام ١٩٣٠ م. وما يميز هذه الحقبة هو إرهاب الشيوعية والذي أتمم بالتنظيم الشديد بقيادة (لينين) صاحب مذهب الإرهاب. وقد نظم خطط الثورة وتنظيماتها وأجهزتها بدقة فائقة حتى لا تحدث أخطاء فردية، ومن الجدير بالذكر أنهم كانوا يرفضون الإرهاب الفردي أو العمل الإجرامي أو

(١) شعيب، مختار: المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٥. وكذلك، خليل، حسنين، إمام: الإرهاب بين التجريم والمشروعية دراسة تحليلية في الدوافع والأسباب، دار مصر المحروسة، يناير ٢٠٠١، ص ٦٠.

(٢) يوسف، أحمد: الانتفاضة - قراءة أولية في دروس الخبرة المقارنة لحركات التحرر الوطني، ورقة قدمت إلى ندوة حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية، القاهرة، ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، ص ٧٨.

الانتقامي أو العمل إلى إئس كردة فعل ولكنهم لم يرفضوا فكرة الإرهاب بصفة عامة، وقد استخدموا إرهاب الضعفاء ثم بعد الحكم إرهاب الأقوياء ورغم بدء الإرهاب أولاً من طرف الدولة ثم تحوله إلى إرهاب الضعفاء ثم عاد ثانية إلى إرهاب الدولة ، وفي كل الحالات كان لكل طرف ذرائع لاستخدام الإرهاب مختلفة عن الآخر .

وكانت مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية: معظم الحركات قبل الحرب العالمية الأولى كانت يسارية وبعدها كانت غالبيتها يمينية ومن أبرز هذه العمليات في تلك الفترة اغتيال الملك الكسندر الأكبر، وفيها ظهر الإرهاب الدولي المنظم عابر الدول وزاد التعاون والاتصال بين الجماعات الإرهابية عبر الدول^(١)، وبعد اغتيال ملك يوغسلافيا ووزير خارجية فرنسا (براثوا) في إبريل ١٩٣٤ م والذي تورطت فيه أربع دول ، وظهر أساليب إرهاب جديدة مثل أخذ الرهائن ، وخطف الطائرات ، واحتجاز الشخصيات المهمة ، بدأ عقد المؤتمرات وبحث سبل التعاون بين الدول لمكافحة الإرهاب^(٢).

٦. الجماعات المليشأوية التي استخدمت الإرهاب بعد الحرب العالمية الثانية:

قد ميزنا سابقاً بين إرهاب الضعفاء الراغبين في الوصول إلى السلطة في العالم العربي المعاصر، والحركات التي ظهرت في أوروبا بداية القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الأولى، وسنتناول الآن الجماعات المليشأوية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ومارست الإرهاب العابر للدول والقارات والذي يستخدم أحدث وسائل التكنولوجيا والاتصال مستفيداً بالتطور المذهل في صناعة الأسلحة تماماً كما هو الحال مع المليشيات الجهادية الإسلامية العابرة للقارات في عالمنا المعاصر (تنظيم القاعدة الدولي) - والتي يرى الدكتور سويم العزي في محاضراته حول الإرهاب الموجودة على موقع الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك حول الإرهاب أن الجماعات الإرهابية ليست جاهلة كما يرى البعض بل أنها واعية وتمارس أعمالها من خلال علمها باستخدام وسائل التقنية الحديثة والمتطورة تطوراً سريعاً بما فيها الانترنت والهاتف النقال ومستفيدة من وجود بطاقات الاتصال المسبقة الدفع وتوفر وسائل

(١) د. الغزالي، أسامة: حرب أمريكا والإرهاب والإسلام، الأهرام، ١٩٩٥/١/٣٠، وكذلك، عيسن، السيد: العنف السياسي والإرهاب الفكري، الأهرام ١٩٩٥/٧/٦.

(٢) شعيب، مختار: مفهوم الإرهاب مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١م. وانظر كذلك، هارفي، ديفيد: الإمبريالية الجديدة، ترجمة، شحادة، وليد: بيروت، دار الحوار الثقافي، ٢٠٠٤، ص ١٩٨. وكذلك، يوسف، أحمد: المصدر السابق، ص ٦٠-٦٢.

مختلفة للوصول إلى كافة فروع التنظيمات وتقديم المعلومات والمعارف والتدريب على استخدام السلاح ومواعيد العمل عبر مجموعة رموز وشفرات سرية تستخدمها المجموعات الإرهابية لتسهيل تنفيذ مهامها وتدويلها عبر فروعها المنتشرة في العالم دون عوائق^(١).

ونتفق كثيراً مع هذا الرأي القائل بعقلانية وعلمية قادة وأفراد الميليشيات الجهادية العابرة للقارات، ونشير إلى أن من شروط الانضمام إلى هذه الجماعات العلم والمعرفة التامة بأساليب العمل على شبكات الانترنت واستخدامها في تصريف أعمال الجماعات من دون ترك أثر يدل على القيادة والتنظيم والمجموعات الفرعية وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الجماعات الميليشاوية المعاصرة في عالمنا العربي لم تستطع حتى الآن تحقيق أهدافها السياسية بالوصول للسلطة، لكنها استطاعت الوصول إلى تحقيق أهدافها الخاصة بتقوية وتدويل التنظيم، وتجنيد كواادر له حول العالم وتدريبها وتصل إلى تحقيق أهدافها في زعزعة استقرار النظم والسلام والأمن الاجتماعي والمجتمعي والسياسي العالمي من خلال ضربها للأهداف التي جعلتها أهداف ومسرح لتنفيذ عملياتها الإرهابية وجعلت الدول والحكومات ومجلس الأمن والقطب الأواحد تقود حرباً عالمية جديدة على الإرهاب داخل دول أخرى في النسق الدولي العام (العراق وأفغانستان)، متهمة بالإرهاب أو بتمويل الإرهاب أو باعتبارها مفارخ للإرهاب كما أجبرت العالم بدفع فاتورة أعمالها الباهظة في الوقت الذي كان على هذه الدول توجيه ميزانياتها نحو تفعيل برامج التنمية المستدامة وتطور الإنسان وحفظ كرامته وتطور مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات التعليم والصحة وتطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية.

والإرهاب لم يعد كما سبق بل أصبحت الدولة تستخدم الإرهاب ضد رعاياها وضد دول أخرى، وحيث أن الإرهاب قد خرج عن كونه فلسفة معينة أو أيديولوجية محددة أو جزء من إستراتيجية شاملة بغية الوصول إلى هدف محدد، حيث لم تحقق غالبية الجماعات الإرهابية أهدافها مثل الوصول للسلطة مثل ما حدث في الثورة البلشفية من خلال سياسية (لينين) في الفترة من ١٩٠٥ إلى ١٩١٧ م والتي كللت بنجاح الثورة في الوصول للسلطة والحكم وقد أُنسم هذا الإرهاب بقلة التنظيم ويميل للعمل الفردي وقلة عدد أفراد الجماعات وكثرة تكاليف معيشتهم وتجهيزهم وصعوبة بقائهم في ظل نشاط الأجهزة الأمنية وظهر فكرة انشقاق الجماعات إلى جماعات أصغر حتى يصعب اكتشافها وفي نفس الوقت زادت وسائل الاتصال بين الجماعات الإرهابية وتداخلها مع عصابات الجريمة المنظمة مثل تجارة

(١) أ.د. العزّي، سويم، محاضرة حول الإرهاب، موقع الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك للتعليم عن بعد.

المخدرات وغسيل الأموال وتجارة الأسلحة، وذلك حتى تعطى قدرة على الاستمرار وتنفيذ عملياتها بدقة أكبر وتوفير الأموال لتمويل عملياته، ثم تسخير التقدم العلمي ووسائل الإعلام والأقمار الصناعية وشاشات التلفزيون لخدمتهم، وتركزت العمليات في الدول التي تدعي الديمقراطية الدول المتقدمة - وإن كانت الديمقراطية لا تحدث إلا داخل نفس الدولة وبشكل جزئي ولا يظهر ذلك في التعامل مع الدول الأخرى أو الأحزاب والتيارات المضادة لفكرهم داخل نفس الدولة فتبدأ باستخدام كافة الوسائل لتحقيق مصالحها- وحيث هناك حرية صحافة وإعلام أكبر وذلك يساعد في سرعة توصيل أفكار الجماعات إلى أفراد آخرين^(١).

فيذكر التاريخ الجماعات إلى يهودية المسلحة قبل عام ١٩٤٨ م مثل جماعة الهاجانا والأرجون التي كانت تتخذ الإرهاب شعاراً وهدفاً ضد الشعب الفلسطيني الأعزل ، وكذلك تفجيرات فندق الملك داود في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ م ، وكذلك التفجيرات التي حدثت في مصر بدور سينما من يهود مصريين متطرفين . وقد بذلت الدول محاولات متعددة في بداية السبعينيات لوضع اتفاقيات لمكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة وأخذ الرهائن وخطف الطائرات، وقد حدث تطور جذري في أساليب ومنطق هذه الجماعات بعد الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي ، وظهرت شكل من الحروب لا تحتاج إلى تحريك دبابات أو طائرات ، تأتي من جماعات صغيرة وأفراد يحملون مواد شديدة الانفجار لتحدث أكبر قدر من الخسائر وأصبح هناك دول تدعمهم ، كما أتاحت وسائل الإعلام والمؤلفات والكتب عن حروب العصابات الفرصة للأفراد والجماعات أن يصلوا إلى كيفية صناعة المتفجرات يدويًا في المنازل والأوكار ، حتى أصبحت الدول تتحرك كردة فعل لعمل هذه الجماعات لتوفير تكنولوجيا للرد على هذه الجماعات بعد الاعتداء الإرهابي عليها ، كما تتميز فترة السبعينيات بظهور حركات الإرهاب الانفصالي ويهدف إلى فصل إقليم من الدولة مثل ما حدث في بريطانيا وما زال يحدث في أسبانيا (حركة إيتا ETA الانفصالية ١٩٥٩ م)^(٢).

(١) شعيب، مختار: المرجع السابق، ص ١١٧-١٣٢، وكذلك، نوفل، فوزات، نبيل: الإرهاب الدولي - الجذور والحقيقة، ص ٢٧-٢٩

(٢) شعيب، مختار: المرجع السابق، ص ١١٧-١٣٢، وكذلك، نوفل، فوزات، نبيل: الإرهاب الدولي - الجذور والحقيقة، ص ٣٠، لنزيد من التفصيل، انظر: المسيري ، عبد الوهاب: الصهيونية والعنف - من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، القاهرة، دار الشروق ، ٢٠٠١م، ص ٢٩٠-٢٩٢.

٧. مظاهر وأضرار الإرهاب الحديث للمليشيات والجماعات والتنظيمات الإرهابية:

لقد أرتفع عدد المنظمات الإرهابية والمنظمات التي تسعى بشكل مشروع للتححر من المحتل أو من الحكم الدكتاتوري المستبد، وهذا مؤثر على زيادة العنف من قبل الدولة وظلم الأقوياء على مستوي الأنظمة الحاكمة في العالم أجمع، فثمة مؤشرات حقيقية تدل على ارتفاع عدد هذه المنظمات وازدياد عدد المنضمين إليها وازدياد نسبة العمليات المنفذة وازدياد عدد الضحايا في الأرواح والممتلكات ومع ازدياد ممارسة العنف من قبل الدول المتقدمة على الدول الضعيفة واستغلال موارد هذه الدول لخدمة الدول المتقدمة ثم الرجوع بالمخلفات الصناعية والمشعة لدفنها في الدول الفقيرة حتى وصل إلى حد خلع حكام دول أو إسقاط دول أو تزويد الجماعات المسلحة بكافة الوسائل لإسقاط نظام لا يروق لدولة أخرى وفيما يتعلق بأوروبا فقط أظهرت استطلاعات للرأي قام بها معهد الدراسات العليا للأمن الداخلي الفرنسي مع ١٥ ألف شخص أن أكبر ثلاث مشاكل هي: المخدرات بنسبة ٨٠ % ، والإيدز ٦٨ % ، والإرهاب ٦٧ % ، وقد نتج عن الأخير على حسب الدراسة ما بين عامي ٨١ و١٩٨٩م وفاة ٢٠٧ شخص وجرح ٧٤٨ شخص ، وزاد عدد المنظمات من ٣٠ عام ١٩٧١م إلى ١٧٠ منظمة في ١٢٠ دولة رغم وجودها في ٦٣ دولة فقط ، وبلغ عدد الضحايا ١٧٢٠ فرد ، ونصيب الدول الغربية منها ٤٥ % ، وفي إحصائيات عام ١٩٧٥م سجلت ٦٠٠٠ حادث إرهابي نتج عنها ٩٠٠ ضحية ، كما زاد من تلك المشكلة منظمات تجارة المخدرات والسرقة وزاد التعاون بين تلك المنظمات حتى أصبح بالعالم الآن قرابة ٢١٧٦ منظمة منها ١٣٧ منظمة في ١١ إقليم لا تعتبر دولاً ، والباقي ٢٠٣٩ منظمة تتواجد في ١٢٦ دولة ، أي متوسط كل دولة قرابة ٢٥,٥ منظمة في الدول المتقدمة و ١٣,٠٩ في الدول النامية.

وتميزت تلك الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بظهور حركات الكفاح المسلح من جانب الشعوب من أجل الاستقلال والقضاء على التفرقة العنصرية، ونرى أن الدول النامية والإسلامية هي التي تنادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحققها في الكفاح المسلح لنيل استقلالها والذي أيدته الأمم المتحدة والتي أصبحت الآن غير قادرة حتى على اتخاذ قرار لنصرة مظلوم ولا عجب ومنذ نشأتها وهي تحمل جوانب قصور في دستورها وهيمنة لا تستند على العدل أو على أي شيء من حيث إعطاء حق الفيتو (أو حق الاعتراض على أي قرار)

وذلك من الدول العظمى الخمس وكأنها تمثل الوصي على باقي دول العالم، والتي تتخذها الولايات المتحدة الآن يداً لتنفيذ مصالحها الشخصية ودعم إسرائيل غير المحدود.

وقد عارضت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية حق الشعوب في تقرير مصيرها أو حتى حق الإنسان في عدم التفرقة العنصرية بينه وبين آخر بسبب لونه أو دينه وهذا كان في إطار دفاع الدول الاستعمارية (الاستغلالية) عن مستعمراته ودفاع الولايات المتحدة عن إسرائيل ومصلحتها في الشرق الأوسط ووصفها منظمة التحرير الفلسطينية بالإرهابية وتعتبر إيران وليبيا من الدول الداعمة للإرهاب في حين أن حركة مثل نشاط متمردي الكونترا في نيكاراغوا تعتبره نشاط مشروع ودفاعاً عن الديمقراطية، ومجازر البوسنة والهرسك على يد القوات الصربية فهي شأن داخلي، وغارات إسرائيل وحربها على لبنان، ومذبحة قانا من قبيل الدفاع المشروع ومذبحة الحرم الإبراهيمي ولا عجب من كونها تكيل بمكيالين فمن يخدم مصالحها فهو من داعمي الحرية والديمقراطية ومن يعارضها إرهابي ولا عجب من الذي يحدث في جوانتانامو أو في أبو غريب بالعراق فهي في نظر الطغيان الأمريكي تحرير للشعوب ولا عجب فمنذ تأسست الولايات المتحدة بل ومنذ اكتشاف القارة حين دخلها الأسبان والبرتغال، وأبادوا الهنود الحمر واعتبروه حقاً لهم، ثم توالى الحرب بعد الحرب على مدار ثلاثة قرون، وتلك النزعة الدموية بهذا الشعب.

وحتى في الفترات التي لم يجدوا عدواً خارجياً التهم بعضهم بعضاً في صراعات داخلية ثم خرجوا إلى حرب فيتنام ثم الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي ثم دعم الجماعات الأفغانية ومدها بالسلاح مثل الكلاشينكوف والإستجور والذي استخدمه تنظيم القاعدة في الحرب ضد روسيا لتفكيك الإتحاد السوفييتي، ولم يكن ذلك لتأييدهم لحق الشعوب الأفغانية أو الشيشانية في التحرر من السيطرة والاحتلال الروسي ولكن ذلك من باب "عدو عدوي صديقي"، ثم حرب الخليج ثم أفغانستان ثم العراق وتهديدها لسوريا وإيران وأزداد نفوذها خاصة بعد انهيار الكتلة الشيوعية وتفكك المعسكر الشرقي^(١).

(١) حمامي، ريما، وتماري، سليم: انتفاضة الأقصى - الخلفية والتشخيص، مجلة الدراسات الفلسطينية، العددان، ٤٥-٤٦، شتاء وربيع ٢٠٠١، وكذلك، نوفل، فوزات، نبيل: الإرهاب الدولي - الجذور والحقيقة، ص ١١٥، وانظر كذلك، الدحلة، هاني: التمييز بين المقاومة والإرهاب - وجهة نظر قانونية، المجلة العربية للعلوم السياسية - العدد ١١ - صيف ٢٠٠٦، ص ١٢٥-١٢٦.

٨. الجماعات المسلحة في مصر وحركات التحرر الوطنية :

وقبل بداية الحديث عن المقاومة الشعبية للمحتل وحركات التحرر الوطني والجماعات الإرهابية يجب أن نوضح أمرًا هامًا وهو أن أغلب أحداث العنف في الشرق الأوسط خلال القرنين التاسع عشر والعشرين كانت ردة فعل لما عانتها المنطقة من ظلم واستبداد من المحتل ثم من النظم العربية التي أصبح أغلبها دكتاتوري مستبد ويصب في خدمة المحتل الغربي ومصالحه بالمنطقة.

وحيث تم منع كل القنوات الفكرية والشرعية للتعبير الشعوب العربية عن رأيها مما جعلهم يلجئوا إلى تأسيس الحركات المسلحة، بعد أن تم منع الصحف عن حرية التعبير ومنع الكتاب والأدباء عن نشر آرائهم وتم الزج بالآلاف الشباب إلى المعتقلات بدون محاكمة أو بمحاكمات عسكرية لا تحكم إلا بالاعتقال مفتوح المدة أو الإعدام، وزاد الأمر سوءًا حيث سخرت الدولة كل أجهزتها في إرهاب الشعوب واستخدام كل أجهزتها الإعلامية لإسماع شعوبها أفكارها التي لا تمثل شيء للطبقة المتوسطة والفقيرة وذلك كان له أثر نفسي سيء ناجم عن احتباس الغضب في الشارع العربي، لأن الناس أصبحت تسمع ولا تتكلم حتى وصلوا إلى مرحلة الانفجار وهي مرحلة الإرهاب العشوائي الفوضوي، وقد أتاحت التكنولوجيا الحديثة وإطلاع الشعوب العربية على أنظمة أخرى من الحكم والتي إلى حد ما تعتبر ديمقراطية على المستوى المحلي داخل هذه الدول، ومع رؤية القادة العرب إبان العهد الاستعماري يظهرون بوسائل الإعلام ويذكرون أن أحوال البلاد في أحسن حال وفي نمو ورفي مستمر ولا يري الشعب في الشوارع سوى زيادة التخلف الفكري والحضاري والهمجية والتطرف ومحاربة العقائد ومحاولة لتطبيق النظم العلمانية المستوردة من الغرب، وما صاحب ذلك من انتشار الجريمة وتجارة المخدرات وانتقال الأمراض العابرة للقارات مثل الإيدز ومع زيادة معدل البطالة والفقر وغلاء الأسعار كل ذلك جعل بعض الجماعات العربية تفكر في التحرك في عمل تنظييمات للرد على إرهاب الدولة فعلى سبيل المثال في مصر في أواخر العهد الاستعماري والذي كان المستعمر الغربي في مرحلة من الضعف التي لا تجعله قادر على دخول حرب مباشرة مع حركات التحرر الوطنية في الدول المحتلة فوضعوا حكمًا عرب

موالين لهم ويحققوا كل مطالبهم، والحاكم الذي كان يرفض الانصياع لهم كانوا يخلعوه بالقوة وينصبوا غيره مثل ما حدث في حرب العراق الأخيرة كما يرى البعض من العرب ^(١).

وكمثال مصر في أواخر عهد الاحتلال كان يحكمها الملك فاروق الذي كان ينحدر من أصل تركي وليس مصري وكان موالياً للاحتلال وبعد الحرب العالمية الثانية وزيادة الوعي الفكري ورؤية الشعوب العربية لأهمية القوة التنظيمية والعسكرية خلال الحرب والتي أجبروا على الدخول فيها ولم يكن لهم خيار الدخول فيها من عدمه والتي لم يخرجوا منها بأي مكاسب فكان لهذه الحرب أثر فكري كبير ونمو الوعي القومي العربي وظهرت على الساحة فكرة الكفاح المسلح والتنظيمات الصغيرة تدق الأذهان وجدير بالذكر أن قيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية كان له أثر كبير في ضخ روح الغضب في نفوس الشعوب العربية مما دفعهم للخروج (الذي قد يصل إلى حد العشوائية) لنصرة إخوانهم الفلسطينيين، وكان لذلك دور كبير في طرح فكرة الكفاح المسلح وكان ينقصها الفكر المنظم فقط لعمل انقلاب، وكان لجماعة الإخوان المسلمين في مصر والتي أسسها الإمام حسن البنا ، أثر كبير في تغيير الحركة السياسية في مصر وفي حقيقة الأمر أنه وضع من خلال كتاباته المنهج السليم لتلك الجماعات ولكنه لم يعيش ليرى نتاج أفكاره حيث قام رئيس الوزراء المصري "دولة الباشا" في عهد الملك فاروق باغتياله في إحدى صور إرهاب الدولة باستخدام الاغتيالات لكوادر الحركات والجماعات المسلحة الشعبية ، إلا إن الوضع ازداد خطورة بعد وفاته وزاد سخط الشعب من الحكومة فوضعوا أسس قوية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين حتى أنهم جعلوا لهم أجنحة ومنها الجناح العسكري والذي انضم إليه ثاني رئيس مصري بعد قيام الثورة وهو جمال عبد الناصر وكذلك عبد الحكيم عامر وزير الدفاع المصري في عهد رئاسة جمال عبد الناصر، وحتى أول رئيس جمهورية لمصر وهو الرئيس محمد نجيب والذي قامت ثورة التحرير ٢٣ يوليو ١٩٥٢م باسمه كان عضوا في جماعة الإخوان المسلمين ، وقد حققت تلك الجماعة أهدافها في الوصول للحكم في فترة وجيزة ما بين اغتيال حسن البنا ١٩٤٧ وإعلان الثورة ١٩٥٢ م ، إلا أنه سرعان ما تراجعوا للوراء ، وذلك بسبب بعض القصور في التنظيم حيث كانوا في بداية نشأة التنظيم وحاجتهم لتجنيد أكبر عدد ممكن من الأفراد ، الأمر الذي

(١) د. شعبان، عبد الحسين: الإسلام والإرهاب الدولي - ثلاثية الثلاثاء الدامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، لندن، دار الحكمة، ص ١١٧. وكذلك أنظر، د. القمني، سيد، المستنير والمعتدل والإرهابي، أزمة الديمقراطية بين المقدس والسلطان، مجلة الديمقراطية، العدد العاشر ربيع أبريل ٢٠٠٣م، ص ٣٥-٣٧

جعل التنظيم يشوبه بعض جوانب الضعف وتزايد ذلك الضعف مع ازدياد عدد مؤيديه والمنتسبين له من كل طبقات وشرائح الشعب المصري فبعد تولي الرئيس محمد نجيب رئاسة الجمهورية وبعد ستة شهور فقط حدث أن سطا جمال عبد الناصر على الحكم وخلع محمد نجيب ووضعه رهن الاعتقال ، وبدأت حقبة الرئيس المصري جمال عبد الناصر والتي كانت شخصية من أبرز القيادات الثورية العربية في ذلك الوقت بما له من مميزات وعيوب طبعاً منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ م^(١)

وقد تم فتح التحقيق في حادثة اغتيال الإمام حسن البنا أمام جمعية الشباب المسلمين بالقاهرة وكان على مقربة من منطقة الإسعاف غير أنه بعد نقله كان قد تم ترتيب الأمر وظل ينزف قرابة سبع ساعات حتى مات ، وبعد الثورة تم فتح التحقيق وصدور أحكام ما بين السجن بعام أو عامين إلى حكم الإعدام على الذين تم إدانتهم في حادث اغتيال حسن البنا ، وبعد فترة لم يكن الرئيس جمال عبد الناصر راضياً عن مشاركة مجموعة الضباط الأحرار له في الحكم وجماعة الإخوان المسلمين فأبعدهم بسبل مشروعة وغير مشروعة ، حيث تحول بشكل مفاجئ إلى محاربة جماعة الإخوان المسلمين والتي كان هو نفسه عضو في الجناح العسكري بها ، وهذا مثال واضح على الانقسامات التي كانت تحدث داخل تلك التنظيمات. فقام بجمعهم وإلقائهم في المعتقلات ، ورغم أن أوائل فترة حكم جمال عبد الناصر تمثل صورة مشرقة لنتائج حركات التحرر الوطني ليس في مصر وحدها بل في العالم العربي كله ، حيث أرسلت مصر فرقاً عسكرية للمشاركة في حرب اليمن وكان لها أثر كبير في إيضاح صورة الثورة الجزائرية للعالم أجمع ، حيث ساندت الثورة الجزائرية بالمال وإرسال السلاح ، وقد أذيع نبأ الثورة الجزائرية إثر قيامها مباشرة من الإذاعة المصرية في ذات الوقت ، وما صاحب تلك الفترة من حركات التأميم للشركات وإعادة ملكية الدولة وبناء السد العالي في مصر ، والمشاريع التنموية إلا أن ذلك لا ينفي أنه أنشأ نظام دكتاتوري ليسير أمور الحكم وإن كان وجد مبرر في تلك الفترة لقربه من وقت الثورة إلا أنه يعد مؤسس النظام الحاكم من

(١) د. شكر، عزيز، محمد: الإرهاب الدولي، دراسة قانونية ناقدة، الطبعة الأولى ١٩٩١م، ١٩٩٢، بيروت، دار العلم للملايين المصدر السابق، ص، ١٤٣، وكذلك، خلي، حسنين، إمام، المصدر السابق، ص، ١٣٥، وكذلك أنظر للمزيد من التفاصيل، ل. د. عز الدين، جلال، أحمد: الإرهاب والعنف السياسي، دار الحرية، العدد العاشر مارس ١٩٨٦، رجب ١٤٠٦هـ، كتاب الحرية، ص ٧٩-٨٠ .

طرف واحد بمصر ، حيث تم إنشاء حزب سياسي واحد سمي الحزب الوطني يرأسه رئيس الدولة ثم بعد ذلك إنشاء أحزاب صورية لإضفاء صورة الديمقراطية^(٢).

وننتج عن محاولات تصفية جماعة الإخوان المسلمين ازدياد العنف والتباين بين الطرفين ، وما نتج عن ذلك من انشغال الدولة بمشاكلها الداخلية وقهر أبناءها ، وانتشر الظلم والقهر من الحكومة للشعب، ونتيجة لاتجاه كل الجهاز الأمني إلى الصراعات الداخلية تسبب ذلك في هزيمة مصر عام ١٩٥٦ م في العدوان الثلاثي على مصر من إنجلترا وفرنسا وإسرائيل، وذلك لأن بريطانيا حاربت لاسترداد مستعمراتها السابقة ، وفرنسا لمنع مصر من مساندة الثورة الجزائرية، وإسرائيل للتوسع الاستيطاني لليهود ، وكان هذا أيضاً من صور إرهاب الدول ضد دول أخرى .

ثم هزمت مصر مرة ثانية وبدون مبرر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٦٧ م فيما عرف بـ " النكسة " حيث أن جهاز المخابرات المصري توقع أو تأكد من حدوث هجمة إسرائيلية وشيكة ولكن جمال عبد الناصر وبعد حديثه مع وزير الدفاع المصري في ذلك الوقت عبد الحكيم عامر والذي أكد له أن كل شيء على ما يرام ، وحيث ما ذكرت كتب التاريخ أنه كان منشغل بمحاربة الإخوان المسلمين واعتقال كل من يشتبه به من أفراد الشعب وكان من عاداته التأخير في الذهاب لمواعيد العمل وإهماله في عمله وانشغاله بنزواته، وأدى كل ذلك إلى أن قامت إسرائيل بضرب كافة الطائرات المصرية والقواعد العسكرية وهي على الأرض، وخسرت مصر الحرب بدون أن تحارب وكان الرجال في الجندية في الصحراء بلا غطاء جوي ولا أي تكتيكات عسكرية والباقي في المعتقلات، ومن أشهر الأسماء الإرهابية في عهد جمال عبد الناصر وزير مخابراته صلاح نصر وما عرف عنه من استخدام وسائل مستحدثة في التعذيب ضد المدنيين ، وورث هذا النظام الأحادي الحكم نظاماً دكتاتورياً يتمثل في اشتراك السلطات التشريعية والرقابية الثلاث في الدولة في كيان واحد حيث أصبح أعضاء الحزب الوطني - الحزب الحاكم وعلى رأسه رئيس الجمهورية - هم أعضاء مجلس الوزراء وكذلك أغلبية أعضاء مجلس الشعب والشوري ، وكلهم من التجار ورجال الأعمال الذين بحثوا عن السلطة لحماية أنشطتهم التجارية والاقتصادية ، ونتيجة

(٢) د. عز الدين، جلال، أحمد: الإرهاب والعنف السياسي، دار الحرية، العدد العاشر مارس ١٩٨٦، رجب ١٤٠٦هـ، كتاب الحرية، ص ١٤٧. ولمزيد من التفاصيل انظر كذلك، الأفندي، عبد الوهاب، وآخرون: الحركات الإسلامية - أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، ط ٢٠٠٢م، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص ٣٠-٣٧.

للسياسة الأحادية في عهد جمال عبد الناصر ، زادت نمو الحركات المعارضة سواء من لهم الحق في النضال أو الجماعات الإرهابية التي تسعى لتحقيق مصالح شخصية ولا تصب في الصالح العام^(١) .

فنشأت جماعة (الفنية العسكرية) عام ١٩٧٤ م ، وجماعة التكفير و الهجرة عام ١٩٧٧ م ، وتنظيم الجهاد عام ١٩٧٩ م ، ويرى البعض أن هذه الجماعات استفادت وتشربت المبادئ الفكرية والأيدولوجية والخطط التي وضعتها كتابات حسن البنا وسيد قطب وكنتيجة لأسلوب إرهاب الأقوياء المتمثل في الدولة ، ظهرت حركات وجماعات كثيرة كلها تهدف إلى إجهاض النظام الحاكم في المقام الأول والسعي للوصول للسلطة واتخذت أغلبها الطابع العقدي ومن أشهر عمليات هذه الجماعات اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في ٦/١٠/١٩٨١ م والذي لم يكن يختلف في سياسته كثيرا عن الرئيس جمال عبد الناصر غير أنه كان يمثل مرحلة تحول من الاشتراكية وملكية الدولة إلى الرأسمالية ، وأحداث عين شمس عام ١٩٨٨ م وقد زاد التنسيق بين الجماعات الإسلامية وتنظيم الجهاد ما بين ١٩٨٨ م وعام ١٩٩١ م ، وكذلك موجة عام ١٩٩٢ م التي أثرت بشكل واضح على قطاع السياحة في مصر - حيث رفضت هذه الجماعات دخول الأجانب غير المسلمين لبلاد المسلمين وخاصة إذا كان ذلك مصحوباً بالتبرج ومخالفة الزي الإسلامي وجلب العادات الغربية والأمراض مثل الإيدز وغيره ، والعلاقات المحرمة في الديانة الإسلامية والاختلاط وخاصة إذا كان السائح من دول تحارب بلاد المسلمين في ذات الوقت مثل الولايات المتحدة أو إسرائيل - كما اعتبروا الإنفاق في إنشاء منتجعات سياحية وانتظار السياح حتى يأتوا فإن حدثت حركة ركود اقتصادي كالتى يشهدها العالم الآن عام ٢٠٠٩م، أن أحداث عنف بالمنطقة سوف تخسر الدولة كل هذا الإنفاق ، وفي ظل أزمة البطالة ، والفكر الأحادي من جانب الدولة الذي يذهب إلى البحث عن أسهل طريقة لجمع الأموال دون النظر إلى الصالح العام أو احتياجات الأفراد والمجتمع لصناعات أساسية تستوردها الدولة من الخارج ، وكذلك تطبيع العلاقات مع إسرائيل كمثال تصدير الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل وبروتوكول " الكويز " بين مصر والولايات المتحدة ، وكمثال صفقات استيراد الأسمدة الزراعية في عهد وزير الزراعة المصري يوسف

(١) انظر كذلك، الأفندي، عبد الوهاب، وآخرون: الحركات الإسلامية - أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، ط٢٠٠٢م، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، المرجع السابق نفسه، ص ١٤٨-١١٩. وكذلك، د. عز الدين، جلال، أحمد: الإرهاب والعنف السياسي، ص ١٤٢.

وإلى والتي ثبت أنها تصيب البشر بالسرطانات ، وكان يوسف وإلى وزيراً للزراعة وعضواً بارزاً في الحزب الوطني - الحزب الحاكم - الذي ينتمي إليه رئيس الدولة.

ونتيجة لهذه الفترة الطويلة من إرهاب الدولة ثم مرحلة الحكم الأحادي الذي يستند على فكرة خدمة أصحاب المصالح الخاصة ، ازدادت الجماعات المسلحة وازدادت تعقيداً ودقة في التنظيم واستخدام التكنولوجيا الحديثة مثل التفجير (بالريموت كنترول) عن بعد ومحاولة اغتيال الكتاب أمثال نجيب محفوظ ^(١) .وتفجيرات طابا وشرم الشيخ ، وعبد المنعم رياض ، وأحداث الأقصر ، وغيرها الكثير.

٩. دول ترفض إرهاب الميليشيات والخطب بينها وبين حركات التحرر الوطني:

ثمة من يرى أنه من الضرورة بمكان تجنب الخطب بين العمليات الإرهابية وبين حركات التحرير الوطنية التي تلجأ إلى الكفاح المسلح للتخلص من احتلال التراب الوطني وتمكين الشعوب من ممارسة حقها الطبيعي في تقرير مصيرها على النحو الذي اعترفت به اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ والاتفاقيات الدولية لمناهضة اخذ الرهائن ، التي استبعدت من دائرة الإرهاب الأفعال التي ترتكب أثناء المنازعات المسلحة بما في ذلك المنازعات المسلحة التي تناضل فيها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي، وممارسة لحقها في تقرير المصير، كما يجسد ذلك ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بالعلاقات الودية، والتعاون بين الدول على مكافحة العمليات الإرهابية.

وذلك على اعتبار إن الارتباط في المصالح بين الأمم والشعوب وما يترتب عليه من تحالفات سياسية واقتصادية وعسكرية في بعض الأحيان قد يساهم في زيادة تدخل العنصر العقائدي في تشكيل السياسات التي تنتهجها الدول، وأحياء مفاهيم قديمة عفا عليها الزمن وتجاوزتها الأحداث كمفاهيم الحرب الصليبية ، الأمر الذي ينذر ما لم يتم تداركه بسرعة بظهور حالة من الصراع بين الأديان قد تقود العالم أجمع إلى موجة جديدة من التشرد والتطرف الأمر الذي يدفع بقيادة الميليشيا والحركات المنظمة وأفرادها باستقلالها في توجيه صراعهم السياسي مع النظم القائمة ، وأمريكا ، ودول الغرب الأوربي وإسرائيل.ونجد أنه من الضرورة بمكان التنبيه إلى مثل هذه التنظيمات وإلى ضرورة التصدي لظاهرة عنف وإرهاب

(١) د.شكر، عزيز، محمد: الإرهاب الدولي المصدر السابق، ص ١٨٥، وكذلك، سعيد، السيد، محمد: النضال الشعبي من أجل الديمقراطية في مصر، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد ١١ - صيف ٢٠٠٦/ص ٢٩-٣٠ -

هذا النوع من التنظيمات الحديثة ،بالكشف عن دوافعها وآثارها السياسية والاقتصادية والنفسية.

ولقد دعت دول عربية ومنها مصر إلى التفرقة بين أعمال الإرهاب المستترة التي تقودها وتنفذها الميليشيات الجهادية وبين النضال الذي تخوضه حركات التحرير الوطني للخلاص من الاحتلال الأجنبي والاستعمار والسيطرة .من منطلق إن قادتها وأفرادها الإرهابيين ما هم إلا مجموعة من المجرمين الخارجين على القانون .الغالبية العظمى منهم كانت في أفغانستان وكان الواحد منهم يتقاضى ألف وخمسمائة دولار في الشهر وعندما انتهت العمليات العسكرية في أفغانستان بدئوا في البحث عن مصدر آخر للعمل والتمويل فوجدوا ضالتهم في إيران ولكن طهران لم تعطيهم الكثير وبالتالي فقد انتقلوا من إيران للسودان ومن السودان إلى مصر . ومن أجل هذا فإن مواجهة إرهاب هذا النوع من الميليشيات العابرة للحدود لا يتم إلا من خلال التعاون الدولي من أجل إيقاف العمليات الإرهابية لهذه التنظيمات المسلحة الخطيرة عند حدها .وذلك لأن إرهاب هذه الميليشيات لم يعد ظاهرة خاصة بدولة بعينها ،ولكنها أضحت ظاهرة دولية^(١).

وبما أن أنشطة الميليشيات الجهادية تعدت حدود الدول بهدف نشر الرعب في المجتمعات الإنسانية الآمنة وتمكنت من خرق القيم الإنسانية النبيلة والقواعد الأخلاقية البعيدة عن الإسلام فلا مندوحة من وجود تضامن عربي وعالمي يمكن من تضافر، وتعاضد الجهود الدولية من أجل مكافحة هذا النوع من الميليشيات التي تدعو إلى التطرف ،والخراب ،والتدمير وقتل النفس المحرمة.

وبعد أحداث سبتمبر الإرهابية والتي أصابت نيويورك وواشنطن التي تبنتها ميليشيات تنظيم القاعدة الجهادي الدولي الذي يقوده أسامة بن لادن عمدت الكثير من دول العالم بما فيها السعودية ومصر إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهابيين إذ لا توجد دولة واحدة مقتنعة بمساندة الميليشيات الإرهابية في العالم والعالم العربي بشكل خاص .فمصر لا يمكنها مساندة هذا النوع من الميليشيات على اعتبار أنها عانت ولسنوات طويلة جدًا من وطأة

(١) أبو سعدة،حافظ:الصراعات الكامنة في الشرق الأوسط-الحكم المركزي الديمقراطية النخبوية أم ديمقراطية الجماهير؟،ورقة قدمت إلى ندوة إقليمية عربية في بيروت حول الديمقراطية والإصلاح-نهج ثالث،١٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٦م،المجلة العربية للعلوم السياسية -العدد ١٤-ربيع ٢٠٠٧م،ص٥٩. د.شكر،عزيز،محمد:الإرهاب الدولي المصدر السابق،ص ٣٠

الإرهاب الذي قادته ونفذته عناصر حركة الجهاد الإسلامي المصرية والتي قال الرئيس المصري حسني مبارك في حديث له مع شبكة سي بي أس الإخبارية الأمريكية " أن عناصر حركة الجهاد الإسلامي المصرية ليسوا في مصر فهم مع بن لادن" ^(٢). وهذا يؤكد لنا عالمية الظاهرة ويؤكد لنا أن هذه المليشيات مليشيات دولية عابرة للقارات ومكونة من أفراد منظمين وقابلين للتطويع وعلى أهبة الجاهزية والاستعداد في أي وقت تشاء رئاسة هذه التنظيمات المليشاوية تنفيذ أعمالها عبر العالم اليوم والتي تتم وفقاً للخطط المرسومة والمدروسة وفقاً لأولويات التنظيم لكن نفي الرئيس مبارك عدم وجود الحركة في مصر هذا لا ينفي وجود جماعات مناصرة ومؤازرة لقيادة هذه المليشيات في مصر، كما لا ينفي وجود أفراد أو خلايا نائمة تنتمي سرّاً لقيادة تنظيم مليشيات القاعدة الدولي الإرهابي في مصر.

وثمة من يرى أن إرهاب المليشيات الدولية يمثل المصدر الثالث لحالة عدم الاستقرار في العالم وذلك من منطلق أن ظاهرة إرهاب المليشيات العابرة للحدود الدولية سواء التي حدثت في السنوات الماضية، أو التي حدثت مؤخراً، أو التي يتوقع حدوثها مستقبلاً هي ظاهرة لا تعترف بالحدود الأخلاقية أو بالوطنية أو الدينية ذلك لأن مصر والسعودية والجزائر، ولبنان، والباكستان، والهند، والعراق والولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا واسبانيا، وتركيا تعرضت لهجوم الإرهابيين من مليشيات تنظيم القاعدة الجهادي العابر للقارات على يد أفراد إرهابيين تابعين للعرب والشرق الأوسط، كما وتعرضت أيضاً كل من ألمانيا وإيطاليا واسبانيا وإيرلندا وإسرائيل، وبريطانيا والولايات المتحدة وغيرها لإرهاب مماثل نشأ من داخل مجتمعاتهم.

وهنا يمكننا القول أن إرهاب المليشيات المنظمة يتولد في أي مكان وأي زمان في العالم ومع اختلاف الدوافع والأسباب وذلك ليعكس بدوره عن قوى الظلام والشر في كافة المجتمعات الإنسانية دون استثناء، وثمة من يرى أن مرتكبوه يعمدون إلى تحريف الأديان بل وتطويعها سواء في الإسلام، أو إلى يهودية، أو المسيحية واستغلالها وتوظيفها لغرض تبرير الأعمال غير المشروعة التي تنفذها هذه المليشيات المسلحة والمتطرفة، وذلك من أجل ألا تتمتع أي دولة قائمة في النسق الدولي العام بالأمان من جراء مثل هذه التهديدات من جانب، ومن جانب

^(٢) شعيب، مختار: المصدر السابق، ص ٢٦٢، وانظر كذلك، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي-المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة -جامعة الدول العربية، عدد ٦، القاهرة ١٩٧٧م، ص ٢٨.

آخر يبررون أفعالهم القبيحة لمن يدعونهم للانتماء إلى مليشياتهم العدائية للحياة والإنسانية والتطور^(١).

وثمة دول أخرى طالبت بحشد الدفاع العالمي ضد إرهاب هذه الحركات الميليشيائية العابرة للقارات في العالم العربي والعالم ككل أي كان نوعها ومقاصدها ومكان وجودها ومصادر تمويلها وقادتها على اعتبار خطورة ما تمارسه من أعمال تدمير للبشرية وللممتلكات العامة والخاصة في العالم وتدمير للبيئة والتأثير على اقتصاديات الدول وكافة مشاريع التنمية المستدامة في العالم وبخاصة في الدول النامية والفقيرة والتي تعاني من اقتصاديات متأزمة في ظل الأزمة الدولية الاقتصادية المعاصرة وزيادة نسب البطالة والفقر ورأت أن الدفاع لا يمكن أن يتحقق ضدها إلا من خلال حشد الإرادة الدولية الجماعية والعمل الجماعي المنظم من قبل سائر الدول في العالم ولهذا طالبت كل من مصر والسعودية بعقد المؤتمرات الدولية التي تناقش هذه الظاهرة ، و بحشد الموارد المالية العالمية لمكافحة هذه الظاهرة من جذورها ،من دون تمييز أو تفريق لأماكن ظهورها ،وجنسيات منفذها،ومرتكبيها وقادتها^(١).

ويرى البعض الآخر من الدول في عالمنا العربي المعاصر أن التصدي لظاهرة الميلشيات الجهادية في العالم العربي والتنظيمات والحركات المشابهة والمماثلة لها في العالم والتي تقوم بسلوك الإرهاب والعنف لا يتم إلا من خلال دراسة جوانب الظاهرة المختلفة بجهود جمعية مشتركة ودولية تدفع قدماً وبجدية أكيدة ومفعلة نحو محاولة القضاء على كافة مشاعر الإيأس والإحباط وبخاصة في الأوطان التي لدى شعوبها قابلية للإحباط ومشاعر الإيأس والضعف والاستجابة لأهداف قيادات هذه الميلشيات والتي تستغلها في تحقيق إرهابها وعملياتها وغاياتها السياسية في سعيها المحموم نحو السلطة وفرض سيطرتها الهمجية على شعوب العالم كافة، ويؤكد آخرون أن الظروف والشروط التي تمارس فيها حركات التحرر الوطني عملياتها العسكرية والعنيفة في إطارها. تلقى قبولا من الموثيق والأعراف الدولية ومن المجتمع الدولي ومن أهمها وضوح هدف هذه العمليات وهو إزالة الاحتلال أو الاستعمار الذي تفرضه إحدى الدول أو الشعوب على غيرها من الدول أو الشعوب، ومن ثم فههدف عمليات التحرر الوطني العنيفة هدف مشروع بينما الهدف من أي عملية إرهابية هو هدف

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٧٠-١٧١، وكذلك، أنظر ،حلمي، أحمد،نبيل:مرجع سابق،ص ٩٩.

(١) السماعيل، عبدالعزيز، محمد:الإرهاب والإرهابيون، مطابع الحسيني الحديثة، ص ١٨٢-١٨٤

غير مشروع كما أن من يقوم بالعمل الإرهابي هو تنظيم أو حركة غير معترف بها من قبل المجتمع الدولي، وإذا قامت به دولة "إرهاب الدولة" سرعان ما يجد تصرفها هذا استكباراً من المجتمع الدولي، بينما حركات التحرر الوطني تعترف بحقها ووجودها الموائيق الدولية وتضفي الشرعية على هذا الوجود والذي عادة ما يلقي التعاطف والمساندة من الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي، كما إن أنشطتها معترف بها من قبل الموائيق الدولية خاصة:ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، التي تضفي الشرعية والقبول على هذه الأنشطة، وتلزم المجتمع الدولي - متمثلاً في الأمم المتحدة ومختلف دول العالم - بمساندة هذه الحركات سياسياً ومعنوياً واقتصادياً للحصول على حقها في تقرير المصير، والتحرر من الاستعمار وإزالة الاحتلال^(١).

كما نجد أن مقررات الصليب الأحمر الدولي منذ العام ١٩٠٤، وحتى اتفاقيات جنيف الأربع عام ١٩٤٩، تشير إلى أحقية الشعوب الواقعة تحت الاحتلال أو الحكم العنصري والهيمنة الأجنبية استخدام صور العنف ضد الاحتلال الأجنبي والهيمنة الأجنبية والحكم العنصري ولكن بموجب هذه الشروط^(٢):

١. أن تقع أعمال العنف هذه داخل الأرض المحتلة بصفة أساسية ولا تقع خارجها إلا إذا استحالت تنفيذها بالداخل.

٢. أن توجه ضد القوات العسكرية أو شبه العسكرية "كالمستوطنين الإسرائيليين المسلحين" مثلاً أو رموز السلطة أو هيئات أو أشخاص الإدارة المدنية للاحتلال .

٣. ألا توجه ضد المدنيين والأبرياء والأطراف الثالثة، والمقصود بالأطراف الثالثة ممثلو الدول الأجنبية أو المنظمات الدولية لدى القوة ، أو الدولة القائمة بالاحتلال، أو المتوسطون في النزاع ، أو الساعون لتسوية وإنهاء وضع الاحتلال.

ووفقاً لهذه الشروط، تصبح أعمال العنف التي تمارسها حركات التحرر الوطني في الأراضي المحتلة أعمال مشروعة مهما ترتب عليها من نتائج، إذ إنها تقع ضد المحتل وعلى

(١) حسين سويدان، أحمد: الإرهاب الدولي - في ظل المتغيرات الدولية، سويدان، حسين، أحمد: الإرهاب الدولي

- في ظل المتغيرات الدولية،م، الحلبي الحقوقية، ط٣، ٢٠٠٩، بيروت، ص ١٢١

(٢) شعيب، مختار: المصدر السابق نفسه، ص ٦٠، راجع، عامر، الدين، صلاح: المقومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام - مصر - دار الفكر العربي ١٩٧٧، ص ٤٨٦، وكذلك، د. فرج الله، بطرس، سمعان: تعريف العدوان، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٢٤، سنة ٢٤ - مجلد، ١٦٨، ص ٢١٩.

الأراضي المحتلة.بينما ترى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عكس ذلك، إذ أنها تصف العمليات التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، أو التي تقوم بها المقاومة اللبنانية كحزب الله .عمليات إرهابية تنفذها الميليشيات الخاصة بهم ، بينما وفق للقانون الدولي والمواثيق الدولية والأعراف الدولية فإنها عكس ذلك .بينما الدول العربية تراها أيضا عكس ذلك .

ثالثاً: المدلولات الجديدة لحركات التحرر الوطني:

تواجه حركات التحرر الوطني في المنطقة العربية بمختلف تياراتها في الآونة الراهنة مسألة اتهامها بالإرهاب.وعلى الرغم من أن هذه الحركات التي نشأت لغرض مواجهة المحتل قد اختفت بفعل هذه الحركات ومقاومتها للمحتل وذلك بعد زواله وحلول الدولة المحررة (الدولة الوطنية، أو القطرية)، وذلك في أغلبية البلدان العربية، باستثناءات محدودة، ولاسيما في فلسطين.وبقعة صغيرة من لبنان، والجولان السوري، وهي أجزاء ضمن دول يتمتع كاملها بالاستقلال عن المحتل، ووفق لرؤيتنا نجد أن هذه الحركات حينما اختفت بفعل الاستقلال ظهرت في الواقع السياسي للدول المحررة في شكل أو مدلولات أخرى، أخذت منحى حركات التحرر الوطني لكن بلبوس سياسي مختلف نوعاً ما، وترجع ظهور هذه الحالة إلى أسباب متعددة ومتراكبة ترابطاً وثيقاً، وعلى اعتبار أن أمريكا القطب الأوحيد في العالم أصبحت تتعامل مع العالم العربي من خلال قناتي النظام الحاكم – وقناة الحركة الوطنية الشعبية الاجتماعية أو (المعارضة).باعتبار أن المحدد الرئيس لسلوكها هو العمل على ضبط معدل التغير السياسي وإيقاعه بحيث يضمن استفزاز النظام وابتزازه من ناحية^(١)، والحيلولة دون تطور مسار الأحداث إلى الحد الذي يهدد بوصول أو تبلور قوة سياسية يمكن أن تغير معادلة الصراع مع الكيان الصهيوني ومعادلة التوازن على الساحة السياسية العربية من ناحية.

ونتيجة لهذه الحالة ظهر ما يعرف بالحركات الإسلامية في العالم العربي، والتي لعبت دوراً كبيراً في توجهات الشعوب العربية بقيادات إسلامية وفق أجندات رسمتها هذه الحركات في صراعها من النظم الحاكمة من جانب، ومع أمريكا وإسرائيل، والدول الغربية من جانب آخر، وفق مصالحها الخاصة، باعتبارها بديل شرعي لحركات التحرر الوطني التي واجهت الاستعمار للبلدان العربية، إضافة إلى بروز ما يعرف بالجماعات الإرهابية المسلحة

(١) عبد الشفيق عيسى، محمد، بعض إشكاليات الحراك السياسي المصري الراهن، المجلة العربية للعلوم

السياسية، العدد ١٨ - ربيع ٢٠٠٨م، ص ١٦٣

التي ظهرت نتيجة لمشاركة أبناء العرب في حرب أفغانستان مع السوفيت ،والتي أفرزت الشكل الآخر لحركات التحرر الوطني ،وهو ما هو معروف بتنظيم القاعدة الذي تحول بفعل مواجهته لأمريكا وسياسيتها في العالم العربي ،ودفاعها المستميت عن أعمال إسرائيل ،ورضاها التام عن الأنظمة الحاكمة الدكتاتورية في العالم العربي على الرغم من تبنيها لفكرة نشر الديمقراطية ،وتداول السلطة،والدعوة إلى إلية معينة كالانتخابات التمثيلية عموما والبرلمانية خصوصا إلى تنظيم عالمي ينتمي إلى أفراد من قلب العالم الإسلامي والعربي لمواجهة أمريكا والغرب وإسرائيل ،ومواجهة النظم الدكتاتورية ، وإنشاء دولة الإسلام أو الخلافة في العالم العربي والإسلامي بصورة قاعدية طلبانية ،وزداد هذا النوع عنفا واستشراء نتيجة لثلاثة أسباب:

- السبب الأول ،هو وجود القوات المتعددة الجنسيات في أفغانستان .
- والسبب الثاني وجودها أيضا في العراق والذي يعتبره جزء كبير من العرب ،وهذه التنظيمات وقادتها هو غزو أمريكي لدولة عربية ،ويجب مقاومته بالقوة المسلحة لهذا التنظيم ،ولهذا وجدنا انتقال ساحة المعركة ضد أمريكا إلى العراق ،وتكوين ما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين ،لمواجهة الاحتلال الأمريكي من جانب ،وللقضاء على أتباع المذهب الشيعي الذين يعتبرهم البعض مسئولين عن الوجود الأمريكي في العراق .
- أما السبب الثالث ،فهو سبب مزدوج حملة أمريكا على الإرهاب في هذه الدول ،والعالم العربي كله،وتجنيد لها لمواجهة ما تسميه إرهاب المسلمين للغرب،وحملة الأنظمة العربية لمواجهة إرهاب تنظيم القاعدة الدولي ،ودعاه لأمريكا وانصياعه لمطالبها في تغيير مناهج التعليم،والانفتاح ،والتغيير المرتبط بالعقيدة والذي يراه هؤلاء أمر لا يمكن السكوت عليه ،بل ينبغي مواجهته بالسلاح والعنف وبقوة متناهية .

النوع الآخر البديل لحركات التحرر الوطني هو منظمات المجتمع المدني التي نشأت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وبخاصة في دول مثل دول الخليج العربي ،ونشاطها في الدفاع عن حقوق الإنسان ومطالبتها دولها بالإصلاح السياسي والاجتماعي ،واقتراس السلطة والثروة ،والمطالبة بإصلاح التعليم ،وحماية الأقليات ،ومنحهم حقوق موازية لحقوق الأغلبية فيها .

ففي دولة خليجية مثل السعودية والتي نفذ بعض مواطنيها الإرهاب المسلح في أحداث الحادي عشر من سبتمبر ،وأحداث أخرى تمت داخل السعودية ،برزت أصوات تتحدث عن

رغبتها في المشاركة السياسية، وتغيير شكل النظام الحاكم فيها، على اعتبار أن غياب المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي يمثل أحد أهم الأسباب في ظهور الإرهاب وتبنيه من قبل فئة غير بسيطة من مواطني السعودية، وذلك ناتج عن التهميش الفعلي والتمتع للمواطن السعودي في إدارة شؤون بلاده، وحصر الحكم، في فئات محددة، إضافة إلى هيمنة الأطراف المتشددة دينياً وإرغامهم للسلطة الحاكمة لتبني نهج التشدد في تعاملها مع أي راغب في الإصلاح الديني والسياسي والاجتماعي، وتوسيع دائرة الحقوق المدنية للمواطنين بمختلف أطيافهم وتوجهاتهم، وانتماءاتهم المذهبية، والثقافية. وكنيجة لرفض الآخر يظهر الصراع على الحكم، وعلى من يستحق المشاركة الفعلية في المجتمع السعودي. إضافة إلى تبني الدولة المذهب السلفي الحنبلي المعروف بالوهابي المتشدد تجاه أي إصلاحات، أو أي مطالبة للحاكم بالإصلاح يعتبر خروج على الحاكم. وهذا بدوره يدفع شرائح كبيرة مهمشة من السنة بمختلف مذاهبهم والشيعية بمختلف مذاهبهم، إلى تبني خيارات المواجهة مع الدولة، وكما رأينا واقعا فإن بعض السنة أخرجوا النظام الحاكم بارتكاب جرائم إرهاب دولي، نتيجة لهذه الأزمة التي لم تستطع الحكومة السعودية على الرغم من نجاحها في السيطرة على التابعين لتنظيم القاعدة من حل هذه الأزمة على المدى القريب وعلى المدى البعيد، ونرى حاليًا الصراع الشيعي مع الدولة، وهناك من تبني النهج الحواري، والكتابي للسلطة حيث ظهرت شرائح مثقفة من الشعب السعودي من الجنسين يصيغون عرائض توقع من قبل الراغبين في التغيير والمشاركة الشعبية في إدارة شؤون البلاد، ونشوء المجتمع المدني، ونزاهة حقوق الإنسان ويقدمونها موقعة للملك. وعلى الرغم من تعامل الدولة معها بعدم الاهتمام والتفاعل الإيجابي نحوها إلى أن هؤلاء لا يزالون يكررون هذه المحاولات بغية الوصول إلى التجاوب معها من قبل السلطة.

ونعتقد أن الشكل الآخر من الأشكال البديلة لحركات التحرر الوطني الشعبية هو ظهور المجموعات الانتحارية، التي تقاوم المحتل بصورة فردية من دون الانتماء إلى تنظيم مسلح كما هو الحال في فلسطين، والعراق، والجزائر، وإلى من والعراق اليوم، حيث توجد مجموعات تكون نفسها لهذا الغرض نتيجة لأمر مختلف منها البطالة وغياب الدور، والرغبة في السيطرة على الآخر، لكن حتى هذه المجموعات الصغيرة تكون لها إعلام من خلال القنوات الفضائية، وشبكت المعلومات العالمية العنكبوتية الانترنيت، ولها تأثير واسع في المنطقة العربية، وأحيانا تسهم هذه المجموعات في تغيب الأمن كما في العراق بغية إفساد المشروع الأمريكي في العراق لصالح دول الجوار، أو لصالح حزب البعث المنحل في العراق، أو لصالح فئات حرمت من مستحقاتها لا دور لها في سلطة الحكم الحالية. وحتى بالنسبة

لحركات التحرر الوطني في فلسطين، نعتقد أنها انتهت على الرغم من وجود المحتل، ووجود المقاومة الشعبية وذلك لأنها ظهرت في شكل آخر مع مرور الزمن، فتحوّلت من حركات تحرر وطني إلى حركات مقاومة إسلامية تابعة للأحزاب السياسية، كما أنها أيضاً صارت هي التي تحكم البلاد، وتوجه العمليات المسلحة نحو الشعب الفلسطيني نتيجة لوجود الانقسامات بين القيادات الفلسطينية وصارت تحارب من أجل اكتساب السلطة، لا من أجل مواجهة ومقاومة المحتل، وأصبحت في نظر المواطن الفلسطيني مليشيات مسلحة إرهابية تقتل الشعب على حسب انتماءه الحزبي أو الحركي .

كذلك ظهور التنظيمات المسلحة التي تواجه الأنظمة، وتطالب بالانفصال عن الدولة كما في اليمن، حيث يكون الشعب مسلح وفقاً لتقاليد خاصة، ويمتلك بيئة جبلية يمكن أن يصارع من خلالها النظام الحاكم، كما يمكنه الاختباء من سطوة اعتداءاتها المسلحة، إضافة إلى وجود القبائل التي تقدم الدعم لهذه الجماعات المسلحة، ومواجهة بعضها للغرب جعلها تقدم الدعم لتنظيم القاعدة الموجود في اليمن. إضافة إلى تنظيم القاعدة في الجزائر والذي يعد من أخطر وأنشط المجاميع الإرهابية في الوطن العربي والذي يقوده الإسلاميين.

وهناك من يرى عكس ذلك بأن جبهات التحرير الوطنية لا تزال موجودة نتيجة للتعسف الأمريكي والإسرائيلي والعربي، وتعسف الدكتاتوريات العربية، ودعم أمريكا والغرب لها ودعمها هي للغرب وإسرائيل وأمريكا على حساب قضايا العرب والمسلمين، ولهذا ظهرت في العصر الراهن حركات تحرر وطني مسلحة في العالم العربي، ولكن بعضها غير مسلح ومنها جبهة التحرير العربية السعودية التي هي عبارة عن تجمع من المثقفين والأكاديميين وضباط الجيش في سلاح القوة الجوية الموجود في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية الغنية بالنفط وكذلك في الحجاز، هذا التنظيم يطلق على نفسه مسمى جبهة التحرير العربية السعودية، ويحاولون بشكل سلمي إقناع أمراء آل سعود بالتنازل عن الحكم طوعية، أو القبول بالدعوة إلى التغيير بالطرق السلمية، ولهذا فهو لاء يطالبون بإقامة الحكم على أساس الشورى، وإلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهوري بالسعودية، وإلغاء القاعدة الجوية الأمريكية في الظهران، وإنهاء بذخ الأمراء وإسرافهم، وإجراء إصلاحات في الإدارة

والحكم. وهم بذلك مؤمنون بالليبرالية والديمقراطية كطريق وحيد لتخليص السعودية من الحكم التقليدي، والهيمنة الأجنبية^(١).

ونخلص إلى القول أن حركات التحرر الوطني التي كانت تواجه المحتلين، انتهت بفعل الاندماج في الدولة الوطنية وبناء بنيتها التحتية، بانتهاء مرحلة الاستعمار المباشر للدول العربية، باستثناء فلسطين كما أسلفنا فهي البلد الوحيدة التي لازالت تمتلك الحق في وجود حركات التحرر الوطني، لكنها أيضا مع مرور الزمن تحولت من حركات تحرر وطني إلى حركات مقاومة إسلامية لا تواجه سلطة الاحتلال فقط، بل أنها تواجه الحركات والأحزاب الفلسطينية الفلسطينية، وتواجه الشعب الرفض لوجد الاقتسام في صفوف الأحزاب والسلطة.

ونعتقد أن جميع هذه الأنواع البديلة لحركات التحرر الوطني ظهرت نتيجة لتضافر العديد من العوامل على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي، أهمها على المستوى المحلي غياب العدالة الاجتماعية، والتهميش، وغياب التقسيم العادل للثروة، واستقلال الحكام لعلماء الدين، وتوجيه فتواهم نحو صالح الحاكم دون التعرض لمصالح الشعوب، وتغييب تداول السلطة السلمي، ومشاركة الشعوب العربية في صناعة القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وحتى الديني. أما على المستوى الإقليمي فإنه لا يوجد تعاون وثيق وواضح المعالم بين الدول العربية بشأن ما يتعلق بحقوق المواطن العربي داخل نطاق هذه الدول، تكفل له الانتقال منها، إلى هنا بسهولة ويسر، من دون حواجز. فجامعة الدول العربية حتى الآن لم تشرك المواطن العربي في أي من قراراتها، المتعلقة بالشعوب العربية وبخاصة فيما يتعلق بقضايا العرب المصيرية. وأنها خلقت من أجل صراع الحكام العرب وتحقيق مصالحهم الفردية، وليس من أجل تحقيق مصالح الشعوب العربية وتطويرها.

وأخيراً يمكننا القول أنه يمكن أن تكون حركات التحرر الوطني ذات الصبغة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة البعيدة كل البعد عن هيمنة الدولة وسلطة الحكم في وقتنا الراهن هي البديل الأهم لضمان حرية الشعوب العربية، وابتعادها عن سلوك الإرهاب المحلي والدولي وضمان عدم انتهاجها وتأسيسها لميليشيات مسلحة تخلق حالة التوتر الأمني داخل كيان الدولة، والإقليم، والمجتمع الدولي العام. ومن خلال صوغ وتطبيق

(١) د. الزبيدي، مفيد: التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١، بيروت ط ١- أيار/ مايو ٢٠٠٠، و، ط ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٣ مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٢٩

استراتيجيات فعالة للتحرر الوطني - القومي وللکفاح الاجتماعي والديمقراطي الشعبي ،يمكننا أن نحقق الأمان الدولي والمحلي والإقليمي ،ونكفل مواجهة الدكتاتوريات التي تتسبب في لجوء شرائح من الشعوب نحو النهج الإرهابي المسلح ،وبناء حركات التحرر الوطني والجماعات الإرهابية التي تناهض هذه النماذج.

المبحث الثالث

الإرهاب الدولي ومستقبل المليشيات

أولاً: النظرة الأمريكية للإرهاب العربي:

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أيلول ٢٠٠١، أصبحت النظرة المستقبلية للإرهاب مغايرة وبخاصة داخل القطاعات اليمينية في الفكر الأمريكي، حيث أصبحت أمريكا تركز جهودها لملاحقة وضرب الشبكات والتنظيمات والقوى الإرهابية^(١) التي لا تزال على الرغم من شن أمريكا بمساعدة القوى متعددة الجنسيات في العالم لحربين في كلا من العراق، وأفغانستان لمعاقبة هذه التنظيمات الإرهابية المسلحة التي ضربت أمريكا في العمق، وبدعم ومساندة الدول التي تعتقد أمريكا أنها لا تزال حتى اليوم بيئة موبوءة لتفريخ الإرهاب وتصديره عبر العالم على الرغم من أنها هي أيضاً منيت بخسائر هذه الجماعات المسلحة المعادية لأمريكا والغرب والدولة العربية.

هناك من يرى أن النظرة الأمريكية للإرهاب العربي الصادر عن الجماعات والتنظيمات الإسلامية المسلحة، والمليشيات العربية المتناثرة في العالم العربي، كانت نتيجة للتعامل الأمريكي مع إسرائيل واعترافها بها، ومساندتها لها بكل أنواع الدعم والمساعدات انطلاقاً من الدوافع السياسية والدينية^(٢)، وهي على هذا الأساس لا تنظر إلى المقاومة الشعبية في فلسطين من منطلق حق الشعوب في تقرير مصيرها سعياً للاستقلال، بل أنها تعتبر أن ذلك إرهاباً مرفوضاً يجب إنكاره، أن هذه النظرة توسعت بفعل الإرهاب الذي أصاب أمريكا في عقر دارها بأيدي سعودية وعربية متنوعة ومسلحة، ومن أجل ذلك حاولت أمريكا في البدء تشويه صورة الإسلام والمسلمين كافة بربطها بالإرهاب وحملت بذلك جميع المسلمين قاطبة مسؤولية فعل جامعات صغيرة جداً منهم ارتكبت السلوك الإرهابي المرفوض والمنكر من المسلمين أنفسهم، الأمر الذي جعلها تطلق على كافة حركات التحرر والمقاومة مسمى الإرهاب وتعدّها حركات إرهابية وعليها وعلى المجتمع الدولي محاربتها بمختلف الوسائل^(٣).

(١) د. شلبي، أمين، السيد: الإرهاب الدولي المصادر والإشكاليات، مجلة السياسة الدولية العدد ١٦٢ أكتوبر ٢٠٠٥ - المجلد ٤٠، ص ١٢٦.

(٢) أ. د. الهرفي، علي، بن، محمد: الإرهاب رؤية خاصة، مكتبة دار المعالم الثقافية، ص ٣١.

(٣) أ. د. الهرفي، علي، بن، محمد: المصدر السابق نفسه، ص ٣١.

هذه النظرة برأي العديد من المحللين السياسيين في العالم ولدت ثلاث مدارس تفسر النظرة الأمريكية للإرهاب العربي تجاهها والغرب وتجاه الأنظمة التي تساندها، وفي ذات الوقت تفسر مصادر الإرهاب. المدرسة الأولى نشأت داخل القطاعات اليمينية في الفكر الأمريكي، وتنتظر لمنفذ عمليات ١١ سبتمبر كإرهابيين عرب ومسلمين بصفتهم نتاج لمجتمعات يسودها الإحباط، والغضب الناجم عن الأوضاع السياسية التي تعيشها شعوب هذه البلدان، والتي تتمثل في ارتفاع معدل القهر السياسي وغياب الديمقراطية والمشاركة السياسية، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة والتي تأتي في مقدمتها الفقر والبطالة وانتشار الفساد^(١)، واستنشاء وسيادة ثقافة التعصب والشك في الآخر، وإشغال الشعوب بالكرهية المذهبية ما بين السنة والشيعة، والأقليات المسيحية، في بعض الدول، الأمر الذي يجعلها تنقل هذا الغضب العارم والإحباط الدائم إلى مناطق ومجتمعات أخرى تعيش الرفاهية والممارسة الديمقراطية كنوع من التعويض باعتبار أن حكومات هذه المجتمعات مسئولة عن تخلف هذه الدول، وعن إيقاؤها للأنظمة العربية المستبدة في العالم العربي. وتعليقها للكثير من قضايا العرب والتنمية فيها.

ولهذا فإن هذه المدرسة ترى إن التعامل مع هذه الأوضاع هو بمحاولة علاج الخلل من خلال خلق البيئة الصحية التي يمكنها أن تفرز منشآت أو حاضنات جديدة لأجيال أصحاء لا يمكنها أن تستجيب وبأي شكل من الأشكال لدعوى التطرف التي تطرحها الحكومات، أو تطرحها قيادات هذه الميليشيات والتنظيمات الإرهابية، هذه المفارز التربوية الحديثة لابد أن تربي أجيال عربية مسلمة متسامحة مع الآخر.

في حين أن المدرسة الثانية فترتكز في تفسيرها للنظرة الأمريكية للإرهاب العربي على العوامل الخارجية، وعلى سياسات الولايات المتحدة، وخصوصًا المتعلق منها بالشرق الأوسط وقضاياها المعلقة التي أصبحت الآن وفي نظر الكثيرين تعاني من احتلالين: الاحتلال الإسرائيلي القديم لفلسطين، والاحتلال الأمريكي الحديث للعراق، الأمر الذي ولد لدى المسلمين العرب وغير العرب الشعور القوي بالهانة والعجز تجاه هذه المسائل العالقة والعصية على

(١)، أمين، السيد: المصدر السابق نفسه، ص ١٢٦-١٢٧.

الحل. وبحسب رؤية هذه المدرسة فإن قوى التطرف في العالم العربي هنا تزداد قوة لأنها تلعب على دققة عواطف الجماهير العربية المسلمة المنتظرة منذ خمسين عاما الاستقلال لفلسطين، ورد الكرامة العربية، كما ترى أن هذه القوى تتغذى على هذه الأوضاع، كما ترى أن احتلال العراق وتداعياته قد جعل منه ساحة ونقطة اجتذاب لكافة القوى المتطرفة والإرهابية في العالم العربي، والدليل على ذلك سعي الكثير من العرب للدخول إلى العراق وتأسيس مليشيات ومجموعات إرهابية لا تقاتل فحسب الجنود الأمريكيين وقوات التحالف، كما أنها أيضا لا توجه إلى الأهداف العسكرية الأمريكية والإسرائيلية بل أنها تسعى لبناء دولة الإسلام السني فيها بتعمد القتل للمدنيين العزل، وقتل المساهمين الحكوميين في العملية الديمقراطية من السنة والشيعة والأكراد وغيرها (١).

وعلى النقيض من المدرستين السابقتين تأتي رؤية المدرسة الثالثة التي لا تقتنع بالتفسيرين السابقين لنظرة أمريكا للإرهاب العربي، وترى فيهما اختزالا وتبسيطا لظاهرة الإرهاب وتذهب إلى القول أنه حتى مع انتهاء احتلال العراق والتوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية فسوف يظل للإرهاب العربي أهداف وأفكار يستند إليها عند تحقيقه. وكما نرى فإن أصحاب هذه المدرسة يرون أن النظرة الأمريكية في تفسيرها للإرهاب العرب ترجع الإرهاب إلى وجود الأيدلوجيات المنحرفة التي تستند إلى الدين وتستخدمه بقوة بشكل جاهلي ومنحرف في التأثير على عواطف الجماهير العربية (٢).

ويرى البعض أن هذه النظرة يمكن أن تقودنا إلى انه كلما اتسعت دائرة نطاق المهمشين اجتماعيا وسياسيا ودينيا واقتصاديا وثقافيا كلما أمكن أحداث فوارق اجتماعية طبقية واسعة، هذا الاتساع في التهميش الموجود لمختلف الطبقات الاجتماعية هي بمثابة التربة الخصبة التي يتغذى عليها التطرف والإرهاب، على اعتبار أن هذه المكونات الأصولية التي تكره الحداثة وتعادي المدنية والانفتاح تجد غايتها في هذه الجماعات والطبقات الهامشية معتمدة على أسلوب الإقناع من خلال الظروف المحيطة بهذه الشرائح المهمشة في المجتمعات والأنظمة السياسية العربية .

(١) أمين، السيد: المصدر السابق نفسه، ص ١٢٧

(٢) أمين، السيد: المصدر السابق نفسه، ص ١٢٨. وكذلك أنظر، عبدالحليم، محمد، أميرة: أبعاد وتداعيات تفجيرات لندن، مجلة السياسة الدولية العدد ١٦٢ أكتوبر ٢٠٠٥ - المجلد ٤٠، ص ١٣١.

ثمة من يرى أن أفعال التنظيمات الإرهابية العربية خدمت الإستراتيجية الأمريكية - البريطانية التي دعت إلى قيام تحالف دولي واسع ضد الإرهاب، كما وضعت هذه العمليات الإرهابية نهاية لوجود الإسلاميين المتشددين في العالم، ولا سيما الموجودين في بريطانيا وأمريكا، وحتى في الدول العربية والإسلامية ذاتها إذ تقلص نفوذ هؤلاء وأصبحوا محاصرين من الأنظمة التي تدعم الإستراتيجية الأمريكية البريطانية للقضاء على الإرهاب ومنابعه في العالم إذ لا توجد دولة عربية تستطيع اليوم الوقوف على الحياد، في الحرب التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية عبر العالم، باسم مكافحة الإرهاب. كما أنها في الوقت ذاته لا تستطيع الاحتجاج على السياسة الأمريكية أو معارضتها جدياً^(١).

أن جزء كبير من الأمريكيين لا يفرقون بين الإسلام والمسلمين، ويعتبرون الإسلام كدين هو المسئول الأول عن التهديد الذي تعرضت وستعرض له أمريكا مستقبلاً من قبل التنظيمات الإرهابية العربية المسلمة على اعتبار أن الإسلام هو الخطر الأكبر الذي يهدد السلم والأمن العالميين إلى جانب أنه سبباً لحدوث الاضطرابات القومية والمحلية، على اعتبار أن الأصولية الإسلامية النابعة من تعاليم الدين أخطر على الأمن والسلم الدوليين من خطر النازية في عهد الثلاثينات ومن خطر الشيوعية في الخمسينيات^(٢).

يرى البعض أن الرؤية الأمريكية تشير وفقاً لتقارير (معهد راند)، والذي يعد أهم معهد للتحليلات الإستراتيجية التابع للبننتاغون والذي يضم عتاة المحافظين الجدد وكذلك يضم نخبة من كبار المتقنين والسياسيين في أمريكا إلى أن حربها على الإرهاب ودعوتها لحكومات العالم العربي والإسلامي لمحاربة الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية ولا سيما التي صنفتها ضمن المجموعات والتنظيمات والدول الإرهابية تنطلق من تأكيدها على أن هذه المجموعات الإرهابية تستهدف قلب الأنظمة العربية والإسلامية الحاكمة في شمال أفريقيا والخليج العربي والشرق الأوسط، أي المغرب العربي والشرق العربي^(٣).

(١) عبد الحليم، محمد، أميرة: المصدر السابق نفسه ص ١٣٤

(٢) د. شعبان، عبد الحسين، الإسلام والإرهاب الدولي ثلاثية الثلاثاء الدامي - الدين القانون السياسية، لندن دار الحكمة، ط ٢٠٠٢، ١، ص ١٢٦.

(٣) صالح، هشام : لماذا فشلت الحرب على الإرهاب؟ جريدة الشرق الأوسط، الاحد ١٥ شعبان ١٤٢٩ هـ ١٧ اغسطس ٢٠٠٨ العدد ١٠٨٥٥.

ولهذا اعتبرت أمريكا كل دولة ترفض مساندتها في القضاء على الإرهاب الدولي في العالم العربي تحديداً، دولة داعمة للإرهاب، وهي ضد الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي، ولهذا فقد رصدت الولايات المتحدة الأمريكية كل الإمكانيات المالية واللوجستية والعسكرية لتحقيق هذه العملية. كما أنها جندت الدول الحليفة في حربها الحديثة للقضاء على الإرهاب الدولي من جذوره الدول والحكومات في العالم العربي والعالم الغربي وأمريكا - هذه الحرب شنت في شكل حروب دولية تنهض بها القوات المتعددة الجنسيات والحليفة لأمريكا كما هو الحال في (الحرب في أفغانستان طالبان والقاعدة)، و(الحرب على العراق صدام والبعث)، (الحرب على حزب الله إسرائيل وأمريكا)، (الحرب على إيران وحزب الله)، إلى جانب الحروب الداخلية في الدول التي تفرخ الإرهاب والتي من أهمها وأخطرها في نظر الأمريكان السعودية واليمن والجزائر ومصر ولبنان وسوريا والسودان .

ففي السعودية قامت السلطات بمحاصرة الإرهابيين المنتمين لتنظيم القاعدة وقضت على نشاطهم بالكامل، وقبضت على أعضاء التنظيم، وسجنت البعض، وأطلقت سراح البعض الآخر فيما يعرف ببرنامج إعادة تأهيل الإرهابيين، وعلى مستوى المناهج قامت السلطات السعودية بتغيير المناهج وتصحيح بعض المفاهيم التي تحض على الكراهية لأمريكا والغرب واليهود، والشريك المخالف في المذهب والدين والعقيدة، وعلى مستوى الخلايا النائمة قامت بالبحث عنها وإخضاعها للتهديد، وتهميش الدور الديني والاجتماعي لهذه الجماعات التي تتبنى خطابات العنف والكراهية للأخر من خلال أنشطة وزارة الداخلية السعودية، حيث وضعت السعودية ميزانية ضخمة لمواجهة ومحاربة الإرهابيين من أبناء السعودية من ذوي المذهب السني الوهابي، ألا أن الانفتاح جعل بعض هؤلاء يصدر عن الإرهاب من خلال التمويل للجماعات المسلحة في العراق والتي تحارب الديمقراطية الناشئة هناك، وتحارب الفكر الشيعي والحكومة التي تسمى بالشيعية هناك، وحتى اليوم نجحت سياسة أمريكا مع السعودية في القبض على الإرهابيين وتهميشهم وتقليل دورهم في الحياة العامة. كما تمكنت من النجاح أيضاً في التضيق على مخارج المال الخيري والادعوي حيث تنشط السعودية كما ينشط السعوديين في تغذية مثل هذه المجالات، والتي يرى البعض أنها أساس لتنشيط الفكر المتطرف وتغذية الإرهاب وتمويله وتصديره للدول الغربية، وكافة دول العالم الإسلامي^(١) .

(١) صالح، هشام: المصدر السابق.

لكنها لم تتجح في القضاء على الفكر الإرهابي كليا ^(١)، وذلك حتى اليوم نجد أن الحكومة السعودية تعلن بين الفينة والأخرى عن مجموعات وخلايا نائمة، ومخابئ جديدة للسلاح مدفونة في باطن الأرض، ويرى الكثيرون أن حرب السعودية على الإرهاب لن تنتهي خصوصا مع وجود المعارضة السعودية التي يقودها المعارض الدكتور سعد الفقيه والموجود في لندن حاليا خصوصا وأنها تعتمد على وسائل الإعلام في الترويج للدولة الجديدة التي يريدونها سعد ويريدها أتباعه في الداخل السعودي، وعلى الرغم من أنها حتى اليوم لم تحقق أي أهداف كبيرة للحركة ألا أنها تنشط في الداخل لحشد الملايين من السعوديين والتمويل للحركة ولتجيش حافز الكراهية للأخر المخالف لنهجها في التفكير والتحرك نحو التغيير.

وفي الجانب الآخر تواجه السلطات الحاكمة أيضا أفكار الإصلاحيين من النساء والرجال الذين يطالبون الحكومة السعودية بالإصلاح الحقيقي وتصنفهم الحكومة ضمن قائمة الأعداء الذين يريدون شرا بالنظام والوطن وأنهم لا يختلفون في أفكارهم هذه عن الإرهابيين في شيء، ولهذا تعدهم إرهابيين من نوع خطير جدا وتصادر حرياتهم وتقوم بسجنهم. كما تواجه السلطات أيضا انتفاضة الشيعة في قرية العوامية وفي إقليم الاحساء في شرق السعودية وفي غربها بالمدينة المنورة المندلعة منذ أحداث ثورة البقيع.

كذلك الإرهابيين في اليمن فقد تم حصارهم من قبل حكومة علي صالح، غير أن حصارهم هذا غير كامل الإحكام وذلك لوجود القبائل المسلحة التي تدعم هذا التنظيم على أساس انه جهادي ^(٢)، ويريد القضاء على أمريكا وإسرائيل والأنظمة العربية الحاكمة الفاسدة التي تخضع لسيطرة أمريكا ورغبات إسرائيل في المنطقة. وعدم نجاح اليمن في السيطرة على منابع الإرهاب وسلاح القبائل خلق نوع من الخوف الجديد لدى أمريكا والسعودية واليمن ذاتها ولهذا تعاونت اليمن مع السعودية لمحاربة هذه التنظيمات في الجبال، ألا أن السيطرة لازالت ضعيفة جدا في اليمن رغم هذا التعاون الثلاثي.

أما بالنسبة للجزائر فقد تمكنت أيضا الحكومة الجزائرية من محاربة الجبهات والتنظيمات الإرهابية ومليشيات التيارات الإسلامية من الجماعة الإسلامية المسلحة وجبهة الإنقاذ إلى حد ما لكنها لم تستطع حتى الآن القضاء عليها كليا نظرا لوجود القبائل الداعمة لها

(١) الجمحي، عبید، علي، سعيد: تنظيم القاعدة - النشأة الخلفية الفكرية - الامتداد - اليمن نموذجا: القاهرة مكتبة مدبولي، ط ١، ٢٠٠٨م، ٧٩.

(٢) الجمحي، عبید، علي، سعيد: المصدر السابق نفسه، ص ٢١٧.

أيضا كما في اليمن ،ونظرا لسيطرة الفكر المتشدد الرافض لأمريكا والغرب والرافض لوجود حكومات تدعم وتغذي التوجهات الغربية والأمريكية ضد مصالح العرب والمسلمين^(١).

ولكن هذه الحرب الأمريكية على الإرهاب تمت من دون النظر إلى حجم الخسائر الجانبية الناجمة عن هذه الحرب الجديدة على الإرهاب والتي منها زيادة الغضب العربي ،والغضب في الدول التي قامت فيها الحروب باسم القضاء على الإرهاب الدولي ،حيث من الممكن أن تعتمد هذه الشعوب المقهورة المتضررة من جراء القصف مجبرة على الالتحاق بالجماعات المسلحة التابعة للقاعدة أو سواها. وبهذا تتعكس الآلية وتؤدي هذه الإستراتيجية إلى تفريخ جديد لخلايا إرهابية انتقامية جديدة في المنطقة العربية وخصوصا من أبناء الذين قضوا نحبهم في القصف وراحوا ضحية لهذه الحرب الجديدة المجنونة.

وقد اتبعت أمريكا في حربها على الإرهاب سياسة القمع والردع ،وفي المقابل دعت الدول العربية والإسلامية إلى تنفيذ سياسات أكثر إنسانية مع شعوبها ،ودعتهم إلى التحول نحو الديمقراطية وتفعيلها حتى تعيش شعوبها في ظل الرفاه العالمي والتنمية المستدامة ،وعصر الحريات والحقوق الإنسانية ،ألا أنها ونتيجة لبروز قوى دولية جديدة مثل حماس وانتصارها في الانتخابات التشريعية في فلسطين ،جعلها تتراجع عن هذا وذلك لأنها صنفتم حركة حماس ضمن الحركات الإرهابية التي ترعى وتنفذ الإرهاب الدولي^(٢)،ونجد إن تغيير هذه السياسة التي جعلت أمريكا تنحى نحو الحكومات الدكتاتورية وتبقيها قائمة حتى اليوم جعلها أكثر عرضة للكرهية ،وأكثر عرضة لأي هجوم إرهابي ،وان حربها على الإرهاب حرب خاسرة ،لأنها هنا اختارت طوعية ان تدعم السبب في وجود الإرهاب وظهور الإرهابيين وهو وجود حكومات غير شريفة وغير منتخبة في الوطن العربي ،وأن كانت منتخبة فهي أيضا تورث الحكم المنتخب ،وهذا لا يصب في صالح أمريكا والأمن القومي الأمريكي ،ولا يصب بالتالي في صالح الأمن والسلم العالمي.

(١) البرازاي،مكرم،تمام:الجزائر-تحت حكم العسكر-من زروال إلى بوتفليقة،القاهرة ،مكتبة مدبولي ،ط ٢٠٠٢،١م،ص١٠٦،

(٢) د. سليم،السيد،محمد:رؤية إستراتيجية للعدوان الإسرائيلي على غزة:مجلة السياسة الدولية -العدد ١٧٦ أبريل ٢٠٠٩-المجلد ٤٤،ص٧٢-٧٥،وكذلك انظر، لمعنقش،حسن: حماس إرهابية(١٣)- أي نفاق هذا لدى المسؤولين الغربيين؟مدونات مكتوب ، في ٧ مارس ٢٠٠٩ الساعة: ١٥:١٣ م،على الرابط التالي: <http://arabicdreams.maktooblog.com/...%D8%AD>

كما يرى البعض أن رؤية أمريكا للإرهاب تتطلق من رغبتها في استخدام القوة العسكرية، ومغامرات الحروب الاستباقية التي غيبت عنها حسابات الكلفة -المنفعة والاعتبارات الأخلاقية. ورغبتها كذلك في تغييب الوعي والإدراك العربي من خلال ترويجها للديمقراطية، ونموذج الحياة الأمريكية، والإصرار على استشرائه في العالم العربي والإسلامي والعالم كله. إضافة إلى عدم رغبتها بالإقرار باحتمالات تغيير موازين القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي لصالح الجنوب لاسيما بعد صعود الصين والهند اقتصادياً، وإمكانية شروق باندونغ جديد يستهدف بناء نظام عالمي جديد ينهض على تحقيق العدالة العالمية. إضافة إلى تراجع النشاط الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية بشكل مخيف، الأمر الذي أدى بالتالي إلى تدهور مقابل له في ميزان المدفوعات وتراكم المديونية الخارجية، إضافة إلى تعذر الاستمرار في العمل بموجب عقيدة الاقتصاد النقدي ونشاط المضاربات الورقية والوهمية إلى ما لا نهاية^(١).

ونعتقد أنه بإمكان أمريكا والعالم الغربي التفاهم الكلي مع قوى التوازن الجديدة التي ستفرزها الانتخابات في الحكومات الديمقراطية الجديدة في العالم العربي. ولا يوجد أي مؤشرات على أن هذه الحكومات لو خرجت سوف تكون حكومات معادية لأمريكا والغرب. ورافضة للقضاء على التنظيمات الإرهابية حيث أنها أيضاً مع الوقت سوف تكون هدف من أهداف هذه التنظيمات الإرهابية، ذلك لأن مصالحها تقتضي التعاون الدولي مع أمريكا والغرب وكافة الدول الأعضاء بالمجتمع الدولي.

ثانياً: الرؤية المستقبلية للمليشيات والإرهاب الدولي:

بوسعنا في ختام الدراسة أن نرى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والسياسية في المنطقة العربية، والعالم الإسلامي أسيرة عدة قوى متعارضة وتعمل وفق المصالح المتنافرة، بالنسبة للإرهاب والمليشيات المسلحة في العالم العربي والتي نرصدها حسب السيناريوهات المحتملة لمستقبل المليشيات المسلحة في العالم العربي وبالتالي لمستقبل حركات التحرر الوطني والإرهاب الدولي التالية :

- يفترض السيناريو الأول: إن متقفو المقاومة ، سوف يؤسسون ثورة ثقافية تواكب المقاومة وتكون قادرة على مخاطبة الرأي العام الداخلي والخارجي .وذلك من منطلق أن مقاومة

(١) عبدالعزيز، محمد : تعليق :الولايات المتحدة الأمريكية»، ٢٠٠٨/٠٨/١٧ جريدة الشرق الأوسط الاحد ١٥ شعبان ١٤٢٩ هـ ١٧ اغسطس ٢٠٠٨ العدد ١٠٨٥٥.

المحتل ،وحق تقرير المصير ،جزء من الإعلان العالمي لحقوق الشعوب .والمقاومة الفلسطينية آخر حركة من حركات التحرر الوطني من الاستعمار الاستيطاني بعد الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية والثورة البلشفية والثورة الإسلامية في إيران .

- السيناريو الثاني يفترض: أن ثقافة المقاومة هي الضمان الأول لحركة الشعوب ،ولهذا ستظل الشعوب العربية حتى في عصر العولمة ،وبالرغم من نسيان العرب لتاريخهم النضالي الطويل ووهم فكرة قروية العالم تسعى إلى مرحلة التحرك الفعلي للمقاومة بدلا من استجداء العون والتمسك بالقرارات الشرعية الدولية .وكما يقول ماركوز أن العقل والثورة شيء واحد ولهذا فإن الثقافة تصبح دعامة لتحقيق النضال ولكن المقاومة الفعلية لا يمكن أن تنهض من دون أن تستند عليها ثقافة تنويرية نضالية مقاومة مقابلة ومساندة لها ^(١) .

- أما السيناريو الثالث: فيفترض أنه لا يمكن حل قضية الإرهاب الدولي ،والقضاء جذريا على الميليشيات المسلحة في العالم العربي على المدى القريب ،وذلك لأن حرب أمريكا على الإرهاب الدولي والمليشيات المسلحة هي حرب طويلة المدى - وذلك لأنها تحارب تنظيمات ومليشيات وجماعات إرهابية دولية متخفية في مناطق القبائل ،وفي الجبال ،ومناطق المقاومة لاسيما في البلدان التي تتواجد فيها القوات الأمريكية لمحاربة الإرهاب .لكننا في الوقت ذاته نعتقد أن أمريكا يمكنها مواجهة الميليشيات المسلحة في العراق والتي تقاوم وجود الحكومة العراقية المنتخبة والوجود الأمريكي على المدى القريب بل والعاجل في حالة واحدة إذا اتبعت سياسة التوبيخ والتحذير الخفي للسعودية ودول الجوار العراقي بزوال الأنظمة الحاكمة الموجودة في الخليج ولاسيما في كل من السعودية والإمارات وسوريا والكويت باعتبارها الدول التي تغذي وتدعم وترعى الإرهاب التي تقوده كافة الميليشيات المسلحة في العراق .وبهذا تستطيع وفق برنامج الحزم العاجل معها القضاء على جميع الميليشيات الإرهابية الموجودة في العراق .وزوال الميليشيات في العراق معناه زوال للإرهاب ،وبقاؤها بقاء للإرهاب والحكومات الداعمة له .

- بينما يفترض السيناريو الرابع: أن ترشيد الكفاح المسلح وربطه بالعمل السياسي ،ومراعاة الموقف العالمي من العمليات الاستشهادية ،والانتحارية في إطار مستجدات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر من خلال موقف عربي جماعي يمكنه على المدى القريب والمتوسط أن

(١) د.حسن،حنفي:حصار الزمن ج ١،الجزائر، ط ٢٠٠٧، منشورات الاختلاف -الدار العربية للعلوم المصدر السابق نفسه، ص ٥٥٨-٥٥٦

يضغط على أطراف الداخل الفلسطيني وبخاصة الذي يعمل منها منفردا ،وذلك بغية إتاحة المجال لرفع تهمة الإرهاب عن الفلسطيني وإقناع الرأي العالمي بعدالة المطالب العربية ،ويمكن أن يكون الموقف العربي الموحد وفق عمل عربي منظم وموحد يمثل ورقة الضغط الرابعة التي من الممكن أن تقبل وتخضع لها الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب الدولي فيما يتعلق بالصراع العربي في فلسطين^(٢).

- السيناريو الخامس: يفترض أن تغيير المناخ الثقافي والسياسي والاجتماعي ،وتغيير نمط الخطاب الديني العربي الغير بعيد عن نمو الإرهاب ،وتوظيف مقولة أن العالم الغربي وأمريكا يحاربين العالم الإسلامي والمسلمين والإسلام وبخاصة على المدى القريب والبعيد سيسهم في القضاء على الميليشيات المسلحة ،وجذور الفكر المغذي لهذه الجماعات والتنظيمات الإرهابية في العالم العربي. وفي المقابل إتاحة الفرصة لمختلف القوى الاجتماعية والدينية في الوطن للتعبير عن نفسها من خلال بناء تنظيمات سلمية شرعية وقانونية^(١).

- أما السيناريو السادس فيفترض نجاح نشاط الحركات الإسلامية المسلحة التي تصطدم بالحكومات المحلية والساعية لإقامة حكومات إسلامية والتخلص مما تسميه ميراث الحكم الشيوعي في المنطقة وأن هذا النجاح يحصل على إجماع كل فئات وأطياف المجتمعات العربية من منطلق كونه مشروع حقيقي وواقعي يمكنه أن يرسخ لكيان عربي إسلامي موحد لكنه يمكن أن يكون تعددي من خلال مساعدة رجال الدين العرب والمسلمين لهذه الحركات في التغلب على العقبات الدولية والمحلية التي تواجه استكمال العملية السياسية لولادة الحكومة الإسلامية التي ترغبها قيادات الميليشيات المسلحة في العالم العربي كما ترغب فيها قواتها المسلحة وترغب فيها كافة الشعوب المسلمة.

-السيناريو السابع يفترض في النزاعات العرقية والاشتباكات الحدودية المتفاوتة بين البرودة والسخونة والتجمد،إضافة إلى الصراعات المذهبية بين الشيعة والسنة ،والتي تبقى المنطقة العربية محل للدراسة في دائرة التوتر الخطيرة المرتفعة جدا ،الأمر الذي يجعلها مهيمنة لسنوات طويلة مقبلة نتيجة لاستمرار التوجس فيما بين الأنظمة السياسية وبين الأطراف

(٢) د،سيف،طارق:إحياء المقال السياسي - الحقائق الغائبة،ط،١،٢٠٠٣،أبوظبي،ص١٧٨

(١) د،سيف،طارق:إحياء المقال السياسي - الحقائق الغائبة،ط،١،٢٠٠٣،أبوظبي المصدر السابق نفسه،ص

المتجاوزة ،والشعوب الراغبة في التغيير والإصلاح،وتبغى مخاوف التناحر الشعبي المذهبي على مرمى البصر لدوافع سياسية تبقى هذه الشعوب عالقة في مأزق التكفير والكرائية لتضمن هي البقاء على كراسي السلطة على المدى القريب والمتوسط وعلى المدى البعيد.

- ويفترض السيناريو الثامن: أن من يعتقد بوجود قوى الحراك الديمقراطي المدعومة من الخارج ،ويحاربها يعتقد بأنها لا يمكن أن تنهض بتحقيق النجاح في فرض محاولتها بإحداث التغيير الراديكالي في المنطقة لاسيما على المستوى القريب .

- أما السيناريو التاسع: فيفترض حتمية هيمنة الأبعاد القبلية والتحالفات المحلية على الحراك الديمقراطي في المنطقة العربية وتعارضه مع المشاريع القومية والإسلامية مما يزيد من أبعاد التوتر وتفاقمه في المنطقة العربية ،ومن شأنه أن يبقي المليشيات المسلحة قائمة لاسيما على المدى القريب والمتوسط.

لذلك لا يرى إمكانية انهيار المليشيات المسلحة في العالم العربي على المدى القصير ،حتى لو استطاعت أمريكا من خلال حربها على الإرهاب من تقليص دورها ،وذلك لأنها ستصل إلى طريق مسدود الأمر الذي معه قد يتسبب في ازدياد حدة عنف هذه المليشيات وسيتدهور معها حالة الأمن في العالم العربي ويمكن أن تتطور الأمور وتسير باتجاه الحرب السنية الشيعية من جانب ،ومن جانب آخر حرب السلطة مع المليشيات والقبائل المسلحة الداعمة لهذه المجموعات التي تطلق على نفسها صفة الجهادية .

مما يحتم على الولايات المتحدة والأنظمة العربية والمجتمع الدولي الذين يحاربون هذه المليشيات باعتبار ما تقوم به من سلوك هو إرهاب دولي التفكير الجدي والسريع في إعداد خطط ناجعة للخروج من هذه الأزمة المتوقعة تعتمد على الانسحاب السريع من الأراضي العربية التي تتواجد فيها هذه المليشيات وهذه الحركات الإسلامية التي لا تزال تغذي الأفراد والشعوب العربية بالكرائية والحقد ومجاهدة المحتلين ،والراغبين في القضاء على جهاد المسلمين كفريضة مقدسة .وبالتأكيد فسيعتبر هذا السيناريو كارثيا وذلك بسبب ما سيخلفه من آثار مدمرة لا يمكن معالجتها على المدى القريب وبخاصة في منطقة الخليج العربي والعراق وإيران. إذ من المحتم أنه سيخلق فراغا أمنيا مفرعا سيكون هو المقدمة المنطقية للحرب الأهلية في هذه الدول ،والحرب الإقليمية التي ستمتد نحو كافة دول الخليج العربي ،انطلاقا من العراق على إثر انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منه في هذا العام ،وحينها ستحدث الفوضى الخلاقة التي بشرت عنها كندلزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة قبل أعوام.

أما آثاره على الولايات المتحدة فستكون ليست شديدة الوطأة على المستويين الداخلي والخارجي، لأنها ستكون في هذه الفترة قد خرجت من العراق وبهذا فإنها لن تكون مسئولة عما هو متوقع أن يحدث على المدى القصير جدا في العراق والمنطقة الخليجية وفي إيران. لكنها أيضا لن تقف مكتوفة الأيدي حيال ما نتنبأ حصوله، وذلك لأن مصالحها ستتعرض على الخطر ومن المحتمل ان تخسر كافة مشاريعها في المنطقة، كما أنه سيصبح من المرجح أن تخسر أيضا حربها على الإرهاب وقد تمنى أمريكا بالهزيمة التي قد لا يمكن مقارنتها بهزيمتها في حرب فيتنام، لكن هذا السيناريو يمكن ان يكون غير مرجح في الوقت الراهن، على افتراض أنه ليس بمقدور الولايات المتحدة تحمل هذه الهزيمة وإفشال مشروعها الحلم الوليد في الشرق الأوسط من أجل أن تظفر في حربها على الإرهاب الدولي، إلا في حالة واحدة فقط وهي أملها أن تكون هذه الحرب المذهبية بين المسلمين في العراق ودول الخليج العربي تسفر عن تغيير خارطة المنطقة العربية، وتصنع ما أطلقت عليه أمريكا بالشرق الأوسط الجديد والكبير الذي يمكنه أن يبقي صيتها وهيمنتها ومصالحها محفوظة من كل المخاطر، وبهذا لا تكون قد تحملت خسارة التكاليف الباهظة في حربها على الإرهاب وعلى تأسيس مشروع الشرق الأوسط الجديد مشروع التغيير الطموح الكبير الذي ترغبه وستسعى بكل الطرق لتحقيقه.

- أما السيناريو الحادي عشر فيفترض انتهاء حركات التحرر الوطني بفعل الانتهاء المباشر للاستعمار، فيما خلا دولة واحدة هي فلسطين، وظهور حركات المقاومة الإسلامية كبديل عنها، وهذه المقاومة أيضا تحولت مع الأيام إلى مليشيات مسلحة لا تواجه المستعمر فقط بل أنها توجه سلاحها ضد المدنيين من أبناء فلسطين. ولهذا يصنفها الفلسطينيون اليوم ضمن المليشيات الإرهابية المسلحة، وما يوجد في العالم العربي اليوم هو لا يمكن تصنيفه بحركات التحرر الوطني لأن حركات التحرر الوطني نشأت في فترة وجود الاستعمار الاجني وانتهت بانتهاء حالة الاستعمار وحدوث الاستقلال لكل الدول العربية التي وقعت تحت الاستعمار، ولهذا من الخطأ أن نطلق عليها مسمى حركات التحرر الوطني أو المقاومة الشعبية، بل يمكن ان نطلق عليها مسمى هيئات أو تنظيمات أو منظمات مجتمع وطني تعمل في المجال الاجتماعي، او الديني لخدمة الإنسان واحتياجاته وتنهض بادوار سلمية ولهذا لا ينبغي أن تكون هذه التنظيمات مسلحة، أو تحمل على عاتقها مسؤولية العمل السياسي أو العسكري أو الأمني لأن ثمة أحزاب ومؤسسات تقوم بلعب هذه الأدوار المختلفة.

- أما السيناريو الثاني عشر فيفترض نجاح إدماج مليشيات البيشمركة بنوعيتها في العراق في الجيش والمؤسسات الرسمية في العراق الجديد، لكن ثمة مخاوف من إفشال هذا النجاح نتيجة لوجود أصوات تتادي بسحبها منها على افتراض أنها قابلة للتشكل من جديد ومعاودة مهاجمة السلطة المركزية بسلاح الدولة، كونها مستقلة ففي العمل والإدارة وإدارة الدولة في المركز لا سلطة لها عليها، وهنا يكمن خطرها برأي الكثيرين في تغذية رغبة الأكراد والقيادات الكردية في الانفصال وبناء الدولة الكردية المصغرة في الشمال العراقي لكردستان العراق الحالي، على الرغم من وجود الخطر الإقليمي الذي يتهدد الإقليم الكردستاني، وقيام دولة كردستان العراق الكردية من قبل تركيا، وإيران وحتى من قبل سوريا ذات الأقلية الكردية المسحوقة.
- السيناريو الثالث عشر فيفترض أن مليشيات الجنجويد في السودان يمكن ان تحتفي، في حالة واحدة فقط وهي عندما تتم محاكمة البشير والتراي والمجموعات المسلحة وقادة هذه المليشيات، وبناء الحكم الفدرالي في السودان، والقضاء على التخلف والتهميش، والصراع الأثني والقبلي، وتنمية كل إرجاء السودان، ومحاسبة المسؤولين على رئاسة الإقليم الفيدرالية. وهناك فرصة قريبة لترجيح هذا السيناريو باعتباره سيناريو مرجح أن يحدث على الأقل في الوقت الراهن، وبعد تسليم البشير نفسه إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السيناريو الرابع عشر فيفترض بقاء العشيرة والقبيلة في كل من اليمن والجزائر، والعراق، وغيرها كداعمة للمليشيات المسلحة سواء الخارجة ضد السلطة أو تلك التي تمارس الإرهاب الدولي، وبخاصة في الدول التي انبثقت منها حروب التحرر الوطني والتي عاشت لفترات طويلة في ظل وجود الثورات النضالية، والافتتال القبلي والعشائري على السلطة والموارد، والتي لا تزال تعاني من التهميش، ونتيجة لضعف سلطة الدولة المركزية عليها من جاب ومن جانب آخر نتيجة لعدم قبولها بسلطة الدولة وقوانينها الوضعية، ورغبتها في إعادة دور قانون القبيلة والعشيرة التقليدي بل وبوجوده وإقراره في بعض هذه البلدان العربية كقانون وشريعة تحكم هذه القبائل، وسلاحها المسخر للجهاديين.

الاستنتاجات:

إن موضوع انتشار الميليشيات والأسلحة التي تمتلكها لاستعمالها من أجل قتل الأبرياء وتهديد الأمن القومي والدولي هو موضوع شائك ومعقد، ولذلك فإنّ العرض المقدّم في هذا البحث ما زال بحاجة للكثير من التحليل والاستقراء، تمهيداً لدراسة الخيارات التي يمكن اعتمادها من أجل تخفيف المخاطر المترتبة على وجود هذه الميليشيات ، بين أيدي جماعات تتحكم بها مشاعر العداة جراء وجود صراعات مزمنة لم يسعَ المجتمع الدولي جدياً لحلّها حتى الآن.

ويشكّل امتلاك الميليشيات العسكرية لهذا الكمّ من السلاح والمال والرجال في كلّ المجالات عاملاً أساسياً في النزعة المتنامية لانتشار الإرهاب العابر للدول والقارات الشامل في منطقة الشرق الأوسط، والسكوت عمّا تملكه الميليشيات لتلك الأسلحة يعد جريمة في حق الأبرياء ، تواجه منطقة الشرق الأوسط خطر وجود هذه الميليشيات ويتأتّى هذا الخطر من غياب أيّ توازن في منطقة الصراع والتوتر المزمّن والمستمر دون وجود أيّة ضوابط له، وبسبب السرية التي تحيط بها الميليشيات الساعية لامتلاك القوة وتقويض الأمن الدولي برامجها بالإضافة الى عدم وجود عقيدة واضحة تحدّد ظروف اللجوء لاستعمال هذه القوة والأسلحة. وهناك مؤشرات سابقة على مدى الخطورة حيث ثبت أنّ الميليشيات قد حضّرت بعض أسلحتها للاستعمال في ثلاث مناسبات: الأولى إعلان الحرب الطائفية بين السنة والشيعة ليس على مستوى دولة واحدة فحسب بل على نطاق العالم العربي والإسلامي والعالم. الثانية رغبة مؤسسي الميليشيات في الاستمرار في التخفي لإثارة المزيد من الدمار والرعب. الثالثة : تدويل الميليشيات واستخدام أراضي وأموال ورجال لديهم أفكار عدائية تقوم على دعم الطائفية والاحتراب بين أصحاب المذاهب الدينية .

إنّ الظروف التي نشأت في أعقاب هجمات ١١ أيلول قد أضرت كثيراً باستقرار وأمن الشرق الأوسط، فهناك حالة من الغموض والشكّ تجتاح المنطقة في ظلّ إصرار أمريكا على الوجود في العراق وقت أطول خوفاً من قيام الحرب الأهلية الشرسة التي تشنّها الميليشيات ضدّ المخالفين لأفكارها وتوجهاتها. إنّ السكوت على ما تفعله هذه الميليشيات وتهديداتها المستمرة للأمن القومي والدولي ، كل ذلك لا يساعد على التهدئة في الوقت الحاضر كما أنّه لا يشجّع على الاعتدال اللازم لمعاودة مفاوضات السلام والتي هي المدخل الفعلي لأيّ نظام أمني مستقبلي يسمح فعلياً بوقف نزعة الانتشار لهذا النوع من الميليشيات، ويحضر الأرضية

لنزع تدريجي للأسلحة المتوافرة الآن بيد الميليشيا، أن الميليشيات باتت تشكل تهديداً فعلياً لاستقرار الدول. وهنا تبرز الحاجة ملحة لإعادة تعريف مصطلح الميليشيات المعاصرة .

في النهاية، لا بد من الإشارة إلى أنّ أهمية موضوع انتشار الميليشيات والمخاطر المترتبة على هذا الانتشار تفترض العودة ثانية للموضوع لمزيد من المناقشة والتحليل والبحث عن إمكانية الحدّ من انتشارها في المستقبل.

خلاصة استنتاجية:

نستنتج في ظل ظروف الانقسام الاجتماعي والفساد والاستقلال ،والعنف السياسي ،ووجود أنظمة غير ديمقراطية ، حولت هذه الميليشيات الجهادية المتشددة نضالها السياسي إلى فعل عنيف نتج عنه ما يسمى اليوم بالفقه السياسي المؤدلج.

هؤلاء الميليشايون ينظرون إلى الجهاد ليس باعتباره فريضة دينية مقننة ،أو عملية تنظيم للحرب ،أو الاقتتال ضد الاحتلال فحسب،بل باعتباره أنه يمثل الإرادة العامة للجماعة ،أو الأمة المسلمة ،وهو واجب من أهم وأعظم الواجبات على الأمة لهذا لا بد أن يحظى بالتوافق الاجتماعي العالمي للأمة الإسلامية والعربية ،والأكثر أهمية من هذا أن الجهاد الذي تؤمن به الميليشيات العابرة للحدود ممثلة في تنظيم القاعدة في كل تنظيماته الصغيرة الفرعية الموزعة عبر العالم العربي والإسلامي عندهم تمثل الإرادة الربانية التي لا يمكن لأحد مهما كان حجمه أو علمه أو مكانته ومقامه الوقوف ضدها دون المساس بالدين ذاته.

لذلك يصبح على الأفراد المنظمين تحت لواء وقيادة الميليشيات الجهادية المسلحة والمتشددة العابرة للقارات بل وكل الشعوب المسلمة الخضوع الكلي والتام لتلك الإرادة، كما إن قبولهم كأفراد في الجماعة داخل مجتمعاتهم وبلدانهم المسلمة شرطه الأساسي هو الخضوع الكلي لإرادة الجهاد ومع إنهم يرون شرعية أحقية الحاكم المسلم في اتخاذ خيار الجهاد بحسب الظروف والشروط والقانون الذي وضعه الدين الإسلامي ، فإنهم يرفضون مفهوم حل القضايا بالحوار العقلاني ولغة التسامح ،والتشاور مفضلين لغة التهديد لتحرير وتحقيق وحدة المجتمع الإسلامي.

وبذلك يصبح الجهاد الذي تنفذه الميليشيات الجهادية لتنظيم القاعدة الإرهابي العابر للقارات من وجهة نظر قاداته المتشددين تنفيذاً لإرادة الإلهية. ومن ثم تتحول الميليشيات إلى نظام جامع للأفراد والجماعات المتمثلة في التوافق الفكري ، والتشدد الجهادي، والتوافق

السلوكي والتقارب النفسي، والرغبة بشدة في استخدام الجهاد المسلح والعنيف جدا كوسيلة شرعية للعنف لتحقيق لهذه القيادات والجماعات الميليشاوية أهدافها السياسية باستخدام العنف المسلح باسم الدين.

كما تقرر هذه الإرادة الجماعية العامة لقادة الميليشيات أن علماء المسلمين المعتدلين الذين يرفضون استخدام الجهاد ضد الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب الأوروبي، وضد الاحتلال الصهيوني، وضد الحكومات العربية الفاسدة والدكتاتورية، وضد الديمقراطية والتعددية الخارجة عن إطار الإسلام ما هم إلا علماء يسخرون الدين في خدمة وصالح الحاكم الفاسد، ولذا لا يجب على الشباب المنتمي للقائد الإسلامي للميليشيات الالتزام بقوانينه الدينية لأنها غير صحيحة، وترفض فكر الجهاد المسلح، لذلك ليس لعلماء الدين المعتدلين الذين يرفضون الجهاد أي صلاحية حقيقية في التعاطي مع قضايا تعالجها الميليشيات وفقا لمبادئها وأهدافها السياسية، بل لابد من محاربتها. إن مثل هذه الرؤية الضيقة الخاصة بهذه الجماعات الميليشاوية لا يمكن أن تنهض إلا على التهميش بل الاستبعاد، واستبعاد فكرة التعددية المذهبية في الإسلام، استبعاد الاعتدال في الدين الإسلامي - ومبدأ الاعتداء بالمثل والتفكير الحر، إذ تنهض الميليشيات الجهادية العربية المحسوبة على الإسلام والمتشددة العابرة للقارات بأسر المصالح واعتناق أفكار علماء المسلمين المتشددين، باعتبارها الإسلام الصحيح وبهذا يصبحوا هم أهم الممثلين للأمة، والمكلفين بالقيام بواجب الجهاد لحماية مصالح الأمة من العدو أمريكا والغرب، وعلماء المسلمين المعتدلين، وإسرائيل، واليهود والحكومات العربية الفاسدة والدكتاتورية، وضد الديمقراطية والتعددية الخارجة عن إطار الإسلام.

إن صفات الإرهاب والعنف ورفض الآخر صفات تنطبق على قيادات الميليشيات وأفرادها كما يمكن أن تنطبق على علماء المسلمين المتشددين من الذين ينشرون فتاوى التكفير وقتل الآخر، من خلال التحريض على الجهاد ضد الأمريكان والغرب، وضد المخالفين لهم في الدين والمذهب، والتفكير المغاير، لكن من غير الجائز تعميمها على كل الميليشيات المسلحة (حركات التحرر الوطني)، التي تقاوم من أجل تقرير المصير ونيل الاستقلال، وبناء الدولة الوطنية، أو على كل المسلمين أو الإسلام ذاته، إن توظيف الميليشاويين الجهاديين كنموذج لحركات التحرير الوطني المعروفة بوصفها ووصمها بالميليشيات الإرهابية الإسلامية والعربية يمكن اعتباره خطأ منهجياً يمكن أن يظهر نوعاً من التحيز والتمييز ضد كل ما هو كفاح مسلح قومي، أو عربي، أو مسلم؛ على اعتبار إن ثمة ظواهر غربية وأمريكية متشددة تستخدم العنف والإرهاب وتقوم بعمليات مشابهة ومماثلة لما تقوم به الميليشيات العربية (حركات

التحرر الوطني)- إلا أنها لا تعالج بالصورة السلبية التي تعالج بها الظواهر المماثلة لها في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي والعربي. ففي العالم العربي ، نرى أن عنف السلطة من الناحية التاريخية سبق عنف علماء الدين المتشددين ، على الرغم من ان بعضهم نظر للعنف الديني على أنه حقيقة مرتبطة بأحكام الدين ، كما أن من يطلق عليهم بالإسلاميين المتشددين إلى جانب العديد من الأنظمة العربية القمعية على امتداد العالم العربي والإسلامي تقع ضمن دائرة مستخدمى العنف والإرهاب المغلقة، والتهميش المتبادل للأخر ، وهنا يمكن القول أن العنف الديني للمليشيات الجهادية العابرة لحدود الدول في عالمنا العربي المعاصر الموجه ضد الأنظمة الغربية ، والدكتاتوريات العربية، وعلماء السلطة ، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة ، والانفتاح الثقافي والسياسي والاجتماعي والحضاري والعلمي ، ما هو إلا رد فعل على عنف السلطة واستبدادها ، وعنف الدول النافذة المهيمنة على صناعة القرار السياسي بالمجتمع الدولي العام العالمي أو تغييره ، أو تعويقه.

في مقابل هذا، نجد أن بعض الدارسين لحركات التحرر الوطنية يربط أصل الإرهاب العنيف الصادر عن المليشيات (حركات التحرر الوطني الجهادية في العالم العربي المعاصر)- بغياب العمل المؤسسي الديمقراطي، وغياب المجتمعات التعددية ، وغياب حرية الرأي والتعبير، والمجتمع المدني ، حيث أن العديد من الدول العربية القطرية تحاول إدخال المتقنين والكتاب والإصلاحيين والراغبين في الديمقراطية المفعلة واقعا عنوة في دائرة العنف الفكري الإرهابي ، والعنف المسلح. حيث لا ترغب هذه الدول التفريق بين الفكر الإصلاحي المعتدل ، والفكر المتطرف والمتشدد والتكفيري الصادر عن قيادات المليشيات ، وأفرادها والجماعات والعلماء المؤيدين لها. لكونها غير راغبة في أي نوع من أنواع المشاركة الشعبية ، أي كان نوع هذه المشاركة في السلطة علمانية لبرالية ، إسلامية معتدلة ، أو إسلامية متشددة ومتطرفة كل ذلك بهدف البقاء السرمدي على مصالحها الذاتية على الرغم من قبول ذوي التوجهات المعتدلة ممن ذكرناهم سابقا من الراغبين في المشاركة السياسية وبخاصة القائمة على النظام الديمقراطي الشكلي - شرعية الأنظمة الاستبدادية الحالية. وبعضهم ينظر إلى ديمقراطية الغرب ومؤسساتهم السياسية نظرة إيجابية بالعموم ، على الرغم من وجود الاختلاف معهم نحو القضايا الخاصة بالصراع الأبدي العربي - الإسرائيلي - إضافة إلى سيطرة الأنظمة الغربية على كافة أنظمة الحكم في المنطقة ، وهذا يؤكد لنا أن خلافهم هو خلاف سياسي من النوع القابل للحل والمعالجة، كما أنها ليس من العداوة الدائمة.

وثمة من يرى بأن الغرب ، وبعض الأنظمة العربية ، هما المشجعان لولادة وتفريخ حركات التحرر الوطني في السبعينات ، على أقل تقدير في كل من مصر أثناء حكم الرئيس أنور السادات ، وكذلك في أفغانستان من أجل محاربة النظام الشيوعي . وعلى أثر انهيار النظام الشيوعي الأفغاني ، وسقوط الاتحاد السوفيتي الذي تسبب في عودة المجاهدين العرب المسلمين المنعوتين باسم المجاهدين الأفغان العرب إلى دولهم الأم ، محملين ومزودين بالأفكار ، والثقافة الجهادية ، وتقنية استخدام السلاح وتصنيعه والتدريب على استخدامه ضد الغير ، ومن هذه الدول التي عاد إليها المجاهدين العرب الأفغان المملكة العربية السعودية ، اليمن ، والجزائر ، مصر ، والأردن ، وسوريا هؤلاء العائدين من غياهب الحرب السابقة وجهوا جهادهم الأكبر العسكري الخارجي في صيغة أفكار في دولهم الأم ، ومن خلالها استطاعوا تأسيس حرب دينية حديثة خفية لكنها تظهر للعيان في صورة محاضرات وخطب دينية ، وكتب ومنشورات وملصقات ، وأشرطة دينية تبث في العالم العربي والإسلامي ، وبخاصة في التجمعات الشبابية العربية مستخدمين العنف اللفظي الديني الرقيق بالضرب على وتر العاطفة الانفعالية لديهم ، والتحريض على الجهاد بالقتل المادي ، وتوضيح من هم خصومهم الجدد في الساحة الدولية ، والعالمية ، والساحة المحلية والعربية والإسلامية مشرعين أعمالهم بنيل الجنة ورضا الرب والزواج بالهور العين ، وفي ظل الصمت السلطوي عليها وحماية أفعالها وشرعتها من خلال الرعاية الرسمية لها استطاعت أن تنهض وتؤسس لها خزينة تمويل طائلة تحت غطاء رسمي ديني محلي وعالمي ، وتنفذ مخططاتها بأمان تام ضد من أسموهم واعتبروهم بالخصوم الجدد.

والسؤال الذي يطرح نفسه وبقوة هو من المسئول إذن عن ظهور وتنامي هذه الجماعات والتوجهات والأفكار التي بدورها كونت البناء والبيئة الحقيقية للمليشيات الجهادية العربية الإسلامية العابرة للقارات ، والتي تحارب الأنظمة القائمة ، والنظام العالمي الجديد المعولم بالتقنية الهائلة والسريعة التطور في العالم اليوم؟

خاتمة الدراسة وتوصياتها

خاتمة الدراسة وتوصياتها

لقد تناولت هذه الدراسة قضية من القضايا الشائكة المرتبطة بالأمن والاستقرار العالمي، واستقرار الأنظمة السياسية القائمة في المجتمع الدولي العام ألا وهي ظاهرة الميليشيات المسلحة في العالم العربي لما لها من آثار سلبية في الدولة بأكملها. لأن الدولة هي الأساس الذي يقوم عليه هيكل النظام الدولي، وعلى الرغم من أن الميليشيات لا تبدو مشكلة أو ظاهرة خاصة بالمجتمعات الإنسانية في عالمنا العربي إلا أنها ذات جوانب وأبعاد متعددة تنعكس على الأنظمة العربية والمجتمع الدولي. وفي بحثنا هذا قمنا بتسليط الضوء على الميليشيات في عالمنا العربي استنادًا على النماذج الأكثر شهرة وتأثيرًا على الساحة العربية والدولية.

وقد أجريت هذه الدراسة على ميليشيات البيشمركة في العراق، وميليشيات الجنجويد في السودان بالأساس وتم دراسة حركات التحرر الوطني في كلاً من اليمن والجزائر باعتبارهما من أكثر البلدان العربية ارتباطاً بهذا النوع من الميليشيات الحديثة الشبيهة بحركات التحرر الوطني إضافة إلى تناول الميليشيات العابرة للقارات التابعة لتنظيم القاعدة الدولي وهو الذي فجر مشكلة الدراسة باعتبار هذا النوع من الميليشيات جديد على العالم العربي في التكوين والنشأة وعلى اعتباره عابر للقارات ومتعدد الجنسيات، ويحمل ايديولوجيات معينة ترتبط بالإسلام في تقديم أعمالها وفكرها الجهادي القائم على ترخيص حمل السلاح وضرب المخالفين وسحقهم، كل هذا في إطار من التحليل المقارن.

هذه القضية وهي قضية بروز الحركات المسلحة في العالم العربي قد لعبت دوراً بارزاً في تطور الأحداث في السياسة الدولية وفرض أنواع جديدة من الحروب على العالم برمته والتي منها حربي العراق وأفغانستان. واعتبار هذه الميليشيات البديل الأفضل لحركات التحرر الوطني التي نشأت بسبب وجود الاستعمار الأجنبي واختفت مع ظهور الدول المستقلة فيما عدا دولة واحدة هي فلسطين. ولكونها أيضاً لا توجه سلاحها نحو الاحتلال لانتفاء وجوده بل أنها توجه سلاحها نحو ضحايا أبرياء مدنيين ونحو أنظمة حكم محددة ومقصودة في العالم العربي والعالم الغربي.

ولقد برزت ظاهرة المليشيات المسلحة في عالمنا العربي على الساحة الدولية كأحد القضايا الكبرى التي تشغل بال الرأي العام العالمي والتي يعتقد العالم أنها المهدد الرئيس للأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط. فقد بدأت ظاهرة المليشيات منذ زمن طويل في عالمنا العربي وظهرت في صورة حركات التحرر الوطني والمقاومة لاسيما في البلاد الواقعة تحت إمرة الاحتلال كما في اليمن المتناحر والمحتل من عدة جهات ودول والجزائر المحتل من قبل فرنسا فيما مضى وظهور سلطة القبائل والعشائر وعلاقتها بالسلاح وتنظيم أنواع متعددة من المليشيات لمواجهة المحتل كما ظهرت أنواع مختلفة من المليشيات في العالم العربي وهي إما مليشيات أنشئت لغرض التحرير أو مليشيات نشئت لغرض مواجهة السلطة الحاكمة في المركز والتي تكون فيها السلطة جاءت عن طريق الانقلابات العسكرية في الغالب وتكون سلطتها أما قوية كما في العراق في عهد صدام حسين، أو ضعيفة كما في اليمن والسودان ومتوسطة الضعف كما في الجزائر وإما مليشيات تنشئها السلطة المركزية لمواجهة من تعتبرهم متمردين أو خارجين على سلطة المركز كما هو الحال في المليشيات التي تسمى الجنجويد في السودان والمليشيات التي كونها الرئيس العراقي السابق صدام حسين في شمال العراق لضرب الأكراد العراقيين وتفتيت مليشياتهم المعروفة بالبيشمركة، إضافة إلى المليشيات التابعة للأحزاب كما في العراق وفلسطين ولبنان والسودان، والمليشيات المسلحة العابرة للقارات كما هو الحال مع مليشيات تنظيم القاعدة الدولي الذي يوجه سلاحه نحو أطراف متعددة في الصراع الدولي.

نتائج الدراسة:

وقد أكدت الدراسة صحة الفرضية الأولى وهي " يوجد علاقة ارتباطية بين ظهور المليشيات المسلحة في الدول العربية وبين طبيعة الأنظمة السياسية العربية الحاكمة " حيث أن النظم السياسية العربية تتسم بالاستبداد وعدم قبول الآخر وغياب الديمقراطية وعدم التداول السلمي للسلطة مما انعكس على خلق المناخ المناسب لتكوين المليشيات العربية المسلحة.

فيما أكدت الدراسة أيضاً صحة الفرضية الثانية " ثمة علاقة طردية بين غياب الديمقراطية وبين نمو حركة المليشيات المسلحة في العالم العربي " حيث أن مناخ القمع وفرض الرأي والسيطرة وهي إحدى سمات النظم غير الديمقراطية قد أدى إلى زيادة عدد المليشيات المسلحة في الوطن العربي.

في حين أكدت الدراسة خطأ الفرضية الثالثة وهي " أن قيام الولايات المتحدة بشن الحرب على الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط لا يرجع إلى تنامي عدد المليشيات المسلحة

فى العالم العربى " حيث أن السبب الرئيسى والجوهري فى قيام الحرب ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هو انتشار الحركات المسلحة سواء كانت إسلامية أو غيرها وبدأت الولايات المتحدة بالحرب ضد الإرهاب من أفغانستان بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ حيث تعتبرها معقل حركة طالبان الإرهابية - من وجهة النظر الأمريكية - وتبعها العراق فى مارس ٢٠٠٣

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ويمكن تلخيصها فيما يلى:

١. أن وجود الميليشيات المسلحة فى أى بلد يتعارض مع وجود الديمقراطية ويتناقض معها، وأن الميليشيات مصدر دائم لتهديد أمن واستقرار الأنظمة السياسية.

٢. أن وجود الميليشيات علامة أكيدة على وجود حالة الفوضى، وضعف الحكومات المركزية وفشلها فى بسط الأمن وبخاصة فى الدول التى تشوبها التوترات ما بين الحكومة والأقليات، والمجتمعات القبلية والعشائرية، وتسود فيها الدكتاتوريات، وتغيب فيها المشاركة السياسية، ويسود فيها التشدد والتطرف الدينى. كما أن وجود التوترات فيما بين حكومة المركز التى لا تفعل فيها الانتخابات ويستحوذ فيها الرئيس المنتخب على كرسي السلطة لسنوات عديدة هي طريق ملائم لحدوث الانفلات الأمنى ونواة صالحة ومهياة لظهور الميليشيات المسلحة التى تواجه حكومة المركز.

٣. أن وجود الميليشيات فى العالم العربى دلالة واضحة على استئراء البطالة والتسيب التعليمى، الأمر الذى يجعل من الشباب والمراهقين المادة الدسمة للتجنيد فى صفوفها العابرة للحدود.

٤. أن منشئ الميليشيات المسلحة أصبحوا يعتمدون على الأكاديميين والعاملين فى الجامعات العربية الإسلامية وغير الإسلامية فى تطوير التنظيمات التى تسيطر على أعمال هذه الميليشيات.

٥. أن الميليشيات تعيق وتعرقل تنمية المؤسسات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدنى من التطور وفرص البناء وفقاً للأسس الدستورية والقانونية.

٦. أن ثمة رابط وثيق بين وجود الميليشيات المسلحة واستعمالها للسلاح كوسيلة للوصول إلى السلطة ووسيلة لإحداث عملية حوار بين الفرقاء فى أى دولة تتواجد فيها الميليشيات.

٧. أن هناك علاقة وطيدة بين وجود الميليشيات، وتسخير عناصر العنف والإرهاب من خلال فرض أجندات سياسية لها تستهدف اختراق العمليات السياسية في الدول المحررة حديثاً كالعراق.

٨. أن وجود داعمين للميليشيات المسلحة في العالم العربي سبب لاستمراريتها وديمومتها.

٩. أن وجود الميليشيات المسلحة في العالم العربي يساهم في هجرة العرب للخارج وبخاصة من فئة العلماء والعباقر، والشباب، والنساء والأطفال، وأن وجود الميليشيات ما هو إلا أداة لتصفية الحسابات بين الفرقاء ودليل ذلك تجربة الفرقاء الأكراد في تسعينيات القرن الماضي.

١٠. أن حركات التحرر الوطني تلاشت بفعل التحرير واستقلال كافة الدول العربية في العالم العربي فيما عدا في فلسطين فقد تحولت حركات التحرر الوطني والمقاومة إلى ميليشيات مسلحة توجه سلاحها للسلطة والشعب تارة وتارة أخرى توجهه إلى المجموعات المسلحة الأخرى والميليشيات والمستعمر. كما أنها تحولت من حركات تحرر إلى ميليشيات حزبية لا تشبه في تركيبتها وأهدافها كلياً حركات التحرر الوطني التي كانت تستهدف الاستعمار الأجنبي بغية الاستقلال والتحرير للوطن.

١١. أن ثمة علاقة وطيدة بين وجود الصراعات السياسية والتناحر القبلي والإثني في السودان وبين نشأة الميليشيات والحركات والجماعات المسلحة فيها، وأن ثمة علاقة وطيدة بين النظام الحاكم في السودان، وبين ميليشيات الجنجاويد المسلحة.

١٢. كشفت الدراسة عن مساهمة الدولة المركزية في كل من العراق والسودان في نشأة الميليشيات المسلحة التابعة للسلطة التي تقاتل بالوكالة الجماعات التي ترفض تعسف وظلم الدكتاتوريات في هذه البلدان والبلدان الأخرى في العالم.

١٣. أن ثمة علاقة وطيدة بين وجود القبائل والعشائر واستمرارية الميليشيات المسلحة في الوجود في عالمنا العربي.

١٤. أن ثمة علاقة وطيدة بين البلدان العربية التي ظهرت فيها حركات التحرر الوطني والمقاومة أبان الاستعمار، وظهور الميليشيات في العالم العربي، والمجموعات والتنظيمات الإرهابية في القرن الحالي، ووجود المناطق القبلية والعشائرية، لا سيما في كلا من اليمن والجزائر.

١٥. أن عوامل التخلف والفقر والجفاف وغياب التنمية العادلة للأقاليم المختلفة والصراع على المياه والمراعي، والصراع المرير على السلطة والثروات غير المستقلة إضافة إلى الجهل، والصراع العرقي والديني أسباب رئيسة ساهمت في نشأة المليشيات الحزبية التابعة للحركات السياسية، والمليشيات التابعة للسلطة في السودان.

١٦. أن التدخلات الدولية والإقليمية ساهمت بشكل كبير في تسليح مليشيات الأحزاب في كلاً من العراق والسودان وأطالت أمد بقاؤها ومساعدة بعضها على الاستقلال الذاتي ومساعدة البعض الآخر منها على الحوار مع حكومات المركز وطرح مطالبها لدى السلطة الحاكمة.

١٧. أن أزمة دارفور كانت ولا تزال سبب مباشر في نشأة مليشيات الجنجاويد المسلحة في السودان بدعم وتمويل من سلطة البشير، إضافة إلى أنها ساهمت في تسليح جميع الحركات الإسلامية وغيرها .

١٨. أن ثمة علاقة بين استغلال السلطة الحاكمة في السودان للدين الإسلامي وفرض الجهاد والجهل في نشأة مليشيات الجنجاويد وقائد مليشيات الجنجاويد بحقيقة تسليح قبيلته وأهداف ومصالح السلطة.

١٩. أن توافر الأسلحة في السودان وعوامل الجفاف والتصحر والاحتكاكات القبلية التي أحدثت الصراع وحولته من صراع قبلي إلى صراع سياسي قائم على تحالف الحركات المسلحة مع القبائل الثلاث الرئيسية فيه وهي الفور والزغاوة والمساليات، ذات الأصول الإفريقية هي التي أوجدت البيئة المناسبة لنمو المليشيات المسلحة الجنجاويد في السودان.

٢٠. أن ثمة علاقة وطيدة بين نشأة الحركات والمليشيات المسلحة والتهميش والإقصاء السياسي والظلم الاقتصادي وعجز الدول العربية عن إحداث عملية التوازن السياسي والتنمية المتوازنة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والاستيعاب الثقافي والاندماج الاجتماعي الأمر الذي خلق دول مضطربة وعرضه لحدوث الأزمات التي تكشف عن هشاشة بنية الدول العربية والتهديد ليس لاستقرارها السياسي فقط بل تماسكها ووجودها.

٢١. وجود تشابه وتباين واتفاق فيما بين التكوين الطبقي والعشائري والهيكل التنظيمي للمليشيات في العالم العربي وفي مدى نظاميتها وأهدافها وقياداتها وشكل ارتباطها

بسلطة الحكم، وعلاقتها بالدولة المركزية أو مواجهتها لها وكذلك في أيديولوجيتها الفكرية والسياسية التي تنطلق منها.

٢٢. أن الميليشيات المسلحة في العالم العربي هي مليشيات غير نظامية لكنها تختلف من حيث سبب نشأة كل منها إذ إن بعضها كان يناضل من أجل الحرية وكسب الحقوق وهو عبارة عن مقاومة ينتسب إليها أفراد الشعب المقهورين من سلطة النظام الاستبدادي، وبعضها تابع للسلطة المركزية لقهر ما تسميه تمرد ضد حكمها في المركز.

٢٣. أن الميليشيات المسلحة في العالم العربي بنوعها تنتهج نهج وسلوكيات العنف القريبة الشبه بالإرهاب، سواء الموجه منها ضد السلطة، أو ضد المقاومين من قبل السلطة. وكلاهما مبرر من طرفي معادلة الصراع .

٢٤. أن ثمة أغراض تدفع الحكومات في العالم العربي إلى إنشاء الميليشيات وهذه الأغراض متمثلة في جانبين، الجانب الأول استقلال العامل الديني وتوظيفه في كسب تأييد الجماعات التي تدعوها للانضمام تحت لواء وإمرة الميليشيات الحكومية، الجانب الثاني يتمثل في ترسيخ فكرتي الجهاد ضد أعداء الدولة، وتقبيح رقبتهم بالانفصال من خلال قيامهم بالحركات الانفصالية وأفكارها. وكذلك الحفاظ على مصادر الزعامة وهي السلطة وامتلاك الثروة والموارد وإشعال الحروب بين المتمردين المدعومين من الخارج أو المقاومين والمليشيات التابعة للسلطة من جانب آخر (حرب بالوكالة).

٢٥. أن بعض الحكومات العربية التي تؤسس الميليشيات تتحاشى كليا الاعتراف بها، إضافة إلى أنها تنفي أي صلة تربطها بها. إلا أن بعض هذه الحكومات قامت بتوفير الغطاء الشرعي لممارساتها، ألا أن بعضها الآخر تركها تتقاتل من دون أن يؤمن لها غطاء شرعية، وهذا يدل على رغبة مؤسسها في إنهاءها الاثنين كليا .

٢٦. أن ثمة علاقة وطيدة بين نشأة الميليشيات المسلحة وبين القبائل والعشائر العربية والكردية .

٢٧. أن مليشيات البيشمركة العراقية هي نوعان النوع الأول هو عبارة عن تنظيم مسلحاً كان تابعاً للعشيرة العراقية الكردية. ثم تحول نحو الحزبية فأصبح بعضها عشائري حزبي تقليدي - إقطاعي - في الهيئة والمظهر العام وأتباع هذه البيشمركة يعدون أقوىاء لكونهم ينتمون إلى الحزب الأقوى حيث يتمركز أتباعه من الناطقين

باللهجة "الكورمانجية" في شمال كردستان العراقية وشمالها الغربي الذي تنزعمه عائلة البرزاني. والنوع الثاني للبشمركة (الأنصار) يتبع للاتحاد الوطني الكردستاني، وتعد أكثر مرونة في اعتمادها على أهالي المدن وطبقة المفكرين والمتقنين أكثر منه على أبناء العشائر، ويؤيدها جميع الناطقين باللهجة "السورانية" الموجودين في جنوب شرق كردستان العراق، وكلا قيادات هذه الميليشيات الحزبية حالياً مالت في فترة من فترات نشأتها إلى طلب المساعدة والدعم من القوى الخارجية "البريطانية والأمريكية والإيرانية والسورية والسوفيتية والإسرائيلية" لتحقيق أهدافها الوطنية والقومية. وكلاهما كان يتخوف من حكومات دول الجوار وبخاصة كلا من تركيا وإيران.

٢٨. تأكيد فرضية البحث في اعتماد الميليشيات في العالم العربي في تمويلها، على العشائر والقبائل، وتوفير مناخ الاختفاء والتأييد لأعمالها ضد سلطة المركز، وضد أمريكا والغرب، وإسرائيل وإمدادها بالمال والسلاح والموارد البشرية، والدفاع عنها وتوفير الحماية لها حينما يتطلب الأمر ذلك .

٢٩. الميليشيات الحكومية في السودان ليست حزبية، وهي ذات زعامة دينية وليست قبائلية، تتلقى أوامرها من سلطة المركز وليس من سلطة قائدها الجهادي، بينما البشمركة عشائرية حزبية، تتلقى أوامرها من قياداتها الخاصة وتواجه سلطة المركز، وأحياناً تتفق مع سلطة المركز عبر الحوار .

٣٠. ميليشيات البشمركة في العراق مختلفتان في التنظيم لكنهما متفقتان في مواجهة السلطة بالعنف والقوة ومتفقتان في المطالب وواجهان السلطة المركزية في بغداد وفي سعيهما إلى استقلال الإقليم الكردي، ولكن لكلا منهما فكراً أيديولوجياً وسياسياً مختلفاً عن الآخر .

٣١. وأن بعض الميليشيات على اختلافها وتنوعها وتعدد انتمائها الحزبي وتنوع ثقافتها الفكرية والسياسية في العالم العربي تنتهج سلوك العنف في مواجهتها للسلطة .

٣٢. ميليشيات البشمركة بنوعها كانت تتفق جميعها على ضرورة الاستقلال بالإقليم عن العراق، إلا أن هذه الميليشيات جميعها لم تتعاون فيما بينها بشكل أو بآخر طول فترة معارضتها للسلطات العراقية المتتابعة في تحقيق هذا الاستقلال الذاتي لحكم الإقليم إلا مرة واحدة في مرحلة تفكيك الدولة العراقية وكان هذا التوافق والاتفاق بتدخل أمريكي ولم يكن الاتفاق ناجم عن الميليشيات نفسها بصورة مباشرة،

٣٣. أن كلتا الميليشيات المسلحة في العراق والسودان لا تتبنى الأيديولوجية الإسلامية أو أي أيولوجية مستمدة من الإسلام كمنطلق لفكرها وأهدافها، ومليشيات الجنجويد في السودان ليس لها أي اتجاه. غير اتجاه أيديولوجية العسكر.

٣٤. أن جوهر الأيديولوجية التي تنهض عليها مليشيات البيشمركة بقسميها تتبنى النموذج الثوري في مطالباتها بالحرية وتقرير المصير لأفراد قوميتها الكردية التي اضطهدتها.

٣٥. أن الميليشيات العراقية تقع بين التياران القومي واليساري، مليشيات مصطفى ومسعود البارزاني تنتهج القومية العشائرية الثورية المسلحة، في حين أن مليشيات بيشمركة الأنصار للطلباني تنتهج القومية اليسارية الثورية تارة والمسلحة والسلمية في آن واحد.

٣٦. أن القول بأن مليشيات الجنجويد تتسم ببروز السلوكيات الفاشية والشمولية ذات النزعة المتناهية في العنف إلى درجة الوحشية المطلقة قول صحيح وهذا يؤكد فرضيتنا باعتبار الميليشيات مهدد خطير لأمن الأنظمة المستقرة وغير المستقرة.

٣٧. إن الميليشيات في العالم العربي ليس لها هياكل تنظيمية على الرغم من ان بعضها يدار بإدارات معروفة ومكتشوفة للعيان، وبعضها الآخر يمول من خلال الأحزاب ومن خلال العشيرة سابقاً، ومن خلال القرى وليس لها أي دعم مادي دولي إلا في المكان المؤقت لها.

٣٨. أن أفعال وسلوكيات الميليشيات العربية بعضها غير إنساني وهو عبارة عن جرائم ضد الإنسانية.

٣٩. ليس هناك اتفاقاً أيديولوجياً فيما بين الميليشيات العربية المسلحة في كل من السودان والعراق حول مبدأ الجهاد كأداة رئيسية تشرع عملها وإن كانت تختلف فيما بينها فيما يتعلق بالهدف النهائي لكلاً منها في البلدين المذكورين.

٤٠. وجود تباين واختلاف وتمايز في سمات و خصائص لمليشيات في كلا من العراق والسودان .والسمة الوحيدة المشتركة بينهم تتدرج في التوافق على استخدام ،ونوعية العمل ،أو السلوك العنيف مع اختلاف درجة وحشيته ودمويته وأهدافه،وسببه ،ومصدره فيما بينهما.

٤١. إن وجود الميليشيات في العالم العربي لا يهدد العراق والسودان واليمن والسعودية فحسب ،بل انه يهدد بعض الكيانات العربية "كدول "موحدة إذ قد لا تقوى بعض هذه البلدان على البقاء في حالة توحيد دائمة .كما أن وجود ميليشيات البشمركة الكردية بنوعيتها ،والميليشيات الشيعية والسنية في العراق الجديد يهدد استمرار يته في الوجود "كدولة موحدة"فقد لا يقوى العراق على البقاء في حالة الوحدة الكاملة لكل أجزائه ،ولكن التدخل الخارجي من قبل دول الجوار قد يكون وحده القادر على تسريع وتيرة تفتيت الوحدة العراقية ،نظرا إلى ان استمرار النظام الديمقراطي الحالي،يجعل دول الجوار الخليجي والعربي السني يعمل على زيادة الخلافات الداخلية العميقة ،العرقية ،والدينية على نحو يجعلها خلافات متفجرة وسرمدية وعصية على الحل.

٤٢. إن حركات التحرر الوطني في العالم العربي قد اختفت وظهر عوضاً عنها ما يعرف بالحركات الإسلام السياسي، والتنظيمات الإرهابية المسلحة والخلايا الإرهابية النائمة، والحركات الانفصالية والمجموعات الملتزمة.

٤٣. وجود أرضية ضعيفة جدا للمقاومة في العالم الثالث ، إضافة إلى عدم بروز الآراء الفكرية والسياسية الجديدة القادرة على استنهاض الشعب و الأمة للدفاع عن مصالحها الحيوية في زمن العولمة بشكل يعيد ثقافة المقاومة الشعبية كما كانت قبل الحرب الباردة ،وخلال فترة الاستعمار.

٤٤. وهذا بدوره يجعلنا نؤكد صحة فرضيتنا القائلة بأن الدولة الوحيدة غير المحررة حتى الآن والتي يمكن أن تسمى حركات المقاومة الشعبية بحركات التحرر الوطني هي فلسطين .

٤٥. تأكيد فرضية واجب المجتمع الدولي والدول العظمى في العالم حماية أي شعب يطلب إنقاذه وتخليصه من إرهاب الدولة الواقع عليه في حال تأكد للأمم المتحدة وأعضاءها ذلك .

٤٦. أن الإرهاب الصادر عن الميليشيات المسلحة، أو التنظيمات الإرهابية الأخرى يكتسب قوته وفاعليته من كونه غير مقنن، ومن هنا يصبح مخيفاً ومرعباً ، كما أن الميليشيا التي تمارس عملها في نطاق الحرب الأهلية تتلاقى مع الإرهاب الذي لا قيود له فيما يخدم أهدافه وقضيته التي يقاتل الآخرين من أجل تحقيقها، وما يحقق النجاح التام لعملياته البشعة.

٤٧. وجود تداخل بين الحرب المشروعة وحرب الميليشيات، والإرهاب كثلاثة مظاهر من مظاهر العنف السياسي المسلح، ولكن لكل منهم مجاله الذي يعمل فيه وحدوده التي يتحرك ضمن إطارها ومفترضاته التي تبرر أو ترفضه، وأسلوبه وسلوكياته المتفق أو المخالف للقواعد العرفية الدولية.

٤٨. أن تطبيق قوانين الحرب على الجماعات الميليشاوية يعد اعترافاً صريحاً بها وبشرعية أفعالها وقانونيتها، بل هي عبارة عن تشجيع لتلك الميليشيات والمنظمات الإرهابية التي تعمل في الخفاء على الظهور وممارسة عملياتها في وضوح النهار مستغلة بقوانين توفر لوحشيتها الحماية، وعملياتها البشعة الغطاء الشرعي.

٤٩. إن وصف حركات التحرير الوطني جميعها بأنها حركات إرهابية ما هو ألا تأجيج لصراع سياسي إيديولوجي، ووصف المقاومة الوطنية المسلحة في أغلب الأحيان بالطبيعة العنيفة كسمة ثابتة أو راسخة فيها هي سبيل إلى إشعال الحروب في العالم العربي على اعتبار أن فلسطين والقدس لكل العرب والمسلمين.

٥٠. أن حركات التحرر الوطني حركات مقاومة مسلحة ضد الاستعمار لكنها تنتهج نهج الميليشيات المسلحة وتستخدم العنف الشبيه بالعنف الذي تقوم به الجماعات والمنظمات الإرهابية ويمكن أن يطلق عليه بالإرهاب الدولي.

٥١. أن حروب التحرير الوطنية تستند إلى حق تقرير المصير وحق الكفاح المسلح فهي على النقيض من الإرهاب الدولي، وعنف وإرهاب الميليشيات التي لا تستند لأي قوانين شرعية.

٥٢. إن حرب الميليشيات تتخذ العالم ساحة مفتوحة لمحاربة من تريد بأطراف دوليين ينتمون إليها.

٥٣. إن دولة الخلافة هي التي تسعى إلى تكوينها الميليشيات المسلحة حول العالم المعروفة بالقاعدة.

٥٤. أن غياب المشاركة الشعبية والسياسية في صناعة القرار السياسي والتشدد الديني يمثل أحد أهم الأسباب في ظهور الإرهاب وتبنيه من قبل فئة غير بسيطة من مواطني السعودية .

٥٥. يشكّل امتلاك الميليشيات العسكرية للسلاح والمال والرجال عاملاً أساسياً في النزعة المتنامية لانتشار الميليشيات الإرهابية العابرة للدول والقارات و الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

٥٦. وجود الميليشيات في العالم العربي مدعاة لاندلاع الحرب الطائفية بين السنة والشيعة ليس على مستوى دولة واحدة فحسب بل على نطاق العالم العربي والإسلامي والعالم.

٥٧. انعدام صلاحية رجال الدين و علماء الدين المعتدلين الذين يرفضون الجهاد في التعاطي مع قضايا تعالجها الميليشيات وفقاً لمبادئها وأهدافها السياسية في نظر القيادات العليا للميليشيات وأفردها حول العالم إذ تنهض الميليشيات الجهادية العربية المحسوبة على الإسلام والمتشددة العابرة للقارات بأسر المصالح واعتناق أفكار علماء المسلمين المتشددين، باعتبارها الإسلام الصحيح .

٥٨. صفات الإرهاب والعنف ورفض الآخر صفات تنطبق على قيادات الميليشيات وأفرادها كما يمكن أن تنطبق على علماء المسلمين المتشددين من الذين ينشرون فتاوى التكفير وقتل الآخر، من خلال التحريض على الجهاد ضد الأمريكان والغرب ، وضد المخالفين لهم في الدين والمذهب ، والتفكير المغاير

٥٩. أن الغرب ، وبعض الأنظمة العربية ، هما المشجعان لولادة وتفريخ حركات التحرر الوطني في السبعينات ،على أقل تقدير في كل من مصر ،واليمن ،والجزائر ،وغيرها ،كما أن المحرك والدافع وراء عودة متشابهاتها في العصر الحديث هو الغرب والأنظمة العربية الاستبدادية الموالية للغرب .

٦٠. ان كفاح الشعوب نحو التحرر والديمقراطية وبناء مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة السياسية والشعبية لا يمكن ان تطبق فقط وفقاً لعمليات الكفاح المسلح التي تنشئ ميليشيات مسلحة لهذا الغرض بل أن ذلك يمكن ان يتم من خلال الكفاح السلمي (اللاعنف) وعلى قضية فلسطين .

توصيات الدراسة:

يمكننا في هذا السياق أن نسجل مجموعة من المقترحات الهادفة إلى معالجة أوجه القصور التي تعاني منها الأنظمة الحاكمة في عالمنا العربي ، بما يسمح بتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المنوطة بها والآمال المعقودة عليها، ومن ذلك:

١. نزع سلاح الميليشيات والمجموعات الإرهابية وسلاح التكفيريين والمتشدددين دينيًا وسلاح الأحزاب والمتمردين وسلاح العشائر والقبائل.

٢. إصلاح كافة الأنظمة العربية وتفعيل الديمقراطية واقعًا عمليًا في العالم العربي وتحول الأنظمة غير الديمقراطية إلى النظم الديمقراطية وإنهاء الأنظمة ذات الحزب الواحد.

٣. ضرورة إشراك جميع القوى والأطراف السياسية في السودان ودول الجوار والمجتمع الدولي في حل مشاكل السودان العالقة حلاً جذريًا.

٤. ضرورة تحقيق الفيدرالية في السودان لأن ذلك يدفع باتجاه تنمية السودان ككل، كما أن إعلان الفيدرالية كسياسة عامة للدولة سيدفع الاستثمارات العربية والأجنبية إلى التدفق على شمال وجنوب وشرق السودان وغربه وبالتالي تتحقق التنمية بل والنهضة الاقتصادية للسودان ككل وتحل كل مشاكله الداخلية والدولية. كما أنها ضمانة للتوزيع العادل والمنصف للموارد الاقتصادية للدولة وتداول السلطة السلمي في المجتمع السوداني.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الكتب:

١. شكري. محمد عزيز، الإرهاب الدولي دراسة قانونية ناقدة، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٩١ أعادة طبع حزيان / يونيو ١٩٩٢.
٢. الجمري، منصور، مداخلات في الفكر والسياسية نحو تأصيل إسلامي للنهج التعددي، شركة دار الوسط للنشر والتوزيع، مملكة البحرين، المنامة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.
٣. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.
٤. اسماعيل، محمد عبد العزيز، الإرهاب والإرهابيون، مطابع الحسيني الحديثة، الاحساء.
٥. شعبان، عبد الحسين، الإسلام والإرهاب الدولي ثلاثية الثلاثاء الدامي الدين القانون السياسية، دار الحكمة، لندن، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.
٦. صوحل، صالح محمد صالح، الإدارة البريطانية في عدن والمحميات الغربية ١٩٣٧ - ١٩٦٧، مكتبة مدبولي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.
٧. عز الدين أحمد، جلال، الإرهاب.. والعنف السياسي، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، مارس ١٩٨٦.
٨. الشعبي، محمد علي، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، دار الأمم للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية المنقحة، ١٩٧٢.
٩. عبدالفتاح، فتحي، تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، ابن خلدون ١٩٧٩م، لبنان ، بيروت.
١٠. الريحاني، أمين، ملوك العرب، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، ١٩٢٤م.
١١. المصري، أحمد عطية، النجم الأحمر فوق اليمن، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٦.
١٢. اللجنة التنظيمية للجبهة القومية، كيف نفهم تجربة اليمن الديمقراطية ، دار الطليعة، بيروت.
١٣. حماد، مجدي، ثورة يوليو ١٩٥٢م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
١٤. الحبشي محمد عمر، اليمن الجنوبية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا منذ ١٩٣٧، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٨.

١٥. حنفي، حسن، أثر الإمام الشهيد سيد قطب على الحركات الدينية المعاصرة: الدين والثورة في مصر ١٩٥٢-١٩٨١، الجزء الخامس الحركات المعاصرة .
١٦. بوعزيز، يحيي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين - الجزء الثاني - ثورات القرن العشرين، الطبعة الثانية، منشورات المتحف الوطني.
١٧. د. حمادة البخاري، فلسفة الثورة الجزائرية: مخبر الأبعاد القيمية للتحويلات الفكرية والسياسية في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.
١٨. العسلي، بسام، أيام جزائرية خالدة ، دار النفائس ، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
١٩. الخطيب، أحمد ، الثورة الجزائرية ، دار العلم للملايين، بيروت.
٢٠. طلاس العماد، مصطفى، وآخرين، الثورة الجزائرية، دار الشورى، بيروت.
٢١. يحيي، جلال العربي الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٠.
٢٢. سعد الله ، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية - ١٨٣٠-١٩٠٠، دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
٢٣. حمادة، البخاري، فلسفة الثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ .
٢٤. شريف، حسين، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين عام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧م.
٢٥. منصور، سيد أحمد الشربيني، وزكريا أحمد، سلوك الإنسان بين الجريمة و العدوان والإرهاب، دار الفكر العربي، القاهرة ، ٢٠٠٣.
٢٦. شعيب، مختار، الإرهاب صناعة عالمية، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، يناير ٢٠٠٤.
٢٧. شكري، عزيز محمد، الإرهاب الدولي: دراسة قانونية ناقدة، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٩١ - حزيران - يونيو ، بيروت، ١٩٩٢.
٢٨. نوفل، فوزات نوفل، الإرهاب الدولي الجذور والحقيقة، دار الطليعة الجديدة، سوريا دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.
٢٩. تشومسكي، نعوم، الإرهاب الدولي: الأسطورة والواقع، " ترجمة " لبنى صبري، منشورات سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٦.
٣٠. الجاسم، السيد عزيز، القضية الكردية ومنظورات الوحدة الوطنية التقدمية، بغداد ١٩٥٩،

٣١. نيكتين، باسيل، الأكراد، دار الروائع، بيروت ١٩٨٥.
٣٢. شريف، عزيز، المسألة الكردية في العراق، بغداد، ١٩٤٦.
٣٣. الطالباني، جلال، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١.
٣٤. راندل، جوناثان، أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة حمود نادى، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩١.
٣٥. عيسى، محمود حامد، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢.
٣٦. عوني، درية، عرب وأكراد، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٣.
٣٧. البزاز، سعد، الاكراد في المسألة العراقية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٦.
٣٨. الكردي، صلاح الدين، الشعب الكردي المسلم: المخاطر والمعاناة، مكتبة الإمام الشافعي، القاهرة، ١٩٩٩.
٣٩. الدين سري، عايدة العلي، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، الطبعة الأولى، منشورات دار الأفق الجديدة، بيروت، ٢٠٠٠.
٤٠. ندى، كريم، حركة كردستان وأذربيجان التحررية، نشأتها وطبيعتها وإخفاؤها، مطبعة كاملة ران، السليمانية، العراق، ١٩٦٠.
٤١. العمري، أحمد سويلم، المجتمع العربي وتطوراتها الاجتماعية والسياسية، دراسات سياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٣-١٩٦٤.
٤٢. ولستيد، ريموند جيمس، رحلتي إلى بغداد في عهد الوالي داود باشا، ترجمة التكريتي، طه سليم، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ١٩٨٤.
٤٣. شابري، لورانت، شابري أنى، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى: الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة: د. قرقوط، زوقان، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١.
٤٤. ذكى، محمد أمين، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان منذ أقدم العصور، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٣٦.
٤٥. الهماوندى، محمد، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارة والسياسة: دراسة نظرية مقارنة، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٠.
٤٦. قاسم، عبد الرحمن، كردستان والأكراد: دراسة سياسية واقتصادية، المؤسسة اللبنانية للنشر، بيروت، ١٩٧٠.
٤٧. الحسيني، عبدالرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، مطبعة الفرقان، الجزء الثاني، صيدا، لبنان، ١٩٤٨.
٤٨. شيرزاد، محمد، نضال الاكراد، مطبعة التقدم، القاهرة ١٩٤٦.
٤٩. شمدت، دانا آدامز، رحلة إلى رجال شجعان في كردستان، بيروت، ١٩٧٢.

٥٠. الطلبناني، جلال، الحركة القومية الكردية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧١.
٥١. حيدر، كاظم، الأكراد من هم؟ وإلى أين؟، منشورات دار الفكر، بيروت ١٩٥٩.
٥٢. لازاريف، المسألة الكردية ١٩١٧-١٩٢٣، دار الرازي، بيروت، ١٩٩١.
٥٣. زكي، محمد أمين، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان منذ أقدم العصور، القاهرة، ١٩٤٥.
٥٤. الموصلي، منذر، الحياة السياسية والحربية في كردستان، لندن، ١٩٩١.
٥٥. نوار، عبدالعزيز سليمان، تاريخ العراق السياسي الحديث من نهاية حكم دود باشا إلى نهاية حكم مدحت، القاهرة، ١٩٨٦.
٥٦. الحسني، عبدالرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، بيروت، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، الجزء الثاني، ١٩٤٨.
٥٧. الكردي، صلاح الدين، الشعب الكردي المسلم: المخاطر والمعاناة، مكتبة الامام الشافعي، القاهرة، ١٩٩٩.
٥٨. راندال، جوناثان، أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة "غلان فان"، هارد جير"، الطبعة الثانية، دار النهار، منشورات دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨.
٥٩. محمد، محمد الطاهر، القضية الكردية وحق تقرير المصير، مكتبة مدبولي القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.
٦٠. ندى، كريم زه، حركة كردستان: اندريجان التحررية نشوؤها وطبيعتها وإحفاؤها ٤٥-١٩٤٧، مطبعة كاملة ران، السليمانية، العراق، ١٩٦٠.
٦١. البزاز، سعد، الأكراد في المسألة العراقية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٦.
٦٢. الحاج، عزيز، القضية الكردية في العشرينيات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤.
٦٣. سري الدين، عائدة العلي، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، منشورات دار الأفق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
٦٤. هلال، رضا، السيف والهلال، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩.
٦٥. الدر، محمود، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، القاهرة.
٦٦. سعد الله، صلاح الدين محمد، كردستان والحركة الوطنية الكردية، مطبعة الأهالي: بغداد ١٩٥٩.
٦٧. ريتز، سكوت، وآخرون، مبوش ضد العراق.. لماذا؟ ترجمة: نصر، فاطمة، سطور، القاهرة ٢٠٠٢.
٦٨. هدية، عبدالله، إشكاليات السلطة والحرية، مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة، ١٩٩٨.

٦٩. الديب، فتحي، عبد الناصر وتحرير المشرق العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠.
٧٠. مجيد، كمال، النفط والأكراد: دراسة في العلاقات العراقية-الأيرانية الكويتية، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٧.
٧١. نصار، سيد، القضية الكردية أمس واليوم وغدا، "وثائق مؤتمر القاهرة، مايو ١٩٩٨"، إعداد وتقديم: المفتي، عدنان، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩.
٧٢. إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢.
٧٣. هاننسيان، جون، الجغرافية التاريخية لمنطقة رأس الخليج العربي: خراكس والكركنة، ترجمة: د. عادل عبدالله خطاب، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، السلسلة الخاصة، ١٩٨٠.
٧٤. شابري، لورانت، وشابري، أنى، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى: الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة: د. قرقوط، زوقان، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١.
٧٥. مرسي، مصطفى عبد العزيز، العرب في مفترق الطرق، مكتبة الشروق، القاهرة ١٩٩٥.
- الهاموندى، محمد، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارة والسياسة، (دراسة نظرية مقارنة)، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٠.
٧٦. سجادي، علاء الدين، الثورات الكردية، بغداد ١٩٥٩.
٧٧. الموصللي، منذر، الحياة السياسية والحزبية في كردستان، رياض الريس للنشر، لندن، ١٩٩١.
٧٨. مصطفى، منى محمود، الاعتراف بالدولة الجديدة بين النظرية والممارسة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩.
٧٩. الشاعر، محمد فتحي، الأكراد في عهد عماد الدين زنكي، (د.ت)، القاهرة، ١٩٩١.
٨٠. العمري، سويلم، أحمد، المجتمع العربي وتطورات الاجتماعية والسياسية، دراسات سياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٣-١٩٦٤.
٨١. البزاز، سعد، الأكراد في المسألة العراقية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٦.
٨٢. الحاج، عزيز، القضية الكردية في العشرينيات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٨٤.
٨٣. مرسي، مصطفى عبد العزيز، العرب في مفترق الطرق، مكتبة الشروق، القاهرة ١٩٩٥.
٨٤. الموصللي، منذر، الحياة السياسية والحزبية في كردستان، رياض الريس للنشر، لندن، ١٩٩١.

٨٥. مصطفى، منى محمود، الاعتراف بالدولة الجديدة بين النظرية والممارسة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩.
٨٦. موسى، عبده مختار، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، بيروت.
٨٧. حقار، أحمد علي، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠٠٣م.
٨٨. أكول، لام (ترجمة): أدام، إسماعيل و آدم، بشرى، الثورة الشعبية لتحرير السودان : ثورة إفريقية، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، القاهرة.
٨٩. عبدالفتاح، عصام، دارفور وجع في قلب العروبة، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة.
٩٠. الدين محيي عمر، عبد الرحيم، الإسلاميون ومأزق استلام السلطة في السودان عسكرياً مراجعات سياسية مقالات في السياسة والفكر والاجتماع، دار كاهل للدراسات والطباعة والنشر، الطبعة الأولى :مارس ٢٠٠٩م.
٩١. الأشعل، عبدالله، الاتحاد الإفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، القاهرة - ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
٩٢. البحيري، زكي، دارفور: أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، مكتبة النهضة المصرية، عين شمس - دار الشمس للطباعة، القاهرة.
٩٣. سعودى، عبدالغنى محمد، السودان، مكتبة الأنجلو المصرية، دار الرائد للطباعة، القاهرة.
٩٤. السوداني، أبو الأسكندر، السودان ومستقبل الصراع الجيوسياسي، مركز الغد العربي للدراسات، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.
٩٥. خالد، منصور، السودان: أهوال الحرب.. وطموحات السلام - قصة بلدين، الطبعة العربية الثانية ٢٠٠٨، الخرطوم - دار المدارك للطباعة والنشر - توزيع دار العلوم - القاهرة.
٩٦. الحسن ، موسى المبارك، تاريخ دارفور السياسي، ١٨٨٢-١٨٩٨م، الخرطوم: دار الطباعة جامعة الخرطوم.
٩٧. عثمان، أحمد سيد علي، دارفور والحق المر، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
٩٨. الشنقيطي، محمد بن المختار، الحركة الإسلامية في السودان: مدخل إلى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي، دار الحكمة، لندن، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.
٩٩. فضل، صلاح، مشكلة دارفور والسلام في السودان، كتاب الجمهورية، القاهرة ٢٠٠٤.
١٠٠. ضرار، ضرار صالح، تاريخ السودان الحديث، الطبعة الثالثة، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ١٩٧٥م.

١٠١. الشريف، يوسف، السودان وأهل السودان: أسرار السياسية وخفايا المجتمع، دار الشروق،، القاهرة، طبعة الشروق الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٠٢. سعودى، محمد عبد الغني، السودان، مكتبة الأنجلو المصرية، دار الرائد للطباعة، القاهرة.
١٠٣. مجموعة الأزمات الدولية، "دارفور: الفشل في توفير الحماية"، التقرير رقم ٨٩ حول أفريقيا، مارس ٢٠٠٥.
١٠٤. حسن، عبد الرحيم، حمدي، مشكلة جنوب السودان ..دراسة في الأطر وديناميات الصراع في مصر وإفريقيا:الجنور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٩٦.
١٠٥. عبد الرحيم، مدثر، مشكلة جنوب السودان ..طبيعتها وتطورها واثار السياسة البريطانية في تكوينها، الدار السودانية الخرطوم، ١٩٧٠.
١٠٦. إبراهيم علي، عبدالله، الماركسية ومسألة اللغة في السودان، الخرطوم، دار عزة للنشر، ٢٠٠١.
١٠٧. دينغ، فرانسى، صراع الرؤى و نزاع الهويات في السودان، ترجمة حسن عوض، مركز الدراسات السودانية الخرطوم، ١٩٩٩.
١٠٨. البحيري، زكي، تطور الحركة الديمقراطية في السودان ١٩٤٣-١٩٨٥، مكتبة نهضة الشرق بجامعة القاهرة ١٩٩٦.
١٠٩. النسام، عامر، صناعة الجوع والفقر: حالة السودان، مجلة كتبات سودانية، مركز الدراسات السودانية، المغرب، الرباط ١٩٩٢.
١١٠. القدال، سعيد محمد، الإسلام والسياسة في السودان ١٦٥١-١٩٨٥، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣-١٩٩٢م.
١١١. شبكية، مكي، السودان عبر القرون، بيروت ١٩٦٤.
١١٢. كمير، الوائق، جون قرنق رؤية للسودان الجديد - وإعادة بناء الدولة السودانية، القاهرة- رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.
١١٣. التجاني، ذوالنون، حقيقة الثورة والإبادة، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
١١٤. دينار، علي، إبراهيم، حاتم: حريق دارفور.. قصة الصراع الأهلي والسياسي، الخرطوم، هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، ٢٠٠٦.
١١٥. أحمد، عبد الغفار محمد، السودان بين العربية والإفريقية، مركز البحوث العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٥.

١١٦. حسن ،مصطفى، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ١٨٤١-
١٨٨١، القاهرة - دار المعارف، الطبعة الأولى ١٩٨٥.
١١٧. الشماسي، صلاح علي الدين، السودان: دراسة جغرافية، منشأة المعارف بالإسكندرية
١٩٧٢،.
١١٨. الحسن، موسى المبارك، تاريخ دارفور السياسي، ١٨٨٢-١٨٩٨م، الخرطوم ،دار
الطباعة جامعة الخرطوم.
١١٩. البحيري، زكي، مشكلة دارفور: الجذور التاريخية والأبعاد الاجتماعية والتطورات
السياسية، القاهرة مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦.
١٢٠. البحيري، زكي، دارفور: أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية ، دار
الشمس للطباعة ،القاهرة -مكتبة النهضة المصرية ٢٠٠٨.
١٢١. فال، دي، ألكس، وجولي فلينت، دارفور تاريخ حرب وإبادة، ترجمة باسيل ،أنكون
بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.
١٢٢. محمد،محمود، جنوب السودان: مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال ١٩٠٠-
١٩٨٣، دار الفكر المعاصر ،الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
١٢٣. وهيب،محمود، جنوب السودان واقع يدعم أزمة .. ويفرض حلاً، دار الإسلام
للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
١٢٤. محمد، خالد حسين، المحكمة الجنائية الدولية ومدى اختصاصها في محاكمة الأفراد
السودانيين، شركة مطابع العملة السودانية ، الخرطوم، ٢٠٠٧.
١٢٥. علي، حيدر إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان، مركز ابن
خلدون، القاهرة، ١٩٩٦.
١٢٦. بلال، مازن، المسألة الكردية، بيروت ،بيسان للنشر، ١٩٨٣.
١٢٧. الأسود، شعبان الطاهر، علم الاجتماع السياسي، قضايا الإقلييات بين العزل
والإدماج، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى فبراير ٢٠٠٣.
١٢٨. أبو الخير، السيد مصطفى أحمد، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر،
الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
١٢٩. البشير، محمد عمر، جنوب السودان، ترجمة حليم، أسعد، القاهرة ،الهيئة
المصرية، ١٩٧٩.
١٣٠. العزي،سويم، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث: دراسة تحليلية
نقدية، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

١٣١. ضياء رشوان، دليل الحركات الإسلامية في العالم، العدد الأول، الطبعة الثالثة مارس القاهرة مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦.
١٣٢. الدرة، محمد، القضية الكردية، دار الطليعة، ١٩٦٦م.
١٣٣. بكري، مصطفى، قصة الثورة في السودان، القاهرة، عمان للطباعة، ١٩٨٥.
١٣٤. قاسم، عبد الرحيم، كرديستان الأكراد، بيروت، المؤسسة اللبنانية للنشر، ١٩٧٠م
١٣٥. عيسى، حامد محمود، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢.
١٣٦. الصادي، أحمد، الأقليات التاريخية في الوطن العربي، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ١٩٨٩.
١٣٧. العبدلي، سمير، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية: دراسة ميدانية، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان - أبريل ٢٠٠٧م.
١٣٨. هانتغتون، صاموئيل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ت. عبود، سمية، بيروت، لندن - دار الساقى، ١٩٩٣م.
١٣٩. أبو الخير،، السيد مصطفى أحمد، مستقبل الحروب الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
١٤٠. العياشي، وفاق، مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون، دار الخالد ونية، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
١٤١. رفعت، رفعت أحمد محمد، الإرهاب الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢.
١٤٢. خليل، إمام حسنين، الإرهاب وحروب التحرر الوطنية دراسة تحليلية نقدية، دار مصر المحروسة، القاهرة الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.
١٤٣. تشومسكي، نعوم، الإرهاب الدولي - الأسطورة والواقع، ت صبري، لبنى، القاهرة منشورات سينا للنشر ١٩٩٠.
١٤٤. عز الدين، جلال، الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة، دار الحرية ١٩٨٦.
١٤٥. العكرة، أدونيس، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٣.
١٤٦. شريف، حسين، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرناً، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
١٤٧. دبارة، مصباح مصطفى، الإرهاب مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٠.

١٤٨. هو، آلان: مومريس، إيريك، الإرهاب - التهديد والرد عليه، ترجمة: محمود، أحمد مجدي، مجموعة الألف كتاب الثاني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.
١٤٩. حلمي، نبيل أحمد، الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة، القاهرة، ١٩٨٨.
١٥٠. سميسم، حميدة، الإرهاب والحرب النفسية الإيرانية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
١٥١. عبدالعال، محمد عبداللطيف، جريمة الإرهاب: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤.
١٥٢. الدين، اكرام بدر، ظاهرة الإرهاب السياسي على المستوى النظري، القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٩١.
١٥٣. شكري، محمد عزيز، الإرهاب الدولي: دراسة قانونية ناقدة، ١٩٩٤.
١٥٤. حريز، عبد الناصر، لإرهاب السياسي: دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.
١٥٥. ضاهر، تركي، الإرهاب العالمي، الطبعة الأولى، بيروت دار حسام للطباعة النشر، ١٩٩٤.
١٥٦. الله، سعد، إسماعيل، عمر، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في ميثاق وأعمال منظمة الأمم المتحدة، الجزائر، جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، ١٩٨٤.
١٥٧. شعيب، مختار، الإرهاب صناعة عالمية، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يناير ٢٠٠٤م.
١٥٨. يوسف، أحمد، الانتفاضة: قراءة أولية في دروس الخبرة المقارنة لحركات التحرر الوطني، ورقة قدمت إلى ندوة حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية، القاهرة، ١٥ أيلول - سبتمبر ١٩٩١.
١٥٩. هارفي، ديفيد، الإمبريالية الجديدة، ترجمة: شحادة، وليد: بيروت، دار الحوار الثقافي، ٢٠٠٤.
١٦٠. المسيري، عبد الوهاب، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠١م.
١٦١. الأفندي، عبد الوهاب آخرون، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٢.
١٦٢. عامر، صلاح الدين، المقومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٧.
١٦٣. الشكري، علي يوسف، الإرهاب الدولي، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.

١٦٤. سويدان، أحمد حسين، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩.

ثانيًا: الدوريات:

١. خالد، رنا، المليشيات المسلحة: المرض الملثم، جريدة البيان الإماراتية، ٢٨ رجب ١٤٢٨ - ١١ أغسطس ٢٠٠٧ م.
٢. الهشماوي، مصطفى، جذور نوفمبر ٥٤: المقاومة السياسية، مجلة أول نوفمبر، العدد ١٤٨، ١٩٩٦.
٣. هلال، عمّار، الحركة الوطنية بين العمل السياسي والعمل الثوري ١٩٤٧ - ١٩٥٤، ظروف ميلاد المنظمة الخاصة السرية، مجلة أول نوفمبر، العددان ١٥٣، ١٥٤، ١٩٩٧.
٤. المصالحة، محمد، التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢١ - شتاء ٢٠٠٩ م.
٥. العروسي، سهيل، العنف: مقدمات ونتائج، مجلة الفكر السياسي، العددان ١٣ - ١٤، ربيع وصيف ٢٠٠١، ص ١٤٥، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
٦. جاسم، عبد الرزاق خيرى، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة أفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢١ شتاء ٢٠٠٩ م.
٧. د. عرسان، عقلة علي، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان ١٣ - ١٤ - ٢٠٠١.
٨. محمد، عماد حسين، تطور الهوية القومية الكردية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد يناير ١٩٩٩.
٩. عثمان، السيد عوض، حزب العمال الكردستاني الكردي من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، (العدد ١٤٩ يوليو ٢٠٠٢).
١٠. واثلي، عصمت شريف، حول الإستراتيجية السياسية والعسكرية للحركة الوطنية الكردية، مجلة دراسات كردية، المعهد الكردي، باريس، ١٩٨٤.
١١. تشومسكي، ناعوم، الضغفاء يرثون العدم، صحيفة الجارديان، لندن، ٢٥ مارس ١٩٩١.
١٢. تركي، أحمد السيد، القضية الكردية في العراق، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٣٥، يناير ١٩٩٩.

١٣. خالد، محمد، الحرب تعيد رواية صفحات عاصفة في تاريخ العراق النفطي، صحيفة الحياة، لندن، (العدد ١٤٦١٢، ٢٧ مارس، ٢٠٠٣).
١٤. سعداوي، عمرو عبد الكريم، الصراعات الكردية مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، العدد ١٣٥-يناير ١٩٩٩.
١٥. مارديني، نظام، الأكراد أمام تحقيق الحلم الفيدرالي، جريدة الحياة، العدد ١٦٤٢-٢٦ أبريل ٢٠٠٣م.
١٦. مخيمر، أسامة، علاقات الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، العدد ١٣٥.
١٧. حرب ،محمد، الأكراد في تركيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، العدد ١٣٥، يناير ١٩٩٨.
١٨. واثلي، عصمت شريف، حول الإستراتيجية السياسية والعسكرية للحركة الوطنية الكردية، مجلة دراسات كردية، المعهد الكردي، باريس، ١٩٨٤.
١٩. الشهبال، عدنان، نفط العراق..من أطماع الدول الكبرى إلى الاستقرار الأمريكي والبريطاني، صحيفة الحياة، لندن (العدد ٢٣، ١٤٦٦٩، ١٤ مايو ٢٠٠٣).
٢٠. ريبسو، روفائيل، مسألة القوميات في الدول الرأسمالية المتطورة، مجلة الدراسات الاشتراكية، القاهرة، مايو، ١٩٨٠.
٢١. د.عثمان، السيد عوض، حزب العمال الكردستاني الكردي: من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، (العدد ١٤٩ يوليو ٢٠٠٢).
٢٢. إبراهيم، حسنين توفيق، مستقبل العراق وانعكاساته على أمن الخليج، كراسات استراتيجية، الأهرام، القاهرة، (العدد ١٠٠، السنة الحادية عشرة ٢٠٠١).
٢٣. بسيوني، شريف، الحرب الأمريكية في العراق: مشروع استخدام القوة مجلة السياسة الدولية، الأهرام ، القاهرة (العدد ١٥١ يناير ٢٠٠٣).
٢٤. خالد، محمد، الحرب تعيد رواية صفحات عاصفة في تاريخ العراق النفطي صحيفة الحياة، لندن، (العدد ١٤٦١٢، ٢٧ مارس، ٢٠٠٣).
٢٥. عماد، عبد الغني، المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (العدد ٢٧٥، يناير ٢٠٠٢).
٢٦. خالد، محمد، الحرب تعيد رواية صفحات عاصفة في تاريخ العراق النفطي، صحيفة الحياة، لندن، (العدد ١٤٦١٢، ٢٧ مارس، ٢٠٠٣).
٢٧. أغري، نزار، الأكراد والولايات المتحدة من هنري كيسنجر إلى كولن باول، صحيفة الحياة، لندن، (العدد ١٤٨١١، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٣).

٢٨. عماد، عبد الغني، المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (العدد ٢٧٥، يناير ٢٠٠٢).
٢٩. السعداوي، عاطف، أكراد العراق بين المنتظر والمستقبل المنظور، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، مصر، " العدد ١٢٥ "، أبريل ٢٠٠٣.
٣٠. واثلي، شريف عصمت، حول الإستراتيجية السياسية والعسكرية للحركة الوطنية الكردية، مجلة دراسات كردية، المعهد الكردي، باريس، ١٩٨٤.
٣١. تركي، أحمد السيد، القضية الكردية في العراق، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٣٥، يناير ١٩٩٩.
٣٢. خالد، محمد، الحرب تعيد رواية صفحات عاصفة في تاريخ العراق النفطية، صحيفة الحياة، لندن، العدد ١٤٦١٢، ٢٧ مارس، ٢٠٠٣.
٣٣. تشومسكي، ناعوم، الضغفاء يرثون العدم، صحيفة الجارديان، لندن، ٢٥ مارس ١٩٩١.
٣٤. عبد القوي، صبري سامي، مصر وأزمة دارفور بين الوساطة والحياد، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ١٦٨ أبريل ٢٠٠٧، المجلد ٤٣.
٣٥. التجاني مصطفى، "خلفيات الصراع القبلي في دار فور"، مجلة دراسات المستقبل، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، العدد الأول، المجلد ١، يونيه ٢٠٠٥.
٣٦. رسلان، هاني، مفاوضات أبوجا والانقسام في حركة تحرير السودان، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١٦٣ يناير ٢٠٠٦ - المجلد ٤١.
٣٧. حجاج، أحمد، المواقف الدولية من أزمة دارفور، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ١٦٨ أبريل ٢٠٠٧ - المجلد ٤٣.
٣٨. شافعي، بدر حسن، قراءة في اتفاق شرق السودان، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٦٧ يناير ٢٠٠٧، المجلد ٤٢.
٣٩. موسى، عبدة مختار، صراع الهويات ومستقبل السلام في السودان: منظور سوسيولوجي لمسألة الجنوب، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٤.
٤٠. رأفت، جلال، رؤية احتمالات الوحدة والانفصال على ضوء اتفاقية السلام، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٦٠ أبريل ٢٠٠٥ - المجلد ٤٠.

٤١. أبو الفضل، محمد، المحكمة الجنائية والخيارات السودانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٧٦ أبريل ٢٠٠٩-المجلد ٤٤.
٤٢. ، مكاوى، بهاء الدين، التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٧٦ أبريل ٢٠٠٩-المجلد ٤٤.
٤٣. السودان وأزمات بناء السلام، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
٤٤. إدريس، محمد لسعيد وآخرون، النظام الإقليمي: الأزمة السودانية وتطوراتها، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، الطبعة الأولى-القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٧.
٤٥. عبد العظيم، خالد، التطورات في القرن الإفريقي، قراءات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠.
٤٦. حسن، نورا عبد القادر، التمرد المسلح في دارفور: ساحة جدد للقتال في السودان، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣-المجلد ٣٨.
٤٧. رسلان، هاني، الأزمة السودانية: خط الأوراق في الداخل.. وتطورات إيجابية في المحيطين الإقليمي والدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والغستراتيجية بالأهرام العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣-المجلد ٣٨.
٤٨. شافعي، بدر حسن، قراءة في اتفاق شرق السودان، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والغستراتيجية بالأهرام، العدد ١٦٧ يناير ٢٠٠٧، المجلد ٤٢.
٤٩. عبد القوي، سامي صبري، مصر وأزمة دارفور بين الوساطة والحياد، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٦٨ أبريل ٢٠٠٧-المجلد ٤٣.
٥٠. البكر، هدى، الموقف الأمريكي من أزمة دارفور، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٥٩ يناير ٢٠٠٥-مجلد ٤٠.
٥١. حبيب الله، عثمان محمد، الحوار الجنوبي - الجنوبي: طموحات عظيمة ونتائج محدودة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٥٩ يناير ٢٠٠٥.
٥٢. عبد العظيم، خالد، التطورات في القرن الإفريقي، قراءات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة - العدد ١٤٢ - أكتوبر ٢٠٠٠.

٥٣. محمود ، أحمد إبراهيم، المسألة الأمنية في مفاوضات دارفور، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٦٥ يوليو ٢٠٠٦- المجلد ٤١.
٥٤. إدريس، عبدالغني أحمد، بعد مصرع جون قرنق- حق تقرير المصير لجنوب السودان.. إلى أين؟، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٦٢ أكتوبر ٢٠٠٥.
٥٥. رسلان، هاني، من الغابة إلى القصر الجمهوري سلفاكير.. قائدًا جديدًا لجنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٦٢ أكتوبر ٢٠٠٥ المجلد ٤٠.
٥٦. عبدالله، محمد أحمد آدم، قضية دارفور: الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٢-ربيع ٢٠٠٩م، ص ٣٠-٣١.
٥٧. الحسني، أسماء، دارفور، جريدة الأهرام المصرية، العدد ١٨، ٤٤٦٣٤، ٢/٢٠٠٩م، مكتبة الأهرام للبحث العلمي القاهرة.
٥٨. رسلان، هاني، مفاوضات أبوجا والانقسام في حركة تحرير السودان، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٦٣ يناير ٢٠٠٦.
٥٩. الشريف، صلاح الدين محمد، العدالة الجنائية الدولية في دارفور.. التعقيدات القانونية، المجلة الدولية - العدد ١٧٦ أبريل ٢٠٠٩.
٦٠. رسلان، هاني، دوافع التدخل الأمريكي وكوابحه في دارفور صحيفة الأهرام، ٣ أغسطس ٢٠٠٤.
٦١. محمد، علي خالد، ما يحدث في دارفور مؤامرة صهيونية تستهدف مصر والسودان، جريدة الأسبوع، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٤.
٦٢. عبدالعزيز، عيروس، موسى هلال.. سيف «الجنجويد»، جريدة الشرق الأوسط، الجمعة ١١ جمادى الأولى ١٤٢٦ هـ ١٧ يونيو ٢٠٠٥ العدد ٩٦٩٨.
٦٣. محمود، أحمد إبراهيم، المسألة الأمنية في مفاوضات دارفور، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٦٥ يوليو ٢٠٠٦، المجلد ٤١.
٦٤. الطويل، أماني، الأدوار الخارجية في الأزمة السودانية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٦٢ يناير ٢٠٠٦.
٦٥. شبانة، أيمن، الأمم المتحدة وبناء السلم في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٧٦ أبريل ٢٠٠٩.
٦٦. جمعة، حسين، مصطلح المقاومة وعملية التزوير لأمريكية، مجلة الفكر السياسي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد (٢٦)، السنة الثامنة ٢٠٠٦.

٦٧. التقرير الاستراتيجي الإفريقي الإصدار الثالث ٢٠٠٤-٢٠٠٥، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.
٦٨. عيسى، محمد عبد الشفيق، بعض إشكاليات الحراك السياسي المصري الراهن، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد ١٨-ربيع ٢٠٠٨.
٦٩. عباس، سواق، قراءة في نشأة وتطور التيارات السياسية العربية مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة السابعة العدد ٢٧-يوليو ٢٠٠٧.
٧٠. الدحلة، هاني، التمييز بين المقاومة والإرهاب: وجهة نظر قانونية، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية - العدد ١١-صيف ٢٠٠٦.
٧١. يسن، السيد، العنف السياسي والإرهاب الفكري جريدة الأهرام ١٩٩٥/٧/٦.
٧٢. الغزالي، أسامة، حرب أمريكا والإرهاب والإسلام، جريدة الأهرام، ١٩٩٥/١/٣٠م.
٧٣. بشير، محمد الشافعي، المعايير الدولية التي تميز حق الشعوب في تقرير المصير والكفاح المسلح عن الإرهاب الدولي، مجلة الحق، العدد ٢٢١.
٧٤. التير، مصطفى عمر، اتجاهات جرائم العنف في مجتمع عربي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد الخامس، المجلد الثالث، ربيع الثاني، ١٤٠٨هـ.
٧٥. عبد المنعم، أحمد فارس، ظاهرة الإرهاب في الوطن العربي، كراسات إستراتيجية خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد ٩، القاهرة، ١٩٩٨.
٧٦. سرحان، عبدالعزيز: تعريف الإرهاب الدولي وتحدد مفهومه من واقع قواعد القانون الدولي، وقرارات المنظمات الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢٩، ١٩٧٣.
٧٧. السباعي، محمد محمود، الإرهاب الدولي واحتجاز الرهائن، مجلة الأمن العام، المجلة العربية لعلوم الشرطة، العدد ١٣٤، يوليو ١٩٩١.
٧٨. الهواري، خضر، انتشار الإرهاب الدولي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد ٧٧، يوليو ١٩٨٤.

ثالثاً: الموسوعات:

١. مبيض عامر رشيد، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية: مصطلحات ومفاهيم، دار القلم العربي بحلب، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٢. ربيع محمود، محمد، مقلد صبري اسماعيل " المحررون " موسوعة العلوم السياسية الصادرة عن جامعة الكويت، دولة الكويت ١٩٩٣-١٩٩٤ مطابع دار الوطن.

رابعاً: الرسائل العلمية:

١. الحيدري، رشيد رياض، الأثوريين في العراق، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٧٣.
٢. الهماوندي، محمد عزيز، فكرة الحكم الذاتي والأقليات العراقية دراسة تطبيقية في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.
٣. حسين، محمد بكر، الاتحاد الفيدرالي بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٧٧.
٤. موسى، سمير أحمد، الصراع الاستراتيجي بين العراق وإيران (١٩٣٧-١٩٨١)، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٣.
٥. الفهد، عبدالرزاق مطلق، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٤٦-١٩٨٥، رسالة ماجستير.
٦. العكام، عبد الأمير هادي، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٣.
٧. صدوق، عمر، التطورات المعاصرة للاعتراف بالدول والحكومات، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٩.
٨. حسين، محمد بكر، الاتحاد الفيدرالي إلى بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٧٧.
٩. عواشرية، راقية، حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠١.

خامساً: أوراق مؤتمرات:

١. الشاذلي، نادية، أكراد العراق بين النظام الدولي الجديد والنظام العالمي الجديد، وثائق مؤتمر القاهرة، مايو ١٩٩٨.
٢. البرزنجي، سعد، الحقوق الكردية: تقرير مقدم لمؤتمر القاهرة، وثائق مؤتمر القاهرة، مايو ١٩٩٨.
٣. رشيد، جمال، الخلفية التاريخية للعلاقات العربية الكردية، وثائق مؤتمر القاهرة، مايو ١٩٩٨، ٤٣.

سادساً: مواقع الإنترنت (شبكة المعلومات الدولية):

١. الجميل، سيار، المشروع العراقي: أجندة بلا أية ميليشيات أوليغارشية، موقع إيلاف، تاريخ ٢١ تموز - يوليو ٢٠٠٨. موقع www.sayyaraljamil.com.
- ٢.
٣. أحمد كاظم احمد، نبذة تاريخية عن الميليشيا في العراق، جريدة شمس العراق على الشبكة المعلومات الدولية.
٤. الكاش، علي، الدور التخريبي الإيراني في العراق، الجزء الخامس / - Tuesday 24-06 2008 موقع الكاتب على الشبكة العالمية للمعلومات الانترنت.
٥. الميلشيات أعاصير مؤجلة، جريدة الصباح العراقية موقع على النت، التاريخ: Friday, 25 March
<http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=4833>
٦. الدكتور الوكيل، لطيف، مقال، الميليشيات ضد الإرهاب، موقع شبكة العراق الأخضر على شبكة المعلومات الدولية.
٧. أبو عاصي، تحسين يحيى، هل سقط فكر الحركة القومية العربية؟ شبكة المعلومات الدولية، موقع صحيفة المتقف، Sunday, 10 August 2008K، على الرابط التالي :
<http://almothaqaf.com>
٨. د. الشيعبي، عبدالعزيز، موقع الجزيرة نت، على الرابط التالي:
<http://www.aljazeera.net/Portal>
٩. ١٤ أكتوبر المجيد .. ثورة وطن وشعب وهوية، جريدة الوطن اليمنية، الثلاثاء ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨.
١٠. جبران، سالم، كارثة التخلف الاقتصادي: الأساس للتطرف الديني، شفاف الشرق الأوسط، موقع الكتروني على الرابط التالي:
www.middleeasttransparent.com، تاريخ النشر ٧، ديسمبر ٢٠٠٦.
١١. أنظر: عاشور، مصطفى، الجزائر .. تضحيات ومجازر، في ذكرى الاتفاق الجزائري الفرنسي: ١٢ شوال ١٣٨١هـ)، الموقع الالكتروني، إسلام أون لاين نت.
١٢. فرسخ، عوني، ثورة الجزائر والمقاومة الفلسطينية: التماثل والتمايز (١ من ٣)، موقع التجديد العربي.

١٣. خليفة، محمد، الاستعمار وتفتيت الشعوب، شبكة الإعلام العربية، شبكة الاخبار العربية محيط على الرابط التالي: http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=175764&pg=:

١٤. عليوي، حافظ، حركات التحرر الوطني في سياقها، الحوار المتمدن - العدد: ١٣٨١ - ٢٠٠٥ / ١١ / ١٧ على رابط الموقع الفرعي للكاتب <http://www.ahewar.org/m.asp?i=808>

١٥. مكي، يوسف، اللحظة وجبل النهضة، صحيفة الوطن السعودية، العدد (٢٨٦١) السنة الثامنة، الأربعاء ٢٧ رجب ١٤٢٩ هـ، الموافق ٣٠ يوليو ٢٠٠٨م، الرابط الالكتروني:

١٦. www.alwatan.com.sa/news/WriterSave.asp?issueno=2861&id

١٧. انظر: عيسى، وثيل، تاريخ حركات التحرر العربية القومية وسلاسلها - الحوار المتمدن - العدد: ١٩٦٣ - ٢٠٠٧ / ٧ / ١، الرابط الالكتروني للكاتب،

١٨. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101360>

١٩. انظر تقرير المركز الأوروبي للاستخبارات الاستراتيجية والأمن، الحلقة الثالثة، جريدة التجديد، على الرابط الالكتروني التالي، <http://attajdid.info>

٢٠. عليوي، حافظ، أصل المسألة القومية، الحوار المتمدن، العدد: ١٣٦١، ٢٠٠٥ / ١٠ / ٢٨، الرابط الالكتروني التالي: <http://www.ahewar.org/m.asp?i=808>

٢١. د.علي، الحاج، أحمد، الحال العربي والعودة إلى قيم التحرر الوطني، على الرابط التالي لصحيفة الثورة الصادرة عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق http://thawra.alwehda.gov.sy_print_veiw.asp?FileName=6226739822007011622234

٢٣. انظر: د.مورومحمد، كيف يمكن القضاء على الارهاب؟، موقع المسلم على الرابط التالي: <http://almoslim.net> / ٢١ / ٨ / ١٤٢٦ هـ.

٢٤. الياسري، مهدي سحر، الإرهاب جريمة معالجة قانونية دولية محلية، جريدة الاتحاد، الرابط التالي: <http://www.alitthad.com> / التاريخ: Thursday, March 23

٢٥. بوجنق، فرمان صالح، بحث في دراسة: المتغيرات الإستراتيجية العالمية وانعكاساتها على العرب والمسلمين، Wednesday, 06 August 2008، صحيفة كرد روج، الرابط التالي: <http://ar.kurdroj.org>

٢٦. أنظر: اليوسف، موسى إبراهيم، عنف الشباب ومعضلة الإرهاب، موقع مركز الحوار الوطني السعودي الرابط التالي:

٢٧. http://www.kacnd.org/writer_words_descr_print.asp?id=d=26&idd1=11

٢٨. الكاش، علي: الأحزاب و الميليشيات الكردية، قسم البحوث والدراسات - الجزيرة.

٢٩. عبدالله: مهدي، مجيد: حلبجة، جريدة الاتحاد على الرابط التالي : <http://www.alitthad.com>

٣٠. موقع التجديد العربي على الرابط التالي، وأنظر كذلك، حسن، علاء، جريدة الوطن ١٣/٩/٢٠٠٦م، على الرابط التالي: <http://www.alwatan.com>، وكذلك وللمزيد انظر الرابط التالي: <http://www.arabrenewal.net/index.ph>.

٣١. يوسف، يوسف: البيشمركة المقدس الكردي وفقه المؤامرة جريدة الاتحاد الرابط التالي: <http://www.alitthad.com> / التاريخ: Saturday, October 14.

٣٢. د. عيسى، محمود، حامد: المرجع السابق نفسه. ص ٢٢-٢٤. وأنظر كذلك، ليرخ، ب: دراسات حول الأكراد واسلافهم الخالدين الشماليين، ترجمة حاجي، عبيد، ص ٣٧-٣٨، مكتبة المصطفى الألكترونية ، الرابط التالي: www.al-mostafa.com

٣٣. خاطر، عبدالله: موقع دارفور انيوز: على الرابط التالي: www.Darfour.news.net.

٣٤. موقع دارفور نيوز الإلكتروني WWW.Darfour.news.net.

٣٥. عرفة، محمد جمال، دارفور التاريخ والقبائل والجنجويد، ٩ مايو ٢٠٠٤م، موقع إسلام أون لاين، على، الرابط التالي: www.islamonline.net.

٣٦. موقع قناة الجزيرة النت: www.aljazeera.net.

٣٧. جريدة سودانيز اون لاين ، على الرابط التالي: www.sudaneseonline.com.

٣٨. جمعة، محمود: غياب قرنق أحدث فراغا سياسيا في السودان القاهرة ، المصدر:

الجزيرة ، الثلاثاء ١٤٢٦/٧/٣ هـ - الموافق ٢٠٠٥/٨/٩، على الربط التالي:

www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1234

07، وأنظر كذلك، صحيفة السوداني ،

www.almsshaheer.com/modules.php

٣٩. غياب قرنق وأثره على مسيرة السلام، صحيفة الصحافة النسخة الإلكترونية، على الرابط التالي: www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147498357 وكذلك، www.sudaneseonline.com/cgi-bin/aneews2005/news.cgi -الرابط التالي:

٤٠. الفيشاوي، خالد: غياب قرنق يهدد العلاقات بين شمال السودان و جنوبه: على الرابط التالي: www.kefaya.org/05reports/050802feesh.htm،

٤١. المخلافي، جميل، عبده: تقرير بعد مقتل جون قرنق: السودان إلى أين؟ من موقع دويتشه فيله للصحافة والإذاعة الألمانية على الرابط التالي: www.dw-world.de/dw/article/0,1564,1666319,00.html

٤٢. موقع جريدة المدى على الرابط التالي: www.almadapaper.com.